

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

CHADLI BENDJEDID UNIVERSITY -ELTARF
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID-ELTARF



جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: مخبر التنمية المحلية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحة الإيكولوجية LDLD

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لتحقيق
التنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التنمية في الجزائر

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

للطالبة: خريف وسيلة

مدير أطروحة التخرج: د. العابد برينيس شريفة/ أستاذ محاضر - أ - جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

أمام أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الجامعية
قرقاد عادل	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
العابد برينيس شريفة	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
قروي صباح	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
شبلي دنيا	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
بوزرب خير الدين	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
قروي عبد الرحمان	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا	المدرسة العليا لعلوم التسيير - عنابة -

السنة الجامعية: 2026/2025.

المُلخَص

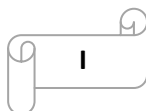
تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التّوجه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والنّاشئة في الجزائر، كخيار استراتيجي لتحقيق التّنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التّنمية الوطنيّة. مع تبيان كيفية استفادة هذه المؤسسات من برامج وسياسات الدّعم الحكومي، والتمويل، والمرافقة التّقنيّة، وتوضيح قدرتها على إحداث أثر اقتصادي ملموس من خلال تنويع القاعدة الإنتاجيّة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ المؤسسات المصغّرة والنّاشئة ساهمت بشكل ضعيف في خلق فرص عمل للشّباب، وتحريك النّشاط الاقتصادي المحلي، وتفعيل التّنوع الاقتصادي. وبالرغم من أن لها دوراً هاماً في تعزيز الابتكار وروح المبادرة إلّا أنّ التّناجج يبيّن وجود عدّة عوائق تحدّ من فعاليّة هذه المؤسسات، أبرزها التّمويل، ونقص الخبرات الإداريّة والتّقنيّة، وضعف تكامل البرامج التّنمويّة.

وتقترح الدراسة أنّ نجاح الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والنّاشئة يعتمد على تطوير بيئة استثماريّة محفّزة، وإرساء منظومة دعم ومرافقة مُستدامة، وربط الجامعات ومراكز البحث بالميدان الاقتصادي. كما أوصت بضرورة تبني سياسات متكاملة لتطوير رأس المال البشري، وتحفيز الشّراكات بين المؤسسات المصغّرة والصغيرة والكبيرة، وتقييم البرامج التّنموية بشكل دوري لضمان انسجامها مع أهداف التّنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحيّة:

الاستثمار، المؤسسات المصغّرة، المؤسسات النّاشئة، التّنوع الاقتصادي، برامج التّنمية.



Abstract

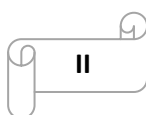
This study highlights the importance of directing investment toward micro and start-up enterprises in Algeria as a strategic option for achieving economic diversification within national development programs. It explores how these enterprises benefit from government support policies, financing mechanisms, and technical assistance, while assessing their ability to generate tangible economic impacts such as diversifying the productive base, stimulating the local economy, and fostering innovation and entrepreneurship.

The findings indicate that micro and start-up enterprises have had a limited impact on youth job creation, local economic activity, and economic diversification. Despite their critical role in fostering innovation and entrepreneurial spirit, several obstacles hinder their effectiveness, including financing constraints, lack of managerial and technical expertise, and weak integration into development programs.

To improve investment success in these enterprises, the study suggests the development of a supportive investment environment, establishment of a sustainable support system, and stronger collaboration between universities, research centers, and the economic sector. Additionally, it recommends the adoption of integrated policies to develop human capital, promote partnerships between micro, small, and large enterprises, and conduct periodic evaluations of development programs to ensure alignment with economic diversification goals.

Keywords:

Investment ; micro-enterprises ; start-up enterprises : economic diversification; development programs.



Résumé

Cette étude met en lumière l'importance de l'investissement dans les micro-entreprises et les start-ups en Algérie comme levier stratégique pour la diversification économique dans le cadre des programmes nationaux de développement. Elle analyse comment ces entreprises bénéficient des politiques publiques, des mécanismes de financement et de l'accompagnement technique, tout en évaluant leur capacité à générer un impact économique tangible à travers la diversification de la base productive, la stimulation de l'économie locale et le renforcement de l'innovation et de l'entrepreneuriat.

Les résultats indiquent que les micro-entreprises et les start-ups ont contribué de manière limitée à la création d'emplois pour les jeunes, à la dynamisation de l'économie locale et à la diversification économique. Malgré leur rôle crucial dans l'innovation et l'entrepreneuriat, des obstacles tels que les difficultés de financement, le manque de compétences managériales et techniques, ainsi que la faible intégration des programmes de développement freinent leur efficacité.

L'étude suggère que la réussite des investissements dans ces secteurs repose sur un environnement d'investissement favorable, un système de soutien durable et un renforcement des liens entre les universités, les centres de recherche et le secteur économique. Elle recommande également l'adoption de politiques intégrées pour le développement du capital humain, la promotion des partenariats entre micro, petites et grandes entreprises, ainsi que l'évaluation périodique des programmes de développement pour assurer leur cohérence avec les objectifs de diversification économique.

Mots-clés :

Investissement ; micro-entreprises ; start-ups ; diversification économique ; programmes de développement.

الاهداء

إلى روح أبي الغالي، رحمه الله،
إلى من كان حضوره ثابتاً في مسيرتي،
وأسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته
إلى أمي الحبيبة،
نبيع الحنان ومنبع القوة والعطاء.
إلى زوجي الغالي، الذي آمن بي،
وكان عوناً وسنداً في كلّ الظروف
إلى أبنائي
أنتم دافعي الأكبر للنجاح والتّقدم.
إلى إخوتي
وإلى كلّ من عرفني يوماً وكان جزءاً من هذه المسيرة أهدي هذا العمل المتواضع

وسيلة خريف

شُكر وعرفان

﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

طه: 114

أتقدّم بخالص الشُّكر وعظيم الامتنان إلى الله سبحانه وتعالى، الذي وفّقني وأعانني على إتمام هذا العمل العلمي.

كما أتوجّه بجزيل الشُّكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة العابد برينيس شريفة، على ما قدّمته من توجيه علمي ومتابعة قيّمة أسهمت في إنجاز هذه الأطروحة.

وأشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل، وما قدّموه من ملاحظات بناءة.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشُّكر إلى كل من ساهم في دعمي ومساندتي من أساتذة وزملاء وأسرة، من قريب أو بعيد.

جزى الله الجميع خير الجزاء.

وسيلة خريف

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	منحنى الطلب الاستثماري	01-01
78	تطور استخدام مصطلحات خاصة بـ (starup ; startup ; start-up) في مجموعة (GoogleBooksNgramViewe) خلال الفترة الممتدة بين (2022-1950)	02-01
83	التمثيل البياني لمراحل تطوّر الشركة الناشئة	03-01
91	معايير تحديد خصائص المؤسسة الناشئة	04-01
94	أهداف المؤسسات الناشئة	05-01
99	مصادر تمويل المؤسسات الناشئة حسب تقرير Valley Bank	06-01
137	مراحل النمو الاقتصادي لروستو	01-02
170	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2023-2010)	02-02
172	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2023-2010)	03-02
178	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2021-2010)	04-02
180	مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل والقوة النشطة ومستوى التشغيل الصناعي للفترة (2019-2010)	05-02
182	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2023-2010)	06-02
183	مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للفترة (2022-2016)	07-02
185	تطور الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات الكلية للفترة (2022-2009)	08-02
186	تطور الواردات الكلية والفلاحية خلال الفترة (2022-2009)	09-02
188	حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: (2023-2019)	10-02
189	مساهمة قطاع السياحة في خلق مناصب عمل خلال الفترة (2019-2010)	11-02
245	التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر (من 2012 إلى سنة 2022)	01-03
248	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2022-2012)	02-03
252	توزيع المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب الجنس	03-03
256	حصيلة القروض الممولة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل حتى 31 مارس 2023	04-03
257	توزيع القروض الممولة حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2023	05-03
257	توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 مارس 2023	06-03
258	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 31 مارس 2023	07-03

274	إحصائيات حول حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة وعدد مناصب الشغل في الفترة (2022/2020)	08-03
312	مركزات النموذج الاقتصادي الجديد (2030/2016)	09-03
344	الاستراتيجية المقترحة لتفعيل المؤسسات المصغرة والناشئة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر	10-03

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	تعريف الاستثمار حسب بعض النظريات الأخرى	01-01
14	تعريف الاستثمار حسب بعض الاقتصاديين	02-01
40	عوامل تحديد تعريف المؤسسات المصغرة	03-01
42	أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة	04-01
45	تصنيف المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة في الجزائر	05-01
53	أهمية المؤسسات المصغرة	06-01
62	مخاطر تهدد نجاح عمل المشاريع المصغرة	07-01
79	أولى استخدامات مصطلح "Startup"	08-01
80	أهم التعاريف للمؤسسات الناشئة	09-01
86	المقارنة بين المؤسسة الناشئة والمصغرة والمؤسسة التقليدية	10-01
120	مكامن الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية	01-02
170	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2010-2023)	02-02
173	تطور الصادرات في الجزائر للفترة (2010-2023)	03-02
175	تطور الواردات في الجزائر للفترة (2010-2023)	04-02
181	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2010-2023)	05-02
192	مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين (2001-2004)	06-02
193	تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية ضمن القطاع الحقيقي بالناتج المحلي الإجمالي المحقق ما بين (2001-2004)	07-02
195	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما بين (2005-2009)	08-02
197	حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة ضمن اطار تمويل المشاريع الاستثمارية ما بين (2005-2009)	09-02
198	حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وعدد الملفات الممولة وفقاً لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين (2005-2009)	10-02
200	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي ما بين (2010-2014)	11-02
202	حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط ووفقاً لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين (2010-2014)	12-02
205	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين (2015-2019)	13-02

207	حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة ضمن اطار تمويل المشاريع الاستثمارية ما بين (2015-2019)	14-02
208	المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	15-02
246	توزيع المؤسسات المصغرة حسب قطاعات النشاط حتى 2022/12/31	01-03
249	تطور الميزان التجاري الجزائري للسنتين (2021 و 2022)	02-03
250	عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفق قطاعات النشاط إلى غاية 2021/12/31	03-03
253	توزيع المشاريع الممولة في إطار CNAC حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2004- 2022/12/31)	04-03
280	قائمة المؤسسات الناشئة المتخرجة من حاضنة المسيلة	05-03
281	المؤسسات الناشئة بحاضنة المسيلة لسنة 2020	06-03
292	حاضنات الأعمال ومسرعات المشاريع الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر	07-03
293	تطور عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر	08-03
295	ترتيب الدول عالميا من حيث عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024	09-03
297	ترتيب الدول إفريقياً من حيث عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024	10-03
298	ترتيب الدول عربيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024	11-03
299	أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر لسنة 2024	12-03
314	التغيرات المقترحة لضمان تفعيل النموذج	13-03
317	أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الجزائر، والتي تحد من مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني	14-03
320	سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري	15-03
323	أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي	16-03
325	سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري	17-03
331	أمثلة مقترحة لمشاريع واقعية قابلة للتنفيذ لتفعيل القطاعات الاقتصادية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	18-03
349	الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر	19-03

قائمة المُختصرات

الترجمة العربية للمُختصر	الكتابة الأصلية للمُختصر	المُختصر	الرقم
الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	l'Agence algérienne de promotion de l'investissement	AAPI	01
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneariat.	ANADE	02
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	L'agence Nationale de Développement de L'investissement.	ANDI	03
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Agence Nationale de Développement de la PME	ANDPME	04
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit.	ANGEM	05
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes.	ANSEJ	06
صندوق ضمان قرض الاستثمار	Caisse de Garantie des Crédits d'investissements.	CGCI	07
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse Nationale d'Assurance Chômage.	CNAC	08
برنامج كندا لتمويل الأعمال الصغيرة	Canada Small Business Financing Program.	CSBFP	09
صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة	Fonds de Garantie Mutuelle des Microcrédits.	FGMMC	10
صندوق النقد الدولي	Fonds Monétaire International	FMI	11
الناتج القومي الإجمالي	Gross National Product.	GNP	12
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement.	MIPMEPI	13
الناتج الداخلي الخام	Le produit intérieur brut.	PIB	14
أسئلة الاختيار من متعدد	Questions à Choix Multiples.	QCM	15
العائد على الاستثمار	Return on Investment	ROI	16
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	The United Nations Conference on Trade And Development.	UNCTAD	17
مركز البحوث الاقتصادي الأوروبي	Leibniz Centre for European Economic Research	ZEW	18

جدول المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الملخص باللغة العربية
II	الملخص باللغة الإنجليزية
III	الملخص باللغة الفرنسية
IV	إهداء
V	شكر وعرفان
VI- VII	قائمة الأشكال
VIII- IX	قائمة الجداول
X	قائمة المختصرات
XI- XVI	جدول المحتويات
أ-ق	المقدمة
111-01	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار والمؤسسات المصغرة والناشئة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار
03	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار
03	أولاً: تطور مفهوم الاستثمار في مختلف النظريات الاقتصادية
15	ثانياً: تطور الاستثمار في التشريع الجزائري
16	ثالثاً: أهمية الاستثمار
17	رابعاً: العوامل المؤثرة على الاستثمار
19	خامساً: مفهوم المشروع الاستثماري، العائد والربحية
20	سادساً: المشروعات الاستثمارية الصغيرة
21	المطلب الثاني: مكونات الاستثمار، أدواته وأهدافه
21	أولاً: مكونات الاستثمار
22	ثانياً: أدوات الاستثمار
23	ثالثاً: أهداف الاستثمار
25	رابعاً: عناصر الاستثمار

26	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار ومحدداته، القرار والمناخ الاستثماري
26	أولاً: أنواع الاستثمار
30	ثانياً: محددات الاستثمار
31	ثالثاً: القرار الاستثماري
36	رابعاً: مناخ الاستثمار
38	المبحث الثاني: المؤسسات المصغرة وعوامل تنميتها
38	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة
38	أولاً: اشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة
40	ثانياً: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة
43	ثالثاً: تعريف المؤسسات المصغرة حسب بعض الدول وبعض المنظمات والهيئات الدولية
46	رابعاً: تصنيف المؤسسات المصغرة
48	المطلب الثاني: أساسيات حول المؤسسات المصغرة
48	أولاً: خصائص المؤسسات المصغرة
51	ثانياً: أهداف المؤسسة المصغرة
52	ثالثاً: أهمية المؤسسات المصغرة
54	رابعاً: دور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد
55	خامساً: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة
59	المطلب الثالث: عوامل نجاح ومعوقات المؤسسات المصغرة والسياسات الاستراتيجية لتنميتها
59	أولاً: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة
60	ثانياً: مشاكل ومعوقات المؤسسات المصغرة
62	ثالثاً: مخاطر تهدد نجاح عمل المؤسسات المصغرة
63	رابعاً: السياسات الاستراتيجية لتنمية المؤسسات المصغرة
65	المطلب الرابع: تجارب دولية رائدة في دعم وتنمية المؤسسات المصغرة
65	أولاً: التجربة الإيطالية
66	ثانياً: التجربة اليابانية
67	ثالثاً: التجربة الصينية
68	رابعاً: التجربة الماليزية
69	خامساً: التجربة الكندية
70	سادساً: التجربة الهندية
71	سابعاً: التجربة المصرية
72	ثامناً: التجربة السعودية

73	تاسعا: التجربة المغربية
76	المبحث الثالث: لمحة عامة حول المؤسسات الناشئة
76	المطلب الأول: مدخل عام لمفهوم المؤسسات الناشئة
76	أولاً: النشأة التاريخية لمصطلح المؤسسات الناشئة "START-UP"
80	ثانياً: تعريف المؤسسات الناشئة
82	ثالثاً: المراحل التطورية للمؤسسات الناشئة
86	رابعاً: المقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية والمصغرة
88	خامساً: المقومات الضرورية لإطلاق مؤسسة ناشئة
89	المطلب الثاني: أساسيات حول المؤسسات الناشئة
89	أولاً: أنواع المؤسسات الناشئة
91	ثانياً: خصائص المؤسسات الناشئة
93	ثالثاً: أهمية المؤسسات الناشئة
94	رابعاً: أهداف المؤسسات الناشئة
96	خامساً: سبل نجاح وأسباب فشل المؤسسات الناشئة
99	المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة ومعوقات نموها وآليات معالجتها
99	أولاً: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة
101	ثانياً: معوقات إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة
103	ثالثاً: آليات معالجة معوقات نمو المؤسسات الناشئة
106	المطلب الرابع: عرض نماذج لمؤسسات ناشئة رائدة عالمياً
106	أولاً: المؤسسة الناشئة "KLARNA"
107	ثانياً: المؤسسة الناشئة Ramp
108	ثالثاً: المؤسسة الناشئة "HOPPER"
109	رابعاً: المؤسسة الناشئة Didi Chuxing
109	خامساً: المؤسسة الناشئة "FAWRY"
111	خلاصة الفصل
216-112	الفصل الثاني: التنمية والتنوع الاقتصادي في الجزائر: إطار نظري وتحليلي في ظل برامج التنمية
113	تمهيد
114	المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية
114	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
114	أولاً: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
116	ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

121	ثالثاً: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية
125	رابعاً: أساليب ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية
127	المطلب الثاني: مؤشرات ونظريات التنمية الاقتصادية
127	أولاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية
131	ثانياً: نظريات التنمية الاقتصادية
141	المطلب الثالث: استراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية
141	أولاً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
146	ثانياً: معوقات التنمية الاقتصادية
149	المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي
149	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته
149	أولاً: مفهوم للتنوع الاقتصادي
154	ثانياً: أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي
156	ثالثاً: قواعد ومحددات التنوع الاقتصادي وأسباب اللجوء إليه
160	المطلب الثاني: مؤشرات وطرق قياس التنوع الاقتصادي
160	أولاً: مؤشرات التنوع الاقتصادي
161	ثانياً: قياس درجة التنوع الاقتصادي
164	المطلب الثالث: محددات ومعوقات التنوع الاقتصادي واستراتيجيات تفعيله
164	أولاً: استراتيجيات التنوع الاقتصادي
166	ثانياً: تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر
167	ثالثاً: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي
169	المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري والتنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التنمية
169	المطلب الأول: تطوّر الاقتصاد الجزائري
169	أولاً: دراسة تطور الناتج الداخلي الخام الجزائري ما بين 2010-2023
172	ثانياً: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2010-2023
173	ثالثاً: دراسة تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية
177	المطلب الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر
177	أولاً: مؤشرات مساهمة القطاع الصناعي في تنوع الاقتصاد الوطني
181	ثانياً: مساهمة القطاع الفلاحي في تنوع الاقتصاد الوطني
188	ثالثاً: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري
191	المطلب الثالث: برامج التنمية الاقتصادية ومعوقات التنوع الاقتصادي في الجزائر
191	أولاً: برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة خلال الفترة (2001-2014) على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة

204	ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي
211	ثالثا: معوقات القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر
216	خلاصة الفصل
351-217	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنوع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التنمية الاقتصادية
218	تمهيد
219	المبحث الأول: تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية
219	المطلب الأول: قراءة تحليلية للإطار القانوني الخاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر
219	أولا: مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي وبداية التأسيس (1994 – 2003)
224	ثانيا: مرحلة تعميم وتوسيع آليات الإدماج المهني (2004-2016)
227	ثالثا: مرحلة التقنين والتعريف (2017-2018)
228	رابعا: مرحلة الإصلاحات (2019-2021)
231	خامسا: مرحلة التحديث والانفتاح (2022-2025)
235	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمؤسسات المصغرة في الجزائر
235	أولا: آليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة
240	ثانيا: الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة
244	المطلب الثالث: حصيلة مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في تحقيق التنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التنمية
244	أولا: التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر
250	ثانيا: مساهمة هيئات الدعم في تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر
260	المبحث الثاني: تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية
260	المطلب الأول: الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر
260	أولا: النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر
266	ثانيا: مجهودات الحكومة الجزائرية لدعم نجاح المؤسسات الناشئة
268	ثالثا: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر
273	المطلب الثاني: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر
273	أولا: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر وتطورها
275	ثانيا: الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات والمشاريع الناشئة
276	ثالثا: تجارب حاضنات الأعمال الجزائرية في مرافقة المؤسسات الناشئة

293	المطلب الثالث: حصيلة مساهمة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل برامج التنمية
293	أولاً: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر
295	ثانياً: موقع الجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئة عالمياً، إفريقيا وعربياً
299	ثالثاً: نماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة جزائرية
305	المبحث الثالث: النموذج الجديد للنمو وتحديات تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة والاستراتيجية المقترحة لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري
305	المطلب الأول: المطلب الأول: تحليل دور برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030
305	أولاً: الأهداف المرجوة من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الجزائري
306	ثانياً: أسس النموذج الاقتصادي الجديد
307	ثالثاً: الإصلاحات والجراءات المنفذة في سياق النموذج الجديد للنمو 2016-2030
308	رابعاً: مراحل برنامج النموذج الجديد للنمو 2016 - 2030
310	خامساً: الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو
312	سادساً: تحليل نتائج النموذج الجديد للنمو 2016-2030
313	سابعاً: دراسة استشرافية لنموذج النمو الجديد 2016-2030
315	المطلب الثاني: معوقات وسبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري
315	أولاً: معوقات وسبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري
321	ثانياً: معوقات وسبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري
237	المطلب الثالث: الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري
327	أولاً : مناقشة نتائج الدراسة
332	ثانياً: الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة
339	ثالثاً: نتائج بعض الدراسات السابقة في موضوع المؤسسات المصغرة والناشئة
341	رابعاً: الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر
351	خلاصة الفصل
352	الخاتمة
360	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

1. مدخل الدراسة

يشهد العالم المعاصر تحولات اقتصادية متسارعة فرضتها العولمة، والتّقدم التكنولوجي، وتزايد حدّة المنافسة الدوليّة، الأمر الذي جعل من مسألة بناء اقتصاد قوي ومتنوّع ضرورة استراتيجية لجميع الدّول السّاعية إلى تحقيق التّمية المستدامة. ولم يُعدّ الاعتماد على مورد اقتصادي واحد خياراً آمناً، خاصّة في الدّول الرّيعيّة التي تتركز اقتصادياتها على صادرات المواد الأوليّة، لما لذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي والنّمو الاقتصادي في ظل تقلّبات الأسواق العالميّة.

وتُعدّ الجزائر من بين الدّول التي واجهت تحديات بُنيويّة ناجمة عن الارتباط التاريخي بقطاع المحروقات، الذي ظلّ يُشكّل المصدر الرئيسي للإيرادات العموميّة والعمّلات الصّعبة. وقد أدّى هذا النمط الاقتصادي إلى ضعف تنويع القاعدة الإنتاجيّة، وتراجع مساهمة القطاعات غير النّفطية في النّاتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى محدوديّة فرص العمل خارج القطاع العمومي، وهو ما عمّق الإشكالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفي مُقدّمها البطالة وضعف الاستثمار الإنتاجي. وفي هذا السّياق، برزت المؤسّسات المصعّرة والنّاشئة كأحد البدائل الاستراتيجية التي توليها الدّول المتقدّمة والنّاشئة أهميّة متزايدة، باعتبارها محرّكاً أساسيّاً للنّمو الاقتصادي، ومنبعاً للابتكار، ورافداً لخلق فرص العمل، وأداةً فاعلة لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. إذ تميّز هذا النّوع من المؤسّسات بالمرونة والقدرة على التكيف مع التّحولات السّريعة للأسواق، فضلاً عن دورها في إدخال التّكنولوجيا الحديثة وتثمين الموارد المحليّة وتوسيع دائرة الاستثمار. وبعدها ظهرت المؤسّسات النّاشئة كرافد اقتصادي واعد يقوم على الابتكار وريادة الأعمال، ويشكّل أداة أساسيّة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الرّيعي المرتبط بالمحروقات. وتتميّز هذه المؤسّسات بقدرتها على إدخال حلول مبتكرة وتطوير تقنيات جديدة، ما يُتيح تحديث القطاعات التّقليدية وخلق بيئة إنتاجية أكثر مرونة وقابليّة للنّمو. وبفضل طابعها التّكنولوجي والابتكاري، تشكّل المؤسّسات النّاشئة قوة دافعة لتحفيز الاستثمار وتعزيز تنافسيّة الاقتصاد الوطني على المستويين المحلي والدولي.

وعلى غرار باقي الدول تسعى الجزائر جاهدة للزّقي بهذا النسيج المؤسّساتي ودعمه بسياسات استثماريّة حكوميّة، وجعله بديلاً تنموياً تعتمد عليه في اطار تبنيها لنموذج اقتصادي جديد بعيد كل البعد عن دائرة التّبعيّة النّفطية يدعم الإنتاج المحلي، وقد تجسّد ذلك بشكل خاص ضمن استراتيجية الحكومة الجديدة لسنة 2020 بخصوص إعادة تهيئة النظام البيئي للشركات النّاشئة وخلق بيئة محفّزة له ووضع خطة متعدّدة الجوانب.

المقدمة

وفي هذا الاطار تُعاني الجزائر من تحدّيات كبيرة في إضفاء المرونة اللازمة على أجهزتها الإنتاجية الوطنية، رغم محاولاتها لتعبئة الاستثمار والمتمثل جزئياً في المؤسسات المصغرة والناشئة. فالهيكل الاستثماري الحالي يفتقر إلى وضوح مسارات استراتيجية متكاملة، كما أنّ هناك قصوراً في الإطار التعليمي والإداري والاجتماعي والسياسي الذي يفترض أن يدعم هذه المؤسسات. إضافة إلى ذلك، تبرز صعوبات على مستويات متعددة، محلية وجهوية ودولية، في وضع سياسات مستقرة للتنمية الاقتصادية والتحوّل التكنولوجي، مع محدودية الدعم للمستثمرين الشباب في إنشاء مؤسساتهم المصغرة والناشئة. كما يواجه الاقتصاد الوطني نقصاً في أدوات الربط بين الرأسمال والعمل ضمن بيئة مرنة تكنولوجياً، ممّا يعقّد إمكانية بناء منظومة اقتصادية متكاملة ومستدامة.

كما توجد تجارب ايجابية لبعض الدول الرائدة ونماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة في وضع استراتيجيات تنموية تركز على دعم الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة، والجزائر تمتلك موارد هامة يمكن أن تُستخدم بالشكل المطلوب لتنمية مؤسساتها، لذلك يجب البحث عن الطريقة التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل لهذه الامكانيات، وذلك قد يكون بالتّطرق لبعض هذه التجارب والنماذج، بغية الاستفادة من بعض جوانبها في اقتراح استراتيجية تنموية داعمة للتنويع الاقتصادي بتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة.

2. إشكالية الدراسة

مما سبق يتّضح أنّ الاستثمار في المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة يمثّل استراتيجية مهمة لدعم تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أكثر فعالية، وهو ما دفع بالعديد من الحكومات ومنها الجزائر إلى تبني هذه الاستراتيجية في برامج التنمية الاقتصادية التي تسطرها، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تحقيق العوائد المالية، زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تقليل البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد، وهو ما يتطلّب فهماً عميقاً بالمؤسسات وأيضاً تحقيق الأهداف العامة التي رسمتها الحكومة من خلال برامج التنمية الاقتصادية، بغية صياغة استراتيجية تنموية مركزة على هذا النوع من المؤسسات متوافقة مع ما يتطلّبه الواقع، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي :

- إلى أيّ مدى يُساهم التوجّه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظلّ برامج التنمية الاقتصادية؟

المقدمة

والذي سيتمّ التدرّج في الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ❖ هل يعود تطوّر المؤسسات المصغّرة والناشئة في الجزائر إلى السياسات الاستثمارية الحكومية الموجهة لها؟
- ❖ هل أسهمت برامج التنمية المعتمدة في الجزائر بشكل فعّال في دعم المؤسسات المصغّرة والناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ❖ هل يُواجه تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والناشئة تحديات تستلزم اعتماد استراتيجية نموّية مبتكرة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

من أجل التعامل مع الإشكالية سابقة الذكر، وعلى أساس مبادئ البحث العلمي تمّ تصميم مجموعة من الفرضيات التي تمكّن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

❖ **الفرضية الأولى:** تطوّر المؤسسات المصغّرة والناشئة في الجزائر ناتج عن السياسات الاستثمارية الحكومية الموجهة لها.

❖ **الفرضية الثانية:** لم تسهم برامج التنمية المعتمدة في الجزائر بشكل فعّال في دعم المؤسسات المصغّرة والناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ **الفرضية الثالثة:** يُواجه تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والناشئة عدّة تحديات، ما يستلزم اعتماد استراتيجية نموّية مبتكرة لتعزيز مساهمتها في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

4. أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية ساهمت في اختيار هذا الموضوع، والتي تتمثّل فيما يلي:

- ❖ **الدوافع الذاتية:** تتمثّل الدوافع الذاتية فيما يلي:
 - يندرج هذا الموضوع ضمن مجال التخصص؛
 - الرغبة الشخصية في التعمّق في هذا الموضوع من أجل الاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية؛
 - التعرّف على واقع المؤسسات المصغّرة والناشئة في الجزائر ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المقدمة

❖ الدوافع الموضوعية:

تتمثل الدوافع الموضوعية فيما يلي:

➤ يُعتبر من المواضيع المهمة التي هي محلّ اهتمام كبير من طرف صنّاع القرار في الجزائر خلال هذه الفترة لأنه يمثل رهان كبير للاقتصاد الوطني من أجل الانتقال الى مرحلة ما بعد النفط خاصة في ظلّ تزايد التحذيرات من المخاطر التي صارت تهدّد الاقتصاد العالمي بسبب الأزمات المالية المتتالية والتداعيات السلبية الكبيرة على الدول النفطية .

➤ المكانة الكبيرة التي تحتلّها المؤسسات المصغّرة والناشئة في الاقتصاديات المتقدّمة وإبراز قدرتها على مواجهة التحديات والمشاكل الاقتصادية؛

➤ حداثة موضوع الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والمؤسسات الناشئة وتزايد أهميته، بالإضافة إلى ذلك قلة الأبحاث العلمية والأكاديمية حول هذا الموضوع؛

➤ الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات الناشئة في تفعيل النشاط الاقتصادي؛

➤ محاولة التعرف على أهمّ النماذج العالمية الناجحة في مجال المؤسسات الناشئة.

5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حداثة وأهمية الموضوع الذي تعالجه، والذي يرتبط بشكل مباشر بالتحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، لاسيّما في ظلّ التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تعرفها الساحة الدولية، وانتقال العديد من الدول نحو تبني نماذج اقتصادية قائمة على الابتكار والتنوع. كما تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على المؤسسات المصغّرة والناشئة باعتبارها أحد المداخل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما يجعلها تندرج ضمن الدراسات الاستراتيجية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معاً.

❖ الأهمية العلمية

تتجسّد الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسهم في إثراء الحقل المعرفي المتعلق باقتصاديات التنمية وريادة الأعمال، من خلال:

➤ تعميق الفهم النظري لمفهوم التنوع الاقتصادي وربطه بدور المؤسسات المصغّرة والناشئة في بناء اقتصاد متوازن ومتنوع؛

➤ دعم الأدبيات الاقتصادية الحديثة التي تؤكّد مكانة المقاولاتية والابتكار كرافعة للنمو الاقتصادي؛

➤ الرّبط بين المقاربات النظرية المختلفة (الاقتصاد الرّيعي، الاقتصاد المعرفي، ريادة الأعمال)؛

المقدمة

- تقديم تحليل أكاديمي للعلاقة بين السياسات العمومية وبرامج التنمية الوطنية؛
- إثراء الدراسات الخاصة باقتصاديات الدول الريفية من خلال معالجة حالة الجزائر كنموذج تطبيقي؛
- المساهمة في توضيح الإشكالات النظرية المتعلقة بفعالية المؤسسات المصغرة في الاقتصادات النامية؛
- توفير أرضية علمية يمكن الاعتماد عليها في بحوث لاحقة.

❖ الأهمية التطبيقية

- أما الأهمية التطبيقية فتتجلى في الطابع العملي والواقعي لموضوع الدراسة، من خلال:
- تقديم معطيات تحليلية تساعد صناع القرار على تقييم سياسات دعم المؤسسات المصغرة والناشئة؛
 - المساهمة في تحسين فعالية برامج الدعم والمرافقة الحكومية؛
 - توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة؛
 - تعزيز الوعي بأهمية المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة والناشئة؛
 - دعم جهود تحسين مناخ الأعمال؛
 - تشجيع المؤسسات التعليمية على إدماج التكوين المقاولاتي في برامجها؛
 - مساعدة الهيئات الممولة على تطوير أدوات تمويل ملائمة؛
 - تقديم تصورات عملية لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة؛
 - دعم تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي على أسس علمية.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- السعي لعرض مختلف المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالاستثمار، المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة، التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، برامج التنمية الاقتصادية وتوضيح العلاقة فيما بين هذه المتغيرات؛
- العمل على توضيح وتحليل واقع دعم الاستثمار ومناخه لإنشاء وخلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في ظلّ برامج التنمية الاقتصادية الجزائرية، مع تقييم شامل لنتائج تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؛
- تسليط الضوء على الاستثمار في المؤسسات المصغرة و المؤسسات الناشئة كنهج بديل للخروج من معضلة الثروة النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري والتي تعد من بين الموارد الأكثر تذبذبا من حيث الإيرادات والمداخيل نظرا للعديد من العوامل الداخلية والخارجية ، وما ينتج عنه من حساسية كبيرة في حالة الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية التي أصبحت من سمات الاقتصاد المعاصر نتيجة تعمق ظاهرة العولمة؛

المقدمة

➤ الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تنويع اقتصادياتها اعتمادا على الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة والتعرف على التدابير والإجراءات المتبعة لتطوير هذا النوع من المؤسسات.

7. حدود الدراسة

نظرا لحدثة وأهمية موضوع الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتناولها بشكل جيد، تجدر الإشارة إلى تباين التعاريف المستخدمة للمؤسسات المصغرة والناشئة وحتى داخل نفس الدولة أحيانا، لذا فإن التحليل الوارد في هذه الدراسة سوف يستند حسب توفر البيانات لكل حالة، وتتلور حدود الدراسة في ما يلي:

❖ الحدود الموضوعية

تركز هذه الدراسة على تحليل التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، في إطار برامج التنمية الوطنية.

❖ الحدود المكانية

تركز الدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري، مع عرض بعض التجارب الدولية في المؤسسات المصغرة ونماذج لمؤسسات ناشئة، بغية الاستفادة منها لدعم هذه المؤسسات في الجزائر.

❖ الحدود الزمانية

تغطي الدراسة المرحلة التي شهدت بروز الاهتمام الرسمي بالمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، وخاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي الحديثة.

8. منهجية الدراسة

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كأساس لعرض موضوع التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. ويُمَيِّح هذا المنهج دراسة الظاهرة في سياقها الطبيعي وتحليل العلاقات بين عناصرها المختلفة بشكل منهجي، مع التركيز على دراسة السياسات العمومية وبرامج التنمية الوطنية.

ولربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم استخدام منهج دراسة حالة لتحليل واقع تطوّر هذه المؤسسات في الجزائر ومكانتها في استراتيجية التنمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع استعراض الإحصائيات وتطوّر المؤشرات، واستخلاص أهمّ المقومات لنجاح وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

9. صعوبات الدراسة

يمكن إيجاز بعض صعوبات الدراسة ضمن النقاط التالية:

- قلة الكتب الحديثة الخاصة بالمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- الاختلاف في الإحصاءات المتاحة مما صعب توحيد فترة الدراسة وتباينها بين المصادر المختلفة.

10. دراسات سابقة

بعد المسح المكتبي للتعرف على الجوانب التي مستها الدراسات السابقة في موضوع هذه الدراسة مكن من حصرها في جانبين، الأول تعلق بالدراسات التي بينت دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في ظلّ برامج التنمية، والجانب الثاني وهو دور هذا الاستثمار في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مما يعطي أكثر أهمية لهذه الدراسة في ظلّ برامج التنمية وتعزيزها بدراسة لتجارب دولية ونماذج لمؤسسات ناجحة لتطوير هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة في الجزائر، وفي ما يلي عينة من الدراسات السابقة المتصلة والمتعلقة بموضوع الدراسة .

❖ دراسة نوال بن شيخة، (2025/2024) بعنوان: دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ولإبراز هذه المساهمة قامت الباحثة بالتعمق في جوهر الموضوع من خلال العرض والتحليل لأهم المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بجوانب البحث حيث تم التركيز على معرفة حقيقة واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر، مستعرضة أهم الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه العملية.

أظهرت الدراسة أهمية القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات، حيث شهد تحسّنا ملحوظاً بين 2000 و2020، بفضل السياسات الإصلاحية التي ساهمت في تطوير البرامج التنموية ومع زيادة حجم الصادرات الزراعيّة، لا تزال قيمتها ضعيفة مقارنة بالإمكانات والموارد المتاحة. كما أكّدت الدراسة على أنّ مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة بسبب غياب نسيج صناعي متكامل ورغم جهود السلطات لتطوير هذا القطاع تستمر التحديات. يعدّ التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة بالنسبة للدول أحادية التصدير حيث يساهم في مواجهة مخاطر تقلّبات أسعار النفط من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل الاعتماد على قطاع واحد. علاوة على ذلك يعزّز التنوع بناء اقتصاد قوي قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة، مما يقوي الروابط بين مختلف القطاعات.

المقدمة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث زاوية المعالجة، إذ ركّزت دراسة نوال بن شيخة على تحليل أثر التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من منظور كلي مرتبط بالتجارة الدولية، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كآلية أساسية لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري في إطار برامج التنمية، حيث تركز على الجوانب الاستثمارية وريادة الأعمال باعتبارها أدوات لتحقيق التنوع وليس مجرد نتائج له. وعليه فإن الاختلاف الجوهرى بين الدراستين يكمن في أن هذه الدراسة تقيم مخرجات التنوع الاقتصادي وانعكاساته على الصادرات، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل محددات وأدوات تحقيق التنوع الاقتصادي، وبالأخص دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في دعم هذا التوجّه.

❖ دراسة ماضي سارة، (2024) بعنوان: دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم تحليل 100 استمارة موزعة على 74 مؤسسة ناشئة موجهة للمؤسسين.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتفكير الإبداعي الأكثر تأثراً في تبني الاستراتيجية الخضراء بمختلف أنشطتها في المؤسسات الناشئة، حيث كان نشاط الشراء الأخضر بالتفكير الإبداعي، في حين كانت أقل قيمة لأثر التفكير الإبداعي لنشاط الإدارة البيئية.

يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية من حيث الموضوع والهدف البحثي، إذ ركّزت الدراسة السابقة على تحليل أثر التفكير الإبداعي كعامل إداري وسلوكي في تبني الاستراتيجية الخضراء داخل المؤسسات الناشئة من منظور علوم التسيير والمقاولاتية، مع الاهتمام بالأبعاد البيئية والتنظيمية. في المقابل تنطلق الدراسة الحالية من منظور اقتصادي وتنموي، حيث تركز على دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في دعم تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية، مع إبراز الجوانب الاستثمارية والتمويلية وأثرها على هيكلية الاقتصاد الوطني. وعليه، فإن الاختلاف الجوهرى يكمن في أن الدراسة السابقة تعالج البعد الإداري-البيئي داخل المؤسسة، بينما تهتم الدراسة الحالية بالبعد الاقتصادي الكلي ودور الاستثمار كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

المقدمة

❖ دراسة السعيد فتني، (2024) بعنوان: دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة

- دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص

تسويق مصرفي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد

الشيخ العربي التبسي تبسة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة التسويق الرقمي في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الناشئة، فالتسويق الحديث اليوم هو تسويق قائم على الرقمنة، خاصة في ظل الاقتصادات الصغيرة والناشئة حيث تولي الدول الشركات الناشئة الاهتمام المتزايد بكل من العلوم والأعمال وإن تطورها يجلب مزايا عديدة للاقتصاد ككل، في الأبعاد الإقليمية والوطنية والعالمية إذ تحفز الزيادة في عدد الشركات الناشئة زيادة براءات الاختراع، وتولد وظائف جديدة خاصة لدى الشباب وتساهم بشكل غير مباشر في تقدير كفاءاته ومهاراته و تطويرها ذاتيا وتحفيزها للإبداع لدى الشباب تضمن التطور التكنولوجي وتؤثر على خلق اقتصاد حديث يتميز بالتقنيات المبتكرة وتوسع نطاق المنتجات والخدمات الرائدة، فهي تساهم في تعزيز الدولة والمنطقة و تحسن مكانة الدولة في مختلف التصنيفات.

ومن خلال دراسة ميدانية لعينة من موظفي المؤسسات الناشئة الجزائرية تم التوصل إلى أن لديهم فعلا آراء ايجابية نحو استخدام أدوات التسويق الرقمي لمعاملتهم، كما أنها تؤثر في الميزة التنافسية لشركاتهم، حيث تساعد في توفير العديد من الفوائد وتجلبهم العديد من التكاليف سواء ما تعلق منها بالخدمة في حد ذاتها أو بالعلاقة مع المؤسسة، ما تبين أن الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في العمر، المستوى التعليمي والوظيفية الإدارية أنها تؤثر في علاقتهم في كيفية خلق الميزة التنافسية في شركاتهم الناشئة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث زاوية المعالجة والأهداف البحثية، إذ ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر التسويق الرقمي كأداة تسويقية حديثة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة من منظور تسويقي وتجاري وعلى مستوى المؤسسة. في المقابل، تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في دعم تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية، من منظور اقتصادي وتنموي أشمل، يركز على أثر الاستثمار على القاعدة الإنتاجية والاقتصاد الوطني. وعليه، فإن الاختلاف الجوهرى يكمن في أن هذه الدراسة السابقة تعالج بعدا وظيفيا تسويقيا داخليا للمؤسسة، بينما تتناول الدراسة الحالية البعد الاستثماري ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي.

المقدمة

❖ دراسة أنيس دباب، (2024) بعنوان: دور برامج الدّعم الحكومي في إقامة المؤسسات المصغّرة وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) في دعم وتنمية المؤسسات المصغّرة بإبعادها (الدعم المالي الدعم الاداري الدعم التسويقي، الدعم الفني، الدعم التنظيمي والتشريعي) وأثرها على أبعاد التنمية المحلية في الجزائر المتمثلة في (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) واستهدفت الدّراسة فئة المستفيدين من الوكالة، ولقد اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي منها وتم استخدام أداة الاستبيان لمعرفة آراء عيّنة الدراسة المكونة من (300) فردا وُزِعَ عليهم استبيان، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وتم اختبار نتائج الدّراسة باستعمال أساليب إحصائية مختلفة مثل : اختبار تحليل التباين الأحادي، اختبار (t) لعينتين مستقلتين ، معامل الارتباط ومعامل التحديد والاختبارات البعدية في حالة وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة أنه لا يوجد أثر للدّعم المالي والتسويقي والإداري على أبعاد التنمية المحلية، بينما يوجد أثر للدّعم الفني والدعم النفسي والتشريعي على البعد الاجتماعي.

يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية من حيث زاوية المعالجة ومستوى التحليل، إذ هدفت الدّراسة المرجعية إلى التعرف على مدى مساهمة برامج الدعم الحكومي، خاصة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في إنشاء المؤسسات المصغّرة وتعزيز التنمية المحلية من منظور مقاولاتي وإداري يركز على البعد المحلي والجهوي. في المقابل، تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل دور الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والناشئة في دعم تنوع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التنمية، من منظور اقتصادي كلي يربط الاستثمار بالتنوع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات. وعليه، فإن الاختلاف الجوهرى بين الدّراستين يتمثل في أن الدّراسة المرجعية تركز على أثر برامج الدعم على التنمية المحلية، بينما تقوم الدراسة الحالية على توضيح أثر الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والناشئة على التنوع الاقتصادي على المستوى الوطني.

المقدمة

❖ دراسة بركاتي يوسف، (2023) بعنوان: دور أجهزة الدعم والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور أجهزة الدعم والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث تم تقسيم الدعم الذي تقدمه مختلف أجهزة الدعم والمرافقة إلى الدعم المالي، والدعم غير المالي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية SEM-PLS، من خلال بناء نموذج نظري تضمن متغيرين مستقلين هما الدعم المالي والدعم غير المالي، ومتغير تابع هو نجاح المؤسسات الناشئة، كما تم الاستعانة بمتغيرين أحدهما وسيط تمثل في الميزة التنافسية، وكذلك متغير معدل تمثل في التوجه المقاولاتي.

وتوصلت هذه الدراسة بعد التحليل إلى عدم وجود أثر مباشر لمتغيري الدعم المالي وغير المالي على نجاح المؤسسات الناشئة، في حين تم التوصل إلى أنّ هناك أثر غير مباشر لمتغير الدعم غير المالي على نجاح المؤسسات الناشئة من خلال الميزة التنافسية، كما خلصت النتائج أيضا إلى أنّ الميزة التنافسية تؤثر بشكل كبير على نجاح المؤسسات الناشئة، والتوجه المقاولاتي يعمل على تعديل العلاقة بين الدعم غير المالي ونجاح المؤسسات الناشئة بشكل إيجابي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث النطاق والأهداف والمنهجية، حيث ركزت دراسة بركاتي على نجاح المؤسسات الناشئة الفردية في الجزائر من خلال تحليل أثر الدعم المالي وغير المالي، مع دراسة دور الميزة التنافسية والتوجه المقاولاتي كعوامل وسيطة ومعدلة باستخدام نمذجة المعادلات البنائية SEM-PLS، بينما تركز الدراسة الحالية على دور برامج الدعم الحكومي والاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد المحلي.

❖ دراسة بن طيبة مهدية، (2022) بعنوان: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة Startups- تجربة ماليزيا نموذجا-، مقال منشور بمجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر:

تهدف هذه الدراسة إلى إثراء موضوع حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم و ترقية المؤسسات الناشئة ماليزيا نموذجا، وذلك بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية، عمدت حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى توفير عدد من اليات الدعم من أبرزها حاضنات الأعمال التكنولوجية، كونها تقوم بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الناشئة خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة، إلى أن تصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي .

المقدمة

وخلصت الدراسة الى ان حاضنات الأعمال التكنولوجية تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الناشئة وزيادة قدرتها التنافسية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم وترقية المؤسسات الناشئة مع الاعتماد على تجربة ماليزيا كنموذج ناجح، مع التأكيد على أهمية الدعم غير المالي مثل التدريب والإرشاد والشبكات التقنية لتحقيق النجاح المؤسسي، بينما تركز الدراسة الحالية على أثر برامج الدعم الحكومي والاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة على التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد المحلي.

❖ دراسة جباري عبد الجليل، جباري لطيفة، (2022) بعنوان: واقع وآفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وأهم الجهود المبذولة لتطويرها، خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لسنة 2020.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تشهد اهتماما كبيرا، حيث بذلت الحكومة مجهودات معتبرة للنهوض بهذا القطاع وتطويره منذ سنة 2020، وذلك باعتباره من أهم القطاعات التي قد تساعد في التقليل من التبعية النفطية، إلا أنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتوفير نظام بيئي ملائم لتطويره لاسيما في ظل التحديات التكنولوجية والصعوبات التمويلية.

يكمن الاختلاف بين الدراستين في كون أن هذه الدراسة ركزت على واقع وآفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر من منظور تقييم الوضع الحالي للتحديات والفرص المتاحة أمام هذه المؤسسات، مع التركيز على السياسات العامة والإطار التنظيمي لدعمها، بينما تركز الدراسة الحالية على تأثير برامج الدعم الحكومي والاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة على التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد المحلي، أي نطاق أوسع يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. كما تختلف المتغيرات والمنهجية، إذ اهتمت هذه الدراسة بتحليل الواقع المؤسسي والتحديات الإدارية والتنظيمية، بينما تركز الدراسة الحالية على العوامل الاقتصادية والتنموية للأداء المؤسسي وتأثيره على الاقتصاد المحلي، ما يجعل نتائج الدراسة الحالية مرتبطة مباشرة بتقييم أثر السياسات الاستثمارية وبرامج الدعم على التنمية الاقتصادية مقارنة بالدراسة السابقة التي تهتم أساسًا بتقييم الوضع الحالي وآفاق التطوير للمؤسسات الناشئة.

المقدمة

❖ دراسة عبد الحميد لمين، نورة جبارة، (2022) بعنوان: تدابير تحفيز المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المؤسسات المصغرة الذي تم تكريس مصطلحه في التشريع الجزائري حديثا، إضافة إلى تبيان مختلف التحفيزات الجبائية التي تقررت لصالح المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل، وكيفية الاستفادة منها لبعث نموها واستقطاب مشاريعها، أجل توضيح الرؤية حول سياسة الدولة في مرافقة هاته المؤسسات، وفي الأخير الخروج بجملة من النتائج والتوصيات.

وخلصت الدراسة إلى أن هاته الالتفاتة من السلطات العمومية لمرافقة المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل، من أجل الاستفادة من التحفيزات الجبائية كمثيلا لها من المؤسسات، تعتبر غاية في الأهمية، في إطار تنفيذ سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس المبدأ الدستوري الذي يوجب على الدولة المساهمة في ازدهار المؤسسات بدون تمييز خدمة للتنمية الوطنية، لإبعادها عن مكامن الفشل خاصة في المراحل الأولى، واستقطاب مشاريعها من الاقتصاد غير الرسمي ومكافحة آثاره السلبية، كون هذه المؤسسات أضحت فاعل محوري في كل عملية تنمية خاصة على الصعيد المحلي. غير أن هذه الالتفاتة تبقى محدودة النتائج، نظرا للخصوصية والهامشية التي تميز هاته المؤسسات ما يستدعي مزيدا من الاهتمام، خاصة وأن جانب المرافقة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة اللذان أسندت لهما مهمة تنفيذ تدابير التحفيز، يبقى ضعيف جدا، كون سياسة الجهازين تركز على جانب التمويل الذي لا تحبذه هاته المؤسسات، وبالتالي الحد من تحقيق النتائج المنتظرة منها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الأولى ركزت على التدابير القانونية لتحفيز المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل، بينما تركز الدراسة الحالية على أثر برامج الدعم الحكومي والاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة على التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد المحلي، ما يجعل نطاق الدراسة الحالية أوسع ويهتم بالبعد الاقتصادي والاجتماعي، في حين ركزت الدراسة السابقة على الجوانب القانونية والتنظيمية.

المقدمة

❖ دراسة حسين يوسف، صديقي إسماعيل، (2021) بعنوان: دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور بمجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعريف بأحد أحدث المفاهيم المتداولة "المؤسسات الناشئة" وعرض أهم خصائصها وما يميزها عن المؤسسات التقليدية، إضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية لست 6 مؤسسات ناشئة بولاية تلمسان.

ومن بين نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أن أكثر ما يميز المؤسسات الناشئة عن غيرها هو الابتكار والنمو وهي معرضة للفشل أكثر من مرة ولهذا جاءت النماذج الجديدة لتفادي هذا الأخير، أكثر عقبة بطريق المبتكر لتجسيد مؤسسته الناشئة يتمثل في خوفه من سرقة أفكاره ويليهما مشكل التمويل أما أكثر ما يساهم بفشل المؤسسة الناشئة انغماس المفاول بفكرته وتطويرها بدون التأكد من وجود سوق أو خلقه لسوق جديد يجعل الفشل المبكر نتيجة حتمية. تتميز هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كون أن الدراسة السابقة انصبت على تحليل واقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال دراسة الظروف الميدانية والعوائق التي تعترض رواد الأعمال في مرحلة الانطلاق، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى تحليل دور برامج الدعم الحكومي والاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد المحلي. وعليه، فإن الدراسة السابقة ذات طابع تشخيصي يركز على مرحلة التأسيس، في حين تتميز الدراسة الحالية بطابع تحليلي-تقييمي يركز على قياس الأثر التنموي والاقتصادي لسياسات الدعم.

❖ دراسة بايزيد كمال، (2020) بعنوان: التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد خدمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة جانبيين مهمين في الوقت الحالي سواء على الصعيد الدولي أو المحلي يتمثلان في كل من موضوع التنمية المستدامة وموضوع التنويع الاقتصادي ودمج العلاقة القائمة بينهما من منطلق أنه يعد التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي للتنمية المستدامة بالنسبة للدول التي تفتقر إليه، فكانت التنمية المستدامة منذ ظهورها الشغل الشاغل الذي يقع في صميم اهتمام الحكومات ومختلف المنظمات الدولية المهتمة بها نظرا لشموليتها وإلمامها بكل الجوانب التي ترمي إلى تنمية الاقتصاد والمجتمع في إطار يحافظ على البيئة وسلامتها تفكيراً في أجيال المستقبل وحققهم من الموروث الطبيعي لتوفير متطلبات الحياة.

المقدمة

ولأجل السعي وراء تحقيق هذه التنمية والاهتمام بها أصبح من الضروري على الدول النامية عامة والعربية المتميزة باعتمادها على مورد النفط خاصة معالجة مشكلة غياب التنوع الاقتصادي والبحث عن السبل التي تساهم في الخروج من التبعية للمحروقات والارتكاز على القطاع الواحد. تتجسد أهمية البحث وأهدافه أساسا في تحديد الدور الذي يلعبه التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، ومبررات حتمية الجزائر لهذا التنوع بعد اهتمامها بهذا النوع من التنمية مع إبراز أهم الإمكانات المتاحة والمعوقات المطروحة أمام القطاعات الاستراتيجية التي ينبغي التركيز عليها وعرض الآليات الممكن تفعيلها والخروج في النهاية بحلول مقترحة بإمكانها أن تساهم في التقليل من شدة التركيز على قطاع المحروقات وخلق اقتصاد متنوع يساهم في تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الأولى تركز على التنوع الاقتصادي من منظور نظري وسياسات عامة على المستوى الكلي لتحقيق التنمية المستدامة، بينما الدراسة الحالية تركز على دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كأداة عملية لدعم هذا التنوع الاقتصادي ضمن برامج التنمية، أي أن الأولى معالجة استراتيجية كلية، والثانية تطبيقية وميدانية تربط الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة وتأثيرها المباشر على الاقتصاد المحلي.

❖ دراسة صالحى ناجية، (2019) بعنوان: دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث كانت دراسة الحالة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كأحد آليات دعم وتخفيف الاستثمار في المؤسسات المصغرة. حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة ومقارنة التمويل متناهي الصغر التقليدي والإسلامي، وكذلك التطرق للتجارب الناجحة في بعض الدول كبنغلاديش ومصر، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss في تحليل البيانات الكمية للإجابة على الفرضية الأخيرة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها غياب مؤسسات خاصة بالتمويل متناهي الصغر الذي تدرج ضمنها الفروض المصغرة، وتخوف البنوك من تمويل المؤسسات المصغرة لنقص الضمانات المقدمة، كما أن التمويل متناهي الصغر الاسلامي يعتبر مهم في الدول الاسلامية وذلك لاعتبارات دينية والعزوف على التعامل الربوي، كما خلصت إلى

المقدمة

انه وبالرغم من الآليات المعتمدة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنها مازالت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات خاصة من الجوانب التمويلية.

يكنم الاختلاف بين الدراستين في كون أنّ دراسة صالحى ناجية تطرّقت إلى دراسة التمويل متناهي الصغر ودوره في تمويل المؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مع اعتماد دراسة حالة محددة على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، بينما تركز الدراسة الحالية على دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كأداة لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التنمية الوطنية، مع إمكانية الخروج بحلول مقترحة تقلّل الاعتماد على قطاع المحروقات وتساهم في خلق اقتصاد متنوع يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية.

دراسات سابقة باللغة الأجنبية

❖ Bouras Nassima,(2024): **The startups ecosystem in Algeria- a dynamic and booming landscape-**,article au Revue Algérienne d'Economie de gestion, Vol 18, N°02, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, university Oran 2, Algeria.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال وتحسين ظروف إنشاء وتطوير الشركات الناشئة. حيث تم الاعتماد في منهجية البحث المستخدمة على التحليل الوصفي، ثم تم تناول الإطار المفاهيمي المتعلق بالشركات الناشئة، ثم تم تحديد الوضع الحالي للنظام البيئي للشركات الناشئة في الجزائر. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الناشئة في الجزائر تشهد نمواً وتطوراً سريعاً بفضل تدابير الدعم والقوانين التي عززت حقاً غير مسبوق لريادة الأعمال الرقمية، مما يشجع الابتكار والنمو الاقتصادي.

يكنم الاختلاف بين الدراستين في كون أنّ الدراسة السابقة تهتم بتحليل نظام ريادة الأعمال في الجزائر بشكل شامل واصف للطبيعة الديناميكية والهيكلية للمنظومة الناشئة، مع تقديم رؤية عامة حول البيئة المؤسسية وفرص النمو، بينما الدراسة الحالية تركز على دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كمحرك عملي لدعم التنوع الاقتصادي ضمن برامج التنمية، أي أن الأولى وصفية واستراتيجية للمنظومة ككل، والثانية تطبيقية وميدانية تربط الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة وتأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني.

المقدمة

Saidia warda; beddiaz Abdelmalek,(2023) : SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES AS A STRATEGIC OPTION FOR ALGERIA'S ECONOMIC DIVERSIFICATION, article au Revue TOBNA journal for Academic scientific studies, Vol : 06, N 02, Centre Universitaire de Barika, Algérie.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة في تحقيق أهداف التنمية من خلال خلق فرص العمل، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المأمول منها، نتيجة مشاكل وصعوبات عديدة قللت من فاعليتها، مما استدعى بذل المزيد من الجهود وتوفير كل الشروط اللازمة لتسهيل إنشائها والارتقاء بها. استراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة في تحقيق أهداف التنمية من خلال خلق فرص العمل، بالإضافة إلى المساهمة في PIB والقيمة الإضافية. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن فقدان المساهمة الفعالة للمؤسسات العامة والخاصة في تنويع الاقتصاد الجزائري، لم يكن بسبب زيادة الاهتمام، بسبب وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تقلل من فعاليتها، ومن الضروري الاستفادة من فوائد الجهود والجهود توفر جميع الشروط اللازمة لتسهيل تأسيسها وتحديثها.

تختلف هذه الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في كونها هدفت إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، مع تشخيص عام للمشاكل والصعوبات التي تحد من فعاليتها. في المقابل، تركز الدراسة الحالية على دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في دعم تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية، حيث تتناول آليات الاستثمار والتمويل والمراقبة المؤسسية باعتبارها أدوات عملية لتفعيل دور هذه المؤسسات في عملية التنويع الاقتصادي.

❖ **Karl Dalex,(2020) : Incubateurs, Start-up et Partenariats, Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion/Innovation et entrepreneuriat, Université de Strasbourg, France .**

هدفت هذه الدراسة في التوسع في تحليل مختلف الأسس التي تشكل منها حاضنات الاعمال مع التركيز على المؤسسات الناشئة التي يتم العمل على إنشائها ضمن هذه الحاضنات، وذلك من مختلف الأسس النظرية والتحليل التي تمكن من إعطاء صورة واضحة على مدى أهمية حاضنات الاعمال في عملية انشاء المؤسسات الناشئة، ودورها في تحسين مناخ الاستثمار لهذا النوع من المؤسسات.

المقدمة

وتُظهر هذه الدراسة التجريبية لمجموعة من حاضنات الأعمال في فرنسا عدم وجود اتجاه عام في ممارسات الدعم فيما يتعلق بالتعاون. علاوة على ذلك، يتضح أن كل ممارسة داخل الهياكل نفسها تعتمد على الفرد الذي يُقدم الدعم. وبالتالي، يتميز كل هيكل بغياب الانسجام بين الممارسات المختلفة. وتُسلط النتائج في البداية على تأثير التعاون على تطوير الشركات الناشئة من خلال التغييرات التي تُحدثها في نموذج الأعمال. كما تُتيح هذه الدراسة فهمًا أفضل لممارسات الدعم المختلفة التي تُطبّقها حاضنات الأعمال، وتُقدّم توصيات لمديري هياكل الدعم.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الأولى تركز على دور الحاضنات والمسرّعات والشراكات في دعم إنشاء الشركات الناشئة من منظور إدارة الابتكار وريادة الأعمال في فرنسا، مع تحليل آليات الشراكة والدعم المؤسسي، بينما الدراسة الحالية تركز على دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر كأداة عملية لدعم التنوع الاقتصادي ضمن برامج التنمية الوطنية. بمعنى آخر، الأولى تركز على البيئة الداعمة للشركات الناشئة وآليات الحاضنات، بينما الثانية تدرس الأثر الاقتصادي الفعلي للاستثمار في هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني والتنوع الاقتصادي.

التمييز بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

على الرّغم من إسهام السابقة في تسليط الضوء على دور المؤسسات المصغرة والناشئة في التنمية الاقتصادية، إلا أنها اتسمت في مجملها بالتركيز الجزئي أو القطاعي، حيث انصبت أغلبها على تحليل الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة، أو دراسة آليات التمويل التقليدية، أو تقييم أثر هذه المؤسسات على التشغيل والحد من البطالة دون الربط المنهجي بين الاستثمار فيها وبين هدف تنوع الاقتصاد الوطني كخيار استراتيجي شامل. كما أنّ بعض الدراسات اقتصرّت على بيانات وإحصاءات قديمة أو محدودة جغرافيًا، ما حد من إمكانية تعميم النتائج، ولم يسلط الضوء بالشكل الكافي على التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في ظل التحوّلات الاقتصادية الحالية. هذا الأمر يعكس الحاجة إلى تحليل أكثر شمولية يربط بين الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة وبين السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

كما أنّ العديد من الدراسات السابقة تناولت تجربة المؤسسات المصغرة والناشئة في سياقات زمنية أو اقتصادية مختلفة، ولم تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الجديدة التي عرفت الجزائر في إطار برامج التنمية الحديثة، لاسيما الإصلاحات المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال، واستحداث آليات دعم الابتكار، والتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، مما جعل قدرتها على تقديم تصور استراتيجي متكامل محدودًا، ولم يعكس بشكل كافٍ الديناميكيات الحديثة لسوق العمل، التغييرات في هيكل التمويل، أو الفرص الجديدة التي توفرها التكنولوجيا والابتكار لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي.

المقدمة

في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى تجاوز هذه المقاربات الجزئية من خلال اعتماد رؤية شمولية تربط بين الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة وبين تحقيق التنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التنمية المعتمدة، وذلك عبر تحليل تكاملي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والاستثمارية. كما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على واقع الاقتصاد الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياته الهيكلية والتحديات التي تواجهه، وخاصة هيمنة قطاع المحروقات وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وتكمن إضافة الدراسة الحالية أيضاً في سعيها إلى تقديم مقترحات عملية وآليات تنفيذية من شأنها تعزيز فعالية الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة، مستفيدة من التجارب الدولية الناجحة، ولكن مع تكييفها مع السياق الجزائري، بما يخدم أهداف برامج التنمية ويعزز الانتقال نحو اقتصاد متنوع ومستدام. وعليه، فإن الدراسة الحالية تشكّل امتداداً نوعياً للدراسات السابقة، حيث لا تكتفي بوصف الواقع أو تحليل جزئي له، بل تسعى إلى بناء تصوّر متكامل يبرز دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كرافعة استراتيجية لدعم تنوع الاقتصاد الجزائري في المرحلة الزاهنة والمستقبلية.

11. هيكل الدراسة

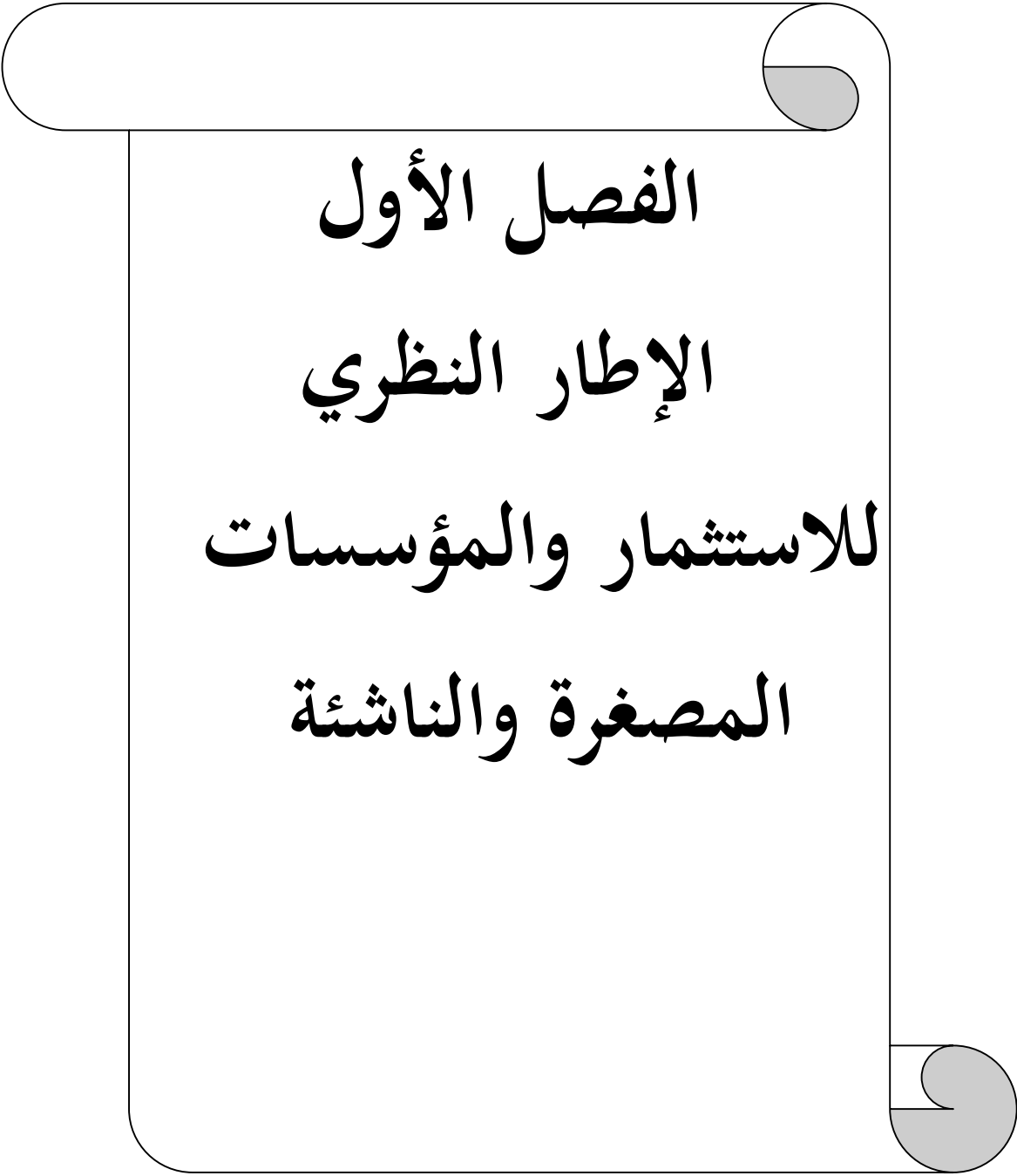
تم الاعتماد في تحليل إشكالية الدراسة على خطة تتكون من مقدمة يتبعها ثلاثة فصول ثم الخاتمة والاقتراحات وذلك على النحو التالي:

❖ **الفصل الأول:** يتعلق بالإطار النظري للاستثمار والمؤسسات المصغرة والناشئة، حيث تم العمل على تقسيمه لثلاث مباحث، المبحث الأول خصّص لتقديم مختلف المفاهيم الأساسية للاستثمار، والمبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة المؤسسات المصغرة وعوامل تنميتها، وضمن المبحث الثالث تم العمل على عرض لمحة عامة حول المؤسسات الناشئة.

❖ **الفصل الثاني:** يتعلّق بدراسة الإطار النظري والتحليلي للتنمية والتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظلّ برامج التنمية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصّص المبحث الأول لدراسة الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، كما تمّ العمل ضمن المبحث الثاني على دراسة التنوع الاقتصادي، وفي ختام هذا الفصل ضمن المبحث الثالث فقد تمّ العمل على دراسة واقع الاقتصاد الجزائري والتنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التنمية؛

المقدمة

❖ **الفصل الثالث:** يتعلّق بالدراسة التحليليّة لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التّنمية الاقتصادية حيث تمّ هو الآخر تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصّص المبحث الأول تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغّرة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تمّ التّطرق فيه إلى تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التّنمية، في حين خصّص المبحث الثالث والأخير لدراسة معيقات واستراتيجيّات تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري، كما تمّ اقتراح استراتيجية نموّية في هذا المجال.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black outline. The frame has rounded corners and a small gray scroll-like detail at the top right and bottom right.

الفصل الأول

الإطار النظري

للاستثمار والمؤسسات

المصغرة والناشئة

تمهيد

خُصّص الفصل الأول لعرض وتفصيل الإطار المفاهيمي لجانب مهمّ من متغيرات الدّراسة المتمثّل في الاستثمار، المؤسسات المصغّرة والمؤسسات الناشئة، حيث يُعتبر الاستثمار أساساً لخلق هذا النوع من المؤسسات، والتي تُؤدّي دوراً حيويّاً ليس فقط في توظيف الفوائض الماليّة للحصول على عوائد مستقبلية أو خلق فرص عمل تخفّف من نسبة البطالة، بل تتعدى ذلك من خلال تعزيز ودعم النمو الاقتصادي الذي يُعدّ محوراً أساسيّاً في التنمية الاقتصادية المعاصرة لكلّ الدول.

وانطلاقاً من هذا الأساس، فإن مختلف جوانب المشروع الاستثماري انطلاقاً من فكرة المشروع وصولاً إلى النموّ والتّوسع بالأسواق المحليّة ثمّ الدوليّة يمثل عاملاً رئيسيّاً في تحقيق أهداف كثيرة بما فيها التنمية الاقتصادية، ويتمّ ذلك من خلال الاعتماد على استراتيجيّات محدّدة تركز بالأساس على إدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة في بيئة أعمال سريعة التّغير، وبالتالي فإن الاستثمار في المؤسسات المصغّرة والمؤسسات الناشئة حتميّة لا بُدّ منها في مختلف الاقتصاديات، وبغرض تقديم عرض مفصّل للمتغيّرات السابقة وتوضيح العلاقة فيما بينها فقد تمّ تقسيم هذا الفصل لثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأوّل: مفاهيم عامّة حول الاستثمار؛
- المبحث الثّاني: المؤسسات المصغّرة وعوامل تنميتها؛
- المبحث الثّالث: لمحة عامّة حول المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يُعتبر الاستثمار من أهم أشكال النشاط الاقتصادي، اذ يمثل محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وتحقيق للتنمية المستدامة، فهو لا يقتصر على توظيف رأس المال في المشاريع الانتاجية فحسب، بل يشمل أيضاً استثمار المعرفة، التكنولوجيا، رأس المال البشري والابتكار، وهو ما يعزّز ديناميكية الاقتصاد ويزيد من قدرته التنافسية.

ويهدف الاستثمار الى زيادة الانتاجية، خلق فرص العمل، تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ويساهم في تنوع مصادر الدخل الوطني وتقليل الفوارق الإقليمية والاجتماعية من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات والمناطق الأقل نمواً، لذلك يحظى باهتمام بالغ من صنّاع القرار السياسيين والاقتصاديين، الذين يعتمدون عليه كألية استراتيجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز النمو، تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وضمان الشرعية السياسية، وقد امتازت مفاهيم الاستثمار بالاختلاف والتباين فيما بينها تبعاً للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة والمتعلقة به.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار

لقد شكّل مفهوم الاستثمار في بداية تطوّر علم الاقتصاد ظاهرة حديثة يجب العمل على تحليلها وتوسيع مفاهيمها لتمكين المختصين من وضع إطار نظري عام له، وهذا ما يقود إلى تقديم مفهوم الاستثمار في مختلف النظريات الاقتصادية، إضافة إلى تحليل مفهومه من الناحية الكمية، والعمل أيضاً على توضيح أهميته.

أولاً: تطوّر مفهوم الاستثمار في مختلف النظريات الاقتصادية

حظي موضوع الاستثمار باهتمام الاقتصاديين عبر مختلف المدارس الاقتصادية، حيث قدّم كل تيار تحليله الخاص وفقاً للمنطلقات والاهداف التي انطلق منها وفيما يأتي سيتم التطرق لمفهومه على مرّ التاريخ الاقتصادي في المدارس الاقتصادية المتعاقبة، من الكلاسيكية ممثلة بآراء "جان باتيست ساي"، "دافيد ريكاردو" و"آدم سميث" الى الماركسية ممثلة بنظرية "كارل ماركس" وصولاً إلى المدرسة الكينزية ممثلة بآراء "كينز".

1- مفهوم الاستثمار حسب النظرية الكلاسيكية

كان ظهور المدرسة الكلاسيكية في تاريخ الفكر الاقتصادي مرتبطاً بالتطور الذي شهدته الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر والذي نقلها من مرحلة الاقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الاقتصاد الرأسمالي وتحليل المبادئ المتحرّكة فيه وإبراز التطور التاريخي الذي ساهم في نشأته ومن أهمّ المفكرين الذين ساهموا في بلورة أفكار هذه المدرسة وتطويرها من خلال تحليلاتهم لقضايا الانتاج والقيمة والنمو الاقتصادي "آدم سميث"، "جان باتيست ساي"، "دافيد ريكاردو"، وعمل رواد المدرسة الكلاسيكية على الاهتمام بأسباب زيادة وتعظيم ثروة الشعوب انطلاقاً من زيادة إنتاج السلع والخدمات في كل أمة.

حيث ظهر توجُّه خاص عمل الكلاسيكيون على وضعه فيما يخص الاستثمار، وذلك ما يتَّضح في جانبه المتعلِّق بمفهوم الاستثمار في النَّظرية الكلاسيكية، حيث ركَّز الكلاسيكيون في نموذجهم النظري على استعراض طبيعة الاستثمار استناداً على الرِّابط بينه وبين الادِّخار، ودور تقسيم العمل في تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة النِّمو الاقتصادي، وقد تركَّز جُلَّ اهتمامهم على شروط التَّطور والنِّمو الاقتصادي، معتمدين على مفهوم الفائض الاقتصادي، والذي يتمثَّل في الادِّخار وربطه بنظرية تكوين رأس المال، وعلى أساس ذلك اجتهد رُواد النَّظرية الكلاسيكيَّة في تقديم مفاهيم متشعِّبة للاستثمار كلَّ حسب توجُّهاته أهمُّها:

1-1- مفهوم الاستثمار حسب آدم سميث (1723-1790)

في كتابه "ثروة الأمم" شدَّد الاقتصادي الاسكتلندي "آدم سميث" على ضرورة تفصيل تراكم رأس المال والعمل، كعنصرين أساسيين في تعظيم الثروة. فقد أشار أنَّ تقسيم العمل يحمل معنى مزدوجاً: الأول يتعلَّق بتخصيص القوى العاملة في مجالات انتاجية تؤدي إلى الدفع بتطور الاقتصاد والمهارات والابتكار. أمَّا المعنى الثاني فيتعلَّق بتقسيم العمل بين الأنشطة المنتجة وأخرى غير المنتجة. وقد بنى "سميث" تحليله لتراكم رأس المال وتطوُّر الاقتصاد على هذه الفروقات، حيث اعتبر أنَّ العمَّال في القطاعات المنتجة فقط هم من يساهمون في زيادة الإنتاج وحدد العمل المنتج بأنه ذلك العمل الذي ينتج سلعا حقيقية مادية ويولِّد فرص استثمارية في المستقبل. أمَّا بخصوص تراكم رأس المال فقد أكَّد "سميث" على ضرورة أن يسبقه تقسيم العمل، حيث يرى أن الادِّخار الوفير يمثل الركيزة الأساسية للاستثمار، ويعتبر أنَّ الرفع من نطاق تقسيم العمل يؤدي إلى الرفع من مردود العمال وبالتالي تعزيز الإنتاجية وزيادة الدخل خصوصاً أرباح الرأسماليين وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الادِّخار والاستثمار وبالتالي رفع مستويات التكوين الرأسمالي.⁽¹⁾

وعليه يمكن القول إن مفهوم الاستثمار حسب "آدم سميث" يرتبط بتحويل رأس المال إلى وسائل إنتاج تُساهم في زيادة الإنتاج وتطوير الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الثروة.

1-2- مفهوم الاستثمار حسب دافيد ريكاردو (1772-1823)

كان لأبحاث الاقتصادي البريطاني الشهير "دافيد ريكاردو" المتعلِّقة بنظرية القيمة وعلاقتها برأس المال دوراً مهماً في تطوير النَّظرية الاقتصادية، حيث يعتقد أن وقت العمل وتوقيت الحصول على رأس المال عاملان رئيسيان في تحديد القيمة كما أن العمل ينقسم إلى صنفين وقت العمل الحي المبذول في الحاضر، وكمية العمل الذي بذله المنتجون سابقاً والذي تعبَّر عنه وسائل الإنتاج المتوفرة المستعملة في العمل الحاضر وبالتالي فرأس المال يعبَّر عن مال اقتصادي منتج لوسائل الإنتاج كما يسمح بإنتاج القيمة.

(1) الوليد قسوم ميساوي، (2018): أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 05.

كما يرى "دافيد ريكاردو" أنّ العمل يُعتبر ركيزة أساسية من مكونات رأس المال بينما يتجلى تراكم رأس المال في زيادة حجم رأس المال، الناتج عن ارتفاع معدلات التوظيف المؤدية إلى زيادة معدلات الفائدة وبالتالي انخفاض الأرباح.⁽¹⁾ إذن، يمكن القول أن الاستثمار حسب "ريكاردو" مرتبط أساسًا بتخصيص رأس المال لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على كيفية توزيع العوائد بين مختلف الفئات في المجتمع (العمال وأصحاب رأس المال).

1-3 مفهوم الاستثمار حسب جان باتيست ساي (1767-1832)

حسب جان "باتيست ساي"، الاقتصادي الفرنسي المعروف، يُعتبر الاستثمار جزءًا من عملية الإنتاج والتبادل التي تساهم في خلق الثروة. حيث يعتقد "ساي" أن الإنتاج هو المصدر الأساسي للثروة وأنه يجب أن يُنظر إلى الاستثمار باعتباره أداة لتحفيز الإنتاج بشكل أكبر.

وبالتالي، يشمل الاستثمار، وفقًا لجان باتيست ساي تخصيص الموارد (كالمال والعمل والموارد الأخرى) في أنشطة تهدف إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

أحد المبادئ الرئيسية في فكر "ساي" هو "قانون ساي"، الذي ينص على أن "العرض يخلق طلبه الخاص". وبناءً على ذلك، إذا تم استثمار الموارد بشكل صحيح، فإن زيادة العرض (من خلال الإنتاج الجديد) ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب. لذلك، الاستثمار في نظره، هو عملية ضرورية لتطوير الاقتصاد ورفع مستويات الإنتاجية والرفاهية. كما دافع "جان باتيست ساي" عن الفكرة التي تنص على أنّ العرض يؤدي إلى خلق الطلب، وهو ما أصبح معروفًا بعدها "بقانون ساي للأسواق" الذي يشير إلى أن إجمالي الطلب على الاستهلاك والاستثمار يتوافق تمامًا مع إجمالي العرض من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

وحسب "جان باتيست ساي" التّراكم يعبر عنه بالاستثمار الصّافي الذي ينجم عنه رأس مال جديد يبدأ بعد التعويض الكلي لرأس المال القديم، معتمدا على الإنتاج المادي الذي هو أساس تراكم رأس المال ويستبعد فكرة التّراكم عن طريق الإنتاج غير المادي.

⁽¹⁾ بابوش حميد، (2016): الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 05.

وكخلاصة لما سبق يمكن تلخيص التوجهات والتحليلات الخاصة بالنظرية الكلاسيكية حول مفهوم الاستثمار وتقييمها كما يلي: ⁽¹⁾

- يؤكد رواد المدرسة الكلاسيكية على أهمية الادخار باعتباره مصدر تراكم رأس المال وشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تركز على الاستثمار، حيث يؤكدون على أنّ العمل والادخار أساس تكوين الثروة؛
- حسب نظرة الكلاسيك فإن الادخار له علاقة مباشرة بالاستثمار، بمعنى كل ارتفاع في معدل الادخار يقابله ارتفاع إجمالي الطلب على الاستثمارات، مقابل تراجع إجمالي الطلب على الاستهلاك، مع محافظة الدخل الكلي على مستواه والعكس كذلك؛
- يبقى إجمالي الطلب على الاستهلاك والاستثمار مساويا لإجمالي العرض من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، مما يشير إلى أنّ الطلب الكلي يظل متوازنا مع العرض الكلي، وبالتالي يتحقق التوافق بين إنتاج السلع وخطط الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد؛
- فيما يتعلق بضبط سعر الفائدة يتم التركيز على النقطة التي يتطابق فيها الادخار مع الاستثمار أي عندما يتساوى عرض رأس المال مع طلبه.

النظرية الكلاسيكية أرسى الأساس لمفهوم الاستثمار ورأس المال، وأبرزت أهميتهما في تعزيز الديناميكية الاقتصادية، غير أنّها تعرّضت للكثير من التقييمات النقدية من قبل العديد من مفكري مختلف المدارس الاقتصادية، على غرار الملاحظات المتعلقة بأفكار "آدم سميث" حول تراكم رأس المال والاستثمار، أنّها كانت محدودة في نطاقها حيث ركزت أساسا على الرفع من حجم توظيف الطبقة المنتجة فقط، دون مراعاة الجوانب الأخرى لرأس المال وهو ما جعل "ريكاردو" يُعيد النظر في مفهوم رأس المال مفرقا بين أنواعه المختلفة، بهدف تقديم رؤية أشمل لدوره في النشاط الاقتصادي وحركة الاستثمار. ⁽²⁾

2- مفهوم الاستثمار في النظرية الماركسيّة

توجّه الفيلسوف والاقتصادي الألماني "كارل ماركس" بخصوص مفهوم الاستثمار ممّيز وخاص مختلف تماما عن توجّه المدرسة الكلاسيكية، فقد وصف النظام الرأسمالي بأنه زائل لا محال لأنّه قائم على استغلال اليد العاملة، ويرى أنّ العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق بقوى الإنتاج وبالأخصّ فئة العمال، وانطلاقا من هذا التّصوّر سعى "ماركس" إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار وعدة متغيرات اقتصادية، حيث تطرق لذلك من خلال نظريته في القيمة وفائض القيمة، كما حلّل

⁽¹⁾ عبد القادر بابا، (2004): سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 03.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص ص 03-04.

الاستثمار في ارتباطه بعملية التراكم الرأسمالي، وبيّن العلاقة القائمة بين الفائض الاقتصادي والاستثمار من جهة، ورأس المال من جهة أخرى.⁽¹⁾

يفترض "كارل ماركس" أن قيمة السلعة تُحدّد بمقدار العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها، ومن ثمّ فإن السلع المنتجة لا تعدو كونها تراكمًا للعمل البشري، الذي يشكّل الأساس الجوهرى لعملية الإنتاج. وفي هذا الإطار، يتمحور تحليل ماركس في نظرية فائض القيمة حول العلاقة بين رأس المال والعمل، حيث يقوم الرأسمالي بشراء قوة عمل العامل مقابل أجر يمثل قيمة هذه القوة. غير أن العامل، خلال العملية الإنتاجية، ينتج سلعة تتجاوز قيمتها الأجر المدفوع له، بما يعكس مقدار العمل المتراكم الضروري لإنتاجها. وبذلك يحصل صاحب رأس المال على الفرق القائم بين قيمة السلعة المتحصّلة في العمل المبذول وقيمة الأجر، وهو ما يُعرف بفائض القيمة.⁽²⁾ كما أنّ آليات السوق تعمل وفق نمط تتقدّم فيه مصالح الرأسمالي (البرجوازي) على مصالح العامل البسيط.⁽³⁾ وعليه، تعكس العلاقة بين صاحب العمل والعامل الفارق القائم بين قيمة السلعة، أي مقدار العمل المتجسد فيها، وقيمة الأجر المدفوع للعامل، ويُطلق على هذا الفارق مصطلح فائض القيمة، الذي يشكّل جوهر استغلال العمل في التحليل الماركسي.⁽⁴⁾

وفقًا لنظرية "فائض القيمة"، يؤكد ماركس أن العمل البشري يشكّل المصدر الأساسي للقيمة، وأنه باستثناء المرتبات المدفوعة للعمال، تُعد جميع العوائد الأخرى غير مستحقة، إذ تمثل قيمة العمل التي استولى عليها أصحاب رؤوس الأموال.⁽⁵⁾ كما عمل الماركسيون على وضع أُسس نظرية واضحة للاستثمار وعلاقته بالتراكم والفائض الاقتصادي، حيث يمتلك أصحاب رؤوس الأموال القدرة على حشد الموارد المالية المستمدة من الأرباح الناتجة عن استفادتهم من فائض القيمة، ويعملون على توظيف هذه الموارد في اقتناء رأس المال. وقد ميّز كارل ماركس بين شكلين من رأس المال، يتمثل أولهما في

⁽¹⁾ غدار رفيق، (2017): نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-1، الجزائر، ص 29.

⁽²⁾ أوعيل نعيمة، (2015): الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي - بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 15.

⁽³⁾ انطوني جيدنز، (2008): الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة تحليل كتابات ماركس ودركهايم وماكس فيبر، ترجمة أديب يوسف شيش، الطبعة الأولى،

الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، ص ص 46-50

⁽⁴⁾ عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁽⁵⁾ بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 08.

رأس المال الثابت، الذي يشمل الآلات والمعدات والمواد الأولية، والثاني في رأس المال المتغير أو المتداول، الذي يُخصّص لدفع أجور العمال، وهو ما يوضح أن رأس المال المتغير هو المصدر الرئيسي لفائض القيمة.⁽¹⁾

وفقا "لماركس"، فإنّه: "عندما تتحول كل من رؤوس الأموال الثابتة والمتغيرة إلى شكل نقدي، تتحول معها أيضًا قيمة الفائض إلى نقود. ويقوم الرأسمالي بإعادة استثمارها في العناصر المادية للإنتاج لتجديد دورته وهو ما يؤدي إلى تراكم رأس المال. ويبيّن ذلك أن رأس المال المتغير يشكّل المصدر الأساسي لفائض القيمة ولعملية التراكم نفسها، بينما يمثل الادّخار وسيلة جوهرية لهذا التراكم. وترتبط عملية تراكم رأس المال بالاستثمار، الذي يُعتبر أداة عملية لإعادة إنتاج الموارد، أي لتجديد وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. ومن ثم، يؤدي الاستثمار إلى توليد موارد إنتاجية إضافية، وتشير استراتيجية التراكم إلى أهمية منح الأولوية لقطاع إنتاج وسائل الإنتاج أو توسيع نطاق الاستثمارات".⁽²⁾

وبالتالي، في النظرية الماركسية، الاستثمار ليس مجرد عملية اقتصادية تهدف إلى تنمية رأس المال، بل هو أداة لاستغلال القوى العاملة وتعزيز الهيمنة الرأسمالية على المجتمع.

3- مفهوم الاستثمار في النظرية الكينزية

في النظرية الكينزية، يعتبر الاستثمار من العوامل الأساسية التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يعرف الكينزيون الاستثمار على أنه الإنفاق الذي يقوم به الأفراد أو الشركات على شراء رأس المال مثل الآلات والمعدات والمباني، وكذلك الإنفاق على المشاريع الجديدة، فوفقًا للنظرية الكينزية التي وضعها الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"، يتم تحديد مستوى الاستثمار بناءً على توقعات المستثمرين عن المستقبل، خاصة فيما يتعلق بالعوائد المستقبلية. فالكينزيون يعتقدون أن الاقتصاد يمكن أن يعاني من فترات من الركود بسبب نقص في الاستثمار، وبالتالي يدعون إلى تدخل الحكومة لتحفيز الاقتصاد في هذه الفترات من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض ضرائب الاستثمار، ففي النظرية الكينزية يعتمد بشكل كبير على معدل الفائدة، حيث يؤثر انخفاض معدل الفائدة على زيادة الاستثمار بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض، بينما يؤدي ارتفاعه إلى تقليص الاستثمارات.⁽³⁾

وسعى "كينز" إلى تقديم تصوّر منهجيًا للعلاقة بين الاستثمار من جهة، وبين كل من الاستهلاك والادّخار من جهة أخرى، بالإضافة إلى ارتباط الاستثمار بالعائد الحدي لرأس المال، على النحو التالي :

(1) أوغيل نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 08-09.

(3) بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 10

3-1- الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك والادّخار

في النظرية الكينزية، يعتبر الاستثمار أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد. عندما يتم توجيه جزء من الإيرادات نحو الاستثمار (على سبيل المثال في بناء مصانع أو توسيع الأعمال)، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تحقيق نمو في الدخل القومي، كما أن هذا الارتفاع في الدخل يترتب عليه بدوره توسّع في حجم الاستهلاك، كما وضح كينز أنه عندما يزيد الاستثمار، يزداد الدخل وبالتالي يزيد الادّخار. لكن إذا كان الادّخار يتزايد بسرعة أكبر من الاستهلاك، قد يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب الكلي (أي أن الناس يدّخرون بدلاً من إنفاق أموالهم، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي).⁽¹⁾

وأوضح "كينز" ذلك من خلال أسس رياضية، حيث أنّ زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية والتي تعبّر عن الاستهلاك، والتي تخصّ كل شخص، يتولد لديه حاجات ورغبات يسعى لتلبيتها بالاستهلاك، كما ترتبط أيضا به عملية الادّخار التي تكون بالأساس ناتجة عن فوائض أو اقتطاع من دخل أو أموال موجودة لديه ضمن إطار الادّخار والحرمان في الحاضر للاستخدام في المستقبل، كما أنّه في حالة توظيف هذا الجزء المدّخر فيتم تسميته بالاستثمار، كما يرى "كينز" وجود توازن أو تعادل بالضرورة يكون بين الادّخار وهو الفائض من الدخل والذي يتم بعد الاستهلاك وتلبية الحاجات من جهة والاستثمار من جهة أخرى، والذي يمثل القسم الذي يخصّ جانب الدخل، وعليه، يصبح حجم الادّخار معادلاً لحجم الاستثمار، إذ يمثل كلاهما الجزء من الدخل الذي لم يُنفق على الاستهلاك في المرحلة المعنية.⁽²⁾ وقد صاغ كينز هذا المفهوم من خلال المعادلة التالية:⁽³⁾

$$\text{الدخل} = \text{قيمة الإنتاج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \dots (1)$$

ويوجد أيضاً:

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \dots (2)$$

ومن المعادلة (1) يتم الاستنتاج بأن:

$$\text{الاستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \dots (3)$$

وبعملية إسقاط المعادلة الثانية (2) مع المعادلة الثالثة (3)، يستنتج ما يلي:

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار}$$

(1) حمزة رملي، نسرين عروس، (2020): اختبار القانون السيكلوجي الكينزي للدخل والاستهلاك في الجزائر ومدى تحفيزه للإنتاج المحلي -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، جامعة عبد المجيد بن باديس بمستغانم، الجزائر، ص 54.

(2) بن عصمان محفوظ، (2003): مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر، ص 87-89.

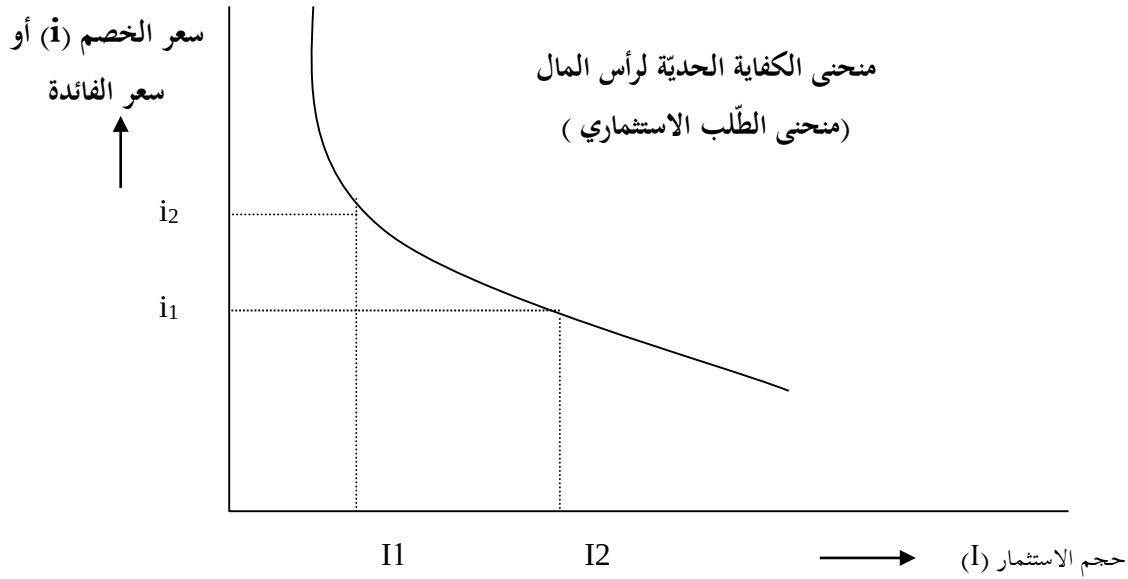
(3) فيصل بوطيبة، (2003): مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ص 160.

والملاحظ بشكل عام، أنه حسب المدرسة الكلاسيكية الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار يكون بشكل أساسي نتيجة للادخار وتابع له، أما وفقاً لرؤية "كينز"، فإن الادخار يأتي كنتيجة للاستثمار ويكون تابعا له، إذ يؤدي الاستثمار أولاً إلى توليد الدخل، الذي بدوره يولد الادخار بشكل أساسي.

3-2- الاستثمار والكفاية الحديثة لرأس المال

في النظرية الكينزية، تعتبر الكفاية الحديثة لرأس المال مفهوماً مهماً لفهم العلاقة بين الاستثمار والنشاط الاقتصادي، حيث يربط الكينزيون بين الاستثمار والكفاية الحديثة لرأس المال على أساس أن قرارات الاستثمار تكون مدفوعة بتوقعات العوائد المستقبلية مقارنةً بتكلفة التمويل، مما يجعل فهم الكفاية الحديثة أمراً أساسياً لتفسير مستويات النشاط الاقتصادي والاستثمار في السوق، وبالتالي يقوم المستثمر بتقدير العوائد المتوقعة من استثمار الأصول الرأسمالية الجديدة التي يضيفها إلى محفظته. ومن هذا المنطلق، تُعد العوائد عاملاً جوهرياً يحفز المستثمر على توسيع استثماراته. لذلك، ينبغي أن يكون العائد المتوقع من الاستثمار مساوياً على الأقل لمعدل الفائدة السائد، أو متجاوزاً له لضمان جاذبية الاستثمار. ويمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال منحنى الطلب على الاستثمار أو ما يُعرف بدالة الاستثمار كما يلي:⁽¹⁾

شكل رقم (01 - 01): منحنى الطلب الاستثماري



المصدر: فيصل بوطيبة، (2003): مدخل في علم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ص 157.

يبيّن الشكل المعروض أعلاه أن كل نقطة على المنحنى تمثل مستوى محدداً لسعر الفائدة ومقدار الاستثمار المتوافق معه. ومن ذلك، يتبيّن وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة، فكلما انخفض سعر الفائدة، ارتفع مستوى الاستثمار، والعكس صحيح، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليص حجم الاستثمار.

⁽¹⁾ فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

وبناءً على ذلك، عرّف "كينز" الكفاءة الحدية لرأس المال في سياق الاستثمار بأنها معدل الخصم الذي يُطبق على العوائد السنوية المتوقعة لرأس المال طوال مدّة حياته، بحيث تصبح القيمة الحالية لهذه العوائد مساوية لسعر عرض رأس المال. يُبرز هذا التعريف الصلة القائمة بين العائد المرتقب من الأصل الرأسمالي الجديد وسعر عرضه، كما يؤكد "كينز" أن المقصود بسعر العرض هنا ليس تكلفة الأصل الحالي الموجود بالفعل، بل تكلفة الإحلال، أي التكلفة اللازمة لإنشاء أصل جديد مماثل تمامًا للأصل المستهدف للاستثمار فيه. وتوضّح هذه الفكرة أن الاستثمار لا يُقيّم فقط بناءً على قيمة الأصول الموجودة، بل على قدرتها على توليد عوائد مستقبلية عند استبدالها أو إنشائها. وبناءً عليه، تُعرّف الكفاءة الحدية لرأس المال على أنها العائد المتوقع من الاستثمار في أصل معيّن مقارنةً بتكلفة إحلاله، مما يجعلها أداة أساسية لتحديد جدوى الاستثمار وتوجيه القرارات الرأسمالية نحو الأصول الأكثر إنتاجية.⁽¹⁾

4- مفهوم الاستثمار في بعض النظريات الأخرى

لقد عمل العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين على توضيح أكثر لمفهوم الاستثمار من خلال مجموعة من النظريات أهمّها:⁽²⁾

جدول رقم (01 - 01): تعريف الاستثمار حسب بعض النظريات الأخرى

النظريّة	تعريف الاستثمار
نظريّة المعجّل (المسارع)	حسب هذه النظرية الاستثمار يتم بشكل أساسي عندما يتوقّع الأفراد أو الشركات أن يكون العائد المستقبلي من الأموال المستثمرة أكبر من العائد الفعلي المتوقع في الوقت الراهن. وفقاً لهذه النظرية، يقوم الأفراد أو المؤسسات باستثمار الأموال بناءً على تقديراتهم لعوائد مستقبلية أعلى، سواء من خلال تحسين الإنتاجية أو التوسّع في الأسواق أو الابتكار التكنولوجي، أي أنّه عملية توجيه الأموال إلى مشروعات أو فرص تهدف إلى الحصول على عوائد أعلى على المدى البعيد مقارنة بالعوائد التي يمكن الحصول عليها على المدى القصير.
نظريّة النظام التلقائي لفريديريك هايك	حسب هذه النظرية تُتاح للمستثمر ثلاثة خيارات استثمارية لإطلاق مشروعه وذلك من خلال اعتماده على: استثمارات بمعدّلات ثابتة أو استثمارات بمعدّلات متناقصة، أو استثمارات بمعدّلات متزايدة، حيث يتحكّم في ذلك مجموعة من العوامل المؤثرة كتكلفة النقل والتسليم، أسعار الموردين، أسعار الفائدة وتكلفة التمويل وهي تؤثر بشكل مباشر في القرار الاستثماري المحدد على أساس العائد المستقبلي وتكلفته.

(1) عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.

النظرية النيو كلاسيكية	توضح هذه النظرية أن الاستثمار هو الإنفاق على رأس المال الثابت، مثل الآلات والمعدات والمباني، والذي يتم بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل. يُعتبر هذا النوع من الاستثمار عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي، حيث يُساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
نظرية تكلفة التعديل الحدية	توضح هذه النظرية أن الاستثمار هو الإنفاق على إضافة أو تحسين رأس المال في المنشآت بهدف زيادة الإنتاجية، حيث يتم تحليل التكلفة المرتبطة بتعديل أو إضافة وحدة من رأس المال. في هذه النظرية، يُفترض أن المنشآت تتخذ قرارات استثمارية بناءً على مقارنة بين العائد المتوقع من استثمار جديد وتكلفة التعديل الحدية، والتي هي تكلفة تعديل مستوى رأس المال ليصل إلى مستوى معين يعزز من الإنتاجية.
نظرية الكبح والعمق المالي	تشير هذه النظرية إلى أن مستوى الاستثمار يرتبط إيجابياً بمعدل الفائدة الحقيقي، حيث تؤدي زيادة معدلات الفائدة إلى تعزيز الميل نحو الادخار. وتفترض هذه النظرية أن رفع أسعار الفائدة يمكن أن يكون أداة لتحفيز النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الاستثمار على أنه عملية تتطلب توافر قاعدة مالية كافية تسهل اتخاذ القرارات وتضمن توفر الموارد اللازمة، بينما قد يعمل الكبح المالي على الحد من هذه العمليات الاستثمارية.
نظرية المعجل	توضح هذه النظرية أن الاستثمار يتحدد أساساً بمستوى التغير في الطلب أو الإنتاج، حيث يفترض أن زيادة الطلب على السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت لمواكبة هذا الارتفاع.
نظرية الكفاءة الحدية لرأس المال	ترى هذه النظرية أن الاستثمار هو الإنفاق على رأس المال الذي يتم عندما تكون الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة. ويتخذ المستثمر قراره بناءً على مقارنة العائد المتوقع من المشروع الاستثماري مع تكلفة التمويل، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة أو ارتفاع التوقعات المستقبلية إلى زيادة الاستثمار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: باشوش حميد، (2016): الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 14-16.

5- تعريف الاستثمار حسب بعض الاقتصاديين

في الاقتصاد، يُعد الاستثمار أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وتحديد مستويات نشاطه، تتم دراسته من خلال تأثيره على إجمالي الطلب، والتوظيف، والإنتاج، والدخل القومي، حيث يعرف على أنه عملية تخصيص الأموال أو الموارد في مشروع أو أصل معين بهدف تحقيق عائد مستقبلي. يمكن أن يكون الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأسهم، والسندات، والعقارات، أو حتى في مشاريع جديدة أو ابتكارات. يهدف الاستثمار إلى تحقيق عوائد مالية للمستثمر من خلال نمو رأس المال أو توليد الدخل، ويشمل عادةً درجة من المخاطرة، حيث قد تكون العوائد غير مؤكدة وقد يواجه المستثمر خسائر. (1)

وقد عمل العديد من الباحثين الاقتصاديين على وضع تعريف محدد للاستثمار على أساس توجهاتهم الاقتصادية، والجدول الموالي يعرض مجموعة مهمة من هذه التعاريف التي قدمها كل من **Pierre Derna** اقتصادي فرنسي اهتم بتحليل قرارات الاستثمار والمخاطرة، وركز على السلوك الاستثماري في ظل عدم اليقين، وأيضا **Pierre Massé** اقتصادي فرنسي متخصص في التخطيط الاقتصادي وتحليل القرارات الاستثمارية طويلة الأجل وتخصيص الموارد، **Paul Samuelson** اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل، أسهم في تطوير التحليل الكينزي والنيوكلاسيكي، وركز على النمو والاستثمار والاقتصاد الكلي، وأيضا **Eugen von Böhm-Bawerk** اقتصادي نمساوي اهتم بدراسة رأس المال والفائدة والاستثمار، وركز على البعد الزمني للإنتاج:

(1) نبيلة عرقوب، (2012): محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي -دراسة نظرية وقياسية ما بين 1970-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع القياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 32.

جدول رقم (01 - 02): تعريف الاستثمار حسب بعض الاقتصاديين

الباحث الاقتصادي	تعريف الاستثمار
Pierre Derna	الاستثمار هو تخصيص المال أو الموارد في مشاريع أو أصول بهدف تحقيق عائد مالي في المستقبل.
Pierre Masse	الاستثمار هو عملية تخصيص الموارد المالية في مشاريع أو أصول تهدف إلى تحقيق عوائد مالية في المستقبل. ويركز في تعريفه على أهمية دراسة المخاطر والفرص المرتبطة به، ويشير إلى أن الاستثمار ليس مجرد إنفاق الأموال، بل هو قرار استراتيجي يستند إلى تقييم العوائد المحتملة والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.
Paul samuelson	هو النفقات التي تُصرف على شراء الأصول الرأسمالية مثل الآلات والمعدات والمباني التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات. وعادة ما يُنظر إلى الاستثمار على أنه عاملاً رئيسياً في النمو الاقتصادي، حيث يعزز من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات في المستقبل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية والدخل القومي.
Eugen von Böhm-Bawerk	هو توجيه رأس المال إلى مشاريع إنتاجية بهدف تحقيق ربح في المستقبل. ووفقاً لبويرك، يُعد الاستثمار عملية تحويل الموارد الحالية إلى سلع أو خدمات يمكن أن تُنتج عوائد في وقت لاحق، وقد شدد على أن الاستثمار مرتبط بفكرة "الوقت" وأن العوائد المستقبلية هي تعويض عن التضحيات التي يتم تقديمها في الحاضر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- دريد محمد أحمد، (2016): الاستثمار - قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات -، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 09.
 - نسيم سابق، (2016): أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (خلال الفترة 2000-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، الجزائر، ص 08.
 - حردان طاهر حيدر، (2009): أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.
- وبصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار من خلال دراسات بعض الباحثين الاقتصاديين بأنه عبارة عن التضحية بالموارد التي يتم استخدامها لإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وذلك أملاً في الحصول على إيرادات وفوائد أكبر في المستقبل، تعوّض صاحب المشروع عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلق عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض القيمة الشرائية للمدخرات الموظفة بفعل التضخم والمخاطرة المترتبة عن احتمالية عدم الحصول على العوائد المالية كما كان متوقفاً منذ البداية.

ثانيا: تطوّر الاستثمار في التشريع الجزائري

أولت الجزائر على غرار معظم دول العالم أهمية بالغة للاستثمارات خاصة مند تبنيها لنظام اقتصاد السوق لمواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة من أجل استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب للنهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من دائرة التبعية النفطية مع مراعاة خصوصية التزامات الجزائر الدولية.

إن تطور القاعدة الخاصة بالاستثمار وبشكل أساسي قانون الاستثمار في الجزائر قد مرّت بمراحل عديدة، والملاحظ أنّ أغلب التشريعات الجزائرية أوضحت بأن الاستثمار هو عملية توظيف أو استغلال أموال شرعية في أنشطة اقتصادية مختلفة وفقا للنصوص التشريعية المرفقة بتحفيزات وإعفاءات جبائية، وقد جاءت ضمن قوانين عديدة منذ سنة 1986 والتي خصّت بوضع قوانين وتشريعات توضح وتعزّف الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في الجزائر، بداية بالقانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، والذي يُعتبر تكملة وتعديلا للقانون رقم 82-11 والمؤرخ في 21 أوت 1982، وقد نصّ على بعض الامتيازات كتوسيع مجال الاستثمار وإبرام العقود الدولية واللجوء إلى سياسة التمويل الخارجي.⁽¹⁾

وبصدور القانون رقم 93-12 بتاريخ 05 أكتوبر 1993، بلغ المناخ الاستثماري في الجزائر ذروة تحسيناته، حيث نصّ على أحقية المستثمر الأجنبي في المعاملة بنفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني فيما يخصّ الالتزامات والامتيازات المتعلقة بالاستثمار، مع الالتزام بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجزائر والدول التي يحمل هؤلاء المستثمرون جنسيتها.⁽²⁾

كما عمل المشرع الجزائري على وضع مكانة محددة لما يرتبط بحرية الاستثمار والمنافسة المشروعة، وذلك ضمن قانون الاستثمار الجزائري، حيث كان تكريس لذلك بالأمر رقم 01-03⁽³⁾ والخاص بترقية الاستثمار، وضمن القانون رقم 16-09⁽⁴⁾ والمعدل والمتمم للأمر السابق، والذي جاء فيه تنظيم الاستثمار في الجزائر والإمام بمختلف جوانبه، كما وضّح الضمانات الكفيلة للمستثمر الأجنبي والمحلي لشراء حصّة في المؤسسات العمومية، بشكل حرّ مع ضمان حقوقه في التقاضي.

وقد شهدت سنة 2022 تعديل حديث لقانون الاستثمار وترقيته بالجزائر، حيث تم إصدار القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 والذي سلّط الضوء على العملية الاستثمارية والمفاهيم الخاصة بها سعيا لجذب رؤوس الأموال

(1) التجاني ربيعة، (2021): الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار رقم 01-03 و 16-09 - مع دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 322.

(2) المرجع نفسه، ص ص 322-323.

(3) الأمر رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20/08/2001، العدد 47، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 22/08/2001، والملغى بالقانون رقم 16-09.

(4) القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 03/08/2016، العدد 46، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 03/08/2016.

الأجنبية، حيث أرسى مجموعة من الضمانات والمبادئ كمبدأ الشفافية من خلال تفعيل عملية الرقمنة والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب ومبدأ حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية وضمان الثبات التشريعي كما عزز دور القضاء في معالجة ملفات الاستثمار الوطني، لإغراء المستثمرين المحليين والأجانب وإقناعهم بتوظيف أموالهم في الجزائر خدمة للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ثالثا: أهمية الاستثمار

يحظى الاستثمار بأهمية بالغة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:⁽²⁾

- خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي التخفيف من البطالة وزيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية والمعيشية للأفراد؛
- يُعتبر القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة ورفع معدلات النمو في أي بلد، لأنه يعمل على مضاعفة الطاقات والموارد المتوفرة سواء كانت مادية، مالية أو بشرية، وهو يمثل بذلك إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها عن طريق تحديث وسائل الإنتاج وتحديد طرق إدارة المشاريع الاقتصادية ونقل الخبرات التكنولوجية الجديدة من خلال اكتساب معارف جديدة نتيجة التفاعل الدائم مع التطورات العالمية التي يشهدها القطاع المستثمر فيه؛
- يعبر الاستثمار عن صورة البلد من حيث تطور السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة بغرض الاستجابة لحاجيات أفرادها وتوفير المتطلبات اللازمة للأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات؛
- يُساهم الاستثمار في دعم احتياطي الصرف للدولة من خلال تدعيم سلّة العملات الأجنبية، وذلك عن طريق توفير منتجات ذات جودة عالمية يتم تصديرها بالعملة الصعبة وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أجنبية؛
- تُعدّ الاستثمارات من أبرز العوامل المؤثرة على نمو المؤسسة، خصوصاً على مستوى عمليات التوسع بعد ضخّ رأس المال الجديد، والذي يسهم بدوره في تعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسة. ويتحقق ذلك من خلال زيادة الفروق الإنتاجية وتوطيد مكانة المؤسسة في السوق.⁽³⁾

إذن يتضح جلياً أنّ الاستثمار في إطاره الخاص المتعلق بإنشاء المشاريع الاستثمارية يهدف أساساً إلى تعظيم الأرباح، كما يضمن تحقيق المنفعة العامة سواء تعلق الأمر بتحقيق الأمن الغذائي بواسطة الاستثمار في مجال المنتجات الغذائية، أو تقديم مساعدات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي فإنّ العملية الاستثمارية المشتملة على نشاطات البيع والشراء والاستهلاك تمكّن من تحقيق التنوع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي من

(1) الكاهنة إرنيل، (2022): نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص 48.

(2) حردان طاهر حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(3) دريد محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

خلال توفير سلع ومنتجات في مختلف القطاعات تزيد من حدة المنافسة بين مختلف المؤسسات والتي تعود بالإيجاب على المستهلك وتتيح له فرصة الحصول على السلع والخدمات بأسعار تنافسية وبجودة عالية، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح من خلال زيادة وتنوع مبيعات المشروع واكتساب شريحة أوسع من المستهلكين، أو التقليل من التكاليف الإنتاجية مع ضمان الحفاظ على النشاط الرئيسي للمشروع، وزيادة خطوطه الإنتاجية، وبالتالي اكتساح عدد أكبر من الأسواق المحلية والدولية.⁽¹⁾

رابعاً: العوامل المؤثرة على الاستثمار

بعد عرض عدة مفاهيم متعلقة بالاستثمار، اتضح أن الاستثمار يعتبر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، ويتأثر بمجموعة متعددة من العوامل على المستويين الكلي والجزئي، فعلى الصعيد الكلي تلعب السياسات النقدية والمالية دوراً محورياً في تحديد مناخ الاستثمار، حيث تؤثر معدلات الفائدة وسياسات الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على قرارات المستثمرين، وبالمقابل نجد على المستوى الجزئي عدة عوامل رئيسية كالعائد المتوقع، التكاليف، المخاطر ... وغيرها من العوامل التي تكون سبباً في تعقيد عمليات وقرارات الاستثمار بالنسبة للجهات المعنية.

1-العوامل المؤثرة على الاستثمار في الاقتصاد الكلي:

في الاقتصاد الكلي يتأثر الاستثمار بعدة عوامل يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

- **سعر الفائدة:** تؤثر أسعار الفائدة على تكلفة الاقتراض، عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة، يصبح من السهل على الشركات والأفراد اقتراض المال للاستثمار، مما يعزز النشاط الاستثماري؛⁽²⁾
- **التوقعات الاقتصادية الكلية المستقرة:** توقعات النمو الاقتصادي والربحية المستقبلية تؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار. إذا كانت التوقعات إيجابية، من المرجح أن يزداد مستوى الاستثمار؛⁽³⁾
- **السياسات الحكومية المتعلقة بالتشريعات القانونية والأطر التنظيمية للاستثمار:** تشمل السياسات الضريبية، الحوافز الحكومية، والتنظيمات. على سبيل المثال، الحوافز الضريبية أو الدعم الحكومي للاستثمارات في قطاعات معينة يمكن أن يزيد من الاستثمارات في تلك القطاعات؛⁽⁴⁾

(1) نسيم سابق، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

(2) عبد الرزاق كبوط، (2014): محاولة قياسية لنمذجة العوامل المحددة لسعر الفائدة في الاقتصاد الجزائري باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 30، جامعة باتنة، الجزائر، ص 171-172.

(3) عبد الحق طير، (2018): محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر -دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية (1995-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 34.

(4) المرجع نفسه، ص 32.

- **التقنيات والتكنولوجيا:** التطورات التكنولوجية والابتكارات يمكن أن تفتح مجالات جديدة للاستثمار، مما يشجع على تدفق رأس المال نحو هذه المجالات؛

- **معدل التضخم:** يؤدي التضخم إلى تقليل القوة الشرائية للعملة، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على قرارات الاستثمار. في حال كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع التضخم، قد تكون الشركات أكثر حذرًا في اتخاذ قرارات استثمارية.

2-العوامل المؤثرة على الاستثمار في الاقتصاد الجزئي

في الاقتصاد الجزئي تتداخل مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على قرارات الاستثمار أهمها:⁽¹⁾

-**العائد المتوقع:** تعتمد قرارات الاستثمار على مقارنة العوائد المتوقعة من الاستثمار مع التكاليف المرتبطة به حيث يتم تقدير العائد المتوقع بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يولدها الاستثمار مستقبلاً؛

- **المخاطر:** يُعتبر تقييم المخاطر عنصراً حاسماً في قرارات الاستثمار، عادة ما ترتبط أضخم العوائد بمستويات أعلى من المخاطر؛

- **التكاليف (تكاليف المشروع أو تكاليف تسيير المؤسسة وعمليات إنتاجها):** تشمل تكاليف الاستثمار تكلفة رأس المال (مثل سعر الفائدة على القروض) وتكاليف الفرصة البديلة (مثل عائد الاستثمار في بدائل أخرى)؛

- **السيولة والتدفقات النقدية:** تفضل الشركات والأفراد الاستثمار في أصول يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية دون خسارة كبيرة في قيمتها الحقيقية؛

- **الأفق الزمني وعدم اليقين:** يؤثر الأفق الزمني للاستثمار (قصير أو طويل الأجل) على نوعية الاستثمارات المختارة. على سبيل المثال، قد يفضل المستثمرون على المدى الطويل الاستثمار في الأصول ذات العوائد المرتفعة ولكن مع تقلبات أكبر، وذلك ما يعبر عن أهمية ومكانة الاستثمار في الاقتصاد الجزئي، بمعنى أنّ له دور مهم بخصوص القرار الاستراتيجي المتخذ على مستوى المؤسسات، فهو يهدف إلى تعظيم القيمة وتحسين الأداء على المدى الطويل، حيث يرتبط الاستثمار بتخصيص الموارد المالية والبشرية لتطوير القدرات الإنتاجية وتحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى خلق مشاريع جديدة تمثل شكلاً مهماً من أشكال الاستثمار، الذي يساهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

⁽¹⁾ Dixit, A. K., & Pindyck, R. S, (1994): **Investment under Uncertainty**, Princeton University Press, New jersey, The United States of America, pp 04-05.

خامساً: مفهوم المشروع الاستثماري، العائد والربحية

يُعرّف المشروع الاستثماري بأنه أي نشاط أو عمل يتم تنفيذه بهدف تحقيق عوائد مالية من خلال استثمار رأس المال، يمكن أن يكون هذا المشروع في مختلف المجالات مثل العقارات، الأسهم، المشاريع التجارية، أو الصناعات الأخرى ويمكن القول أن المشروع الاستثماري هو تخطيط اقتصادي يتعين بدراسة مجموعة من الأفكار المقترحة وتنتهي هذه الدراسة بقبول الفكرة أو رفضها والمفاضلة بين هذه الأفكار.⁽¹⁾

ومن الناحية العملية تستمد أفكار المشروعات الاستثمارية من خلال:⁽²⁾

- الطلب والاحتياجات غير المشبعة والحاجة لإنتاجها لتلبية لهذا العجز؛
- توفر موارد مادية وبشرية غير مستخدمة، مع إتاحة فرص وإمكانيات لتوظيفها في أغراض إنتاجية؛
- المشاكل التي تعترض عملية التنمية تولّد أفكار لمشاريع مبتكرة؛
- نقص التسهيلات التسويقية للسلع مثل النقل أو التخزين أو التصنيع أو التعبئة هذه النقاط توحى للمستثمر بأفكار لمشروعات جديدة.

ويعرّف المشروع عن انطلاقة فكرة بعد تمحيصها من النظري إلى التطبيق على أرض الواقع وذلك بحشد وتجنيد مختلف الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك، ويتم العمل على تمويل المشاريع الاستثمارية اعتماداً على مصادر التمويل المتاحة سواء كانت ذاتية أو خارجية مع تحديد العائد المتوقع من الاستثمار، على المدى القصير، المتوسط والطويل، وترتبط درجة النجاح في تحقيق العائد على درجة الانحراف عن التقديرات بسبب أشكال المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع، ولذلك هناك اتفاق على وجود علاقة مباشرة بين العائد والمخاطر المحيطة بالمشروع.

حيث يُعرّف العائد من المشروع الاستثماري بأنه: "المردود المالي الذي يُتوقع أن يحققه المستثمر مستقبلاً نتيجة توظيف الأموال المدفوعة لاقتناء أداة الاستثمار، ويعكس هذا العائد القيمة الاقتصادية المتوقعة للاستثمار، بما في ذلك التعويض عن المخاطر المرتبطة بالمشروع والفرص البديلة لتوظيف رأس المال".⁽³⁾

(1) فتيحة خضار، (2024): دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة بنك الخليج بولاية المسيلة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 208.

(2) مبارك لسلوس، (2012): التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 115.

(3) نضال العرييد، منهل عدنان جاتم، (2021): تقييم أداء المحفظة الاستثمارية الدولية لعينة من سندات الخزينة الحكومية الأمريكية باستخدام نموذج العائد والمخاطرة لترشيد القرار الاستثماري (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 02، جامعة تشرين، سوريا، ص 154.

في حين الربحية تشير إلى قدرة المشروع على تحقيق ربح. وهي تعبر عن الفرق بين الإيرادات التي يحققها المشروع والتكاليف التي يتحملها، يتم قياس الربحية باستخدام مؤشرات مثل هامش الربح والعائد على الاستثمار (ROI)¹، حيث يُعتبر المشروع مربحاً إذا كان العائد أكبر من التكاليف⁽²⁾.

سادساً: المشروعات الاستثمارية الصغيرة

في ظل تصاعد الضغوط الاقتصادية وتزايد الحاجة الملحة لتوفير فرص العمل، تتبوأ المشاريع الاستثمارية الصغيرة مكانة استراتيجية في دعم الاقتصاد المحلي. فهي لا تقتصر على تعزيز النشاط الإنتاجي فحسب، بل تساهم أيضاً في بناء قاعدة اقتصادية متينة، وتوسيع تواجدها في سوق العمل، ما يُعزز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية ويحفز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

حيث يدرك المبادرين والمبدعين في هذه المشروعات بأنّ الأسلوب الأمثل لإدارة مشاريعهم الصغيرة يكون من خلال الدّراية الكاملة بالإدارة وأسس التسيير المالي وجوانب أخرى ترتبط بالتسويق والإنتاج والتوزيع، وقد عمل الباحثون على تقديم تعريفات متنوعة للمشروعات الاستثمارية الصغيرة من أهمّها:⁽³⁾

- المشروعات الاستثمارية الصغيرة هي تلك العمليات الاستثمارية التي يتم من خلالها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة للمشروع بغرض الوصول إلى الهدف المنشود في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة؛
- المشروعات الصغيرة تعبر عن العمليات التنفيذية التي يتم فيها توزيع مهام محدّدة للعاملين بالمشروع والعمل على استخدام التفويض للسلطات فيما بينهم لتسيير الموارد المادية والبشرية وذلك بالتخطيط لها بشكل دقيق ومتابعتها؛
- المشروعات الاستثمارية الصغيرة تتمثّل في الإدارة الخاصة بالمشروع الاستثماري صغير الحجم، والتي تعتمد على الخبرة والقدرة على المتابعة والمثابرة والاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية للمشروع، فكثير من أصحاب المشروعات الاستثمارية الصغيرة تكون لهم نقلة من مشروع صغير إلى مشروع كبير كنتاج للتسيير الإداري والمالي الفعال.
- إن خصائص المشروعات الاستثمارية الصغيرة جعلتها بمثابة البنية الأساسية للقطاع الخاص من خلال تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات التي تلي الطلب المحلي وتفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي من خلال الابتكار والمرونة في التكيف مع المتغيرات السوقية المتسارعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:
- **مشروعات استثمارية صغيرة إنتاجية:** هي مشاريع تعتمد على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي تلي احتياجات السوق المحلي أو الإقليمي. تتميز هذه المشروعات بأنها تحتاج إلى رأس مال صغير مقارنة بالمشروعات الكبرى، وتوفر فرص عمل للمجتمع كصناعة المنتجات الالكترونية البسيطة، الصناعات الحرفية، الصناعات الغذائية، المشاريع الزراعية...

⁽¹⁾ ROI: Return on Investment.

⁽²⁾ دريد كامل آل شبيب، (2009): مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 37.

⁽³⁾ هند رشدي، (2012): كيف تدير مشروعاً ناجحاً، دار المواهب للنشر والتوزيع، روية، الجزائر، ص 05.

- **مشروعات استثمارية تجارية:** هي نوع من المشاريع التي تستهدف السوق المحلي أو الإقليمي باستخدام رأس مال صغير نسبياً مقارنة بالمشروعات الكبيرة. تتميز هذه المشروعات بأنها تتطلب استثماراً أقل وتحتاج إلى إدارة مرنة، ويمكن أن تكون مربحة إذا تم اختيار الفكرة المناسبة لها.

- **مشروعات خدمية:** هي مشروعات تهدف إلى تقديم خدمات محددة للمجتمع، وتتميز بأنها لا تتطلب رأس مال كبير للبدء. يمكن أن تكون هذه المشروعات متنوعة وتعتمد على الاحتياجات المحلية أو السوق المستهدف، مثل: الخدمات المالية، الخدمات التكنولوجية، السياحة، النقل....⁽¹⁾

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار، أدواته وأهدافه

للاستثمار مكونات أساسية وأدوات يتم العمل بها وأهداف خاص به، يتم السعي لتحقيقها، يمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

أولاً: مكونات الاستثمار

بالنظر للاستثمار من ناحية مكوناته، فيلاحظ أنه يرتبط بطريقة مباشرة بجانب الإنفاق الاستثماري، والذي بدوره يرتبط بعناصر أساسية أخرى، وذلك كما يأتي:⁽²⁾

1- التكوين الرأسمالي الثابت

الجانب الرأسمالي الثابت لعملية الإنفاق الاستثماري تشير إلى تخصيص الأموال في الأصول الثابتة التي تُستخدم في الإنتاج على المدى الطويل هذه الأصول قد تتضمن:

- المعدات والآلات: التي تساهم في عمليات الإنتاج؛
- المباني والمنشآت: التي تُستخدم لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات؛
- الأراضي: التي يتم تخصيصها لأغراض الإنتاج؛
- البنية التحتية: مثل الطرق والموانئ التي تدعم العمليات الإنتاجية.

2- التغير في المخزون السلعي

يمثل تغير المخزون السلعي جانب مهم من مكونات الاستثمار أو عملية الإنفاق الاستثماري، حيث يشير إلى الفرق بين المخزون السلعي في بداية فترة معينة والمخزون في نهايتها، يمكن أن يكون هذا التغير إيجابياً أو سلبياً ويعكس حركة المنتجات التي تم إنتاجها أو بيعها خلال الفترة حيث يُعبر عن اهتلاك رأس المال، كقطع الغيار الخاصة بمختلف المعدات الضرورية لضمان استمرار العملية الإنتاجية، وتراكم مختلف المعدات والقطع يعبر عن المخزون، وتكون الحسابات الخاصة

⁽¹⁾ هند رشدي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁽²⁾ عادل عبد العظيم، (2007): اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 02-03.

بهذا الجزء من المخزون مقيّدة في بند الاستثمار، ويُهتلك رأس المال من خلال المبالغ النقدية المخصّصة لصيانة وإصلاح الآلات الإنتاجية التي تعاني من عطب أو خلل، أو اقتناء آلات حديثة إذا اقتضت الحاجة لتعويض الآلات التي اهتلكت لضمان استمرار عملية الإنتاج وبالتالي ضمان تدفق عوائد الاستثمار.

3- الاستثمار في المباني السكنية والمشاريع الإنشائية

يتمثل المكون الثالث والأخير لعملية الإنفاق الاستثماري التي تتم من طرف صاحب المشروع أو المستثمر بشكل عام في عمليات بناء الإنشاءات العقارية المختلفة، وتكمن أهمية هذه العملية في استغلال الإنشاءات أو العقارات أو المباني لتسهيل العملية الاستثمارية، سواء أستخدم العقار للإنتاج، أو التخزين أو السكن، فالعقار بشكل عام هو جانب مهم من الاستثمار ومخاطره أقل من باقي الاستثمارات، كما أن عملية بناء العقارات تساهم في توفير مناصب شغل مؤقتة لشريحة واسعة من البطالين وتساهم أيضا في تسويق مجموعة واسعة من المواد الخام الضرورية للإنشاء.⁽¹⁾

ثانيا: أدوات الاستثمار

لقد عمل العديد من الباحثين على تقسيم مختلف الأدوات التي تستخدم في العملية الاستثمارية إلى مجموعتين، قسم خاص بما يسمى بأدوات الاستثمار الحقيقي، وقسم خاص بأدوات الاستثمار المالي:

1- أدوات الاستثمار الحقيقي

وهي أدوات تتمثل في مختلف الأصول المادية كالعقارات، السلع، والمشروعات الاستثمارية أو الإنشائية:

- **العقّارات:** تحتل التجارة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية حيث يتم الاستثمار فيها بشكلين: إما بشكل مباشر، عندما يقوم المستثمر بتوظيف أمواله من خلال اقتناء أوراق مالية عقارية صادرة عن مؤسسات تمويلية متخصصة، مثل البنوك العقارية، أو عن طريق المشاركة في محفظة استثمارية تابعة لأحد صناديق الاستثمار العقاري. ويحظى الاستثمار العقاري باهتمام واسع لدى عدد كبير من المستثمرين، في السوقين الوطني أو الأجنبي.⁽²⁾

- **السلع:** وهي تمثل مختلف تلك السلع والمنتجات الصالحة لعملية الاستثمار فيها، ويعمل المستثمر ضمن هذا الإطار على شراء وبيع هذه السلع والمنتجات بالسوق بغية الحصول على عائد أو ربح منها.

- **مشاريع الإنشاء والمشاريع الاقتصادية عامة:** وهي مشاريع يعمل المستثمر فيها على استثمار أمواله بغية الحصول على عائد، وتكون هذه الاستثمارات أو الأصول حقيقية يمكن له بيعها وشراء غيرها.⁽³⁾

(1) باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) مروة مويسي، (2017): السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار "رؤية مستقبلية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 114.

(3) نبيلة عرقوب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- أدوات الاستثمار المالي:

تتمثل أدوات الاستثمار المالي في أصول يمكن تداولها، أو يمكن اعتبارها أيضاً حزم رأس مال يمكن تداولها. يمكن تحويل معظم أنواع الأدوات المالية بكفاءة اعتباراً من رأس المال لجميع المستثمرين في جميع أنحاء العالم. يمكن استبدال هذه الأصول بالنقد، ويمكن اعتبارها حقاً تعاقدياً لتسليم أو استلام النقد أو أي نوع آخر من الأدوات المالية، أو دليل على ملكية الفرد لأصل ما.

ثالثاً: أهداف الاستثمار

تتضح أهداف الاستثمار من ناحيتين مختلفتين، الأولى تكون من:

➤ تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع: تتحدد أهداف الاستثمار من خلال منظورين متكاملين:

يتمثل الأول في خدمة المصلحة العامة، كما هو الحال في المشاريع التي تنفذها الدولة، بينما يركز الثاني على تحقيق العائد المالي والربحية، كما هو الحال في المشاريع الخاصة، ومن أهداف الاستثمار ما يلي:

➤ الحفاظ على القيمة الحقيقية للأصول: ضمان صيانة القيمة الحقيقية للأصول يستلزم اختيار المشاريع بعناية، مع

التركيز على الأقل تعرضاً للمخاطر، وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاعات متعددة، بهدف حماية ممتلكات المستثمر من تآكل قيمتها نتيجة التضخم وتقلبات الأسواق. وهذا الإجراء يُتيح الحفاظ على رأس المال الأصلي ويجد من احتمالية تكبد خسائر مستقبلية؛⁽¹⁾

➤ تكوين الثروة وتعزيز نموها: يتجلى عندما يسعى الفرد إلى تكوين المدخرات من خلال تقليل أو تنظيم استهلاكه الحالي، بهدف زيادة رأس ماله وتنمية ثروته على المدى الطويل.⁽²⁾

استناداً إلى ما سبق، يكمن الهدف الرئيسي للاستثمار في تحقيق العائد المالي للمستثمر الفردي مع الحد من التكاليف المرتبطة به. أما على مستوى الاستثمار العام، فيهدف إلى خدمة المصلحة العامة، كما يتضح من خلال مشاريع الدولة مثل تطوير البنية التحتية، وإنشاء الجامعات والمعاهد، والمستشفيات، بما يعزز النشاط الاقتصادي ويرفع مستوى رفاهية المجتمع ككل. ولا يقتصر دور الاستثمار الحكومي على تحقيق الفوائد الاجتماعية فقط، بل يمكن أن يسعى أيضاً إلى تحقيق

⁽¹⁾ ريم ثوامة، (2019): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة للفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 5.

⁽²⁾ إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، (2011): دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 36.

عوائد اقتصادية مباشرة عبر استثمار الموارد في قطاعات إنتاجية مختارة. وبشكل عام، يمكن تصنيف أهداف الاستثمار الكلي وفق النقاط التالية:⁽¹⁾

- تعزيز الناتج القومي: من خلال زيادة عدد المشاريع التي تسهم في إضافة قيمة اقتصادية ملموسة؛
 - خلق فرص شغل للباحثين عن العمل: ويُعدّ هذا من الأهداف الجوهرية التي تسعى الحكومة لتحقيقها عبر سياسات وبرامج الاستثمار؛
 - تعزيز الميزان التجاري: عن طريق زيادة العوائد الاقتصادية الناتجة من تنمية الصادرات، وذلك من خلال إطلاق مشاريع استثمارية جديدة ودعم المبادرات الاستثمارية القائمة؛
 - تنفيذ الاستراتيجيات الاجتماعية المرسومة من قبل الدولة: من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية تؤثر مباشرة على جودة الحياة اليومية للمواطنين، مثل إقامة المؤسسات والمرافق العامة وتطوير البنية التحتية .
- وأيضا يمكن تحديد جملة من الأهداف التي يسعى إليها المستثمر وتسعى إليها المؤسسة من خلال ما يلي:⁽²⁾

1- أهداف الاستثمار حسب المستثمر

- تتضمن أهداف الاستثمار حسب المستثمر نقاط مختلفة يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:
- تحقيق العوائد المالية: الهدف الأساسي لمعظم المستثمرين هو تحقيق عوائد مالية مرتفعة على رأس المال المستثمر؛
 - تكوين الثروة وتنميتها: يسعى بعض المستثمرين إلى تنويع محفظتهم الاستثمارية لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق؛
 - تلبية الاحتياجات المستقبلية وضمان توفر السيولة اللازمة لمواجهةها، بحيث يسعى المستثمر من خلال ذلك إلى تحقيق دخل مستقبلي متوقع؛
 - حماية قيمة الأصول، إذ يولي بعض المستثمرين أهمية قصوى للحفاظ على رأس المال وتجنب الخسائر، عوض السعي لتعظيم العوائد المالية.

2- أهداف الاستثمار حسب المؤسسة:

- أما بالنسبة للمؤسسة فهي تقوم بعملية الاستثمار بغرض تحقيق الغايات التالية:
- مواكبة الارتفاع المتزايد في الطلب على منتجاتها، وذلك عبر توسيع حجم الإنتاج وضمان تلبية هذا الطلب، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تعظيم استغلال القدرات الإنتاجية المتاحة، أو تحديثها، أو العمل على توسيعها؛
 - الحفاظ على موقعها التنافسي في السوق أو تحسينه، من خلال اللجوء إلى الاستثمار كأداة لصدّ المنافسة ومنع المؤسسات الأخرى من السيطرة على حصتها السوقية؛

⁽¹⁾ قاسم نايف علوان، (2009): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، ص 33.

⁽²⁾ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، (2013): تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، ص 09.

- الارتقاء بمستوى جودة الإنتاج، حيث لا يقتصر نشاط المؤسسة على تحقيق الإنتاج الكمي فقط، بل يمتد إلى تحسين خصائص المنتج بما يضمن قبوله ورضا المستهلكين؛
- تقليص مظاهر الهدر وترشيد التكاليف، إذ تعمل المؤسسة على الاستثمار في تبني التطورات التكنولوجية والتقنية وتطبيقها بفعالية، بما يسمح بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل مختلف النفقات، بما في ذلك تكاليف الصيانة والتخزين.

رابعاً: عناصر الاستثمار

- تأسس العملية الاستثمارية على أربعة مرتكزات رئيسية، تتمثل في:⁽¹⁾
- **الالتزام الرأسمالي:** يقوم المستثمر بتوظيف موارد مالية أو أصول عينية، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، وقد يكون المستثمر فرداً طبيعياً أو كياناً قانونياً ذا طابع خاص أو عام؛
- **نزعة تعظيم العوائد الاقتصادية:** يسعى المستثمر من خلال النشاط الاستثماري إلى تحقيق المنافع المالية أو المكاسب الاقتصادية، وهو الهدف المحوري الذي يقوم عليه أي استثمار؛
- **تحمل عدم اليقين:** تنطوي العملية الاستثمارية على احتمالات التعرض لمخاطر مالية نتيجة تقلب العوائد أو احتمال تكبد خسائر، ويُعدّ هذا البعد عنصراً حاسماً في تقييم جدوى الاستثمار؛
- **الأفق الزمني:** يُمثل الفترة التي يلتزم بها المستثمر من أجل تحقيق النتائج المرجوة، وقد يكون هذا الأفق قصير الأجل أو طويل الأجل حسب طبيعة المشروع.

⁽¹⁾ عبد العزيز قادري، (2006): الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر، ص ص 11-12.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار ومحدداته، القرار والمناخ الاستثماري

للاستثمار أنواع ومحددات مختلفة يمكن العمل على تحديدها، وتفصيلها ضمن هذا المطلب، كما يمكن العمل على تحديد تلك الأساسيات التي تتعلق بالقرار والمناخ الاستثماري، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أنواع الاستثمار

مبادئ الاستثمار تشير إلى أصناف النشاط الاقتصادي أو الاتجاهات التي تُوجّه إليها الموارد المالية بهدف تحقيق العوائد المنشودة. ويُعد مصطلح "نوع" أو "مجال" أكثر شمولية وتمثيلاً مقارنةً بمصطلح "أداة". فعندما يقوم المستثمر بتقييم خياراته بين الاستثمار الداخلي والخارجي، يكون بذلك في طور تحديد مجال استثماره، بينما عند مقارنة مستثمر آخر بين العقارات أو الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، يكون بصدد اختيار أداة استثمارية تتوافق مع أهدافه. وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى الاستثمار من عدة أبعاد، مما يتيح إمكانية تصنيفه وفق معايير متعددة حسب طبيعة القرار الاستثماري والأهداف المنشودة.

1- تصنيف الاستثمارات حسب نوع الأصل المستثمر فيه

يرتكز هذا التصنيف على نوع الأصل الذي تُستثمر فيه الموارد المالية، وتنقسم إلى :

1-1 الاستثمارات الحقيقية (المادية) يشير إلى الاستثمار في أصول مادية أو ملموسة، مثل العقارات، المصانع، الأراضي، المعدات، أو البنية التحتية، يهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي الفعلي، ويمكن أن يعود هذا النوع من الاستثمارات بعوائد مادية حقيقية على المدى الطويل، ومن أهم الأمثلة للاستثمارات الحقيقية شراء عقار، الاستثمار في بناء مصنع، أو شراء معدات صناعية.⁽¹⁾

ويشمل هذا النوع من التصنيف أربعة أقسام:⁽²⁾

1-1-1 استثمارات الاستبدال أو الاحلال: تُمثّل استثمارات مادية يُعاد من خلالها استبدال المعدات والتجهيزات القديمة بأخرى جديدة تحمل نفس المعايير والمواصفات التقنية، سواء من حيث الطاقة الإنتاجية أو مستوى تكاليف التشغيل. وتميل درجة المخاطرة المصاحبة لهذه الاستثمارات إلى الانخفاض مقارنةً بالأنواع الاستثمارية الأخرى.

1-1-2 استثمارات التحديث: هي استثمارات مادية تحسّينية، تهدف إلى رفع المستوى التقني للمعدات بما يسهم في خفض التكاليف المتوسطة وتحسين جودة الانتاج، وتتميز بدرجة منخفضة من المخاطرة.

⁽¹⁾ فريد عمر، (2015): تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 32.

⁽²⁾ هوارى معراج وآخرون، (2013): القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 43-44.

1-1-3 استثمارات التجديد: هي استثمارات ابتكارية غايتها تعزيز مستوى الإنتاج عبر زيادة القدرة الإنتاجية أو تحسين كفاءتها. وتساهم هذه الاستثمارات في تحقيق نمو حجم السلع المنتجة، سواء من خلال تطوير أساليب تصنيع المنتجات القائمة أو إدخال منتجات جديدة إلى السوق. غالبًا ما تترافق الاستثمارات الابتكارية مع أنشطة البحث العلمي والتطوير المؤسسي، بهدف ابتكار منتجات جديدة وتصميمها. كما تعمل هذه الاستثمارات على رفع جودة المنتجات وتعزيز قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتجات السابقة، مما يُمكن المؤسسة من ترسيخ موقعها وزيادة حصتها السوقية.

1-1-4 الاستثمارات الاستراتيجية: استثمارات ملموسة تؤثر على القرارات التخطيطية الكبرى للمؤسسة، حيث تهدف إلى تركيز الأنشطة الإنتاجية على منتجات محددة لضمان الحفاظ على حصتها السوقية. غالبًا ما تترافق هذه الاستثمارات مع الانخراط في تحالفات أو شراكات مع مؤسسات أخرى بغرض تحقيق تكامل رأسي أو أفقي. ويُنتج التكامل الأفقي عن دمج مؤسسات متكافئة من حيث رأس المال والقوى العاملة والقدرة التنافسية وحجم الأعمال، في حين يشير التكامل الرأسي إلى عملية الاستحواذ، حيث تُدمج المؤسسات الأصغر والأضعف تحت هيمنة المؤسسات الأكبر والأقوى.

1-2 الاستثمارات المالية: تمثل الاستثمارات المالية عمليات تخصيص رأس المال في أصول مالية أو رقمية لا تمنح ملكية مادية مباشرة، مثل الأسهم والسندات والعملات المشفرة أو صناديق الاستثمار. وتعتمد هذه الاستثمارات على أنشطة التداول والمضاربة داخل الأسواق المالية، وغالبًا ما لا تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة القيمة المادية أو الإنتاجية للأصول. ومن أبرز أشكال هذه الاستثمارات شراء الأسهم في الشركات أو الانخراط في أسواق العملات الرقمية.⁽¹⁾

2- التصنيف وفق معيار المدة:

تُصنّف الاستثمارات وفق أفقها الزمني إلى أربع فئات أساسية وهي:⁽²⁾

2-1 الاستثمارات الآنية: يُقصد بها الاستثمارات التي يتم تنفيذها خلال فترة زمنية قصيرة، مثل إنجاز مشروع خلال موسم زراعي واحد، أو تركيب آلة إنتاجية مكونة من أجزاء سبق تصنيعها، أو استيراد جهاز يُستخدم مباشرة في العمليات الإنتاجية. وهي الاستثمارات التي تقوم في بضعة أشهر كنتاج الموسم الزراعي الواحد أو تركيب آلة منتجة من بضع قطع سبق أن تم تصنيعها أو استيراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الإنتاجي.

⁽¹⁾ مودع إيمان، (2019): أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 04.

⁽²⁾ رشيد ساطور، (2013): محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص القياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 3، الجزائر، ص 34-35.

2-2 الاستثمارات قصيرة المدى: هي الاستثمارات التي تُحتفظ بها لفترة زمنية قصيرة، عادة من بضعة أشهر إلى سنة تهدف إلى تحقيق عوائد سريعة، مثل الودائع البنكية، الأسهم التي يتم التداول بها في فترة زمنية قصيرة، وصناديق الاستثمار قصيرة الأجل.

2-3 الاستثمارات متوسطة المدى: تشمل الاستثمارات التي يُحتفظ بها لفترة زمنية تتراوح من سنة إلى خمس سنوات، يتم التركيز في هذا النوع على تحقيق عوائد معتدلة مع تحمل بعض المخاطر، مثل: السندات متوسطة الأجل، الأسهم التي يُحتفظ بها لفترة طويلة نسبياً .

2-4 الاستثمارات طويلة المدى: يشمل الاستثمارات التي تُحتفظ بها لفترات زمنية طويلة، عادة من خمس سنوات أو أكثر، يُركز هذا النوع على الاستثمارات التي تحقق نمواً رأس مالياً مستداماً على المدى الطويل مع احتمال عوائد عالية، لكنه قد يتطلب تحمل مخاطر أكبر، مثل: شراء العقارات، الاستثمار في أسواق الأسهم على المدى الطويل، استثمارات الشركات الناشئة .

3- التصنيف اعتماداً على الأساس القانوني

وتقسّم الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي:⁽¹⁾

3-1 استثمارات حكومية: عبارة عن استثمارات تنفذها الدولة بهدف تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع، بما في ذلك المشاريع الموجهة لحماية البيئة .

3-2 الاستثمارات الخاصة: تهدف إلى تحقيق عوائد مالية متوقعة لصالح المستثمرين، ويتم تنفيذها بواسطة الأفراد أو الكيانات الاقتصادية الخاصة.

3-3 الاستثمارات المختلطة: تُمثل الاستثمارات المختلطة نوعاً من الاستثمارات التي يتم تنفيذها عبر دمج الموارد الرأسمالية العامة والخاصة لإقامة مشاريع ضخمة تتطلب تمويلات كبيرة، وتكتسب أهمية استراتيجية في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني. وغالباً ما تعتمد الحكومات على التمويل الخاص المحلي أو الأجنبي لتنفيذ هذه المشاريع، نظراً لعدم كفاية الموارد العامة لتغطية تكاليفها بالكامل. وتقوم هذه الاستثمارات على إشراك كلٍّ من القطاعين العام والخاص في إنجاز المشاريع الكبرى التي تتطلب تمويلات مالية معتبرة، وتكتسي أهمية بالغة في تنشيط الاقتصاد الوطني. ولذلك تلجأ الحكومات إلى استقطاب رؤوس الأموال الخاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية، لعدم قدرتها على تنفيذ مثل هذه المشاريع اعتماداً على مواردها الذاتية فقط.

(1) أحمد نصير، (2014): أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 15.

4- التصنيف وفق معيار الجنسية (رأس المال المستخدم)

ويتم تمييز بين نوعين من الاستثمارات هما :

4-1 الاستثمارات الوطنية: يشير إلى الاستثمار الذي يتم داخل الدولة التي يحمل المستثمر جنسيتها، يشمل هذا أنواعاً

مختلفة مثل شراء الأسهم، العقارات، أو تأسيس الأعمال التجارية.⁽¹⁾

4-2 الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية): يمكن تعريفها كما عرفها صندوق النقد الدولي² (FMI) على

أنها: "استثمار رأس المال من قبل كيانات أو أفراد في بلد ما في أصول موجودة في بلد آخر، يتضمن هذا الاستثمارات في

الأسواق المالية (مثل الأسهم والسندات) أو الأصول الثابتة (مثل الشركات، العقارات، والمشاريع الإنشائية)."⁽³⁾

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁴ (UNCTAD) على أنها: "الاستثمار الذي يتم من قبل

فرد أو كيان من دولة أجنبية في مشاريع أو أصول منتجة في دولة أخرى، من خلال شراء أو إنشاء أو توسيع شركات قائمة

في تلك الدولة".⁽⁵⁾

4-3 الاستثمار المشترك: يُمثل الاستثمار المشترك نوعاً من الاستثمارات التي يتم فيها دمج رؤوس الأموال المحلية مع

رؤوس الأموال الأجنبية، بهدف تمويل مشاريع اقتصادية مشتركة وتحقيق فوائد متبادلة بين الشركاء.⁽⁶⁾

5- التصنيف اعتماداً على معيار طبيعة الاستثمار

وفق معيار طبيعة الاستثمار يمكن تقسيمه إلى:⁽⁷⁾

5-1 الاستثمار المباشر: هو نوع من الاستثمار يتم من خلاله شراء أصول أو ممتلكات أو تأسيس مشاريع جديدة مباشرة

من قبل المستثمر، فالاستثمار المباشر يتطلب السيطرة والإدارة الفعالة للأصول أو المشاريع، مما قد يؤدي إلى عوائد أكبر

ولكن مع تحمل المزيد من المخاطر والجهود.

(1) عبد الله عبد الكري، (2008): ضمانات الاستثمار في الدول العربية - دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 19-20.

(2) FMI: Fonds Monétaire International

(3) حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي، (2017): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 01، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 403-402

(4) UNACTAD: The United Nations Conference on Trade And Development.

(5) حسن كريم حمزة، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 69-70.

(6) عائشة عميش، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 08.

(7) طلحي هشام، (2022): انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب -دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 09-10.

5-2 الاستثمار غير المباشر: يمثل الاستثمار غير المباشر أسلوبًا من أساليب توظيف رأس المال، يتم عبر توجيه الموارد المالية نحو أصول أو مشاريع من خلال وسائط أو آليات استثمارية، دون الانخراط في الملكية المباشرة أو المشاركة الفعلية في تسيير الأصول. ويشمل هذا النمط كذلك بعض الصيغ المعاصرة، كبرامج إعادة تدوير النشاط الإنتاجي وأطر الشراكات الدولية، التي لا تُمكن المستثمر من التحكم المباشر في مسار اتخاذ القرار. ويرتكز الاستثمار غير المباشر أساسًا على استخدام الأدوات المالية، مثل الأوراق المالية أو الصناديق الاستثمارية، مما يحدّ من درجة التدخل المباشر، غير أنّه قد يؤدي إلى تقليص إمكانات تحقيق عوائد مرتفعة مقارنة بالاستثمار المباشر.

ثانيًا: محدّدات الاستثمار

يتمثل الدافع الأساسي للاستثمار في تحقيق العائد المالي، والذي يتحقّق وفق توقّعات معيّنة ومستويات محدّدة من التكاليف. وتنطوي هذه الفكرة على ثلاثة عناصر جوهرية تُشكّل المحدّدات الرئيسية للاستثمار، ويُمكن تفصيلها على النحو التالي: ⁽¹⁾

1- العائد: إن العوائد المتوقعة من الاستثمار تعتبر أحد العوامل الرئيسية في اتخاذ القرار، كلما كانت العوائد المتوقعة عالية، كان الاستثمار أكثر جذبًا، أي مقارنة العوائد بالمخاطر المتوقعة (معدل العائد على الاستثمار).

2- التكلفة: تُمثّل تكاليف الاستثمار أحد المحدّدات الجوهرية للنشاط الاستثماري، إذ تحدّد حجم الموارد المخصّصة للاستثمار وتشكّل عنصرًا محوريًا في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة به. ويُعدّ تقدير هذه التكاليف عملية معقّدة، خصوصًا عند استخدام الآلات والمعدات لفترات مُمتدة، حيث يستلزم احتساب تكلفة رأس المال اعتمادًا على معدل الفائدة السائد. ومن ثم تنشأ علاقة عكسية بين معدّل الفائدة وحجم الأموال الموجهة نحو الاستثمار، بحيث يؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى تحفيز الاقتراض وزيادة مستويات الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات المالية للعديد من الدول تميل إلى تخفيض معدّل الفائدة، خاصة خلال فترات الركود الاقتصادي، بهدف تعزيز النشاط الاستثماري وتحفيز توسيع حجم الاستثمارات. كما أنّ للحوافز والضرائب المدعومة، وكذلك السياسات الحكومية مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات المحلية، تلعب دورًا مهمًا في اتخاذ قرارات الاستثمار، فإن تشجيع الحكومة على مشاريع معينة يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمارات في تلك المجالات.

3- التوقّعات المستقبلية: يُعبّر العامل الثالث المؤثر في عملية الاستثمار عن التقدير الاستشرافي للمستقبل، إذ يعتمد المستثمرون على دراسة وتحليل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في الدولة أو المنطقة المستهدفة. وبناءً على هذه التحليلات، تُتخذ القرارات الاستثمارية استنادًا إلى التنبؤات المستقبلية للأحداث، حيث يسعى المستثمرون إلى تقليص

⁽¹⁾ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

المخاطر ودرجة عدم اليقين المرتبطة بالاستثمار من خلال تقييم البيئة الاقتصادية بدقة ووضع استراتيجيات للحد من المخاطر المحتملة.

استناداً إلى ما سبق، يمكن حصر محددات الاستثمار كما يلي: ⁽¹⁾

- يجب العمل على دراسة الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة والتي يمكن لها أن تحقق عوائد ؛
- هناك دور كبير لأسعار الفائدة والضرائب في عملية رفع أو خفض تكاليف الاستثمار؛
- يجب العمل على التوقع والتنبؤ بشكل يمس كافة المجالات الاقتصادية والسياسة وحتى الاجتماعية للمنطقة المستثمر فيها، وهذا لضمان توقعات تحقق أهداف المستثمر بشكل كبير.

ثالثاً: القرار الاستثماري

يعتبر القرار الاستثماري الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين، وهو اختيار يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة أي أن الأصل في القرارات هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة ولذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة.

1- مفهوم القرار الاستثماري

تُعرّف عملية صنع القرار الاستثماري على أنها: "فن لمعالجة المواقف المعقدة فهي عملية إدراكية لاختيار بديل من بين عدة سيناريوهات بديلة محتملة، لا يمكن للأفراد اتخاذ قرار بمجرد الاعتماد على مواردهم الشخصية، وبالتالي فإن الجزء الصعب الذي يجب القيام به عند اتخاذ القرار هو اختيار مجال معين للاستثمار". ⁽²⁾

كما يُعرّف على أنه: "العملية التي يقوم من خلالها الأفراد أو المؤسسات باتخاذ قرار بشأن تخصيص الأموال في أصول أو مشاريع معينة بغرض تحقيق عوائد مالية مستقبلية. يعتمد القرار الاستثماري على تحليل مختلف العوامل المتعلقة بالعائدات والمخاطر، فضلاً عن الأهداف المالية للمستثمر". ⁽³⁾

ويُعرّف أيضاً على أنه: "ربط وتخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية بها في الوقت الراهن اعتماداً على منهج عقلاني مُسبق يقوم على التحليل والتصنيف والمقارنة، بما يتيح إعادة تحقيق أو تحصيل منافع ملائمة يُتوقع تحققها على امتداد فترات زمنية مستقبلية طويلة". ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 07-08.

⁽²⁾ رنا محمد الغريب حمادة، (2022): أثر التمويل السلوكي على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة دمياط، مصر، ص 1901.

⁽³⁾ هباش فارس، مناع رعمة، (2018): أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 635.

⁽⁴⁾ نضال العرييد، منهل عدنان جاتم، مرجع سبق ذكره، ص 155.

مما سبق يستنتج أن قرار الاستثمار هو دراسة البدائل المتوقعة والمفاضلة بينها وأن اتخاذ القرار يُبنى على أسس علمية وعملية دقيقة في تقدير العائد المتوقع من الاستثمار ودراسة المخاطر عن كل بديل واختيار البديل الأقل مخاطرة.

2- خصائص القرار الاستثماري

تتصف قرارات الاستثمار عن غيرها من القرارات بالعديد من الخصائص والتي يمكن التطرق إليها كما يلي:

2-1 الخصائص المرتبطة بالبعد الزمني

تتضمن وجود فترة زمنية محددة تفصل بين مرحلة الإنفاق الاستثماري الأولية وتحقيق العوائد المستقبلية. ويُشير التحليل إلى أن هذه العوائد لا تتحقق دفعة واحدة، بل تتوزع على مدى فترة زمنية لا تقل عادة عن سنة. ومن هذه الخاصية ينبثق مفهوم القيمة الزمنية للنقود، والتي ترتبط بمجموعة من السمات المترابطة الأخرى التي تميز طبيعة القرارات الاستثمارية وتؤثر في عملية تقييم المشروعات، وبذلك فإن هذه الخاصية للقرار الاستثماري يتفرع منها مجموعة من الخصائص ذات الصلة وهي: (1)

- القرارات الاستثمارية التي تمتد على المدى الطويل عادة ما تتطلب تحليلاً دقيقاً للتوقعات المستقبلية وتحملًا أكبر للمخاطر مقارنة بتلك التي تتخذ على المدى القصير؛

- الفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال لحظة اتخاذ القرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائماً يكون نسبياً أطول مقارنة مع الإنفاق الجاري؛

- يعد تخطيط قرار الاستثمار تخطيطاً بعيد المدى، إذ يمتد أثره عبر فترات زمنية طويلة؛

- في القرارات ذات البعد الزمني الطويل، يتم النظر إلى كيفية تأثير الفائدة المستحقة أو العوائد المستقبلية.

2-2 الخصائص التي ترتبط بظروف القرار الاستثماري

يحيط القرار الاستثماري عدد من المشاكل والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معها، وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص القرار الاستثماري المتعلقة بظروف القرار نفسه كما يلي: (2)

(1) سليمان عبد الحكيم، (2020): دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية - الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 47.

(2) سليم بن رحون، (2019): أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 44.

– العائد المتوقع يعتمد على تقدير العوائد المستقبلية المحتملة للاستثمار، يختلف هذا العائد حسب نوع الاستثمار ومدى استقرار السوق؛

– مخاطر القرار الاستثماري تشير إلى احتمالية فقدان جزء أو كل رأس المال المستثمر نتيجة لتقلبات السوق أو الأحداث غير المتوقعة، يشمل ذلك المخاطر السوقية، مخاطر السيولة، والمخاطر الاقتصادية؛

– تواجه قرارات الاستثمار مشاكل التنبؤ بالمبيعات بسبب تقلبات مستويات الأسعار وكيفية تقدير تكاليفها للسنوات المقبلة والأرباح المحتملة، وكذا معدل تكلفة رأس المال.

2-3 الخصائص المرتبطة بالهيكل التمويلي

يُعدّ قرار الاستثمار من أكثر القرارات الإدارية خطورة وأهمية، نظرًا للارتباط المالي الكبير المرتبط به، والذي يستلزم تخصيص موارد مالية ضخمة تُوظف لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أهداف نوعية. يصعب تحويلها لاستخدام بديل دون أن يصاحب ذلك تحويل حدوث الخسارة، ويمكن استخلاص أهم الخصائص المالية للقرار الاستثماري فيما يلي: (1)

– يؤثر قرارات الهيكل التمويلي على تكلفة رأس المال الإجمالية التي تتحملها المؤسسة، الاستثمارات في المشاريع يجب أن تتوافق مع مستوى تكلفة رأس المال، التي تتأثر بتكلفة الدين مقارنة بتكلفة حقوق الملكية؛

– ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل، مما يتعين معه تخطيط هيكل التمويل الأمثل عند اتخاذ قرار الاستثمار؛

– يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد المالية المتاحة حاليًا للحصول على عوائد مغرية في المستقبل، مما يستدعي من المؤسسة ضرورة البحث على مصادر تمويل بديلة كالاقتراض.

3-أنواع القرارات الاستثمارية

يُمكن تمييز ثلاث حالات رئيسية تدفع المستثمر إلى اتخاذ قراراته الاستثمارية، حيث تتحدد طبيعة كل قرار وفق العلاقة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها بحسب التقييم الشخصي للمستثمر، ومن أهم هذه القرارات يذكر: (2)

3-1 قرار الشراء:

في هذا السياق يُقدّر المستثمر أن القيمة الجوهرية للأداة الاستثمارية، المحسوبة بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تحقيقها، تتجاوز سعرها في السوق. ويُحفّز هذا التقدير المستثمر على اقتناء الأداة بغرض تحقيق أرباح مستقبلية، إذ يتوقع أن يشهد سعرها السوق ارتفاعًا مع مرور الوقت.

(1) سليمان عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(2) جهم محمود، أميرة دباش، (2017): أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية -دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر -، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 26، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 130-131.

3-2 قرار عدم التداول: في هذا الوضع، يكون السوق في حالة توازن، حيث يستقر السعر بعد تقلبات أولية حتى يصل إلى مستوى يتساوى فيه السعر السوقي مع القيمة الجوهرية للأداة الاستثمارية. ويؤدي هذا التوازن إلى توقف عمليات الشراء والبيع بسبب غياب الحافز للقيام بالمعاملات. وبالتالي، يصبح القرار الأمثل للمستثمر هو الاحتفاظ بالأداة، إذ لا يتوقع تحقيق أرباح إضافية إلا في حال تغير الظروف الاقتصادية الحالية.

3-3 قرار البيع: في هذا الإطار، وبعد أن يصل السوق إلى حالة توازن حيث يتساوى السعر السوقي مع القيمة الجوهرية للأداة الاستثمارية، تبدأ ديناميكيات السوق في تحفيز رغبات إضافية للشراء من قبل مستثمرين جدد. فعندما يلاحظ أي مستثمر أن السعر لا يزال أقل من القيمة المتوقعة للأداة، فإنه يعرض سعراً أعلى، مما يرفع الحافز لدى الآخرين. في هذه الظروف، يصبح القرار الأمثل للمستثمر الحالي هو البيع لتحقيق الربح من الفارق بين السعر السوقي والسعر الذي دفعه.

4- مقومات القرار الاستثماري

يُعَدُّ القرار الاستثماري، بغض النظر عن نوع الاستثمار، من أصعب القرارات وأكثرها حساسية، إذ يوجّه عملية تخصيص الموارد ويشكّل إحدى أدوات توزيع الدخل القومي. وتفرض هذه التركيبة ضرورة أن يكون القرار مستنداً إلى أسس متينة ودقيقة. ويتميز اتخاذ القرار الاستثماري بمجموعة من المقومات الأساسية التي تُسهم في ترشيد القرارات وتعزيز فعاليتها، ويمكن توضيحها كما يلي: ⁽¹⁾

4-1 اعتماد استراتيجية ملائمة

يعتمد اختيار المستثمر لاستراتيجية استثمارية مثالية بشكل رئيسي على أولوياته الشخصية، والتي يعبر عنها من خلال نمط تفضيلاته الاستثمارية. وتشمل هذه التفضيلات ثلاثة عناصر مركزية: العائد المالي المتوقع، والسيولة، ومستوى الأمان. وتشكّل هذه العوامل إطار منحني تفضيل المستثمر، إلى جانب مؤثرات فردية خاصة بكل مستثمر، مثل الخبرة العملية، مستوى الدخل، الوضع الاجتماعي والمعرفة الاقتصادية. ويمكن القول أنّ العائد المالي مرتبط مباشرة بالربحية المتوقعة من الاستثمار، في حين تُترجم السيولة ومستوى الأمان إلى المخاطر التي يكون المستثمر مستعداً لتحملها ضمن العائد المرجو. وبناءً على ذلك، يُقسّم المستثمر حسب منحني تفضيله الاستثماري إلى ثلاث فئات أساسية هي:

- **المستثمر المتحفّظ:** الذي يُولي اهتماماً بالغاً بمستوى المخاطر؛
- **المستثمر المضارب:** الذي يضع الربحية في مقدّمة أولوياته وبالتالي تقلّ حساسيته اتجاه المخاطر الاستثمارية؛
- **المستثمر المتوازن:** هو مُستثمر حكيم يتوخّى الحذر، يسعى للموازنة بين العائد المتوقع ومستوى المخاطر.

⁽¹⁾ مليكاوي مولود، (2018): الاستراتيجية والتسيير المالي، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ص 121-122.

4-2 الاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ القرار الاستثماري

ويعني بذلك أن يكون القرار الاستثماري متوازنًا ومدرّسًا بعناية. ولتحقيق ذلك، ينبغي على المستثمر توظيف المنهج العلمي في جميع مراحل اتخاذ القرار، بدءًا بتحديد الأهداف الاستثمارية الرئيسية، وجمع المعلومات والبيانات الدقيقة والموثوقة التي تساعد على تقييم البدائل الاستثمارية بشكل منهجي. كما يشمل ذلك دراسة الجوانب المالية لكل خيار استثماري، مع الأخذ بعين الاعتبار فروقات الأداء والعوائد بين البدائل، بهدف اختيار البديل الأمثل والمناسب لطبيعة الأهداف المحددة.

4-3 مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر

يربط المستثمر قراره الاستثماري بعاملين أساسيين وهما العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المصاحبة للأداة الاستثمارية. ولهذا، على المستثمر أن يتخذ قراره الاستثماري بناءً على توقع مسبق لكل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، بمعنى عليه أن يتنبأ بكل من العائد واحتمالية تحقيقه. وعند تقدير احتمال تحقق العائد، تُحدّد درجة المخاطرة، إذ تعكس المخاطرة احتمال عدم تحقيق العائد المتوقع. وهناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في التنبؤ، ومن الشائع منها التباين والانحراف المعياري. وتُحذر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطرة تظهر عند اتخاذ القرار الاستثماري الخاص باختيار مجال الاستثمار، وبالتالي تحديد إمكانية الاستثمار في الاستثمارات الحقيقية أو الاستثمار في الأدوات المالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره، ص 122.

رابعاً: مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، القانونية والتنظيمية، التي تسعى الدول إلى تحسينها من أجل الترويج للفرص الاستثمارية فيها، ذلك لأن المستثمرين خصوصاً الأجانب منهم لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة معينة إلا بعد فحص الشروط العامة للمناخ الاستثماري، حيث يتوقف قرار استثمارهم في الدول على دراسة العديد من المؤشرات المعتمدة دولياً.

1-تعريف مناخ الاستثمار

يُعتبر مناخ الاستثمار إطاراً متكاملًا من العوامل الاقتصادية والجغرافية والتنظيمية المرتبطة بموقع معين، والتي تشكل بيئة الفرص والقيود التي تواجه الشركات والمستثمرين. ويؤثر هذا المناخ بشكل مباشر على قدرة المؤسسات على توجيه الموارد بكفاءة، وتحقيق العوائد المرجوة، وخلق فرص عمل مستدامة، فضلاً عن توسيع نطاق النشاط الاقتصادي. ويُعدّ مناخ الاستثمار من المفاهيم متعددة الأبعاد والمعقدة، لأنه يتقاطع مع عدة عناصر رئيسية، أهمها مدى توفر البنية التحتية الأساسية، وكفاءة المؤسسات الحكومية والتنظيمية، واستقرار البيئة القانونية والسياسية، فضلاً عن العوامل السوقية والمالية التي تحدد جاذبية المنطقة الاستثمارية، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي في تطور دائم نتيجة للتغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية.⁽¹⁾

حيث عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار على أنه: "عبارة عن مجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت متعلقة بالجوانب السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية التي تشكل البيئة الاستثمارية".⁽²⁾ كما عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أنه: "مختلف الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على قرارات الاستثمار في منطقة ما، يتضمن ذلك بيئة الأعمال، القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار، مستوى الشفافية، توفر البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة على التنافس".⁽³⁾

استناداً إلى التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، يتضح جلياً أن مناخ الاستثمار يشير إلى مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية المحيطة، والتي تؤثر مباشرة على ثقة المستثمرين وتحدد ميولاتهم نحو توجيه الاستثمارات

(1) شادري معمر سعاد، (2022): الإجراءات الاقتصادية لتحفيز مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 02، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، ص 30-31.

(2) حميني محمد منير، بوبكر محمد، (2025): مناخ الأعمال وأثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 2013-2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 301.

(3) سردون مهدية، راتول محمد، (2017): تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 08، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 167.

من منطقة إلى أخرى. ويعكس هذا المناخ قدرة البيئة الاقتصادية على جذب رؤوس الأموال، وتخفيض الأنشطة الإنتاجية، وضمان استدامة المشاريع الاستثمارية .

2- أهمية المناخ الاستثماري

مناخ الاستثمار هو البيئة التي تؤثر على قرارات المستثمرين سواء كانت محلية أو دولية، ويشمل العديد من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تؤثر على جدوى ونجاح المشاريع الاستثمارية، وتكمن أهمية مناخ الاستثمار في عدة جوانب رئيسية يمكن إبرازها كما يلي:⁽¹⁾

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في المجالات المختلفة؛

- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد؛

- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل جذب الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي؛

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛

- أن يكون للدولة دورا رقابي فعال لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

⁽¹⁾ بن وارث حجيلة، شريط صلاح الدين، (2017): فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 364.

المبحث الثاني: المؤسسات المصغرة وعوامل تنميتها

تمثل المؤسسات المصغرة أحد الأعمدة الأساسية في اقتصاديات الدول، لما تؤديه من أدوار متكاملة في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المحلية، وتشير ماهية هذه المؤسسات إلى طبيعتها الجوهرية، من حيث بنيتها التنظيمية البسيطة، ومحدودية مواردها البشرية والمالية، وصغر حجم عملياتها الإنتاجية أو الخدمية، ورغم بساطتها فإن هذه المؤسسات تتميز بديناميكية وقدرتها على خلق فرص عمل ذات طابع مرن، فضلا عن مساهمتها في تمكين الأفراد اقتصاديا وتعزيز روح المبادرة والمقاولة، ويعد فهم ماهية هذه المؤسسات خطوة أساسية لأي محاولة جادة في بناء سياسات اقتصادية فعالة تستهدف إدماجها ودعمها ومرافقتها نحو النمو والاستدامة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة

برزت المؤسسات المصغرة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة كعنصر محوري في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتعد هذه المؤسسات جزءاً أساسياً من قطاع الأعمال، حيث تلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل، كما تُساهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتشجيع روح المبادرة والمقاولة. ورغم صغر حجمها، إلا أن المؤسسات المصغرة تتمتع بمرونة كبيرة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، ما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني، ويتطلب فهم هذا النوع من المؤسسات الوقوف عند مفهومها الدقيق، ومعايير تصنيفها، وذلك كما يلي:

أولاً: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة

تتغير تعريفات المؤسسات المصغرة حسب الأهداف المرجوة وكذا حسب القطاع الذي تنتمي إليه لذلك انتشرت عدّة تحديات تقف حائلاً دون امكانية اعتماد تعريف موحد لهذه المؤسسات منها: ⁽¹⁾

- اختلاف المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة من بلد لآخر.
- تباين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من بلد لآخر، كما تتغير هذه الأوضاع من مرحلة لأخرى أثناء التطور الاقتصادي لنفس البلد.

ويمكن حصر ثلاثة عوامل أساسية وقفت حاجزاً أمام تحديد مفهوم موحد لهذا النوع من المؤسسات تتمثل في: ⁽²⁾

1-العوامل الاقتصادية: تشمل ما يلي:

⁽¹⁾ عدّة عابد، (2011): تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص الاقتصاد والتنمية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص52.

⁽²⁾ فاطمة سنوساوي، عائشة شرفاوي، (2023): تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، المدرسة العليا للحماية الاجتماعية، الجزائر، ص ص 113-114.

❖ **اختلاف مستويات النمو الاقتصادي:** تتباين أحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف مستوى النمو الاقتصادي بين الدول، إذ تُعد هذه المؤسسات في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا أكبر حجماً مقارنة بنظيراتها في الدول النامية كالجائر. كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتغير من مرحلة زمنية إلى أخرى، إضافة إلى أن المستوى التكنولوجي السائد يلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم المؤسسة الاقتصادية، ويعكس في الوقت ذاته الفوارق في درجات التطور التكنولوجي بين الدول.

❖ **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** إذ يساهم في تباين أحجام المؤسسات واختلاف خصائصها من قطاع إلى آخر، فالمؤسسات العاملة في المجال الصناعي تختلف عن تلك الناشطة في التجارة أو الخدمات أو الزراعة. وتختلف التصنيفات من قطاع لآخر تبعاً لحجم اليد العاملة المطلوبة، ورأس المال المستثمر، والمستوى التكنولوجي المستخدم. فالمؤسسات الصناعية، على سبيل المثال، تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، بخلاف المؤسسات التجارية أو الخدمية، مما يزيد من صعوبة وضع تعريف موحد ودقيق لها.

❖ **تعدد القواعد القطاعية للنشاط الاقتصادي:** تتسم القطاعات الاقتصادية بتشعب أنشطتها وتعدد فروعها داخل الإطار القطاعي الواحد؛ إذ يُجزأ النشاط التجاري إلى تجارة الجملة وتجارة التجزئة، كما يُميز بحسب مجال الانتشار إلى تجارة محلية وتجارة دولية. أما القطاع الصناعي فيضم طيفاً واسعاً من الفروع، من بينها الصناعات الاستخراجية، والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، والصناعات الكيماوية، والصناعات التعدينية وغيرها. ويتباين الحجم الاقتصادي للمؤسسة تبعاً لنوع النشاط أو الفرع الذي تنتمي إليه، وذلك نتيجة اختلاف حجم اليد العاملة وقيمة رأس المال المستثمر؛ حيث قد تُصنّف المؤسسة ضمن فئة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في بعض القطاعات كالصناعة التعدينية، بينما تُعدّ من المؤسسات الكبرى عند مزاولتها أنشطة تجارية أو صناعات غذائية.

2- العوامل التقنية: يمكن حصر العوامل الفنية في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فإن تطور التكنولوجيا الرقمية وانتشار أدوات الإنتاج منخفضة التكلفة قد أفرزاً نماذج جديدة من المؤسسات الصغيرة التي تُنتج بكفاءة عالية دون الحاجة لعدد كبير من العمال، مما يُربك اعتماد المعايير التقليدية كالعَمالة ورقم الأعمال.

3- العوامل السياسية: حيث تُعرقل غياب الأطر القانونية الواضحة أو التباين بين تعريفات الهيئات الرسمية القدرة على توحيد المفهوم، كما تؤثر الأهداف السياسية المرتبطة ببرامج الدعم والتمويل في صياغة تعريفات مرنة أو غامضة، وتزيد البيروقراطية والقطاع غير الرسمي من صعوبة ضبط المعايير، خاصة في الدول النامية.⁽¹⁾

ويمكن تلخيص كل ما سبق من خلال الجدول التالي:

(1) عدّة عابد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

جدول رقم (01-03): عوامل تحديد تعريف المؤسسات المصغرة

نوع العامل	العوائق الرئيسية	الأثر على تعريف المؤسسات المصغرة
اقتصادي	- تفاوت التنمية الاقتصادية بين الدول - تغيرات التضخم وسعر الصرف - حجم السوق المحلي	- صعوبة وضع معايير مالية موحدة (رأس المال، رقم الأعمال). - اختلاف التصنيف بين الدول
تقني	- تطور التكنولوجيا - ظهور نماذج رقمية جديدة - انخفاض تكلفة المعدات	- المؤسسات الصغيرة قد تُنتج بكفاءة عالية رغم صغر حجمها - تراجع الاعتماد على عدد العمال فقط
سياسي وتشريعي	- غياب تشريع موحد - اختلاف تعريفات الدعم الحكومي - توسع الاقتصاد غير الرسمي	- تعدد التعريفات حسب الجهة الرسمية - تعقيد في الحصر والإحصاء - تكييف التعريف حسب سياسات الدعم

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة

تختلف المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة باختلاف الدول، لكن هناك مجموعة من المعايير الأساسية التي تُستخدم بشكل مشترك من طرف مختلف الدول والحكومات والمنظمات الدولية، ومن أهم هذه المعايير:

1- المعايير الكمية

تُعدّ المعايير الكمية من أبرز المقاييس المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات المصنّفة، إذ تقوم على جملة من المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي والمالي، والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

1-1- معيار العمالة: يُعد معيار عدد العمال من أهم المعايير المستخدمة لتصنيف المؤسسات حسب حجمها، ويُستخدم على نطاق واسع في تعريف المؤسسات المصغرة، فعدد عمال المؤسسة المصغرة في الجزائر لا يمكن أن يتجاوز 09 عمال وهي نفس الحدود المعتمدة في التشريع الأوروبي، يساعد معيار العمالة في وضع السياسات المناسبة لدعم هذه الفئة من المؤسسات، سواء من حيث التمويل، أو التدريب، أو الإعفاءات الضريبية. كما يسهّل عملية التمييز بينها وبين المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، لضمان توجيه الدعم المناسب لكل فئة.⁽¹⁾

1-2- معيار رأس المال المستثمر: يُعتبر معيار رأس المال المستثمر من المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لتحديد حجم المؤسسة وتصنيفها كمصغرة، صغيرة، أو متوسطة، ويعكس هذا المعيار قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها وتوسيع

⁽¹⁾ عبد الحميد لين، نورة جبارة، (2022): تدابير تحفيز المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص ص 410-411.

أنشطتها، كما يُستخدم لتقدير مستوى المخاطرة المالية التي تتحملها. وتدل القيمة المنخفضة لرأس المال على بساطة التجهيزات والإمكانات التقنية، وغياب الاستثمارات الكبيرة في الأصول الثابتة .

1-3- المعيار المزدوج (العمالة ورأس المال المستثمر): وهو الأكثر استخداما في العالم، حيث يتم الجمع بين عدد العمال ورأس المال المستثمر، ويعد هذا النهج أكثر فعالية من استخدام معيار واحد فقط، لأنه يوفر صورة أوضح عن الحجم الحقيقي للمؤسسة وإمكاناتها التشغيلية والمالية.⁽¹⁾

1-4- معيار رقم الأعمال: يعكس هذا المؤشر النشاط الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، وقدرتها على تحقيق إيرادات من السوق، كما يُستخدم لتقدير مستوى نموها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، وهو مؤشر غير واقعي لأنه في حالة ارتفاع أسعار المبيعات بوتيرة مستمرة يرتفع آليا رقم أعمال المؤسسة وهو ما يجعل الاقتصاديون يعتمدون على رقم الأعمال القياسي الذي يوضح النمو الحقيقي للمؤسسة وليس رقم الأعمال الاسمي.⁽²⁾

1-5- معيار القيمة المضافة: حيث يُعبر عن الفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي للمؤسسة وقيمة المدخلات المستعملة في العملية الإنتاجية ويُستخدم هذا المعيار لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، وهو أكثر دقة من الاعتماد على رقم الأعمال أو عدد العمال فقط، لأنه يُبرز النشاط الفعلي للمؤسسة.

2- المعايير النوعية

تعتمد المعايير النوعية على الفروق الوظيفية المتمثلة في نوع ملكية المؤسسة وتحديد المسؤوليات وحصة المؤسسة في السوق، حيث يمكن عرض أبرزها كما يلي:

2-1- معيار الملكية: حيث يُركز على طبيعة الجهة المالكة للمؤسسة وطبيعة استقلالها المالي والإداري. وبموجب هذا المعيار، تُعتبر المؤسسة مصغرة إذا كانت مملوكة بشكل كامل أو شبه كامل لأفراد أو مجموعة صغيرة من الشركاء، دون أن تكون تابعة أو مملوكة لكيانات كبرى مثل الدولة أو الشركات الكبرى، حيث تكون ذو رأس مال صغير وعدد عمالها قليل.⁽³⁾

2-2- معيار المسؤولية: حيث يُشير إلى شكل تحمل المؤسسة لمسؤولياتها القانونية والمالية. ووفقاً لهذا المعيار، تُصنّف المؤسسة على أنها مصغرة إذا كانت مملوكة ومسيّرة من طرف شخص طبيعي أو مجموعة صغيرة من الشركاء، ويتحمل

⁽¹⁾ وسيلة سعود، (2021): قراءة تحليلية في تجربة إمارة دبي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 03.

⁽²⁾ بلقاسم عمر، (2021): إمكانية تطبيق صيغة الإجارة كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الصيرفة الإسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 26-27.

⁽³⁾ قشار محمد، (2020): تصور المقاولين لخصائص منصب مسير مؤسسة مصغرة وعلاقته بخصائصهم النفسية -دراسة ميدانية على عينة من مسيري المؤسسات المصغرة بغرداية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص العمل والتنظيم، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، ص 52.

هؤلاء المسؤولية إما بشكل شخصي مباشر أو في إطار مسؤولية محدودة حسب نوع الكيان القانوني للمؤسسة. ويبرز هذا المعيار الفرق بين المؤسسات المصغرة ذات الطبيعة الفردية أو العائلية، ويساعد هذا التصنيف في تحديد الأنظمة القانونية والجبائية التي تنطبق على هذه المؤسسات، وكذا في تصميم برامج الدعم والتكوين الموجهة لها.⁽¹⁾

2-3- معيار حصة المؤسسة من السوق: من أهم ما يميز المؤسسات المصغرة أنها تعمل بالأسواق المحلية بشكل كبير، وأنها تكون في الغالب بطاقات إنتاجية صغيرة الحجم، وضيقة النطاق الجغرافي في عمليات التوزيع، وبالتالي فهي تعتمد على أنشطة ذات طابع محلي وحصة سوقية صغيرة في السوق المحلي بالبلاد.⁽²⁾

ويمكن تلخيص أهم هذه المعايير من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01-04): أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة

المعيار	الشرح
عدد العمال	من أكثر المعايير استخداماً وفي الجزائر تُصنّف المؤسسة على أنها مصغرة إذا كانت توظّف من 1 إلى 9 عمال.
رأس المال المستثمر	يقيس حجم الاستثمارات المالية، غالباً ما يكون أقل من 1 مليون دينار أو حسب السقف المحدد.
رقم الأعمال السنوي	هو مجموع إيرادات المؤسسة خلال سنة، وغالباً ما يكون منخفضاً (مثلاً أقل من 5 ملايين دج)
طبيعة النشاط	المؤسسات التي تنشط في ميادين الحرف، الخدمات، الزراعة، أو التجارة .
الشكل القانوني	تعتبر المؤسسات الفردية أو الصغيرة عادةً من المؤسسات المصغرة في معظم التعريفات، دون اشتراط كونها غير مدرجة في البورصة، إذ يمكن أن تكون بعض المؤسسات الصغيرة مسجلة أو مدرجة جزئياً بينما تبقى ضمن فئة المؤسسات المصغرة بحسب حجمها أو عدد موظفيها ورأس مالها.
الهيكل الإداري والتنظيمي	تدار المؤسسة المصغرة غالباً من طرف صاحبها مباشرة، وتفتقر لهيكل إدارية معقدة.
القدرة الإنتاجية أو السوقية	تُقيّم بناءً على حجم الإنتاج أو نطاق التسويق (محلي = مصغرة، وطني أو دولي = أكبر حجماً).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عبد الحميد لمنين، نورة جبارة، (2022): مرجع سبق ذكره، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

- بلقاسم عمر، (2021): إمكانية تطبيق صيغة الإجارة كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الصيرفة الإسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص ص 26-27.

⁽¹⁾ قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، (2018): واقع المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طيبة - مؤسسة IDCMSARL نموذجاً -، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، الجلفة، الجزائر، ص 53.

⁽²⁾ قشار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ثالثاً: تعريف المؤسسات المصغرة حسب بعض الدول وبعض المنظمات والهيئات الدولية

تُعد المؤسسات المصغرة أحد المكونات الأساسية في النسيج الاقتصادي لأي دولة، نظراً لدورها الفعّال في خلق فرص العمل، وتحفيز روح المبادرة، وتعزيز التنمية المحلية، وتكتسب هذه المؤسسات أهمية متزايدة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ورغم اختلاف التعريفات الدقيقة للمؤسسات المصغرة من بلد لآخر، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أنها تتميز بصغر حجمها، وضعف هيكلها الإداري، ومحدودية مواردها المالية والبشرية، ويعتمد تصنيفها عادة على مجموعة من المعايير مثل عدد العمال، ورأس المال المستثمر، ورقم الأعمال السنوي، ويُعد تحديد مفهوم دقيق للمؤسسة المصغرة أمراً أساسياً لضمان توجيه السياسات العامة والدعم الفني والمالي بشكل فعال لهذه الفئة من الفاعلين الاقتصاديين، ومن أهم هذه التعاريف :

1- تعريف المؤسسات المصغرة في بريطانيا

يعرف التشريع البريطاني المؤسسات المصغرة بأنها المؤسسات التي تتصف بالمعايير التالية: ⁽¹⁾

- عدد الموظفين: أقل من 10 موظفين.

- الحجم السنوي للميزانية لا يتعدى عتبة مليوني يورو.

- القيمة السنوية للمبيعات لا تتعدى مليوني يورو كحد أقصى.

ومن الناحية القانونية، يجب أن تستوفي الشركة اثنين من هذه المعايير الثلاثة لتصنف كمؤسسة مصغرة.

2- تعريف المؤسسات المصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من تعريفات المؤسسات المصغرة تختلف باختلاف الهيئات الداعمة لهذا القطاع، حيث عرّفت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية المؤسسات المصغرة اعتماداً على نصيب المؤسسة في السوق واستقلالية الإدارة والملكية شريطة أن لا يتجاوز عدد موظفيها 50 موظفاً. ⁽²⁾

3- تعريف المؤسسات المصغرة في مصر:

اختلف تعريف المؤسسات المصغرة في جمهورية مصر العربية باختلاف الجهات الصادر عنها فمثلاً عرفت وزارة التخطيط المصرية المؤسسات المصغرة بأنها تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملاً اعتباراً لأسلوب الإنتاج المنتهج، أما بنك التنمية الصناعية فقد عرفها اعتماداً على معياري رأس المال والعمالة، حيث حدّد رأس مالها بـ 1.4 مليون جنيه

⁽¹⁾ GOV.UK, download site web: <https://www.gov.uk/government/collections/small-business-enterprise-and-employment-bill>, 10/09/2024, à: 11:00.

⁽²⁾ جالان سينسر هل، (1998): منشأة الأعمال الصغيرة، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ص 109.

مصري وعدد عمالها لا يتجاوز 20 عاملا، أما الجهاز المصري للإحصاء فعزفها اعتمادا على معيار عدد العمال فقط حيث اشترط أن يقل عن تسعة عمال ويمكن أن يصل الى 20 عاملا في حالات أخرى.⁽¹⁾

4- تعريف البنك الدولي:

عزف البنك الدولي، باعتباره مؤسسة تمويلية دولية، المؤسسات المصغرة استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الكمية، أبرزها حجم اليد العاملة، والقيمة الإجمالية للأصول، وقيمة المبيعات السنوية؛ حيث تُدرج ضمن فئة المؤسسات المصغرة تلك الوحدات الاقتصادية التي يقل عدد مستخدميها عن عشرة أفراد، ولا تتجاوز قيمة أصولها سقف 100 ألف دولار أمريكي، مع خضوع رقم أعمالها السنوي للحد نفسه.⁽²⁾

5- تعريف الاتحاد الأوروبي:

عزفت فيه المؤسسات المصغرة اعتمادا على توصية المفوضية الأوروبية لسنة ألفين وثلاثة والتي طُبقت رسميا مطلع سنة ألفين وخمسة، وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه على ثلاثة معايير كمية، حيث عزف المؤسسات المصغرة على أنها المنشآت الاقتصادية التي توظف أقل من عشرة موظفين، ويبلغ إجمالي رقم معاملاتها السنوي أو مجموع أصول ميزانيتها السنوية أقل من مليوني أورو. إضافة الى معيار نوعي واحد يتمثل في الاستقلالية في الإدارة والتسيير. ويُعد هذا التعريف معيارا أساسيا لتصنيف المؤسسات ضمن الفئات الاقتصادية المؤهلة للدعم والبرامج التنموية الأوروبية، ويُستخدم لتحديد حجم الأنشطة الاقتصادية ومستوى التوظيف ورأس المال داخل الاقتصاد.⁽³⁾

6- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:

ضمن نطاق دول اتحاد جنوب شرق آسيا اقترح كل من الباحثين (برونش و هيميتز) مفهوما للمؤسسات المصغرة يعتمد على عدد العمال كمعيار رئيسي، حيث اعتبرت مؤسسة مصغرة كل مؤسسة ينحصر عدد عمالها بين (1-10) عمال.⁽⁴⁾

7- تعريف اليابان:

تعرف بأنها: "المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا في التجارة والخدمات، وأقل من 5 عمال في بعض القطاعات مثل محلات التجزئة والورشات صغيرة"⁽⁵⁾.

(1) فتحي عبده أبو سيد أحمد، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 56.

(2) لخفي عثمان، (2005): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 11.

(3) عبد الرحمن ياسر، (2014): تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية جيجل-، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص 70.

(4) فاطمة سنوساوي، عائشة شرفاوي، (2023): تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، المدرسة العليا للأمن الاجتماعي، الجزائر، ص 115.

(5) فتحي عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

8- تعريف المؤسسات المصغرة حسب التشريع الجزائري:

تنص المادة الخامسة من القانون التوجيهي المتعلق بتنظيم ودعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، والصادر بالجريدة الرسمية رقم 82 بتاريخ 11 جانفي 2017، على أن المؤسسات المصغرة تُعرّف على أنها كل وحدة اقتصادية تقوم بتشغيل عدد من الأفراد يتراوح بين موظف واحد إلى تسعة موظفين، بحيث يكون رقم أعمالها السنوي محدودًا ولا يتجاوز أربعة ملايين دينار جزائري، وفي الوقت ذاته، لا يتخطى مجموع حصيلتها السنوية العشرين مليون دينار جزائري، مع ضرورة الالتزام التام بمبدأ الاستقلالية في التسيير والإدارة الداخلية لهذه المؤسسات، بما يضمن فصلها عن أي ارتباطات مالية أو إدارية قد تُخالف طبيعتها المصغرة.⁽¹⁾

والجدول الموالي يوضح المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة في الجزائر حسب القانون 02-17:

الجدول رقم (01-05): تصنيف المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد الموظفين	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى أربعة ملايين	من 200 مليون دج إلى 01 مليار دج
صغيرة	من 10-49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مصغرة	من 1-9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشر من القانون رقم : 02-17، المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 11، 02 جانفي 2017، ص 6.

يُلاحظ أنّ المشرع الجزائري، عند صياغته للتعريف القانوني للمؤسسات المصغرة، اعتمد على المعايير والمقاييس المطبقة في الاتحاد الأوروبي، مستفيدًا من التجربة الأوروبية في تصنيف المؤسسات الاقتصادية من هذا النوع وفق مقاييس كمية ونوعية دقيقة، وقد قام المشرع الجزائري بتبني هذه المعايير مع تعديلها لتناسب مع السياق الوطني المحلي، بما يعكس حجم السوق والقدرة الاقتصادية للمؤسسات الجزائرية.

(1) المادة 05 من القانون التوجيهي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الصادر بالجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 11/01/2017 .

رابعاً: تصنيف المؤسسات المصغرة

يختلف تصنيف المؤسسة باختلاف البلد الذي تتواجد فيه، اعتباراً لعدة معايير، وتُعتمد العديد من التصنيفات للمؤسسات المصغرة أهمها:

1- تصنيف المؤسسات المصغرة حسب المعيار القانوني:

حسب هذا المعيار تُصنّف المؤسسات المصغرة إلى:⁽¹⁾

1-1 المؤسسات الخاصة:

المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال :

- المؤسسات الفردية:

ينشأ هذا النوع من المؤسسات عندما يقوم صاحب العمل بجمع عوامل الإنتاج ويقوم بكل النشاطات من إدارة وتنظيم، وتأخذ أنواعاً مختلفة من مؤسسات صناعية إلى وحدات حرفية، تجارية، فنادق ويكون عدد العاملين بها كبيراً وتعتبر المؤسسة الفردية من أعلى المؤسسات من حيث معدلات الخطر.

- مؤسسات الشركات:

يكون في هذا النوع من الهيئات توزيع الإدارة ورأس المال والتنظيم على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال وغيرها من الشروط.

1-2 المؤسسات العامة

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام أي تعود ملكيتها الأصلية للدولة ويمكن تقسيمها إلى :

1-2-1 المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية:

يقوم هذا النوع من قبل الجماعات المحلية وتمثل أساساً في مؤسسات تابعة للدولة أو البلدية أو للقطاع الخاص، وغالباً ما تكون متوسطة أو صغيرة الحجم، مع تركيز نشاطها في مجال المواصلات، البناء والخدمات العامة .

1-2-2 المؤسسات النصف عمومية (المختلطة):

تضم المؤسسات المختلطة الطرفين يتمثل الطرف الأول في الدولة ممثلة في وزارة أو هيئة عمومية أما الطرف الثاني يتمثل في القطاع الخاص .

⁽¹⁾ سفيان بن عبد العزيز وآخرون، (2019): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري (تحديات وآفاق)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 220.

2- تصنيف المؤسسات المصغرة حسب طبيعة نشاطها الاقتصادي

لقد عمل العديد من الباحثين ورواد الاقتصاد على وضع أسس بارزة في عملية تصنيف المؤسسات المصغرة ضمن إطار نشاطها الاقتصادي، والتي يمكن إيجازها من خلال ما يلي: ⁽¹⁾

2-1- مؤسسات فلاحية وزراعية: وهي تتمثل في المؤسسات التي تعمل ضمن قطاع الفلاحة والزراعة، وتهدف من خلال الاستثمار في هذا القطاع الى زيادة الإنتاج الفلاحي والزراعي واستصلاح الأراضي وتوسيع مجالات الرعي وتحقيق الاكتفاء الغذائي.

2-2- مؤسسات صناعية: تتمثل في المؤسسات المصغرة التي تنشط بالقطاع الصناعي الذي يتميز بالتركيز على الصناعات التقليدية او الحرف التقليدية وتتميز بإنتاج قليل مع جانب التميز بالدقة والنوعية العالية لمنتجاتها.

2-3- مؤسسات خدماتية: يتمثل هذا النوع من المؤسسات المصغرة بنشاطه ضمن قطاع الخدمات، وتكون في اغلبها معنية بقيام بنشاط خدمي ذو طبيعة محلية.

2-4- مؤسسات تجارية: تتمثل في المؤسسات المصغرة التي تقوم بنشاط ضمن القطاع التجاري، مثل القطاع السياحي، وتكون بشكل اكبر في السوق المحلي.

3- تصنيف المؤسسات المصغرة حسب توجهها

يتمثل تصنيف المؤسسات حسب توجهها في توجيه جهودها الانتاجية او الخدماتية التي يثمن على أساسها العمل على استثمار الأموال اللازمة لذلك او بتبني حرف او مهن تقليدية لتحقيق اهدافها.

3-1- مؤسسات مصغرة موجهة نحو الاستثمار في المهن والحرف التقليدية: تعتبر المؤسسات المصغرة من اهم المؤسسات التي تنشط بقطاع الحرف والصناعات التقليدية، حيث يعود ذلك لنوعية اطارها الإداري، وأيضاً جانبها العائلي في عمليات التوظيف والإنتاج، كما تتميز بمستوى فني وتكنولوجي محدود يظهر في اعتمادها على وسائل إنتاج تقليدية، وبالتالي فهي نوعين من المؤسسات، مؤسسات مصغرة تنشط بالجانب الخاص بالصناعات التقليدية، والذي يكون خاص بكل بلد من مورثه التقليدي، ومؤسسات مصغرة حرفية، وهي التي تعمل على إنتاج والتحويل او ترميم منتجات حرفية يغلب عليها الطابع اليدوي والذوق الفني والابداعي. ⁽²⁾

⁽¹⁾ سالم مجدي عادل، (2018): دور المؤسسة الصغيرة، المصغرة، والمتوسطة في التنمية الريفية -دراسة حالة منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مالية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 15.

⁽²⁾ صالح ناجية، (2019): دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 23.

3-2- مؤسسات موجهة نحو الاستثمار في الصناعات الحديثة: يعتمد هذا النوع من المؤسسات المصغرة والتي يتم توجيه استثماراتها في الجانب الحديث، والمتمثل بالأساس بالجانب الصناعي، والغير تقليدي، حيث تعتمد على وسائل حديثة تكنولوجية خاصة ويتم العمل على تنظيم الإداري لها بشكل مميز عن غيرها من المؤسسات المصغرة العاملة في النشاط الحرفي والتقليدي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أساسيات حول المؤسسات المصغرة

حسب العديد من الباحثين فمن الواضح أن المؤسسات المصغرة تتميز بعدة خصائص، تجعلها مميزة مقارنة بغيرها من المؤسسات، سواء كان ذلك من خلال صغر حجمها، ومحدودية رأس المال، والمرونة في التكيف مع تغيرات السوق، أو باعتمادها على موارد بشرية قليلة، وغالبًا ما تكون إدارتها فردية أو عائلية، مما يسهل اتخاذ القرارات بسرعة، فهي تبقى مؤسسات مهمة بالاقتصاد، وعملت العديد من الدول على وضع جانب خاص بها يمكنها من النمو والتوسع ويسهل على أصحاب هذا النوع من المشاريع من تطبيق أفكارهم بشكل أفضل بتوفير مناخ استثمار مناسب لإنشاء هذا النوع من المؤسسات ويضمن نجاحها.

أولاً: خصائص المؤسسات المصغرة

تتسم المؤسسات المصغرة بجملة من المميزات الخاصة التي تجعلها مختلفة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتجعلها فئة خاصة ضمن الهيكل الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية، وفيما يأتي إبراز لأهم هذه المميزات.⁽²⁾

1- الملكية الخاصة: تعتبر خاصية الملكية الفردية في المؤسسات المصغرة إلى أن هذه المنشآت الاقتصادية غالبًا ما تكون مملوكة لشخص واحد فقط أو لعدد محدود من الأفراد ينتمون في الغالب إلى أسرة واحدة أو إلى أسر متقاربة، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات خارج نطاق الملكية العامة أو الجماعية، ويعكس طبيعة إدارتها الفردية واستقلالية اتخاذ القرار داخل إطارها التنظيمي.

2- الانخفاض النسبي في رأس المال: يشير إلى أن المؤسسات المصغرة تحتاج إلى رأس مال محدود لمرحلة تأسيسها وتشغيلها، مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة وضخمة.⁽³⁾

⁽¹⁾صالحى ناجية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁽²⁾محفوظ جبار، (2003): المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 215.

⁽³⁾Djorfi Zakaria, Almi Hassiba, (2025) : **The reality of small and Medium Entreprises in Light of Algerian Universities; Focus on Entrepreneurship**, AL Basaer journal of Economics, Commercial and Management Sciences Research. Volume 04, N° 01, Centre universitaire de Tipaza, Algérie, p 24.

- 3- **المرونة العالية:** بسبب صغر حجمها تتميز المؤسسات المصغرة بمرونة عالية في اتخاذ القرارات وتعديل الأنشطة حسب ظروف السوق دون تعقيدات بيروقراطية.⁽¹⁾
- 4- **بساطة التنظيم الهيكلي:** إدارة مباشرة وغير معقدة، بفعل صغر حجمها وقلة التدرج الوظيفي وغالبا ما يتولى المؤسس أو صاحب المشروع مهام الإدارة بنفسه من قيادة وإشراف واتخاذ القرارات.
- 5- **انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة:** حيث تتمتع المؤسسات المصغرة بقدرة كبيرة على التكيف مع التغيرات في السوق أو البيئة الاقتصادية، ويمكنها تعديل نشاطها حسب الطلب.⁽²⁾
كما يمكن تحديد أهم سماتها من خلال النقاط التالية:⁽³⁾
 - **تأثيرها بمشكلة الميراث:** تعاني المشروعات المصغرة ذات الملكية العائلية من اختلالات متكررة عند حدوث خلافات بين أصحاب الحقوق الشرعية، الأمر الذي يخلق حالة من عدم اليقين بشأن قدرتها على التوسع والنمو، ويشير الشكوك حول إمكانية استمرارها في مزاولة نشاطها الاقتصادي مستقبلاً؛
 - **غياب الاستقلالية المالية:** لا تتمتع المؤسسات المصغرة بالاستقلال المالي الكامل عن مالكيها، حيث يؤدي تعثر المؤسس أو إفلاسه إلى تعرض المؤسسة نفسها للإفلاس، وبالمقابل فإن أي إخفاق مالي تتعرض له المؤسسة ينعكس مباشرة على الوضع المالي لمالكها، مما يخلق ترابطاً شديداً بين مصير المؤسسة ومصير مالكها على حد سواء؛
 - **مساهمتها في عمليات الابتكار:** وضحت التجارب العملية والملاحظات البحثية أن المشروعات المصغرة تنتهج سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحفيز الابتكار وتطوير آليات الإنتاج والخدمات، مما يرفع من كفاءتها التشغيلية ويتيح لها إدخال تحسينات مستمرة، ويجعلها عنصراً فاعلاً وأساسياً في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز حيوية الأسواق وزيادة التنافسية على المستوى المحلي؛
 - **مرونتها مع متغيرات الاستثمار:** تمتلك المشروعات المصغرة مرونة كبيرة في التفاعل مع تحولات تقلبات متطلبات الأسواق، حيث يمكنها الانتقال لإنتاج منتجات جديدة أو تقديم خدمات مغايرة تتماشى مع حاجات المستهلكين، إلى جانب قدرتها على إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الكبرى على أساس التعاقد من الباطن، مما يعزز اندماجها في المنظومة الاقتصادية ويتيح لها الاستفادة من الموارد والخبرات المتوفرة لدى الشركات الأكبر حجماً؛

⁽¹⁾ زغيب مليكة، (2005): دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 174.

⁽²⁾ مصطفى طويطي، ليدية وزاني، (2017): تجربة التمويل المصغر في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، ص 88.

⁽³⁾ بلعابد سيف الإسلام النوي، (2021): محاولة تقييم عمل آليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة -حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 05.

- الاعتماد المحدود على الموارد العقارية: تتميز بانخفاض متطلباتها من حيث رأس المال العقاري والمساحة التشغيلية، حيث لا تحتاج إلى مساحات واسعة لممارسة أنشطتها الإنتاجية أو الخدماتية، مما يقلل من تكاليف التشغيل الرأسمالية ويمنحها مرونة أكبر في تخصيص الموارد وتحسين الكفاءة الاقتصادية لمواقعها؛
- كفاءتها في تحقيق عائد استثماري كبير: تتمتع بقدرة ملموسة على تحقيق عوائد مالية مرتفعة، والتي تتجاوز في بعض الحالات تلك المحققة من طرف المؤسسات الكبرى، إلا أنها تواجه في المقابل تكاليف إنتاجية مرتفعة نسبياً بسبب محدودية حجم عملياتها، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستفيد من ميزة اقتصاديات الحجم وتحقيق وفورات في التكاليف؛
- محدودية الموارد المالية: تلجأ المشروعات المصغرة بشكل أساسي إلى رأس المال الذاتي أو القروض صغيرة الحجم لتغطية نفقاتها، وقد تواجه في الوقت نفسه نقصاً في التكنولوجيا المتطورة أو الكفاءات المهنية المتخصصة، الأمر الذي يؤدي إلى ضالة رأس مالها ويحد من قدرتها على تكوين احتياطات مالية كافية لدعم التوسع والنمو الاقتصادي المستدام؛
- عدم امتلاك رؤية استراتيجية واضحة: يركز اتخاذ القرار في هذه المؤسسات بشكل كبير على الخبرات العملية والتقديرية الشخصية للمالكين، مع محدودية الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي المنهجي، وغالباً ما يتم تبني السياسات والإجراءات استجابة للتغيرات الاقتصادية والسوقية، مما يعكس مستوى عالٍ من المرونة التشغيلية ولكنه يقلل من القدرة على التخطيط طويل الأجل وإدارة المخاطر بشكل منظم؛
- الاعتماد على أساليب إنتاجية سهلة التطبيق: نظراً لاعتمادها على أساليب إنتاجية أقل تعقيداً، تتمكن المؤسسات المصغرة من زيادة كفاءتها التشغيلية، مما يساهم في خلق عدد أكبر من فرص التوظيف.⁽¹⁾

(1) بلعابد سيف الإسلام النوي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

ثانيا: أهداف المؤسسة المصغرة

إن عملية إنشاء وإقامة المؤسسات المصغرة في مختلف البلدان يرمي إلى تحقيق العديد من الأهداف ولعل أبرزها ما يلي:⁽¹⁾

- تعزيز وتطوير القدرات الذاتية للأفراد والجماعات على الإبداع والابتكار في المجال الاقتصادي، من خلال تشجيعهم على المبادرة الشخصية والجماعية لإطلاق مشاريع وأنشطة جديدة، سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وتزويدهم بالمهارات والموارد اللازمة لتنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى أنشطة اقتصادية قابلة للتطور، أو من خلال إعادة تأهيل أنشطة اقتصادية مهجورة، كإحياء الصناعات التقليدية أو تعزيز الإنتاج في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية، بما يساهم في تنوع النشاط الاقتصادي وخلق فرص تشغيلية إضافية؛
- استحداث مناصب تشغيل مبتكرة سواء بشكل مباشر داخل الوحدة الاقتصادية المصغرة، أو على نحو غير مباشر من خلال الوظائف التي يتم خلقها خارج المؤسسة لكنها تعتمد على وجودها واستمرارها؛
- تمثل المؤسسات المصغرة خيارا بديلا لتوظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم في مؤسسات كبرى أو قطاعات متأزمة؛
- تعتبر أداة فعالة في توطّن الأنشطة في المناطق النائية وتساهم بشكل كبير مباشر في تحقيق التنمية المحلية والتقليص من الفوارق الجغرافية والاجتماعية بين المناطق؛
- تشكّل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي فهي لا تعمل في عزلة بل تندمج ضمن منظومة اقتصادية شاملة تضم مؤسسات كبرى، متوسطة وحتى الكبيرة إضافة إلى القطاعات العمومية والخاصة؛
- منح الفرصة لذوي الأفكار الاستثمارية الجيدة المبتكرة والمبدعة الذين لا يملكون القدرة المالية على تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع؛
- شكّل المؤسسات المصغرة مصدرا أساسيا للدخل لكل من مالكيها والموظفين العاملين فيها، كما تمثل قناة إضافية لتعزيز العوائد المالية للدولة عبر الاقتطاعات والرسوم والضرائب المتنوعة، بما تساهم في دعم الميزانية العامة وتمويل البرامج الاقتصادية والتنموية، وزيادة القدرة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة؛
- تُعد المؤسسات المصغرة وسيلة فعالة لدمج الأنشطة الاقتصادية العائلية وغير الرسمية ضمن الإطار الاقتصادي الرسمي، حيث توفر آلية قانونية وتنظيمية تُمكن من تحويل هذه المشاريع غير المهيكلة إلى مشاريع اقتصادية منظمة وموثقة، مما

⁽¹⁾ نيجي عبد الكريم، نشمة ياسين، (2021): دور هيئات الدعم في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر - بين الواقع والمأمول-، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص ص 05-06.

يساهم في تعزيز الامتثال للأنظمة التشريعية، وزيادة الشفافية المالية، ورفع مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توسيع قاعدة التشغيل وزيادة الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة .

ثالثاً: أهمية المؤسسات المصغرة

تحتل المؤسسات المصغرة باهتمام بالغ من قبل الحكومات الوطنية، والمنظمات متعددة الأطراف على المستوى الاقليمي والدولي، والخبراء والمحللين، نظراً للدور الاستراتيجي الذي تضطلع به في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال:⁽¹⁾

– الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل: تؤدي المؤسسات المصغرة دوراً استراتيجياً في التخفيف من معدلات البطالة من خلال خلق وظائف مباشرة، وتعزيز القدرات الريادية والمبادرة لدى فئات الشباب والنساء والأفراد ذوي المؤهلات المحدودة، كما تساهم في توفير فرص تشغيل إضافية من خلال الاستفادة من المزايا التنافسية والكفاءات التشغيلية الفريدة التي تمتلكها، مما يعزز اندماجها في الاقتصاد المحلي ويزيد من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

– تخفف المؤسسات المصغرة من حدة ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن، من خلال تمكين السكان المحليين من إنشاء مشاريع اقتصادية وتنموية داخل مناطقهم، مما يقلل من الحاجة إلى الانتقال إلى المدن الكبرى ويخفف الضغط على البنية التحتية الحضرية، كما يساهم في تنشيط المشاريع الزراعية والإنتاجية في الأرياف، ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الريفية.

– التنسيق والتكامل مع المؤسسات الكبرى لأجل تلبية احتياجات السوق: تتميز المؤسسات المصغرة بقدرتها على تقديم شريحة واسعة من السلع والخدمات المتخصصة التي تلبي طلبات العملاء، والتي غالباً ما يصعب على المنشآت الكبرى تلبيةها. وفي الوقت ذاته، تستفيد الشركات الكبرى من مجموعة من الخدمات التي توفرها هذه المؤسسات الصغيرة لدعم تنفيذ العمليات الاقتصادية المتنوعة، عبر نظم التعاقد من الباطن المنتشرة على نطاق واسع في العديد من الدول. ويبرز عمق هذا العلاقة التكاملية للمؤسسات المصغرة باعتمادها على منتجات المؤسسات الكبرى من آلات ومعدات، بما يساهم في تعزيز الكفاءة الإنتاجية وفعالية العمليات الاقتصادية على المستوى الكلي.

(1) أنيس دباب، (2024): دور برامج الدعم الحكومي في إقامة المؤسسات المصغرة واثرها على التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص ص 13-14.

- محلية المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج: حيث تعتمد المؤسسات المصغرة على موارد أولية متاحة في السوق المحلي وليست مستورة، كما أنها تقلل من عمليات استيراد تلك المواد، وبالتالي الحفاظ على الاحتياطي من العملات الصعبة بالبلاد.⁽¹⁾

- كما تتمثل أيضا أهمية المؤسسات المصغرة من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفيرها لمنتجات محلية بالسوق الوطني وبتكلفة منخفضة مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

- كما ان انشاء المؤسسات المصغرة براس مال منخفض مقارنة بالمؤسسات الأخرى يمثل عامل رئيسي باعتباره يحقق مرونة أكبر في عملية انشاء هذا النوع من المؤسسات.⁽²⁾

- وتكمن أيضا أهمية المؤسسات المصغرة في بساطة سياسات عمليات التسويق لمنتجاتها او خدماتها، سواء لعملائها أو بالنسبة لمختلف الأسواق ضمن نطاق السوق المحلي، حيث يتم ضمن اطار المعرفة الشخصية لصاحب المؤسسة، سواء معرفته بالسوق أو بالعملاء، كما ان التعامل يكون ضمن اطار شخصي، ويتم على اساسه توفير احتياجات العملاء والحفاظ على المواعيد ونوعية المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وبالتالي يكون في الاغلب منتجات وخدمات بتكلفة اقل وبأسعار تنافسية مقارنة بغيرها من المؤسسات.⁽³⁾

ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات المصغرة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-06): أهمية المؤسسات المصغرة

الأهمية الاقتصادية	الأهمية الاجتماعية	الأهمية السياسية
- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج؛ - توفير سلع وخدمات الاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد؛ - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بدل إستيرادها؛ - المساهمة في تنمية الصادرات، - تعمل على زيادة معدل دوران رأس المال وتعبئة هذه الأموال؛	- تخفيض نسبة البطالة؛ - رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني؛ - التوظيف الأمثل للموارد البشرية؛ - تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتوزيع المتوازن للسكان من خلال توطين الصناعة في مختلف المناطق؛ - تنمية المواهب والابتكارات.	- تعتبر الوسيلة الأساسية لتطبيق مصطلح الرأسمالية الشعبية الذي يهدف لمنع تركز الثروة في أيدي أقلية أفراد المجتمع؛ - الإسهام في تحقيق مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج.

(1) عواطف محسن، (2020): تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر -دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2006-2017-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 22.

(2) أنيس دباب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(3) عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص 23.

		-تقضي على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة وامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.
--	--	---

المصدر: معطي لبنى، (2021): إنجازات -حدود ومقومات نجاح البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 06.

رابعاً: دور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد

- تُعتبر المؤسسات المصغرة العنصر الأساسي لأي اقتصاد وتتعدد مساهماتها الاقتصادية تبعاً لأدوارها التالية:¹
- تساهم المؤسسات المصغرة في امتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة لفئة الشباب وبالأخص دمج المرأة في النشاط الاقتصادي؛
 - التكامل مع المؤسسات الكبيرة في إطار علاقة تكاملية بين الأعمال من فئات الحجم المختلفة في الأنشطة الاقتصادية؛
 - تُعتبر حاضنة للمهارات الابداعية الجديدة ومرافقتهم للتمكن من النمو بشكل متواصل ليصبح عمالاً ذا إنتاجية؛
 - قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والطلب السوقي بسرعة؛
 - مؤسسة لتطوير الكفاءات سواء كانت إدارية أو فنية من خلال خبرات تطبيقية في الإنتاج والتسويق والإدارة؛
 - دعم التنمية المحلية وإقامة التوازن بين معدلات النمو الاقتصادي في المناطق الريفية والمدن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إضافة إلى ذلك تعمل المؤسسات المصغرة على:⁽²⁾

- تقديم منتجات وخدمات جديدة من خلال خلق قطاعات جديدة أو دعم قطاعات تقليدية؛
- المساهمة في تكوين علاقات وطيدة مع مختلف الزبائن بالمجتمع؛
- تعظيم الناتج المحلي الخام ورفع الكفاءة الإنتاجية المحلية؛
- وسيلة لتجميع المدخرات المحلية وحفز المهارات المحلية؛
- تنمية الصادرات وتخفيض الواردات؛

(¹) شاذلي نجاة، (2020/2019): دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توجيه المبادرات المقاولاتية نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، ص 101-102.

(²) مصطفى يوسف كافي، (2016): ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار إسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 43.

- ادماج فئات جديدة في الدورة الاقتصادية، والمساهمة في الحد من الفقر والتمهيش.

خامسا: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

إن تمويل المؤسسات المصغرة يتمثل في توفير كل الموارد المتاحة من مصادر مختلفة لتمويل نشاطها بالصورة التي تحقق أكبر معدلات نموها وتعظيم قيمتها عبر الزمن⁽¹⁾،

تعتمد المؤسسات المصغرة على مصادر تمويل متنوعة لتنظيم نشاطها بطريقة تساهم في تحقيق أعلى معدلات النمو وتعظيم قيمتها على المدى الطويل، وتختلف هذه المصادر من حيث الشروط، والفوائد، والإجراءات المطلوبة. فيما يلي أهم هذه المصادر:

1- المصادر الكلاسيكية لتمويل المؤسسات المصغرة: وتشمل ما يلي:

1-1 مصادر التمويل الداخلية: كما هو الحال لدى غيرها من المؤسسات، تلجأ المؤسسات المصغرة في المرحلة الأولى إلى استخدام مواردها الداخلية قبل الانتقال إلى الاستعانة بالموارد الخارجية، وتتجلى هذه الموارد في:⁽²⁾

- رأس المال الخاص: يُعرف برأس المال الشخصي، يتمكن صاحب المشروع من تعبئته من خلال تفاعله مع محيطه الاجتماعي بما في ذلك العائلة والأصدقاء إلى جانب مساهمات الشركاء المحتملين .

-الموارد المالية الذاتية: تُعتبر أحد أهم المصادر التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسة، نظراً لما تُتيحه من مرونة وسهولة في الحصول عليها عند الحاجة. وهي عبارة عن الفارق بين صافي التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة ومجموع التنفقات الاجمالية خلال السنة المالية، إضافةً إلى الأرباح الموزعة على المساهمين، الاهتلاكات والمؤونات الاحترازية المخصصة لمواجهة المخاطر المستقبلية المحتملة.

1-2 مصادر التمويل الخارجية: يمثل التمويل الخارجي المصدر الثاني للموارد المالية لأي مؤسسة ويمكن تصنيفه إلى ثلاث انواع رئيسية وفقاً لأجلها، وهي:

1-2-1 التمويل قصير الأجل: توجد عدة أصناف للتمويل قصير الأجل والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

* **الائتمان التجاري:** يُعدّ الائتمان التجاري من أبرز المصادر التمويلية قصير الأجل، حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن هيكل تمويل المؤسسات. وتزداد قيمة هذا النوع من التمويل لدى المؤسسات المصغرة نظراً للصعوبات التي

⁽¹⁾ كروش نور الدين، (2014): سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بورصة الجزائر)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 64.

⁽²⁾ سعيد عبد الحكيم، محضر مريم، (2017): مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 29 و30 أكتوبر، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 05.

تواجهها في الحصول على القروض البنكية أو التسهيلات الائتمانية. وينشأ هذا المورد المالي من مبدأ الشراء الآجل، الذي يتيح للمشتري الحصول على السلع من المورد مقابل التعهد بسداد قيمتها في فترة زمنية لاحقة.⁽¹⁾

* **قروض قصيرة الأجل:** وتشمل ما يلي:

أ- القروض العامة: تُسمى بهذا الاسم لأنها تُخصص لتمويل الأصول المتداولة بشكل عام، دون تحديد استخدام معين لكل جزء من التمويل، وتلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل لتغطية الاحتياجات المالية المؤقتة أو التغلب على الضغوط النقدية قصيرة الأجل.

ب- القروض الخاصة: تختلف عن القروض العامة في كونها مخصصة لتمويل أصل محدد بدلاً من الأصول المتداولة، وفق احتياجات المؤسسة. وتتمثل في: التسبيقات على البضائع، التسبيقات على الصفقات العمومية، خصم الأوراق التجارية، القروض بالالتزام (بالتوقيع).⁽²⁾

1-2-2 التمويل متوسط الأجل: يُعرّف على أنه نمط من أنماط التمويل تُمنح بمقتضاه الموارد المالية للمؤسسة لفترة زمنية تمتد غالباً ما بين سنة وخمس سنوات، ويوظف عادة في اقتناء المعدات والوسائل الإنتاجية، أو في توسيع حجم النشاط الاقتصادي، أو في إعادة هيكلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، ويضمّ هذا النوع من التمويل ما يأتي:⁽³⁾

* **قروض المدة:** تمثل أحد أشكال التمويل التي تُمنح لفترة زمنية محددة تمتد عادة ما بين ثلاث وسبع سنوات، الأمر الذي يوفر للمقترض مستوى أعلى من الاستقرار المالي، ويساهم في تقليص مخاطر إعادة التمويل أو الاعتماد المتكرر على تحديد القروض قصيرة الأجل. وتُوفّر هذه القروض من قبل المصارف التجارية أو البنوك المتخصصة، ويتم سدادها في الغالب عبر دفعات دورية منتظمة، أو وفق برنامج اهتلاك للقرض يُتفق عليه مسبقاً بما ينسجم مع التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة.

* **قروض التجهيزات:** تُقدّم للمؤسسات عند قيامها بشراء الآلات أو المعدات الضرورية لنشاطها، بحيث يُمكنها الاستفادة من تمويل متوسط الأجل بضمان هذه الموجودات. وتشمل المصادر المختلفة لهذا النوع من التمويل المصارف التجارية، والموردين الذين يبيعون المعدات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، والمؤسسات الضامنة الاجتماعية. وعادةً ما تقوم الجهة الممولة بتغطية ما بين 70 و 80% من قيمة المعدات، بينما يُترك ما نسبته 20 إلى 30% كهامش أمان للممول يسددها المقترض.

(1) إسلام عبد الجواد وآخرون، (2002): مدخل إلى علم التمويل، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، فلسطين، ص 61.

(2) هالم سليمة، (2016-2017): هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 87.

(3) سماح طلحي، (2013-2014): دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة لحالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 111-112.

1-2-3 التمويل طويل الأجل: يُقدّم للمؤسسات لفترة زمنية تتجاوز خمس سنوات، ويُستعمل عادة لتمويل اقتناء المعدات

الثقيلة، إقامة المباني، أو تنفيذ مشاريع توسّعية ذات طابع استراتيجي. ويمكن تقسيم هذا النوع من التمويل الى:

* **الأسهم العادية:** تمثّل أوراقاً ماليّة تتمنح لحاملها حصّةً في رأس مال الشركة المساهمة، وتحتوي على قيمة اسمية تصدرها الشركة بغرض جمع الموارد المالية، كما تمنح مالكيها مجموعة من الحقوق المرتبطة بملكية الأسهم والمشاركة في إدارة الشركة أو أرباحها.

* **الأسهم الممتازة:** تمثّل أوراقاً مالية تُحوّل حاملها حصّة في ملكية الشركة المساهمة العامة، وتتميز بإعطاء حاملها أولوية في توزيع الأرباح وفي إجراءات التصفية. فمن جهة، يحقّ لحامل السهم الممتاز الحصول على أرباح محددة سلفاً عند الإصدار قبل أن يحصل حامل السهم العادي على حصته، ومن جهة أخرى يُستحق له نصيبه من عوائد التصفية عند حل الشركة وتصفيتها قبل المساهمين العاديين، مع مراعاة حقوق الدائنين وأصحاب الالتزامات المالية الأخرى قبل منح أي حصص للمساهمين.

* **الإقراض طويل الأجل:** يمثّل أحد مصادر التمويل الرئيسية للمؤسسات، ويتجسّد أساساً في شكلين رئيسيين، هما القروض طويلة الأجل والسندات، اللذين يُستفاد منهما لتمويل المشاريع والاستثمارات طويلة المدى.

2- المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات المصغرة

يمكن حصر أبرز مصادر التمويل المعاصر المتاحة للمؤسسات المصغرة فيما يلي:

2-1 التمويل الإيجاري

هو عقد قانوني يُبرم بين المؤسسة المصغرة وشركة التأجير التمويلي، بموجبه تقوم المؤسسة باستئجار أصول محدّدة مثل المعدات أو السيارات لفترة زمنية محدّدة مسبقاً، مقابل سداد أقساط منتظمة، مع إمكانية تحويل ملكية هذه الأصول إلى المؤسسة المستأجرة عند انتهاء مدة العقد.

2-2 التمويل عن طريق بيع الفواتير المستحقّة

هو شكل من أشكال التمويل الذي يتيح لصاحب المؤسسة الحصول على سيولة نقدية فورية من خلال بيع فواتيره المستحقّة غير المسدّدة إلى طرف ثالث يُعرف عادةً بشركة التمويل أو الوسيط المالي. ويتم هذا البيع مقابل مبلغ نقدي يقل عن القيمة الكاملة للفواتير، ما يوفّر للمؤسسة تدفقاً مالياً سريعاً لتلبية احتياجاتها. وتُعتبر عملية تحويل الفواتير عملية اقتصادية ومالية متكاملة، حيث يسعى الوسيط المالي، الذي يتخذ شكل مؤسسة مالية متخصصة، إلى تحقيق أرباحه من خلال العمولات والفوائد، والتي تُعد مصدراً رئيسياً لعائدات هذه المؤسسات.⁽¹⁾

⁽¹⁾ ماديو ليلي، (2018): دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص 12.

2-3 التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر

هذا النوع من التمويل يركز على دعم المشاريع الاستثمارية من خلال شركات متخصصة تُعرف باسم شركات رأس المال المغامر. وتعتمد هذه الآلية على المشاركة الفعلية في المشروع، حيث يقدم المستثمر التمويل دون أي ضمان لاسترداد رأس المال أو تحقيق عائد محدد، ما يُعرض أمواله لمخاطر مباشرة. ولهذا السبب، يُعدّ هذا النوع من التمويل مناسباً بشكل خاص للمشاريع المبتكرة أو التكنولوجية أو التوسّعية التي تواجه تحديات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل التقليدية.⁽¹⁾

2-4 التمويل عن طريق استثمار الابتكار والتقنيات الحديثة

أصبح التمويل عبر الاستغلال الفعّال للاختراعات والابتكارات ضرورة حتمية في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة واندماج معظم اقتصاديات العالم ضمن إطار العولمة. ويتّضح وجود توجه عالمي لدى المؤسسات الاقتصادية، بغض النظر عن حجمها، لاعتماد الابتكار كرافعة أساسية للنمو، إلى جانب وضع البنى التحتية والآليات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية ومنع استغلالها غير المرخص من قبل أطراف خارجية. كما تسعى هذه المؤسسات إلى تطوير سياسات فعّالة لاستثمار الابتكارات بما يضمن استرداد تكاليف البحث والتطوير، وتحسين الإنتاجية وزيادة الربحية. علاوة على ذلك، لوحظ تحسّن ملحوظ في مستوى وعي مُسيّري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس فقط في الاقتصادات المتقدمة، بل أيضاً في بعض الدول النامية، وخاصة في مناطق أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، بأهمية الابتكار، ممّا دفع هذه المؤسسات لتخصيص جزء معتبر من مواردها للبحث والتطوير، واستثمار نتائجه داخل المؤسسة وخارجها.⁽²⁾

2-5 التمويل الإسلامي

هو تمويل يعتمد على صيغ شرعية تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم على أساس المشاركة في المخاطر، وتحقيق العدل بين الأطراف، ويُمنع فيه التعامل بالفائدة (الربا)، ويذكر منها على سبيل المثال:⁽³⁾

❖ **المضاربة:** شراكة بين ممول يقدم المال ومؤسسة تقدم الجهد، مع تقاسم الأرباح حسب النسبة المتفق عليها، والخسارة يتحملها الممول.

❖ **المشاركة:** أهم أدوات التمويل التي تعرضها البنوك الإسلامية حيث يشترك الطرفان في رأس المال والإدارة ويتقاسمان الأرباح والخسائر، ويمكن أن تكون دائمة أو متناقصة.

⁽¹⁾ عمر حنينة، أمينة بلغيث، (2018): استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر - تجربة الجزائر والتجربة الإيطالية (دراسة مقارنة) -، الملتقى الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06 و 07 نوفمبر، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، ص 11.

⁽²⁾ بوراس احمد، (2008): تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر، 130.

⁽³⁾ بن عزّة محمد، العياطي جهيدة، (2021): دور هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآثارها على قطاع التشغيل في الجزائر -مقاربة تحليلية-، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 05.

- ❖ **المرابحة:** هي صيغه تمويل تسمح للبنوك الإسلامية بتمويل المؤسسات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث يقوم فيها البنك بشراء أصل بطلب من المؤسسة، ثم يبيعه لها بمهامش ربح متفق عليه، والدفع يكون عادة بالتقسيط.
- ❖ **الإجارة:** هي أن يستأجر شخصاً ما، معدات أو ممتلكات لا يستطيع الحصول عليها لفترة معينة، ويكون ذلك بمقابل أجر محدد يقدمه صاحب الأصل.

المطلب الثالث: عوامل نجاح ومعوقات المؤسسات المصغرة والسياسات الاستراتيجية لتنميتها

تواجه المؤسسات المصغرة العديد من المشاكل والمعوقات التي تعوق استمراريتها وتطويرها، مثل نقص التمويل، ضعف التكوين الإداري، وغياب الدعم التقني، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالمنافسة وضعف الاندماج في السوق، كما تُعتبر هذه المشاكل جانب مهم لذا تعمل الدول على تقليلها والسعي لتوفير سياسة واستراتيجية تضمن عمليات نموها وتنميتها بشكل فعال، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح عوامل نجاح المؤسسات المصغرة والتطرق لأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها، وكذلك السياسات الاستراتيجية لتنميتها وعرض بعض التجارب الرائدة في هذا المجال وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة

- يعتمد نجاح المؤسسات المصغرة على عدة عوامل أساسية تضمن استمراريتها وتنافسيتها في السوق، ولذلك فلقد عمل الباحثون في هذا الصدد على تحديد وتوضيح مختلف تلك العوامل لضمان نجاح هذا النوع من المؤسسات حيث يمكن توضيحها وعرضها كما يلي: ⁽¹⁾
- العمل على إعداد دراسة جدوى جيدة قبل بداية تحقيق المشروع الاستثماري للمؤسسات المصغرة، حيث أي نقص في عنصر من عناصر الاستثمار قد تؤدي بفشل المشروع في بدايته؛
- وضع قانون أساسي بالمؤسسة يتم من خلاله توضيح وتنظيم المهام، ويضمن بذلك تحقيق الابداع الإداري داخل المؤسسة؛
- الإدارة الرشيدة من طرف المسير خاصة في حالتها العائلية، حيث يجب على المدير أو صاحب المؤسسة أن يعمل على إدارة المؤسسة بشكل فعال وبكفاءة عالية ضمن تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف؛
- تنويع مصادر التمويل مثل القروض والدعم الحكومي، مع حسن إدارة السيولة وبدون تحمل ديون كبيرة أو المخاطر كثيرة؛
- المعرفة الجيدة بالسوق المحلي من خلال فهم حاجات وتوقعات الزبائن وبناء علاقات قوية ومباشرة مع جميع الفئات والأنواع؛

(1) أنيس دباب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- يجب العمل على عملية تطوير منتجات جديدة أو تحسين الحالية، واعتماد تقنيات إنتاج حديثة ضمن الإمكانيات المتاحة للمؤسسة المصغرة؛
- ضرورة العمل على الجودة في منتجات وخدمات المؤسسات المصغرة، بما يضمن لها بالبقاء والاستمرارية وتحقيق ميزة تنافسية بالسوق؛
- الرؤية الواضحة والتخطيط الاستراتيجي من خلال وضع خطة عمل واضحة ومحددة الأهداف وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

ثانيا: مشاكل ومعوقات المؤسسات المصغرة

ان المؤسسات المصغرة رغم عدم تعقيد أسس انشائها ونشاطها، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والمعوقات، والتي تحدّ من قدرتها على النمو والاستمرار في السوق، حيث يمكن تحديد أهم المعوقات من خلال ما يلي:⁽¹⁾

1- معوقات التخطيط الاستراتيجي: من أبرز هذه المعوقات نقص الموارد البشرية والمالية، حيث تفتقر هذه المؤسسات إلى الكفاءات المتخصصة والميزانيات الكافية لدعم عمليات التخطيط والتحليل، كما أن التركيز المفرط على الأنشطة اليومية التشغيلية يُضعف من القدرة على التفكير طويل المدى، ويضاف إلى ذلك غياب الثقافة الاستراتيجية، وضعف الخبرة الإدارية، وعدم توفر بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مدروسة، كما تعاني هذه المؤسسات غياب رؤية واضحة للمستقبل، إلى جانب التأثير بالبيئة الخارجية غير المستقرة، لذلك على اصحاب هذا النوع من المؤسسات العمل على التخطيط بشكل استراتيجي قبل بداية نشاطها.

2- معوقات التمويل: تواجه المؤسسات المصغرة تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الكافي لتطوير أعمالها واستمرارها في السوق، من أبرز هذه المعوقات ضعف الضمانات المقدمة، حيث لا تمتلك هذه المؤسسات أصولاً كافية تضمن بها القروض، ما يجعل المؤسسات المالية تتردد في منحها التمويل، كما يعاني العديد من أصحاب المشاريع المصغرة من نقص الوعي المالي وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى وخطط عمل مقنعة للممولين، وتُضاف إلى ذلك الشروط الصارمة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك ما يجعل من الضروري توفر قنوات تمويل خاصة بهذا النوع من المؤسسات والعمل على دعمه بشكل مباشر وغير مباشر.

3- معوقات التسويق: إن معوقات الجانب التسويقي ترتبط بالأساس بضعف الميزانية التسويقية، مما يقيّد قدرة المؤسسة على الترويج لمنتجاتها أو خدماتها بفعالية، كما تعاني هذه المؤسسات من غياب الخبرات المتخصصة في ذلك، إضافة إلى

⁽¹⁾ خردال محمد، (2021): محاولة نمذجة عوامل نجاح أصحاب المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار آليات دعم تشغيل الشباب في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص ص 53-54.

عدم وضوح الاستراتيجية التسويقية أو الاعتماد على وسائل تقليدية، هذا إلى جانب المنافسة الشديدة من الشركات الكبرى التي تمتلك موارد ضخمة وأساليب تسويقية متقدمة، كما تفتقر المؤسسات المصغرة في الغالب إلى دراسات السوق وتحليل سلوك العملاء، ما يؤدي إلى ضعف في تحديد الفئة المستهدفة أو تلبية احتياجاتها بشكل دقيق.⁽¹⁾

4- معوقات اقتصادية: من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات المصغرة هي التقلبات الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم استقرار في الأسعار وتراجع في القدرة الشرائية للمستهلكين، مما ينعكس مباشرة على المبيعات والإيرادات، كما تعاني من صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل بأسعار مناسبة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعف البنية التحتية الاقتصادية في بعض المناطق إلى صعوبة ممارسة الأنشطة التجارية بشكل فعال.

5- معوقات فنية: وهي تتمثل في المعوقات التي ترتبط بالجانب الفني، وتتمثل أساساً في ضعف البنية التكنولوجية وافتقار المؤسسة إلى المعدات والآلات الحديثة، كما تعاني من نقص الكفاءات الفنية المؤهلة، سواء على مستوى التصميم، أو الإنتاج، أو الصيانة، كما أن عدم مواكبة التطورات التكنولوجية يشكل حاجزاً أمام تحسين الأداء والتوسع في السوق، وضعف أنظمة الجودة والرقابة الداخلية يجعل من الصعب الحفاظ على معايير ثابتة تلبي متطلبات السوق.

6- معوقات الخبرة التنظيمية والحصول على المعلومات: تعد من المعوقات التي تمثل تهديد كبير على المؤسسات المصغرة وتتمثل في غياب التكوين الإداري المتخصص، واعتماد العديد من أصحاب المشاريع على الخبرة الشخصية المحدودة دون الاستعانة بخبرات خارجية أو فرق عمل مؤهلة. كما يفتقر العديد من هذه المؤسسات إلى الهياكل التنظيمية الواضحة التي تضمن توزيعاً فعالاً للمهام والمسؤوليات، مما يؤدي إلى فوضى إدارية وتداخل في الأدوار، كما تواجه هذه المؤسسات صعوبة في الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمحدثة، سواء حول السوق أو المنافسين أو التشريعات ذات الصلة وغالباً ما يكون هذا نتيجة غياب نظم معلومات فعالة، أو ضعف في استخدام أدوات التحليل والرقابة.

7- معوقات إدارية: وهي تتمثل في ضعف المهارات الإدارية إذ غالباً ما يتولى شخص واحد مهاماً متعددة دون توفر الكفاءة أو الخبرة الكافية لإدارتها بكفاءة، كما تفتقر إلى التخطيط الإداري السليم، حيث يغيب التوجه الاستراتيجي طويل الأمد ويتم التركيز فقط على تسيير العمليات اليومية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي غياب التنظيم الداخلي، كعدم وضوح الهيكل التنظيمي وتوزيع الصلاحيات، إلى سوء في اتخاذ القرارات وتكرار الأخطاء، كما أن قلة التكوين المستمر في مجالات الإدارة الحديثة يجعل من الصعب مواكبة التغيرات والمتطلبات السوقية.

⁽¹⁾ خردال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

8- معوقات ومشاكل قانونية وتشريعية: من أهم ما تواجهه المؤسسات الصغيرة هي كثرة المعوقات والمشاكل القانونية وتتمثل أساساً في تعقيد الإجراءات الإدارية والقانونية المرتبطة بتأسيس المؤسسة، كما تعاني هذه المؤسسات من عدم وضوح أو كثرة تغير القوانين واللوائح المنظمة لنشاطها، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار القانوني ويصعب عملية الامتثال، وتُعد الضرائب والرسوم المفروضة، من بين أبرز التحديات التي تضعف من قدرتها المالية، بالإضافة إلى ذلك يفقر العديد من أصحاب هذه المؤسسات إلى الوعي القانوني الكافي بحقوقهم وواجباتهم مما يعرضهم لمشاكل قانونية محتملة، كما أن غياب الدعم القانوني أو صعوبة الحصول على استشارات قانونية متخصصة بأسعار معقولة يزيد من تعقيد الوضع.⁽¹⁾

ثالثاً: مخاطر تهدد نجاح عمل المؤسسات الصغيرة

قد أوضحت بعض الدراسات التي قدمها بعض الكتاب والباحثين أنه يوجد عشرة عوامل (مخاطر) تهدد نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة أساساً في المخاطر المرتبطة بمالك أو مدير المؤسسة وأخرى متعلقة بالظروف التي تحيط بالمؤسسة والجدول الموالي يوضح مختلف هذه العوامل والقائمين عليها.

الجدول رقم (01-07): مخاطر تهدد نجاح عمل المشاريع الصغيرة

Janet Harris	Harold welsch	W Gibb Dyer	Sharton Nelton	
عدم القدرة على توفير رأس المال الكافي.	إدعاء أسباب خارجية للفشل.	عدم التركيز على التفكير الاستراتيجي	عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المشروع.	1
قلة العمالة المهيأة	ضعف التخطيط	ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع.	القصور في التعامل مع الغير	2
عدم أخذ عمل المرأة مأخذ الجد	عدم توافر المعلومات المناسبة	ضعف علاقات التعامل مع الغير	ضعف التمويل وإدارة الأموال	3
عدم توافر البيانات حول المالكين من الإناث	ضعف توجيه المنتج نحو الأسواق	عدم القدرة على مواجهة الضغوط	النمو السريع بدون التحكم	4
عدم القدرة على التكيف مع التشريعات الحكومية	الفشل في التفويض	عدم التوازن في حياة رائد الأعمال	عدم الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي	5
صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة	تعدد الأدوار التي يقوم بها رجال الأعمال	عدم القدرة على تكوين فريق عمل	عدم القدرة على الابتكار	6

⁽¹⁾ خردال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

7	عدم وجود مساعدين للمالك \ المدير	قلة التزام وجهد المالك \ المدير	عدم المرونة	ارتفاع تكاليف تطوير التكنولوجيا الخاصة
8	الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف	التأخر في تنفيذ بعض القرارات	الرغبة في مستوى معيشي رفيع	عدم تعيين عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات
9	قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية	السلوك غير الأخلاقي أو غير القانوني	نقص المعلومات المرتدة	قلة التدفقات النقدية
10	عدم تقبل الانتقادات أو الاستفادة منها	ضعف القدرة على التغيير وإقناع الآخرين	عدم القدرة على مسايرة التطورات	ارتفاع تكاليف التأمين

المصدر: بن حراث حياة، حميداتو نصر، (2017): العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة (مقارنة نظرية تحليلية)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 29 و30 أكتوبر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 09.

رابعاً: السياسات الاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة

من الضروري الامام بأهمية بلورة سياسات واستراتيجيات واضحة تعنى بتنمية المؤسسات الصغيرة في مختلف الدول، ويتطلب ذلك إعداد خطة متكاملة تشمل مختلف الجوانب ذات الصلة بما في ذلك عمليات الاستثمار والضرائب والاعانات الحكومية، ويهدف هذا التوجه إلى التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجه هذه المؤسسات، ولا سيما بما يتعلق بندرة الموارد الأولية وتقنيات الإنتاج وخطوط التصنيع، ومن هذا المنطلق فعلى الحكومات أن تأسس هيئات ومؤسسات متخصصة تعنى بدعم هذه المشاريع الصغيرة ومواكبتها، ليس فقط على مستوى الإنتاج أو الاستمرار وإنما أيضاً في إطار استراتيجيات النمو والتوسع سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، عبر آليات مؤسسية فعالة وخالية من العراقيل.⁽¹⁾

كما إنه من الواضح أن العديد من الدول حول العالم قد سارعت إلى تبني استراتيجيات متنوعة تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال إنشاء هيئات متخصصة تؤدي دوراً داعماً أو ممولاً أو توفر بيئة استثمارية مناسبة تضمن نجاح عمليات إنشاء هذه المؤسسات ونموها وتوسعها. وقد أصبحت هذه المشاريع، سواء متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة، تشكّل قاطرة رئيسية لتحفيز التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، لا سيما في البلدان النامية. ويعود ذلك إلى مساهمتها الفاعلة في توفير فرص العمل بكلفة استثمارية أقل مقارنة بالمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى دورها في دعم سلاسل الإنتاج والتوريد وتكاملها مع الصناعات الكبيرة، مما يساهم في تنويع الهيكل الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية.

⁽¹⁾ إيهاب المقابلة، (2023): دليل اعداد استراتيجية تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10-

ومن المؤكد أن مراجعة السياسات المتعلقة بالضرائب والإعانات الموجهة للمشروعات الصغيرة تُعد عاملاً أساسياً في تهيئة مناخ مناسب يُمكن الأفراد من إطلاق مشاريعهم ضمن إطار يهدف إلى تحسين مستويات الدخل الفردي. وقد أسهم ذلك في تحفيز العديد من اقتصادات الدول النامية والناشئة، نظراً لدوره الفعال في الحد من معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر، لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات ذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة.

وعلى هذا الأساس، فإن تعزيز التمويل غير التقليدي يُعد أحد المحاور الرئيسية الداعمة لتوسيع أنشطة هذا النمط من المشاريع. وقد حظيت هذه المقاربة باهتمام واسع من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، بالنظر إلى قدرتها على مواكبة التحولات العالمية في أنماط الإنتاج، لا سيما في ظل تنامي مساهمة قطاع الخدمات وارتفاع قيمته المضافة مقارنة بالقطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة.⁽¹⁾

كما تُعد الاستدامة في نشاط المؤسسات الصغيرة أحد العوامل الحاسمة في دعم استمرارها وتوسّعها، فقد أكدت إحدى المقالات الصادرة عن الأمم المتحدة أهمية هذا الجانب في ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة، داعية الدول والحكومات إلى ضرورة تبني سياسات واضحة ودراسات معمقة لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بهدف تهيئة أسس ملائمة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة خصوصاً في الدول النامية، كتقلّب المناخ وارتفاع الأسعار وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا، فإن العمل على ترسيخ أسس إنتاج مستدام باستخدام الموارد المحلية أو من خلال عمليات إنتاج صديقة للبيئة يمثل خطوة ضرورية نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.⁽²⁾

(1) هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، (2019): النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، منشورات صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 07.

(2) بامبلا كوك هاملتون، المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي مفتاح مستقبل شامل ومستدام، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/207440> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/01/01، على الساعة: 20:14.

المطلب الرابع: تجارب دولية رائدة في دعم وتنمية المؤسسات المصغرة

مع تزايد الادراك بالدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات المصغرة في اقتصاديات الدول من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، جعل العديد من الدول الأجنبية والعربية أن تبني سياسات وبرامج لدعم هذه الأخيرة وتطويرها، وفي هذا الصدد يمكن عرض بعض من التجارب الدولية والعربية، التي تدعم مساعي مواجهة العراقيل والتحديات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات.

أولاً: التجربة الإيطالية

تمثل التجربة الإيطالية أهم وأبرز التجارب العالمية في عملية دعم وتنمية المؤسسات المصغرة، حيث عملت الحكومة الإيطالية على توفير مناخ استثماري مناسب لضمان نجاح إنشاء ونمو هذا النوع من المؤسسات، حيث سطرت استراتيجية تركز على النقاط التالية:⁽¹⁾

1- ضمان التخصص والمرونة: تمتاز المؤسسات المصغرة بالمرونة خصوصاً في عملية انشائها وتطلبها لتمويلات غير كبيرة ومع يد عامل قليلة، لكن تتميز أيضاً بجودة وتميز منتجاتها الدقيقة والطرز الرفيع، وقد تم بذلك العمل على ضمان تقسيم العمل وتخصيصه بين العديد من المؤسسات المصغرة بإيطاليا وضمن مختلف القطاعات سواء كانت صناعات النسيج أو المجوهرات أو غيرها من القطاعات الإنتاجية والصناعية بالبلاد، وساهم ذلك ليس فقط في توفير حاجات السوق المحلي بل أيضاً في عمليات التصدير وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في عملية التنمية الاقتصادية.

2- المعرفة والابتكار: شكلت عملية توفر جانب المعرفة والابتكار أمر ضروري لضمان نجاح المؤسسات المصغرة الإيطالية، وقد عزز ذلك طابعها العائلي، ومرونتها، وبالتالي أسهمت عمليات الابتكار في ترسيخ تقليد وتنظيم مميز للمؤسسات المصغرة أسهم في نموها وانتشار منتجاتها ليس فقط في أوروبا بل العالم ككل.

3- المنافسة والتعاون: لقد عملت الحكومة الإيطالية على توفير مناخ استثماري يسوده العدل في القوانين والتشريعات لهذا النوع من المؤسسات وبما يأخذ بطبيعة رأس مالها وعدد عاملاتها، وذلك أسهم بشكل أكبر في توفر تعاون وثيق بين هذه المؤسسات ومصالح الإدارة المحلية وبالتالي مكن هذا النوع من المؤسسات من مواجهة المنافسة حتى من المؤسسات الأجنبية، كما تم على أساسه بناء تعاون وثيق فيما بين المؤسسات الإيطالية مما أسهم في نموها وضمان توسعها وبقائها بالسوق.

(1) أنيس دباب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

4- التنوع والديناميكية: من أشهر ما يميز المؤسسات المصغرة الإيطالية هي الديناميكية والتنوع في مختلف نشاطاتها الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، وذلك أسهم في مساهمتها بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، ووفر منصات مهمة لعمليات التكتل والتعاون فيما بين هذه المؤسسات.

ثانيا: التجربة اليابانية:

تُعتبر اليابان من الدول التي تمتلك تجربة متقدمة في تطوير ودعم المؤسسات المصغرة، حيث تلعب هذه المؤسسات دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، وتستفيد من إطار قانوني وتنظيمي متين، إلى جانب دعم حكومي شامل للتمويل والابتكار، حيث أنشأت سنة 1953 هيئة تمويل المشروعات الصغيرة بغرض توفير قروض طويلة المدى ذات سعر فائدة منخفض. كذلك تم إنشاء 251 مركزا إقليميا لتقديم الاستشارات الفنية والمعلومات اللازمة لرفع مستوى أداء العمل، كما أصدرت سنة 1963 القانون الأساسي للمشروعات المصغرة والصغيرة الذي شدد على ضرورة القضاء على كل العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات وتشجيعها على التصدير نظرا لقدرتها على دعم النمو الاقتصادي وإحداث تغييرات في المناخ التجاري والتسويقي بسبب مرونتها، بالإضافة إلى قدرتها على التحول إلى مؤسسات كبيرة، حيث تشكل المؤسسات المصغرة حوالي 99.7% من إجمالي الشركات اليابانية وتوظف نحو 70% من اليد العاملة، وفي هذا المجال نجد أن اليابان اعتمدت على: ⁽¹⁾

* تشجيع المؤسسات الكبرى للاعتماد على المؤسسات المصغرة في إنتاج الأجزاء المكونة لإنتاجها عن طريق المناولة الصناعية، وبالتالي فهي تبيع منتجاتها إلى المؤسسات الأم وليس إلى المستهلك النهائي مباشرة، والمؤسسات الأم هي التي تقدم الدعم المالي للمؤسسات المصغرة والصغيرة؛

* تشجيع المؤسسات المصغرة والصغيرة على الإنتاج عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وأسعار تفضيلية، وشراء منتجاتها من مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع العام بأسعار تدعيمية تفوق أسعارها في السوق؛

* تحرص اليابان على دمج المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الرقمي من خلال التحفيز على تبني الحلول التقنية الحديثة، وتقديم دعم للاستثمار في التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية.

⁽¹⁾ فراح أحلام، (2021): إدارة الجودة الشاملة كآلية للنهوض بالقطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب دولية رائدة،. الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 12.

ثالثاً: التجربة الصينية

عقب مضي أكثر من أربعة عقود على الشروع في إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية واعتماد سياسة التحرير والانفتاح، تمكنت الصين من التحوّل إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية على المستوى العالمي، كما احتلت موقعا متقدما ضمن الدول الأكثر نشاطاً في مجال المبادلات التجارية الدولية، حيث ساهمت بما يفوق 30% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي. وقد رافق هذا التحول نجاح ملحوظ في تحسين مستويات المعيشة، إذ جرى انتشال أكثر من 68 مليون شخص من الفقر، مما أدى إلى تراجع معدل الفقر من نحو 10% إلى أقل من 4%. ويُعزى هذا التقدم بدرجة كبيرة إلى الأهمية البالغة التي اكتسبتها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تشكّل ما يقارب 99.7% من مجموع الكيانات الاقتصادية في الصين، وتوفر حوالي 30% من مناصب الشغل في المدن، فضلاً عن استحوادها على قرابة 90% من الوظائف الجديدة الناشئة في المرحلة الراهنة. كما تساهم هذه المؤسسات بما يقارب 60% من القيمة الإجمالية للناتج المحلي من خلال إنتاج السلع والخدمات النهائية، وتمتلك حوالي 65% من حقوق الملكية المرتبطة بالاختراعات الموثقة، إلى جانب مساهمتها بنحو 75% من الابتكارات التكنولوجية، إضافة إلى دورها الريادي في تطوير أكثر من 80% من المنتجات الحديثة. وفي سياق تعزيز استراتيجيات النهوض بقطاع المؤسسات المصغرة، اعتمدت الصين سياسات تهدف إلى تعزيز الجودة، حيث نفذت استراتيجية تُعرف بـ «تمكين الدولة عبر رفع مستوى الجودة». كما قامت بتنظيم مجموعة من الأنشطة الداعمة الموجهة خصيصاً لهذه المشاريع، من بينها أنشطة دوائر مراقبة الجودة، وبرامج الخدمة المباشرة التي توفر دعماً تقنياً للمؤسسات، علاوة على ذلك تعمل السلطات الصينية على إقامة فعاليات اليوم الصيني للعلامات التجارية وضمان صون العلامات التجارية الصينية الأصلية المميزة⁽¹⁾.

كما عملت الصين على تطوير منظومة التعليم من خلال تحديث برامج التكوين الحرفي والمهني والارتقاء بجودة التعليم، إلى جانب بذل جهود كبيرة في بناء بنية تحتية وطنية متكاملة. وشملت هذه الجهود تطوير أنظمة القياس عبر تطبيق خطط تهدف إلى تعزيز قدرات المشاريع الصغيرة على امتداد دورة حياة المنتجات الصناعية، بدءاً من التصميم والبحث والاختبار وضوئاً إلى الإنتاج، بما يساهم في تحسين جودة المنتجات. وقد ساعدت هذه السياسات المؤسسات المتناهية الصغر على تنمية إمكاناتها وتعزيز قدرتها التنافسية، فضلاً عن دفع عجلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز وتحرير معايير الشركات، وإشراك هذه المشاريع في عملية إعداد معايير عالية المستوى.

وفي إطار تحسين قدرات المشاريع المصغرة والصغيرة، أطلقت الصين إجراءات لتحديث نظام إدارة الجودة، من خلال مساعدة هذه المؤسسات على اعتماد نظام الأيزو 9001 والحصول على شهادات المنتجات العضوية. كما استعانت

(1) سي محمد فتيحة، (2025/2024): المؤسسات المصغرة ودورها كآلة اقتصادية فعالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 2000-2023)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، ص ص 24-25

بجاء لتعليم سكان المناطق شديدة الفقر أساليب زراعة المنتجات العضوية ورفع قيمتها المضافة، بما يساهم في تحسين دخل المزارعين. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء منصات خدمات عامة مخصصة للاختبار والتفتيش.

وفي مجال تكريس المنافسة العادلة، عززت الصين إصلاحات نظام تسجيل المشاريع بهدف خلق بيئة تنافسية منصفة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، حيث تم تسجيل أزيد من ستة مليون شركة سنة 2017، بزيادة سنوية فاقت 9%. ومن المرجح أن تصبح الإدارة الدّعامة الرئيسية لضمان بيئة تنافسية عادلة وتوفير دعم مستدام للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أما على صعيد التعاون الدولي، فقد طرحت الصين مبادرة «الحزام والطريق»، التي حظيت بدعم أكثر من مائة دولة ومنطقة ومنظمة دولية، مستندة إلى الابتكارات الصينية مثل القطارات فائقة السرعة، وأنظمة الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة، ومشاركة الدراجات، والتسوق عبر الإنترنت. وقد أسهمت المشاريع المصغرة والصغيرة في الصين والعالم في تعزيز تبادل المنتجات والأفكار والتقنيات الديناميكية. وتُعد مدينة «بيوو» الصينية نموذجًا بارزًا في هذا المجال، إذ تشتهر بتجارة السلع الاستهلاكية اليومية، حيث بلغت قيمة التبادلات الإلكترونية التجارية فيها سنة 2017 حوالي 34.7 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى الصدارة في الصين، ومنصة رئيسية تتيح للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة الوصول إلى الأسواق العالمية، كما تمكّن المشاريع الأجنبية من دخول السوق الصينية.⁽¹⁾

رابعاً: التجربة الماليزية

على غرار التجارب الدولية التي أثبتت أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تُعد من أنسب الجهات القادرة على الاضطلاع بالدور الأساسي في تحويل الأفكار الإبداعية ونقلها إلى المجال الصناعي، قامت ماليزيا، في إطار خطتها الاقتصادية للفترة 1996-2005، والتي اعتمدت على سياسة التجمعات الصناعية بوصفها حاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات لتحقيق هذا الهدف. وتأتي في مقدمة هذه المؤسسات شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، التي أنشئت سنة 1997، بهدف نقل وتسويق الأفكار الابتكارية الصادرة عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، والعمل على تحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ من خلال ربط هذه الجهات بسوق العمل، كما تُعد هذه الشركة مركزاً رئيسياً لاحتضان المشروعات الصغيرة الحديثة.⁽²⁾

1-الحاضنة التكنولوجية: تم افتتاح الحاضنة التكنولوجية في شهر أبريل سنة 1997، وتضم حالياً 31 شركة مقيمة، تعمل في مجالات الإبداع التكنولوجي، ويتركز نشاط معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة. وقد أصبحت

(1) سي محمد فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 25

(2) سائلة مفتاح محمد المصراحي، (2019): التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 19 سبتمبر، جامعة مصراته، ليبيا، ص ص 255-256.

هذه الحاضنة نموذجًا ناجحًا في ماليزيا، إذ لا يقتصر دورها على الاحتضان فقط، بل تمتد أنشطتها إلى تمويل عدد من المشروعات في مجالات التكنولوجيا المتقدمة. كما ساهمت في تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية، خاصة في مجالي برمجيات الحاسوب والوسائط المتعددة، ومن أبرز هذه المشاريع إنشاء مشروع الممر متعدد الوسائط (MultiMedia Super Corridor)، الذي يُعد من أكبر المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

2- مركز الإبداع التكنولوجي: افتتح هذا المركز في شهر فبراير سنة 1999، ومنذ ذلك الحين يحتضن عددًا من الشركات المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

3- مركز التكنولوجيا الذكية: تم افتتاح مركز التكنولوجيا الذكية في شهر سبتمبر سنة 1999، ويضم حوالي عشر شركات تعمل بنجاح، ويتركز نشاط معظم هذه الشركات في مجالات التكنولوجيا الحيوية، وصناعة الأدوية، وتطبيقات الهندسة الكيميائية.⁽¹⁾

خامسا: التجربة الكندية

تمثل التجربة الكندية من أهم التجارب العالمية للمشروعات المصغرة ومتناهية الصغر، حيث أنها تتميز باعتماد نقاط محددة لضمان نجاح ونمو هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن عرضها كما يلي:

- لقد عملت الحكومة الكندية على توفير موقع رسمي حكومي لدعم الحصول على معلومات شاملة حول البرامج والخدمات الحكومية المخصصة لدعم المؤسسات المصغرة ومتناهية الصغر، حيث يقدم هذا الموقع مجموعة متنوعة من الموارد، بما في ذلك التمويل، والإرشادات، والخدمات الأخرى التي تهدف إلى مساعدة هذه المؤسسات على النمو والنجاح.⁽²⁾

- عملت الحكومة الكندية على توفير الدعم حيث وضعت بمتناول أصحاب المشاريع المصغرة ومتناهية الصغر منصة تعمل على توفير برنامج كندا لتمويل الأعمال الصغيرة (CSBFP)⁽³⁾ يمنح تسهيلات للمؤسسات المصغرة للحصول على قروض من المؤسسات المالية من خلال مشاركة المخاطر مع المقرضين.⁽⁴⁾

- كما عملت الحكومة الكندية على توفير أداة للاستخدام بغرض تحسين ريادة الأعمال حيث أنها تسمى بـ: "مكتشف مزايا الأعمال"، ويتم الحصول على قائمة مخصصة من البرامج والخدمات الحكومية المناسبة لمؤسسات المصغرة، وهي بذلك

⁽¹⁾ سالمة مفتاح محمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص 256.

⁽²⁾ موقع وزارة الابتكار والعلوم والتنمية الكندية، البرامج والخدمات الحكومية المخصصة لدعم المؤسسات المصغرة ومتناهية الصغر، متاح على الموقع الإلكتروني: https://innovation.ised-isde.canada.ca/s/?language=fr_CA&utm_source=chatgpt.com تم الاطلاع عليه يوم: 2025/01/01، على الساعة: 20:32.

⁽³⁾ CSBFP :Canada Small Business Financing Program.

⁽⁴⁾ برنامج كندا لتمويل الأعمال الصغيرة (CSBFP)، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ised-isde.canada.ca/site/canada-small-business-financing-program/en?utm_source=chatgpt.com تم الاطلاع عليه يوم: 2025/01/01، على الساعة: 20:34.

تتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة العثور على التمويل والنصائح وكل ما تحتاجه في مكان واحد وبشكل سريع وسهل رسمي.⁽¹⁾

سادسا: التجربة الهندية

تُعد الهند من الدول الرائدة في دعم وتطوير المؤسسات المصغرة، حيث تلعب هذه المؤسسات دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمتع بدعم حكومي كبير من خلال وزارة مستقلة وبرامج شاملة، ويضم قطاع المؤسسات الصغيرة حوالي 95% مؤسسة مصغرة من إجمالي عدد المؤسسات في الهند، كما تسهم بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف أكثر من 110 ملايين عامل.

كما تتبع الهند منهجا لتنمية مؤسساتها يقوم على الهياكل التنظيمية التالية:⁽²⁾

- **وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:** قامت الهند بإنشاء وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية الزراعية تعمل على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين مختلف الهيئات التي تنشط ضمن هذا القطاع، وفي 2007 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة الصناعة الغذائية والريفية، حيث اهتمت الوزارة الجديدة بالسياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق مع مختلف حكومات الولايات لتطويرها وضمان توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات المختصة وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير الإدارة الرشيدة لها.
- **المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهو هيئة استشارية يقوم بتقديم المشورة للحكومة بشأن جميع القضايا المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تسهيل التنسيق والترابط بين المؤسسات والخطط الحكومية، يترأس المجلس وزير الدولة لشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أعضائه وزراء وأعضاء البرلمان وأمناء الإدارات المختلفة للحكومة الهندية، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع العام، والاتحادات الصناعية والخبراء البارزين في المجال، وينعقد المجلس بانتظام لاستعراض التقدم المحرز في تطوير القطاع.
- **مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة:** تقوم بتقديم خدمات مختلفة في مجالات الإنتاج والتمويل والتسويق، وتقديم المشورة الفنية للصناعات الصغيرة في مجالات أساسية في الإنتاج الجديد، وإعداد برامج تدريبية تهدف إلى زيادة المهارات الفنية للعمال وتزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية.

(1) الموقع الرسمي للحكومة الكندية، مكتشف مزايا الأعمال ، متاح على الموقع: <https://www.canada.ca/fr.html> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/01/01، على الساعة: 20:38.

(2) تومي سمية، بونعاس شيماء، (2021): التوجهات والمجهودات المبذولة لدعم المشاريع الصغيرة والناشئة في الاقتصادات الرائدة-تجارب دولية، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص ص 16-17.

■ صندوق تطوير التكنولوجيا: أنشأت الحكومة الهندية صندوقاً للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى العمالة، حيث استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا يمثل أكثر جدوى لتنمية الاقتصاد القومي على المدى القصير والطويل.⁽¹⁾

سابعاً: التجربة المصرية

شهدت رؤية الحكومة المصرية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث أولت هذه الفئة من المؤسسات اهتماماً متزايداً باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. وفي هذا الإطار، أنشأت وزارة التجارة والصناعة جهاز تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يتولى وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية خماسية تهدف إلى تعزيز المشاريع، ولا سيما في المجال الصناعي، مع التركيز على توجيه وتدريب الشباب، ودعمهم في البحث عن مصادر التمويل، وضمان استدامة مشاريعهم.

كما عملت الدولة المصرية على تطوير المنظومة الداعمة لريادة الأعمال وزيادة فرص العمل، من خلال إطلاق مبادرات متعددة لاحتضان المشاريع الناشئة ودعم رواد الأعمال. وفي السياق نفسه، أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي صندوقاً لرأس المال المخاطر ممول من قبل السلطات الحكومية بقيمة خمسين مليون دولار، بالتوازي مع تجسيد سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والهيكليّة، وإنشاء عدد من الهيئات والمنظمات المعنية بدعم التعليم وريادة الأعمال والابتكار. وقد انعكست هذه الجهود في ارتفاع ملحوظ في نسبة الشباب الذين قرروا بدء مشاريعهم الخاصة، حيث بلغت نسبتهم نحو 16.2% من إجمالي رواد الأعمال المصريين. وتُعزى هذه الزيادة إلى تنامي الوعي بأهمية ريادة الأعمال، وازدياد الاهتمام باتباع مسار مهني مستقل كبديل عن الوظائف التقليدية. أما فيما يتعلق بريادة الأعمال النسوية في مجال المشاريع الصغيرة، فتشير البيانات إلى وجود امرأة واحدة بين كل أربعة رواد أعمال، وفقاً لمرصد ريادة الأعمال العالمي، إلا أن معدل مشاركة النساء لا يزال أقل من المتوسط العالمي، ما يعكس استمرار الفجوة الجندرية في هذا المجال.⁽²⁾

وفي المقابل، يواجه الشباب في مصر عدة تحديات عند بدء مشاريعهم، من أبرزها ضعف إجراء دراسات السوق الكافية، وعدم الإلمام الكافي بمتطلبات وإجراءات العمل، إضافة إلى تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية. وقد دفع ذلك إلى توجيه الاهتمام نحو قطاعات محددة مثل صناعة الإنشاءات والعقارات، والصناعات التكنولوجية، إلى جانب فرض قيود على الاستيراد بهدف تشجيع التصنيع المحلي وتوجيه الشباب نحو الإنتاج الذاتي.

وفي إطار دعم الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، توفر منصة التمكين الدعم لطلبة الجامعات والباحثين لمساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى شركات ناجحة. كما تُنظم فعاليات وملتقيات تركز على الابتكار، والتطوير المهني، وبناء العلاقات

(1) تومي سمية، بونعاس شيماء، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) سي محمد فتحة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

والشبكات المهنية حيث تعمل كنقطة التقاء تجمع رواد الأعمال، وأصحاب المشاريع، وواضعي السياسات، بهدف مناقشة سبل التغلب على التحديات الجديدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ثامنا: التجربة السعودية

بدأ اهتمام الدولة السعودية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل واضح منذ اعتماد الخطة الخمسية الرابعة (1985-1990)، ثم تعزز هذا الاهتمام في الخطتين الخمسيتين اللاحقتين (1990-1995) و(1995-2000)، حيث أكدت السياسات التنموية على الدور المحوري لهذه المشروعات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وقد برزت أهميتها في توفير فرص العمل للشباب، والمساهمة في إنتاج السلع والخدمات التي لا تتمكن المشروعات الكبيرة من إنتاجها على أسس اقتصادية، إلى جانب التخفيف من الضغط المتزايد على الوظائف الحكومية التي تعاني من ظاهرة البطالة المقتنعة.

كما هدفت الدولة من خلال دعم هذه المشروعات إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، فضلاً عن تشجيع روح المبادرة والعمل التجاري بين أفراد المجتمع. وقد استلزم ذلك تبني مجموعة من الخطط والسياسات الرامية إلى توفير الدعم المالي والاستشاري والفني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. ومن أبرز السياسات والآليات التي انتهجتها المملكة العربية السعودية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة، الصغرى والمتوسطة ما يلي:⁽²⁾

- إنشاء وحدة متخصصة داخل صندوق التنمية الصناعية السعودي تتولى مهمة إقراض المشروعات الصغيرة، ومتابعتها، وتقديم المشورة الفنية اللازمة لها؛
- تقديم البنك السعودي للتسليف والادخار (سابقاً) قروضاً متوسطة الأجل لفئات مختلفة من المقترضين، مع دعم وتخفيف معاهد ومراكز التدريب للراغبين في إنشاء مشروعات صغيرة؛
- تقديم إعانات حكومية للمزارعين من خلال البنك الزراعي العربي السعودي، دعماً للمشروعات الزراعية الصغيرة؛
- توفير القروض والخدمات الاستشارية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء المشروعات في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، والتي تتولاها الدار السعودية للخدمات الاستشارية؛
- إعداد الدراسات والبحوث الأكاديمية المتعلقة بدعم وتنمية وتطوير دور المشروعات الصغرى والمتوسطة، من خلال مراكز البحوث والأقسام العلمية في الجامعات؛

(1) سي محمد فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) علي أبو بكر نور الدين، سائلة محمد أبو قرين، (2015): تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 01، جامعة مصراتة، ليبيا، ص 92.

- منح قروض تصل إلى نحو 50% من إجمالي تكاليف المشروع، مع فترات سداد تتراوح بين 5 و10 سنوات، مقابل رسوم إدارية تبلغ حوالي 2.5% من قيمة القرض؛
 - تقديم حوافز ضريبية، وتخصيص أراضٍ لإقامة المشروعات الصغرى مقابل إيجارات رمزية، إلى جانب توفير الكهرباء والمياه بأسعار مدعومة؛
 - تفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية، وتقييد الواردات من خلال تحديد الكميات المستوردة ورفع الرسوم؛
 - توفير برامج تدريب مجانية للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة.⁽¹⁾
- ومن خلال استعراض التجربة السعودية، يُلاحظ أن سياسات الدولة في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة اقتصرَت في مراحلها الأولى على توفير بعض المزايا والحوافز، دون إصدار قوانين شاملة أو إنشاء هيئات مستقلة ومتخصصة تتولى الإشراف الكامل على هذه المشروعات. كما لم يتم في تلك الفترة إيجاد إطار قانوني متكامل ينظم عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، أو إطلاق حملات حكومية واسعة للإشراف عليها، أو إنشاء مؤسسات مالية متخصصة، مثل حاضنات الأعمال وصناديق رأس المال المخاطر، التي من شأنها تعزيز فرص نجاح هذه المشروعات واستدامتها.

تاسعا: التجربة المغربية

يشكل قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المغرب نحو 95% من البنية الاقتصادية الوطنية، ويوفر نصف إجمالي فرص العمل الخاصة، ويساهم بما يقارب 21% من القيمة المضافة المحلية و30% من حجم الصادرات الإجمالي. وقد اعتمدت المملكة مجموعة من السياسات الرامية إلى تطوير هذا القطاع الاستراتيجي، والتي تجمع بين الإصلاحات الهيكلية الشاملة للرفع من كفاءة النظام الاقتصادي والمالي وتوسيع قنوات الدّخل، وبين الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. وحظي هذا القطاع باهتمام متزايد ضمن مختلف البرامج الحكومية الداعمة للمقاولات؛ وفي هذا الإطار، اقترح برنامج الحكومة للفترة 2016-2021 مجموعة من التدابير الاستراتيجية الأساسية، من أبرزها:⁽²⁾

- ❖ **تحسين مناخ الأعمال:** تهدف الحكومة إلى تمكين المغرب من الانضمام إلى قائمة أفضل خمسين اقتصادًا عالميًا وفق مؤشر Doing Business للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بحلول عام 2021.
- ❖ **تعبئة العقار الصناعي:** إرساء إطار محدد يبدأ بتحديد حاجيات الفاعلين الصناعيين، وصولاً إلى تسويق وإدارة فضاءات الاستقبال الصناعية.

(1) علي أبو بكر نور الدين، سائلة محمد أبو قرين، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(2) محمد أمين لزعر، (2023): القطاع العام ودوره في دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: حالة المغرب، المجلة الدراسات متعددة التخصصات في العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، المغرب، ص ص 74-75.

❖ دعم الشركات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة: يهدف إلى رفع مستوى كفاءتها التنافسية من خلال تقديم

الاستشارة والمساندة لحوالي 20,000 مؤسسة، منها 500 مؤسسة بارزة في مجال الابتكار وريادة الأعمال

❖ التمويل التحفيزي للشركات الصناعية الحديثة والناشئة: يستهدف تعزيز الاستثمار في القطاعات الديناميكية

والمبتكرة، ودعم الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الموارد المالية عبر إطلاق استراتيجية وطنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشمل هذه الخطة تنوع أدوات التمويل وتقديم الدعم المالي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الشركات الناشئة والمبتكرة، بما يسهم في رفع مستويات التنافسية وتشجيع الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة .

❖ توجيه المقاول الذاتي نحو القطاع الرسمي: بغرض توفير الدعم الفني، المالي، والاستشاري لما يقارب 100 ألف

مقاول ذاتي، وتمكينهم من الاندماج الكامل ضمن الاقتصاد الرسمي والمساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية، بما يعزز الشفافية الاقتصادية، توسيع قاعدة الشمول المالي، تحسين القدرة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، وتعزيز تنافسية هذه المقاولات الصغيرة والناشئة، بالإضافة إلى ربطها بالفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة داخليًا وخارجيًا.

❖ برنامج "مقاولتي" لإنشاء المقاولات الصغيرة جدًا: وضعت الحكومة برنامج "مقاولتي" ضمن جهود تنمية الأعمال، ويهدف إلى:

➤ الانخفاض التدريجي لمعدل البطالة عبر تقديم الدعم الفني والمالي لتأسيس المشاريع والمقاولات الناشئة، والتي تلعب دورًا محوريًا في توليد الثروة، تعزيز فرص الشغل، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية.

➤ ضمان استدامة النسيج الاقتصادي الإقليمي عبر نظام متابعة المقاولات الجديدة خلال مرحلة البداية الحرجة.

❖ تقديم دعم مالي للقائمين على المشاريع الشبابية الذين تصل استثماراتهم إلى 250,000 درهم لإنشاء المؤسسة، مع مرافقتهم خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع، تقدم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مصاريف الدعم حتى 10,000 درهم لكل مقاول شاب.

❖ يقوم صندوق الضمان المركزي بتولي الإشراف على ضمان 85% من التمويلات البنكية نيابة عن الدولة، ويشمل ذلك تقديم تسهيلات تمويلية معفاة من الفوائد تصل نسبتها إلى 10% من قيمة الاستثمار، وبحد أقصى 15 ألف درهم، مع جدولة السداد على مدى ست سنوات.⁽¹⁾

❖ برامج "مغرب المقاولات": أنشأت مغرب المقاولات برامج دعم مخصصة، حيث تستفيد الشركات المتناهية الصغر من:

- برنامج استثمار وتنمية: يهدف إلى تحديث الأنظمة ودعم الاستثمار.

(1) محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- برنامج "امتياز ينمو": لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز النمو وخلق فرص العمل، من خلال منح استثمارية ومواكبة حوالي 80 مقالة سنوياً ضمن اتفاقية تحدد التزامات الشركات وترتيبات تقديم المنحة والأهداف الإنمائية.
- برنامج "مساندة": هو مبادرة تهدف الى تطوير البنية التقنية والخدمات التكنولوجية الموجهة للمقاولات، حيث يقوم بمتابعة ودعم ما يقارب 700 مؤسسة سنوياً، بهدف رفع كفاءتها الإنتاجية، تحسين جودة الأداء، وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الجديدة والعملاء المحتملين، للرفع من تنافسيتها واستدامة أعمالها.
- ❖ بادرت الحكومة باعتماد مجموعة من الخطط الموجهة والمتخصصة لتحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات والمقاولات، وتيسير وتسريع دمج تكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية في العمليات التشغيلية، ودعم نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ في عام 2018، تم إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالمقاولات في وضعية صعبة، مع إدخال تعديلات لتعزيز الهيكل التشريعي لتجاوز التحديات، تحسين أدوات الرصد والمتابعة، كفالة الحقوق المهنية للعاملين، ورفع كفاءة دور الدائنين في متابعة المشاريع الممولة، بالإضافة إلى تنظيم المساطر القانونية التي تهدف الى تدليل الصعوبات التي تواجهها المقولة.
- ❖ في يناير 2015، أقرّ قانون المكاوّل الذاقى (القانون رقم 114.13) لتسهيل إنشاء المقاولات الفردية، سواء فى الأنشطة الصناعية، التجارية، الحرفية أو تقديم الخدمات، مع تحديد سقف رقم الأعمال السنوى (0.5 مليون درهم للصناعات والتجارة والحرف، 0.2 مليون درهم للخدمات)، يهدف القانون إلى تشجيع رواد الأعمال، خصوصاً النساء، وجعل المقاولات الصغيرة جداً رافعة لإحداث الوظائف والقيمة المضافة.⁽¹⁾

(1) محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المبحث الثالث: لمحة عامة حول المؤسسات الناشئة

تعد المؤسسات الناشئة اليوم من أهم الشركات التي تمتاز بسرعة النمو، ويعود ذلك كونها تعتبر نوع من الشركات أو مشاريع التي يتم إنشاؤها لتقديم منتجات أو خدمات مبتكرة في ظروف تتسم بعدم اليقين، ومع ما تتميز به هذه المؤسسات بمرونتها وسرعتها في التكيف مع التغيرات، سهل وسريع في عملية انتشارها، كما أنها في أغلب الأحيان تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق ميزة تنافسية، وبذلك فقد ركز الكثير من رواد الأعمال عند تأسيس المؤسسات الناشئة على تطوير نماذج أعمال قابلة للنمو والتوسع السريع، مما يجعلها مختلفة عن الشركات التقليدية بشكل كبير، كما تؤدي التمويلات والاستثمارات، مثل رأس المال المخاطر، وغيرها من الطرق المختلفة لتمويل المشاريع دوراً أساسياً في دعم هذه النوع من المؤسسات، وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي تقدمها، إلا أن المؤسسات الناشئة تواجه تحديات كبيرة مثل المخاطر المالية، وتقلبات السوق، والتكيف مع احتياجات العملاء، لذا يعتمد نجاحها على الإبداع، والابتكار، والإدارة الفعالة للموارد المتاحة، وذلك ما يمكن عرضه وتحليل بشكل أوسع ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مدخل عام لمفهوم المؤسسات الناشئة

تمثل المؤسسات الناشئة نوع مهم من المؤسسات حيث أنها تتميز بالابتكار والقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة مما يمنحها ميزة تنافسية عالية، كما تعتمد هذه المؤسسات على نماذج أعمال قابلة للنمو والتوسع بسرعة، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير منتجاتها وخدماتها، وبالتالي فهي تستند لاستراتيجيات تجعلها مرنة وسريعة النمو من غيرها، والتعلم من التجارب لضمان استدامتها يجعلها أكثر تميزاً من غيرها، كما يؤدي رأس المال الصغير وأعضائها جانب مميز لها مما يدفع العديد من الشباب إلى اللجوء لها بشكل أكبر من غيرها.

أولاً: النشأة التاريخية لمصطلح المؤسسات الناشئة "START-UP"

عمل العديد من الباحثين ضمن الجهود العالمية للدول على توضيح واستخدام مصطلح "الشركات الناشئة" "Startup"، ويمكن توضيح مختلف الجوانب الخاصة بالنشأة التاريخية لهذا المصطلح، وذلك من خلال ما يلي:

1- بداية استخدام المصطلح "الشركات الناشئة"

لقد عرف مصطلح المؤسسات الناشئة "START-UP" وبالأخص من ناحية اللغة الإنجليزية تطورات كبيرة وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، حيث من الواضح أن أهم ما تم عرضه الكثير من الباحثين ان أول سنة تم ظهور

(1) ماضي سارة، (2024): دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص91.

لهذا المصطلح "START-UP" هو في سنة 1970 من طرف "Aschmann" وذلك للدلالة على نفقات المرحلة المبكرة من حياة المؤسسات "Startup expenses".⁽¹⁾

وقد اشترت بعض الدراسات إلى أن أول ظهور لهذا المصطلح وبشكل أكاديمي هي في سنة 1976 وذلك من خلال مقالة جامعية تحت عنوان: "The Unfashionable Business of Investing In Startups" ومجلة "FORBES"، وقد تم إعادة استخدام هذا المصطلح أيضا في السنة الموالية أي بالتحديد بتاريخ 1977 وذلك ضمن مقالة أخرى بعنوان: "Incubator forStartup" والمجلة الأمريكية "Busines Week" والتي تعتبر مجلة عالمية متخصصة في مختلف الجوانب الخاصة بالاقتصاد والجوانب المالية أيضا.⁽²⁾

وقد تزايد انتشار مصطلح "START-UP" مع بداية التسعينات بشكل أوسع من أي فترة، وهو ما رسخ هذا المصطلح ضمن محرك البحث "GOOGLE" والذي تم إنشائه بتاريخ 1998 من طرف "SERGEY BRIN" و"FACE BOOK" والذي تم إنشائه بتاريخ 2004 من طرف "MARK ZUCKERBERG" وذلك للدلالة على نوع من المؤسسات مغاير عن المؤسسات التقليدية له ميزة النمو السريع والإبداع والابتكار من خلال البرمجيات الرقمية.⁽³⁾

2- استخدام مصطلح "START-UP" وتطورها تاريخياً

يُقصد بالمؤسسة الناشئة (Startup) في الاصطلاح، حسب ما يورده القاموس الإنجليزي، أنها مشروع محدود الحجم يوجد في مراحله التأسيسية الأولى. ويتألف من مقطعين، حيث يدل لفظ "Start" على فكرة الشروع والانطلاق، في حين يعكس لفظ "Up" مفهوم النمو السريع والمتسارع. وقد ظهر استعمال هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، متزامناً مع بروز شركات رأس المال الجريء (Risqué Capital)، قبل أن ينتشر تداوله لاحقاً في الأدبيات الاقتصادية والإدارية.

⁽¹⁾ نوي محمد الأمين، (2023): دراسة تحليلية لعوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة "START-UP" في الجزائر وإستراتيجيات تطويرها، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة الاعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، ص17.

⁽²⁾ شينون رمضان، (2024): دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقل الحاج موسى أق أخموك تامنغست، الجزائر، ص52.

⁽³⁾ السعيد فتني، (2024): دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة - دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تسويق مصرفي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، الجزائر، ص94.

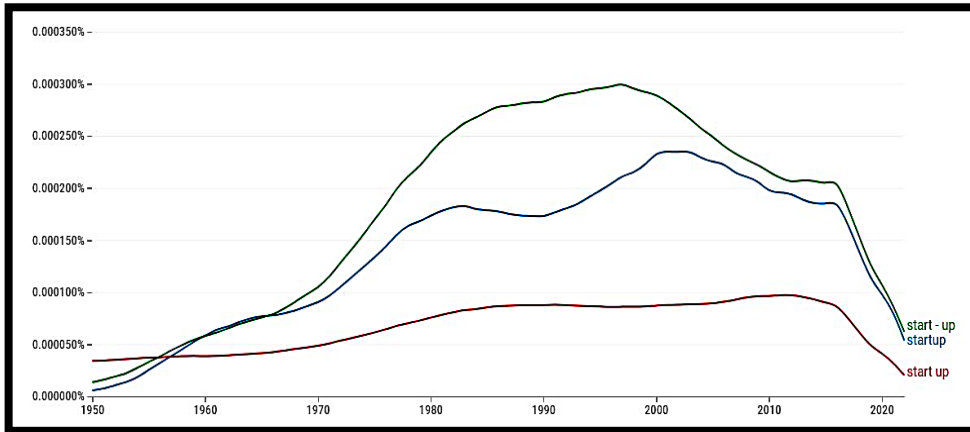
وفي المرحلة الراهنة، يظل هذا المفهوم متداولاً، إذ يورده القاموس الفرنسي "Larousse" بوصفه دالاً على «كيانات اقتصادية فتية تقوم على الابتكار، وتمارس نشاطها ضمن ميدان التقنيات الحديثة».⁽¹⁾

حسب ما سبق، يتضح أن هناك تحديد لمصطلح "START-UP" باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية من خلال ثلاثة جوانب رئيسية، يمكن تلخيصها كما يلي:

- START : تعني البداية أو الشروع ضمن إطارها الاقتصادي والمالي؛
- UP : تعني الارتفاع أو الصعود أو بداية الشروع في المشروع ضمن إطارها الاقتصادي.
- وحسب تعريف المعجم الفرنسي Larousse فهي تمثل تلك المؤسسات الناشئة أو المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تهدف إلى ابتكار وتسويق تقنيات جديدة.
- ويتضح بذلك أن المعنى الاقتصادي للمصطلح "START-UP" انه يشير إلى بداية مشروع متميز وفريد من نوعه يختلف عن المشاريع التقليدية أو الكلاسيكية بشكل كبير.

كما يمكن استخدام موقع "GoogleBooksNgramViewe" والذي يوضح تطور استخدام مرادفات مختلفة خاصة بالمصطلحات التي تشمل على: "startup ;start-up" ضمن مختلف الدراسات، والتي تشمل الفترة لزمينة ما بين 1950 لغاية 2022 وهي أقصى فترة زمنية ضمن الموقع، حيث يمكن عرض للمنحنى الذي تم عرضه على الموقع كما يلي:⁽²⁾

شكل رقم (01 - 02): تطور استخدام مصطلحات خاصة بـ (starup ;startup ;start-up) في مجموعة (GoogleBooksNgramViewe) خلال الفترة الممتدة بين 1950-2022



Source :site:https://books.google.com/ngrams/graph?content=startup%2Cstart+up%2Cstartup&year_start=1950&year_end=2022&corpus=en2019&smoothing=3&case_insensitive=false, consulté le: 24/02/2025 à 20:15.

⁽¹⁾علاء الدين بوضياف، زبير محمد، (2020): دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسليت، الجزائر، ص 90.

⁽²⁾site:https://books.google.com/ngrams/graph?content=startup%2Cstart+up%2Cstartup&year_start=1950&year_end=2022&corpus=en2019&smoothing=3&case_insensitive=false, consulté le: 24/02/2025 à 20:15.

من خلال الشكل السابق يتم ملاحظة أن استعمال كلمات (startup ;start up ;start-up) في الكتب العلمية قد بدأت في التطور والتزايد ابتداء من سنة 1950 حيث أن أكثر الكلمات ظهور أو استخداما في الكتب ومختلف الدراسات وحسب الموقع سابق الذكر هي مصطلح أو كلمة (start-up) باللون الأخضر، حيث تم استخدام هذا المصطلح في سنة 1996، وبعدها جاء مصطلح أو كلمة (startup) باللون الأزرق، وأعلى فترة تاريخية لاستخدام هذا المصطلح هي سنة 2000، وفي الأخير تأتي كلمة (start up) باللون الأحمر، ويمكن ملاحظة أن سنة 2012 هي أعلى سنة تم استخدام هذا المصطلح⁽¹⁾، وبذلك فمن الواضح أن هناك تنوع وتزايد بشكل كبير في عملية استخدام مصطلحات ومرادفات مختلفة لمصطلح المؤسسات الناشئة باللغة الإنجليزية.

كما أن هناك من الباحثين من أوضح تطورات لاستخدامات مختلفة لمصطلح (startup) ضمن فترة تقدر بـ 21 سنة، وهي ما بين سنة 1970 لغاية سنة 1991 وذلك مع توضيح سياقات ودلالات استخدام لهذا المصطلح:⁽²⁾

جدول رقم (01 - 08): أولى استخدامات مصطلح "Startup"

المصدر المرجعي للمصطلح	المغزى المقصود من توظيف المصطلح
الباحث الأمريكي: هومر آثمان: 1970	التكاليف المالية المرتبطة بمرحلة التأسيس الأولى للمؤسسة، والتي تُصرف قبل بدء الاستغلال الفعلي للنشاط.
مجلة الأعمال الأمريكية "فوربس" 1986	الشركات الجديدة المتخصصة في تحليل ومعالجة المعلومات الرقمية.
مجلة "بيزنس ويك الأمريكية" 1977	المشاريع سريعة التوسع المرتبطة بتطوير وتطبيق التقنيات الحديثة في السوق.
الاقتصادي الأمريكي "بيرش" 1979	الشركات الصغيرة التي تساهم بفاعلية في توفير وظائف جديدة وتوسيع قاعدة العمالة.
الباحث الأمريكي "سيللي" 1981	التحدي المالي الذي تواجهه الشركات الصغيرة عند محاولة الحصول على تمويل أولي لتطوير نشاطها.
أبحاث "روجرز" و "لارسن" 1984	الشركات المرتبطة بالتقنيات المتقدمة والممولة من خلال رؤوس الأموال المغامرة
المستثمر الملاك 1989	الكيانات الاقتصادية التي تنشط في قطاع الإلكترونيات الدقيقة بوادي السيليكون.
"الاقتصادي الأمريكي ريتشارد فلوريدا" 1991	المشاريع الناشئة ذات الوتيرة التوسعية العالية العاملة في صناعة الإلكترونيات والتقنيات الرقمية.

المصدر: من اعداد الطالبة

⁽¹⁾site:https://books.google.com/ngrams/graph?content=startup%2Cstart+up%2Cstartup&year_start=1950&year_end=2022&corpus=en2019&smoothing=3&case_insensitive=false, consulté le: 24/02/2025 à 20:15.

⁽²⁾ نوي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

من الملاحظ حسب الجدول السابق أن العديد من الدراسات عملت على استخدام المصطلح لتوضيح المراحل الأولى من دورة حياة المؤسسات، كما تم استخدام المصطلح للدلالة على المؤسسات الصاعدة والمختصة في مجال معالجة البيانات، وأيضا تم الاعتماد على المصطلح للدلالة على المؤسسات سريعة النمو والمرتبطة بمجال التكنولوجيا الحديثة، وتضمن أيضا الاستخدامات على توظيف المصطلح لتوضيح المشاريع الصغيرة القادرة على خلق مناصب العمل.

ثانياً: تعريف المؤسسات الناشئة

حسب ما سبق فإنه من الواضح أن استخدام مصطلح المؤسسات الناشئة وبالحصوص باللغة الإنجليزية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، قد شهدت تطورات كبيرة ساعدت على توفير قاعدة معلومات وبيانات مفاهيمية خاصة بتوضيح لمعنى ودلالات هذا المصطلح، حيث عمل العديد من الباحثين على تعريف هذا المصطلح وتوضيحه بشكل أكبر بما يمكن رواد الأعمال من فهمه بشكل أكبر، ويمكن توضيح ذلك التطور من ناحية وحسب كل باحث لما توصله له من ناحية تعريفه لمصطلح المؤسسات الناشئة أو باللغة الإنجليزية "START-UP"، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01-09): أهم التعاريف للمؤسسات الناشئة

الباحث	السنة	التعريف.
الباحثان الفرنسيان "ألبرت" و"موجينوت"	1988	هي كل مؤسسة حديثة النشأة تواجهها حالة من عدم التأكد الاقتصادي في نظامها الايكولوجي الذي تنشط فيه.
الاقتصادي السويدي "ستيفان هدلوند"	1994	تُظهر المؤسسات الحديثة خصائص تمكنها من مواجهة عدم اليقين والتحديات البيئية، بعكس المؤسسات التقليدية الموجهة نحو أهداف محددة ضمن بيئة مستقرة.
الباحث الفرنسي "فيليب ألبرت"	2000	هي مؤسسات حديثة التكوين تواجهها حالة عدم التأكد بشكل أكثر من المؤسسات الأخرى.
Colombo & Delmastro	2001	هي المؤسسات المتخصصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصال، والتي تركز جهودها لتطوير وتصنيع أجهزة وأنظمة الاتصالات والإلكترونيات.
Grundeis & Talaulicar	2002	هي شركات حديثة الإنشاء المتخصصة في تطوير وتقديم حلول وخدمات تعتمد على التقنيات الحديثة، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية والانترنت.
Jacquin	2003	هي مؤسسات تميزها ابتكارات جذرية في قطاعات تكنولوجيا واعدة، ونمو سريع في السوق وهيكل رأسمال مفتوح وتمويل خارجي.

2005	Park	هي مؤسسة تدمج التكنولوجيا كعنصر أساسي في تصميم منتجاتها واستراتيجيات الانتاج والتسويق فمن أجل تسريع نموها.
2010	Ries	هي مؤسسة تعتمد على منهجية الابتكار المستمر لإطلاق منتجات مبتكرة في بيئة مليئة بالغموض وعدم الاستقرار.
2010	Blank	هي مؤسسة في مراحلها الأولى تسعى للبحث عن نموذج عمل قابل للتطوير وتوجيه الموارد بطرق مرنة لتحقيق النمو بشكل سريع.
2012	Paul Graham	الشركة الناشئة تتميز بمرونة وقدرة على التوسع السريع المستدام، في حين أن مجرد كونها حديثة النشأة أو تلقت تمويلًا من رأس المال المخاطر لا يكفي لتصنيفها كذلك.
2013	Natalie Robehmed	هي أي مؤسسة تتمتع بإمكانات نمو عالية، على أن لا يتجاوز عمرها عن 03 سنوات، وألا يزيد عدد موظفيها 80 عامل، وأرباحها لا تتجاوز 20 مليون دولار.
2016	Innovation, Science and Economic Development Canada (ISED)	تُعرف المؤسسة الناشئة بأنها أي شركة تشهد نموًا سريعًا، ويتراوح عمرها بين أربع إلى خمس سنوات، ولا يقل عدد موظفيها عن عشرة أفراد، كما يتجاوز معدل نموها السنوي 20٪، ويُقاس هذا النمو إما بعدد الموظفين أو من حيث حجم الإيرادات.
2018	Dictionnaire Larousse	هي مؤسسة حديثة النشأة وتتميز بالابتكار الدائم وتعمل في قطاعات التكنولوجيا الحديثة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بن فاضل وسيلة، (2021): آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة تحليلية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 03-04.
- تليلي ياسين، (2022): دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 06.
- وتُعرف المفوضية الأوروبية الشركات الناشئة: "بأنها شركات صغيرة لا يتجاوز عمرها ست سنوات، ويعمل بها أقل من 250 موظفًا، وتُخصص ما لا يقل عن 15% من ميزانيتها للبحث والتطوير".⁽¹⁾

⁽¹⁾Karl Dalex,(2020) : **Incubateurs, Start-up et Partenariats**, Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion/Innovation et entrepreneuriat, Université de Strasbourg, France, p p 64-65.

حسب ما سبق ذكره يتضح أن المؤسسات الناشئة تعرف بشكل أكبر على أساس أنها شركات أو مشاريع جديدة، كما يتم إنشاؤها لتقديم منتجات أو خدمات مبتكرة وإبداعية في ظروف تتسم بعدم اليقين، كما أنها تتركز على قطاع التكنولوجيا والبرمجيات الرقمية، وأيضاً تتميز هذه المؤسسات بمرونتها وسرعتها في التكيف مع التغيرات، كما تتميز بسرعة النمو وتوسع نشاطها.

ثالثاً: المراحل التطورية للمؤسسات الناشئة

يتضح أن المؤسسات الناشئة تتميز نفسها من خلال مسار حياة فريد ومحدد يختلف عن المؤسسات التقليدية، حيث تمر هذه المؤسسات بعدة مراحل متتابعة تُعنى بعملية تأسيسها وتطويرها ضمن الإطار الاقتصادي العام. ولقد عمل Ramer Bettina Müller et Christian "ZEW"¹ بان مراحل خلق هذا النوع من المؤسسات ودورة حياتها مميزة بشكل كبير عن غيرها، حيث أن عملية بدء هذه المؤسسات تمثل بداية عمل جديد وتأسيسه في السوق عملياً يمكن أن تستغرق وقتاً، وحسب الباحثين فإن لها أربعة مراحل لكل منها تحديات خاصة، وهي تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

– **المرحلة الأولى "مرحلة الفكرة"**: وهي تعتمد على ابتكارات المبدعين، وذلك ما يقوم به رواد الأعمال حيث يعملون على تحديد فكرة المبدئية للمؤسسة والعمل على استغلال فرص العمل بالسوق، كما يعملون على الانخراط في النشاط الريادي؛

– **المرحلة الثانية "أو المرحلة الأولية"**: ويعمل فيها رواد الأعمال على تقييم السوق من حيث المنافسة ومستويات الطلب والبدائل المحتملة بالسوق، كما يتم العمل على تحديد أسعار المدخلات واستعداد العملاء أو الزبائن المحتملين للدفع والشراء، ثم القيام على وضع نموذج عامل للعمل وأيضاً على تحديد الأصول الضرورية لإدارة هذا النشاط الجديد، فهي تتضمن على كل ما يخص جانب التوظيف العاملين، وعمليات التسويق، ورأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة، كما يمكن أن تتضمن هذه المرحلة أيضاً على خطة استراتيجية لما بعد مرحلة الإنتاج وهي تتضمن عملية النمو والنظرة المستقبلية للمؤسسة لموقعها بالسوق؛

– **المرحلة الثالثة "أو مرحلة البدء"**: وهي تعتبر العملية الفعلية لإنشاء المؤسسة على أساس النشاط المحدد للقيام به كمهام يومية لها، وتتضمن هذه المرحلة جانب من عمليات توفير رأس المال والأموال اللازمة لعمليات التوظيف والبدء فيها، وأيضاً توفير مختلف التجهيزات لمكاتب المؤسسة؛

⁽¹⁾ ZEW: Leibniz Centre for European Economic Research.

⁽²⁾ زايدي حكيم، (2023): دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة **Start-up** – دراسة حالة –، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص29.

- المرحلة الرابعة "أو مرحلة التوسع": وتأتي هذه المرحلة بالتزامن مع بداية نشاط المؤسسة، وهي ترتبط أيضا بعمليات بداية بيع منتجاتها أو خدماتها بالسوق.

لكن هناك من الباحثين من يضيف مرحلتين للمراحل السابقة ويعتبرها البعض أنها مهمة بشكل يؤثر على مستقبل المؤسسة الناشئة، حيث تتضمن المرحلتين على ما يلي: (1)

- المرحلة الخامسة "أو مرحلة تسلق المنحدر": وهي تعني بجهود رائد الأعمال الذي يسعى إلى التميز والنجاح مهما كانت التحديات والصعوبات بالسوق أو من طرف المنافسين، وبذلك فهي تمثل مرحلة مهمة في ضمان السير الحسن للمؤسسة الناشئة، والتي تعتمد في أغلب الأحيان على استراتيجيات إما مطبقة من قبل أو يتم ابتكارها بما يتماشى مع موارد ونشاط المؤسسة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اكتساب خبرة أكبر، وتحسين كفاءة فريق العمل، مع إطلاقها جيل آخر من المنتج وبأسعار تنافسية بالسوق وبأسلوب تسويق مميز؛

- المرحلة السادسة "مرحلة النمو المرتفع والتوسع المستمر": ضمن هذه المرحلة يكون على المؤسسة العمل على تطوير منتجات خاصة ومبتكرة تكون بالأساس ركيزة للانتقال لمنتجات أخرى في المستقبل، مع العمل على السعي لتوفير احتياجات العملاء بشكل مبتكر في نشاط المؤسسة ليس فقط لضمان تحقيق حاجتهم بل أيضا للتوسع بالسوق العالمي بشكل أوسع وأكبر وبذلك الوصول لجمهور أوسع.

كما عمل الباحث "Paul Graham" على توضيح دورة حياة المؤسسة الناشئة من خلال وضعه لمنحنى يوضح حركة حياة هذا النوع من المؤسسات، والتي يمكن عرضه من خلال الشكل التالي: (2)

شكل رقم (01 - 03): التمثيل البياني لمراحل تطوّر الشركة الناشئة



المصدر: بوالشعور شريفة، (2018): دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 421.

(1) ماضي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(2) بوالشعور شريفة، (2018): دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 421-422.

وبذلك فحسب الشكل السابق يتضح أن الباحث "Paul Graham" قد حدد ستة (06) عرضها بشكل مفصل كما يلي: ⁽¹⁾

- المرحلة الأولى: تسبق مباشرة إطلاق الشركة الناشئة حيث يقوم فرد واحد أو فريق من الأفراد بعرض نموذج أولي لفكرة مبتكرة أو مشروع جديد. خلال هذه المرحلة، يتم الانخراط في تحليل معمق للفكرة ودراسة شاملة لها، بالإضافة إلى تقييم السوق المستهدف وفهم احتياجات وسلوك العملاء المستهدفين لضمان قابلية تنفيذ الفكرة على أرض الواقع، وتطويرها واستدامتها على المدى الطويل. كما تتضمن هذه المرحلة البحث عن مصادر تمويل ملائمة، وغالبًا ما يكون التمويل في هذه المرحلة ذاتيًا من المؤسسين، مع إمكانية الحصول على دعم مالي أو مساعدات مقدمة من جهات خارجية.

- المرحلة الثانية: مرحلة الإطلاق والتشغيل المبكر: تتسم هذه المرحلة بإطلاق النسخة التجريبية الأولى من المنتج أو الخدمة في السوق، حيث غالبًا ما تكون هذه النسخة غير معروفة لدى العملاء المحتملين وتحتاج إلى جهود كبيرة لبناء الوعي بها. ومن أبرز التحديات التي يواجهها رائد الأعمال في هذه المرحلة هو استقطاب الأفراد أو الجهات القادرة على تبني الفكرة عمليًا وتأمين الموارد المالية اللازمة لدعم سير العمليات التشغيلية.

في الغالب، يعتمد مؤسس الشركة الناشئة في هذه المرحلة على ما يُعرف بإستراتيجية "الأصدقاء، العائلة، المغامرون" (Friends, Family, Fools – FFF)، حيث يمثل الأصدقاء والأقارب المصدر الأول للتمويل المباشر، في حين يشمل المغامرون المستثمرين الأفراد المستعدين لتحمل مستويات عالية من المخاطر المالية والمجازفة بأموالهم في مشاريع ناشئة، خصوصًا في المراحل المبكرة التي تتسم بعدم اليقين الكبير وعدم استقرار السوق.

بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المنتج أو الخدمة في هذه المرحلة إلى برامج ترويجية وتسويقية مكثفة لتعزيز الوعي بالعلامة التجارية وجذب العملاء الأوائل. ويكون السعر عادة مرتفعًا نسبيًا لتعويض تكاليف الإنتاج الأولية ولضمان الاستدامة المالية، بينما تبدأ الحملات الدعائية والإعلانات الموجهة بتسليط الضوء على مزايا المنتج وقدرته على تلبية احتياجات العملاء المستهدفين.

- المرحلة الثالثة: مرحلة النمو المبكر: تمثل هذه المرحلة الفترة التي يبدأ فيها المشروع بالانطلاق والنمو بشكل واضح، حيث يصل المنتج إلى ذروة شعبيته ويشهد حماسًا مرتفعًا من قبل المؤسسين والمستهلكين الأوائل. مع توسع نطاق العرض وانتشار المنتج، قد يمتد النشاط ليشمل شرائح خارج المجموعة الابتكارية الأولى. في هذه المرحلة، يبدأ ظهور الضغوط السلبية، مع زيادة عدد المنافسين وظهور تحديات جديدة أو عقبات محتملة يمكن أن تؤثر على منحنى النمو وتدفعه أحيانًا باتجاه الانحدار.

⁽¹⁾ بسويح منى وآخرون، (2021): واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 407-409.

-المرحلة الرابعة: الانحدار في الوادي: رغم ثبات المستثمرين المغامرين في تقديم الدعم المالي للمشروع، يواصل هذا الأخير التراجع التدريجي، حتى يصل إلى مرحلة حرجة غالبًا ما يُشار إليها بـ "وادي الخطر". تمثل هذه المرحلة اختبارًا حقيقيًا لبقاء المشروع في السوق، إذ تواجه الشركة صعوبات كبيرة في الحفاظ على نشاطها واستمراريتها. غالبًا ما تكون معدلات النمو في هذه المرحلة منخفضة للغاية، مما يقلص فرص التعافي ويزيد احتمالية خروج المشروع من السوق أو توقفه عن العمل، خاصة إذا لم تُتخذ إجراءات تصحيحية أو لم يتم تعديل الاستراتيجية بما يتلاءم مع ظروف السوق المتغيرة.

-المرحلة الخامسة: صعود المنحدر واستعادة النمو: في هذه المرحلة، يبدأ رائد الأعمال بتطبيق الدروس المستفادة من المراحل السابقة لإدخال تحسينات استراتيجية على المنتج أو الخدمة. يتم إطلاق نسخ محسنة أو إصدارات مطوّرة، مع إعادة ضبط الأسعار واستراتيجيات التسويق، بهدف توسيع نطاق التوزيع وزيادة حصة المشروع في السوق. تلعب الخبرة المكتسبة من الفريق دورًا أساسيًا في تعزيز الكفاءة التشغيلية وإدارة العمليات بشكل أكثر فاعلية، بينما تساعد الاستراتيجيات المدروسة على استعادة الزخم في النمو وتجاوز العقبات السابقة. يعد هذا المرحلة مرحلة انتعاش المشروع، حيث يمكن للشركة الناشئة استعادة استقرارها المالي وتحقيق نمو تدريجي مستدام، إذا تم الاستفادة بفعالية من الموارد المتاحة وتكييف المنتج مع متطلبات السوق.

-المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع: تمثل هذه المرحلة ذروة تطور الشركة الناشئة، حيث يتم الانتهاء من تطوير المنتج بشكل نهائي بعد اجتيازه جميع مراحل التجربة والاختبار، ليصبح جاهزًا للطرح في السوق المستهدف بشكل كامل. في هذه المرحلة، تبدأ المؤسسة بالنمو المستدام، ويظهر ذلك على منحنى الأداء الذي يأخذ اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، مما يعكس زيادة الطلب على المنتج أو الخدمة. كما تبدأ الشركة في تحقيق المكاسب من حيث الحجم والتوسع السوقي، إلى جانب تحقيق أرباح كبيرة نتيجة الاستفادة من الكفاءة التشغيلية، وتحسين العمليات، وبناء قاعدة عملاء متسقة ومستقرة. تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل في دورة حياة المؤسسة الناشئة، إذ توضع الأساس للنمو طويل المدى واستدامة النشاط الاقتصادي للشركة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ مكي بسويح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 409.

رابعاً: المقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية والمصغرة

لقد عمل بعض الباحثين على وضع أهم العناصر والنقاط التي توضح بشكل كبير تلك الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية ويمكن أيضاً استنتاج من ذلك الفرق بينها وبين المؤسسات المصغرة أيضاً وذلك حسب ما تم عرضه ضمن المبحث الثاني من هذا الفصل، وبذلك فيمكن عرض لمختلف تلك الفروقات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01-10): المقارنة بين المؤسسة الناشئة والمصغرة والمؤسسة التقليدية

البعد	المؤسسة الناشئة	المؤسسة المصغرة	المؤسسة التقليدية
الابتكار	ضرورة توفر عنصر الابتكار	لا يمثل ضرورة لإنشاء المؤسسة المصغرة.	قد لا يتوفر عنصر الابتكار.
النمو	قوي وسريع	في الأغلب بطيء لكنه ضروري.	ضعيف وبطيء.
الرؤية الاستراتيجية	رؤية غير واضحة المعالم، كما أنها تشوبها حالة من عدم اليقين والمخاطرة، والارتباط بمنتج واحد.	رؤية واضحة ومعرفة نسبية بحالة عدم اليقين، مع وجود مخاطرة يمكن مواجهتها، والعمل على تنويع المنتجات بشكل أكبر.	رؤية واضحة المعالم نسبياً، ومع نسبة أقل من حالة عدم اليقين، ومخاطر أقل مع الارتباط بمنتجات متعددة في النشاط.
العملاء والمنتج	تحتاج وقت قصير لتطوير المنتج والعملاء مع استهدافها لشرائح واسعة من الجمهور.	تحتاج إلى وقت متوسط أو طويل لضمان وصول منتجات للعملاء، مع العمل على استهداف شريحة محددة تسعى لتلبية حاجتها من منتج المؤسسة المصغرة.	تحتاج إلى وقت طويل لتطوير المنتج والعملاء، كما أنها تعمل على استهداف شريحة صغيرة من العملاء يحتاجون بالأساس لمنتجاتها.
الهيكلية والتنظيم	يعمل مؤسسها على قيادة المؤسسة، ولها هيكل غير رسمي.	ليس بالضرورة يسيرها صاحبها، مع الالتزام بهيكل تنظيمي هرمي.	هيكلية رسمية وتنظيم هرمي، كما يقودها مالك المؤسسة أو مدير أو رئيس مجلس إدارة.
نموذج الأعمال	غير واضح المعالم، لكن رغم ذلك هو يتميز بالمرونة مع إمكانية	يعتمد أسس غير مرنة في عمليات التسيير والإدارة، وفي الأغلب يشمل على طابع عائلي	غير مرن، مع عدم إمكانية تعديل أي أمر بالأساسيات العامة لنشاط المؤسسة.

	القيام بتعديلات تعمل عليها المؤسسة.	أو مرتبط بالأساس بصاحب المشروع.	
الموارد والأصول	محدودة، وهي تركز على أصول تتعلق بالملكية الفكرية والسمعة والعلامة التجارية وكفاءة فريق العمل.	هي أصول وموارد محدودة، وهي تتمثل في أصول مادية تتمثل في المقر والمكاتب الخاصة بنشاط المؤسسة.	غير محدودة نسبياً، كما انه تركز على أصول مادية تتعلق بالأراضي والمباني والآلات والمعدات.
المنافسة والتأثيرات الخارجية	هي تعتبر كبيرة بالنظر لاتساع السوق، والملاحظ أنها في اغلب الأحيان يتم الاستحواذ عليها من طرف الشركات الكبرى.	هي اكبر تهديد لها، حيث أن المنافسة مع قدراتها المحدودة تمثل خطر يمكن أن يهدد وجودها بالسوق.	محدودة تبعا لخصائص السوق الذي يستهدفها، لكن في الأغلب يكون مرتبط بمدى قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها وكفاءتها في تحقيق رضا عملائها.
التمويل	حاجيات التمويل كبيرة من رؤوس الأموال مع مخاطرة اكبر.	تمويل محدود مرتبط بالأساس بقدرة صاحب المشروع.	هي تعتمد على تمويل عن طريق الإقراض من البنوك أو اللجوء إلى السوق المالي أو البورصات أو هيئات الدعم.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- السعيد فتني، (2024): دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة - دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تسويق مصرفي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، الجزائر، ص 97.

- Nesrine Zerrouk,(2025) : **Exploring the startups Funding and support Mechanisms in Algeria**, Al- riyaada For Business Economics journal , volume 11, N° 02, Université Hassiba Ben Bouali de Chlef , Algérie, p 266

خامسا: المقومات الضرورية لإطلاق مؤسسة ناشئة

في ظل التسارع الكبير الذي يشهده العالم في مجالات التكنولوجيا والابتكار والاختراع، أصبح للاقتصاد تأثير متزايد نتيجة الابتكار، إذ يسهم في خلق قيمة اقتصادية عالية، وتوفير فرص عمل، وتعزيز معدلات النمو. ومع بروز اقتصاد المعرفة كمصدر رئيسي للثروة بدلاً من اقتصاد رأس المال التقليدي، أصبح الابتكار شرطاً أساسياً لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات وتعزيز الأداء الاقتصادي الوطني بشكل عام. إلى جانب ذلك، توجد عوامل أخرى مؤثرة في نجاح إنشاء المؤسسة الناشئة، يمكن تلخيصها فيما يلي: ⁽¹⁾

1- الإطار القانوني: تشكل الأنظمة التشريعية والقوانين المحلية والأسس التنظيمية أحد الدعائم الرئيسية التي تساهم في توفير بيئة مستقرة ومستدامة تُمكن المؤسسات الناشئة من تحقيق النجاح والنمو. وتتميز معظم السياسات القانونية الداعمة لأنشطة الشركات الابتكارية والاقتصاد القائم على المعرفة في الدول المتقدمة بقدرتها على تعزيز الابتكار، وتشجيع روح المبادرة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل. ويعد الالتزام الكامل من قبل المؤسسة الناشئة بجميع اللوائح والأنظمة المحلية أمراً ضرورياً، ويشمل ذلك تنظيم العمل، تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، حماية البيانات والمعلومات الحساسة، وضمان حقوق الملكية الفكرية. ويهدف هذا الالتزام إلى تعزيز استقرار المشروع، وتخفيف المخاطر القانونية والتنظيمية، وتوفير قاعدة صلبة لنمو المؤسسة واستمرارها في السوق بكفاءة عالية.

2- الدعم المالي: تُعتبر المؤسسة الناشئة بمثابة منظومة متكاملة تجمع الموارد البشرية، المالية، والمادية بهدف تطوير فكرة مبتكرة، سواء كانت جديدة بالكامل أو قائمة بالفعل لكنها تسعى للوصول إلى أسواق جديدة خارج نطاقها التقليدي. في معظم الحالات، تحتاج هذه المؤسسات إلى تمويل لتغطية تكاليف البداية، التشغيل، وتطوير المنتج أو الخدمة. ويمكن الحصول على هذا التمويل من مصادر متعددة، مثل المستثمرين الملائكيين، صناديق رأس المال المخاطر، أو التمويل الشخصي من المؤسسين.

يُعد موضوع التمويل من أبرز التحديات التي تواجه الشركات الناشئة، لذا ظهرت الحاجة إلى ابتكار أدوات تمويلية متنوعة تتناسب مع التطورات الحديثة وتعدد الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات. ومن أبرز نتائج هذا التطور المستمر ظهور أنماط تمويلية جديدة تختلف عن الأساليب التقليدية القديمة، مما يتيح للشركات الناشئة فرصاً أكبر للحصول على الموارد اللازمة للنمو والتوسع.

3- الابداع والتجديد: أصبحت بيئة الأعمال الراهنة تتسم بمستويات عالية من المنافسة الشديدة، الأمر الذي دفع المؤسسات إلى تبني استراتيجيات تركز على الإبداع والتميز التنافسي لضمان القدرة على الصمود وتحقيق النمو المستدام.

⁽¹⁾ بن عياد جلييلة، (2022): دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص ص 161-164.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون الفكرة التجارية التي تنطلق منها المؤسسة الناشئة فريدة ومبتكرة، أو أن تقدم حلاً فعالاً لمشكلة قائمة في السوق بطريقة غير تقليدية، بحيث تتفوق على الحلول التقليدية المتاحة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتصف هذه الفكرة بقدرات عالية على التوسع والنمو المستقبلي، مما يتيح للمؤسسة زيادة حصتها السوقية وتعزيز تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، مع إمكانية التكيف مع التحولات المستمرة في احتياجات السوق والتكنولوجيا. ويعد امتلاك فكرة قوية قابلة للنمو شرطاً أساسياً لاستدامة المشروع ورفع مستوى قدرته التنافسية ضمن بيئة الأعمال المعاصرة.

المطلب الثاني: أساسيات حول المؤسسات الناشئة

لقد عمل العديد من الباحثين على توضيح بشكل أوسع مختلف أنواع المؤسسات الناشئة، وخصائصها وأهميتها، حيث تعتبر هذه المؤسسات المتميزة بالنمو السريع، وسرعة التوسع بالسوق المحلي أو الدولي، مع القدرة على الابتكار، والتكيف السريع مع التغيرات، مما يمنحها ميزة تنافسية في الأسواق، وبالتالي فهي تلعب دوراً مهماً في تحفيز الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمارات، وتقديم حلول مبتكرة لمشكلات قائمة. تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والاستراتيجيات الإبداعية لضمان استدامتها ونموها السريع، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

أولاً: أنواع المؤسسات الناشئة

من المهم ذكر أن أنواع المؤسسات الناشئة ما هي إلا عملية توضيح تخصص نشاطها وليس اختلاف هيكلها أو تسييرها أو خصائصها التي تم عرضها، بما تشمل على الابتكار والنمو السريع والعمل بالتكنولوجيا والبرمجيات الرقمية، وانطلاقاً من ذلك، فيمكن اعتبار المؤسسات الناشئة لها أنواع مختلفة تندرج ضمن أسس نشاطها أو عمليات نموها، وبذلك فيمكن توضيح تلك الأنواع للمؤسسات الناشئة والتي تعتمد بشكل أساسي على ما وضعه الباحث "Blank" في 2013، فيما يلي:⁽¹⁾

1- المشاريع الناشئة -نمط الحياة "Lifestyle Startup"-

فوفقاً للباحث ستيف بلانك، فإن المشاريع الناشئة - نمط الحياة (Lifestyle Startup) هي شركات يُؤسسها رواد أعمال شغوفون بمجال معين، بهدف تحقيق دخل مستدام من خلال ممارسة شغفهم، وغالباً ما تعتمد على القدرة على التكيف المستمر، التجربة السريعة، والاستماع الفعال للعملاء وتستهدف أسواقاً متخصصة، مثل المدربين الشخصيين، أو أصحاب المتاجر الرقمية.

⁽¹⁾ بركاني يوسف، (2023): دور أجهزة الدعم والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 27-28.

2- المؤسسات الناشئة الصغيرة "Small-Business Startup"

وفقاً للباحث ستيف بلانك، فإن المؤسسات الناشئة الصغيرة (Small-Business Startup) هي شركات تُؤسس بهدف الاستقرار المالي والاستدامة وعادةً ما تكون هذه المؤسسات مملوكة ومدارة عائلياً، وتعمل في نطاق محلي، مثل المطاعم، والمتاجر، والخدمات المهنية (كالمحاسبة والاستشارات)، وتسعى لتوفير مصدر دخل دائم لأصحابها بدلاً من التوسع العالمي، وترتكز هذه المؤسسات على حل مشاكل محددة بطريقة مبتكرة مع موارد محدودة، كما تمتاز هذه المشاريع بالمرونة، النمو التدريجي، والابتكار في تقديم القيمة للعملاء.

3- المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير "Scalable Startup"

وفقاً للباحث ستيف بلانك، فإن المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير (Scalable Startup) هي شركات تُؤسس بهدف النمو السريع والتوسع بسهولة دون الحاجة إلى زيادة كبيرة في التكاليف أو الموارد، يشمل ذلك القدرة على زيادة الإنتاج أو الخدمة بسرعة لتلبية الطلب المتزايد، وعادةً ما تستند على فكرة مبتكرة أو تقنيات جديدة، التي تحل مشكلة كبيرة في السوق بطريقة أفضل أو أكثر كفاءة من الحلول الحالية، كما يجب أن يكون نموذج العمل في هذه المشاريع قابلاً للتكرار بسهولة في أسواق جديدة أو مع جماهير جديدة. يُعنى ذلك أنه يمكن للمنتج أو الخدمة أن تتمتع بالقدرة على التوسع في أماكن متعددة مع الحفاظ على الكفاءة، كما تتطلب المشاريع القابلة للتطوير أن يكون لديها سوق مستهدف ضخم يمكن استهدافه بنمو سريع، مما يضمن إمكانية جني الإيرادات على نطاق واسعة ويمكن أن يكون هذا السوق محلياً أو عالمياً. وغالباً ما تركز على التكنولوجيا والابتكار، مثل شركات البرمجيات، والتطبيقات الرقمية، والمنصات الإلكترونية، حيث يكون التوسع أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالمؤسسات التقليدية.⁽¹⁾

4- المؤسسات الناشئة القابلة للشراء "Buyable Startup"

وفقاً للباحث ستيف بلانك، فإن المؤسسات الناشئة القابلة للشراء (Buyable Startup) هي شركات يتم تأسيسها بهدف الاستحواذ عليها من قبل شركات كبرى بعد تحقيق نجاح معين أي بيعها لهم، ويركز رواد الأعمال في هذا النوع من الشركات على تطوير منتجات أو خدمات مبتكرة بسرعة، بحيث تجذب اهتمام شركات أكبر ترغب في الاستحواذ عليها لتعزيز أعمالها أو توسيع نطاق خدماتها، كما تتميز هذه الشركات بتبني شبكات قوية أو تملك كميات ضخمة من البيانات التي يمكن استخدامها بطرق مبتكرة أو لتحليل السوق، هي أيضاً مشاريع جذابة للاستحواذ، خاصة من قبل الشركات الكبرى التي ترغب في تحسين استراتيجياتها أو الاستفادة من تلك البيانات.

(1) بركاتي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

5- المؤسسات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي "Social Startup"

في المشاريع الناشئة ذات الطابع الاجتماعي، الفكرة الأساسية يجب أن تكون حل مشكلة اجتماعية حقيقية. مثلاً، حل قضايا الفقر، التعليم، الصحة، البيئة، أو العدالة الاجتماعية، بدلاً من مجرد تقديم منتج أو خدمة مربحة، يجب أن يهدف المشروع إلى إحداث تأثير إيجابي ودائم في المجتمع. قد تكون هذه الشركات غير ربحية أو ربحية، وتعتمد غالباً على التمويل الخيري، أو الحكومي، أو الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي.

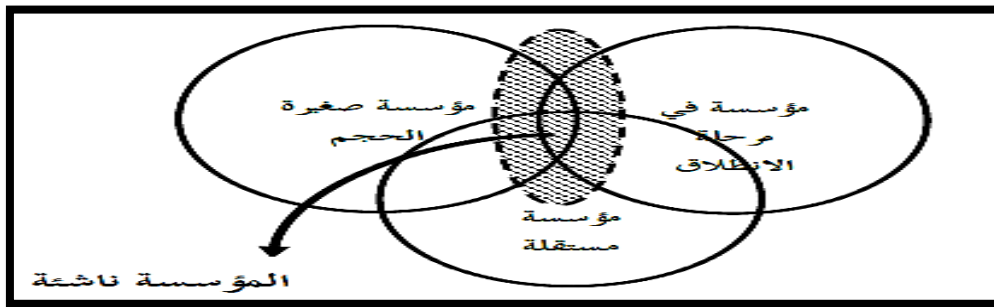
6- المؤسسات الناشئة الكبيرة "Large-Company Startup"

تنشأ داخل شركات كبرى كاستجابة لتغيرات السوق، التكنولوجيا، أو احتياجات المستهلكين، فالمشروع الناشئ الكبير لا يقتصر على منتج مبتكر فقط، بل يتطلب أيضاً نموذجاً تجارياً مبتكراً، سواء في طرق التوزيع، التسويق، أو كيفية الحصول على الإيرادات. على سبيل المثال، استخدام التقنيات الحديثة أو تطبيقات نموذج الاشتراك يمكن أن يساهم في التوسع السريع، وغالباً ما يتم إطلاقها كمشاريع منفصلة داخل الشركات الكبيرة، مثل تطوير منتجات جديدة أو الدخول في قطاعات مختلفة، لضمان استمرارية النمو والتنافسية في بيئات متغيرة.⁽¹⁾

ثانياً: خصائص المؤسسات الناشئة

لقد عمل العديد من الباحثين على توضيح مختلف الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الناشئة، حيث أن أغلبها يوضح أن لها خصائص تميزها بشكل كبير عن غيرها من باقي الأنواع الأخرى للمؤسسات، والتي تعتمد بشكل أساسي على معايير محددة لتوضيح تلك الخصوصية، ولذلك فتعتبر الكثير من الدراسات أن الركائز الثلاث لخصائص المؤسسات الناشئة تعتمد على المعايير التالية: جانب صغر الحجم، وحدثة التأسيس، وأيضاً على الاستقلالية، وبالتالي فالملاحظ أن مؤسسة الناشئة هي تعتمد بشكل أساسي على ثلاث معايير يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01-04): معايير تحديد خصائص المؤسسة الناشئة



المصدر: تليلي ياسين، (2022): دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 10.

⁽¹⁾ بركاني يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

من الواضح من خلال الشكل السابق، أن المؤسسة الناشئة تتميز بصغر حجمها رغم أنها تنمو بسرعة عن غيرها من المؤسسات المصغرة أو الصغيرة، كما أن لها استقلالية أكبر خصوصاً وأنها تعمل ضمن القطاع الرقمي والبرمجيات والتكنولوجيا عامة، وذلك ما يعطيها مرونة أكبر من غيرها من المؤسسات، وفي النقطة الأخيرة هي أن انطلاقها يكون بالاعتماد على عدد قليل من الأفراد، وفي الأغلب يكونون هم أصحاب الفكرة المبتكرة أو المبدعة بتوظيف التكنولوجيا، وقد عمل بعض الباحثين الآخرين إلى إضافة خصائص أخرى لهذا النوع من المؤسسات حيث عمل "Bruyat" على إضافة لما سبق معيار الإنشاء من الصفر بمعنى أنها مؤسسة حديثة وجديدة بفكرها ونشاطها، وبالتالي استبعاد كل المؤسسات التي كانت قائمة وتتوقع فقط العمل على توسيعها أو حتى الاستحواذ عليها.⁽¹⁾

كما يمكن إضافة خصائص أخرى لما سبق تتضمن على ما يلي:⁽²⁾

➤ **قابلية التوسع:** تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحقيق نمو سريع وتوسع في أسواق جديدة في فترة زمنية قصيرة. النمو قد يكون بسبب الابتكار أو الطلب الكبير على المنتج أو الخدمة؛

➤ **الابتكار والإبداع:** المؤسسات الناشئة عادة ما تركز على تقديم حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل القائمة في السوق، سواء كان ذلك من خلال التكنولوجيا أو طرق الأعمال الجديدة؛

➤ **مؤقتة:** غالباً ما تكون هذه المؤسسات في مرحلة التأسيس والتطوير، حيث تكون أهدافها قصيرة المدى وتتركز على اختبار الأفكار، التوسع السريع، وتحقيق الاستدامة المالية. في حال نجحت الفكرة، قد تتحول إلى شركة مستدامة، أما إذا فشلت، فقد تُغلق أو تتغير بشكل جذري. لذا، تُعتبر المؤسسات الناشئة مؤقتة لأنها تخضع للكثير من التحديات والمخاطر التي قد تؤدي إلى تغييراتها أو انتهائها في فترة زمنية قصيرة؛

➤ **ارتفاع المخاطرة:** المؤسسات الناشئة عادة ما تكون عالية المخاطر، حيث تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل، وتطوير المنتجات، وتوسيع الأسواق، لكنها في نفس الوقت قد تحقق مكاسب كبيرة إذا نجحت.⁽³⁾

كما لها أيضاً مميزات وخصائص أخرى تشمل على تميزها نوع من المؤسسات له خياران إما التطور أو التحول إلى مؤسسات ناجحة أو خاسرة، ولها ميزة فرصة التكاليف المنخفضة مع الاستغلال الأكبر للتكنولوجيا الرقمية الحديثة.⁽⁴⁾

(1) تليلي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) بن فاضل وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-09.

(3) Hamza Zakaria, tmi Hassiba, Boucenna Wassila, (2024) : **Startup Development in Algeria: Navigating challenges and seizing opportunities**, Journal of économic Integration. volume: 12 n:04, Université Ahmed Draya d'Adrar, Algérie, p 242.

(4) بشير عبد الحميد، حكيم زايد، (2020): **التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق مؤسسات ناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة-**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 204.

ثالثاً: أهمية المؤسسات الناشئة

لقد سعت العديد من الدراسات لتوضيح مدى أهمية هذا النوع من المؤسسات المتمثل في المؤسسات الناشئة، حيث ارتكز توضيح ذلك من خلال عرض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وبذلك فإن هذا التقسيم يوضح بشكل أكبر تلك الأهمية، وتلبية الاحتياجات المعرفية بهذا النوع من المؤسسات، وبالتالي فالواضح أن الجانب الاقتصادي يشمل على أهمية المؤسسات الناشئة في عملية خلق قيمة تكون في الأغلب مرتبطة بالجانب الرقمي أو العالم الافتراضي والتكنولوجيا، وهي تمكن من تلبية الاحتياجات المالية وتحقيق عوائد هامة من رأس مال بسيط، وذلك بتحقيق أرباح تمكن المؤسسة من النمو والتوسع في المستقبل المنظور، زيادة على ذلك تتضح من جانبها الاجتماعي بتقليل البطالة وتوفير مناصب شغل بشكل أسرع وأسهل من غيرها من المؤسسات، كما أن أهميتها تبرز أيضاً من خلال المكاسب الاستراتيجية الناتجة عن اعتماد هذا النوع من المؤسسات على فتح المجال للتطور التكنولوجي والرقمي، وبالتالي توفير برمجيات وتقنيات مبتكرة للمجتمع تلبي حاجتها المتزايدة للخدمات الرقمية، كما يمكن عرض لأهم النقاط الأخرى التي توضح أهمية هذه المؤسسات من خلال النقاط التالية:⁽¹⁾

- **توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة:** مع نمو المؤسسات الناشئة، يتم توفير العديد من الفرص الوظيفية، سواء على مستوى العمل المباشر داخل الشركة أو عبر الصناعات المرتبطة بها. تعتبر هذه المؤسسات مصدراً هاماً للتوظيف، خاصة في القطاعات التقنية؛
- **استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي:** مع تزايد نجاح المؤسسات الناشئة، يجذب ذلك الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم، سواء كانت استثمارات خاصة أو تمويل من مستثمرين مخاطر، ما يعزز الاقتصاد الوطني ويحفز النمو؛
- **مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة:** تعزز المؤسسات الناشئة ثقافة ريادة الأعمال، مما يلهم أفراداً آخرين للانخراط في عالم الأعمال والتطوير. كما تشجع على المخاطرة المحسوبة والابتكار في مجتمع الأعمال؛
- **زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية:** من خلال الدخول إلى الأسواق وزيادة التنافس، تدفع الشركات الناشئة الشركات القائمة إلى تحسين خدماتها، مما يعزز التنافسية في السوق ويساهم في تقديم قيمة أفضل للمستهلكين؛
- **إحداث تأثير إيجابي في المجتمع:** الشركات الناشئة يمكن أن تغير الثقافة المجتمعية من خلال تقديم حلول أو نماذج أعمال تدعم الاستدامة، أو المسؤولية الاجتماعية، مما يعزز الوعي المجتمعي للمشكلات الاجتماعية؛

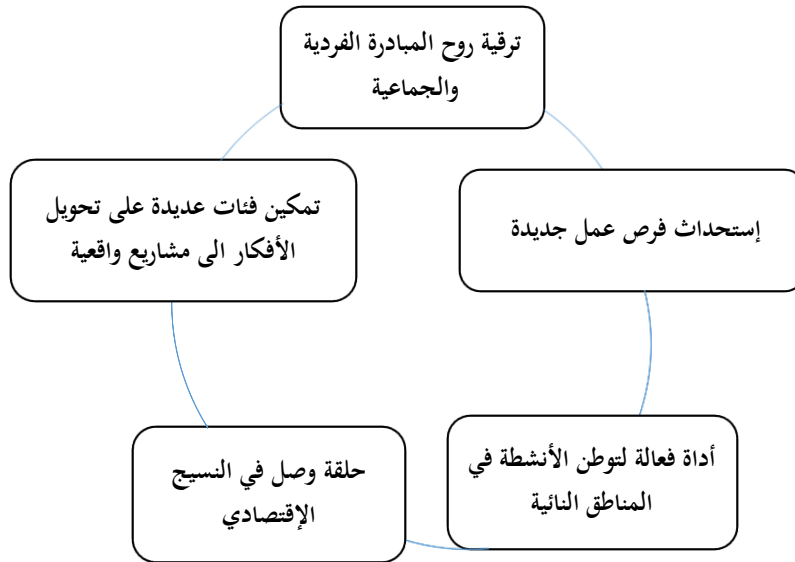
(1) حسين يوسف، صديقي إسماعيل، (2021): دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص ص 71-73.

- فتح أسواق جديدة: من خلال منتجاتها المبتكرة، تسهم المؤسسات الناشئة في فتح أسواق جديدة وإعادة هيكلة الأسواق القديمة القائمة مؤثرة بذلك على الاقتصاد العالمي؛
- المساهمة في النمو الاقتصادي: من خلال تقديم حلول جديدة وزيادة الإنتاجية، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. هذه الشركات قد تكون المحرك الأساسي لاقتصاديات بعض الدول؛⁽¹⁾
- تعزيز البحث والتطوير: تسهم المؤسسات الناشئة بشكل فعال في البحث والتطوير، كونها غالبا ما تنخرط في مجالات التكنولوجيا العامة والخدمات المعرفية⁽²⁾.

رابعاً: أهداف المؤسسات الناشئة

تسعى المؤسسات الناشئة، مثل غيرها من المؤسسات، إلى تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في الربح، الاستمرارية، والنمو. ووفقاً لبعض النظريات الاقتصادية، خاصة تلك التي نشأت خلال التسعينات، كان يُعطى الأفضلية للصناعات الثقيلة، إلا أن التوجهات الحديثة أبرزت أهمية المؤسسات المصغرة باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز المنافسة في السوق وخلق فرص عمل دائمة. ويُعد هذا الهدف جوهرياً، إذ تُظهر هذه المؤسسات قدرة عالية على الأداء خاصة في الدول النامية، نظراً لأنها لا تتطلب موارد مالية أو مادية كبيرة عند إنشائها، ويمكن تلخيص أهدافها في الشكل الموالي:

شكل رقم (01-05): أهداف المؤسسات الناشئة



المصدر: رضاني مروى، بوقرة كريمة، (2020): تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربياً)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 07، عدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 280.

كما أن للمؤسسات الناشئة العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، يذكر منها ما يلي:

⁽¹⁾ Assia Brahmi, (2025) : **Algeria's startup Ecosystem, Emerging trends and developmental. Momentum**, AL Bashaar Economic journal, Volume 03, n°:03, Université de Béchar, Algérie, p 453.

⁽²⁾ بن طيبة مهدي، (2022): حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة **Startups** - تجربة ماليزيا نموذجاً-، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 195-196.

- تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال إنشاء أنشطة اقتصادية جديدة سواء كانت سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، كما تشمل إعادة إحياء الأنشطة الاقتصادية المتوقفة، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية؛
- خلق فرص عمل جديدة، سواء بشكل مباشر من خلال تشغيل مؤسسي المشروع أنفسهم، أو بشكل غير مباشر عبر توظيف أشخاص آخرين؛
- دعم توطين الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق، مما يجعلها أداة مهمة لثمين الموارد المحلية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين المناطق؛
- الارتباط بالنسيج الاقتصادي، إذ تعمل المؤسسات الناشئة كحلقة وصل تربط بين باقي المؤسسات وتساهم في تفعيل شبكة العلاقات الاقتصادية⁽¹⁾؛
- تحقيق توازن الهيكل الإنتاجي للنشاط؛
- المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاعتماد على اقتصادات محدودة (اقتصاد الربيع) وتنويع الصادرات⁽²⁾؛
- تمكين المبدعين وأصحاب الأفكار الاستثمارية الذين يفتقرون إلى الإمكانيات المالية والإدارية، وتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية قابلة للتطبيق⁽³⁾.

(1) العلمي قواسمية، سالم يعقوب، (2022): المؤسسات الناشئة: قراءة في المفاهيم، الواقع والأفاق والتحديات في الجزائر، وأهم التجارب العربية، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، ص 101.

(2) سلطاني سمير، بوشيعي عائشة، (2022): التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة حالة عينة حاضنات مرافقة بولاية باتنة-، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، ص 99.

(3) رمضاني مروى، بوقرة كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 280.

خامسا: سبل نجاح وأسباب فشل المؤسسات الناشئة

تختلف أسباب نجاح وفشل المؤسسات الناشئة من مؤسسة إلى أخرى، فرغم اتجاه المزيد من الأشخاص لمجال ريادة الأعمال وتأسيس مشروعاتهم الخاصة سعيا وراء تحقيق الأرباح، إلا أن هذا المجال يشهد الكثير من فشل المؤسسات الناشئة، وقد لا يمر على تأسيس بعضها سوى بضع سنوات، على خلاف استمرارية نجاح بعض المؤسسات الأخرى.

1- سبل نجاح المؤسسات الناشئة

تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة خلال فترة عملها لضمان بقائها وتثبيت موقعها في السوق. وتحظى مرحلة الانطلاق بأهمية خاصة، حيث يركز رواد الأعمال خلالها على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة وذات مستوى عالٍ من الجودة. وقد أشارت مجلة فوربس إلى مجموعة من الإرشادات التي تساعد أصحاب المشاريع على تجاوز مرحلة الانطلاق بنجاح وضمان استمرار نمو مؤسساتهم، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:⁽¹⁾

- **تأمين تمويل كافٍ في مراحل البداية:** تعتمد المؤسسات الناشئة بشكل كبير على التمويل الخارجي، سواء من المستثمرين الملائكيين، أو صناديق رأس المال المخاطر، أو القروض البنكية، لتغطية تكاليف التأسيس وتوسيع النشاط. ولهذا، يتعين على رواد الأعمال وضع خطة عمل دقيقة تتناسب مع حجم المخاطر المحتملة.
- **تأسيس مجلس إدارة فعال:** غالبًا ما تنطلق المؤسسات الناشئة بفرق صغيرة ومرنة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار بسبب البنية الإدارية المبسطة. ومع ذلك، يحتاج أصحاب المشاريع إلى الاستفادة من خبرات متخصصين وإقامة علاقات قوية مع رواد القطاع، لذا يُنصح بإنشاء مجلس إدارة يضم خبراء ورجال أعمال متمرسين ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- **التركيز على الابتكار بدل المنافسة فقط:** يعتمد نجاح المؤسسة الناشئة على قدرتها على الابتكار والتكيف مع التغيرات في احتياجات السوق. كما يساهم تحسين المنتجات والخدمات بشكل مستمر وتقديم مزايا إضافية للعملاء في تعزيز التميز التنافسي.
- **الاهتمام بتوظيف الكفاءات:** من الضروري اختيار فريق عمل مؤهل وذو خبرة عالية، إذ يضمن ذلك تنمية المؤسسة بشكل مستدام ويعزز قدرتها على الاستمرار في تحقيق النجاح.
- **التركيز على تعزيز المبيعات:** لتحقيق النمو في المرحلة الثانية من عمر المؤسسة، يجب الاهتمام بزيادة المبيعات من خلال تشكيل فريق مبيعات متخصص يسعى لتحقيق أهداف المؤسسة ومتطلباتها. لذلك، من الضروري توفير التدريب

⁽¹⁾ سلطان كريمة، سعد قرمش، (2020): مساعدة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة - حاضنات مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC نموذجًا-، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص 86.

المناسب لأعضاء الفريق، وتزويدهم بالأدوات والظروف الملائمة لأداء مهامهم، بالإضافة إلى تعزيز علاقات المؤسسة مع العملاء.

- **تكوين فريق قيادة محترف:** تحتاج المؤسسات الناشئة إلى قادة مؤهلين لتدريب الموظفين والإشراف عليهم، والحفاظ على روح الفريق، وتعزيز النمو وتحقيق أهداف الشركة. فاختيار أفضل الموظفين وإنتاج منتجات وخدمات عالية الجودة لا يكفي وحده لتحقيق أفضل النتائج في المبيعات دون وجود مدراء محترفين ومبدعين.
- **التمييز بين التسويق والمبيعات:** يختلف دور التسويق عن المبيعات خلال المرحلة الثانية من نمو المؤسسة. فالتسويق يركز على نشر العلامة التجارية، وعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها، بينما تهتم المبيعات ببناء العلاقات مع العملاء، وتلبية احتياجاتهم، وتقديم العروض، وإبرام الصفقات. وعلى الرغم من اختلاف مهارات كل جانب، إلا أن كلاهما يكمل الآخر لضمان نجاح المؤسسة⁽¹⁾.
- **بناء علاقات وطيدة مع العملاء:** الاهتمام المستمر برضا العملاء وبناء علاقات طويلة الأمد معهم يعتبر من أكبر عوامل نجاح المؤسسات الناشئة. التفاعل المستمر مع العملاء وتقديم خدمة متميزة يساعد في تعزيز الولاء وزيادة فرص النمو.
- **بناء ثقافة مؤسسية إيجابية:** يحتاج أصحاب المؤسسات الناشئة إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية قوية تحدد أسلوب عمل الموظفين ونمو المؤسسة، بما يتماشى مع رؤية القادة وقيمهم وطموحاتهم. ويعزز الالتزام بهذه الثقافة والقيم الإيجابية قدرة المؤسسة على الصمود والتكيف في بيئة الأعمال المتقلبة.
- **التمييز بين القيادة والإدارة:** رغم الترابط بين مهارات القيادة والإدارة، إلا أن لكل منهما دوراً مميزاً. فالقيادة تهدف إلى إلهام الموظفين وتحفيزهم لبذل أقصى جهودهم، بينما تركز الإدارة على توجيه الموظفين لأداء مهامهم، وتهيئة بيئة عمل مناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة.

2- أسباب فشل المؤسسات الناشئة

يمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:⁽²⁾

2-1 الأسباب القبلية: تتمثل في:

- **نقص الخبرة:** المؤسسات الناشئة بحاجة إلى فريق متكامل ذو خبرة ومهارات متنوعة في مجالات مثل التسويق، تطوير المنتجات، المبيعات، والتمويل. نقص الخبرة يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة أو ضعف الأداء العام؛

(1) سلطان كريمة، سعد قرمش، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، (2020): أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة Startups في الجزائر - دراسة تحليلية، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 125.

-الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: يميل العديد من رواد الأعمال إلى تجاهل التخطيط الاستراتيجي في المشاريع الناشئة لاعتقادهم بعدم ضرورته، إلا أن ذلك غالباً ما يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ تُعد الخطة الاستراتيجية أداة أساسية لتحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها. فهي تمكن صاحب المشروع من تقييم إمكانياته وفهم احتياجات العملاء، وتحديد الزبون المستهدف وكيفية جذبهم والمحافظة عليه، بما يشمل اختيار الموقع المناسب للمشروع بطريقة علمية وفنية، لا بالاعتماد على توافر قطعة أرض أو محل فقط، بل مع مراعاة جاذبية السوق، رضا العملاء، التكاليف، وإمكانية التوسع مستقبلاً. وتسبق وضع الخطة تحليلات دقيقة للبيئة الخارجية، والأسواق، والمنافسين، بالإضافة إلى دراسة حاجات ورغبات العملاء ومقارنة المنتجات والخدمات المتوفرة في السوق بالفكرة المراد تنفيذها لضمان نجاح المشروع وتحقيق ميزة تنافسية.

2-2 الأسباب البعدية: ترتبط هذه الأسباب لفشل المؤسسات غالباً بالموارد المادية وكيفية تحصيلها واستغلالها، إضافة إلى غياب التحليل المستمر والعميق للبيئة الداخلية والخارجية، بما يشمل القدرات الاستراتيجية، وحاجات ورغبات الأفراد المتغيرة، وقوة المنافسين، والسياسات والقوانين الحكومية المتجددة. كما يساهم غياب التفكير الاستراتيجي في تشويش رؤى المؤسسات، خصوصاً في المؤسسات العربية، ما ينعكس على صعوبة صياغة رؤية ورسالة واضحة وتحديد الأهداف، فضلاً عن تشخيص السلوكيات الأخلاقية للمؤسسة. كما تواجه الإدارة تحديات متعددة دون وضوح فكري لمعالجتها، بما في ذلك التمييز بين الأولويات، وتفتقر إلى أساليب منهجية للتعامل مع المشكلات أو ابتكار حلول تطويرية، وقد يكون ذلك نتيجة اعتمادها على الحلول الجاهزة والسريعة بدل تشجيع المبادرات والإبداع.⁽¹⁾

(1) فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 125.

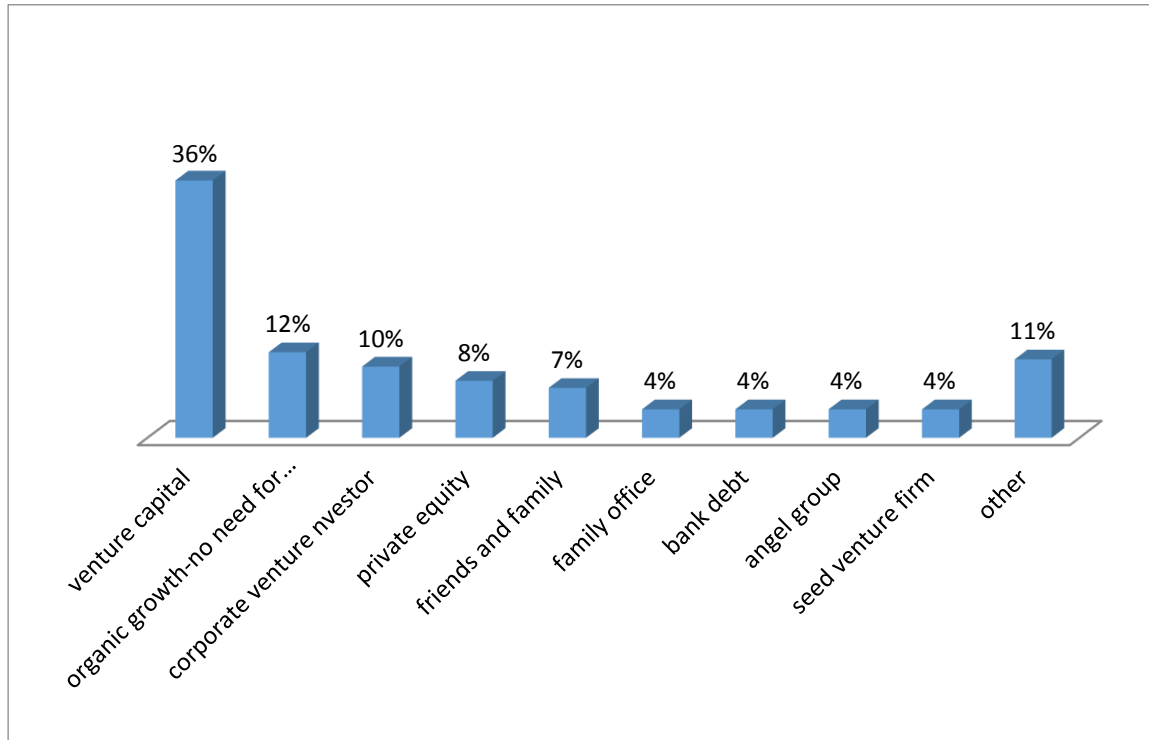
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة ومعوقات نموها وآليات معالجتها

تواجه المؤسسات الناشئة جملة من المعوقات التي تعتبر تحدياً لرواد الأعمال، كما أن ذلك يدفعها إلى البحث بشكل أكبر وأوسع لتنويع عمليات التمويل ومصادرهما بما يضمن نجاحها، مع العلم أن لها جوانب مختلفة في آليات تمويل هذا النوع من المؤسسات، وبذلك فإن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يواجهون تحديات كبيرة تبرز من خلال مواجهة مختلف المعوقات وأيضاً العمل على تنويع مصادر التمويل بما يخدم نجاح المشروع وتقليل المخاطرة والتكاليف عليها في المستقبل.

أولاً: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

لقد عمل التقرير الدولي والمنشور سنة 2020 على عرض مختلف مصادر التمويل للمؤسسات الناشئة، حيث يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:⁽¹⁾

شكل رقم (01 – 06): مصادر تمويل المؤسسات الناشئة حسب تقرير Valley Bank



Source : Global -Startup Outlook 2020, Valley Bank, p 06, website : <https://www.svb.com/globalassets>, consulté le : 24/02/2025 à 22:15.

حسب الشكل السابق يمكن تحديد مصادر تمويل المؤسسات الناشئة ونسبها كما يلي:

1- رأس المال المخاطر: يُعد التمويل برأس المال المخاطر أحد أهم مصادر تمويل المؤسسات الناشئة، حيث يستثمر فيه أصحاب رؤوس الأموال المغامرة في الشركات ذات الإمكانيات العالية للنمو مقابل حصة من الملكية. يتميز هذا النوع من

⁽¹⁾ Global -Startup Outlook 2020, Valley Bank, p 06, website : <https://www.svb.com/globalassets>, consulté le : 24/02/2025 à 22:15.

التمويل بدعم الابتكار وتحمل المخاطر العالية، مع التركيز على تحقيق عوائد مرتفعة عند نجاح الشركة،¹ ومن الواضح من خلال الشكل السابق ان اغلب الشركات الناشئة تمول بهذا النوع من المؤسسات حيث تقدر نسبتهم بـ 36%.

2- التمويل العضوي: او التمويل بدون الحاجة لأموال خارجية، وهو يحل المرتبة الثانية من توجه المؤسسات الناشئة اليه.

3- وتحتل مصادر أخرى للتمويل في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ 11%.

4- التمويل من خلال شركات الاستثمار: وهي شركات مختصة بعملية تمويل المؤسسة ومن بينها المؤسسات الناشئة، وهي تحل في المرتبة الرابعة وبنسبة تقدر بـ 10%.

5- التمويل الذاتي: تعمل العديد من المؤسسات الناشئة بالاعتماد على مصادر تمويل ذاتية، وخاصة بأصحاب المشروعات الناشئة، حيث تحتل المرتبة الخامسة وبنسبة تقدر بـ 8%.

6- التمويل من خلال العائلة والأصدقاء: يشكل هذا التمويل دافع قوي للمؤسسات الناشئة، فهناك من يعمل على أساس عائلي أو على أساس توفير الأموال من جهات موثوقة، ولا يمكنها الضغط على المؤسسة، ويحتل هذا التمويل على المرتبة السادسة، وبنسبة تقدر بـ 7%.

7- القروض البنكية: تمثل القروض البنكية اهم مصادر تمويل المؤسسات لكن تكاليفها تدفع المؤسسات بالنفور منها بشكل اكبر، لكن رغم ذلك فهي تحتل المرتبة السابعة وبنسبة تقدر بـ 4%.

8- التمويل الملائكي: يمثل هذا النوع من التمويل اهم مصادر تمويل المؤسسات الناشئة، فهو استثمار يقدمه أفراد أثرياء، يُعرفون بالمستثمرين الملائكيين، لدعم المؤسسات الناشئة في مراحلها المبكرة مقابل حصة من الأسهم، كما يتميز هذا النوع من التمويل بالمرونة وسرعة الحصول عليه، مع تقديم المستثمرين توجيهًا وخبرة لدعم نمو الشركة، ويحتل هذا التمويل مرتبة السابعة أيضا وبنسبة تقدر بـ 4%.(2)

9- تمويل Family Office، وهو استثمار يُقدّم من قبل مكاتب عائلية تُدير ثروات العائلات الثرية، حيث تستثمر في الشركات الناشئة والمشاريع الواعدة لتنويع أصولها وتحقيق عوائد طويلة الأجل، ويتميز هذا النوع من التمويل بالدعم المالي الكبير، والاستثمار الاستراتيجي، وتقديم استشارات إدارية للمؤسسات الناشئة، ويحتل المرتبة السابعة أيضا وبنسبة تقدر بـ 4%.

10- تمويل Seed Venture Firm، وهو استثمار يقدمه صناديق رأس المال المخاطر المتخصصة في المرحلة الأولية (Seed Stage) لدعم الشركات الناشئة في تطوير منتجاتها ونماذج أعمالها، يهدف هذا التمويل إلى مساعدة

⁽¹⁾Bouksessa Souhila Kheira, (2025) : **Startup Financing in Algeria : challanges and Opportunities**,Journal of Education for Business, volume 10, N°2, University of Echahid Hamma Lakhdar – El Oued , Algérie, P 1250.

⁽²⁾Global -Startup Outlook 2020, Valley Bank, p 06, website :<https://www.svb.com/globalassets>, consulté le : 24/02/2025

الشركات على إثبات فكرتها وجذب استثمارات أكبر في المراحل اللاحقة، ويحتل المرتبة السابعة أيضا ونسبة تقدر بـ 04%⁽¹⁾.

ثانياً: معوقات إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة

من المهم معرفة أن هناك معوقات كثيرة تهدد نشاط المؤسسات الناشئة، وتحد من نموها بالسوق المحلي أو الدولي، كما أن لها أسباب أخرى تساهم في فشل هذا النوع من المؤسسات، وهي ترتبط بالأساس بإهمال دراسة الجدوى، والتي تكون في اغلب الأحيان ضرورية لمعرفة تكاليف إنشاء هذا المشروع الاستثماري، كما أن عملية عدم تحديد مجالات الأموال ومصادرها وغاياتها التي من شأنها أن تساهم في إنشاء هذا النوع من المؤسسات يؤدي بالضرورة إلى فشلها، كما أن عدم الامتثال إلى إعداد خطط تسويقية ودراسة السوق والمنافسين والعملاء يؤدي بشكل مباشر إلى فشل المؤسسة الناشئة، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم اللجوء إلى استشارة المتخصصين وعدم وجود حافز وحماس أكبر لأصحاب المشروع تدفعهم إلى الفشل خصوصا في حالة التركيز على الربح دون التفكير بما يساهم في تحقيقه.⁽²⁾

ومن أهم العوائق الأخرى هي الجانب المالي، الذي يعد من أكبر التحديات التي تواجه رواد الأعمال عند إنشاء المؤسسات الناشئة، حيث يتطلب رأس مال لتأسيس مشروع ناجح، ورأس مال يكون كافيا لتغطية تكاليف التشغيل الأولية، مثل تطوير المنتجات، التسويق، واستئجار المكاتب، وغالبًا ما يواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على تمويل مناسب، خاصة عند عدم امتلاكهم ضمانات كافية للحصول على قروض بنكية، بالإضافة إلى ذلك، فإن شروط التمويل القاسية، مثل الفوائد المرتفعة ومتطلبات السداد الصارمة، قد تشكل عبئًا إضافيًا على الشركات الناشئة، كما أن المستثمرين قد يترددون في تمويل الشركات الناشئة بسبب المخاطر العالية، لا سيما في القطاعات غير التقليدية أو ذات العوائد طويلة الأجل، حتى في حالة الحصول على تمويل من رأس المال المخاطر أو المستثمرين الملائكيين، قد يضطر رواد الأعمال إلى التخلي عن جزء كبير من ملكية شركتهم، مما يؤثر على استقلالية قراراتهم، وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة المالية غير الفعالة، مثل سوء تقدير التكاليف أو عدم تحقيق تدفقات نقدية مستقرة، يمكن أن تؤدي إلى فشل الشركات الناشئة في مراحلها الأولى. كما قد تؤدي المنافسة القوية وارتفاع تكاليف التسويق والتكنولوجيا إلى استنزاف الموارد المالية بسرعة، مما يهدد استدامة المشروع.

وبما أن المعوقات المالية تشكل عائق كبير في إنشاء المؤسسة، فإن المعوقات التسويقية تمثل تهديدا في نموها وتوسعها، وبذلك تُعد المعوقات التسويقية من التحديات الكبرى التي تواجه المؤسسات الناشئة، حيث تعتمد قدرتها على النجاح

⁽¹⁾Global -Startup Outlook 2020, Valley Bank, p 06, website :<https://www.svb.com/globalassets>, consulté le : 24/02/2025 à 22:15.

⁽²⁾ ماضي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

والاستمرار بشكل كبير على الوصول إلى العملاء وإقناعهم بالمنتج أو الخدمة، ومن أبرز هذه المعوقات ضعف الوعي بالعلامة التجارية، حيث تواجه الشركات الناشئة صعوبة في بناء سمعة قوية مقارنة بالمنافسين الكبار. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف المرتفعة للتسويق والإعلان، خاصة عبر القنوات الرقمية ووسائل الإعلام، قد تشكل عبئاً مالياً كبيراً على رواد الأعمال، كما أن صعوبة استهداف الجمهور المناسب تُعتبر تحدياً رئيسياً، حيث قد لا يمتلك رواد الأعمال الخبرة أو الأدوات التحليلية الكافية لفهم احتياجات العملاء بدقة، أيضاً ضعف استراتيجيات التسعير يعدّ أيضاً من المعوقات، فقد يكون السعر مرتفعاً مقارنة بقيمة المنتج، أو منخفضاً لدرجة لا تغطي التكاليف التشغيلية، وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة الشديدة في الأسواق تجعل من الصعب جذب العملاء والاحتفاظ بهم، خاصة في القطاعات المزدحمة. كما أن التغيرات المستمرة في توجهات السوق وسلوك المستهلكين تتطلب مرونة كبيرة في الاستراتيجيات التسويقية، وهو ما قد يكون تحدياً للمؤسسات الناشئة التي تعاني من محدودية الموارد والخبرة.⁽¹⁾

كما أن هناك معوقات أخرى تلحق الضرر بالشركات الناشئة، حيث أن تغير سلوك الزبائن على المؤسسات الناشئة يعتبر تهديد ومعوق كبير لهذا النوع من المؤسسات، حيث يعد تغير سلوك العملاء تحدياً رئيسياً للمؤسسات الناشئة، حيث قد تتغير احتياجات المستهلكين وتفضيلاتهم بسرعة، مما يجعل المنتجات أو الخدمات المقدمة غير ملائمة للسوق. كما أن الاتجاهات التكنولوجية والاجتماعية تؤثر على قرارات الشراء، مما يتطلب من الشركات الناشئة التكيف السريع مع هذه التغيرات، وقد يؤدي ضعف الولاء للعلامة التجارية إلى صعوبة الاحتفاظ بالعملاء، خاصة إذا ظهرت منافسة تقدم عروضاً أكثر جاذبية. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على بيانات غير دقيقة أو دراسات سوق غير مكتملة قد يجعل المؤسسات الناشئة تتخذ قرارات تسويقية غير فعالة، مما يضر بنموها واستمراريتها.⁽²⁾

كما أن ضعف الدعم الحكومي يعد أيضاً من أهم المعوقات التي تعيق نمو وتوسع المؤسسات أو الشركات الناشئة، حيث تعاني العديد من المؤسسات الناشئة من ضعف السياسات الحكومية الداعمة، مثل نقص برامج التمويل والمساعدات، مما يجعل من الصعب على الشركات الناشئة الوصول إلى رأس المال اللازم للنمو. إضافة إلى ذلك، فإن التشريعات المعقدة والإجراءات البيروقراطية قد تعيق تأسيس الشركات أو توسعها، كما أن قلة الحوافز الضريبية والدعم اللوجستي يحدّان من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

وأيضاً نقص اليد العاملة الماهرة، هو يمثل من أهم التحديات التي تعيق نشاط المؤسسات الناشئة، حيث يُعد نقص المهارات المتخصصة من أبرز العوائق التي تواجه المؤسسات الناشئة، حيث تحتاج هذه الشركات إلى كوادر مؤهلة في مجالات

⁽¹⁾ بركاني يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

⁽²⁾ شعابنة سميرة، عباس نجمة، (2022): دور الابتكار في بقاء الشركات الناشئة في ظل أزمة كوفيد-19، الملتقى الوطني الأول حول التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة -رهان لتحقيق التنمية المستدامة-، المنعقد يومي 02 و 03 نوفمبر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، ص 34.

التكنولوجيا، التسويق، والإدارة، كما أن الهجرة المستمرة للكفاءات تجعل من الصعب على الشركات الناشئة جذب المواهب المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص برامج التدريب والتطوير يؤدي إلى فجوة بين احتياجات السوق والمهارات المتاحة، مما يؤثر على الإنتاجية والابتكار داخل هذه المؤسسات.⁽¹⁾

ثالثا: آليات معالجة معوقات نمو المؤسسات الناشئة

تتمثل أهم سبل معالجة المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة فيما يلي:

1- معالجة المعوقات غير التمويلية

نقسم المعوقات غير التمويلية إلى نوعين: المعوقات المتعلقة ببيئة الأعمال: وتشمل القيود التنظيمية مثل قوانين العمل، التراخيص، إدارة الضرائب، اللوائح والتشريعات، وضعف تطبيق القوانين، وكذلك قصور البنية التحتية، وهي عوامل تؤثر على أداء ودور المؤسسات الناشئة، والمعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسات نفسها: وهي ضعف الإمكانيات والمهارات الداخلية للمؤسسة، ويمكن معالجتها من خلال تطوير قدراتها الذاتية وتحسين بيئة الأعمال المحيطة بها، من خلال ما يلي⁽²⁾:

-تحسين بيئة الأعمال: شير الدراسات إلى أن أكبر خمسة عوائق تواجه المؤسسات الناشئة في بيئة الأعمال هي: تعقيد الإجراءات التنظيمية، ارتفاع معدلات الضرائب، الممارسات غير العادلة من القطاع غير الرسمي، والفساد. وتتمثل الإجراءات المقترحة للتغلب على هذه المعوقات في:

- تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق، وتسهيل الوصول إلى الضمانات، وتحديث قوانين العمل؛
- تطوير البنية التحتية بما يساهم في تعزيز أداء المؤسسات؛
- تخفيف الأعباء الضريبية وتحديد ما يتناسب مع طبيعة كل مؤسسة؛
- تحسين النفاذ إلى الأسواق وتشجيع مشاركة المؤسسات الناشئة في المناقصات الحكومية؛
- دمج المؤسسات الناشئة في القطاع الرسمي لضمان ممارسة نشاطها ضمن الأطر القانونية.

-تطوير قدرات المؤسسة الذاتية: تتمثل في:

***تطوير برامج لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة:** تتمثل هذه العملية في إنشاء برامج متخصصة لدعم رواد الأعمال والمساعدة في إطلاق مشاريعهم الخاصة. وتشمل هذه البرامج تزويدهم بالمعلومات حول الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي من خلال التدريب المناسب وتوفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين. كما

(1) شعابنة سميرة، عباس نجمة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) مولود قنوش وآخرون، (2020): عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة، مقال منشور في إطار كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة البويرة، الجزائر، ص 54-56.

تهدف إلى مساعدة هذه المؤسسات على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والاستمرارية، وتقديم الدعم لتجنب التعثر خلال السنوات الأولى من النشاط.

***اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أدركت الحكومات حول العالم أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز نفاذ المؤسسات الناشئة إلى المعرفة والأسواق، وزيادة قدرتها التنافسية. ومع ذلك، تواجه العديد من المؤسسات في الدول النامية بطئا في تبني هذه التقنيات لأسباب متعددة، منها داخلية مثل نقص رغبة صاحب المؤسسة، أو قلة الموظفين المتخصصين، أو ضعف المعلومات حول التقنيات المتاحة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار فيها. كما توجد أسباب خارجية تتمثل في ضعف البنية التحتية وعوامل اجتماعية وثقافية وتنظيمية أخرى. وللتغلب على هذه العوائق، وضعت الحكومات برامج تشجيعية توفر التمويل والتوجيه والتدريب اللازمين لدعم المؤسسات الناشئة في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

***تشجيع القدرات الابتكارية لدى المؤسسات الناشئة:** يعد الابتكار أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، نظراً لتأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال. ومن هذا المنطلق، تسعى الحكومات إلى دعم الابتكار، لا سيما لدى المؤسسات الناشئة والمستحدثة، نظراً لدورها الكبير في الإنتاج وخلق فرص العمل. وتزداد أهمية هذا الدعم مع التطورات التقنية وتغير طبيعة الأسواق، التي أصبحت أكثر تخصصاً، مما مكّن المؤسسات الصغيرة والناشئة من تجاوز القيود المرتبطة بالحجم على قدرتها على الابتكار والتجديد. وقد قامت العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات البحوث بدراسة أفضل السبل لتعزيز دور المؤسسات الناشئة في تعزيز الابتكار. من أبرز هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي قدمت مجموعة من السياسات لتشجيع الابتكار بناءً على تجارب أربعين دولة. وقد صُنفت هذه السياسات إلى أربعة مجالات رئيسية: (1)

➤ نشر ثقافة الأعمال وتوفير الظروف الملائمة؛

➤ تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة؛

➤ تعزيز قدرات وكفاءات رواد الأعمال؛

➤ تحسين بيئة تطوير الأعمال والابتكارات الاجتماعية.

2-تحسين النفاذ في التمويل

تواجه المؤسسات الناشئة صعوبات أكبر في الحصول على التمويل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، سواء من حيث سهولة النفاذ أو تكلفة الائتمان. لذلك، ركزت العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات البحث العلمي جهودها على إيجاد سبل

(1) مولود قنوش وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

لتعزيز إمكانية نفاذ هذه المؤسسات إلى التمويل. وقد أسفرت هذه الدراسات عن مجموعة من الاقتراحات الرئيسية لتخفيف عقبات التمويل، منها:

- زيادة وعي المؤسسات الناشئة وتحفيز المؤسسات التمويلية على تقديم الدعم المالي لها؛
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة تلائم احتياجات هذه المؤسسات؛
- تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المالية والجهات المعنية بالتمويل؛
- تشجيع الشفافية والإفصاح المالي، بحيث يرتبط الالتزام بالمعايير المحاسبية المعترف بها بزيادة فرص النفاذ إلى التمويل.

3- المساندة الحكومية لتمويل المؤسسات الناشئة

نظرًا لأهمية قطاع المؤسسات الناشئة، شرعت الحكومات في اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم. وتتمثل أبرز هذه التدابير فيما يلي⁽¹⁾:

- وضع سياسات وبرامج شاملة لتطوير سوق تمويل المؤسسات الناشئة وتعزيز قدراته.
- التدخل المباشر في السوق لتحفيز تمويل وإقراض هذه المؤسسات.

كما يمكن للحكومات اعتماد إجراءات إضافية لدعم وصول المؤسسات الناشئة إلى التمويل، مثل: توفير السلع والخدمات العامة للأسواق التي لم تصل بعد إلى مستوى النضج الكامل، وتقديم برامج تدريبية تساعد المؤسسات على إعداد البيانات المالية وتقاريرها اللازمة للحصول على التمويل.

(1) مولود قنوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المطلب الرابع: عرض نماذج لمؤسسات ناشئة رائدة عالمياً

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة ظهور العديد من المؤسسات الناشئة التي أحدثت ثورة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مستفيدة من الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، وهذه الشركات بدأت صغيرة لكنها تمكنت من تحقيق نجاح عالمي بفضل نماذج أعمالها المبتكرة، وعلى سبيل المثال، تعد Klarna من أبرز الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث توفر حلول الدفع الإلكتروني المرنة، وبالنسبة Ramp هي مؤسسة أمريكية ناشئة، تعمل في مجال إدارة الأموال، أما Hopper، فقد أحدثت تغييراً في صناعة السفر من خلال منصتها التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوقع أسعار الرحلات وتقديم أفضل العروض، وتعد المؤسسة الناشئة Didi Chuxing شركة نقل تقدم خدمات التوصيل من خلال موقعها الإلكتروني، وفي العالم العربي، برزت Fawry كواحدة من الشركات الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني والخدمات المالية، مقدمة حلولاً مبتكرة تساهم في تعزيز الشمول المالي. تعكس هذه المؤسسات الناشئة كيف يمكن للتكنولوجيا أن تعيد تشكيل الأسواق وتخلق فرصاً جديدة للنمو والابتكار.

أولاً: المؤسسة الناشئة "KLARNA"

حسب الموقع الرسمي لشركة "KLARNA"، فقد تأسست شركة كلارنا (Klarna) في عام 2005 في ستوكهولم، السويد، على يد سيباستيان سيميانتوكوفسكي ونيكلاس أداليرث وفكتور جاكوبسون، الذين كانوا طلاباً في كلية ستوكهولم للاقتصاد، وجاءت فكرة تأسيس الشركة بعد مشاركتهم في مسابقة سنوية لرواد الأعمال نظمها الكلية، حيث سعوا إلى تقديم حلول دفع إلكترونية تسهل عمليات الشراء عبر الإنترنت، وفي عام 2007، استثمرت شركة الاستثمار Investment AB Öresund في كلارنا، مما ساعدها على التوسع في دول الشمال الأوروبي مثل النرويج وفنلندا والدنمارك، بالإضافة إلى ألمانيا وهولندا، وفي عام 2010، تلقت كلارنا استثماراً من شركة Sequoia Capital، مما ساهم في زيادة إيراداتها بنسبة تجاوزت 80% لتصل إلى 54 مليون دولار أمريكي.⁽¹⁾

في عام 2011، قادت شركة General Atlantic جولة استثمارية بقيمة 155 مليون دولار، وانضم مديرها العام، أنتون ليفي، إلى مجلس إدارة كلارنا، وفي نفس العام، استحوزت كلارنا على الشركة الإسرائيلية Analyzd، المتخصصة في إدارة المخاطر ومنع الاحتيال، بحلول عام 2013، اندمجت كلارنا مع الشركة الألمانية Sofortüberweisung لتشكيل مجموعة Klarna groupe، وفي عام 2014، استحوزت كلارنا على شركة SOFORT، مما أدى إلى تشكيل مجموعة كلارنا وتعزيز وجودها في السوق الأوروبية وأيضاً في عام 2017، حصلت كلارنا على ترخيص مصرفي كامل، مما مكّنها من توسيع خدماتها المالية وتقديم حلول مصرفية متكاملة لعملائها، وفي عام

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "klarna" الناشئة: <https://www.klarna.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/02/24 على الساعة: 18.00

2015، توسعت كلارنا إلى الولايات المتحدة، حيث أصبحت السوق الرئيسية لنموها المستقبلي، بعد تأمين شركات حصرية مع متاجر كبرى مثل Macy's.

كما أطلقت كلارنا تطبيقها في عام 2018، بهدف تزويد المستخدمين بأدوات للتسوق الذكي، وإدارة الميزانية، وتجارب دفع سلسلة سواء عبر الإنترنت أو في المتاجر، وبحلول عام 2024، أصبحت كلارنا رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، حيث تخدم 85 مليون مستهلك و600 ألف شريك تجاري، وتعالج 2.5 مليون عملية شراء يوميًا، مع تقديم خيارات دفع مرنة، واسترداد نقدي، وأدوات توفير، كما تتمثل أسس نشاط كلارنا في تقديم حلول مالية مبتكرة، بما في ذلك خدمات "اشتر الآن وادفع لاحقًا"، بهدف تسهيل عمليات الشراء عبر الإنترنت وتوفير خيارات دفع مرنة للمستهلكين، كما تسعى الشركة إلى تقديم أدوات لإدارة الميزانية والتسوق الذكي، مع التركيز على تحسين تجربة المستخدم في التسوق والدفع، وفي عام 2019، جمعت كلارنا 460 مليون دولار بهدف توسيع عملياتها في الولايات المتحدة، مما رفع قيمة الشركة إلى 5.5 مليار دولار، لتصبح أكبر شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في أوروبا.⁽¹⁾

واعتبارًا من عام 2024، تخدم كلارنا 85 مليون مستهلك و600 ألف شريك تجاري، وتعالج 2.5 مليون عملية شراء يوميًا، مما يعكس نموها المستمر وتأثيرها في قطاع الخدمات المالية الرقمية.

ثانيًا: المؤسسة الناشئة Ramp

Ramp هي مؤسسة أمريكية ناشئة، تأسست عام 2019 من قبل الصديقين "إريك جليمان" و"كريم عطية"، تعمل هذه المؤسسة في مجال إدارة الأموال، حيث توفر منصة أتمتة لمساعدة الشركات على إنفاق أموال أقل، كما تهدف إلى مساعدة عملائها على التفاوض بشأن أفضل سعر للحصول على أي شيء يمكن شراؤه ببطاقة، كما تقوم بتقديم بطاقات دفع لا تعتمد على خدمة استرداد النقود وحدها، مما يسمح للعميل بسداد جزء بسيط من نفقاته بنسبة 1,5%، كما تقوم بمساعدتهم على تحديد طرق إنفاق أقل، مثل تحديد وإلغاء الاشتراكات المزدوجة وتحديد حالات التكرار في التراخيص وإعلام العملاء عند توفر أسعار أفضل.⁽²⁾

جمعت مؤسسة Ramp مجموعة 1,4 مليار دولار في التمويل على مدى 8 جولات، وكان أحدث تمويل لها في 21 مارس 2022. حيث استثمرت في مؤسسة Tactic ضمن جولتين، جولة مغامرة في 27 سبتمبر 2022 قدرت بـ 11 مليون دولار، وجولة البذور في 4 ماي 2022 بـ 2,6 مليون دولار، كذلك استثمرت في مؤسسة Karbon في جولتين، الجولة A في 9 فيفري 2022 بـ 15 مليون دولار، وجولة البذور في 7 أكتوبر 2021 بـ 21 مليون دولار،

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة klarna " الناشئة: <https://www.klarna.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/02/24 على الساعة: 18.00

⁽²⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة Ramp " الناشئة: <https://ramp.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/02/24 على الساعة: 18.00

واستثمرت في المؤسستين Winden و Pluto card ضمن جولة البذور في 12 أبريل و3 فيفري لعام 2022 على التوالي، حيث قدرت الاستثمارات بـ 5,3 مليون دولار و6 مليون دولار على التوالي.⁽¹⁾

ثالثاً: المؤسسة الناشئة "HOPPER"

حسب بالموقع الرسمي لشركة "HOPPER"، فقد تم تأسيس شركة Hopper في عام 2007 على يد فريدريك لالوند وجوست أوويركيرك، وهما من التنفيذيين السابقين في مجموعة Expedia، كما بدأت الشركة كأداة لتخطيط السفر، حيث يمكن للمستخدمين البحث عن وجهات وأنشطة مختلفة، ولقد استغرقت الشركة أكثر من ست سنوات في تطوير منصتها، وخلال هذه الفترة، قامت بتجميع معلومات من أكثر من ملياري صفحة ويب متعلقة بالسفر. وفي يناير 2015، أطلقت الشركة تطبيقها الذي يتضمن ميزات مثل توقع أسعار الرحلات ومراقبة الأسعار في الوقت الفعلي. في عام 2017، وسعت الشركة خدماتها لتشمل حجز الفنادق، وفي عام 2022، أطلقت خدمة تأجير المنازل قصيرة الأجل، كما تتمثل أسس نشاط Hopper في تقديم تطبيق حائز على جوائز يتيح للمستخدمين حجز الرحلات الجوية، الفنادق، وتأجير السيارات، مع تقديم نصائح حول أفضل الأوقات للشراء، بهدف مساعدة المسافرين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتوفير المال.⁽²⁾

وعلى مر السنين، شهدت شركة Hopper نمواً ملحوظاً، حيث انضم إلى منصتها أكثر من 120 مليون مسافر، وفي عام 2024، تم تكريم الشركة من قبل مجلة Fast Company كأكثر الشركات ابتكاراً في مجال السفر، وذلك للمرة السادسة في تاريخها، تقديرًا لجهودها في تقديم حلول تقنية متقدمة في قطاع السفر، بالإضافة إلى ذلك، أطلقت Hopper مبادرة Hopper Cloud، وهي منصة تقنية تقدم حلولاً مبتكرة لشركاء الأعمال في صناعة السفر، مما يساهم في توسيع نطاق خدماتها وتعزيز حضورها في السوق، ومن خلال التركيز على احتياجات العملاء والابتكار المستمر، تسعى Hopper إلى تقديم تجربة سفر سلسة ومتكاملة، مع توفير أدوات تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتوفير المال.⁽³⁾

(1) الموقع الرسمي لمؤسسة "Ramp" الناشئة: <https://ramp.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/02/24 على الساعة: 18.00

(2) الموقع الرسمي لمؤسسة "hopper" الناشئة: <https://hts.hopper.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/02/24 على الساعة: 19.15

(3) المرجع نفسه.

رابعاً: المؤسسة الناشئة Didi Chuxing

هي شركة نقل مقرها بكين تعرف باسم Didi تقدم خدمات التوصيل من خلال موقعها الإلكتروني، وهي الآن من أكبر شركات نقل الركاب في العالم، وتخدم أكثر من 493 مليون مستخدم في جميع أنحاء العالم، تأسست عام 2012 من قبل "Bo Zhang" و "Wei Cheng"، حيث توسعت لتقدم مجموعة واسعة من الخدمات للمسافرين خارج سيارات الأجرة، بما في ذلك السيارات الخاصة وتأجير السيارات والحافلات والسائقين، بالإضافة إلى خدمات التوصيل ومشاركة الدراجات، تستخدم الشركة تقنية جديدة مثل الذكاء الاصطناعي لنشر مواردها بشكل أكثر كفاءة.

جمعت مؤسسة Didi Chuxing 21,2 مليار دولار، حيث حققت العديد من الإنجازات بما في ذلك إجبار شركة Uber الأمريكية العملاقة على التخلي عن السوق الصينية، حيث نجحت في وضع حد لطموحات أوبر في البلاد من خلال الاستحواذ على القسم الصيني الأمريكي في عام 2016، وتطورت Didi في قطاعات أخرى مثل القيادة الذاتية حيث تم تسميتها Didi Autonomous Driving وقد جمع هذا القسم 300 مليون دولار في جانفي 2021، ويهدف العملاق الصيني إلى إنتاج 1 مليون سيارة أجرة ذاتية القيادة بحلول عام 2023.⁽¹⁾

خامساً: المؤسسة الناشئة "FAWRY"

حسب الموقع الرسمي للمؤسسة الناشئة "FAWRY"، فقد تم تأسيس المؤسسة الناشئة "FAWRY" أي فوري بالعربية في عام 2008، لتصبح منصة الدفع الإلكتروني الرائدة في مصر، حيث تخدم كل من العملاء الذين يمتلكون حسابات مصرفية والذين لا يمتلكونها، وتمثل أسس نشاط فوري في تقديم حلول مالية رقمية مبتكرة، تشمل تمكين المصريين من دفع فواتيرهم إلكترونياً، وشحن رصيد الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى خدمات رقمية أخرى مثل حجز التذاكر والتلفزيون المدفوع، وذلك بهدف تسهيل الحياة اليومية للمستخدمين وتعزيز الشمول المالي، وقد شهدت فوري نمواً ملحوظاً منذ إنشائها، حيث توسعت خدماتها لتشمل مجموعة متنوعة من القطاعات.

أطلقت الشركة تطبيق "myFawry" على منصات الهواتف الذكية، مما أتاح للمستخدمين الوصول إلى خدماتها بسهولة، كما قدمت حلولاً مخصصة للشركات مثل "Fawry FMCG" و "Fawry Accept"، بهدف تلبية الاحتياجات المتطورة لعملائها ودمج عدد أكبر من التجار والمستهلكين في قاعدة مستخدمي فوري المتنامية، وفي عام 2022، احتفلت فوري بمرور خمس سنوات على إطلاق شركة "فوري بلس"، المتخصصة في الخدمات المالية وأول وكيل مصرفي في مصر، مما يعكس التزام الشركة بتوسيع نطاق خدماتها وتعزيز وجودها في السوق المصري.⁽²⁾

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "Didi chuxing" الناشئة: <https://web.didiglobal.com/> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/02/25 على الساعة: 16:30.

⁽²⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "fawry" الناشئة: <https://www.fawry.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/02/24 على الساعة: 22:02.

وفي آخر تحديث لتورات الشركة، أي في فبراير 2025، أعلنت فوري عن إطلاق "فوري بيزنس"، بهدف تقديم حلول مبتكرة لدعم التحول الرقمي للشركات في مصر، وتسهيل أعمالها من خلال توفير خدمات مالية متكاملة، وبذلك فمن خلال هذه التطورات، تواصل فوري تعزيز مكانتها كمزود رائد لحلول الدفع الإلكتروني والخدمات المالية الرقمية في مصر، مع التركيز على تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء وتعزيز الشمول المالي في البلاد.⁽¹⁾

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "fawry الناشئة": <https://www.fawry.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/02/24 على الساعة: 22:02.

خلاصة الفصل

حسب ما تم عرضه ضمن هذا الفصل، يتضح أن الاستثمار يعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في تعزيز الإنتاجية، خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، كما تعتمد المشاريع الاستثمارية على ضخ رؤوس الأموال في قطاعات متنوعة، مثل الصناعة، التكنولوجيا، والخدمات، بهدف تحقيق عوائد مالية وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية، ويختلف الاستثمار من حيث الحجم والنطاق، فمنه الاستثمارات الكبرى التي تقوم بها الشركات الضخمة، ومنها الاستثمارات المصغرة والناشئة والتي تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد المحلي، وبذلك فإن من بين هذه الاستثمارات، تبرز أهمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة، وذلك باعتبارها عامل أساسي في دعم الاقتصاد، إذ توفر فرص عمل للشباب، وتعزز ريادة الأعمال، وتساهم في تحسين مستويات المعيشة، كما تعتمد هذه المؤسسات غالبًا على تمويل محدود لكنها تمتلك إمكانيات كبيرة للنمو والتوسع عند توفر الدعم المناسب، سواء من الحكومات أو منظمات التمويل، كما تلعب كلاً من المؤسسات المصغرة والناشئة دورًا في تحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز الابتكار وتوفير منتجات وخدمات تلبي احتياجات الأسواق المحلية.

كما أنه من الواضح أن المؤسسات الناشئة، تمثل اليوم نموذجًا جديدًا للمشاريع الاستثمارية التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتقديم حلول جديدة في مختلف المجالات، وتمتاز هذه المؤسسات بالمرونة والقدرة على التوسع السريع، مما يجعلها عنصرًا هامًا في الاقتصاد الحديث، كما تلعب المؤسسات الناشئة دورًا رئيسيًا في خلق فرص العمل، تعزيز الاقتصاد الرقمي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة في القطاعات التكنولوجية والمالية، وبذلك يتضح من خلال ما سبق أن الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة يعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في تطوير بيئة الأعمال، تشجيع الابتكار، وتعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

الفصل الثاني

التنمية والتنويع الاقتصادي

في الجزائر: إطار نظري

وتحليلي في ظل برامج

التنمية

تمهيد

تُعَدّ التنمية الاقتصادية أحد المرتكزات الأساسية في استراتيجية الدولة، إذ تسعى إلى الارتقاء برفاهية المجتمع بصورة شاملة من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتطوير البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وذلك عبر الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية. ويُعَدّ النمو الاقتصادي مؤشراً مهماً على تقدم التنمية، غير أنه لا يُجسّد تنمية حقيقية ما لم يكن مصحوباً بتحسين فعلي في توزيع الدخل، وجودة الخدمات، وكفاءة القطاعات الإنتاجية، وتطور البنية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يعبر النمو غالباً عن زيادة كمية في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتجاوز التنمية هذا البعد لتشمل تحسين نوعية الحياة وتحقيق رفاه اجتماعي مستدام. ومن هنا يبرز التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق نمو متوازن ومستدام، من خلال تقليص الاعتماد على قطاع واحد، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري المعتمد أساساً على المحروقات. وقد شكّل التنوع الاقتصادي محوراً رئيسياً في البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال العقود الأخيرة، لما له من دور في دعم قطاعات متعددة كالصناعة والزراعة والسياحة، والحدّ من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية. وعليه، تتجسّد العلاقة بين النمو والتنوع والتنمية في إطار تكاملي مترابط، حيث يضمن التنوع استدامة النمو، بينما تسهم التنمية في توجيه عوائده نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار. وبناءً على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يمكن توضيحها كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي؛
- المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري والتنوع الاقتصادي في ظلّ برامج التنمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

إنّ الإطار النظري للتنمية الاقتصادية يوفّر الأساس لفهم السياسات الاقتصادية وآليات انتقال الاقتصاد من التخلف إلى التقدم لا يقتصر هذا المفهوم على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بل يتعدى ذلك ليشمل تغيرات هيكلية عميقة تتمثل في زيادة الإنتاجية، تنوع القطاعات، وتعزيز القدرات البشرية. وتُقاس التنمية بمؤشرات مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار، وحجم الصادرات، ومستوى التشغيل، كما تؤكد النظريات الحديثة على أهمية البعد النوعي للنمو، مثل تحسين توزيع الدخل، وتطوير التعليم والصحة، بما يضمن بناء اقتصاد مرن ومستدام قادر على مواجهة الأزمات يخدم الإنسان ويحقق الاستقرار طويل الأجل.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تُعَدّ التنمية الاقتصادية مفهوما مركبا يتمحور حول تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستويات المعيشة عبر تحولات هيكلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وقد تطوّر هذا المفهوم ليشمل إلى جانب البُعد الاقتصادي أبعادا اجتماعية وبيئية، مما أضفى عليه طابعا شموليا، وتنوع المقاربات النظرية المفسرة لها بين المدرسة الكلاسيكية التي تربط النمو برأس المال والعمل، والنظريات الحديثة التي تركز على الابتكار، ورأس المال البشري، ودور المؤسسات، ويتم تقييم التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات كمية ونوعية، وهو ما يُشكل قاعدة لفهم التحديات والسياسات التنموية، لا سيما في الدول النامية الساعية لبناء اقتصاد متنوع ومستقر.

كما أن المفهوم لم يتبلور دفعة واحدة، بل مر بمراحل تاريخية ساهمت في صياغة ملامحه الأساسية الحالية، حيث يمكن العمل على توضيح تلك التطورات والمفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية من خلال هذا المطلب.

أولاً: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

شهد مفهوم التنمية الاقتصادية تطورا ملحوظا عبر الزمن، وقد تعدّدت وجهات نظر الاقتصاديين حوله منذ نشأة علم اقتصاديات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، ففي بدايات هذا العلم، سادت النظرة المادية البحتة، وهي النظرة التي تبناها مفكرون مثل آدم سميث، كينز، وفिशر، حيث اعتبروا أن التنمية تتمثل أساسا في ارتفاع الناتج الوطني، وأكد هذا الاتجاه Kindle berger، الذي عرّف التنمية الاقتصادية بأنها "زيادة تطرأ على الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة، مصحوبة بتغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي سيتم إنشاؤها".

وفي السياق ذاته، قدّم Nichdas Kaldor تعريفاً أشمل للتنمية، حيث اعتبرها "مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إحداث تغيير هيكلية في الاقتصاد الوطني، لتحقيق نمو سريع ودائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة معينة، على أن تستفيد منه الغالبية العظمى من السكان".⁽¹⁾

(1) فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

يتّضح من خلال هذه الرؤى أن مفهوم التنمية الاقتصادية قد تطور تدريجيًا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، من مجرد التركيز على الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي إلى نظرة أكثر شمولًا تأخذ في الاعتبار الأبعاد التقنية والتنظيمية والاجتماعية.

فبينما ركّز رواد الاقتصاد التقليديون على زيادة الإنتاج والدخل، أضاف Kindle berger أهمية التغيرات الهيكلية، ووسّع Kaldor الإطار ليشمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن استفادة أوسع شريحة من المجتمع من ثمار التنمية، وهذا التطور في الفهم يعكس تحوّلًا من رؤية ضيقة للنمو إلى تصور متكامل يربط بين النمو، العدالة الاجتماعية، والاستدامة.

كما يتبيّن أن هناك تمايزًا جوهريًا بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ فالنمو يشير إلى الزيادة الكمية في الناتج الوطني أو الدخل الإجمالي، وهو بذلك مؤشر كمي بحت، في حين أن التنمية مفهوم نوعي يشمل تغييرات بنيوية طويلة المدى تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد في شتى الجوانب، الاقتصادية وغير الاقتصادية، وغالبًا ما يتم التعبير عنها بمؤشرات كمية، رغم أن جوهرها يتجاوز الأرقام.⁽¹⁾

ومع تعاقب التطورات الاقتصادية العالمية، ونمو القطاعات الإنتاجية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات، بدأ يتبلور مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل أوضح، باعتبارها فرعًا مستقلًا داخل علم الاقتصاد، يرتبط في الوقت ذاته بفروع أخرى كالاقتصاد العمل، الاقتصاد الكلي، المالية العامة، والاقتصاد النقدي.

وعليه، فإن اقتصاديات التنمية تجمع بين المفاهيم التقليدية والحديثة، وتعتمد على دراسة قضايا مثل الفقر، النمو، والسياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول، إلى جانب الاعتبارات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على حل المشكلات الاقتصادية، وتشكل إدارة الموارد الإنتاجية، سواء أكانت وافرة أو محدودة، محورًا أساسيًا في هذا المجال، لما لها من أثر مباشر على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى العيش لكافة شرائح المجتمع.⁽²⁾

(1) فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

(2) محمد صالح تركي القرشي، (2010): علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 25-26.

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

سيتم من خلال هذا العنصر التطرق لمفهوم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتعرف على الفرق بينهما.

1-تعريف التنمية الاقتصادية

وفقاً للتعريف التقليدي في الأدبيات الاقتصادية، تشير التنمية الاقتصادية إلى " قدرة الاقتصاد الوطني، الذي يمر بحالة من الركود النسبي أو المطول، على تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الإجمالي بمعدلات سنوية تتراوح بين 5% و 7%". أما من منظور المفهوم الاقتصادي الحديث، فإن التنمية لم تعد تقتصر على النمو الكمي فقط، بل أصبحت تشمل تحسين مستوى المعيشة وتوسيع فرص الحياة الكريمة، من خلال تحقيق زيادة في الدخل القومي مع ضمان عدالة توزيعه، والسعي للقضاء على الفقر ومعالجة البطالة في إطار اقتصاد نام.⁽¹⁾

وقد سعى عدد من الباحثين إلى توضيح أن التنمية الاقتصادية، تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وذلك عبر تنمية القدرات المادية والبشرية للدولة، وتعزيز الاستثمار المنتج الذي يساهم في خلق دخل حقيقي مستدام داخل المجتمع.

ويميل بعض الاقتصاديين إلى اعتبار مفهومي التنمية والنمو مترادفين، إذ يُنظر إلى التنمية الاقتصادية: "كعملية انتقال من وضعية التخلف إلى حالة التقدم، ويتطلب ذلك إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية، لتوفير فرص عمل منتجة وتحقيق جودة حياة أفضل، من خلال تحسين كبير في الانتاجية، والدخل، وتطوير المقدرة البشرية".⁽²⁾ كما تعرف التنمية الاقتصادية أيضاً على أنه يُراد بها التعبير عن: "الزيادة في متوسط الدخل القومي للفرد"، أي ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال سنة معينة، وهي رؤية يتفق عليها معظم الاقتصاديين باعتبار أن مقياس التنمية الحقيقي يتمثل في ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل. وقد أكد جيرالد ماير "Gerald Meier" أن التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة لزيادة متوسط دخل الفرد، فيما شدد بول باران "Paul.A. Baran" على أن جوهر التنمية هو النمو الاقتصادي المتحقق عبر الزمن من خلال زيادة إنتاجية الفرد.⁽³⁾

أما آرثر لويس Arthur Lewis فعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية الانتقال الهيكلي من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي الحديث، مع تحويل فائض اليد العاملة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام".⁴

(1) محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

(2) لكحل أحمد، (2016): النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 189.

(3) ضياء ميجد الموسوي، (2013): أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 71.

⁴ Mfon, Daniel. (2025): *Theories of Economic Development*, University of Lagos, Nigeria, pp. 7–8 Retrieved from : https://www.researchgate.net/publication/387971275_Theories_of_Economic_Development.

كما عرفها سيلسو فورتادو Celso Furtado بأنها: "عملية تهدف إلى تفسير العوامل التي تؤدي إلى الارتفاع المستمر في إنتاجية العمل، وبيان الآليات التي تحكم هذا الارتفاع، إضافة إلى توضيح انعكاساته على أساليب تنظيم الإنتاج والتوزيع، وعلى كيفية توظيف الناتج القومي"¹.

وايضاً تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "مجموعة من السياسات والإجراءات المدروسة، التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الوطني، بهدف تحقيق نمو مستدام وسريع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، على أن تعم فائدته الغالبية الكبرى من أفراد المجتمع."²

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جدير بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:³

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب؛
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان؛
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

ويتميز مفهوم التنمية الاقتصادية بالخصائص التالية:⁴

- **الشمولية:** إذ تُعتبر التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إحداث تغييرات واسعة وشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- **الاستمرارية:** حيث تستلزم التنمية الاقتصادية استمرارية متواصلة في النمو، وزيادة مستمرة في متوسط الدخل على مدى فترة زمنية متتالية.
- **عدالة التوزيع:** وتعني الحرص على تحسين نصيب الطبقات الفقيرة من الدخل القومي، وضمان توفير جودة أفضل للخدمات الأساسية المقدمة للأفراد.

(1) أية محمد عبد علي عباس، (2015): التحليل الاقتصادي للعلاقة بين عرض خدمات البنى التحتية وعملية التنمية الاقتصادية - العراق أنموذجا، رسالة ماجستير في العلم الاقتصادية، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 38.

(2) عبد الحفيظ بوضياف، موسى جديدي، (2023): مساهمة البنية التحتية لنقل والاتصال في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية لدول رابطة الأسيان، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص 327.

(3) زيتوني هوارية، مكيد علي، (2018): التنمية الاقتصادية في الجزائر بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، جامعة تسميسيلت، الجزائر، ص 234.

(4) أمريو وردية، صخري سفيان، (2021): التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 500.

- **التجديد:** أي الحاجة إلى تحديث أدوات وأساليب الإنتاج بشكل دوري لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها.

حسب ما سبق، يتضح أن التنمية الاقتصادية هي من المفاهيم الواسعة، والمميزة في علم الاقتصاد، فهي تمثل عملية ديناميكية وشاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطوير البنى الإنتاجية والمؤسسية في الدولة، ويظهر ذلك من خلال رفع كفاءة استخدام وإدارة الموارد المتاحة، بحيث لا يقتصر المفهوم على مجرد زيادة الناتج المحلي، بل يتعداه ليشمل تحسين نوعية الحياة، كالحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، وبالتالي، فإن التنمية الاقتصادية ليست مجرد هدف، بل مسار تحوُّلي طويل الأمد يحتاج إلى سياسات متكاملة، ومشاركة فاعلة من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع.

2-تعريف النمو الاقتصادي

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بما يُتيح ارتفاعاً في متوسط دخل الفرد خلال نفس الفترة".⁽¹⁾

وهناك من عرّفه على أنه: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، على أن يصاحب ذلك ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث يُعد هذا الانعكاس على مستوى الفرد مؤشراً أساسياً على فعالية النمو".⁽²⁾

كما عرّف أيضاً بأنه: " زيادة في إنتاج السلع والخدمات، شريطة أن يفوق معدل هذه الزيادة معدل النمو السكاني، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد ورفع قدرتهم الشرائية".⁽³⁾

كما يُعرّف النمو الاقتصادي على أنه: " تزايداً مستمراً في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، إلى جانب تنامي قدرة الاقتصاد على توليد هذا الإنتاج، ما يعكس تحسناً في كفاءة استخدام الموارد المتاحة".⁽⁴⁾

(1) نور الدين دردوري، عبد الله عنيشل، (2024): أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 130.

(2) فضيلة ملو، علي مكيد، (2020): محددات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990/2018) -، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص 128.

(3) محمد دعمي، (2022): دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 41.

(4) ضيف احمد، (2015/2014): أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3، الجزائر، ص 10.

كما يرى "شومبيتر" أنّ النمو الاقتصادي يتمثل في: "تغير تدريجي وبطيء على المدى الطويل، ويتحقق من خلال الارتفاع المستمر والمتواصل في كل من معدل النمو السكاني ومعدل الادخار"¹.

في حين يعرف "سيمون" كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المتواصلة في قدرة الدولة على إنتاج مزيج متنوع من السلع الاقتصادية لتلبية حاجات سكانها على المدى الطويل"².

مما سبق يُستنتج أن النمو الاقتصادي يُشير إلى عملية ديناميكية تتمثل في زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سواء أكان مصدر هذه الزيادة داخلياً من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، أو خارجياً عبر التدفّقات الاستثمارية أو التجارية، ويتطلب النمو المستدام أن يكون شاملاً وموزعاً بعدالة، بحيث ينعكس بشكل ملموس على رفاه الأفراد ومستوياتهم المعيشية، ويأخذ في الاعتبار الفروقات السكانية والقدرة على استيعاب التحولات الاقتصادية دون المساس بالاستقرار الاجتماعي والبيئي.

3- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

يُعدّ مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تناولتها مختلف النظريات الاقتصادية، فعلى الرغم من التقارب بين المصطلحين، إلا أن هناك اختلافا جوهريا بينهما في المعنى والدلالة، إذ يُشير النمو الاقتصادي إلى التزايد الكمي في المؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي والإنتاج، بينما تُعبر التنمية الاقتصادية عن التحول النوعي في بنية الاقتصاد، بما يشمل تحسين مستوى المعيشة وتوزيع الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومع تطور الفكر الاقتصادي، ظهرت محاولات متعددة للتمييز بين المفهومين، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث برز مصطلح التنمية الاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً، في مقابل استمرار استخدام النمو الاقتصادي كمفهوم تقليدي، وبذلك يمكن القول إن التنمية تمثل مرحلة متقدمة مقارنة بالنمو، حيث تشمل الجوانب الاجتماعية والبشرية وليس فقط المؤشرات الكمية للناتج الاقتصادي، فعند التمييز بين التنمية والنمو، يجب التمييز بوضوح بين عدد من مصادر التباين المختلفة. أولاً، بما أن النمو الاقتصادي يهتم فقط بالناتج القومي الإجمالي للفرد، فإنه يغفل مسألة توزيع هذا الناتج القومي الإجمالي بين السكان. من الممكن، بالطبع، أن يشهد بلد ما توسعاً في الناتج القومي الإجمالي للفرد، بينما يصبح توزيعه أكثر تفاوتاً، وربما حتى تنخفض أفقر الفئات انخفاضاً مطلقاً من حيث دخولها الحقيقية. إن الإشارة إلى هذا النوع من الإمكانيات لا تشكل في أهمية اعتبارات الدخل في حد ذاتها، ولكنها تحاول ضد اتخاذ نظرة إجمالية فقط للدخول. مما لا شك فيه أن بعض الحالات

(¹) العربي بوعلام، هاشم جمال، (2022): دراسة قياسية للعلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2020، مجلة

اقتصاد المال والأعمال المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 324.

(²) عبد الحكيم علي، فريدة عزازي، (2020): أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات المتباينة الموزعة ARDL (1972-2018)-، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 337.

التي تتخلف فيها الإنجازات في ظروف المعيشة كثيرًا عما يمكن توقعه على أساس متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد،¹ والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01-02): مكان الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية

البيان	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
الجهات المشاركة	كل شرائح المجتمع	بعض الأفراد الذين لديهم الثروة (عناصر الإنتاج)
الزمن	طويلة الأجل	يحصل مع مرور الزمن
مجالاته	جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية...)	المجال الاقتصادي فقط
نوع القياس	كمي ونوعي	كمي
الأثر على الاقتصاد	تغير بنين وهيكلا الاقتصاد	زيادة الطاقة الانتاجية
يعبر عن نظام اقتصادي	تخضع لخطط وإجراءات وبرامج مسطرة من طرف الدولة	يخضع لقانون العرض والطلب
العدالة	تهتم بتحقيق عدالة أكبر من خلال توزيع الدخل	لا يهتم بتحقيق العدالة بقدر زيادة الانتاج
اللزوم	اختيارية	إجباري

المصدر: بعللة الطاهر، (2018): المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية، دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الخلفة، الجزائر، ص 279.

ويمكن ذكر أهم نقاط الالتقاء بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيما يأتي:⁽²⁾

- يتّسم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بطابع الاستمرارية، لهما تأثيرات ايجابية على الاقتصاد؛
- يتم تخصيص الموارد واستخدامها وزيادة الكفاءة في كل من العمليتين؛
- تحسين مستوى ونوعية الحياة هما غاية كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

¹ Sen Amartya, (1988) : **The concept of development**. In H. Chenery & T. N. Srinivasan (Eds.), Handbook of Development Economics, Volume I , Amsterdam: North-Holland, P 13 Retrieved from : <https://people.brandeis.edu/~teuber/Sen,%20The%20Concept%20of%20Development.pdf>

⁽²⁾ حاج علي أمينة، (2025/2024): أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 74.

ثالثا: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والتطرق إلى أهميتها مع ذكر أهم أبعادها.

1- أهمية التنمية الاقتصادية

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في محورين رئيسيين:⁽¹⁾

- التنمية كوسيلة للحد من الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة

حيث أن اتساع هذه الفجوة يُعزى إلى مجموعة من العوامل التي تعيق الدول النامية عن اللحاق بركب الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين:

*مجموعة العوامل الاقتصادية: وتتجلى هذه العوامل في:

- ضعف البنية الإنتاجية (الصناعية والزراعية)؛
- الاعتماد الكبير على الخارج في تأمين الاحتياجات الأساسية؛
- انخفاض الطاقة الإنتاجية؛
- ضعف القدرة على تعبئة رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة، وتدني مستوى دخل الفرد؛
- سوء إدارة المنشآت الاقتصادية وضعف الجهاز الإداري الحكومي؛
- هشاشة البنية التحتية للاقتصاد المحلي.

*مجموعة العوامل غير الاقتصادية: وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- تدني المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الأمية؛
- تزايد الكثافة السكانية وضعف الوعي السكاني؛
- تراجع مستوى الصحة العامة وسوء التغذية؛
- غياب الرؤية الاستراتيجية في التخطيط التنموي.

ويتعين على الدول النامية العمل على تجاوز هذه المعوقات عبر وضع خطط تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار

تنوع هذه العوامل وتعقيدها، من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة تحقق النمو والاستقرار.

⁽¹⁾ بشيري عفاف، (2022): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الكتاب الجماعي حول: القطاع السياحي ورهانات التنوع

الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 09.

- التنمية الاقتصادية كسبيل لتحقيق الاستقلال الحقيقي:

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق فقط من خلال استغلال الموارد المتاحة، بل من خلال القضاء على مظاهر التبعية الاقتصادية التي تُكبّل حركة الدول النامية. فلا يكفي أن تستقل الدولة سياسياً، في ظل تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية للدول الكبرى، وإنما المطلوب هو استقلال فعلي في اتخاذ القرار الاقتصادي، وتحرر من الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات الأساسية.

وفي هذا الصدد، تبرز أهمية تغيير الهيكل الإنتاجي لهذه الدول، بالاعتماد على قدراتها الذاتية في استغلال مواردها الوطنية بشكل سليم، بما يكفل تعزيز سيادتها الاقتصادية ويُمهّد الطريق نحو تنمية مستدامة.⁽¹⁾

2-أهداف التنمية الاقتصادية

تُعد التنمية الاقتصادية من المفاهيم المحورية التي تسعى الدول إلى تحقيقها كوسيلة وليس كغاية بحد ذاتها، فهي تهدف في جوهرها إلى الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين، من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والنمو الشامل، ونظراً لتباين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من دولة إلى أخرى، فإن تحديد أهداف ثابتة للتنمية الاقتصادية يُعد أمراً معقداً، ومع ذلك يمكن إبراز مجموعة من الأهداف الأساسية التي تشكل الركائز العامة لأي خطة تنموية، وتتمثل فيما يلي:⁽²⁾

- زيادة الدخل القومي

تُعد زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي أحد الأهداف الجوهرية للتنمية، خصوصاً في الدول ذات الاقتصادات المتخلفة أو الناشئة. فغالباً ما ترتبط هذه الاقتصادات بمعدلات منخفضة من الإنتاج والدخل، ما يؤدي إلى انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة. ومن هنا، تُعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة لمضاعفة الإنتاج وتحقيق نمو في الدخل القومي، باعتبارها الطريق الوحيد لمعالجة الفقر وتحسين الرفاه الاجتماعي على المدى الطويل.

- رفع مستوى المعيشة

لا تكتمل أهداف التنمية دون السعي لرفع مستوى المعيشة العام للسكان. ويتجلى ذلك من خلال توفير ضروريات الحياة من مأكّل ولباس ومسكن، إضافة إلى تعزيز مستويات التعليم والصحة والثقافة. فكلما زاد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، زادت قدرته على الوصول إلى هذه الخدمات، وهو ما يعكس فعالية التنمية في تحسين نوعية الحياة.

(1) بشيري عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(2) بوضياف ياسين، (2016): التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 187-188.

-تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات

تهدف التنمية كذلك إلى تقليص الفجوة الكبيرة في توزيع الثروات والدخل داخل المجتمع، والتي تؤدي إلى بروز طبقات متباينة بين غنى مفرط وفقير مدقع. ففي العديد من الدول النامية، رغم تدني متوسط الدخل القومي، نجد تركّزاً للثروة في يد فئة ضيقة من السكان، مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة، منها ضعف الاستهلاك الداخلي وغياب العدالة الاجتماعية، بل وقد يتسبب ذلك في اضطرابات سياسية واجتماعية، ومن هنا تبرز أهمية تحقيق نوع من التوازن والعدالة في توزيع الثروة كعنصر أساسي في التنمية المستدامة.

-تعديل التركيب القطاعي للاقتصاد الوطني

من بين الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية تنوع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد. فالاقتصادات الأحادية (مثل الاقتصادات المعتمدة على البترول فقط، كما هو الحال في الجزائر) تكون عرضة للتقلبات العالمية في الأسعار والأسواق، ما يجعلها هشة أمام الأزمات. ولهذا، تسعى التنمية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال دعم وتطوير قطاعات بديلة مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بما يحقق نوعاً من التوازن والاستقرار الاقتصادي ويقلل من المخاطر الخارجية.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين مجموعة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تحسين أوضاع الإنسان في كافة أنحاء العالم، خاصة في الدول النامية. وتضمنت هذه الأهداف ما يلي:⁽¹⁾

- القضاء التام على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛
- القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛
- تعزيز الصحة العامة ورفع مستوى الرفاه وجودة الحياة؛
- ضمان توفير التعليم الجيد والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة؛
- خفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين الرعاية الصحية لهم؛
- تحسين الرعاية الصحية المقدمة للنساء، خاصة أثناء فترات الحمل والولادة؛
- بناء شراكات دولية فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة عالمياً.

⁽¹⁾ عبير محمد علي عبد الخالق، (2022): تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 46.

3- أبعاد التنمية الاقتصادية

تتضمن التنمية الاقتصادية أربعة أبعاد رئيسية، يمكن تلخيصها كما يلي: ⁽¹⁾

- **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، من خلال التغيرات التي تحدث في البنية الاقتصادية، مثل ارتفاع نسب العاملين في القطاعات المختلفة، وتطور علاقات الإنتاج. كما يُقاس هذا البعد بمعدلات النمو في الناتج القومي، والتغير في نسب المساهمة القطاعية.
- **البعد الاجتماعي:** يعكس هذا البعد التحولات الاجتماعية المصاحبة للتنمية، حيث يترتب عنها تغيرات حضارية تؤثر في أنماط التفكير والمعيشة والعمل، إلى جانب تحسين مستويات التعليم والصحة، وتعزيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في صياغة الخيارات التنموية وتنفيذ المشاريع الوطنية، بما يسهم في إحداث التغير اللازم لتحقيق التنمية الشاملة.
- **البعد السياسي:** يتمثل في الأثر الذي تتركه التنمية على القرار السياسي، سواء من حيث توسيع قاعدة المشاركة السياسية، أو من خلال توفير أدوات تضمن توازن القوى الاجتماعية وتعددية الآراء. ويظهر ذلك من خلال قدرة الدولة على إدارة شؤونها بكفاءة وتفاعلها مع المواطنين، مما يعزز من شرعية النظام السياسي واستقراره.
- **البعد البيئي:** يرتبط هذا البعد بإدراك أهمية الحفاظ على البيئة ضمن عملية التنمية، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحد من التلوث، وتحقيق التنمية المستدامة، بما يضمن التوازن بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة للأجيال القادمة.

⁽¹⁾ خطوف سعاد، (2021/2020): رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة 1980-2018، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص ص 21-22.

رابعاً: أساليب ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أساليب والمتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1- أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية

ظهرت العديد من المداخل والنظريات التي تُعتمد كاستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أبرزها أسلوبان رئيسيان يمثلان اتجاهين متباينين في الفكر الاقتصادي:⁽¹⁾

- الأسلوب الفردي للتنمية الاقتصادية : يقوم هذا المدخل على الدور المحوري للمبادرات الفردية والأنشطة الخاصة التي ينفذها مالكو رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج، حيث يُحفزهم الدافع لتحقيق الربح الشخصي. ويُعتمد هذا الأسلوب على الحوافز الذاتية كقوة محركة للتنمية، وقد أظهر هذا المدخل نجاحات واضحة في بعض الحالات التي شهدت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي.

غير أن هذا النمط يفرز جملة من الآثار السلبية، لا سيما على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، ومن أبرزها:

- ظهور انقسامات طبقية حادة بين طبقة رأس المال وطبقة العمال، مما يُنتج صراعات اقتصادية واجتماعية؛
 - اتساع الفجوة في مستويات المعيشة بسبب غياب التوزيع العادل للدخل الوطني؛
 - هيمنة أصحاب رؤوس الأموال على السلطة والنفوذ السياسي، وتسخيرها لخدمة مصالحهم الاقتصادية الخاصة.
- ولتفادي هذه الآثار، تتدخل الدولة من خلال سياسات داعمة تساهم في تحفيز التنمية، مثل تعبئة المدخرات الخاصة وتحويلها إلى استثمارات، وزيادة الإنفاق العام على المرافق والخدمات العامة، وتفعيل أدوات السياسة المالية لدعم القطاعات المنتجة، إلى جانب تنفيذ برامج للحد من النمو السكاني، وذلك بهدف تقليل العراقيل أمام الاستثمار والإنتاج، وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل متوازن.

-أسلوب التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية: يمثل هذا المدخل بديلاً واعياً عن النهج الفردي، إذ يسعى إلى تحقيق معدلات سريعة وعالية من النمو من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفض ترك مصير التنمية بيد القرارات الفردية ذات الطابع الربحي الضيق، ويقتضي تطبيق هذا الأسلوب تعزيز دور الملكية العامة لوسائل الإنتاج، بما يسمح بتوجيه الموارد الوطنية نحو أولويات التنمية، مع بناء قطاع عام قوي، تتفاوت درجة سيطرته حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة.

وعلى الرغم من أن هذا المدخل يُعتبر الأنسب للدول النامية الراغبة في تحقيق تنمية شاملة، إلا أنه قد يواجه

تحديات مثل تفشي البيروقراطية والفساد، مما قد يُعيق فعاليته.

⁽¹⁾ هداحي ندى، (2024): التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06،

العدد 02، المركز الجامعي بركة، الجزائر، ص ص 721-722.

-أساليب مساندة لتحقيق التنمية الاقتصادية

إلى جانب هذين المدخلين، هناك مجموعة من الأساليب المساندة التي تُسهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية، من أبرزها: ⁽¹⁾

- * توفير رأس المال الكافي والمناسب من الناحية المادية والبشرية؛
- * تطوير منظومة التعليم بما يواكب احتياجات سوق العمل؛
- * تحسين آليات تخطيط القوى العاملة وتوجيهها؛
- * تعزيز سياسات التوظيف من خلال تطوير نظم التعيين والاختيار؛
- * خلق بيئة اقتصادية مواتية ومحفزة على الاستثمار والإنتاج؛
- * إعداد وتكوين اليد العاملة بمختلف المؤهلات والمهارات التقنية والعلمية؛
- * تبسيط الإجراءات الإدارية ومحاربة الروتين والبيروقراطية؛
- * دعم البحث العلمي من خلال تنظيم أيام دراسية لتعزيز الابتكار وتوظيفه في خدمة التنمية.

2- متطلبات التنمية الاقتصادية

تُعد التنمية الاقتصادية عملية مترابطة تعتمد على مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تشكل الإطار المناسب لتحقيقها، ومن أبرز هذه المتطلبات: ⁽²⁾

- توفير الإطار المناسب لعملية التنمية الاقتصادية: يتعين أن يشمل هذا الإطار مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية. فعلى الصعيد السياسي، من الضروري وجود سلطة منبثقة من إرادة المجتمع وتبني مشروعاً تنموياً واضحاً، على أن تتحلى هذه السلطة بروح وطنية عالية وإحساس قوي بالانتماء.
- أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فالتنمية تتطلب نظاماً تعليمياً حديثاً يواكب التغيرات المتسارعة في شتى الميادين، لا سيما في القطاعات الصناعية ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع ضمان توفر الكفاءات البشرية المؤهلة والمؤطرة.
- التصنيع كقاعدة للتنمية الاقتصادية: تُعد الصناعة ركيزة أساسية لأي اقتصاد قوي ومزدهر، فهي تشكل محركاً رئيسياً للنمو وتُساهم في تنشيط باقي القطاعات الإنتاجية، كما أن تعزيز النشاط الصناعي يُفضي إلى تطوير مختلف الفروع المرتبطة به، مما يُكسب الاقتصاد مرونة وتنوعاً في مصادر الدخل.

⁽¹⁾ هدايجي ندى، مرجع سبق ذكره، ص 722.

⁽²⁾ محمد ديمي، (2024): دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص ص 25-26.

- رفع حجم الاستثمارات: يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية توسيع قاعدة الاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية، وبوجه خاص في القطاع الصناعي، ويتم ذلك من خلال تعبئة الموارد المالية الضرورية وتوفير الإمكانيات الكافية لاقتناء التجهيزات الرأسمالية التي تحتاجها هذه القطاعات لتحقيق النمو المطلوب.

المطلب الثاني: مؤشرات ونظريات التنمية الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وكذلك التطرق لأهم نظرياتها.

أولاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية، فالطرق الاحصائية المتاحة ينظر لها كأداة يمكن الحصول عليها من خلال مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة وفي ترتيب الدول حسب معدلات النمو الاقتصادي، لكن صعوبة قياس التنمية تكمن في أن من أهم أهدافها والتي تتضمن على التغيير النوعي في مستوى المعيشة والدخل وتراجع للتضخم والبطالة وبذلك هي تمثل قياس كمي، يجب عدم إهمال الجوانب النوعية وبما يرتبط بالناس أو افراد المجتمع والتي تشمل على الصحة والغذاء والتعليم، وهذا ما يجعل قياس التنمية هو امر صعب ومعقد أكثر من ربطها فقط بالجوانب الكمية لبعض المؤشرات الاقتصادية، ويمكن توضيح المؤشرات التي تمكن من قياس التنمية كما يلي: (1)

1- المؤشرات الاقتصادية

تمثلت هذه المؤشرات فيما يلي: (2)

- الناتج الوطني الخام: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس قيمة الانتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الاقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الاقليم، وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما من خلال قياس ثروته .

- الدخل الفردي: ان مقارنة الدخل أو الناتج الوطني بين البلدان لا يوضح مستوى النشاط الاقتصادي أو التنمية أو النمو لأن اختلاف عدد السكان يشوه هذه المقارنة، لذلك يتم حساب الدخل الفردي بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل مؤشرا عن مستوى حياتهم، ويسمح هذا المقياس بالمقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو).

رغم أن الدخل الفردي يُعد من المؤشرات الشائعة، إلا أنه لا يعكس التوزيع الحقيقي للدخل، شأنه شأن باقي المتوسطات الحسابية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع أهميته كلما ارتفعت نسبة السكان الذين يختلف دخلهم الفعلي بدرجة

(1) محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

(2) زعيش محمد، (2019): كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 288.

كبيرة عن هذا المتوسط. وعندما يكون دخل أغلبية السكان بعيداً عن متوسط الدخل المحسوب، فإن ذلك يدل على أن فئة محدودة فقط تستحوذ على دخول تفوق هذا المتوسط بكثير، وهو واقع يميز العديد من الدول النامية. وبناءً على ذلك، يبقى هذا المؤشر قاصراً عن التعبير الدقيق عن مستوى التنمية الاجتماعية.

2- المؤشرات الاجتماعية

شهدت العقود الأخيرة تزايداً في استخدام المؤشرات الاجتماعية لمعالجة القصور الذي تعاني منه المؤشرات الاقتصادية في التعبير عن الواقع والتغيرات المجتمعية. وقد ساهمت التحليلات الإحصائية والاجتماعية في توسيع نطاق هذه المؤشرات لتشمل قضايا تنموية متعددة، مما يساعد على التخطيط السليم للتنمية، وتقييم السياسات العامة بصورة أكثر دقة، بما يتماشى مع الاحتياجات الأساسية للأفراد وتوفير مستويات أفضل من الرفاهية.

وقد أصبحت المؤشرات الاجتماعية تُعدّ أداة أساسية في تقييم الأوضاع الاجتماعية، إذ توجّهت الجهود نحو التركيز على رفاهية الأفراد والأسر، بدلاً من الاكتفاء بمؤشرات النمو الاقتصادي فقط، وتُظهر المؤشرات الاجتماعية جوانب عديدة من الحياة، مثل توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية والتعليم والأمن، وتتميز بأنها تهتم بالكيفيات إلى جانب الكميات، كما أنها تُظهر تباينات وفروقا يصعب رصدها من خلال المؤشرات الاقتصادية التقليدية.

وتشمل المعايير الاجتماعية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بنوعية الخدمات اليومية التي يحصل عليها الأفراد في مختلف المجالات، ولا سيما الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية، إضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالتغذية ومستوى ونوعية الحياة المادية. ويُعد دليل التنمية البشرية من أبرز هذه المؤشرات، إذ يقوم على تحليل المحددات المرتبطة بنوعية التنمية البشرية، ورصد الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة، إلى جانب قياس تمكين المرأة، والاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم استحداث هذه المؤشرات عقب إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول للتنمية البشرية سنة 1990، والذي اعتمد في تصنيف الدول على ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، وهي¹:

- القدرة على عيش حياة طويلة وصحية، ويُقاس ذلك بالعمر المتوقع عند الولادة.
 - القدرة على اكتساب المعرفة، ويُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة للتعليم.
 - القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، ويُقاس بنصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي الإجمالي.
- ورغم أن المؤشرات الاجتماعية غالباً ما تكون غير قابلة للقياس الكمي المباشر، ويصعب مقارنتها بدقة عبر الدول بسبب اختلاف المفاهيم وتعريفات البيانات، إلا أن استخدامها يظل ضرورياً لتقديم صورة أكثر شمولاً وواقعية عن أحوال المجتمعات، وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تواجه أحياناً صعوبات مثل مشكلة التقدير الكمي، وضعف المقارنة

(1) أمريو وردية، صخري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 502.

بين الدول نتيجة لاختلاف المفاهيم أو طرق جمع البيانات، إلا أن لها دورا مهما في كشف القضايا المجتمعية مثل البطالة، والفقر، والمشكلات الصحية والتعليمية، والأمن، والعدالة، وغيرها من الجوانب.⁽¹⁾

3- مؤشرات الحاجات الأساسية

أثبت الناتج القومي الإجمالي (GNP)² محدوديته كمؤشر يعكس حقيقة التنمية الاقتصادية ومستوى الرفاه الاجتماعي، الأمر الذي دفع الباحثين إلى البحث عن بدائل أو مكملات أكثر شمولاً. وقد تمثلت هذه المحاولات في تطوير المؤشرات الاجتماعية، وبناء منظومات للحسابات الاجتماعية، إلى جانب اعتماد مؤشرات مركبة للتنمية. وفي هذا الإطار، أشار كل من هيكس وستريت (Hicks & Streeten 1979) إلى أن المؤشرات الاجتماعية التي انبثقت عن منظومات الحسابات الاجتماعية تفتقر إلى إطار مفاهيمي موحد، مما حال دون قدرتها على تجاوز الإشكالات النظرية والتطبيقية التي واجهتها. كما أكد أن السعي إلى تحسين الناتج القومي الإجمالي ليصبح مقياساً للرفاه الاقتصادي يفتقر إلى أساس منطقي سليم، ويؤدي إلى خلط بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية. وخلص الباحثان إلى أن المؤشرات الاجتماعية والبشرية تمثل مكملًا أكثر فاعلية للناتج القومي الإجمالي، خاصة إذا جرى تطويرها ضمن مراكز بحثية وأكاديمية متخصصة. وفي هذا السياق، برز مفهوم الحاجات البشرية الأساسية، حيث حاول عدد من الباحثين تحديد الحد الأدنى الضروري والكافي منها، وتصنيفها وفق مدخل الإشباع إلى حاجات يمكن إشباعها عبر التصرف الفردي كالحب والصدقة وتحقيق الذات، وحاجات أخرى يتطلب إشباعها تدخلاً عمومياً ومؤسسياً، مثل الأمن، والرعاية الصحية والتربية.⁽³⁾

4- المؤشرات الهيكلية

تقوم المؤشرات الهيكلية دوراً حاسماً في تقييم مدى تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ ترتبط بشكل مباشر بعملية إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد تقليدي يعتمد على القطاعات الأولية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وتقدماً، كما تعكس هذه المؤشرات عمق التغيرات التي طرأت على البنية الاقتصادية للمجتمع، والتي تعبر عن تحول في نمط الإنتاج والتوظيف والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

(1) العباسي محمد، (2020/2019): برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية البزّي- 2001-2019-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 18.

(2) GNP: Gross National Product.

(3) جميلة معلم، (2017/2016): تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص 19-20.

وتستخدم هذه المؤشرات كأدوات فعالة لقياس كفاءة السياسات الاقتصادية المنتهجة ومدى نجاح الاستراتيجيات التنموية المتبعة. ومن بين أبرز هذه المؤشرات التي يطلق عليها "المؤشرات الهيكلية"، والتي تعكس التغيرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي للدولة، يذكر ما يلي:⁽¹⁾

- **نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:** تمثل هذه النسبة مدى تطور القطاع الصناعي باعتباره محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على حدوث تحول من الاقتصاد الريعي أو الزراعي نحو اقتصاد صناعي حديث؛

- **نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة:** تعكس هذه النسبة درجة امتصاص القطاع الصناعي للعمالة، وهي مؤشر مهم على قدرة هذا القطاع على خلق فرص العمل وتحسين مستويات التشغيل؛

- **نسبة الصادرات الصناعية ضمن إجمالي الصادرات:** يعتبر ارتفاع هذه النسبة دلالة على تحسن القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الأسواق العالمية، وعلى توجه الاقتصاد نحو إنتاج سلع مصنعة ذات قيمة مضافة بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الخام؛

- **معدل التحضر أو نسبة السكان الحضرين من إجمالي السكان:** يُعد هذا المؤشر مرآة لتغير أنماط المعيشة في المجتمع، حيث يدلّ على انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن، نتيجة تطور القطاعات الاقتصادية الحديثة وتوسع البنية التحتية الحضرية.

ومن خلال تحليل هذه المؤشرات مجتمعة، يمكن رصد مدى التقدم الذي أحرزته الدولة في تحقيق تحول هيكلي اقتصادي فعلي. فعلى سبيل المثال، تشير الزيادة في نسبة العمالة الصناعية وارتفاع مساهمة الصادرات الصناعية إلى حدوث تطور إيجابي في بنية الاقتصاد. كما أن تنامي نسبة السكان الحضرين يُعد مؤشراً آخر على التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي يعكس ارتفاع مستوى التنمية الشاملة في المجتمع.

⁽¹⁾ بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، (2014): متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 09، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 63.

ثانياً: نظريات التنمية الاقتصادية

تُعدّ نظريات التنمية الاقتصادية بمثابة اجتهادات فكرية قدّمتها عدد كبير من الباحثين والمختصين في الاقتصاد، سعياً لفهم أسباب التخلف والعوامل المؤثرة في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي. وقد تنوّعت هذه النظريات بتنوّع المدارس الاقتصادية والمراحل التاريخية التي نشأت فيها، فمنها ما ركز على تراكم رأس المال وحرية السوق، ومنها ما أولى أهمية كبيرة لدور الدولة والطلب الكلي في تنشيط الاستثمار والتوظيف. كما أن بعض النظريات اعتبرت أن مفاهيم مثل "النمو المتوازن" و"النمو غير المتوازن" تمثل حجر الأساس لأي انطلاقة تنموية حقيقية. ويمكن القول إن معظم هذه النظريات تتشارك في هدف واحد، وهو توضيح الآليات والظروف التي تُسهم في انتقال الدول إلى مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية.

1- النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية

ركّزت النظرية الكلاسيكية - التي يمثلها مفكرون مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو - على العلاقة الوثيقة بين تراكم رأس المال وحرية السوق كأدوات رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويشير "دونالد ج. هاريس" إلى أن الاقتصاديين الكلاسيكيين رأوا في تراكم رأس المال المحرك الرئيسي للنمو، واعتبروا أن الأسواق الحرة تعزز الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة وتقسيم العمل.

وقد شدد "آدم سميث" على أن تراكم رأس المال يُسهم في توسيع السوق وتعميق التخصص، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، بينما رأى "ريكاردو" أن إعادة استثمار الأرباح يُفضي إلى نمو مستدام. ومن هنا أُرست هذه النظرية الأساس للكثير من النماذج الاقتصادية اللاحقة، وما زالت مبادئها حاضرة في الفكر الاقتصادي الحديث، وبذلك فالمرتكزات الأساسية التي وضعها "آدم سميث" و "ديفيد ريكاردو"، الخاصة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هي تتعلق بالأساس بـ: (1)

- دور تراكم رأس المال في دفع النمو: يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن تراكم رأس المال من الاستثمارات في الآلات والبنية التحتية تعزز الطاقة الإنتاجية، وتؤدي إلى زيادة التوظيف والدخل، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

- تأثير حرية السوق والمنافسة: تؤمن النظرية الكلاسيكية بأن السوق الحر قادر على تنظيم نفسه دون تدخل حكومي، حيث تؤدي المنافسة إلى تحسين الكفاءة وتخفيض التكاليف. من خلال آلية "اليد الخفية" التي وصفها آدم سميث تُوجه الموارد إلى استخداماتها المثلى مما يعزز النمو الشامل.

- العلاقة بين العمل، الإنتاجية، والتوسع في السوق: التوسع في السوق يُحفّز تقسيم العمل، ما يُنتج عنه ارتفاع في الكفاءة والإنتاجية. وكلما زاد الطلب، ارتفعت الحاجة إلى المزيد من التخصص، وبالتالي إلى مزيد من العمالة المدربة، مما يُسهم في تطوير الاقتصاد ككل.

(1) Donald J. Harris, (2007): **THE CLASSICAL THEORY OF ECONOMIC GROWTH**, Forthcoming in The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd edition, London, pp 01-06.

2- النظرية الكينزية للتنمية الاقتصادية

لقد عمل "كينز" ضمن نظريته الخاصة بالتنمية الاقتصادية، "النظرية الكينزية" على دور الدولة والطلب الكلي في تحفيز الاستثمار والتشغيل، وتُعد بذلك النظرية الكينزية من أهم النظريات التي أسسها الاقتصادي البريطاني "جون ماينارد كينز"، حيث أنها تعبر عن تحولاً جذرياً في فهم الديناميكيات الاقتصادية، خاصة خلال فترات الركود، وخلافاً للنظريات الكلاسيكية التي تفترض أن الأسواق تتوازن ذاتياً. تؤكد النظرية الكينزية أن الاقتصاد يمكن أن يعاني من نقص في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى بطالة مستمرة دون تدخل حكومي، كما يركز كينز على مفهوم "الطلب الفعال" كمحدد رئيسي للناتج والتوظيف، وفي فترات الركود، ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يقلل من الطلب الكلي ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وزيادة البطالة، لذلك، يرى كينز أن على الدولة التدخل من خلال سياسات مالية توسعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، لتحفيز الطلب الكلي.

وبذلك فإن أحد المفاهيم المركزية في النظرية الكينزية هو "المضاعف المالي"، الذي يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة أكبر في الناتج القومي وبما يخدم التنمية الاقتصادية بالبلاد، وعلى سبيل المثال، إذا قامت الحكومة بتمويل مشاريع بنية تحتية، فإن ذلك لا يوفر وظائف مباشرة فحسب، بل أيضاً يعزز الطلب على السلع والخدمات، مما يحفز الاستثمار الخاص ويزيد من التوظيف وبالتالي يحقق نمو اقتصادي ويمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد.

ويمكن القول أن "كينز" لم يكن يفضل فقط السياسات العامة لزيادة الطلب الكلي، بل كان يروج لبرامج توظيف مستهدفة، مثل الأشغال العامة، كوسيلة فعالة لتحقيق التوظيف الكامل، ويشير إلى أن هذه السياسات يجب أن تُطبق ليس فقط خلال فترات الركود، بل أيضاً في أوقات النمو، لضمان استقرار الاقتصاد وتجنب التضخم، ومن بين المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية التي توضح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هي: ⁽¹⁾

- **الطلب الفعال:** حيث يحدد مستوى الإنتاج والتوظيف.
- **الدور النشط للدولة:** والذي يندرج ضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- **الميل الحدي للاستهلاك:** والذي يؤثر على فعالية السياسات المالية.
- **تفضيل السيولة:** حيث يؤثر على قرارات الاستثمار.
- **المضاعف المالي:** حيث يُضخم تأثير الإنفاق الحكومي لخدمة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

وبذلك تبرز النظرية الكينزية أهمية التدخل الحكومي في مواجهة التقلبات الاقتصادية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحفيز الطلب الكلي لضمان التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي. ⁽²⁾

(1) Pavlina R. Tcherneva, (2008): **Keynes's Approach to Full Employment**, The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No. 542, Annandale-on-Hudson, New York, pp 03-06.

(2) ibid, p 06.

3-نظرية النمو المتوازن

بما أن البلدان المتخلفة تعيش في حلقة مفرغة من ضعف معدلات التنمية والنمو الاقتصادي، حسب ما عبّر عنه "Nurkse" بسبب تدني مستوى الدخل الفردي، فإنه من الضروري إحداث نمو متوازن في القطاعات الاقتصادية في نفس الوقت (ولكن ليس بنفس المعدل)، وذلك لتحسين معدلات التنمية والنمو، وقد أكد ذلك أيضاً كلاً من "Rodan"، و"Lewis"، لما عبّر عنه "Nurkse" سابقاً، وهي أن يتجسّد التوازن من خلال تحسين معدلات القطاعات الصناعية وعلى رأسها الصناعات الاستهلاكية، والصناعات الإنتاجية الأخرى، وذلك لإحداث التوازن بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية، وهذه التوازنات ستؤدي في الأخير إلى إحداث توازن عام بين العرض الكلي والطلب في اقتصاد البلد، إلا أن الشرط الضروري لحصول هكذا توازن هو القيام بحجم هائل من الاستثمارات حتى تنهض مختلف القطاعات ويحصل التكامل فيما بينها، وهذا ما دفع العديد الباحثين والمختصين لانتقاد هذه النظرية، حيث تتمثل تلك الانتقادات فيما يلي: ⁽¹⁾

- تُعتبر النظرية غير واقعية لأنها تفترض وجود موارد مالية كافية للقيام بالاستثمار، وهو شرط غير متوفر في البلدان المتخلفة بالأساس؛
- يؤدّي تطبيق النظرية إلى ضغوط تضخمية لتلك الموارد المالية المطلوبة؛
- كما تؤدي النظرية إلى عزل الاقتصاديات المتخلفة عن الاقتصاد العالمي بسبب تركيزها على التنمية المحلية من أجل السوق المحلي أو الداخلي بالبلاد؛
- وأيضاً فإن نقص المهارات واليد المؤهلة في البلدان المتخلفة يقلّل من إمكانية نجاح النظرية ضمن استثمارات الانفاق العام للدولة.

4-النظرية الهيكلية للتنمية "هيكل الإنتاج"

إن التغيير الهيكلي في سياق التنمية الاقتصادية يتضمن ارتفاع في الإنتاج، وزيادة في راس المال وذلك نسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى بالبلاد، مثل العمل، كما أن التغيير الهيكلي يتضمن أيضاً انتقالات أو تحركات بين القطاعات التي تكون جانب الإنتاج لمعادلة دالة الإنتاج، وهذه الانتقالات أو التحركات في هيكل الإنتاج أو في الناتج القومي تعد اعتيادية، بمعنى أن الأنماط الواضحة في تغيير الهيكل الاقتصادي تكون ضمن سياق التنمية الاقتصادية بالأساس، أي ارتفاع الدخل الفردي، كما أن حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي ترتفع أيضاً، إذ أن كل بلد أنجز أو حقق معدل دخل فردي سنوي عالي قد رافق ذلك تحرك في السكان، حيث أن أغلبية السكان يتجهون نحو التحرك إلى المدن للحصول على فرصة عمل، وبالتالي زيادة اليد العاملة ضمن القطاع الصناعي بالمدن، وبالتالي تحقق البلاد زيادة في القيمة المضافة الصناعية

⁽¹⁾ فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

وذلك بوصفها نسبة من الناتج القومي الإجمالي. مع العلم ان زيادة القطاع الصناعي الداخلي يؤدي الى تغيير هيكلية في نمط التجارة الخارجية للبلاد، حيث تتحول تدريجيا الى تصدير فائض صناعاتها للخارج. وبالتالي التأثير أو الزيادة في معدلات التصدير يؤدي إلى زيادة في العملات الصعبة بالبلاد وتحسين حسابات ميزان المدفوعات.

وهذا ما يعبر عن أن النظرية أوضحت بشكل واضح أن التنمية الاقتصادية ترتبط بشكل أساسي بمعيشة الفرد وبقطاعات هامة مثل الصناعة والتصدير، وبذلك فهي تعتبر مؤشرات عن التغيير الهيكلي في إقتصاد البلاد وبما يحقق التنمية الاقتصادية، ويمكن عدّها بشكل واضح كما يلي: ⁽¹⁾

- الادّخار القومي الإجمالي بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- الاستثمار القومي الإجمالي بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- تدفق راس المال بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- الايراد الحكومي بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- نسبة التعليم؛

- نسب الاستهلاك؛

- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- الصادرات بوصفها نسبة من الناتج القومي الإجمالي؛

- معدلات الولادة والوفيات؛

- معدل البطالة؛

- معدل التضخم؛

- نسب فرص العمل المتاحة.

وبذلك فمن الواضح أن هذه المؤشرات هي تعد تلك المتغيرات بجانبها الكمي وضمن قيم اعتيادية يمكن أن تقدر من خلالها انحدار كل متغير هيكلي بمؤشر هيكلي على الدخل وحجم السكان وبما يمكن من التوصل لنسب ومعدلات التنمية والنمو الاقتصادي بالبلاد.

5-نظرية النمو غير المتوازن

تُعَدُّ نظرية النمو غير المتوازن (*Unbalanced Growth Theory*) من النظريات التي برزت في منتصف القرن العشرين كردّ على الرؤية التقليدية التي كانت تنادي بالتنمية المتوازنة والشاملة، وقد طوّر هذه النظرية اقتصاديون بارزون

⁽¹⁾ محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-131.

مثل ألبرت هيرشمان (*Albert O. Hirschman*)، والذين رأوا أن محاولة تحقيق تنمية متوازنة في جميع القطاعات دفعة واحدة هو أمر غير واقعي في البلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد، وضعف القدرات المؤسسية، وتنطلق النظرية من فرضية أن الضغوط والاختلالات الاقتصادية المحفزة هي الحرك الحقيقي للنمو، حيث يتم التركيز عمداً على تطوير قطاعات اقتصادية أو استثمارية محددة - مثل الصناعة الثقيلة أو البنية التحتية - لتوليد سلسلة من الآثار الجانبية الإيجابية تُعرف بـ"الروابط الأمامية والخلفية" (*Forward and Backward Linkages*)، والواضح من هذه النظرية أنها تهدف من توضيح ان عملية خلق ديناميكية تدفع باقي القطاعات نحو التحديث والتوسع استجابة للطلب المتزايد أو الحاجة إلى التكامل الاقتصادي، كما تعتبر هذه النظرية أن الاستثمار الانتقائي والموجه هو أكثر فعالية من التوزيع المتساوي للموارد، ومع أنها تعرضت لانتقادات بشأن ما قد تسببه من تفاوت أو تمهيش لبعض المناطق أو القطاعات، إلا أنها وفرت إطاراً واقعياً لعدد من السياسات التنموية التي تبنتها الدول النامية في مراحل التصنيع، خاصة عند ضعف الموارد وتقييد البدائل. وتبقى النظرية مثلاً على كيف يمكن تحويل النقص والقيود إلى فرص استراتيجية للتنمية.⁽¹⁾

6-نظرية الدفعة القوية

تُعد نظرية الدفعة القوية من النظريات الكلاسيكية المهمة التي حاولت تقديم إطار عملي لتنمية الدول النامية، وقد طُرحت أساساً من قبل الاقتصادي بول روزنشتاين-رودان (*Paul Rosenstein-Rodan*) في أربعينيات القرن العشرين، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ بشكل تدريجي أو فردي، بل تتطلب دفعة استثمارية كبيرة ومنسقة تشمل مجموعة من القطاعات في وقت واحد، كما أن الهدف من هذه الدفعة هو كسر حلقة الفقر والتخلف التي تعاني منها الدول النامية، والتي لا تستطيع من تلقاء نفسها تحفيز الطلب أو خلق فرص إنتاجية مستدامة، ويُعتبر ضعف السوق المحلي، وغياب الحوافز الاستثمارية، وقلة الثقة بين القطاعين العام والخاص من أبرز العقبات التي تعيق النمو، مما يتطلب تدخلاً قوياً من الدولة أو المؤسسات الدولية لضخ استثمارات ضخمة تُحدث تغييراً جذرياً في الهيكل الاقتصادي، كما تؤكد النظرية أن هذه الدفعة القوية تولد ما يُعرف بـ"الوفورات الخارجية" (*External Economies*)، أي أن النجاح في قطاع معين يخلق فرصاً وطلباً على قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى تحفيز سلسلة من الأنشطة الاقتصادية المترابطة. من أمثلة ذلك، أن تطوير قطاع السكك الحديدية يولد طلباً على الفولاذ، ويُنشّط النقل والتوزيع، ويفتح أسواقاً جديدة أمام الزراعة والصناعة، وبذلك تعتبر هذه النظرية من أوائل الدعوات إلى التخطيط المركزي والتدخل الحكومي كشرط لإطلاق التنمية، وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إليها لاحقاً بسبب صعوبة التنسيق وتكلفة الفشل، إلا أن مبدأ

⁽¹⁾ توفيق بن الشيخ، (2017): القطاع السياحي الجزائري واستراتيجية النمو غير المتوازن، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 590-594.

"الدفع الشامل" لا يزال يُستخدم في استراتيجيات التنمية الكبرى، خاصة في الدول التي تسعى إلى التحول الهيكلي السريع من خلال مشاريع وطنية كبرى وبنية تحتية ضخمة. (1)

7-نظرية أقطاب النمو

تُعَدُّ نظرية أقطاب النمو (*les pôles de développement*) من أبرز النظريات التي قدّمت تفسيراً مُغايراً للتنمية الاقتصادية من منظور مكاني وهيكلية، وظهرت في خمسينيات القرن العشرين على يد الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو (*François Perroux*)، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن التنمية لا تحدث بشكل متجانس في كل أجزاء الاقتصاد أو الإقليم، بل تبدأ من نقاط أو قطاعات محورية ذات قدرة عالية على التأثير، تُعرف بـ"الأقطاب"، وهذه الأقطاب قد تكون مشروعات صناعية ضخمة، أو مناطق حضرية، أو قطاعات تكنولوجية متقدمة، تمتلك ديناميكية قوية قادرة على توليد نمو حولها من خلال ما يُعرف بـ"الآثار الانتشارية" (*Spread effects*)، فعندما يتم توجيه الاستثمارات والموارد نحو هذه الأقطاب، فإنها تُحدث تفاعلات اقتصادية ممتدة تشمل القطاعات المجاورة، وتخلق فرص عمل، وتحفز الابتكار، وتدفع بعجلة النمو في المناطق المحيطة، وترتكز النظرية على أن التنمية لا يمكن فرضها بشكل متساوٍ، بل ينبغي استهداف نقاط القوة الاقتصادية وتحويلها إلى مراكز جاذبة، ومع أن النظرية لاقت دعماً واسعاً في التخطيط الإقليمي، إلا أنها لاقت انتقادات تتعلق بزيادة التفاوت بين الأقاليم، إذ إن بعض المناطق قد تتضرر من تركيز التنمية في مناطق محددة، ومع ذلك، لا تزال "أقطاب النمو" تُستخدم في العديد من استراتيجيات التنمية، خاصة في الدول الساعية إلى تحفيز نمو متسارع في قطاعات أو أقاليم مختارة ذات قدرة تنافسية. ويُعد المفهوم وثيق الصلة بسياسات التركيز الاستثماري، وتكتلات الأعمال، والمدن الذكية، مما يمنح النظرية أهمية عملية في تصميم السياسات الاقتصادية المستدامة. (2)

8-نظرية مراحل النمو

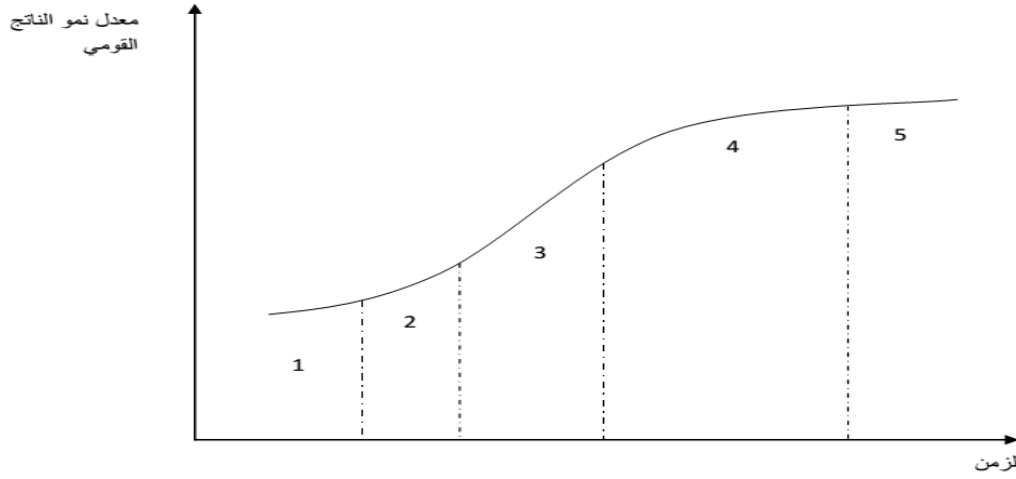
لقد عمل الباحث "*Rostow*" على تحليله لعملية التنمية الاقتصادية بدول وبلدان العالم، ورغم أنه جوبه بانتقاد من الباحثين الذين وضعوا نظرية التبعية، وانتقدوا تحليل تطوير الاقتصاد من طرف "والت روستو" بشكل مباشر، وذلك بالخصوص من مفكرين من أمريكا اللاتينية كـ"أنديريه فرانك" و"إيمانويل والرشتاين"، والذين انتقدوا الرؤية الغربية للتنمية، ومنها نظرية "مراحل النمو" لـ"روستو"، ولقد عمل "روستو" على تقديم رؤية مخالفة تُفسر التنمية الاقتصادية من منظور داخلي تطوري، فقد رأى "روستو" أن كل اقتصاد يمر بخمس مراحل نحو التنمية: من المجتمع التقليدي، إلى مرحلة التهيؤ للإقلاع، ثم الإقلاع، فالنضج، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الواسع، كما اعتبر أن التنمية تتحقق داخلياً من خلال تراكم رأس

(1) مهمري بن عيسى، (2018): التنمية: تطور مفهوميها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 58-59.

(2) عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، (2011): انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر، ص 469-470.

المال، ونمو الاستثمارات، وظهور قطاعات إنتاجية ديناميكية، وبخلاف نظرية التبعية، لم يُحمّل روستو العلاقات الدولية أو الاستعمار مسؤولية التخلف، بل ركّز على التغيير التدريجي في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول، لكن منتقديه رأوا أن نموذج لا يُراعي القيود الخارجية التي تواجه الدول النامية، كالتبعية التجارية والمالية، مما جعله أقرب إلى تبرير الرؤية الليبرالية الغربية للتنمية، إلى جانب ذلك فقد ركزت النظرية على العوامل الداخلية كالمؤسسات، ورأس المال، والابتكار، وترى أن التنمية عملية خطية وتطورية يمكن للدول أن تتبعها كما فعلت الدول الغربية. وهي تختلف عن نظرية التبعية التي تنتقد علاقة الهيمنة بين المركز (الدول المتقدمة) والأطراف (الدول النامية).⁽¹⁾ والشكل الموالي يوضح مراحل النمو الاقتصادي لروستو:

الشكل رقم (02-01): مراحل النمو الاقتصادي لروستو



المصدر: بوزيان رحامي جمال، (2015/2016): الفساد الإداري وآثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 58.

يؤكد "روستو" أن مسار النمو الاقتصادي يمكن أن يُستخلص من تجارب الدول المتقدمة، إذ يشكّل نموذجًا

يمكن اعتماده لفهم مستويات التنمية في الدول النامية. ويُعتبر هذا النموذج بمثابة إطار مرجعي لتفسير التغيرات

الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول عبر مراحل زمنية متعاقبة، حيث يتم تصنيف هذه المراحل وفقًا لدرجة التقدم

الاقتصادي التي تعكس مدى التطور في مجالات مختلفة.

⁽¹⁾ ساطور رشيد، (2013): دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 167-168.

وقد قسّم "روستو" مراحل النمو إلى خمس مراحل رئيسية، يتم عرضها كما يلي: ⁽¹⁾

- المرحلة التقليدية (The Traditional Society): تتميز هذه المرحلة بسيادة الاقتصاد الزراعي، حيث يركز النشاط الاقتصادي على إنتاج المحاصيل الزراعية، ويكون الهدف الرئيسي هو تلبية الحاجات الأساسية وليس تحقيق الربح أو التوسع، كما تتسم هذه المرحلة ببطء التغيير الاجتماعي، وضعف وسائل الإنتاج، وهيمنة معتقدات تقليدية على المجتمع، مثل الاعتقاد بأن الأرض هي المصدر الأساسي للثروة.

- مرحلة تهيئة الإقلاع (The Prerequisites for Take-Off): في هذه المرحلة تبدأ الدولة في تمهيد الطريق نحو الانطلاق الاقتصادي، من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية وتحسين مستويات التعليم والتدريب، مع إدخال وسائل وتقنيات حديثة لرفع كفاءة الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

- مرحلة الإقلاع (The Take-Off): تهدف إلى التخلص من العقبات التي تعيق التقدم الاقتصادي، ويبدأ فيها الاقتصاد بالتحرك نحو النمو الحقيقي من خلال زيادة التفاعل بين مختلف القطاعات، وتعرف هذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمار، خصوصا في القطاع الصناعي، ما يؤدي إلى توسع في الإنتاج الصناعي، كما تشهد تطورا للبنية التحتية، وزيادة في الإنتاج الزراعي، وتحسنا في توزيع الدخل، مما يساعد على تحسين المستوى المعيشي للناس، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود، كما تُعتبر هذه المرحلة بداية حقيقية للنمو المستدام، حيث يصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على نفسه، وتُستكمل فيها عمليات التحول السياسي والاقتصادي التي تضمن الاستمرارية في التقدم.

- مرحلة النضج (The Move Towards Maturity): يلاحظ في هذه المرحلة أن الاقتصاد يصبح أكثر تطورا، إذ تنشأ صناعات جديدة قائمة على التكنولوجيا والابتكار. وتنتشر الصناعات الثقيلة مثل الآلات، والمعادن، والكيمائيات، والإلكترونيات، ما يدل على تنوع القاعدة الإنتاجية، كما يزداد التوجه نحو التصدير نتيجة ارتفاع جودة المنتجات المحلية، ويقل الاعتماد على الزراعة بشكل تدريجي. وتُبرز هذه المرحلة أهمية الكفاءات البشرية المتخصصة، ويظهر فيها بوضوح دور سياسات التدريب والتعليم في رفع مهارات اليد العاملة وتحقيق نمو أكثر توازنا.

- مرحلة الاستهلاك الوفير (The Mass Consumption Economy): في هذه المرحلة، يتحول الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بشكل كبير لتلبية احتياجات السكان، وتتوسع الصناعات نحو إنتاج السلع المعمرة وغير المعمرة، مع ارتفاع مستويات المعيشة، ويزيد اهتمام المجتمع بالنواحي الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، إلى جانب الاستمرار في تحسين نوعية الحياة العامة.

⁽¹⁾ بوزيان رحامي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

9- نظرية التبعية

تعود بالأساس نظرية التبعية للتنمية الاقتصادية الى ما ظهر بأمريكا اللاتينية من استهجان للسيطرة الغربية والرأسمالية، ومع تزايد التوجه الماركسي والاشتراكي في هذه الدول بفترة السبعينات، تزايد بذلك هذا التوجه بعدم التبعية للرأسمالية المتمثلة في هيمنة دول الغرب، والتي هي بالأساس تعتبر دول استعمارية لأغلب دول افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك فقد عمل العديد من الباحثين بما فيهم المفكرين كـ"أندريه فرانك" و"إيمانويل والرشتاين" من أمريكا اللاتينية الى وضع أسس نظرية التبعية للتنمية الاقتصادية، وتقوم نظرية التبعية على أن التخلف الاقتصادي في الدول النامية ليس حالة مؤقتة أو ناتجة عن نقص في رأس المال أو التكنولوجيا، بل هو نتاج بنية عالمية غير متكافئة تربط بين دول "المركز" المتقدمة ودول "الأطراف" النامية، وقد ظهرت هذه النظرية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كرد فعل على النظريات الليبرالية مثل نظرية روستو، وطرحها مفكرون من أمريكا اللاتينية، أبرزهم أندريه غوندر فرانك وسمير أمين، وترى هذه النظرية أن الدول النامية تم دمجها في الاقتصاد العالمي بشكل تابع وتصديري يخدم مصالح القوى الصناعية الكبرى، حيث تُصدّر المواد الخام وتستورد المنتجات المصنعة، ما يخلق نمطاً من التبعية الاقتصادية يعمّق التخلف ويُقيد إمكانيات التنمية المستقلة، كما تؤكد على أن العلاقة الاقتصادية بين الشمال والجنوب تُعيد إنتاج الفقر والتفاوتات الهيكلية، وأن أي تنمية حقيقية لا تتحقق إلا من خلال فك الارتباط التدريجي مع النظام الرأسمالي العالمي وإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أساس العدالة والاستقلالية الإنتاجية، لذلك، تعتبر نظرية التبعية أن التحرر من التبعية شرط للتنمية المستقلة والمستدامة، لا مجرد تقليد لمسار الدول الغربية.⁽¹⁾

10- نظرية النظام العالمي

يُعدّ "إيمانويل والرشتاين" (Immanuel Wallerstein) أبرز رواد نظرية النظام العالمي في صيغتها المعاصرة، إذ كان من أوائل من تتبعوا جذور نشوء النظام العالمي الحديث، وربطها بما أطلق عليه مفهوم "القرن السادس عشر الطويل".⁽²⁾

ومن الناحية التاريخية، شهد تطور النظام العالمي الحديث مرحلتين رئيسيتين امتدتا من القرن السادس عشر إلى القرن الحادي والعشرين. إذ إتسم النظام في الفترة التي سبقت القرن الثامن عشر بتنامي قوة الدول الأوروبية، حيث كان النشاط الاقتصادي فيها يعتمد بدرجة شبه كاملة على الزراعة. ولم تبدأ هذه الدول في الانتقال نحو اقتصاد عالمي رأسمالي إلا منذ القرن السادس عشر. ومع حلول القرن الثامن عشر، أخذ التصنيع يحل تدريجياً محل الزراعة، ودخلت الدول الأوروبية

⁽¹⁾ شعباني مالك، (2015): والرشتاين والنسق العالمي: محاولة لتفسير وفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 04، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 57-60.

⁽²⁾ نوي نبيلة، (2016/2017): أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية -دراسة تجرية: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف 1-، الجزائر، ص 49.

مرحلة البحث المكثف عن أسواق جديدة لاستغلالها. وخلال القرنين الماضيين، انضمت مناطق جديدة إلى النظام العالمي الحديث، مثل آسيا وأفريقيا، مما أسهم في زيادة الفائض الاقتصادي، غير أن هذا النظام لم يكتسب طابعه العالمي الكامل إلا مع بدايات القرن العشرين.

ويرى منظرو نظرية النظام العالمي أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ينطوي على أربع تناقضات جوهرية من شأنها، في نهاية المطاف، أن تقود إلى زواله، حتى وإن بدا في الظاهر أنه يعزز هيمنته العالمية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. يتمثل التناقض الأول في استمرار الاختلال بين العرض والطلب، إذ إن اتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية السلع وكمياتها على مستوى المؤسسات يؤدي، في ظل استمرار المكننة والتسليع، إلى هذا الخلل بوصفه نتيجة غير مقصودة. أما التناقض الثاني فيكمن في أن تحقيق الأرباح على المدى القصير يدفع الرأسماليين إلى سحب الفائض من الاستهلاك المباشر، في حين أن توليد فائض إضافي على المدى الطويل يتطلب طلباً واسعاً لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعادة توزيع ذلك الفائض. ويتعلق التناقض الثالث بوجود حدود لقدرة الدولة على إخضاع العمال قسراً حفاظاً على شرعية النظام الرأسمالي. أما التناقض الرابع فيتمثل في العلاقة المتوترة بين الوحدة والتعدد، أي تعايش نظام عالمي واحد مع تعددية الدول؛ فبينما أسهم هذا التعايش في توسع النظام، فإنه في المقابل يعرقل محاولات تعميق التعاون اللازم لمواجهة الأزمات التي تصيب النظام ذاته.⁽¹⁾

(1) نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

المطلب الثالث: استراتيجيات ومعوقات التنمية الاقتصادية

تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتنمية الموارد وتحقيق النمو الشامل. تعتمد هذه الاستراتيجيات على تنوع القطاعات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية وتعزيز قدرات الإنسان. ورغم أهمية هذه الخطط، تواجه الدول أثناء تنفيذها مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تحد من فعاليتها.

أولاً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تُعرف الاستراتيجية بأنها إطار متكامل من العناصر والمرتزمات التي تحدّد ملامح الطريق الواجب اتباعه لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية التي تسعى الدولة إلى بلوغها. وتعتبر الرؤية المستقبلية الواضحة والمحددة لهذه الأهداف التنموية العامل الأساسي الذي يضمن نجاح أي مسار تنموي، إذ تمكّن من توجيه الموارد الاقتصادية والبشرية بشكل فعال، وتساعد على تحديد الأولويات والمشاريع الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي. ولقد اعتمدت البلدان النامية توجهات واستراتيجيات مختلفة ومتنوعة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك وفقاً للظروف المحلية، والإمكانيات المتاحة، والموارد الطبيعية والبشرية، وكذلك مستوى التطور الصناعي والتقني لكل دولة. وتشمل هذه الاستراتيجيات عادة مجموعة من الخطط والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، توسيع قاعدة الاستثمار، تنمية البنية التحتية، وتشجيع الابتكار، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتقليل معدلات الفقر، ويمكن تلخيص هذه التوجهات المختلفة في استراتيجيات رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

تُعدّ التنمية الزراعية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ولتعزيز التنمية الصناعية بصفة خاصة، ولاسيما في المراحل الأولى من مسار التنمية. ويرجع ذلك إلى الدور المحوري الذي يؤديه القطاع الزراعي في دعم عملية التنمية الشاملة، من خلال جملة من الوظائف والمهام التي يضطلع بها. إذ يسهم القطاع الزراعي في توفير الموارد الغذائية اللازمة للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يضمن استقرار القوة العاملة ورفع إنتاجيتها. كما يؤدي دوراً مهماً في توفير التمويل اللازم للتنمية الصناعية، سواء بشكل مباشر من خلال الفوائض الزراعية أو بشكل غير مباشر عبر المدخرات المتأتية من النشاط الزراعي.⁽¹⁾ ويُعدّ القطاع الزراعي كذلك مصدراً رئيسياً لتوفير اليد العاملة، حيث يساهم في تلبية احتياجات التوسع في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة القطاع الصناعي، من خلال انتقال العمالة من الزراعة إلى الصناعة. إضافة إلى

(1) أوكيل حميدة، (2016/2015): دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 87.

ذلك، يسهم ارتفاع الدخول الزراعية في خلق الطلب على السلع الصناعية، الأمر الذي يشكل حافزاً قوياً لتوسع الإنتاج الصناعي وتطوره.

ومن جهة أخرى، يساهم القطاع الزراعي في توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عبر الصادرات الزراعية التي تمكن من استيراد السلع الرأسمالية والمعدات الضرورية للتنمية الصناعية. كما يعمل على تزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تدخل في مختلف العمليات الإنتاجية.

وتؤدي الزيادة في الدخول الزراعية إلى تسهيل انتقال جزء منها إلى الحكومة عبر الضرائب، بما يعزز الموارد المالية للدولة ويدعم قدرتها على تمويل برامج التنمية. فضلاً عن ذلك، تُعدّ الزراعة القطاع الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي، كما تمثل أداة فعالة في تحسين شروط التبادل الدولي وتعديلها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

وعليه، وبناءً على الأهمية البالغة التي يكتسبها القطاع الزراعي، فإن معدل نمو الاقتصاد ككل يتأثر بشكل مباشر بمعدل نمو القطاع الزراعي، حيث ينعكس أدائه على معدل النمو الإجمالي، ويُعدّ أحد المحددات الأساسية لاستدامة التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

تسعى الدول النامية إلى إحداث تحولات هيكلية في اقتصادها الوطني بهدف تجاوز حالة الجمود الناتجة عن الاعتماد على قطاع أولي واحد، سواء كان قائماً على الإنتاج الزراعي أو تصدير المواد الخام أو استخراج البترول. ولتحقيق هذا التحول، تلجأ هذه الدول إلى تبني استراتيجية للتنمية الاقتصادية يكون التصنيع محوراً أساسياً، بحيث يتولى القطاع الصناعي دور القيادة في دفع باقي القطاعات الاقتصادية وتحفيز نموها.

وفي هذا الإطار، يمكن عرض أهم استراتيجيات التصنيع التي تعتمدها الدول النامية باعتبارها استراتيجيات للتنمية الاقتصادية، وذلك على الشكل التالي⁽²⁾:

2-1- إستراتيجية تلبية الطلب المحلي في القطاع الأولي

تمثل هذه الاستراتيجية المرحلة الابتدائية للتنمية الصناعية، حيث تنشأ استجابةً للطلب المحلي المتولد في القطاع الأولي، الذي يوفر بدوره المواد الخام اللازمة للنشاط الصناعي. إذ يؤدي الطلب على المنتجات الصناعية إلى توظيف الخامات المنتجة في القطاع الزراعي، مثل الأقطان المستخدمة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، ومخلفات القصب المستعملة في إنتاج ورق الصحف وورق الكتابة والخشب الحبيبي، إضافة إلى قشّ الأرز المستخدم في صناعة الورق،

(1) أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

ونوى التمر في إنتاج الفحم النباتي المنشط، وغيرها من الخامات التي تُعد مدخلات أساسية للصناعات الغذائية وغيرها من الأنشطة الصناعية.

2-2 استراتيجية إحلال الواردات

يقصد بإحلال الواردات قيام الدولة بإنتاج السلع محلياً بدلاً من استيرادها من الخارج، أو إنتاج السلع التي كان من الممكن استيرادها في حال عدم توفر هذا الإنتاج المحلي. ويرى "Chenery" أن عملية إحلال الواردات تنشأ نتيجة التغير في المزايا النسبية لعوامل الإنتاج خلال مراحل النمو الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى استبدال الواردات بالإنتاج الوطني. وبناءً على ذلك، يركز "Chenery" في تعريفه لإحلال الواردات على جانب العرض أكثر من تركيزه على جانب الطلب، حيث يتم التأكيد على تعويض السلع المستوردة بإنتاج محلي مماثل، إلى جانب تعديل أنماط الاستهلاك من خلال التقليل من الاعتماد على بعض السلع المستوردة والتوجه نحو استهلاك المنتجات الوطنية.

2-3 استراتيجية التصنيع من أجل التصدير

تُعد هذه الاستراتيجية إحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية الموجهة نحو الخارج، إذ تهدف أساساً إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية. وتعتمد على اختيار مجموعة من الصناعات، ولا سيما تلك التي تتمتع بميزة نسبية، والعمل على تطويرها بما يتيح لها المنافسة في السوق الدولي. ووفقاً لهذه الاستراتيجية، يُنظر إلى التصدير باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، كما يُعد المسار الأمثل الذي يتعين على الدول النامية انتهاجه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع وتيرة النمو.

2-4 الجمع بين استراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير

نظراً لما يتعرض لتطبيق كلا من استراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير من صعوبات ومعوقات متعددة، يمكن للدول النامية اعتماد الاستراتيجيتين معاً ضمن مسار التصنيع، مع اختلاف درجة التركيز على كل منهما تبعاً لمرحلة التنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى تشجيع الصادرات بوصفه بديلاً لإحلال الواردات أو العكس، كما لا يُشترط أن يتطور المساران بالمعدلات نفسها. بل يتعين توجيه الاهتمام وفقاً لمراحل التصنيع المختلفة، والتي يمكن اختزلها في مرحلتين أساسيتين، تُحدّد مدتهما استناداً إلى الظروف الموضوعية السائدة في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

2-5 إستراتيجية التصنيع لإشباع الحاجات الأساسية

تُعد هذه الاستراتيجية مكّمة لكلا من استراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير، إذ تهدف إلى تحقيق قدر من التوازن والترشيد بينهما بما يساهم في بلوغ الرفاهية الاجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المحدود، عبر التركيز على إشباع الحاجات الأساسية من السلع والخدمات الضرورية. كما تولي

(1) الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

هذه الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا برفع مستوى المعيشة، وتقوية المقاييس الاجتماعية، وضمان تلبية الحاجات الأساسية، والمساهمة في تعزيز التنمية البشرية.

3- استراتيجية الربط بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية

تقوم هذه الاستراتيجية على تأسيس ارتباط متكامل وثيق بين القطاعين، حيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة دون تنسيق وتوازن بينهما. فالقطاع الصناعي يسهم في دعم النشاط الزراعي من خلال توفير مختلف مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى التقنيات الحديثة التي ترفع من الإنتاجية وتحسن جودة المحاصيل. وفي المقابل، يشكل القطاع الصناعي سوقًا مهمًا لتصريف المنتجات الزراعية، سواء لاستخدامها كمدخلات في الصناعات التحويلية أو لتسويقها في صورتها النهائية بعد معالجتها. ومن جهة أخرى يؤدي القطاع الزراعي دورًا محوريًا في دعم التنمية الصناعية عبر توفير المواد الأولية الضرورية لسير العملية الإنتاجية في العديد من الصناعات، لاسيما الصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها من الصناعات القائمة على الموارد الزراعية. كما يسهم في ضمان الأمن الغذائي وتوفير اليد العاملة، مما يخلق قاعدة اقتصادية داعمة للنشاط الصناعي.

وبناء عليه فإن أي تقدم يحققه القطاع الصناعي ينبغي أن يكون مترافقًا مع تطور مماثل في القطاع الزراعي، حتى تتحقق حالة من التوازن والتكامل بينهما. إذ إن تنمية أحد القطاعين بمعزل عن الآخر قد تؤدي إلى اختلالات اقتصادية، مما يعرقل عملية التنمية. لذلك، فإن نجاح استراتيجية التنمية الاقتصادية يتطلب تعزيز الترابط والتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، باعتبار أن كلا منهما يعتمد على الآخر بشكل متبادل ومستمر.⁽¹⁾

4- استراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان

ترتكز استراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان على ضمان إشباع المتطلبات الضرورية للأفراد، مثل الغذاء والكساء والسكن والتعليم والخدمات الصحية وغيرها. وقد برزت هذه الاستراتيجية خلال سبعينيات القرن الماضي، ولاقت دعمًا من البنك الدولي، حيث استند أنصارها إلى أن توفير هذه السلع والخدمات الأساسية يساهم في الحد من الفقر المطلق بوتيرة أسرع مقارنة بالاستراتيجيات الأخرى التي تركز أساساً على تسريع النمو الاقتصادي ورفع مستويات الدخل والإنتاجية لدى الفقراء. وقد جرى تطبيق هذه الاستراتيجية لأول مرة في الهند ضمن الخطة الخماسية لسنة 1974، حيث سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي:⁽²⁾

(1) محمد خثير، زبير محمد، (2017): المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد

13، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 158.

(2) خبابة عبد الله، (2014): تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص 118-119.

- رفع إنتاجية ودخل السكان في كل من الريف والحضر، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الفقيرة، وذلك عبر التوسع في الأنشطة الإنتاجية كثيفة العمل.
 - التأكيد على مكافحة الفقر من خلال توفير خدمات أساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، ومياه الشرب الصحية.
 - تولي الدولة مسؤولية تمويل هذه الخدمات الأساسية لضمان وصولها إلى الفئات المستهدفة.
- أما المبررات التي دعت إلى تبني هذه الاستراتيجية فتتمثل فيما يلي: ⁽¹⁾
- إخفاق استراتيجيات التنمية التقليدية في إيصال منافعها إلى الفئات الفقيرة بصورة فعالة.
 - اعتماد تحسين إنتاجية ودخل الفقراء بدرجة كبيرة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية.
 - أن رفع دخل الفقراء لتمكينهم من تلبية حاجاتهم الأساسية قد يتطلب زمناً طويلاً.
 - محدودية قدرة الفقراء على توجيه دخولهم بشكل عقلاني نحو تلبية الحاجات الأساسية، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة لتوفير خدمات مثل المياه والرعاية الصحية.
- صعوبة تقديم الدعم بشكل متكافئ لجميع الفقراء دون التركيز المباشر على توفير الحاجات الأساسية لهم.

5- استراتيجية التنمية البشرية المستدامة

ظهرت هذه الاستراتيجية نتيجة الدمج بين مفهومين أساسيين للتنمية: الأول هو استراتيجية التنمية البشرية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثاني هو منهج التنمية المستدامة الذي وضعه الإحصائيون وتم اعتماده خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992.

وتعكس التنمية البشرية المستدامة توسيع خيارات الأفراد وقدراتهم عبر بناء رأسمال اجتماعي قادر على تلبية احتياجات الأجيال الحالية بأقصى قدر من العدالة، دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة.

كما تستند استراتيجية التنمية البشرية على بناء القدرات البشرية من خلال تحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ليتمكن الجيل الحالي من العيش دون الإضرار بالأجيال المستقبلية. ⁽²⁾

6- استراتيجية التنمية المستقلة

ترتكز هذه الاستراتيجية على تعزيز المجتمع على الاكتفاء الذاتي وتطوير مهارات أفراد، مع التركيز على استثمار الموارد المحلية وتصنيع المعدات، وبناء قاعدة علمية وتقنية متكاملة على المستوى الوطني. وينفذ ذلك عبر تدخل الدولة في

(1) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) محمد خثير، زبير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الشؤون الاقتصادية ضمن حدود تضمن نجاح التنمية، مع التحكم الفعال في الفائض الاقتصادي واستخدامه بكفاءة، وتوفير الإمكانيات الضرورية، والعمل على تقليل تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

نظراً لتعدد الاستراتيجيات واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، اختلف الاقتصاديون حول أفضل الأساليب لتحديد الاستراتيجية المناسبة. لذلك، يمكن للدول النامية الاستفادة من بعض الآراء والخبرات بحسب نظامها السياسي وبنيتها الاقتصادية، من خلال وضع إطار فكري وتنظيمي يساهم في تفعيل الظروف المناسبة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة.⁽¹⁾

ثانياً: معوقات التنمية الاقتصادية

على الرغم من سعي دول العالم إلى تحقيق تنمية حقيقية وشاملة من خلال تعبئة مختلف الموارد المالية والبشرية والمادية المتاحة نحو مسار التنمية، ولاسيما في الدول النامية، تواجه جملة من العقبات المتشابكة التي تحدّ من فاعليته وتجعله دون المستوى المنشود. ومن أهم هذه المعوقات:⁽²⁾

1-الحلقات المفرغة: وهي مجموعة من العوائق التي يرتبط بعضها ببعض بعلاقة تبادلية، بحيث تكون كل عقبة في الوقت ذاته سبباً ونتيجة للعقبات الأخرى. ويشير الأدب الاقتصادي إلى أن أخطر هذه الحلقات المفرغة هي تلك المرتبطة بتكوين رأس المال، باعتباره أحد المقومات الأساسية للتنمية، والذي تعاني الدول المتخلفة من نقص حاد فيه، وتنقسم هذه الحلقة المفرغة إلى جزأين رئيسيين: حلقة مفرغة تتعلق بجانب عرض رأس المال، وحلقة مفرغة أخرى ترتبط بجانب الطلب على رأس المال، يُلاحظ من جانب عرض رأس المال أن انخفاض حجم رأس المال يرجع إلى ضعف القدرة على الاستثمار، وهو ما ينتج عن انخفاض مستوى الادخار. ويُعزى هذا الأخير إلى تدني الدخل الحقيقي، الذي يعود بدوره إلى انخفاض الإنتاجية، الناتجة أساساً عن محدودية رأس المال المتاح. وبهذا تستمر هذه السلسلة في إعادة إنتاج نفسها ضمن حلقة مفرغة متواصلة. أما من جانب الطلب على رأس المال، فإن انخفاض رأس المال يُعزى إلى تراجع الطلب عليه، والذي ينتج عن ضعف الحافز على الاستثمار. ويعود هذا الضعف إلى انخفاض القوة الشرائية، الناجم بدوره عن تدني مستوى الدخل، الناتج عن انخفاض الإنتاجية، والذي يُعد نتيجة مباشرة لانخفاض رأس المال، لتستمر بذلك الحلقة المفرغة في الدوران.

وعليه تمثل تعبئة القدرات والإمكانات الذاتية للدول النامية المدخل الأساسي لكسر الحلقات المفرغة للتخلف الاقتصادي، وذلك عبر توجيه هذه الإمكانيات بكفاءة نحو رفع الإنتاجية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين أساليب التنظيم، واعتماد تقنيات إنتاج حديثة، وتنمية مهارات العاملين عن طريق التدريب والتأهيل. ويسهم ارتفاع الإنتاجية في

(1) أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(2) خديجة عرقوب، (2017/2016): دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجاً في الفترة 2000-2015)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص ص 07-08.

زيادة الدخل الحقيقي، مما يؤدي إلى تعزيز الادخار ورفع القدرة والحافز على الاستثمار، إلى جانب توسيع حجم السوق وتنمية الموارد البشرية وتحسين استغلال الموارد الاقتصادية. ويؤدي التفاعل المتبادل بين هذه العوامل إلى إحداث عملية تراكمية إيجابية تدفع باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية.

2- السوق: يرى بعض الاقتصاديين أن نواقص السوق تُعد من أبرز العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمثل أهم هذه النواقص في جمود عناصر الإنتاج، وعدم مرونة الأسعار، وضعف المعرفة بأوضاع السوق، وتحجر التركيب الاجتماعي، إلى جانب محدودية التخصص. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في إعاقلة الاستخدام الكامل والكفاءة للموارد الاقتصادية المتاحة، كما تعاني الدول النامية من ضيق حجم السوق، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، من بينها انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد نتيجة تدني الدخل الوطني مقارنة بعدد السكان، وضعف القدرة الشرائية، أي انخفاض الطلب الفعال. ويضاف إلى ذلك طبيعة الإنتاج السائدة التي يغلب عليها الطابع الموجه للاستهلاك الذاتي، فضلاً عن نقص وسائل الإنتاج والنقل والمواصلات وارتفاع تكاليفها، الأمر الذي يؤدي إلى عزلة الأسواق عن بعضها البعض. كما تساهم القيود الإدارية والجمركية في الحد من حركة السلع وعناصر الإنتاج، مما يعيق توسيع السوق ويحد من فرص التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية.

3- نقص الادخار: يؤدي انخفاض متوسط الدخل الفردي في الدول النامية إلى ارتفاع الميل نحو الاستهلاك مقابل انخفاض الميل إلى الادخار، وهو ما يترتب عليه ضعف حجم المدخرات المتاحة. وينعكس ذلك سلباً على توفر الأموال الاستثمارية الإنتاجية، الأمر الذي يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- عقبات أخرى:

تتمثل مجموعة أخرى من معوقات التنمية في العوامل الاجتماعية، مثل الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية، وتدني المستويات الثقافية والتعليمية، وانتشار الأمية، وضعف دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم. كما تؤدي المستويات الصحية والمعيشية المتدنية إلى انخفاض القدرات الإنتاجية للأفراد.

ومن جهة أخرى، يسهم ضعف كفاءة الكوادر الإدارية والتنظيمية، وانتشار الفساد الإداري، في إعاقلة مسار التنمية، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي. كما تؤثر الظروف الدولية سلباً، من خلال تبعية الدول النامية للبلدان المتقدمة في مجالي رأس المال والتكنولوجيا، واشتداد المنافسة في الأسواق الدولية، وفرض العوائق الجمركية في التجارة الخارجية، سواء في الاستيراد أو التصدير. ويضاف إلى ذلك الشروط والأعباء المصاحبة للقروض والمساعدات الفنية التي تفرضها الدول المتقدمة، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى استنزاف موارد وثروات الدول النامية بما يعيق عملية تطورها ونموها.⁽¹⁾

(1) خديجة عرقوب، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ويرى آخرون أن التنمية الاقتصادية تواجه مجموعة من المعوقات التي تعيق تحقيق أهدافها، والتي يمكن تصنيفها

كما يلي:⁽¹⁾

1- المعوقات الاقتصادية: تعد محدودية السوق من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية، حيث يلجأ العديد من المستثمرين إلى الأسواق الأجنبية نتيجة ضيق السوق المحلي وقلة فرص التوسع داخلياً. كما يواجه المستثمرون تحديات مرتبطة بالفارق في جودة المنتجات مقارنةً بالمنافسين الدوليين، مما يحد من قدرتهم على المنافسة. ومن جهة أخرى، تظل الموارد البشرية المؤهلة نادرة في العديد من البلدان، سواء من حيث العدد أو الكفاءة، مما يؤثر على الإنتاجية والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يساهم ارتفاع معدلات الفقر في عدد كبير من دول العالم الثالث في الحد من الطلب المحلي ويعيق النمو الاقتصادي المستدام.

2- المعوقات الاجتماعية: يقوم النمو الديموغرافي بدور محوري في عملية التنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إذا لم يتم التوازن بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني. فزيادة عدد السكان بشكل أسرع من النمو الاقتصادي يؤدي إلى ضغوط على الموارد والخدمات الأساسية ويقلل من فعالية السياسات التنموية.

3- المعوقات السياسية: تتأثر التنمية الاقتصادية بشكل كبير بالاستقرار السياسي، فعدم الاستقرار في العديد من الدول يعيق جذب الاستثمارات ويضعف التخطيط الاقتصادي طويل الأمد. كما يشكل الاستبداد السياسي أحد المعوقات المهمة، إذ يؤثر على حرية المبادرة والابتكار ويحد من مشاركة المجتمع في عملية التنمية، وهو ما كان واضحاً في العديد من دول العالم الثالث، ولا سيما في قارة إفريقيا.

4- المعوقات الخارجية: للعوامل الخارجية دوراً كبيراً في تعثر التنمية الاقتصادية، خاصة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد العديد من الدول، حيث تفرض هذه الشركات سيطرتها على الأسواق وتضمن احتكارها للموارد، ما يؤدي إلى تقييد حرية الأسواق المحلية ويحد من فرص النمو الذاتي للدول.

⁽¹⁾ منيرة لجنف وآخرون، (2021): دور الإقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، الكتاب الجماعي: " الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل احتلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، ص 18.

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي

يُشير التنوع الاقتصادي إلى عملية توسيع قاعدة الإنتاج والاستثمار عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الدول التي تعتمد على مورد طبيعي واحد كمصدر رئيسي للدخل، مثل الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على المحروقات (النفط والغاز). وتبرز أهمية التنوع كحل استراتيجي للدول النامية للتقليل من التبعية وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتفعيل دور القطاعين العام والخاص، بما يساهم في تحقيق فوائد مالية تدعم المشاريع التنموية وتعزز النمو الاقتصادي الحقيقي. وفي هذا السياق، يُعنى هذا المبحث بتحليل مفاهيم التنوع الاقتصادي، وبيان دوره في دعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

في ظلّ تزايد الاهتمام بتطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة، تبرز ضرورة تحسين أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية، خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها على مورد واحد، سواء كان سلعة أساسية، محصولاً زراعياً أو مورداً طبيعياً. هذا الواقع دفع إلى تعزيز جهود التنوع والاستثمار في قطاعات مختلفة، وهو أمر أساسي بالنسبة للدول الريعانية مثل الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات في تمويل ميزانيتها العامة. ورغم ما تحقّقه هذه الدول من فوائد مالية، إلا أن اعتمادها المفرط على قطاع واحد جعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية، مما أدى إلى عدم الاستقرار والتذبذب الاقتصادي، ومن هنا يصبح التنوع الاقتصادي ضرورة استراتيجية للحد من هذه التحديات، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازناً واستدامة من خلال استثمار الفوائد في قطاعات متعددة.

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي عبارة عن آلية تسعى إلى توزيع النشاط الاقتصادي بين عدّة قطاعات، بما يقلّل الاعتماد على مصدر واحد، خاصة في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز. يسعى هذا المفهوم إلى توسيع قاعدة الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات متعددة كالصناعة، الزراعة، والخدمات.

1-تعريف التنوع الاقتصادي

يُعدّ التنوع الاقتصادي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، إذ يساهم بشكل فعال في تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي على المدى المتوسط والمدى الطويل، وغالباً ما تُواجه الدول التي تعتمد بشكل مفرط على منتج أو مورد طبيعي وحيد - كالبن أو القطن في بعض الدول الزراعية، أو النفط والغاز والمعادن النفيسة كالألماس والذهب في الدول الريعانية - تحديات كبيرة، حيث يؤدي هذا الاعتماد المفرط إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد، ويجعل هذه الدول أكثر عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو الطلب، وفي هذا الإطار سعت العديد من الدول إلى تبني سياسات واستراتيجيات تنموية تهدف إلى تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي،

من خلال دعم مختلف القطاعات الإنتاجية والعمل على تقليص هيمنة منتج أو مورد معين على باقي مكونات الاقتصاد الوطني، سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو قطاع الخدمات والمعادن. ويُعد هذا التوجّه خطوة ضرورية لضمان استقرار الاقتصاد وتعزيز مرونته أمام الصدمات الخارجية.

ولتوضيح مفهوم "التنوع الاقتصادي" بصورة أدق، يتم فيما يلي عرض بعض التعريفات التي قدّمها عدد من الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال، فحسب الاقتصادي **Jean Claude Berthéleny** "يُعتبر الاقتصاد متنوعاً إذا كان هيكله الإنتاجي موزّعاً على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، سواء من حيث شكل السلع أو طبيعة الخدمات المنتجة".⁽¹⁾

حيث يُعرّف التنوع الاقتصادي بشكل عام بأنه: "عملية تقليل الاعتماد على مورد واحد، والانتقال نحو تعزيز القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية متعدّدة، بما يساهم في بناء اقتصاد وطني قوي قادر على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي عبر عدّة قطاعات".⁽²⁾

كما يُعرّف التنوع الاقتصادي على أنه: "الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو أنشطة سلعية أو خدمية متنوّعة ذات إنتاجية عالية، أو نحو أسواق جديدة، وهو ما يعكس التوجه نحو تقليص مستوى المخاطر الاقتصادية، والتخفيف من حدة الأزمات والصدمات الخارجية التي قد تؤثر على الاقتصاد المحلي، مع تعزيز الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية".⁽³⁾ وعرف أيضاً على أنه: "عملية تسعى إلى تنوع مصادر الدخل الوطني، والإيرادات العامة للدولة، وتوسيع مجال الأسواق الخارجية، مما يساهم في تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي غالباً ما تكون عرضة لتقلبات في الأسعار أو الطلب أو تتعرض لانخفاض مزمن".⁽⁴⁾

كما يُعرّف بأنه "سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات والتي قد تخضع لتقلبات أسعار السوق أو عدم استقرارها أو انخفاض الطلب عليها. ويمكن تحقيق التنوع الاقتصادي إما أفقياً من خلال إدخال فرص سلعية جديدة داخل القطاع نفسه أو رأسياً من خلال إضافة المزيد من مراحل المعالجة إلى السلع نفسها".⁽⁵⁾

⁽¹⁾ إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، (2017): السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 112.

⁽²⁾ عاطف لافي مزوك، عباس مكي حمزة، (2014): التنوع الاقتصادي.. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، الكوفة، العراق، ص 57.

⁽³⁾ ساعد بوراوي، (2023): الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنوع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية لمستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص 469.

⁽⁴⁾ خالد هاشم عبد الحميد، (2018): التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية - الفرص والتحديات -، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، جامعة القاهرة، مصر، ص 77.

⁽⁵⁾ Nour El Houda DAHMANI, (2025) : **Tourism as a Strategic for Promoting Economic Diversification in Algeria**, Al Bashaer Economic Journal, Volume 11, n°01, Université de Béchar Université de Béchar, Algérie, p 580.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أنّ التنوع الاقتصادي هو عملية استراتيجية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليقوم على أسس متعددة ومن مصادر متنوعة، من خلال التوسّع في القاعدة الإنتاجية وتنمية مساهمة مختلف القطاعات – الزراعية، الصناعية، الخدمية، والتعدينية – في الناتج المحلي الإجمالي، كما يشمل التنوع العمل على زيادة الصادرات وتوسيع أسواقها وتنويعها، بهدف تقليل التبعية لقطاع معيّن أو منتج وحيد، بما يضمن مرونة الاقتصاد المحلي، ويقلّل من درجة تعرضه للتقلبات الخارجية، ويعزّز استدامة النمو الاقتصادي، ويمهّد لانتقال أكثر توازناً نحو اقتصاد متكامل وقادر على التكيف مع التغيرات العالمية.

2- مميزات التنوع الاقتصادي

يتميّز التنوع الاقتصادي بمجموعة من الخصائص الرئيسية، من بينها:⁽¹⁾

- تقليل الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية

يُشير التنوع الاقتصادي إلى الحدّ من الاعتماد على سلعة محدّدة تُعدّ المصدر الأساسي للدخل وتمويل التنمية، لاسيما في الاقتصادات التي تركز على تصدير المواد الخام الأولية. فمثل هذه السلع كثيراً ما تكون لها بدائل، أو تواجه احتمال النُضوب، كما أنّ أسعارها وعوائدها تخضع لتقلّبات حادّة، لذا فإنّ التنوع الاقتصادي يمثّل خطوة استراتيجية للتحرّر من هذا الاعتماد الخطر، خاصّة في ظلّ احتمال التدهور في شروط التجارة العالمية.

- الطّابع التراكمي لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة

يُعتبر التنوع الاقتصادي تطوّر متدرّج يهدف إلى تحقيق توازن في البنية الهيكلية للاقتصاد، من خلال تعزيز المساهمة النسبية لمختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ويتّرب على ذلك زيادة في حجم ونوعية الإنتاج، ما يُمهّد لتحقيق الاكتفاء الدّائي الشامل، كما يُسهم التنوع في رفع إنتاجية العمل، ليس فقط على مستوى القطاعات الفرعية بل على مستوى الاقتصاد الوطني ككلّ، نتيجة التوسّع في استخدام الآلات والتقنيات الحديثة وظهور أنشطة مترابطة متعددة، مما يؤدي إلى تجاوز الاقتصاد الأحادي الهيكل.

- أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية:

يُساهم التنوع الاقتصادي في إحداث تحولات نوعيّة في أنماط الإنتاج وتوزيع الموارد، من خلال تحسين استخدام المدخلات وتوجيهها نحو قطاعات متنوعة، والانتقال من تصدير المواد الأولية إلى تصنيعها محلياً عبر تطوير الصناعات التحويلية. هذا التحول يعتبر شرطاً جوهرياً لتحقيق التنمية الشاملة، إذ لا يمكن ضمان تقدم اقتصادي واجتماعي فعّال من

⁽¹⁾ بللعماء أسماء، (2017-2018): دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص ص 19-20.

خلال الاعتماد على مجال أو منتج واحد كمصدر أساسي للدخل، وعليه فإن نجاح التنمية يرتكز بدرجة كبيرة على نجاح جهود التنوع الاقتصادي في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي.

-دعم جهود التنمية المستدامة:

يُعَدُّ التنوع الاقتصادي عاملاً داعماً لمسار التنمية المستدامة، من خلال السعي إلى تحقيق استقرار اقتصادي قائم على تنوع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص، دون إقصاء لدور القطاع العام. وبالنظر إليه كخيار استراتيجي يهدف إلى بناء اقتصاد قادر على الصمود والتجدد، حيث يقوم التنوع على تقليل التقلبات الاقتصادية، ويقوّي من كفاءة الأداء الاقتصادي الوطني.

كما يُمثّل التنوع من منظور الاستدامة وسيلة لتحقيق الاستقرار طويل الأمد، من خلال توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، ليس فقط لزيادة الإنتاج، بل لتحقيق توازن اقتصادي يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة، وتوفير بدائل عن الموارد الطبيعية المعرضة للنفاذ. وبهذا المعنى، فإن التنوع يرسّخ مفهوماً لاقتصاد يقوم على الوفرة والعدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.¹

3-مستويات التنوع الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدّة مستويات للتنوع الاقتصادي، من أبرزها ما يلي: (2)

3-1 تنوع الإنتاج: يمكن تحقيق تنوع الإنتاج عبر مسارين أساسيين:

-**جانب الطلب:** يركز على إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ويشمل هذا الإطار مجموعة من السياسات الأساسية التي توجّه الطلب الكلي، أبرزها السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف. لما لها دور محوري في معالجة اختلالات مثل ارتفاع الطلب الداخلي الناتج عن النمو الديمغرافي السريع وزيادة الأجور، دون أن يقابله ارتفاع مماثل في حجم السلع والخدمات المنتجة، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

- **جانب العرض:** يرتبط أساساً بتنمية وتطوير هياكل الإنتاج، الأمر الذي يستلزم مجموعة من المتطلبات، من بينها تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية قادرة على دعم مسار التنوع. وعلى المستوى الجزئي، يقوم تنوع الإنتاج أساساً على رفع مكاسب الإنتاجية داخل المؤسسات أو على اندماج المؤسسات التي تنشط في نفس المجال، مع وجود ترابط وثيق بين منتجاتها الحالية وتلك التي تسعى إلى إنتاجها مستقبلاً. أما على مستوى

(1) بللعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) بوخاتم صديق، بن مريم محمد، (2022): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 46-47.

الاقتصاد الكلي، فيتحقق تنوع الإنتاج عندما يتم بلوغ توازن وتناسب في المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في خلق الناتج الوطني ومنح الخدمات.

3-2 تنوع التجارة الخارجية: يرتبط مباشرة بتحليل هيكلها العام، ويعتمد ذلك على دراسة مدى اختلاف الصادرات وطبيعة السلع المصدرة. إذ يؤثر مستوى الاعتماد على عدد محدود من السلع في قدرة الاقتصاد على مواصلة عملية التنمية الاقتصادية، مما يجعل إعادة هيكلة الصادرات خياراً أساسياً لضمان استمراريتها. ويُقصد بتنوع الصادرات أساساً توسيع نطاقها السلعي، ليس فقط عبر تصدير المواد الأولية، وإنما أيضاً من خلال تصدير المنتجات المصنعة أو شبه المصنعة، بما يعكس تطور عملية المعالجة والتحويل والتصنيع.

3-3 تنوع القطاعات التنافسية: تُعد الاقتصادات الأكثر تنوعاً تلك القادرة على التحكم في إنتاج السلع النادرة أو الأقل إنتاجاً على المستوى الدولي، وهو ما يسهم في تعزيز فرصها وتحسين قدرتها على تحقيق مكاسب تنافسية أعلى في الأسواق العالمية.

3-4 تنوع الأصول: تنقسم أصول أي دولة إلى ثلاثة أصناف رئيسية؛ أصول طبيعية مثل الغابات والأراضي، وأصول ذات إنتاج تضم الاستثمار المادي ورأس المال البشري والاجتماعي، بالإضافة إلى الأصول غير الملموسة التي تتمثل في المؤسسات الوطنية وجودة الحوكمة وحكم القانون.

3-5 تنوع الأسواق: ويقصد به التوجه نحو فتح أسواق جديدة من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية، وذلك عبر توسيع نطاق التبادلات الدولية لمختلف السلع والخدمات.

3-6 تنوع الصادرات غير النفطية: ويتمثل هذا النوع من التنوع في تطوير القطاعات الإنتاجية، على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة، بما يسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.⁽¹⁾

(1) بوخاتم صديق، بن مرتيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

ثانياً: أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي

سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على أهمية تبني التنوع الاقتصادي في الدول، مع توضيح أهدافه الأساسية.

1- أهمية التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي من الركائز الأساسية لتحسين بنية الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما بالنسبة للدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على مورد أو منتج أو سلعة واحدة في تمويل موازنتها وتحقيق إيراداتها. فعلى سبيل المثال، تمثل العائدات النفطية في الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر مصدراً رئيسياً لتحقيق الفوائض المالية التي تُستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية، وتغطية العجز في الميزانية العامة، وتحسين مستويات الإنفاق العام لصالح المجتمع.

غير أن هذا الاعتماد المكثف على مصدر واحد للإيرادات يحمل في طياته العديد من المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بالتقلبات في الأسواق العالمية، مما يؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد المحلي. ولهذا السبب، فقد شدد العديد من الباحثين والمختصين في الشأن الاقتصادي على أهمية تبني استراتيجيات وسياسات اقتصادية قائمة على التنوع، والعمل على تفعيل مختلف القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مع دعم وتشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته في هذه المجالات. ويمكن إبراز أهمية التنوع الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

- تحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي وتقليل المخاطر الخارجية:

إن من أبرز مزايا التنوع الاقتصادي قدرته على الحد من تبعية الاقتصاد الوطني للتقلبات الحادة في أسعار السلع والموارد الطبيعية، والتي غالباً ما تكون غير مستقرة. ويساهم هذا التنوع في تعزيز استقرار السوق المحلي، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛⁽¹⁾

- ضمان توزيع متوازن للاستثمارات وتحفيز النمو المتكامل للقطاعات:

يساعد التنوع الاقتصادي في توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال نحو مختلف القطاعات الإنتاجية، مما يُحقق نوعاً من التوازن بين الزراعة، الصناعة، والخدمات. وهذا بدوره يُسهم في جعل الاقتصاد أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل التراجع النسبي لدور الاستثمار العمومي في الاقتصاد الحقيقي، ويؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ينعكس إيجابياً على رفاهية المواطن؛⁽²⁾

(1) بن حدو أمنة، (2021): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية -دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية وإدارة الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص 12.

(2) بن حركات مولود، (2022): انعكاسات تطوير القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي -دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص 74.

- رفع معدلات الإنتاج الرأسمالي وتعزيز الاكتفاء الذاتي:

كما يتجلى أثر التنويع الاقتصادي في دعم الإنتاج الوطني، من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الزراعية والصناعية، أي فيما يُعرف بالاقتصاد الحقيقي. وهذا من شأنه أن يفضي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية كبيرة، ويُعزز من قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الأساسية.⁽¹⁾

2- أهداف التنويع الاقتصادي

تُعدّ عمليّة التنويع الاقتصادي اليوم ضرورة ملحة بالنسبة للدول النامية، وذلك لتفادي الأزمات المرتبطة بالأسواق الخارجية، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرارها الاقتصادي، وتُعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الإشكالية، مما يجعل التوجه نحو التنويع الاقتصادي خياراً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز الاستقرار والاستقلالية الاقتصادية، فضلاً عن تحفيز القطاعات الحيوية في النشاط الاقتصادي، وعلى رأسها القطاع الزراعي، الصناعي والخدمي. ومن هذا المنطلق، يمكن تلخيص أبرز أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- الحدّ من تقلبات أسعار السلع الأساسية: يمثّل أحد أبرز أهداف التنويع الاقتصادي في تقليص التبعيّة لسلعة واحدة، خاصة في ظل تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. فمثلاً، تأثرت الجزائر بشدة بانخفاض أسعار النفط سنة 1986، ما تسبب في أزمة اقتصادية حادة. لذلك فإنّ تقليل الاعتماد على سلعة أو مورد واحد يسهم في تخفيض مستوى المخاطر التي تهدد الاقتصاد الوطني؛⁽²⁾

- توليد فرص العمل: يسهم التنويع الاقتصادي في خلق فرص وظيفية جديدة من خلال تنشيط الاستثمار في القطاعات الزراعية، الصناعية، والخدمية، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، وتقليص معدلات البطالة، ورفع مستويات التشغيل. هذا من شأنه أن يعزز الدخل الفردي، ويزيد من الاستهلاك، ويرفع من الطلب على السلع، مما يحفّز الإنتاج والنمو الاقتصادي، ويؤدي في النهاية إلى رفع مستويات الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛⁽³⁾

- تقليل المخاطر التي تهدد هيكل الإنتاج: يساهم التنويع في حماية الهيكل الإنتاجي الوطني من المخاطر الناتجة عن نقص أو ندرة بعض المواد، أو الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأولية المستوردة خلال فترات الذروة. ومن خلال تنويع

⁽¹⁾ بن نية حميد، (2020): أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي -دراسة تحليلية وإستشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي والإستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لوني سي علي، البليلة 02، الجزائر، ص 13.

⁽²⁾ بن نية حميد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁽³⁾ باهي وفاء، (2022): تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي -دراسة مجموع من الدول-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تسويق وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 39.

المنتجات والسلع، يمكن ضمان استمرارية الإنتاج وتلبية حاجات السوق المحلية حتى خلال الأزمات، مما يضمن مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الخارجية؛⁽¹⁾

– **تحفيز النمو الاقتصادي وتكامل القطاعات:** إن الاستغلال الفعال للعوائد المالية الناتجة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية، ضمن إطار التنوع، يسهم في تعزيز الترابط بين القطاعات المختلفة مثل الزراعة، الصناعة، التجارة، واستخراج الموارد الطبيعية. وعلى المدى الطويل، يؤدي هذا إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، أما على المدى القصير، فإنه يسهم في تنوع مصادر الدخل ورفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكثر استقراراً؛⁽²⁾

– **تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الواردات:** من بين أهداف التنوع كذلك السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الواردات. وفي حال تحقق فائض في الإنتاج، يمكن توجيهه نحو التصدير، مما يعزز احتياطي البلاد من العملة الصعبة ويدعم الميزان التجاري.⁽³⁾

ثالثاً: قواعد ومحددات التنوع الاقتصادي وأسباب اللجوء إليه

يشكل التنوع الاقتصادي خياراً استراتيجياً تسعى إليه الدول، خصوصاً النامية، بهدف الحد من التبعية لمورد أو قطاع واحد. وتُعد القواعد والمحددات إطاراً أساسياً لضمان نجاح هذا التوجه، حيث تشمل جوانب مؤسسية، إنتاجية، ومالية. أما أسباب اللجوء إليه فتتعلق غالباً بتقلبات الأسواق، هشاشة الاقتصاد، والحاجة لتحقيق نمو مستدام ومتوازن.

1- القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي

يُعدّ التنوع الاقتصادي، شأنه شأن أي مجال تخصصي آخر، عملية تستلزم إعادة نظر شاملة في ضوء التحولات التاريخية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ومواكبة الوقائع المعاصرة، ما يعني أن تحقيق التنوع لا يقتصر على تبني شعارات عامة، بل يتطلب استيفاء شروطه الموضوعية وتوفير مستلزماته الواقعية، ومن هذا المنطلق فإن نجاح عملية التنوع يرتبط بجملة من القواعد الأساسية التي يمكن تحديدها فيما يلي:⁽⁴⁾

– **القاعدة الأولى:** تركز على وجود فوائض مالية أو إنتاجية تسمح بتوسيع وتنوع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بحيث تُستغل هذه الفوائض في فتح مجالات جديدة للنمو والتطور.

⁽¹⁾ كبار مريم، (2021): التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر -دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2017-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 16-17.

⁽²⁾ بن حركات مولود، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁽³⁾ بن نية حميد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁽⁴⁾ شليحي الطاهر، بن موفق زروق، (2018): المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 04، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 193 – 194.

– القاعدة الثانية: تُعرف بقاعدة الموارد، وتشير إلى ضرورة توفر الموارد المادية، والبشرية، والثقافية، التي تُعد شرطاً أساسياً لتحقيق تنويع اقتصادي فعال ومستدام.

وعند التحقق من مدى صلاحية هذه القواعد، يمكن الرجوع إلى مرحلة التحولات التي رافقت الثورة الصناعية في العالم، حيث نجد مثلاً واضحاً على التنويع الاقتصادي الناجح. فقد أدى التوسع في الإنتاج الصناعي خلال تلك الحقبة إلى تنوع في أنواع الصناعات، وارتفاع في القيمة الإجمالية للصادرات الصناعية، ما أسهم بدوره في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تحقق هذا التحول بفضل مجموعة من العوامل أبرزها: توفر الموارد الأولية، ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة والمالية، والتطور الكبير في تقنيات الإنتاج والآلات والمعدات، وترتب عن ذلك زيادة ملموسة في حجم التجارة الدولية والداخلية بين الدول الصناعية، الأمر الذي انعكس في ارتفاع مستويات الدخل القومي، ومن ثم تحفيز تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، والتمويل، والمصارف، لتلبية احتياجات النمو الجديدة من المواد الأولية والمنتجات الغذائية، والتي عادة ما تتزايد مع نمو الدخل.

2-محددات التنويع الاقتصادي

بالنظر إلى الأهمية البالغة للتنويع الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، فإن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب توافر جملة من المحددات الأساسية التي تُمكن من تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز أهم هذه المحددات على النحو التالي:

– **الحوكمة:** تشكل الحوكمة أحد العناصر الجوهرية لضمان نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي، حيث تسهم في إرساء بيئة تنظيمية وإدارية فعالة تُعزز من أخلاقيات العمل وتدعم تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية بكفاءة. كما تسهم الحوكمة في خلق مناخ استثماري ملائم، وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية، مما يفتح المجال أمام تنويع مصادر الدخل وتحسين أداء مختلف القطاعات، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؛⁽¹⁾

– **التدخل الحكومي:** يلعب مستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي دوراً محورياً في تهيئة البيئة المواتية للتنويع. ويُفترض أن يكون هذا التدخل محدوداً وفعالاً في الوقت ذاته، بحيث تتمكن الحكومة من تنفيذ برامج الإنفاق بكفاءة وبتكاليف منخفضة. ويتمثل دور الدولة في هذا الإطار برفع كفاءة الإنفاق العام، دعم القطاعات غير النفطية، وتسهيل بيئة الاستثمار من خلال تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية.⁽²⁾

(1) بايزيد كمال، (2020): التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد خدمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 70.

(2) عبد العزيز عبدوس، (2016): تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 06، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص 110.

- **القطاع الخاص:** يمثل القطاع الخاص ركيزة أساسية ومحددًا حاسماً في إنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي، نظرًا لدوره الفعال في تحفيز الاستثمار والإنتاج عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يسهم هذا القطاع في دعم البحث العلمي والتطوير والابتكار، ما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد محليًا ودوليًا، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة أو الكبيرة، فإن دور القطاع الخاص يبقى حيويًا في دعم القطاع الحقيقي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.⁽¹⁾
- **العوامل الهيكلية:** تُعد العوامل الهيكلية من الأسس الضرورية لإنجاح أي مسعى نحو التنوع الاقتصادي. وتشمل هذه العوامل عدد السكان، ومستوى رأس المال البشري، وجودة المؤسسات. ويُعتبر النمو السكاني مصحوبًا بتحسين نوعي في التعليم والمهارات فرصة لتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. كما أن توافر بيئة مؤسسية قوية يشجع على الابتكار وتأسيس مؤسسات حديثة قادرة على إنتاج سلع جديدة تلبي احتياجات الأسواق المحلية والدولية، وتُعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، بما ينعكس إيجابًا على مؤشرات مثل التوظيف والتضخم، ويُفضي إلى نمو اقتصادي مستقر.⁽²⁾

- **وفرة الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها:** تمثل وفرة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل فعال أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي. إذ لا يكفي وجود هذه الموارد، بل يجب توظيفها بطريقة تُعزز من الاستقلالية الإنتاجية وتُقلل من الاعتماد على الخارج، خصوصًا في ظل ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة. إن سوء إدارة الموارد أو تبذيرها يؤدي إلى إضعاف جهود التنوع، لذلك فإن تبني الحوكمة الرشيدة في هذا الجانب يُعد أمرًا بالغ الأهمية. ومن خلال إدارة فعالة للموارد، يمكن تفاعلي هيمنة قطاع معين على الاقتصاد، وتحقيق التوازن المطلوب بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يُسهم في مجابهة الأزمات بكفاءة وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر مرونة واستدامة.⁽³⁾

3-أسباب اللجوء إلى التنوع الاقتصادي

- تتعدد الدوافع التي تجعل الدول تسعى إلى تبني سياسة التنوع الاقتصادي، ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:⁽⁴⁾
- **الخوف من نزوب الثروات الطبيعية وتراجع عائدها:** تعتمد العديد من الدول، خاصة النامية منها، على مورد طبيعي ناضب كمصدر رئيسي للدخل، ومع مرور الزمن يصبح هذا المورد مهددًا بالنفاد أو التراجع في إنتاجيته. لهذا السبب،

⁽¹⁾ باهي موسى، (2019): التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد المعرفة والعملة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 162.

⁽²⁾ باهي وفاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-54.

⁽³⁾ كباذ مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

⁽⁴⁾ هوارى أحلام، (2017): تجارب الدول النفطية لتنوع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد يومي 14 و 15 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 07-08.

يصبح من الضروري البحث عن مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة توفر تدفقات مالية جديدة تضمن استمرار النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

- التحولات في الأسواق العالمية، لاسيما الأسواق النفطية: تواجه الأسواق الدولية، وخاصة النفطية، تقلبات دورية على المدى المتوسط. وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى احتمال انخفاض أسعار النفط مستقبلاً، وهو ما قد يؤثر سلباً على اقتصادات الدول العربية المنتجة له. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى عوامل عدة، من بينها: تزايد إنتاج النفط في الولايات المتحدة والعراق، والتطور المستمر في استغلال مصادر بديلة للطاقة كالغاز، وهو ما يعزز من الضغوط التنافسية ويؤدي إلى تراجع الأسعار.
- الارتفاع المتسارع في استهلاك النفط داخلياً في الدول المنتجة: تشهد الدول العربية، ولا سيما الخليجية منها، ارتفاعاً سنوياً في استهلاك النفط المحلي بنسبة تقارب 5%، ويرجع ذلك إلى النمو الديمغرافي المتسارع، وإلى أنماط التنمية الصناعية القائمة. إلا أن هذه الأنماط لا توفر فرص عمل كافية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وهو ما يسلط الضوء على ضعف قدرة القطاعات الاستخراجية والصناعية على خلق وظائف مستدامة.
- الوقاية من الصدمات الخارجية: يعمل التنويع الاقتصادي كوسيلة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي قد تهمز استقراره، خصوصاً في الدول التي تعتمد على مورد وحيد كمصدر رئيسي للدخل. فالاعتماد المفرط على سلعة واحدة، مثل النفط، يعرض هذه الدول لمخاطر كبيرة بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. إذ إن سعر النفط يتم تحديده غالباً خارج إرادة الدول المصدرة، ويتأثر بعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية. وبالتالي، فإن تقلب أسعار النفط يصعب التنبؤ به ويؤدي إلى اختلالات اقتصادية. لهذا، تحتاج هذه الدول إلى التخطيط لفترة ما بعد نضوب هذا المورد، أو المرحلة التي يُستغنى فيها عنه لصالح بدائل أخرى، وذلك من خلال تحقيق تراكم مالي كافٍ أثناء فترة الاستغلال لتأمين استمرار النشاط الاقتصادي بعد زوال المورد الأساسي.⁽¹⁾

(1) هوارى أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المطلب الثاني: مؤشرات وطرق قياس التنوع الاقتصادي

تشكل مؤشرات ومقاييس التنوع الاقتصادي أدوات تحليلية أساسية لفهم مدى اعتماد الاقتصاد على قطاعات متعددة بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد مهيمن. تساعد هذه المؤشرات في تقييم التحولات الهيكلية داخل الاقتصاد، من خلال تتبع مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي على مدى الزمن. ويمكن من خلال هذه المقاييس توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز التنوع وتحقيق تنمية متوازنة ومستقرة.

أولاً: مؤشرات التنوع الاقتصادي

تمثل مؤشرات التنوع الاقتصادي أدوات قياس تستخدم لتحديد مدى اعتماد الاقتصاد على مصدر دخل واحد، بما يساهم في تعزيز الاستدامة وتقليل المخاطر الاقتصادية. ومن خلال تحليل هذه المؤشرات، تتمكن الدول من تعميق رؤاها الاستراتيجية نحو تطوير مختلف القطاعات لتحقيق نمو اقتصادي شامل. وتعددت هذه المؤشرات أو المعايير نظراً لاختلاف أبعادها، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي: ⁽¹⁾

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي

يشير هذا المؤشر إلى مدى التحول في مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ويُقاس ذلك من خلال النسبة المئوية لمساهمة كل قطاع على مدى فترة زمنية محددة. كما يعد تتبع معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي حسب كل قطاع أداة تحليلية مهمة لفهم ديناميكية الاقتصاد ومستوى تطوره البنيوي.

2- مستوى تقلب الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بتذبذبات أسعار النفط

يعكس هذا المؤشر مدى تذبذب الناتج المحلي الإجمالي وتأثره بتقلبات أسعار النفط، خاصة في الدول ذات الاعتماد الكبير على صادرات النفط. ويُفترض أنّ التنوع الاقتصادي يساهم في الحد من هذا التذبذب بمرور الوقت، من خلال الحد من التركيز على نشاط اقتصادي وحيد.

3- التحولات في مساهمة إيرادات النفط والغاز ضمن إجمالي إيرادات الحكومة

يُعدّ هذا المؤشر مقياساً لمدى اعتماد المالية العامة على الموارد النفطية. ويظهر انخفاض نسبة إيرادات النفط والغاز من إجمالي الإيرادات الحكومية توسعاً في القاعدة الإيرادية غير النفطية، وهو ما يعكس نجاح السياسات الهادفة إلى تنويع مصادر التمويل الحكومي.

⁽¹⁾ نوال بن شيخة، (2025/2024): دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020،

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 33-34.

4- نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات

تقيس هذه النسبة مدى تنوع القاعدة التصديرية في الاقتصاد، حيث يُعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرًا إيجابيًا على التنوع الاقتصادي. ومع ذلك، يجب التعامل مع هذا المؤشر بحذر، إذ قد تتأثر نتائجه بتقلبات أسعار النفط وليس بالضرورة نتيجة تغييرات هيكلية حقيقية.

5- تطور إجمالي العمالة حسب القطاع

يسلط هذا المؤشر الضوء على كيفية توزيع القوى العاملة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويُعد أداة مهمة لفهم التحولات في الهيكل القطاعي للاقتصاد. كما يعكس هذا المؤشر مدى استجابة سوق العمل للتغيرات في الطلب والأنشطة الاقتصادية الجديدة الناتجة عن التنوع.

6- زيادة نشاط القطاعين العام والخاص

يُبرز هذا المؤشر مدى التغير في مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي. فمن خلال زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية في كلا القطاعين، قد نشهد ارتفاعًا في مساهمة القطاع الخاص، ما يعكس تنوعًا في النشاط الاقتصادي ويعزز من ديناميكية السوق والقدرة التنافسية.⁽¹⁾

ثانيا: قياس درجة التنوع الاقتصادي

سعى العديد من الباحثين في الاقتصاد إلى تطوير أدوات قياسية تتيح تقييم درجة التنوع الاقتصادي في بلد معين. ونتيجة لذلك، تم اقتراح العديد من المؤشرات التي تخدم هذا الغرض، إلا أن تطبيقها لا يخلو من صعوبات، سواء من حيث الدقة أو الجانب العملي، مما يحد من استخدامها جميعًا في آن واحد. ومع ذلك، فقد أجمعت الأدبيات الاقتصادية على أهمية مؤشرين رئيسيين في هذا السياق، هما: مؤشر "هرفندال-هيرشمان" (Herfindahl-Hirschman)، ومؤشر "فلاديمير كوسوف" (Fladimir-Cossouv) "ومعامل التركيز، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:

1-2 مقياس هرفندال-هيرشمان "Herfindal Hirshman"

يعد هذا المؤشر، والذي يُختصر بالرمز "HHI"، من أكثر الأدوات استخدامًا لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الدول، لما يتمتع به من قدرة على عكس تركيبة وهيكل المتغيرات الاقتصادية ومدى تنوعها داخل الاقتصاد، ويُستخدم بشكل أساسي في تحليل هيكلية الاقتصاد من خلال ترتيب ظاهرة معينة، وتحديد التغيرات التي طرأت على البنية القطاعية للاقتصاد، وقد تم تطوير هذا المؤشر في الأصل لقياس درجة التركيز في القطاع الصناعي، حيث استُخدم على نطاق واسع

(1) نوال بن شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن الماضي، خاصة في المحاكم الاقتصادية، لتحديد مدى احتكار بعض الصناعات، وتمثل الصيغة الرياضية للمؤشر هي كما يلي: ⁽¹⁾

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x) - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

ويمكن توضيح لمختلف عناصر المعادلة السابقة:

X_i : قيمة المتغير في النشاط.

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

N : عدد النشاطات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

$H.H$: يمثل مؤشر هرفندال-هيرشمان، حيث تتراوح بين 0 و1؛ يقترب من 0 عند وجود تنوع كبير ومساهمة متوازنة بين القطاعات، ويقترب من 1 عند وجود تركّز عالٍ في قطاع واحد.

2-2 مقياس فلاديمير كوسوف "Fladimir-Cossouv"

يُعتبر مؤشر "فلاديمير كوسوف" من أبرز المؤشرات التي تُستخدم لقياس درجة التنوع القطاعي في الاقتصاد، ويعتمد هذا المؤشر على مقارنة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في فترتين زمنيتين (فترة الأساس وفترة المقارنة). وتمثل صياغته الرياضية كالتالي: ⁽²⁾

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

ويمكن توضيح مختلف عناصر المعادلة السابقة من خلال ما يلي:

α_i : يعبر على الأهمية النسبية لكل قطاع في مجال الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : يعبر على الأهمية النسبية لكل قطاع في مجال الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : يعبر هذا على مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث أنه كلما بلغ قيمة 0، فهذا يعني أنه قد حصل تغيراً هيكلياً في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة أن المؤشر قد إبتعد بشكل كبير عن قيمة 0، فهو يفسر على أنه يدل على نقص في تلك التغيرات الهيكلية بالقطاعات في الاقتصاد.

⁽¹⁾ تقوروت محمد وآخرون، (2021): قياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 83.

⁽²⁾ ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018): واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 24.

2-3 معامل التركيز (معامل جيني):

يعتمد معامل التركيز على قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة ويحدد ما إذا كانت موزعة بشكل متساو أو غير متساوي بين وحدات الدراسة، ويعرف هذا المؤشر بمؤشر "جيني" index Gini الذي يعد من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، ويأخذ الصيغة التالية:⁽¹⁾

$$G=1-\sum_{K=1}^n (X_K-X_{K-1})(Y_K+Y_{K-1})$$

حيث أن:

X_K : التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي).

Y_K : يمثل التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي (عدد القطاعات).

N : عدد القطاعات

على وجه الخصوص فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى، ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز، على أنه نسبة المساحة المحدودة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

تتراوح قيمة مؤشر "جيني" بين الصفر الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة والواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة. وتصنف مستويات عدم المساواة وفقا لقيم المؤشر كما يلي: عالية جدا إذا تجاوزت 0,7، وعالية إذا تراوحت بين 0,5 و 0,7، ومتوسطة إذا كانت بين 0,35 و 0,5، وضعيفة إذا كانت أقل من 0,35.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل... الخ.

في إطار تصنيف الدول الأقل نمواً، وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة معياراً لقياس تنوع الاقتصاد، يتضمن ما يلي:⁽²⁾

➤ حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي؛

➤ حصة القوى العاملة في القطاع الصناعي؛

➤ نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء؛

(1) ابتسام مهيز، ناجي بن حسين، (2023): تقييم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة 2001-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، ص 147.

(2) بن يوب فاطمة، (2017): تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد يومي 14 و 15 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 7.

➤ درجة التركيز القطاعي في الاقتصاد.

المطلب الثالث: محدّدات التنوع الاقتصادي واستراتيجيّات تفعيله

تُعَدّ استراتيجية تحقيق التنوع الاقتصادي خياراً محورياً لضمان استدامة النمو وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، خاصة في الدول الريفية، غير أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يواجه تحديات عديدة، من بينها ضعف البنية التحتية، والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، وقلة الكفاءات التقنية، ويتوقف نجاحها على توافر إرادة سياسية قوية، وحوكمة فعالة، وتنمية قطاعات بديلة مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

أولاً: استراتيجيّات التنوع الاقتصادي

تسعى العديد من الدول إلى تبني استراتيجية واضحة وفعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وقد تناول عدد من الباحثين هذا الموضوع وأكدوا على وجود مجموعة من الآليات والأسس الضرورية التي ينبغي الاعتماد عليها في هذا السياق، ويمكن تلخيص أبرز هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

1- تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي ضمن حدود معيّنة

لا يمكن إقصاء الدولة تماماً عن النشاط الاقتصادي، خاصة في فترات الأزمات، إذ يجب أن يكون لها دور تنظيمي وضابط دون أن تتحول إلى منافس مباشر للقطاع الخاص. ويتمثل هذا الدور في سن التشريعات، ضبط الأسواق، مكافحة الاحتكار، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، مما يساهم في إطلاق مشاريع إنتاجية في مختلف القطاعات. كما يمكن للدولة أن تحفّز بعض القطاعات الحيوية مثل قطاع السكن الذي يحرك قطاعات متعددة ويخلق فرص عمل ويقلل من تكلفة البناء، وبالتالي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الحقيقي. كذلك، يتيح تدخل الدولة تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة، ومعالجة الممارسات الاحتكارية، وتحسين ظروف العمل في القطاع الخاص. وبذلك يصبح دور الدولة محفزاً ومنسقاً، لا منافساً للفاعلين الاقتصاديين.⁽¹⁾

2- استراتيجية تطوير القطاع الزراعي لتحقيق التنوع الاقتصادي

يُعَدّ القطاع الزراعي من الركائز الاستراتيجية لأي اقتصاد، إذ لا تقتصر أهميته على تحقيق الأمن الغذائي فقط، بل تمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية. ويشكل تطوير هذا القطاع مساراً أساسياً لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توفير منتجات للاستهلاك المحلي أو كمُدخلات للصناعات الغذائية، وبالتالي تقليل الواردات وتعزيز الصادرات.

⁽¹⁾ مبرك كامل، (2022): آليات إستراتيجية التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-

2019-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص ص 90-92.

غير أن نجاح هذا المسار يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة، توفير الأراضي الزراعية للفلاحين والشباب، تطوير البنية التحتية (الكهرباء، الطرق، المياه، السدود)، ودعم استخدام التقنيات الحديثة كالبيوت البلاستيكية والأسمدة والآلات الزراعية. وتُعد هذه المتطلبات أساسية لكنها في الوقت ذاته تمثل تحدياً كبيراً، لا سيما بالنسبة للدول التي ما زالت تعاني من ضعف في الإنتاج الزراعي وتبعية غذائية للخارج، كما هو الحال في مادة القمح.⁽¹⁾

3- استراتيجية التصنيع لتنوع الاقتصاد

يُعتبر التصنيع من أهم ركائز التنوع الاقتصادي، إذ يساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد وزيادة فرص الاستثمار وتحسين مستويات الرفاه الاجتماعي. ولا يقتصر التصنيع على إنشاء مؤسسات إنتاجية صغيرة أو كبيرة فحسب، بل يشمل خلق بيئة محفزة للمستثمرين من القطاع الخاص، وتشجيعهم على الاستثمار في مشروعات تساهم في خلق فرص العمل وتلبية حاجات السوق المحلية. كما يُعد القطاع الصناعي عنصراً حاسماً في تقليص الواردات وتعزيز الصادرات، مما يُحسن ميزان المدفوعات، ويقوّي العملة المحلية، ويمكن البنك المركزي من إدارة السياسة النقدية بشكل أكثر استقراراً. لذلك، فإن دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة يمثل محوراً رئيسياً لنجاح مسار التنوع الاقتصادي.⁽²⁾

4- استراتيجية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يمثل اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية أحد السبل الحديثة لتحقيق التنوع الاقتصادي. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية، سواء الزراعية أو الصناعية، مما يسمح بالدخول إلى الأسواق العالمية والمساهمة في سلاسل التوريد العالمية. وقد بين الباحثان "Pietrobelli" و "Staritz" (2013) أن المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة تعتمد على استراتيجيتين: الأولى هي "استهداف التكامل" في سلاسل القيمة، والثانية هي "استهداف التقاط القيمة"، حيث تُناسب الأولى الدول النامية التي تشارك بشكل محدود، بينما تُناسب الثانية الدول الناشئة التي تسعى لتحقيق مكاسب أكبر من التجارة الدولية. ولتحقيق ذلك، يجب العمل على تحرير التجارة، تقليل الرسوم الجمركية، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة، بما يساهم في إدماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية وتحقيق مكاسب مستدامة.⁽³⁾

⁽¹⁾ فريحيج بن علي، زايري بلقاسم، (2017): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة من 1980-2015-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 12، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص ص 245-255.

⁽²⁾ فضيلة مزوري، (2021): استراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، ص ص 79-80.

⁽³⁾ باهي وفاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

5- توزيع الاستثمارات بشكل عادل على مختلف القطاعات الاقتصادية

توزيع الاستثمارات بشكل متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يُعد ضرورة لضمان تنمية شاملة. وغالباً ما تتركز الاستثمارات في بعض القطاعات (كالزراعة أو الصناعة أو السياحة) على حساب قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى اختلالات هيكلية تعيق النمو الشامل. فعلى سبيل المثال، في الجزائر تُوجه أغلب الفوائض المالية إلى قطاع المحروقات، في حين تركز دول مثل مصر وتونس والمغرب على البنى التحتية والسياحة. ويؤدي هذا التوزيع غير العادل إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية وصعوبة الحصول على التمويل للقطاعات الأخرى. ومن ثم، فإن ضمان عدالة توزيع الاستثمارات يُعد من الأسس الاستراتيجية لنجاح التنوع الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة في مختلف القطاعات.⁽¹⁾

ثانياً: تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر

يمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه الجزائر في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي ضرورة توجيه الاقتصاد الوطني نحو القطاعات ذات الكثافة العمالية العالية والخدمات التي تملك فيها الجزائر مزايا تنافسية على المستوى الدولي. ويجب أن يركز النمو الاقتصادي على مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي خارج نطاق قطاع المحروقات. ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي تعيق تحقيق هذا الهدف فيما يلي:⁽²⁾

- **نظام صرف العملة الأجنبية:** تعتمد عائدات الجزائر من النفط على الدولار الأمريكي، في حين يعاني الدينار الجزائري من التضخم، مما يحد من قدرة الدولة على الاستفادة المالية من هذه العائدات في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي؛
- **التعليم والمهارات:** يتطلب التنوع الاقتصادي وجود قوة عاملة ذات كفاءة عالية وقادرة على تنفيذ الاستراتيجيات التنموية. إلا أن نظام التعليم الحالي في الجزائر لا يواكب متطلبات سوق العمل، إذ إن مخرجاته لا تتماشى مع المهارات والكفاءات المطلوبة؛
- **ضعف القطاع الخاص:** يعاني القطاع الخاص الجزائري من ضعف كبير، إذ لا يساهم بشكل فعال في خلق فرص العمل ولا يلعب دوراً محورياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛
- **جاذبية القطاع العام:** تفضّل أغلبية اليد العاملة الانضمام إلى القطاع العام نظراً لما يتمتع به من استقرار وظيفي وضمانات، في مقابل عزوف عن العمل في القطاع الخاص؛

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، (2008): التنمية الاقتصادية - المفاهيم، النظريات الاستراتيجية، المشكلات -، مطبعة البحيرة للطباعة والنشر، مصر، ص ص 216-217.

(2) عمر مرزوقي، شهناز كشرود، (2018): تحديات خطاب التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص 274-275.

- ضعف الانفتاح على ريادة الأعمال: لا توفر سوق العمل الجزائرية بيئة مشجعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم أهميتها في دفع عملية التنوع الاقتصادي؛
- ضعف مناخ الاستثمار: يعاني مناخ الأعمال في الجزائر من عدة عراقيل، من أبرزها بطء الإجراءات الإدارية وتشابك القوانين، ما يثني المستثمرين الأجانب عن دخول السوق الجزائرية؛
- غياب النظم الذكية: تفتقر الجزائر إلى نظم ذكية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسيير عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بكفاءة عالية، ما يُعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي الفعال.

ثالثا: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي

تباين العوامل التي تحدّد مدى نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي من بلد لآخر، وذلك تبعاً للمرجعيات الفكرية السائدة، ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على هذه التحوّلات. ومن بين أبرز هذه العوامل:⁽¹⁾

-إحياء دور الدولة التّنموية

تُعد الدولة التنموية ركيزة أساسية في إطلاق مسار تنموي مستدام لا يقتصر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، بل يتعدى ذلك إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد المحلي وفي علاقته بالاقتصاد العالمي. ويتمثل دور الدولة في الإشراف والتوجيه الاستراتيجي للسياسات الاقتصادية وتنسيق الجهود نحو تنوع قاعدة الإنتاج.

-تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إن التعاون المؤسّساتي بين القطاعين له دوراً هاماً في تقليل الأعباء المالية على الدولة، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريع البنية التحتية، كما تساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وقد تبنت العديد من الدول هذه الشراكة ضمن استراتيجياتها الرّامية إلى تنوع اقتصاداتها، إلى جانب برامج الخصخصة المدعومة بإصلاحات مؤسسية وتشريعية. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينيات والألفينيات.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل ترابط الاقتصادات العالمية، لم يعد بالإمكان بناء صناعة وطنية معزولة، مما يستوجب الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا النوع من الاستثمارات يسهم في بناء قاعدة إنتاجية متكاملة، ويعزز من تنوع المنتجات والأسواق،

⁽¹⁾ توفيق بن الشيخ، (2017): تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة قلمة، الجزائر، ص 590-591.

بالإضافة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد لتحسين فعاليته. ومن الأهمية بمكان تنوع مجالات الاستثمارات الأجنبية لتشمل قطاعات مثل الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، والإلكترونيات، بدلاً من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات فقط، الأمر الذي قد يؤدي إلى هشاشة اقتصادية على المدى البعيد.

-الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة محركاً فعالاً للنمو الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق التنوع. فقد كان لهذه الصناعات دور بارز في دفع عجلة التصنيع في الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، وأصبحت مكوناً أساسياً في بنيتها الاقتصادية نظراً لقدرتها على خلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار، وتعزيز مرونة الاقتصاد.

-استغلال مصادر الطاقة المتجددة بشكل فعال

يُعد التوجّه نحو الطّاقات المتجددة من بين الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي، لاسيما في ضوء التحوّلات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر. وتضم هذه الطّاقات كل من الطاقة الشمسية، الكهرومائية، الرياحية، الحرارية الأرضية، و طاقة الكتلة الحيوية. فهذه المصادر لا تتمثل فقط بخيارات نظيفة للمصادر التقليدية، بل تمثل كذلك فرصاً استثمارية جديدة تسهم في تحفيز النمو وتنوع مصادر الدخل الوطني.⁽¹⁾

⁽¹⁾لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، (2017): تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار النفط، المنعقد يومي 25 و26 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 -، قلّة، الجزائر، ص ص 04-05.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري والتنوع الاقتصادي في ظل برامج التنمية

تُمثّل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر إحدى الأدوات الرئيسية التي اعتمدتها الدولة لتعزيز ديناميكية النمو وتحقيق التحوّل الهيكلي في الاقتصاد الوطني. وقد ركّزت هذه البرامج، منذ مطلع الألفية الثالثة، على دعم الاستثمار في المؤسسات المصغرة باعتبارها رافعة للتنوع الاقتصادي، نظراً لقدرتها على خلق فرص العمل، وتنشيط النسيج الإنتاجي، واستغلال الموارد المحلية. وفي هذا الإطار، برزت السياسات العمومية الهادفة إلى توفير التمويل، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتوفير الإطار القانوني المحفّز على إنشاء وتوسيع هذه المؤسسات، في ظل توجه استراتيجي يرمي إلى تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وتنمية قطاعات بديلة كالزراعة، الصناعة، والسياحة. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحليل دور مختلف برامج التنمية الاقتصادية في دعم الاستثمار بالمؤسسات المصغرة، مع تسليط الضوء على مساهمتها الفعلية في تجسيد أهداف التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: تطوّر الاقتصاد الجزائري

وعلى أساس ما سبق ذكره فيمكن العمل على توضيح أهمّ المؤشّرات الاقتصادية التي أسهمت في تحسين مستويات ومعدّلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق مستويات مهمة في التنمية الاقتصادية بالاقتصاد الجزائري، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: دراسة تطور الناتج الداخلي الخام الجزائري ما بين 2010-2023

بعد الاستقلال، تبنّت الدولة الجزائرية نموذجاً اقتصادياً قائماً على تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال اعتماد التخطيط المركزي كآلية لتحقيق التنمية. وقد مرّ الاقتصاد الوطني بعدّة مراحل متميزة، ارتبطت بتوجهات السياسة الاقتصادية في كل فترة زمنية. ففي المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1989، ركّزت الدولة على تنفيذ المخططات الاقتصادية الخماسية والرابعة بهدف تحقيق التنمية الشاملة. وشملت هذه المخططات إنشاء البنية التحتية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمات العامة لصالح المواطنين، حيث تميزت المخططات الأولى (1970-1973) بتركيزها على القطاعات الهيكلية الأساسية كالصناعة، النقل، والطاقة.

أما المخطط الرابعي الثاني (1974-1977)، فقد ركّز على تنمية الصناعات التحويلية وزيادة الإنتاج الصناعي، كما خصّصت الدولة جزءاً كبيراً من الاستثمارات العمومية، بلغ نحو 61%، لدعم هذه الأهداف.

وبعد ذلك، اتجهت الدولة نحو استكمال ما سبق من برامج التخطيط، حيث تم تنفيذ المخطط الخماسي الأول (1980-1985) الذي سعى إلى ترسيخ أسس السياسة الصناعية بالاعتماد على الطاقات المحلية، تلاه المخطط الخماسي

الثاني (1985-1989)) في ظل أزمة مالية خانقة، مما اضطر الجزائر إلى اتخاذ إجراءات تقشفية كبيرة، شملت تحرير الاقتصاد الجزئي والتحول نحو اقتصاد السوق، وذلك لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في جهود التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾ ولقد عرف الناتج الداخلي الخام PIB^2 الجزائري تطورا واضحا خاصة خلال السنوات الأخيرة والذي يمكن عرضه ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (02 - 02): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2023

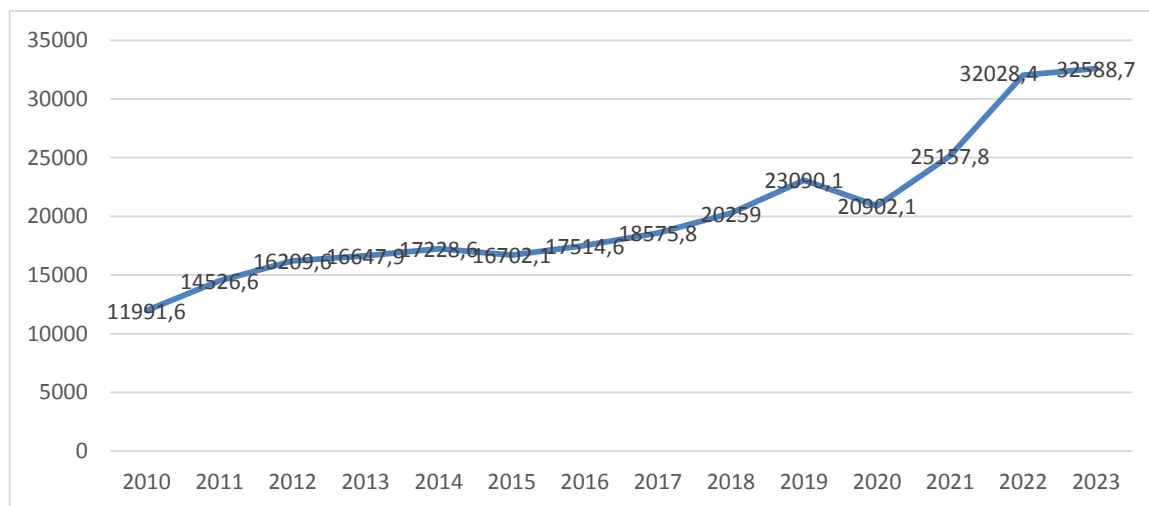
الوحدة: (مليار دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الناتج الداخلي الخام	11991.6	14526.6	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17514.6
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الناتج الداخلي الخام	18575.8	20259	23090.1	20902.1	25157.8	32028.4	32588.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

شكل رقم (02-02): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2023

الوحدة: (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

⁽¹⁾ أحمد ضيف، نسيم بن يحي، (2017): تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص 163-166.

⁽²⁾ **PIB**: Le produit intérieur brut.

يُبرز الجدول المعروض تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، من خلال تحليل المعطيات يمكن ملاحظة وجود مسار تصاعدي عام للناتج المحلي الخام، حيث انتقل من 11991.6 مليار دج في سنة 2010 إلى 32588.7 مليار دج في سنة 2023، ما يدل على تضاعف الناتج تقريباً خلال هذه الفترة. غير أن هذا النمو لم يكن مستقرًا على نحو تام، بل شابه تذبذب واضح يعكس تأثيرات اقتصادية متعددة.

في المرحلة الأولى (2010-2016)، شهد الناتج المحلي الخام ارتفاعاً تدريجياً مدفوعاً أساساً بعائدات قطاع المحروقات الذي يمثل عماد الاقتصاد الجزائري. فقد ساهمت أسعار النفط المرتفعة نسبياً في تعزيز الإنفاق العمومي والاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما دعم النشاط الاقتصادي المحلي. لكن ابتداءً من 2014، ومع بداية انهيار أسعار النفط العالمية، بدأت آثار الصدمة الخارجية تظهر تدريجياً، ما انعكس على تباطؤ نسق النمو ليبلغ الناتج 17514.6 مليار دج فقط في 2016، أي بنمو ضعيف نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة.

أما خلال المرحلة الثانية (2017-2020)، فقد عرف الاقتصاد الجزائري تباطؤاً واضحاً وركوداً في بعض السنوات، رغم تسجيل ارتفاع طفيف في الناتج المحلي سنة 2019 (23090.1 مليار دج)، نتيجة جهود الدولة لتحفيز الاستثمار العمومي واللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود)، إلا أن هذه السياسات لم تكن كافية لضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستدام. وزاد الوضع تأزماً في 2020 بفعل جائحة كوفيد-19 التي تسببت في شلل النشاط الاقتصادي العالمي، مما انعكس على الناتج الداخلي الخام الذي انخفض إلى 20902.1 مليار دج.

وابتداءً من سنة 2021، بدأ الاقتصاد الجزائري يستعيد عافيته تدريجياً، حيث ارتفع الناتج بشكل ملموس ليبلغ 25157.8 مليار دج، ثم قفز إلى 32028.4 مليار دج في 2022، وبلغ ذروته في 2023 بـ 32588.7 مليار دج، مدفوعاً بتحسين أسعار النفط والغاز، وانتعاش التجارة الدولية، إضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة لتحريك عجلة الإنتاج ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

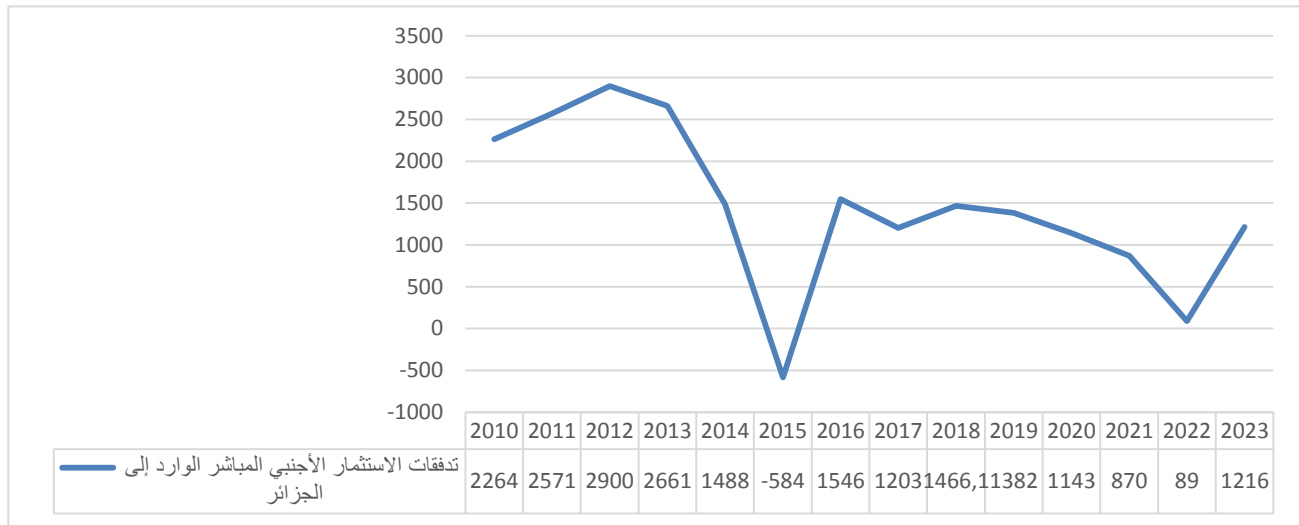
يُعزى هذا التطور الإيجابي الأخير إلى العودة القوية لعائدات المحروقات، التي تبقى المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، إلى جانب بعض الإصلاحات المالية والمؤسسية، ومحاولة تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع قطاعات الزراعة، الصناعة والسياحة. ومع ذلك، فإن استمرار هذا النمو يبقى مرهوناً بقدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة، والحد من تبعية الاقتصاد للمحروقات، وتعزيز مناخ الأعمال لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2010-2023

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة بحيث يعتبر مؤشراً فعالاً لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر والجدول التالي يوضح حجم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2010-2023):

شكل رقم (02-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2010-2023) الوحدة:

مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، تقارير لسنوات مختلفة (2010-2024)، الكويت. متاح على الموقع https://www.dhaman.org/annual-reports.html?utm_source=chatgpt.com

يلاحظ من الشكل الموضح أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة قد تميزت بالتذبذب، حيث سجلت سنة 2015 تدفقات استثمارية سالبة قدرت بحوالي -584 مليون دولار وذلك بسبب أن حجم الاستثمارات المسحوبة كان قد تجاوز حجم الاستثمارات الواردة، وخلال الفترة التي تلت هذا الانخفاض الكبير سجلت سنة 2016 أعلى تدفق بقيمة 1546 مليون دولار بينما رجع التدفق الاستثماري الأجنبي للانخفاض خلال السنوات اللاحقة لتسجل سنة 2022 أدنى قيمة له بـ 89 مليون دولار وذلك نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد والعالم حيث تميزت سنة 2022 بمرحلة انتقالية في الجزائر بعد إلغاء قاعدة 51/49 في أغلب القطاعات، وضبابية التطبيق الفعلي والكامل لقانون الاستثمار الجديد، خلق حالة ترقب لدى المستثمرين الأجانب و تأجيل قراراتهم الاستثمارية بسبب غموض التطبيق الفعلي للنصوص اضافة الى تشديد السياسات النقدية عالمياً، تداعيات ما بعد جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية .

أما السنوات التي شهدت فيها الجزائر تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر يفوق 1500 دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2013 يمكن إرجاع ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2015) أساسًا إلى الاستقرار الاقتصادي المدعوم بارتفاع أسعار النفط، وضخامة الإنفاق العمومي، والاستقرار السياسي النسبي، مع استمرار جاذبية قطاع المحروقات، في ظل تحسن محدود في الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، دون أن يرقى ذلك إلى إصلاح هيكلي شامل لمناخ الأعمال. لكن رغم هذا يعتبر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا جدا بصفة عامة إذا ما تمت مقارنته خاصة بدول الجوار.

رجح الخبراء انخفاض الاستثمارات الأجنبية التي ترد إلى الجزائر إلى قاعدة الشراكة 51/49 والتي جعل منها المشرع الجزائري شكلا اجباريا للاستثمار يتم بين مستثمر أجنبي وشريك وطني حيث يقوم هذا الاستثمار على المساهمة المالية بشرط أن تكون الأغلبية لفائدة الشريك الوطني بنسبة 51 % و 49 % للمستثمر الأجنبي، كما يمكن القول أن قاعدة الشراكة 51/49 شكلت خلال مراحل تكريسها عقبة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وترتب عنها آثار سلبية أثرت على مناخ الأعمال والمساس بمبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين.

ثالثاً: دراسة تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية

في إطار دراسة التطورات الاقتصادية التي واكبتها عملية تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلد، فيمكن العمل على توضيح تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية بمعينة منها ما بين فترة زمنية والتي تعتبر المزدهرة للاقتصاد الجزائري خصوصاً في 2014، حيث الفترة تتمثل في 2010 لغاية 2023، وبذلك يمكن العمل على دراسة وتحليل تركيبة الصادرات والواردات بالتجارة الخارجية الجزائرية ما بين 2010-2023 وذلك كما يلي:

1- تطور الصادرات في الجزائر 2010-2023

يوضح الجدول الموالي تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (02 - 03): تطور الصادرات في الجزائر للفترة (2010-2023)

الوحدة : مليون دولار

المواد المصدرة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الطاقة	56.121	71.662	70.584	63.663	58.362	33.081	27.918	33.202	38.897	33.255	20.022	34.137	59.900	50.781
مواد غذائية	315	355	315	404	323	238	326	350	373	408	437	576	269	428
مواد أولية	94	161	168	109	110	107	84	73	93	96	71	182	263	256
مواد نصف مصنعة	498	660	618	492	1173	1111	909	845	1626	1445	1287	3486	5086	3977
تجهيزات صناعية	31	35	32	29	17	18	53	78	90	83	77	188	84	45
سلع استهلاكية	30	16	19	16	11	11	18	20	33	36	37	63	111	65

55.551	65.718	38.631	21.932	35.323	41.113	34.569	29.309	34.566	59.996	64.713	71.736	72.889	57.089	إجمالي الصادرات
--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

يوضح الجدول أعلاه تطور الصادرات الجزائرية حيث خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2023 حيث شهدت تغيرات ملحوظة تعكس البنية الأحادية للاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، فقد انتقلت قيمة الصادرات الاجمالية من 57.089 مليون دولار سنة 2010 إلى 55.551 مليون دولار سنة 2023، مع تسجيل ذروة بلغت حوالي 72.889 مليون دولار سنة 2011 التي شهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي حيث بلغ متوسط سعر النفط حوالي 111 دولار للبرميل اضافة الى الطلب المتزايد من الدول الأوروبية على الطاقة وسيادة استقرار نسبي داخلي جعل الجزائر شريكاً موثوقاً لتوريد الطاقة.

هذا الارتفاع رفع قيمة صادرات الجزائر بشكل كبير حتى مع كمية ثابتة تقريباً. ، ثم تراجع الى حد كبير خلال سنة 2020 حيث بلغ أدنى مستوياته عند 21.932 مليون دولار، بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 التي أثرت سلباً على أسعار النفط والطلب العالمي عليه. هذا الارتباط الشديد بين أداء الصادرات وأسعار النفط العالمية يؤكد هشاشة القاعدة التصديرية للاقتصاد الوطني.

كما تبين أن صادرات المحروقات تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات، إذ تجاوزت في معظم السنوات 90% من القيمة الإجمالية، وبلغت في 2023 نحو 50.781 مليون دولار، هذه الهيمنة المطلقة للنفط والغاز الطبيعي تكشف عن ضعف تنوع الاقتصاد الوطني، وعدم قدرة باقي القطاعات على تعويض التذبذبات في الإيرادات النفطية . ورغم بعض المحاولات لتطوير قطاعات أخرى، إلا أن مساهمتها تبقى ضعيفة جدا.

أما فيما يخص الصادرات من المواد الغذائية، فقد سجلت استقراراً نسبياً في حدود 428 مليون دولار سنة 2023، وهو رقم يكاد لا يُذكر مقارنة بإجمالي الصادرات، ويُظهر محدودية صادرات القطاع الفلاحي، على الرغم من أن الجزائر تملك إمكانيات طبيعية وزراعية هامة . أما المواد الأولية، فقد تراوحت قيمتها بين 94 مليون دولار سنة 2010 و256 مليون دولار سنة 2023 ، وهي الأخرى لا تمثل نسبة معتبرة في بنية الصادرات، ما يعكس قلة التوجه نحو استغلال الثروات المعدنية وغير النفطية المتاحة.

وبالنسبة للمواد نصف المصنعة، فهي تمثل نوعاً من القيمة المضافة على المواد الأولية، وقد شهدت تطوراً لافتاً من 498 مليون دولار سنة 2010 إلى 5.086 مليون دولار سنة 2022. هذا التحسن يشير إلى بداية تطور نسبي في القطاع الصناعي التحويلي، إلا أنه لا يزال بعيداً عن تحقيق نقلة نوعية في بنية الصادرات . بالمثل، نجد أن صادرات التجهيزات الصناعية بقيت ضعيفة، وبلغت 84 مليون دولار سنة 2022، وتراجعت سنة 2023 إلى 45 مليون دولار

نتيجة ضعف قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية ؛ وكذلك السلع الاستهلاكية التي بلغت 65 مليون دولار فقط سنة 2023 ، مما يؤكد محدودية الصناعات الموجهة نحو التصدير وضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق الدولية.

فمن خلال هذا التحليل، يتضح أن الجزائر ما تزال تواجه تحديًا كبيرًا يتمثل في كسر التبعية التاريخية للمحروقات، والتوجه نحو تنوع القاعدة الاقتصادية. ويستلزم هذا التحول الجذري جملة من الإصلاحات العميقة تشمل: تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، دعم الفلاحة التصديرية، تشجيع المؤسسات الناشئة، تحسين مناخ الأعمال، وتفعيل دور البحث العلمي والابتكار في خلق منتجات قابلة للتصدير. كما ينبغي تعزيز الشراكات الاقتصادية الإقليمية والدولية لفتح أسواق جديدة، والعمل على رفع جودة المنتجات المحلية وفقًا للمعايير العالمية. إن تحقيق هذه الأهداف سيُسهم في بناء اقتصاد متنوع وقادر على مقاومة الصدمات الخارجية وتأمين مصادر دخل مستدامة للأجيال القادمة.

2- تطور الواردات في الجزائر للفترة (2010-2023)

يوضح الجدول الموالي تطور الواردات في الجزائر للفترة (2010-2023):

جدول رقم (02 - 04): تطور الواردات في الجزائر للفترة (2010-2023)

الوحدة : مليون دولار

المواد المستوردة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الطاقة	898	1094	4659	4139	2720	2247	1234	1899	977	1369	890	513	581	616
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877	10369	9921
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921	2199	3401	4037	3380
مواد نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301	11482	10972	10483	10468	9840	7614	7313	9581	9713
تجهيزات فلاحية	321	364	310	477	629	638	479	585	537	437	198	247	204	285
تجهيزات صناعية	16200	15091	12793	15233	18115	16369	14709	13368	12824	10845	8697	9158	8321	9881
سلع استهلاكية	4119	6890	9400	10539	9894	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498	5282	6431
أخرى	00	1986	3682	2686	2998	2672	4239	4086	3459	4593	2649	1459	494	2115
إجمالي الواردات	38.053	46.409	51.050	54.461	59.019	52.086	48.882	48.076	47.589	44.632	35.547	37.466	38.868	42842

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

يعكس الجدول المرفق تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، ويوضح هيكل التبعية الكبيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية تجاه الخارج، سواء فيما يخص حاجيات الإنتاج أو الاستهلاك. فإجمالي الواردات انتقل من 38.053 مليون دولار سنة 2010 إلى 42842 مليون دولار سنة 2023، مسجلاً بذلك استقراراً

نسبيًا في القيمة الإجمالية خلال فترة تمتد لأكثر من عقد، رغم تقلبات الأسعار العالمية والأزمات المتعاقبة، خاصة الأزمة الصحية العالمية سنة 2020 .

فمن خلال التحليل القطاعي، يتبين أن واردات الطاقة (الوقود والكهرباء) ظلت ضئيلة جدًا مقارنة بالإجمالي، إذ بلغت في سنة 2023 قيمة 616 مليون دولار، ما يعكس وفرة المواد الطاقوية محليًا.

أما واردات المواد الغذائية، فقد استقرت تقريبًا عند نفس المستوى خلال السنوات الثلاث الأخيرة حوالي 9.921 مليون دولار في 2023، مع ملاحظة ارتفاعات ملحوظة في سنوات مثل 2014 (10.550 مليون دولار) وسنة 2015 (8.946 مليون دولار)، مما يعكس استمرار تبعية الجزائر الغذائية، رغم السياسات الزراعية المتبعة وعدم قدرتها على تأمين الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي.

وفيما يخص المواد الأولية، فقد شهدت نموًا تدريجيًا من 1.325 مليون دولار سنة 2010 إلى 3.380 مليون دولار سنة 2023، ما يعكس اتساع قاعدة الإنتاج الصناعي الوطني، ولو بشكل بطيء، إذ تزداد الحاجة إلى المواد الأولية نصف المصنعة أو الخام الداخلة في عمليات التصنيع المحلية، ويقابل هذا تطور واردات المواد نصف المصنعة، التي بقيت مستقرة نسبيًا (9.713 مليون دولار في 2023)، رغم وصولها إلى مستويات أعلى في فترات ماضية مثل 2014 (12.301 مليون دولار) و 2015 (11.482 مليون دولار)، ما يدل على محدودية التصنيع المحلي وضعف خلق القيمة المضافة داخليًا.

أما واردات معدات التجهيز الصناعي، فهي تمثل أحد المؤشرات على النشاط الاستثماري، حيث بلغت 9.881 مليون دولار سنة 2023، وهو مستوى أدنى مما كان عليه في 2015 سنة (16.369 مليون دولار) أو سنة 2014 (18.115 مليون دولار). هذا التراجع قد يشير إلى تباطؤ الاستثمارات الإنتاجية وضعف الديناميكية الصناعية في السنوات الأخيرة، خاصة مع التحديات المالية وتقليص واردات بعض المعدات ضمن سياسات تقشفية.

وفيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية، فقد بلغت وارداتها 6.431 مليون دولار سنة 2023، ما يؤكد استمرار اعتماد السوق الداخلية على السلع المستوردة لتلبية الطلب الاستهلاكي، مع وجود نسب تقلب مرتبطة بتغير القدرة الشرائية والسياسات التجارية. أخيرًا، فالواردات المصنفة ضمن "واردات أخرى" بلغت 494 مليون دولار في 2022، ما يجعلها هامشية في التركيب العام.

بصورة عامة، يُظهر هذا الجدول استمرار اعتماد الجزائر على الواردات بشكل كبير، خاصة لتغطية حاجياتها من الأغذية والمواد الأولية ومعدات الإنتاج، ما يُبرز محدودية القاعدة الإنتاجية الوطنية، وضعف فعالية سياسات الإحلال محل الواردات، ويتطلب الأمر في هذا السياق تبني سياسات صناعية فعالة، وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتقليص الفاتورة الغذائية عبر النهوض بالزراعة المستدامة، بما يساهم في تقليص عجز الميزان التجاري وتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

تُعد مسألة التنويع الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات الوطنية. هذا الاعتماد جعل الاقتصاد الوطني هشاً وعرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما يفرض ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لتنويع القاعدة الاقتصادية، في هذا السياق، تكتسب القطاعات الاقتصادية غير النفطية أهمية استراتيجية في تحقيق هذا الهدف، سواء تعلق الأمر بالقطاع الزراعي، أو الصناعي، أو السياحي، إذ يُنظر إلى هذه القطاعات على أنها قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير مناصب الشغل، وتعزيز الصادرات خارج المحروقات، فضلاً عن توسيع قاعدة الإنتاج الوطني. كما أن تطويرها يتطلب سياسات اقتصادية متكاملة تشمل تحسين مناخ الأعمال، وتوفير البنية التحتية المناسبة، ودعم الاستثمار الخاص والعام، ما يعزز من قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة التحديات الهيكلية وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً واستدامة، وبالتالي فإن الارتقاء بمكانة القطاعات الاقتصادية يشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد متنوع وقادر على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

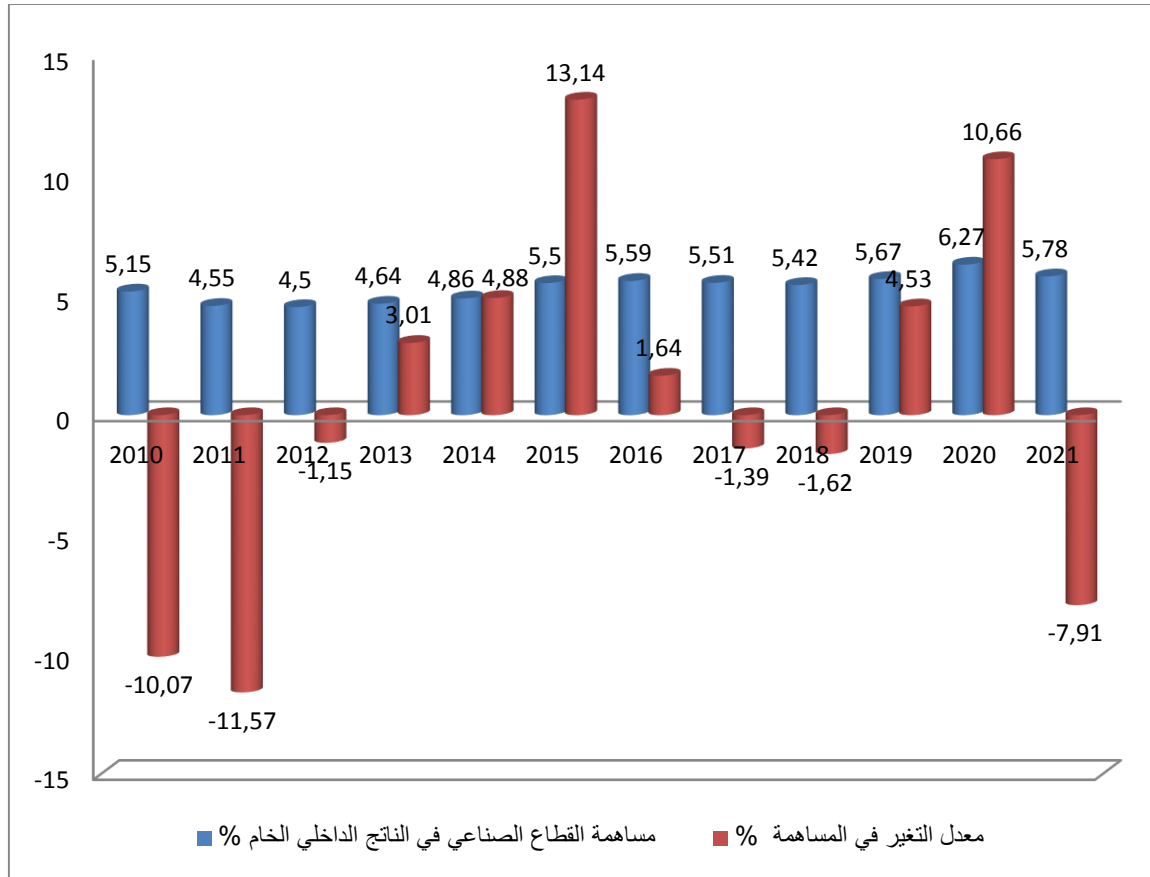
أولاً: مؤشرات مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الوطني

يُعد القطاع الصناعي من الركائز الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، نظراً لما يوفره من إمكانيات لتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات. فتنمية الصناعة تُسهم في خلق قيمة مضافة، وتوليد فرص العمل، وزيادة الصادرات خارج المحروقات، كما يُعتبر تطوير النسيج الصناعي عاملاً محورياً لتعزيز النمو المستدام وتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني.

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

يساهم القطاع الصناعي في الجزائر بشكل متواضع في تكوين الناتج الداخلي الخام، رغم الجهود المبذولة لتنميته. ويُعتبر هذا القطاع عنصراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2021:

شكل رقم (02-04): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: أحمد دغمي، (2024): دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 31.

تكشف البيانات الواردة في الشكل الموضح أعلاه عن تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021، وهي فترة تميزت بتحديات اقتصادية عديدة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، الإصلاحات الاقتصادية، والجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الوطني.

حيث يلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي خلال هذه الفترة كانت ضعيفة نسبياً، وهو ما يعكس محدودية أثر هذا القطاع على الناتج الوطني مقارنةً بقطاعات أخرى على غرار المحروقات والخدمات.

ففي بداية الفترة، سنة 2010، بلغت مساهمة القطاع الصناعي حوالي 5.15%، وهي نسبة متواضعة لا تعكس الطموحات المعلنة في برامج التنمية الصناعية. ثم شهدت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً في 2011 لتبلغ 4.55%، قبل أن تعرف تراجعاً طفيفاً في 2012 إلى 4.50%، وهو ما يمكن تفسيره بعدم استقرار السياسات الصناعية وضعف الاستثمارات في القطاع آنذاك.

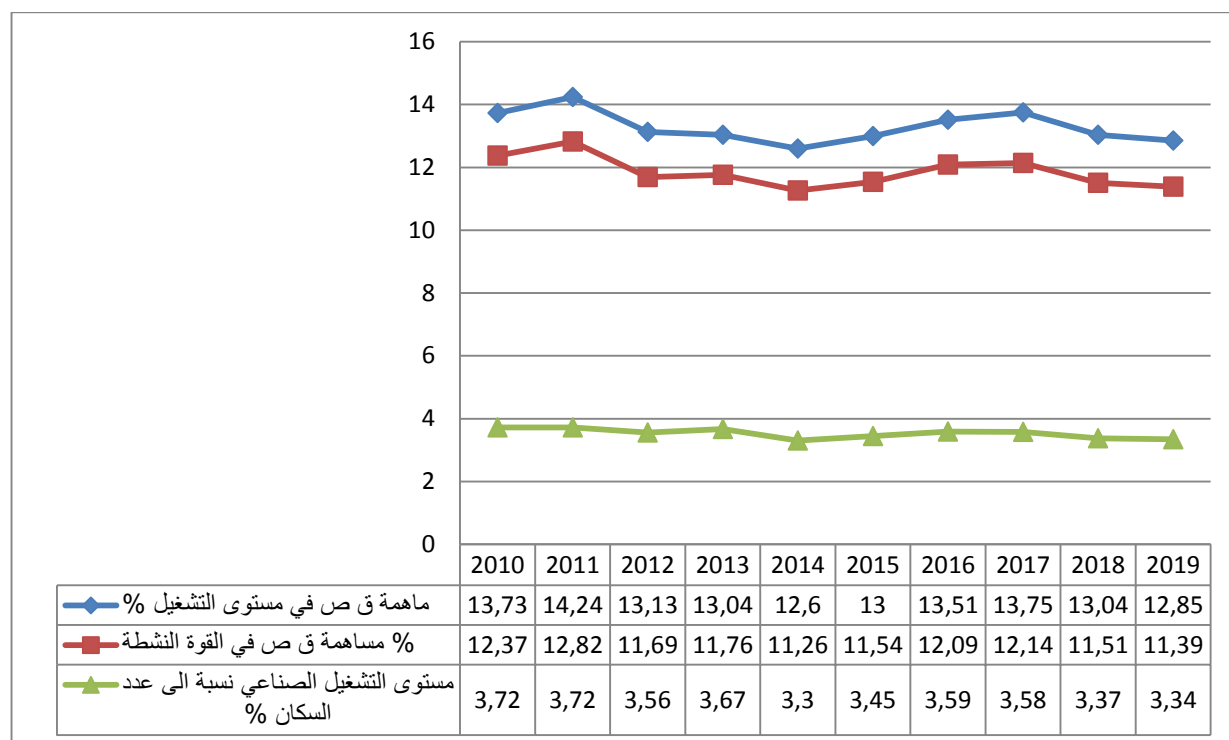
وابتداءً من سنة 2013، بدأت المساهمة في التحسن التدريجي حيث وصلت إلى 4.64%، ثم استمرت في الارتفاع سنة 2014 لتبلغ 4.86%، مدفوعة ببعض المبادرات الحكومية لتحفيز القطاع الصناعي، لكن دون إحداث تأثير كبير. وفي سنة 2015، سجل القطاع قفزة نسبية لتصل المساهمة إلى 5.50%، تبعثها زيادات طفيفة خلال السنوات اللاحقة: 5.59% في 2016، 5.51% في 2017، و 5.42% في 2018. أما في سنتي 2019 و 2020، فقد استقرت المساهمة نسبياً عند 5.67% و 6.27% مما يعكس نوعاً من الركود في تطور أداء القطاع رغم بعض المحاولات التحفيزية. وبحلول سنة 2021، بلغت المساهمة 5.78%، وهذه النسب تثبت أن مساهمة القطاع الصناعي لا تزال غير كافية لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بتنويع مصادر الدخل. فمن خلال هذا المسار، يتضح أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2021) لم تعرف نمواً نوعياً، بل اتسمت بنوع من الركود، ما يدل على غياب سياسة صناعية فعالة ومتكاملة وقادرة على جعل هذا القطاع محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية في الجزائر. كما يعكس الجدول ضعف الاندماج الصناعي، واستمرار الاعتماد الكبير على واردات المواد نصف المصنعة، إضافة إلى معوقات تنظيمية وهيكلية مثل البيروقراطية وضعف الابتكار الصناعي.

2- مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل

شهد القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 تطورات متباعدة على مستوى مساهمته في التشغيل، وهو ما يعكس في مجمله ضعف قدرة هذا القطاع على قيادة النمو الاقتصادي أو تحقيق تنويع حقيقي في القاعدة الإنتاجية. فعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها القطاع الصناعي في خطط التنمية الاقتصادية، إلا أن المعطيات الرقمية تشير إلى استقرار نسبي وضعف واضح في مساهمة هذا القطاع في استيعاب اليد العاملة الوطنية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي مع الإشارة لعدم صدور المعطيات الإحصائية في السنوات الأخيرة.

شكل رقم (02-05): مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل والقوة النشطة ومستوى التشغيل

الصناعي للفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: أحمد دغمي، (2024): دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 34.

من خلال الشكل يلاحظ أنه في سنة 2010 بلغت مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل نسبة 13.73% من إجمالي المشتغلين، بينما شكلت نسبة مساهمته من القوة النشطة 12.37% ومن عدد السكان 3.72%. وقد شهدت سنة 2011 ذروة هذه الفترة، حيث ارتفعت النسبة إلى 14.24% من حيث التشغيل، و12.82% من القوة النشطة، مع حفاظها على نفس المستوى من حيث نسبة عدد السكان (3.72%). هذا الارتفاع يمكن تفسيره بزيادة الاستثمارات الصناعية الموجهة خلال تلك السنة أو تحفيزات سياسة دعم المؤسسات المصغرة والصناعات التحويلية. غير أن هذه الديناميكية لم تُحافظ على وتيرتها، إذ شهدت السنوات التالية تراجعاً تدريجياً في أداء القطاع، حيث بلغت النسبة في سنة 2014 حوالي 12.60% فقط في التشغيل، ثم تراجعت إلى 12.85% في سنة 2019. وعلى مستوى نسبة مساهمة القطاع الصناعي من عدد السكان، نلاحظ تراجعاً طفيفاً من 3.72% إلى 3.34% في سنة 2019، ما يعكس محدودية استحداث مناصب شغل جديدة داخل هذا القطاع رغم تطور الخطابات الرسمية حول التنويع الاقتصادي.

من جهة أخرى، فإن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القوة النشيطة حافظت تقريباً على نفس المستويات بين 11.2% و 12.3% خلال معظم السنوات، ما يدل على جمود نسبي في توسع القاعدة التشغيلية الصناعية، وهو ما يطرح تساؤلات حول فعالية السياسات الصناعية، خصوصاً في ظل استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني.

من هذا المنطلق، يتبين أن القطاع الصناعي لم يتحوّل بعد إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي أو لتقليص البطالة، حيث بقيت مساهمته في التوظيف الوطني دون التطلعات، ودون المستويات المسجلة في الدول النامية الأخرى التي تتراوح فيها مساهمة الصناعة في التشغيل بين 20% و 40%.

ثانياً: مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني

سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بالإضافة الى مساهمته في توفير مناصب الشغل وترقية التجارة الخارجية.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج الداخلي الخام

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر:

جدول رقم (02-05): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-

(2023) الوحدة (مليار دج)

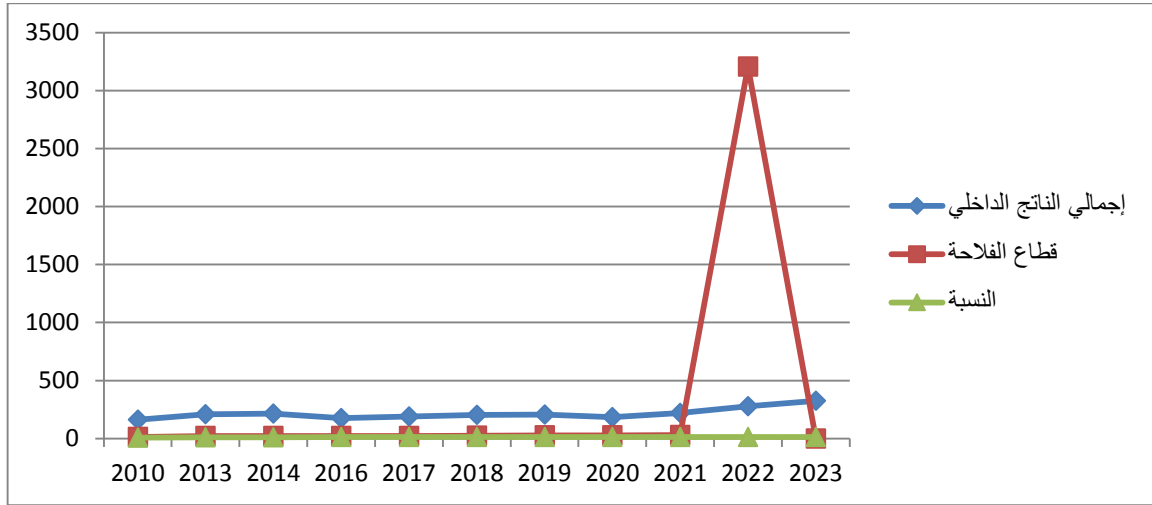
السنة	2010	2013	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الناتج الداخلي	161.734	209.41556	213.343	175.146	188.762	204.523	205.011	183.838	220.215	276.889	325.887
قطاع الفلاحة	13.644	20.573.39	21.96690	21.403	22.191	24.216	25.291	25.985	28.696	32.078	42.044
النسبة	8.43	9.82	10.30	12.2	11.8	11.8	12.3	14.1	13.03	11,6	12.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة، متاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

شكل رقم (02-06): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-

2023 الوحدة (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

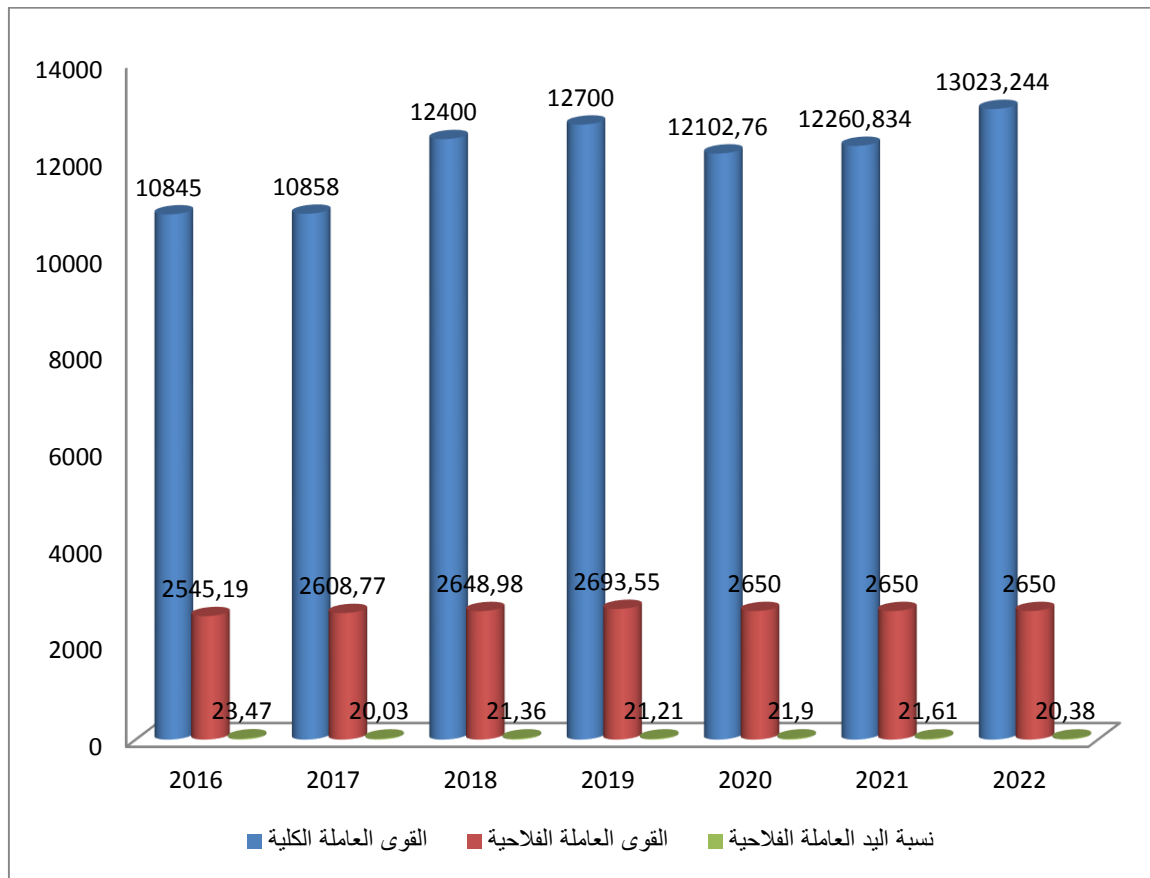
من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 13.644 مليار دج سنة 2010 وبنسبة 8.43% من إجمالي الناتج الداخلي لجميع القطاعات وبما فيها قطاع المحروقات ليصل إلى ما يقارب 25.985 مليار دج في عزّ الازمة الصحية سنة 2020 بنسبة 14.1% من إجمالي الناتج الداخلي الخام الذي انخفض نتيجة جائحة كورونا حيث فرضت الزراعة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في اصعب الظروف، ثم ليرتفع هذا الأخير إلى 42.044 مليار دج وبنسبة 12.9% سنة 2023، ويرجع ذلك نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي 2009-2014 وسياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019) وتشجيع الاستثمار الفلاحي خاصة في المناطق الجنوبية. إن التطور المسجل في القيمة الاسمية لإجمالي الناتج الداخلي الخام وكذا الناتج الفلاحي في الجزائر بين سنتي 2010 و 2023 يعكس تحسناً عاماً في الأداء الاقتصادي، غير أن تحليل المساهمة النسبية للقطاع الفلاحي يكشف عن تباينات ملحوظة. فارتفاع القيمة المطلقة للقطاع الفلاحي لا يعني بالضرورة تعزيزاً لدوره في الاقتصاد الوطني، إذ أن مساهمته النسبية خضعت لتقلبات ناتجة عن عوامل متعددة، منها تغير أسعار المنتجات الفلاحية، تأثر الإنتاج بالظروف المناخية، وكذا اختلاف وتيرة الدعم الحكومي والاستثمار في القطاع خلال السنوات. كما أن النمو الملحوظ في قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات قد ساهم في تقليص الوزن النسبي للقطاع الفلاحي داخل الناتج الداخلي الخام، حتى وإن حافظ على نموه الكمي.

2-مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

تُعَدّ اليد العاملة من المؤشرات المهمة لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الزراعة. فبالإضافة إلى دورها في الدورة التنموية، تسهم في مكافحة البطالة والفقر، والحد من الجوع، كما تساعد في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن، ومنع انتقال اليد العاملة البسيطة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، ويمثل الشكل الموالي تطورات عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة الكلية:

الشكل رقم (02-07): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للفترة 2016-

2022 (ألف نسمة)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة متاح على الموقع: <https://aoad.org/AASYXX.htm> الاطلاع عليه يوم: 2025/06/12 على الساعة: 12:05.

يعرض الشكل البياني مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2022 ، ويتضح من خلال هذا الشكل أن القطاع الفلاحي يمثل أحد أهم مصادر التوظيف في الاقتصاد الجزائري، حيث تتراوح نسبة العمالة في هذا القطاع بين حوالي 23.47% و 20.38% من العدد الاجمالي لمناصب الشغل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 إلى غاية ألف سنة 2022 ، مع نمو تدريجي عام، رغم بعض التذبذبات الطفيفة.

كما أن البيانات المعروضة تشير إلى أن الفلاحة في الجزائر ليست فقط قطاعاً إنتاجياً بل كذلك قطاعاً اجتماعياً بامتياز، نظراً لدورها الحيوي في امتصاص البطالة، خاصة في المناطق الريفية. نلاحظ أن عدد مناصب الشغل الدائمة بقي شبه مستقر نسبياً، في حين أن مناصب الشغل المؤقتة أو الموسمية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي العمالة الفلاحية، ما يدل على الطابع الموسمي والمرن للعمل الفلاحي في الجزائر، المرتبط بالدورات الزراعية والحصاد.

هذا التوزيع يعكس أيضاً ضعف الاستقرار في العمل الفلاحي نتيجة غياب آليات تنظيمية ومؤسسية قوية تسمح بتحويل هذا القطاع إلى مصدر شغل دائم. كما أن الاعتماد الكبير على اليد العاملة المؤقتة يمكن تفسيره بغياب التكنولوجيات الحديثة وضعف الاستثمار في المكننة، مما يجعل الفلاحة تعتمد أكثر على العمل اليدوي خلال المواسم.

إن الارتفاع التدريجي في عدد مناصب الشغل الإجمالية خلال الفترة، وبلغها ذروتها سنة 2022 (فاقت 13 مليون منصب)، صاحبه ارتفاع طفيف في مساهمة القطاع الفلاحي حيث لم يتعدى 2650 منصب شغل وهو ما يعكس توجه السياسات العمومية نحو دعم الفلاحة وتشجيع تشغيل الشباب في هذا القطاع، في إطار برامج وطنية مثل "استصلاح الأراضي" و"دعم الفلاحين الشباب". كما يعكس أيضاً استجابة القطاع الفلاحي للطلب الاجتماعي على فرص العمل في ظل ضعف قدرة القطاعات الصناعية والخدمية على امتصاص البطالة.

يتجلى من خلال هذا الشكل الدور الحيوي للقطاع الفلاحي كقاطرة للتشغيل ومصدر دخل لآلاف المواطنين، إلا أن استدامة هذا الدور تتطلب إعادة هيكلة المنظومة الفلاحية من خلال تشجيع التحول نحو الفلاحة الحديثة، الاستثمار في سلسلة القيمة الفلاحية، وتحقيق الإدماج المهني بشكل دائم وليس موسمي فقط، كما أن تطوير برامج تكوين وتأطير للفلاحين يمكن أن يساهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الوظائف داخل هذا القطاع الحيوي.

3- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

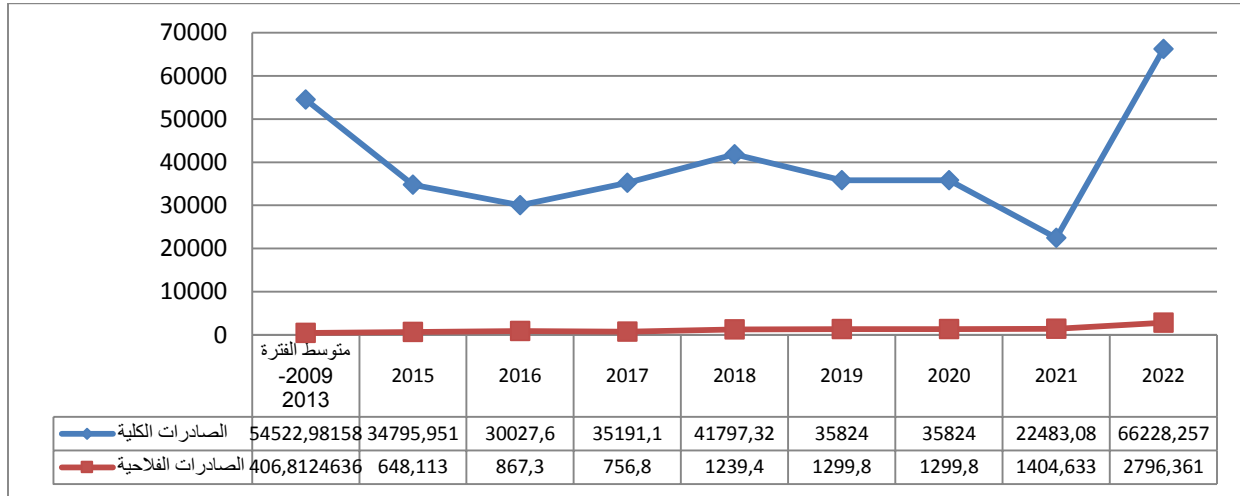
تبنّت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة هذا القطاع في التجارة عن طريق عمليات التصدير والاستيراد.

3-1 مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في تعزيز الصادرات مؤشراً مهماً آخر على دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الصادرات أحد المصادر الأساسية للعملة الصعبة اللازمة لتغطية تكاليف الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية المحلية. كما يشكل التصدير منفذاً رئيسياً للسلع الوطنية التي لا تستطيع السوق المحلية استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي أو محدودية القدرة الشرائية للمواطنين، مما يبرز أهمية معالجة وضعية الصادرات في القطاع الفلاحي، يتم عرض تطور الصادرات الفلاحية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الكلية بالاعتماد على الشكل أدناه:

شكل رقم (02-08): تطور الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات الكلية للفترة (2009-2022)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد مختلفة متاح على الموقع الإلكتروني: <https://aoad.org/AASYXX.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/06/12 على الساعة: 12:05.

يعرض الجدول والشكل الموضحين أعلاه تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر ضمن إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2022، حيث يتضح أن مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية لا تزال محدودة نسبياً، حيث تمثل نسبة ضئيلة من مجمل الصادرات الوطنية رغم التحسن التدريجي في بعض السنوات. فمن خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي الصادرات الكلية شهد تقلبات واضحة، حيث بلغ متوسطها الذروة في الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2013 بقيمة تجاوزت 54 مليون دولار، قبل أن تنخفض بشكل ملحوظ سنة 2016 إلى حوالي 30027.6 مليون دولار، وهو ما يُعزى إلى تراجع أسعار النفط آنذاك في الأسواق العالمية، باعتبار الجزائر تتميز باقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي على صادرات المحروقات. ثم عرفت الصادرات الكلية انتعاشاً طفيفاً بين 2017 و 2018، لتعود وتنخفض مجدداً إلى حدود 22483.08 مليون دولار سنة 2021، متأثرة بجائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي، قبل أن تُسجل قفزة قوية سنة 2022 في حدود 62,228.275 مليون دولار، وهو ما يعكس انتعاش أسعار المحروقات وتحسن التجارة الخارجية للبلاد.

أما بخصوص الصادرات الفلاحية، فنلاحظ تطورها البطيء ولكن المستمر، حيث انتقلت من مليون دولار سنة 2009 إلى 2796,3 مليون دولار سنة 2022، مع تسجيل بعض التذبذب خلال السنوات الوسطى، خاصة في 2015 و 2016 أين تراجعت القيم إلى أقل من 900 مليون دولار. ورغم هذا النمو، فإن مساهمة هذا القطاع لا تزال ضعيفة نسبياً مقارنة بالصادرات الكلية، وهو ما يدل على عدم استغلال كامل للقدرات الفلاحية للجزائر في مجال

التصدير، بسبب عدة عوامل منها ضعف البنى التحتية الموجهة للتصدير، وقلة التنوع في المنتجات الفلاحية المعدة للتسويق الخارجي، إلى جانب العراقيل اللوجستية والإدارية.

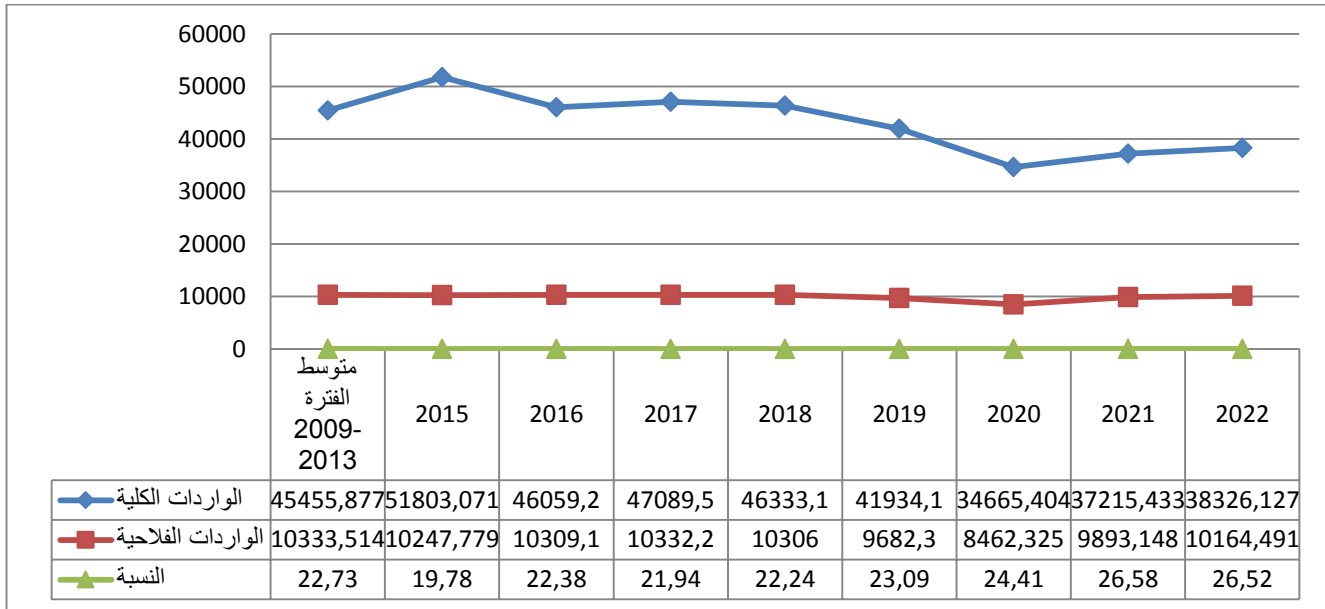
ومن الناحية الاقتصادية، يُظهر هذا الشكل مدى هشاشة الصادرات الجزائرية المعتمدة على قطاع واحد هو قطاع المحروقات، مقابل مساهمة ضعيفة للقطاعات المنتجة كالفلاحة، ما يُبرز الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دعم برامج التنمية الزراعية وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية. كما أن تحسن الصادرات الفلاحية، رغم بطئه، يعكس إمكانية تطور هذا القطاع في حال توفرت رؤية استراتيجية واضحة وإصلاحات عميقة تتعلق بالإنتاج، الجودة، اللوجستيك، والتسويق.

2-3 مساهمة القطاع الفلاحي في التقليل من الواردات

يُعدّ قياس مساهمة القطاع الفلاحي في خفض الواردات أحد المؤشرات الأساسية لتقييم فعالية هذا القطاع، حيث تتم دراسته من خلال عدة أبعاد وزوايا مختلفة. وعلى الرغم من أن نسبة مساهمته في تقليص الواردات الكلية قد تبدو محدودة، إلا أن أهميته تكمن في دوره الحيوي في توفير الغذاء للدولة، لاسيما في ظل شح العملة الصعبة. كما قد تعجز الصادرات الفلاحية في بعض الحالات عن تغطية تكاليف الواردات، وهو ما سيتم دراسته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-09): تطور الواردات الكلية والفلاحية خلال الفترة (2009-2022)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد مختلفة متاح على الموقع الإلكتروني: <https://aoad.org/AASYXX.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/06/12 على الساعة: 12:05.

يعرض الشكل البياني تطوّر الواردات الكلية والواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2022، فمن خلال تحليل المنحنيات والبيانات، نلاحظ اتجاهاً عاماً نحو تراجع الواردات الكلية من 45 مليون دولار سنة 2013 إلى حوالي 38.326.1 مليون دولار سنة 2022، مع تقلبات واضحة مرتبطة بالظروف الاقتصادية الدولية والداخلية، لا سيما ما بعد سنة 2019.

في المقابل، سجلت الواردات الفلاحية انخفاضا تدريجياً أيضاً من حوالي 10.333 مليون دولار سنة 2013 إلى حوالي 10.164 مليون دولار سنة 2022، لكنها شهدت استقراراً نسبياً بين 2020 و 2022. أما نسبة مساهمة الواردات الفلاحية ضمن الواردات الكلية، فقد عرفت منحى تصاعدياً من 19.78 % سنة 2015 إلى حوالي 26.5 % سنة 2022.

يشير هذا التطور إلى أن الجزائر رغم تقليصها للفاتورة العامة للواردات، لا تزال تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية حاجياتها الزراعية والفلاحية، ما يعكس ضعف الإنتاج الوطني الفلاحي في تغطية الطلب المحلي، وتُعزى هذه الوضعية إلى عدة أسباب، من بينها محدودية القدرات الإنتاجية، ضعف تنظيم السوق الفلاحية الوطنية، عدم كفاية الدعم الموجه للمنتجين، وأحياناً ضعف النوعية أو الكمية المنتجة مقارنة بالمعايير الاستهلاكية.

كما أن الارتفاع النسبي لنسبة مساهمة الواردات الفلاحية ضمن إجمالي الواردات يعكس أيضاً أولوية الاستيراد الغذائي حتى في فترات الضغط على الميزان التجاري، ما يُظهر الطابع الحيوي لهذه الواردات بالنسبة للأمن الغذائي. كما أن تراجع الواردات الكلية خلال السنوات الأخيرة (خاصة بعد 2019) قد يكون مرتبطاً بالقيود التجارية، وشح الموارد بالعملة الصعبة، وكذا الإجراءات الحكومية لتقليص النفقات الخارجية في ظل تذبذب عائدات المحروقات. لكن استمرار استيراد المواد الفلاحية بوتيرة شبه مستقرة يكشف عن قصور في سياسات الإحلال محل الواردات، وضعف أثر البرامج الفلاحية الوطنية في تقليص التبعية الغذائية.

وبناءً على المعطيات، يتبين أن القطاع الفلاحي في الجزائر ما يزال بحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتعزيز قدراته الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والضغط على موازنة الدولة، ويتطلب الأمر دعم سلاسل القيمة الفلاحية، تطوير نظم التخزين والتوزيع، تعزيز الابتكار الزراعي، وتحفيز الاستثمار الخاص في المجال الفلاحي، بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين ميزان التجارة للدولة.

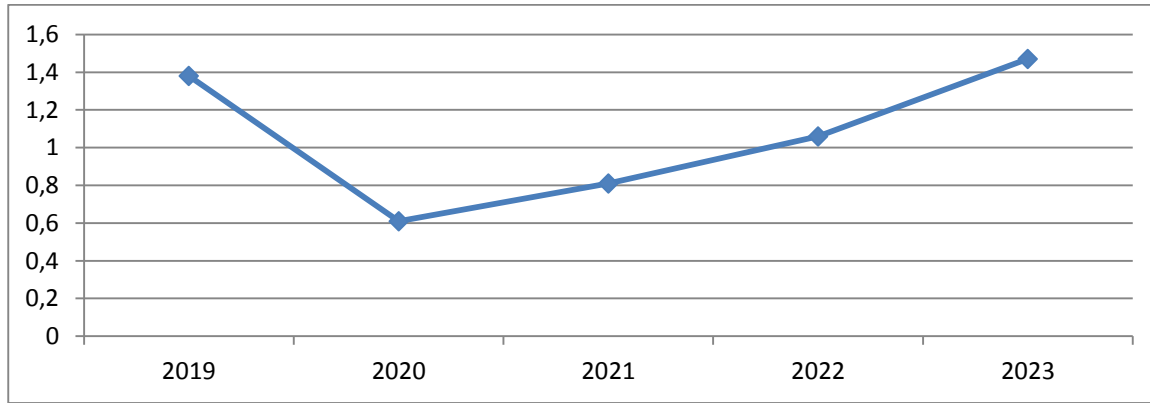
ثالثا: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

يمثل القطاع السياحي عنصرا أساسيا في اقتصاديات الدول، حيث يساهم في الدخل الوطني من خلال الإيرادات السياحية المحققة بالإضافة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات وكذا خلق فرص عمل، غير أن هذا الدور يتباين من دولة إلى أخرى حسب ما يحظى به هذا القطاع من أولوية لدى الدولة، وبحسب المقومات السياحية التي تتوفر عليها الدولة، لذلك سوف يتم تبيان أهمية الاستثمار السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر.

1- حصة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الداخلي الخام أحد أهم المؤشرات التي تبين مستوى الأداء الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث يعتبر تطور نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام مؤشر مهم لقياس مدى أهمية وتطور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، والشكل الموالي يوضح حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2019-2023):

الشكل رقم (02-10): حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: (2019-2023)
الوحدة (%)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.mta.gov.dz/> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

يعرض الشكل الموضح في الصورة تطور حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2019 وسنة 2023، من خلال التحليل البياني، نلاحظ أن هذه الحصة شهدت تقلبات ملحوظة في عام 2019، كانت حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بشكل نسبي، حيث تقدر بنسبة 1.4%. ومع بداية عام 2020، حدث تراجع كبير في هذه النسبة، وقد يعود ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بشكل مباشر على القطاعات السياحية في العالم، بما في ذلك الجزائر. في هذه الفترة، عانت السياحة من انخفاض ملحوظ بسبب القيود على السفر والحركة، وكذلك تراجع الطلب المحلي والدولي على السياحة، وبدءًا من عام 2021، بدأ الشكل يظهر تحسناً تدريجياً في

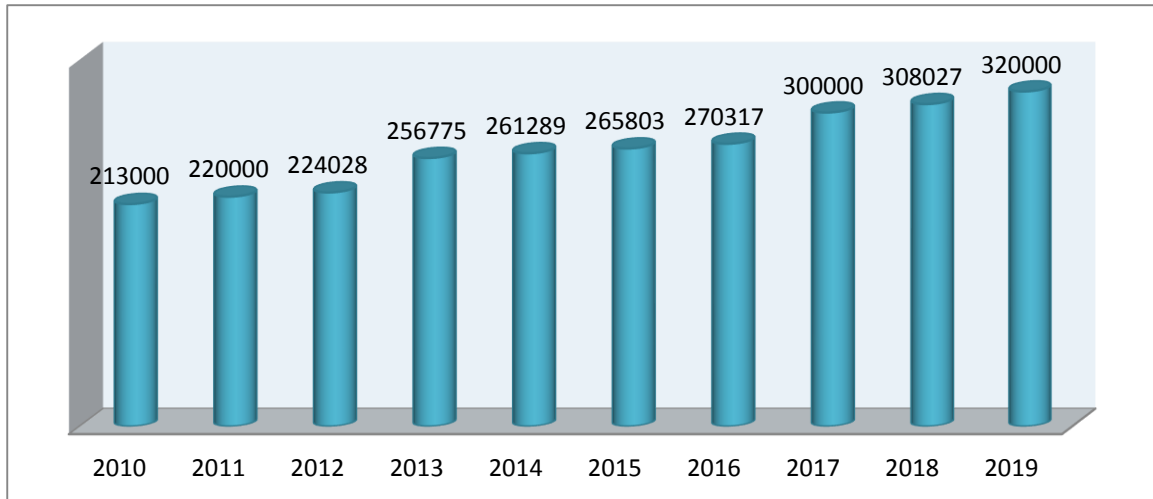
حصة السياحة، حيث سجلت زيادة مستمرة حتى عام 2023، مما يشير إلى تعافي القطاع السياحي. من المحتمل أن يكون هذا التحسن نتيجة للجهود الحكومية الرامية إلى إعادة تنشيط القطاع، مثل التسهيلات في إجراءات السفر، ترويج السياحة الداخلية، وتحسين البنية التحتية السياحية في البلاد.

في عام 2023، يتضح أن الحصة قد وصلت إلى مستوى جديد مرتفع، مع نسبة تزيد عن 1.4%، وهذا يدل على أن السياحة بدأت تأخذ مكانها بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، رغم استمرار بعض التحديات. يشير التحسن في حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن القطاع السياحي في الجزائر بدأ يستعيد عافيته بعد التأثيرات السلبية لجائحة كورونا. يعتبر هذا التحسن مؤشراً على القدرة التكيفية لهذا القطاع ونجاح السياسات التي تهدف إلى تعزيز السياحة الداخلية والخارجية. كما أن السياحة تُعتبر من القطاعات المهمة لتنوع مصادر الدخل الوطني، وتخفيف الاعتماد على النفط والغاز، مما يعزز استدامة الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.

2- أهمية القطاع السياحي في توفير فرص العمل

يمثل القطاع السياحي دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني في كثير من الدول، حيث يعتمد عليه في توفير فرص العمل وإيجاد دخول جديدة بالإضافة إلى تأثيره على باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد، ولذلك فإن تطوير القطاع السياحي والتوسع في المشروعات المرتبطة بها يؤدي إلى زيادة تشغيل اليد العاملة، لأنها تخلق فرص عمل واسعة جديدة مما يساهم في تخفيض حدة البطالة في البلد، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية في المجتمع، وللوقوف على حجم فرص العمل التي من الممكن أن يوفرها القطاع السياحي تم الاستعانة بالبيانات المدرجة في الشكل التالي:

شكل رقم (02-11): مساهمة قطاع السياحة في خلق مناصب عمل خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.mta.gov.dz/> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

يعرض الشكل البياني مساهمة قطاع السياحة في خلق مناصب عمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019. وتشير البيانات إلى وجود اتجاه تصاعدي مستمر في عدد مناصب الشغل المرتبطة بالقطاع السياحي، حيث ارتفع عدد هذه المناصب من 213.000 منصب سنة 2010 إلى 320.000 منصب سنة 2019، ويعكس هذا التطور التدريجي توسع النشاط السياحي وتزايد أهميته ضمن الاقتصاد الوطني، خصوصاً من حيث الأثر الاجتماعي والتشغيلي.

حيث يمثل قطاع السياحة في الجزائر مصدراً هاماً لتوليد فرص العمل، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، مثل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وارتفاع نسب البطالة، خاصة بين الشباب. من خلال المعطيات المتوفرة، يتضح أن قطاع السياحة نجح في توفير أكثر من 100 ألف منصب إضافي خلال عقد زمني، وهو ما يدل على تطور البنية التحتية السياحية تدريجياً، سواء من حيث الإقامات السياحية أو خدمات النقل والضيافة أو المؤسسات الترفيهية والثقافية.

هذا النمو يعكس أيضاً توجهات الدولة لتشجيع الاستثمار في السياحة عبر تقديم تسهيلات للمستثمرين، وإطلاق مشاريع التهيئة السياحية في مختلف الولايات، خاصة في الجنوب والمضارب العليا والمناطق الساحلية. كما يرتبط التوسع في مناصب الشغل السياحية بتنوع الأنشطة المرتبطة بالقطاع، والتي تشمل الفنادق، الإطعام، الإرشاد السياحي، النقل، الحرف التقليدية، وخدمات الترفيه، ما يجعل من السياحة قطاعاً ذا امتداد أفقي يدمج عدة فروع اقتصادية أخرى. ورغم هذا التطور الإيجابي، إلا أن الجزائر ما تزال تواجه تحديات كبيرة لتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات السياحية المتاحة، خاصة في ظل ضعف الترويج الخارجي، نقص جودة الخدمات، وتعقيدات بيروقراطية قد تعيق الاستثمار السياحي، وبذلك فإن الاستمرار في دعم هذا القطاع قد يكون أداة فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني، وتقليص نسب البطالة، وتعزيز التنمية المحلية في المناطق ذات المؤهلات السياحية العالية.

كما يُظهر الشكل أن قطاع السياحة يمثل محركاً واعداً للتشغيل في الجزائر، ما يفرض تعميق الإصلاحات وتحسين الإطار التنظيمي والتكويني والترويجي لزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. وبالنظر إلى التحولات العالمية في أنماط السياحة (الإيكولوجية، الثقافية، الداخلية)، فإن الجزائر تملك فرصة حقيقية لتحويل هذا القطاع إلى رافعة للتنمية المستدامة والشاملة إذا ما تم الاستثمار فيه بالشكل المناسب.

المطلب الثالث: برامج التنمية الاقتصادية ومعوقات التنوع الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى وضع برامج تنمية اقتصادية تهدف إلى تحقيق نمو شامل ومستدام وتنوع مصادر الدخل الوطني. تركز هذه البرامج على تطوير القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية ورفع مستوى المعيشة للسكان. إلا أن تحقيق التنوع الاقتصادي يواجه تحديات ومعوقات مرتبطة بالموارد والأسواق والمؤسسات الاقتصادية. ومن هنا يظهر الاهتمام بدراسة طبيعة هذه البرامج والصعوبات التي تعترض نجاحها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

أولاً: برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة خلال الفترة (2001-2014) على الاستثمار في المؤسسات المصغرة

تمثل فترة ما بين 2001-2014 من أهم الفترات التي عملت عليها الجزائر ضمن إطار برامج التنمية الاقتصادية، والتي تضمن على العديد من المشاريع الاقتصادية التي أسهمت في تحسين مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والصناعية والزراعية والخدمية، ويمكن تفصيل لكل مرحلة من مراحل البرامج التنموية بالجزائر من خلال ما يلي:

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004

يُعد مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد بين عامي 2001 و2004 من أولى المبادرات التنموية الكبرى التي تبنتها الجزائر عقب تنفيذ سلسلة الإصلاحات الهيكلية العميقة خلال تسعينيات القرن الماضي. وقد هدفت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة تساهم في خفض نسب البطالة ومعدلات الفقر، ومعالجة ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، وظفت الجزائر الفوائض المالية المتأتية من عائدات قطاع المحروقات في تلك المرحلة، حيث وجهتها نحو الاستثمار في عدد من القطاعات الحيوية، لتحقيق ما يلي:

(1)

- خلق فرص عمل جديدة للحدّ من البطالة؛
- تحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات الاستهلاك؛
- تعزيز التوازن بين المناطق الحضرية والريفية من حيث فرص التشغيل وتحسين ظروف الحياة.

وقد تضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 مخصصات مالية معتبرة كما هو موضح في الجدول

أدناه: (2)

(1) معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 272.

(2) راجي بوعبد الله، (2015): مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 2001-2014، مجلة معارف، العدد 19، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، ص 290.

جدول رقم (02 - 06): مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع (نسب)	المجموع (مبالغ)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	02	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	06.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
08.6	45	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.1	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: راجي بوعبد الله، (2015): مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 2001-2014، مجلة معارف، العدد 19، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، ص 290.

من الجدول السابق يتضح أن مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 لغاية 2004 قد تم الاعتماد على 525.1 مليار د.ج لتحقيقه أي ما يعادل 7 مليار دولار في ذلك الوقت، وهي يمثل برنامج ضخم وطموح سعت من خلاله الجزائر لضمان تحقيق تنمية شاملة ورفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، وبما يمكن من توفير مناصب شغل هامة لمختلف الطبقات في ذلك الوقت، وذلك بما يساهم في التقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، وخلق مناصب شغل، والتقليل من البطالة، كما تركز المخصصات بشكلها المالي لهذا المخطط إلى دعم كبير للقطاعات الصناعية والإنتاجية، لكن رغم ذلك فقد شهد الاقتصاد الجزائري نمو اقتصادي مطرداً على مدار الأربع السنوات للمخطط، حيث لم تتعد نسبة 05% ما بين 2001-2004، كما شهدت تذبذب في معدلات التضخم رغم تضاعف الناتج الداخلي الخام ضمن نفس الفترة.⁽¹⁾

ومن أهم نتائج هذا المخطط أي مخطط الانعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 تلك النتائج الحقيقية التي وضحت تقرير بنك الجزائر لسنة 2005، حيث يمكن توضيح اهم القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مئوية - مع عدم عرض لبعض القطاعات الأخرى مثل المحروقات التي ليست ضرورية بالدراسة - من خلال الجدول التالي:

(1) راجي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 291.

جدول رقم (02 - 07): تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدماتية ضمن القطاع الحقيقي بالنتائج المحلي

الاجمالي المحقق ما بين 2001-2004 الوحدة: النسبة (%)

2004	2003	2002	2001	السنة	القطاع
3.1	19.7	1.3-	13.2		الزراعة
1-	0.6	6.1	02.8-		مناجم
15.7-	20.6-	19.1-	12.5-		صناعة المواد الغذائية
02	8.9	7.1	10.9		الحديد، الصناعة الميكانيكية، والكهرباء
02.2-	10.6-	5.8-	03-		الصناعة الكيماوية
14.4-	02.4-	03.7	14.5-		صناعة النسيج
15.4	07.7-	19.3-	0.6-		صناعة الجلود
10.3	07.6-	08.4	01.6		مواد البناء
0.7-	06.1-	0.9	13.1-		الخشب والورق والفلين
05.2	11.9-	01.2	02.0		انتاج وصناعات اخرى
04.5	04.2	05.5	02.5		مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الخام
05.8	04	03.8	02.7		مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام
08.1	05.1	07.6	02.5		الاستثمارات الخام

المصدر: من إعداد الطالبة حسب تقرير بنك الجزائر سنة 2005، ص 176، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليها يوم: 2025/06/08 على الساعة: 12:07.

من الملاحظ من خلال الجدول السابق ان من اهم نتائج مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 هي خلق قطاعات إنتاجية وصناعية عمومية وخاصة هامة بالبلاد، حيث تم العمل على تكريس جانب التصنيع في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الصناعي وقطاع المواد الغذائية والنسيج والكيماويات والجلود، حيث يتضح ان قطاع الحديد والصناعات الميكانيكية والكهرباء قد شهد تطور كبير في مساهمته في الناتج المحلي المحقق ما بين 2001 لغاية 2003 حيث بلغت كأقصى نسبة له في 2001 بمساهمة تقدر بـ 10.9%، مع تراجع في 2004 اين بلغ نسبة 02%، ورغم هذا التراجع الا ان هذا القطاع لقي اهتمام كبير وتطور كبير على مستوى تحسين القاعدة الصناعية بالبلاد، وتوفير مناصب شغل على مختلف الأصعدة والتخصصات والتي مكّنت من خلق العديد من المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة، كما ان قطاع الزراعة يحتل مرتبة هامة بين القطاعات الإنتاجية والصناعية المختلفة حيث بلغت أهم نسبة له في 2003 والتي بلغت بـ 19.7% من مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي المحقق لسنة 2003، وذلك ما يوضّح جلياً سعي الدولة لتطبيق سياساتها التي تعتمد على ضمان الامن الغذائي بالبلاد، كما أن هذا القطاع يوفر أهم

نسبة لمناصب الشغل حيث تصل في بعض المناطق إلى 40%، كما ان قطاع البناء شهد تطور كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي المحقق ما بين 2001 لغاية 2004، حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 01.6% في 2001 لتبلغ نسبة 10.3% في 2004، وهي أيضا ثاني أكبر قطاع بعد الزراعة يوفّر مناصب شغل بمختلف التخصصات سواء بصناعة مواد البناء او بقطاع البناء والتعمير والسكن، لكن من الملاحظ ان باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى بها حالة ذبذب كبيرة فهي غير مستقرة في حالات التطور والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي المحقق ما بين 2001 لغاية 2004، ومثل هذه القطاع قطاع المناجم، والصناعة الكيماوية، وصناعة النسيج، وصناعة الجلود وصناعة الخشب والورق والفلين، حيث ان الملاحظ ان هذه القطاعات مازالت تعاني من نقص الاهتمام رغم الأموال التي تم ضخها ضمن هذه القطاعات، ورغم ارتفاع مساهمة كلاً من القطاع العام الى نسب مهمة بلغت في 2004 نسبة تقدر بـ 04.5% من الناتج المحلي الخام، وأيضاً تحسن مساهمة القطاع الخاص حيث بلغت نسبة 05.8% في 2004، ورغم زيادة الاستثمارات لتبلغ نسبة 08.1% في الناتج المحلي الخام إلا أنّ هذه الجهود لم تحقّق التطور المنشود في القطاعات الإنتاجية المختلفة بما يحقق نسبة كبيرة من التنوع الاقتصادي، وذلك لضمان تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على الاقتصاد الحقيقي ومساهمة أكبر لمختلف المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.

حسب ما سبق، وبالعودة لما تم عرضه ضمن الفصل الأول لهذه الدراسة، وبالخصوص فيما يتعلق بتعريف المؤسسات المصغرة حسب المشرع الجزائري والذي أوضح ضمن المادة الرابعة من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بسنة 2017 على أن المؤسسات المصغرة هي مؤسسات تشمل على عدد عمال ما بين 01 إلى 09، ورقم اعمال لا يتجاوز 40 مليون دينار، وتكون بحصيلة سنوية لا تتجاوز قيمة 20 مليون دينار جزائري.⁽¹⁾ والجدير بالذكر ان هذا النوع من المؤسسات المصغرة في هذه المرحلة لقي اهتمام كبير من طرف الدولة وهو ما دفعها في 2004 وبالتحديد بتاريخ 22 جانفي 2004 بإصدار مرسوم تنفيذي رقم 04-14 يعلن عن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM²)، حيث تم النص على انها تعتبر هيئة حكومية داعمة وممولة للمشاريع المصغرة وذلك بتوفير قروض مصغرة محدودة لأصحاب المشاريع المصغرة، كما تتمتع هذه الوكالة بالاستقلالية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.⁽³⁾

⁽¹⁾ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 10/01/2017، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 11/01/2017، ص 05.

⁽²⁾ ANGEM : L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit.

⁽³⁾ مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المعدل والمتمم، تم التحميل بتاريخ: 2025/05/01، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <https://www.angem.dz>.

وبذلك فقد عملت الوكالة على البداية الفعلية لنشاطها منذ مطلع 2005، حيث أسهمت بشكل كبير في عملية تمويل المشاريع المصغرة والمساهمة في مرافقتها بشكل كبير لضمان نجاح مختلف المشاريع المصغرة وضمن جميع القطاعات الإنتاجية الخدمية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009

في إطار استمرارية السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية عقب تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أطلقت الحكومة برنامجاً جديداً حمل اسم "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي" والذي امتد خلال الفترة ما بين 2005 و 2009. وقد جاء هذا البرنامج كحلقة مكملة تهدف إلى دعم ما تم تحقيقه سابقاً، وتطوير آفاق النمو الاقتصادي عبر توسيع مساهمة القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، وتخفيف الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات التي شكلت لعقود مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث بلغت القيمة الإجمالية للبرنامج نحو 4203 مليار دينار جزائري، ما يجعله من أضخم البرامج التنموية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة. وقد تم توزيع هذه المخصصات المالية على عدة برامج فرعية، وفق جدول بياني يبرز تطور الإنفاق حسب السنة ونوع البرنامج، حيث يُظهر الجدول التالي تفاصيل هذه المخصصات: ⁽¹⁾

جدول رقم (02 - 08): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع (مبالغ)	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات البرامج
5394	260	260	260	3341	1273	البرنامج التكميلي لدعم النمو
432	-	-	182	250	-	برنامج الجنوب
668	-	-	391	277	-	برنامج الهضاب العليا
1140	160	205	244	304	227	تحويلات حسابات الخزينة
8705	420	465	1077	4172	1500	المجموع العام

المصدر: المومن عبد الكريم، (2016): أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2014 على التشغيل والبطالة بالجزائر، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، ص 190.

حسب الجدول السابق، فإن أكثر ما يميز هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009 هو عملية السعي لتطوير وتحسين مناطق الجنوب تماشياً مع التطورات التي تمت ومستمرة بمناطق الهضاب والسواحل للبلاد،

⁽¹⁾ المومن عبد الكريم، (2016): أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2014 على التشغيل والبطالة بالجزائر، مجلة معارف، العدد رقم 20، جامعة البويرة، الجزائر، ص 190.

وذلك ما يوفر ليس فقط قاعدة هامة في عملية تطوير البنى التحتية والمرافق العامة لكن في ضمان مناخ استثماري مناسب لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تحفز أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع على الاستثمار بمختلف مناطق البلاد، وهذا ما جسده قيمة تلك الاستثمارات التي بلغت 432 مليار دينار جزائري لمناطق الجنوب وقيمة تقدر 668 مليار دينار جزائري لمناطق الهضاب الجزائرية، ومن أهم المحاور التي تضمنتها هذه الاستثمارات بهذه المناطق هي عملية تحسين المعيشة وخدمة المواطن وتحسين البنى التحتية وتوفير مناصب الشغل، وتحقيق التنمية الاقتصادية بهذه المناطق بشكل أكبر. لكن من الملاحظ حسب العديد من المختصين بالشأن الاقتصادي الجزائري، فإن البرنامج لم يحقق الهدف المحدد بتحسين المعيشة والتقليل من معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل، حيث أن البرنامج اعتمد على خطة نمو غير متوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، والمنشأة القاعدية والتي تجاوزت نسبتها 86% من الاعتمادات المقررة بالبرنامج، في حين أن التنمية الاقتصادية لم تتجاوز نسبتها 08%، وذلك يتضح في القطاع الصناعي والذي يمثل أهم قطاع يمكن من تحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل كبير، وهو الذي يحتوي على الفئة العاملة النشطة من السكان وأكبرها، لكن رغم ذلك فإن المبالغ المقررة لهذا القطاع هي أقل بنسبة كبيرة من قطاعات تشمل الخدمات والثقافة، وهذا ما أضعف القطاع الصناعي بشكل كبير في هذه الفترة.⁽¹⁾

أما على مستوى الاستثمارات ضمن مجال دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات المصغرة، فقد أوضحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بأنها وفرت بشكل كبير مختلف القروض التي يمكن توفيرها للفئات الشبابية، والتي تتعلق بشروط التأهيل للحصول على القرض المصغر، حيث تم تحديد وإصدارها بتاريخ 2024/05/05، والتي اعتمدت على الشروط التالية:⁽²⁾

- فيما يخص شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر: يمنح الدعم المالي المنصوص عليه المواطنين الذين يتمتعون بجميع المعايير المحددة التالية:

* بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛

* عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛

* إثبات مقر الإقامة؛

* امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجاز؛

⁽¹⁾ مخالدي يحيى، (2022): برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد

01، جامعة وهران 02، الجزائر، ص 71.

⁽²⁾ الموقع الإلكتروني: <https://www.angem.dz/ar/home.php> تم الاطلاع بتاريخ: 2024/05/05، على الساعة: 11:00.

* عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛

* القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة؛

* الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛

* الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد؛

* الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

كما تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم، ويمنح القرض البنكي بدون فوائد، ويمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج، كما تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج. وقد تصل هذه الكلفة الى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج، بالمناطق الجنوبية.⁽¹⁾

وقد أوضحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حصيلة فترة 2005-2009، ومدى تطور انشاء المؤسسات المصغرة وقيم التمويلات لها في نفس الفترة، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02 - 09): حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة ضمن اطار تمويل المشاريع الاستثمارية ما بين 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
التمويل					
تمويل مشروع	-	156	1645	2952	9070
تمويل شراء مواد أولية	3329	22065	15586	39147	51664
المجموع	3329	22221	17231	42099	60734

المصدر: من إعداد الطالبة، حسب حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين 2005 لغاية افريل 2025، تم الاطلاع بتاريخ:

2025/04/25، على العنوان التالي: <https://www.angem.dz>

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك تطور كبير وواضح للمؤسسات المصغرة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009، حيث بلغت المؤسسات المصغرة الممولة في 2009 تعداد 9070 مؤسسة مصغرة، كما بلغت المشاريع الممولة في نطاق شراء مواد أولية تعداد 51664 مشروع مصغر.

⁽¹⁾ الموقع الالكتروني: <https://www.angem.dz/ar/home.php> تم الاطلاع بتاريخ: بتاريخ 2024/05/05، على الساعة: 11:00

كما عمل الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره الصادر في 2014 بتوضيح لمختلف تلك التطورات الخاصة بتمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة حسب منصب الشغل وضمن نشاطها بمختلف القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن عرضها ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (02 - 10): حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وعدد الملفات الممولة وفقاً لجهاز

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين 2005-2009

سنة النشاط	قطاع النشاط								
	فلاحة	صناعة جد صغيرة	بناء واشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	الصيد البحري		
عدد الملفات الممولة	مجموع المناصب المنشأة								
3329	4994	1473	1898	125	300	1198	-	-	
22221	33331	9603	16390	1020	2328	3990	-	-	
17231	25846	4025	9734	1112	4810	6165	-	-	
42099	63149	10780	13785	4158	15932	18494	-	-	
60734	91101	18232	13705	6282	21170	31712	-	-	

المصدر: من إعداد الطالبة، حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام ما بين 2012-2014 ضمن نشرة 2015 رقم

45، ص 14، تم التحميل بتاريخ: 2025/04/20، على العنوان التالي: <https://www.ons.dz>

من خلال الجدول السابق يتّضح أن هناك مساهمة كبيرة للمؤسسات المصغرة في توفير فرص عمل جديدة ضمن الفترة 2009-2005، حيث قد أسهمت المؤسسات المصغرة بتوفير 4.994 منصب شغل في 2005 لترتفع إلى توفير أكثر من 91 ألف منصب شغل في 2009، وذلك في أهم القطاعات الاقتصادية والتي تتفاوت بين القطاع الفلاحي والصناعي والخدمات والصناعات التقليدية وقطاع البناء والاشغال العمومية، وذلك ما يجعل هذه المؤسسات تحظى بجانب كبير من اهتمامات الحكومة في المستقبل، حيث تم العمل في البرامج اللاحقة على توسيع نطاق عمل هذه الوكالة الخاصة بتمويل ودعم المؤسسات المصغرة، وذلك ما دعم تطورها في السنوات اللاحقة بشكل كبير، بما يضمن تحقيق التنوع الاقتصادي بفعالية أكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد.

يمكن القول إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) شكّل خطوة مهمة في مسار السياسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة من حيث تعميم التنمية جغرافياً وتحفيز القطاع الخاص، لكنه واجه عراقيل هيكلية في توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية المستدامة، وعلى رأسها الصناعة. كما أن نجاح سياسة دعم المؤسسات المصغرة لا يُقاس فقط بعدد المشاريع أو مناصب الشغل المؤقتة، بل بمدى قدرتها على النمو والاستمرار ضمن نسيج اقتصادي متكامل.

وقد شكلت هذه التجربة قاعدة لتعديلات لاحقة أُدرجت في السياسات العمومية في العقد التالي، خاصة بعد مراجعة شروط وآليات القرض المصغر في 2025.

3- البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية ما بين 2010-2014 (برنامج النمو الاقتصادي)

في إطار سعيها الدائم نحو دفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، اعتمدت الجزائر البرنامج

الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014، كاستمرار لبرنامجي 2001-2004 و 2005-2009. وقد حُصص

لهذا البرنامج غلاف مالي كبير بلغ 21.214 مليار دينار جزائري، بهدف دعم المشاريع الكبرى وتعزيز التنمية الاقتصادية

المستدامة عبر ولايات الوطن، وقد تضمن البرنامج محورين أساسيين:⁽¹⁾

- استكمال المشاريع الكبرى التي كانت قد أُطلقت في البرنامجين السابقين، خصوصاً في قطاعات السكك الحديدية،

الطرق، والمياه، بميزانية قدرت بـ 9.700 مليار د.ج (130 مليار دولار).

- إطلاق مشاريع جديدة تم تخصيص مبلغ قدره 11.534 مليار د.ج لها (نحو 156 مليار دولار)، تُعنى بتوسيع الاستثمار

في قطاعات جديدة وتحقيق أهداف تنمية أشمل.

وبذلك يمكن توضيح التوزيع القطاعي لبرنامج النمو الاقتصادي او البرنامج الخماسي ما بين 2010-2014 من

خلال الجدول التالي: ⁽²⁾

⁽¹⁾ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي ما بين 2010-2014، ص 02، تم عقد مجلس الوزراء بتاريخ الاثنين 24 ماي 2010، وتم نشره

ضمن القنصلية الجزائرية بالسعودية، تم التحميل بتاريخ: 2025/02/11، على العنوان التالي: <https://algerianembassy-saudi.com>

⁽²⁾ العباسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

جدول رقم (02 - 11): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي ما بين 2010-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

المحاور	المبلغ المخصص	النسبة من إجمالي المبلغ (%)
01- المحور المتعلق بالتنمية البشرية	10.122	49.6
- السكن	3.700	
- المياه	2.060	
- التعليم العالي	768	
- التربية الوطنية	852	
- التكوين والتعليم المهنيين	178	
- الصحة	619	
- الطاقة	350	
- الشباب والرياضة	380	
- الشؤون الدينية	120	
- الثقافة والاتصال	246	
- قطاعات أخرى	849	
02- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية	6.448	31.6
- الأشغال العمومية	3.132	
- النقل	2.816	
- تهيئة الإقليم والبيئة	500	
03- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية	1.566	07.67
- الفلاحة	1.000	
- الصيد البحري	16	
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	100	
- تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية	400	
- تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق النشاط	50	
04- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	1.666	08.16
- الداخلية	895	
- العدالة	379	
- المالية والتجارة	334	

- إدارة الأعمال	56	
05- المحور المتعلق بمكافحة البطالة	360	01.75
- دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني	150	
- استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة	80	
- ترتيب التشغيل المؤقت	130	
06- المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	01.22
- تطوير البحث العلمي	100	
- التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي	50	
- إقامة الحكم الإلكتروني	100	

المصدر: العباسي محمد، (2020/2019): برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية اليزي- 2001-2019- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 94-95.

من أهم ما يتم ملاحظته من خلال الجدول السابق، أنّ الدولة اهتمت بشكل كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصّصت لها ما يقدر بـ 100 مليار دينار جزائري ضمن البرنامج الخماسي ما بين 2010-2014، كما عملت على تخصيص 56 مليار د.ج لإدارة الاعمال، وشملت كذلك على تخصيص 80 مليار د.ج للمؤسسات المصغرة في مسعى للتقليل من البطالة بالبلاد، وذلك ما يبرز ويوضح مدى أهمية هذا القطاع الواعد والخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة والتي تمكن من توفير مناصب شغل وتحسين ظروف المعيشة للشباب البطالين.

والواضح من خلال ما تم اعلانه من طرف مجلس الوزراء ان البرنامج الخماسي ما بين 2010-2014 هو برنامج عمل على زيادة الانفاق الحكومي على البنى التحتية أكثر منه على تحسين مناخ الاستثمار بالبلاد، حيث يتضح أنّ البرنامج قد أكل اهتمام كبير بالمشاريع الخاصة بالجمال التربوي والتكوين وقطاع التعليم، وقطاع الصحة، وهذا في السعي لتوفير مرافق عامة تمكّن من تحسين خدمة المواطن، وذلك ما يندرج في إطار التنمية البشرية، وهذا ما تميز به هذا البرنامج عكس سابقه، حيث ارتكزت السياسة التنموية في هذا البرنامج على العنصر البشري، والتحضر والتمدّن بالمجتمعات المختلفة بالتراب الوطني، وأسهم أيضا وبشكل كبير في توسيع نطاق الانفاق في مشاريع السكن والاسكان، حيث اطلق ما يعرف بمشروع

المليونين (02 مليون) وحدة سكنية وذلك في إطار التقليل من أزمة السكن، مع الاهتمام الأوسع أيضا بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية بالبلاد.⁽¹⁾

حسب ما سبق يتضح أنه هناك تراجع في الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الهامة والتي تتضمن قطاع الصناعة والإنتاج من طرف الحكومة، لكن رغم ذلك وضمن إطار تطور نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يتضح أن هناك تطور كبير شهدته هذه الفترة ما بين 2010-2014، حيث توضح مناصب الشغل والمشاريع الممولة من طرف الوكالة ضمن الفترة 2010-2014 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02 - 12): حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط ووفقاً لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين 2010-2014

سنة النشاط	قطاع النشاط								عدد الملفات الممولة
	مجموع المناصب المنشأة	فلاحة	صناعة جد صغيرة	بناء واشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	الصيد البحري	
2010	12.820	18.350	5.735	18.764	22.265	-	-	-	51.956
2011	24.338	73.021	12.538	35.657	15.863	-	-	-	107.611
2012	33.164	88.902	24.021	43.915	29.547	92	-	-	146.427
2013	19.410	78.864	16.861	32.724	17.663	357	174	-	110.702
2014	18.804	72.608	14.049	37.416	31.083	1.664	692	-	117.543

المصدر: من إعداد الطالبة، حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام ما بين 2012-2014 ضمن نشرة 2015 رقم 45، ص 14.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن هذه لفترة قد تميزت بنمو واضح في عملية تمويل المشاريع والتي كانت تقدر في 2010 بـ 51.956 مشروع مصغر لتبلغ في 2014 تعداد 117.543 مشروع مصغر تم تمويله من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على كامل التراب الوطني، كما يلاحظ أن أهم قطاع من ناحية توفير مناصب الشغل وأنجاز العديد من المشاريع هو قطاع الصناعات الصغيرة جداً، حيث وقر في 2010 ما يقارب 18.350 منصب شغل او عمل ليرتفع إلى 72.608 منصب شغل في 2014، وهو تطور كبير يجعل من هذا القطاع أكثر جذبا لليد العاملة بالمؤسسات المصغرة، كما أن ثاني قطاع يشهد طفرة كبيرة في توفير مناصب الشغل هو قطاع الخدمات حيث بلغ تعداد المناصب الشغل

⁽¹⁾ باشوش حميد، (2016): الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 97.

في 2010 ما يقارب 18.764 منصب شغل ليبلغ في 2014 عتبة 37.416 منصب شغل ، كما حلّ في المرتبة الثالث قطاع الصناعات التقليدية والحرفية حيث اسهم بتوفير 22.265 منصب شغل في 2010، ليرتفع بشكل واضح في 2014 ويبلغ 31.083 منصب شغل، مع العلم أن باقي القطاعات مهمة أيضا حيث أصبحت قطاعات مثل التجارة والصيد البحري ركيزة أساسية أيضا في توفير مناصب الشغل ضمن اطار المشاريع والمؤسسات المصغرة، وذلك ما يؤكّد على أن هذا النوع من المؤسسات هو ضروري لارتفاع نسب التوظيف والتشغيل وأيضا الرفع من القدرة الإنتاجية والخدماتية للمؤسسات الجزائرية بما يخدم جانب التنويع الاقتصادي وبالتالي يحقق تنمية اقتصادية تعتمد بالأساس على القطاع الحقيقي. يتضح من خلال هذا التحليل أن البرنامج الخماسي 2010-2014 قد أولى اهتمامًا خاصًا بالبنية الاجتماعية والتنمية البشرية أكثر من تركيزه على القطاع الإنتاجي الصناعي، وهو ما ميّزه عن البرامج السابقة. فقد ركز على التحضر، تحسين المرافق العامة، دعم الشباب، وتوسيع برامج السكن، وهو ما شكّل ركيزة في محاولة الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف معيشة المواطن.

لكن في المقابل، فإن التراجع في دعم القطاعات الإنتاجية الصناعية يطرح تحديات متعلقة بتنويع الاقتصاد، خاصة في ظل التبعية الكبيرة لعائدات المحروقات، ومع ذلك فإن الأداء الملموس للمؤسسات المصغرة خلال هذه الفترة يؤكد أن الاستثمار في الاقتصاد المصغر قد مثّل أحد الحلول الفعالة لامتصاص البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية محلية قائمة على القطاع الحقيقي، وهو ما شكّل قاعدة انطلاق نحو تعميم الدعم لاحقًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في مراحل لاحقة من السياسة التنموية الجزائرية.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي

شهدت الجزائر خلال الفترتين 2015-2019 و 2020-2024 إطلاق برامج وطنية هادفة إلى توطيد النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة، حيث تم التركيز بشكل خاص على دعم الاستثمار في المؤسسات المصغرة باعتبارها ركيزة أساسية لتحفيز النمو المحلي. وقد سعت الدولة من خلال هذه البرامج إلى تنويع مصادر الدخل، خلق فرص العمل، وتشجيع روح المقاوالية لدى الشباب. كما مثلت المؤسسات المصغرة أداة فعالة لمجابهة البطالة وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة، مما يعكس الاهتمام المتزايد بها ضمن الاستراتيجيات التنموية الحديثة.

1- برنامج توطيد النمو الاقتصادي المعتمدة ما بين 2015-2019

في إطار مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والنمو المستدام، قامت الدولة الجزائرية بإطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما يُعرف بالبرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومنفتح على جميع القطاعات. وقد صُمم هذا البرنامج لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تقوم على تخفيض معدلات الفقر والبطالة، وتحسين مستوى معيشة المواطن، مع التركيز على دعم الإنتاج الزراعي والصناعي، ووضع هدف رئيسي يتمثل في بلوغ نسبة نمو اقتصادي تُقدّر بـ 7% خلال فترة تنفيذ البرنامج.⁽¹⁾

ويتضح مضمون هذا البرنامج من خلال توزيع الاعتمادات المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما هو موضح في الجدول التالي:⁽²⁾

⁽¹⁾ رزIQUE مباركية، حسام حمزة، (2019): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 -قراءة في الفاعلية والأداء-، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 11، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 151.

⁽²⁾ يحياوي عبد حفيظ، بن علي إحسان، كاكي عبد الكريم، (2021): سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر -دراسة الفترة ما بين 2001-2021-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 557.

جدول رقم (02 - 13): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين 2015-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة من البرنامج (%)	مجموع المبالغ	رخص البرامج بمليار دينار جزائري					القطاعات/السنوات
		2019	2018	2017	2016	2015	
		المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
0.21	20.3	01.3	05.3	03.6	04.8	05.3	الصناعة
07.75	755.8	160.8	116.5	101	198.3	179.2	الفلاحة والري
01.87	182.1	55.7	73.3	05.1	14.9	33.1	دعم الخدمات المنتجة
32.41	3.161.7	485.5	596.6	139.9	441.3	1.498.4	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
06.14	598.9	127.9	101.8	90.9	78.6	199.7	التربية والتكوين
03.39	330.6	70.6	77.2	30.7	32.7	119.4	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
03.15	307	99.8	69.8	14.9	24.6	97.9	دعم الحصول على سكن
45.08	4.397.3	900	900	835	860	902.3	مخططات البلدية للتنمية ومشاريع اخرى
100	9.753.7	1.901.6	1.940.5	1.221.1	1.655.2	3.035.3	المجموع الفرعي للاستثمار

المصدر: يحياوي عبد حفيظ وآخرون، (2021): سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر -دراسة الفترة ما بين 2001-2021-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 557.

يتبين من المعطيات أن البرنامج قد وُزِعَ على عدد من القطاعات الأساسية، حيث كانت الحصة الأكبر موجهة إلى مخططات البلدية للتنمية ومشاريع أخرى، التي نالت ما يقارب 45.08% من إجمالي المبلغ المرصود، أي ما يُعادل 4397.3 مليار دج، وهو ما يعكس الرغبة في تعزيز التنمية المحلية، وتحقيق عدالة جغرافية في توزيع المشاريع والخدمات، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن على مستوى البلديات.

وجاء في المرتبة الثانية قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 32.41%، أي بقيمة 3161.7 مليار دج، ما يؤكد على الأولوية التي أولتها الدولة لتقوية البنى التحتية الاقتصادية، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار والنشاط الاقتصادي، من خلال بناء الطرق، والموانئ، والمناطق الصناعية، ومرافق الإدارة.

وفي المرتبة الثالثة، نلاحظ اهتمامًا بقطاع الفلاحة والري، حيث خُصص له مبلغ 755.8 مليار دج أي ما يمثل 7.75% من إجمالي البرنامج، وهو ما يتماشى مع التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي كبديل تدريجي للمحروقات. كما حظي قطاع التربية والتكوين بنسبة 6.14%، وهو ما يعكس الاهتمام بالتكوين البشري وتهيئة الكفاءات الوطنية القادرة على المساهمة في الاقتصاد الجديد.

أما القطاعات الاجتماعية الأخرى مثل السكن، والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، فقد نالت نسبتًا أقل لكنها تظل ذات أهمية استراتيجية، حيث تم تخصيص حوالي 307 مليار دج لدعم السكن، و330.6 مليار دج للمرافق الاجتماعية والثقافية، وهو ما يؤكد التزام الدولة بتحسين الإطار المعيشي الشامل للمواطن. أما القطاعات الأقل تمويلًا فهي الصناعة (20.3 مليار دج، بنسبة 0.21%) ودعم الخدمات المنتجة (182.1 مليار دج، بنسبة 1.87%)، ما يدلّ على أن دعم الصناعة لم يكن مركزياً في هذا البرنامج مقارنة ببقية القطاعات، رغم أنه تم إدراجه ضمن أولويات الدولة تدريجياً.

بذلك بلغ إجمالي البرنامج الاستثماري خلال الفترة ما بين 2015 و2019 حوالي 9753.7 مليار دج، موزعة على جميع القطاعات، بما يضمن التكامل بين الجانب الاجتماعي والبنية الاقتصادية.

كما يمكن على أساس ما سبق العمل على توضيح مدى مساهمة برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين 2015-2019 على زيادة الاستثمارات في المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02 - 14): حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة ضمن

إطار تمويل المشاريع الاستثمارية ما بين 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل مشروع	13.595	5.749	38.089	3.377	4.130
تمويل شراء مواد أولية	70.506	15.614	3.755	46.987	38.330
المجموع	84.101	21.363	41.844	50.364	42.460

المصدر: من إعداد الطالبة، حسب حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين 2005 لغاية افريل 2025،

تم الاطلاع بتاريخ: 2025/04/25، على العنوان التالي: <https://www.angem.dz>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك ونمو وتطور كبير وواضح للمؤسسات المصغرة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين 2015-2019، حيث في سنة 2015، تم تمويل 13,595 مشروعًا استثماريًا، و70,506 مشروعًا لشراء المواد الأولية، ما يعكس انطلاقة قوية. ثم تراجع عدد المشاريع الممولة في 2016، قبل أن يشهد قفزة نوعية في 2017 بتمويل 38,089 مشروعًا استثماريًا. أما في سنة 2019، فقد سُجِّل تمويل 4130 مشروعًا استثماريًا، و38,330 مشروعًا خاصًا بشراء مواد أولية، وهو ما يدل على استمرارية دعم هذا النوع من المؤسسات رغم التغيرات الاقتصادية والمالية.

كما يمكن القول بأن الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي قد أسهمت بشكل أكبر في تحسين المناخ الاستثماري لهذا النوع من المؤسسات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أسهم ذلك بشكل كبير في نمو هذه المؤسسات منذ إدراج الدولة لآلية دعم وتمويل ومرافقة هذا النوع من المؤسسات الى غاية توسيع ذلك نطاق الدعم والمرافقة في 2020 وترسيخ مختلف وسائل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة، وذلك ما يمكن توضيحه بشكل أكبر ضمن الفصل الثالث من هذه الدراسة ضمن إطار دعم المقاول والمقاولاتية.

2- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

جاء إعداد خطة الإنعاش الاقتصادي كخطوة استراتيجية تبنتها الحكومة الجزائرية بتوجيه من رئيس الجمهورية، في أعقاب اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 26 جويلية 2020. وقد تم تحديد الأهداف الرئيسية والآجال الزمنية لتنفيذها، في سياق السعي نحو استعادة التوازنات الاقتصادية وتقوية أسس التنمية الوطنية. من أبرز ما تضمنته هذه الخطة، العمل

على تقليص الواردات بما لا يقل عن 10 مليارات دولار سنة 2020، وتحقيق صادرات خارج قطاع المحروقات بقيمة لا تقل عن 5 مليارات دولار في 2021، ما يعكس التوجّه نحو تنوع الاقتصاد الوطني وتقليل تبعيته للنفط والغاز.¹ وأهم محاوره تتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-15): المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

القطاعات الفرعية	العدد	المبالغ (مليار دج)
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الانارة العمومية	693	4.75
الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	12841	188.42

المصدر: أحمد بن عدة، محمد لكل، (2022): مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020 - 2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 414.

ويُظهر الجدول الخاص بالمشاريع التنموية المسجلة ضمن البرنامج أن الجهود الحكومية تركزت أساسًا على تحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية، حيث حاز قطاع فك العزلة على الحصة الأكبر من حيث عدد المشاريع (3216 مشروعًا) والتمويل ب (67.73 مليار دج)، يليه قطاع التزويد بمياه الشرب ب 2465 مشروعًا، ثم الصرف الصحي ب 1737 مشروعًا، ما يعكس الأولوية الممنوحة لتوسيع التغطية بالخدمات القاعدية. كما شمل البرنامج مشاريع هامة في مجالات الربط

(¹) ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعود عبد الصمد، (2024): دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020/ 2024) في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 965.

بالكهرباء والغاز، وتحسين ظروف التمدرس، والصحة الجوارية، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاعات البيئية والاجتماعية مثل الإنارة العمومية ومكافحة زحف الرمال، رغم محدودية التمويل المخصص لها. ورغم قلة عدد مشاريع النقل العمومي، إلا أن إدراجه ضمن البرنامج يُظهر وعياً بأهميته في التنمية الحضرية. إجمالاً. تضمّن البرنامج 12841 مشروعاً بتمويل قدره 188.42 مليار دج، ما يبرز حجم المجهود الاستثماري الذي تبذله الدولة لإنعاش الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وبصفة عامة فإن الأهداف الأساسية تمثلت في:⁽¹⁾

- بناء اقتصاد وطني جديد يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ويستفيد منه جميع الجزائريين؛
- بلوغ صادرات خارج قطاع المحروقات بما لا يقل عن 5 مليارات دولار ابتداءً من سنة 2021، مع رفع هذا السقف إلى 7 مليارات دولار في عام 2023؛
- دعم المصدرين الجزائريين لاقتحام بعض الأسواق الدولية رغم التحديات والصعوبات القائمة؛
- توفير قدر معتبر من العملة الصعبة بهدف توسيع مصانع المصدرين، مع إجراء دراسات معمقة لمشاريعهم لتأهيلهم كمصدرين مستقبليين للعملة الصعبة؛
- تشجيع المستثمرين الوطنيين على التوجه نحو الأسواق الإفريقية، لا سيما في قطاعات البنوك، الخدمات، والنقل الجوي، نظراً للتكاليف الباهظة التي تتحملها الجزائر في نقل السلع، والتي يمكن استغلالها في امتلاك أصول عمومية في هذا المجال؛
- تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية لدفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام؛
- رفض الاستثمارات غير المجدية، خاصة تلك التي تأتي من الخارج دون تحقيق فائدة اقتصادية واضحة؛
- تعزيز فعالية وجدوى الاستثمار الثقيل من خلال دعمه للتنافسية الدولية، وتغطيته للطلب الوطني، والمساهمة في خلق الثروة، وتوفير مناصب الشغل، وتقليل الفائض؛
- العمل على استغلال المواد الأولية المحلية بهدف تقليص التبعية للخارج؛
- وقف تصدير المواد الخام وعدم استيراد أي لتر من البنزين أو المازوت ابتداءً من سنة 2021؛
- دعم الاستثمار في الصناعات الميكانيكية وتحفيز المناولة المحلية بما يتيح خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل؛
- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص، فالأولوية للأكثر مردودية، خصوصاً مع خروج عشرات المليارات من الدولارات من الخزينة دون عائد حقيقي، وهو ما يستوجب وقفه؛

⁽¹⁾ جهات وسيلة، (2023/2022): تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم قصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 134-136.

- ضرورة مواكبة المخطط الاستثماري لشروط الإدارة الحديثة، وتحديد هدف وطني عالٍ في نسب الإدماج؛
- العمل على تصنيع كافة مكونات الأدوات الكهرومنزلية محلياً؛
- إعادة توجيه دور جهاز "أونساج" نحو الإنتاجية الاقتصادية بدلاً من الطابع الاجتماعي السابق؛
- الانطلاق الفوري في عملية الرقمنة، خصوصاً في مجال الضرائب؛
- تعزيز مرونة إدارة الضرائب وتعزيز بيئة الاستثمار عبر منح التسهيلات والتخفيضات؛
- إعادة النظر في التشريعات التجارية بهدف ضمان تحقيق العدالة في القضايا التجارية؛
- إلزام رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بدفع الضرائب المستحقة؛
- دعم القطاع الزراعي من خلال تشجيع الإنتاج والاستثمار في التخزين، التحويل الغذائي، والتصدير، مع العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية للاستيراد؛
- حماية المستثمرين الملتزمين بالقانون؛
- تقديم تخفيضات ضريبية تصل إلى 50 ألف دينار عن كل وظيفة دائمة لشاب؛
- التأكيد على التزام الدولة بعدم اللجوء إلى الاستدانة حفاظاً على السيادة الوطنية؛
- دعوة مستثمري قطاع السكن إلى تقليص الاعتماد على المواد المستوردة، كون الجزائر قادرة على إنتاجها محلياً؛
- فتح مجال الاستثمار الخاص في قطاع المناجم؛
- تمكين العدالة والصحافة من الكشف عن قضايا الفساد؛
- اعتماد التنمية الصناعية على تهمين الموارد الطبيعية، مع الالتزام بالنواحي البيئية في إطار منهج التنمية المستدامة؛
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط إجراءات التسيير، وتعزيز العدالة بين القطاعين العام والخاص؛
- تطوير أدوات جديدة، ورقمنة القطاعات الاقتصادية، من أجل حوكمة اقتصادية حديثة. ⁽¹⁾

⁽¹⁾ جهات وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

ثالثاً: معوقات القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

يُعدّ التنوع الاقتصادي خياراً استراتيجياً ضرورياً للجزائر من أجل تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وتعزيز التنمية المستدامة. غير أنّ هذا الهدف يواجه جملة من المعوقات التي تعرقل مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الفلاحة، الصناعة، السياحة والخدمات، في تحقيق هذا التنوع المنشود. وتتمثل أبرز هذه المعوقات في ضعف البنية التحتية، محدودية التمويل والاستثمار، العراقيل الإدارية والبيروقراطية، غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة، وكذا ضعف التأهيل البشري والتكنولوجي، إنّ معالجة هذه التحديات تمثل شرطاً أساسياً لتمكين هذه القطاعات من لعب دور فعال في الهيكل الاقتصادي الوطني.

1- معوقات القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين الإنتاجية والجودة في القطاع الفلاحي، بغية تسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً، ووضع المنتج الفلاحي الجزائري في الأسواق العالمية، الأمر الذي يتطلب الالتزام بمعايير ومقاييس دولية دقيقة. وعلى الرغم من التحديات، فإن الجزائر تمتلك مساحات واسعة من الأراضي وإمكانات كافية يمكن استثمارها لتجاوز هذه العقبات وتعزيز الاستثمارات. وفي هذا الإطار، يمكن إبراز التحديات التي تواجه هذا القطاع من خلال ما يلي:⁽¹⁾

1-1 مشاكل مرتبطة بالموارد الطبيعية، ومن أهمها:

- نقص الأراضي الفلاحية: حيث أذى الاستغلال غير الرشيد للأراضي الصالحة للفلاحة إلى تقلص المساحات المخصصة للنشاط الفلاحي، نتيجة توجيه جزء كبير منها لأغراض عمرانية كالبنا، بدل استغلال مساحات غير صالحة للفلاحة، إضافة إلى انتشار بعض الممارسات السلبية الأخرى مثل ظاهرة تبوير الأراضي الفلاحية.
- ندرة الموارد المائية: إذ تُعد الجزائر من الدول التي تعاني من محدودية كبيرة في الموارد المائية، وتعتمد معظم المساحات الفلاحية في ريّها على مياه الأمطار، رغم قلتها وعدم انتظامها وتذبذب معدلات تساقطها.

1-2 مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:

وتتركز هذه الإشكالات أساساً على العنصر البشري العامل في القطاع الفلاحي، وبالأخص الفلاح، حيث ترتبط أغلب الصعوبات بضعف التأهيل ونقص الخبرة الفلاحية، إلى جانب عوامل أخرى تؤثر سلباً في الإنتاجية الفلاحية، ومن أهمها:

⁽¹⁾ شليغم أنيسة، (2024/2023): إشكالية اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وضرورة التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص ص 234-236.

- **نقص اليد العاملة المؤهلة:** فعلى الرغم من استقطاب القطاع الفلاحي لعدد معتبر من العمال، إلا أنه ما يزال يعاني من ضعف في مستويات التعليم والتكوين والتدريب، وهو ما انعكس سلبيًا على توفر اليد العاملة الماهرة القادرة على استيعاب واستخدام نتائج التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج الفلاحي.
- **الهجرة نحو المدن:** حيث أسهم تفشي ظاهرة النزوح الريفي في انتقال نسبة كبيرة من اليد العاملة الفلاحية إلى المناطق الحضرية، إضافة إلى تغيير أنماط تفكيرهم وتطلعاتهم، مما أدى إلى العزوف المتزايد عن ممارسة النشاط الفلاحي.
- **المشاكل التكنولوجية:** يتضح في هذا السياق أن الجزائر لا تزال بعيدة نسبيًا عن مواكبة التطور التكنولوجي في المجال الفلاحي، الأمر الذي أدى إلى بروز مجموعة من العوامل التي ساهمت في تعميق تخلف القطاع الفلاحي. ومن أبرزها صعوبة اقتناء ونقل مستلزمات الإنتاج الفلاحي ذات التكنولوجيا المتقدمة، والتي من شأنها رفع مستويات الإنتاجية. كما لا يزال القطاع يعتمد إلى حد كبير على وسائل إنتاج تقليدية، إضافة إلى انخفاض معدلات استخدام الأسمدة بمختلف أنواعها الأروية والفوسفاتية والبوتاسية مقارنة بالمتوسط العالمي. ويضاف إلى ذلك عدم كفاية كميات الأسمدة المتوفرة وعدم انتظام توفيرها من حيث النوع والوقت المناسب، ويرجع ذلك أساسًا إلى توجيه معظم الإنتاج المحلي منها نحو التصدير. فضلًا عن محدودية قاعدة تصنيع مستلزمات الإنتاج الفلاحي محليًا، والتي تقتصر أساسًا على الجرار والحصادات، مما يفرض اللجوء إلى الاستيراد للحصول على معدات أكثر تطورًا، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات.

1-3 مشاكل أخرى: (1)

■ ضعف الاستثمار والإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي:

إذ يتطلب تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر حجمًا معتبرًا من النفقات العمومية وتوفير مناخ استثماري ملائم. ويصعب الحديث عن تنمية حقيقية لهذا القطاع في ظل نقص الاستثمارات الضرورية، خاصة من جانب القطاع الخاص، وهو ما جعل عملية تطويره مرتبطة أساسًا بقدرات الدولة على تقديم الدعم. كما أن محدودية تدفق الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي تعود إلى كونه من القطاعات الأقل جذبًا لرؤوس الأموال، نظرًا لانخفاض مردوديته وارتفاع درجة المخاطر المرتبطة به.

■ مشاكل مرتبطة بالصادرات:

حيث يلاحظ أن مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الوطنية ضعيفة جدًا وتكاد تكون منعدمة، في ظل هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، بينما تتسم الصادرات خارج هذا القطاع بطابع غير منتظم وعشوائي.

(1) شليغم أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

■ مشاكل متعلقة بالواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي:

إذ يتضح من خلال ما سبق أن فاتورة الواردات الفلاحية، ولاسيما ما يتعلق بمادة القمح، مرتفعة بشكل كبير، في حين تبقى معدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المادة ضعيفة مقارنة ببقية الشعب الفلاحية.

2- معوقات القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

أشارت وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى جملة من النقائص التي تعيق تطور القطاع السياحي في الجزائر، تم تحديدها استناداً إلى زيارات ميدانية لمواقع سياحية مختلفة، ويمكن تلخيصها في المحاور التالية:⁽¹⁾

- ضعف الترويج للسياحة الجزائرية: تعاني المواقع السياحية من غياب الصيانة والتمهين الكافي، إلى جانب افتقارها لمواد دعائية جذابة ومتميزة، مع غياب التشاور حول القضايا الأساسية وسوء التفاعل مع الواقع الميداني.

- مشاكل في الإيواء والفندقة: هناك نقص في قدرات الإيواء وضعف في جودتها، بالإضافة إلى عجز في طاقات الاستقبال. كما تتسم الهياكل الفندقية والإطعام بضعف في النوعية والأصالة، في حين أن غالبية مرافق الإيواء متدهورة ومرتفعة التكلفة مقارنة بالمقدرة الشرائية للسكان المحليين، علماً أن فقط 10٪ من الفنادق تتماشى مع المعايير الدولية.

- ضعف أداء وكالات الأسفار: تعاني وكالات الأسفار من قصور في التحكم في تقنيات السوق الحديثة، وعدم التكيف مع أنظمة التسيير الإلكتروني المعتمدة في النقل والحجز، إلى جانب اعتماد مناطق الجنوب على وكالات أجنبية تحدد وجهات السياح، كما تسجل هذه الوكالات غياباً لبرامج التكوين المستمر، وافتقاراً للتنظيم المهني وميثاق واضح، ونقصاً في التأهيل والمهنية لدى المستخدمين، بالإضافة إلى تكوين غير ملائم لطبيعة السياحة الرفيعة.

- ضعف المنتج والخدمات السياحية: يتميز العرض السياحي بقلّة النظافة والصيانة في الفضاءات العامة والخاصة، وغياب الخدمات الجذابة والمبادرات التي تبرز المنتجات المحلية.

- ضعف توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال: هناك نقص كبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع تركيز مفرط على الترويج السياحي للصحراء دون باقي المناطق، ما يعكس صعوبة في مواكبة الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في القطاع السياحي.

- نقص النقل والمواصلات: تعاني منظومة النقل من نقص في الجودة والكمية، وتفاقم الوضع بسبب التسعيرة المرتفعة مقارنة بالمعايير الدولية، إضافة إلى ضعف الربط الجوي خاصة نحو الجنوب، وانعدام التنسيق في الرحلات الخارجية.

⁽¹⁾ صالح السعيد، عبدلي هالة، (2018): دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد، 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 267-268.

- خدمات بنكية ومالية غير ملائمة: نقص المؤسسات البنكية المستقبلية للسياح لوسائل الدفع الحديثة، كما أن القوانين السارية لا تسمح بتوطين العمليات المالية الخاصة بالاستقبال أو إرسال السياح للخارج، إلى جانب تعارض آليات التمويل الحالية مع طبيعة الاستثمار السياحي.

- الأمن الصحي: لا تزال مسائل الأمن الصحي والغذائي كضعف الثقة في المنظومة الصحية ومحدودية البنية الصحية في المناطق السياحية، عدم استقرار التموين وجودة الغذاء في المطاعم والفنادق، تشكل عائقاً كبيراً أمام تطور النشاط السياحي في البلاد.

- ضعف تسويق الوجهة السياحية الجزائرية: يشهد القطاع نقصاً في وسائل الاتصال والتعاون بين الفاعلين داخلياً وخارجياً، مما أضعف صورة الجزائر السياحية وأثر على تسويقها. كما أن غياب أدوات إعلامية فعالة واستراتيجية واضحة للترويج، فضلاً عن هشاشة وسائل الترفيه، كلها عوامل ساهمت في تراجع الجاذبية السياحية.

- عوائق مرتبطة بالاستثمار السياحي: يواجه الاستثمار في السياحة عراقيل كبيرة تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية، انتشار البيروقراطية والفساد، إضافة إلى ضعف الحوافز الموجهة للاستثمار السياحي، ومحدودية قنوات التمويل المناسبة نظراً لخصوصية هذا القطاع.⁽¹⁾

3- معوقات القطاع الصناعي في الجزائر

للقطاع الصناعي في الجزائر جملة من المعوقات والعراقيل التي حالت دون تطوره، وجعلته في حالة تبعية دائمة للخارج، وتتمثل أبرز هذه المعوقات فيما يلي:⁽²⁾

- الممارسات التجارية : تتخذ الدول المتقدمة أساليب جبائية في تعاملاتها التجارية، لا سيما من خلال فرض تعريفات جمركية مرتفعة، مما ينعكس سلباً على مستقبل التصنيع في الدول النامية ومن بينها الجزائر. وتتمثل هذه الأساليب في:

✓رفع قيمة الرسوم الجمركية، ما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة؛

✓تحديد حصص الاستيراد، بما يقيّد الكميات المستوردة من بعض السلع؛

✓فرض نظام التصاريح، الذي يسمح بالتحكم في نسب الاستيراد؛

✓تشديد المعايير والمواصفات المفروضة على البضائع المصدرة.

-تذبذب أسعار الصادرات: يؤدي تذبذب أسعار المنتجات الصناعية المصدّرة إلى تراجع العائدات، خاصة وأن هذه الصادرات مرتبطة بتقويم بالعملات الأجنبية. كما أن السياسات الجبائية التي تفرضها الدول الصناعية على وارداتها من

(1) صالح السعيد، عبدلي هالة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

(2) سلامة وفاء، ولهة وردة، (2018): واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 148.

الدول النامية، تضعف من قدرة هذه الأخيرة على تعزيز صناعيتها، حيث تزدهر في حالات ارتفاع الأسعار وتنكمش في حالات انخفاضها.

-**الاقتراض الخارجي:** رغم أن القروض الأجنبية قد تبدو وسيلة لدعم الاقتصاد الوطني، إلا أنها غالباً ما تحمل آثاراً سلبية على القطاع الصناعي، نظراً لما تفرضه من التزامات وشروط. ويضاف إلى ذلك ضعف كفاءة اليد العاملة، وقلة الكوادر الفنية المؤهلة، ما يشكل عائقاً إضافياً أمام تحقيق نهضة صناعية حقيقية.⁽¹⁾

(1) سلامة وفاء، ولهة وردة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

خلاصة الفصل

بالاعتماد على ما سبق طرحه ضمن هذا الفصل، يتضح أن التنمية لا تقتصر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بل تمثل عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، مع التركيز على عدالة توزيع الدخل، وتحديث أدوات الإنتاج، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية. كما تبين أن التنوع الاقتصادي يعدّ من أهم الآليات الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما له من دور في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد، وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. كما تم التمييز بين أنماط التنوع الاقتصادي، سواء القطاعي أو الإنتاجي أو التصديري، مع إبراز متطلبات نجاحه، وعلى رأسها توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتطوير القطاع الخاص، ودعم الابتكار والمؤسسات الإنتاجية.

كما تم تحليل واقع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المختلفة، حيث أظهر التحليل أن الاقتصاد الجزائري ظلّ لفترة طويلة رهين الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي. وقد سعت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وبرامج الدعم والنمو، إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية وتنويع القاعدة الاقتصادية، إلا أن النتائج المحققة ما تزال دون الطموحات، نتيجة جملة من التحديات المرتبطة بضعف الاستثمار المنتج، وهيمنة القطاع العام، ومحدودية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في خلق القيمة المضافة.

انطلاقاً مما سبق، يتضح أن تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر يظل مرهوناً بتبني آليات فعالة قادرة على ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة، ويأتي الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كأحد أهم هذه الآليات. وعليه، فإن الفصل الثالث سيتناول تحليل واقع الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تفعيل التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتنمية، باعتبارها محركاً للنمو، ورافداً لخلق الثروة ومناصب الشغل، وأداة لتجسيد استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني على أسس إنتاجية ومستدامة.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار
في المؤسسات المصغرة والناشئة
في تنويع الاقتصاد الجزائري في
ظلّ برامج التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

تمهيد

يشهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات عميقة في مسار تنميته الاقتصادية، إذ أدركت الدولة ضرورة الانتقال من نموذج اقتصادي تقليدي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، إلى نموذج أكثر تنوعاً واستدامة يقوم على تنمية المؤسسات المصغرة والناشئة كركيزة أساسية لخلق الثروة وتوليد فرص العمل وتحفيز الابتكار. وفي هذا السياق، برزت المؤسسات المصغرة والناشئة كأحد أهم المحركات الجديدة للاقتصاد الوطني، لما تمتلكه من قدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية، واستيعاب الطاقات الشابة، والمساهمة في تفعيل روح المبادرة والاستثمار المنتج.

لقد أولت الدولة الجزائرية اهتماماً متزايداً بهذه الفئة من المؤسسات ضمن مختلف برامجها التنموية، سواء من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تيسير إجراءات إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة والناشئة، أو عبر إنشاء هياكل داعمة، فضلاً عن برامج الدعم والمرافقة التي تقدمها الهيئات الوطنية.

غير أن فعالية هذه الاستثمارات تبقى مرتبطة بمدى قدرتها على الإسهام الحقيقي في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، من خلال نقل التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة وتحليل واقع هذه المؤسسات ودورها الفعلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى انعكاس الاستثمارات الموجهة نحوها على مؤشرات النمو الاقتصادي والتنوع الهيكلي.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تحليل مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية المنتهجة، من خلال رصد حجم الاستثمارات، وتقييم أثرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى تحديد التحديات والعوائق التي تواجهها هذه المؤسسات على المستويين المالي والتنظيمي. كما يحاول الفصل استخلاص أهم الدروس والتوجهات المستقبلية الكفيلة بتعزيز فعالية هذه المؤسسات في دعم التحول نحو اقتصاد منتج ومتنوع قائم على المبادرة والابتكار والمعرفة، ومن أجل تناول هذا الموضوع بشكل أكثر عمقاً فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يمكن توضيحها كما يلي:

- المبحث الأول: تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية؛
- المبحث الثالث: النموذج الجديد للنمو وتحديات تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة والاستراتيجية المقترحة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظلّ برامج التنمية الاقتصادية

تُعتبر المؤسسات المصغرة ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل، خاصة في ظلّ الاعتماد التاريخي على القطاع النفطي. وقد ركزت برامج التنمية الوطنية على دعم هذه المؤسسات من خلال حوافز مالية وتقنية بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وإدماجها في منظومة الاقتصاد المحلي. غير أن الواقع يشير إلى وجود تحديات ملموسة مثل محدودية التمويل، البيروقراطية، ونقص الخبرات الإدارية والتسويقية التي تعيق تحقيق أهدافها بالكامل. لذلك، يكتسب تحليل مساهمة الاستثمار في هذه المؤسسات أهمية كبيرة لفهم أثرها الفعلي على الاقتصاد الوطني. كما يساعد هذا التحليل على تقييم فعالية البرامج التنموية وتحديد السبل الكفيلة بتعزيز دور المؤسسات المصغرة في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

المطلب الأول: قراءة تحليلية للإطار القانوني الخاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينات تحولات اقتصادية عميقة ارتبطت بانتقالها التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ضمن هذا الإطار برز خيار ترقية المؤسسات المصغرة باعتبارها أداة مزدوجة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في آن واحد، وقد تطور الإطار القانوني والتنظيمي لهذه المؤسسات بشكل تدريجي عبر عدة مراحل ارتبطت كل منها بالظروف الاقتصادية و السياسية السائدة وبرامج التنمية التي تبنتها الدولة لذا فإن دراسة الإطار القانوني للمؤسسات المصغرة يسمح بفهم العلاقة الجدلية بين التحولات الاقتصادية والخيارات السياسية والاجتماعية و تقييم مدى فعالية النصوص القانونية في تحقيق الأهداف المرجوة.

أولاً: مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي وبداية التأسيس (1994 – 2003):

تعتبر هذه المرحلة تأسيسية في الإطار القانوني للمؤسسات المصغرة في الجزائر، لأنها جاءت بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي هدفت إلى تحرير اقتصاد الجزائر وإعادة هيكلته بعد أزمة الثمانينات وبداية التسعينات، حيث انتقلت الجزائر من سياسات الدولة المهيمنة إلى اقتصاد السوق القائم على المبادرة الفردية والمؤسسات الخاصة بما في ذلك المؤسسات المصغرة من خلال وضع قوانين وأجهزة جديدة لتنظيم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

1- المراسيم التنفيذية لسنة 1994 كمرجع قانوني لتأسيس وتسيير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :CNAC

عرفت الجزائر خلال سنة 1994 ميلاد الإطار القانوني الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC من خلال ثلاثة نصوص أساسية مترابطة:

1-1- المرسوم التشريعي رقم: 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994:

صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1944 واضعاً الأسس القانونية لإنشاء نظام التأمين عن البطالة في الجزائر، حيث نصت المادة الأولى منه استحداث هذا النظام خدمة للعمال الأجراء الذين يفقدون مناصب شغلهم بأسباب خارجة عن إرادتهم وحددت المادة "06" شروط هذه الاستفادة و التي من أهمها أن يكون الموظف قد ساهم سابقاً في الضمان الاجتماعي لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل فقدانه لوظيفته وأن لا يكون له عمل آخر عند تقديمه لطلب الاستفادة، وقد حددت المواد من 12-16 نسب التعويض ومدة الاستفادة وفق سلم تنازلي، بينما أشارت المادة 18 إلى إنشاء هيئة وطنية تدير هذا النظام هي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وبهذا يعتبر هذا المرسوم التشريعي النص التأسيسي الذي رسم الإطار العام لقانون (CNAC).⁽¹⁾

1-2- المرسوم التنفيذي رقم: 94-188 الصادر في: 1994/07/06:

جاء هذا المرسوم التنفيذي في الجريدة الرسمية رقم: 44 بتاريخ 07 جويلية 1994 لتحديد القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث تنص المادة الأولى منه على أن الصندوق مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية، وبينت المادة 03 مهام الصندوق. أما المواد من 7 إلى 10 فقد تناولت أجهزة التسيير في حين نظمت المواد من 11 إلى 14 الموارد المالية للصندوق التي تشمل الاشتراكات، إعانات الدولة، وحتى القروض، ويعتبر هذا المرسوم حجر الأساس الذي أعطى ل (CNAC) كيانه القانوني والتنظيمي ويمكن من أداء مهامه على أرض الواقع.⁽²⁾

1-3- المرسوم التنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 06 جويلية 1994:

صدر هذا المرسوم التنفيذي في نفس العدد من الجريدة الرسمية رقم 44 بتاريخ 07/07/1994، مكملًا للنصوص التي سبقته من خلال تحديد طريقة حساب التعويضات ومدة الاستفادة منها فبموجب المادة 02 حدد التعويض بنسب متدرجة 100% من الأجر المرجعي في الفترة الأولى لينخفض تدريجياً إلى 80% ثم 60% وأخيراً

⁽¹⁾ المرسوم التشريعي رقم: 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، يتعلق بتأمين البطالة وإحداث القواعد المسبق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 34 الصادرة بتاريخ: 01 جوان 1994، ص ص 10-13

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المحدد لمدة التكفل وطرق حساب تعويض التأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 44 الصادرة بتاريخ: 07-07-1994، ص ص 5-13

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

50% حسب طول مدة البطالة. أما المادة 03 فقد ضبطت هذه الاستفادة التي تراوحت بين 6 أشهر و36 شهر تبعاً لعدد سنوات الاشتراك في الضمان الاجتماعي، وبذلك فقد جاء هذا المرسوم ليكمل الإطار القانوني لـ (CNAC) محددًا بوضوح الآليات العملية لتطبيق نظام التعويض وربطه بسياسة الإدماج المهني.

إذن لقد شكلت النصوص القانونية الصادرة سنة 1994 الأساس القانوني الذي بني عليه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتكمن القيمة الحقيقية المضافة لهذه النصوص في البعد الاستراتيجي الذي ربط التعويض المالي بسياسة الإدماج الاقتصادي وبهذا لم يعد (CNAC) مجرد آلية اجتماعية للتأمين بل تحول إلى أداة اقتصادية واجتماعية مزدوجة الوظيفة؛ تعوض البطالين مؤقتاً ثم تدفعهم إلى الاندماج في سوق العمل من خلال ريادة الأعمال المصغرة.⁽¹⁾

2- المراسيم التنفيذية لسنة 1996 وأثرها في دعم المؤسسات المصغرة:

شهدت سنة 1996 صدور مجموعة من النصوص القانونية الهامة التي كان لها أثر مباشر في دعم تشغيل الشباب وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات مصغرة ومن أبرز هذه النصوص المرسومان التنفيذيان: 96-296 و 96-297 اللذان أسسا الإطار التنظيمي والعملي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وحددا مهامها وآليات عملها.

2-1- المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996:

صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم 52 بتاريخ 1996/09/11 وقد أعلن عن إحداث وكالة وطنية جديدة تحت مسمى "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)"، حيث نصت المادة 01 منه على إنشاء الوكالة كشخص معنوي ذو طابع خاص وحدد مهامها التنفيذية لضمان نجاح المشاريع منذ بدايتها حتى التنفيذ الفعلي، حيث حول هذا المرسوم (ANSEJ) إلى جهاز تشغيلي ناجح قادر على توزيع التمويل ومواكبة المشاريع، مما أحدث نقطة تحول في سياسة الاقتصاد الجزائري اتجاه المبادرة الفردية وريادة الأعمال.⁽²⁾

2-2- المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996

نشر هذا المرسوم في نفس العدد من الجريدة الرسمية رقم 52 بتاريخ 1996/09/11 وهو مكمل للنص السابق إذ يختص بكيفية التمويل وشروط الدعم المقدم للشباب ضمن إطار (ANSEJ) كما ينص على دور اللجنة المحلية

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المحدد لمدة التكفل وطرق حساب تعويض التأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 44 بتاريخ 1994/07/07، ص ص 10-11

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بتحديد شروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب الحاملين للمشاريع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 بتاريخ 1996/09/11، ص ص 9-10

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

لتمويل والاختيار CSVF في كل ولاية التي تنتقي المشاريع بناء على القابلية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين المترشحين من الشهادة الأهلية في غضون ثلاثة أيام من النقاش.

فبفضل هذا النص تم إرساء قواعد التمويل المنظم للمشاريع المصغرة من حيث الشروط والإجراءات مما ساعد على رسم خرائط واضحة لكيفية الاعتماد على القروض المدعومة وتسهيل الوصول إليها في أقرب وقت ممكن.¹

3- المراسيم التنفيذية لسنة 1998 ودورها في تفعيل آليات دعم المؤسسات المصغرة بالجزائر:

في سياق تعزيز الإطار القانوني الذي وضع سنة 1996 لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم في سنة 1998 تدعيم هذا المسار بإصدار مراسيم جديدة ساهمت في الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطبيق العملي لآليات الدعم.

3-1- المرسوم التنفيذي 98-133 المؤرخ في 25 أبريل 1998:

يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 98-133 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-295 خطوة هامة في مسار تعزيز آليات دعم تشغيل الشباب، فقد وسع هذا النص من موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لتشمل إلى جانب الاعتمادات العمومية المساهمات المالية والهبات والموارد الأخرى المرخص بها قانونا مما أتاح إمكانيات أوسع للتمويل، كما منح المرسوم صلاحيات إضافية للصندوق في تمويل المشاريع الفردية والجماعية للشباب البطال، سواء عبر تغطية نسب من القروض أو المساهمة في الفوائد البنكية، مع التأكيد على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دراسة الملفات ومرافقة المستفيدين قبل وبعد إنشاء مؤسساتهم المصغرة، إلى جانب ذلك شدد النص على ضرورة إخضاع هذه الآليات إلى رقابة مالية وإدارية دورية بما يضمن الشفافية ونجاعة التدخلات.²

3-2- المرسوم التنفيذي 98-200 المؤرخ في 9 جوان 1998:

يتعلق هذا المرسوم بإنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض الموجهة لفائدة الشباب المستثمرين في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، ويعد أحد أبرز النصوص القانونية التي عززت البنية التمويلية المخصصة للمؤسسات المصغرة، فقد أسس هذا المرسوم إطارا قانونيا يسمح بتقاسم المخاطر بين الدولة و المؤسسات البنكية من خلال ضمان جزء معتبر من القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع بما يشجع الجهاز المصرفي على الانخراط في تمويل

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بتحديد شروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب الحاملين للمشاريع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 بتاريخ 1996/09/11، ص ص 14-16

² المرسوم التنفيذي 98-133 المؤرخ في 25 أبريل 1998، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-295، يحدد الإطار العام لتنظيم المؤسسات والإدارات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 26 بتاريخ 29 أبريل 1998، ص 13

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المبادرات المقاولاتية كما حدد المرسوم موارد الصندوق وكيفيات تسييره، مؤكدا على طابعه كآلية داعمة للاستثمار المنتج وتوليد فرص العمل وذلك في سياق سياسة الدولة الرامية إلى تعزيز روح المقاولاتية وتنويع الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

وعليه فإن المرسوم التنفيذي 98-200 لم يكن مجرد نص تنظيمي، بل تجسيد لإرادة الدولة في إرساء بيئة مؤسسية ومالية أكثر مرونة لصالح الشباب المستثمرين.

حيث أسهم في تقليص العراقيل المرتبطة بالتمويل وضمان القروض وأرسى دعائم الثقة بين البنوك وحاملي المشاريع مما جعله ركيزة أساسية في مسار دعم المقاولاتية وترقية التشغيل في الجزائر خلال مرحلة ما بعد الإصلاحات الهيكلية.

ومنه نلاحظ أن النصوص القانونية التي صدرت سنة 1998 ساهمت في توفير بيئة قانونية أكثر جاذبية للشباب الراغبين في خوض تجربة إنشاء المؤسسات المصغرة.

4- المرسوم التنفيذي 01-162 المؤرخ في 10/07/2001 وأثره في توسيع مهام (ANSEJ):

شهد مطلع الألفية الجديدة ديناميكية تشريعية في مجال دعم المقاولاتية وترقية التشغيل في الجزائر من خلال إدخال تعديلات جوهرية على النصوص التنظيمية السابقة، وفي هذا الإطار جاء المنشور 01-162 ليعكس إرادة الدولة في تطوير آليات دعم إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال توسيع صلاحيات (ANSEJ) وتكييف مهامها مع متطلبات المرحلة الجديدة وقد ركز على توسيع صلاحياتها بما يسمح لها بمتابعة أدق للمؤسسات المصغرة و مرافقة أصحاب المشاريع من مرحلة الفكرة إلى مرحلة ما بعد الإنشاء، إضافة إلى تعزيز دورها في توفير التكوين والتأثير للشباب المستثمرين، كما وضح العلاقة بين الوكالة والبنوك فيما يخص تمويل المشاريع وضمان القروض، وبذلك عكس هذا المرسوم رغبة الدولة في تكييف جهاز (ANSEJ) مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وتأكيد التزامها بدعم المقاولاتية الشبابية كخيار استراتيجي للتقليص من البطالة و تنويع نسيج الاقتصاد الوطني.

5- المراسيم التنفيذية لسنة 2003: إطار دعم المشاريع المصغرة في الجزائر:

جاءت المراسيم التنفيذية لسنة 2003 لتعزيز دعم المشاريع المصغرة في الجزائر وإثراء الإطار القانوني بشكل يشجع الشباب على تجسيد مشاريعهم الخاصة، ودعم روح المبادرة الاقتصادية.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي 98-200 المؤرخ في 9 جوان 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 بتاريخ 14/06/1998، ص ص 6-8

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

5-1- المرسوم التنفيذي: 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003:

جاء المرسوم التنفيذي رقم 03-288 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2003 متمما للمرسوم رقم 96-296 الصادر بتاريخ 1996/09/08 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. ويهدف هذا التعديل إلى تكييف مهام الوكالة وتنظيمها مع متطلبات الواقع الاقتصادي في تلك الفترة، حيث وسع مهام الوكالة لتشمل ترقية الاستثمار المصغر وتشجيع المبادرات الفردية، مع توفير مختلف أشكال الدعم المالي والمادي للشباب المستثمرين كما نص على تحديد مجالات النشاط الممكنة ومنح امتيازات جبائية وجمركية، كما ألزم الوكالة بتأطير الشباب ومرافقتهم خلال مختلف مراحل المشروع، مع وضع آليات للمتابعة قصد ضمان استمرارية ونجاح هذه الاستثمارات المصغرة⁽¹⁾

6- المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003:

يشكل المرسوم التنفيذي 03-290 الإطار القانوني والتنظيمي لتسيير الإعانة المالية الموجهة للشباب المستثمرين في إطار تشغيل الشباب وهو يحدد بدقة شروط الاستفادة، التزامات المستفيدين، كفاءات صرف ومتابعة الإعانة والامتيازات والتسهيلات البنكية المقدمة لحاملي المشاريع حسب المناطق. ويعتبر هذا المرسوم حجر أساس في سياسة الدولة الجزائرية الهادفة إلى دعم الاستثمار المصغر وخلق فرص عمل من خلال تمكين الشباب من أدوات مالية فعالة.⁽²⁾

ثانيا: مرحلة تعميم وتوسيع آليات الإدماج المهني: 2004-2016

بعد وضع الأسس القانونية للمؤسسات المصغرة خلال المرحلة السابقة انطلقت مرحلة تعميم وتوسيع آليات الإدماج المهني التي تميزت بسياق اقتصادي وسياسي مستقر نسبيا في الجزائر، حيث ساعد استقرار أسعار النفط على توفير موارد مالية للدولة لدعم برامج التنمية والمشاريع المصغرة، بينما أسهم الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة لدى المستثمرين خلال هذه الفترة ركزت السياسات الحكومية على توسيع نطاق المستفيدين من برامج الدعم تشمل: الشباب، العاطلين عن العمل، النساء والفئات الهشة، مع تعزيز آليات الإدماج المهني والاجتماعي.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 54 بتاريخ 2003/09/10، ص 06

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 54 بتاريخ 2003/09/10، ص 10-11

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

أما من الناحية القانونية فقد صدرت عدة مراسيم تنفيذية وقوانين صاغت إطارا قانونيا واضحا للمؤسسات المصغرة، شملت تنظيم إنشاء المشاريع، آليات التمويل، التسهيلات الإدارية وبرامج التكوين والمتابعة لضمان استمرارية المشاريع ونجاحها.

وقد ساهمت هذه المراسيم والقوانين في تنظيم القطاع بشكل أكثر فعالية، مع ربط الدعم القانوني بالفرص الاقتصادية الفعلية، مما جعل هذه المرحلة محورية في تطوير سياسات الإدماج المهني وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب والفئات المستهدفة.

1- المراسيم التنفيذية لسنة 2004: الإطار المؤسس لجهاز القرض المصغر في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال سنة 2004 نقلة نوعية في مسار دعم وترقية المؤسسات المصغرة، من خلال صدور ثلاثة مراسيم تنفيذية مترابطة شكلت الإطار المؤسس لجهاز القرض المصغر؛ فقد نص المرسوم التنفيذي 04-14 على إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كهيئة عمومية متخصصة في مرافقة وتمويل الفئات المستهدفة، في حين جاء المرسوم التنفيذي 04-15 لتحديد كفاءات منح الإعلانات وآليات الدعم الموجهة للمستفيدين، بينما استكماله المرسوم التنفيذي 04-16 بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي يهدف إلى تقليص المخاطر المالية وضمان استمرارية المشاريع، وبذلك شكلت هذه المراسيم الثلاثة منظومة متكاملة أرسى الأسس القانونية والمالية لجهاز القرض المصغر في سياق وطني تميز بالاستقرار السياسي والبحث عن حلول ناجعة لمعضلة البطالة.

1-1- المرسوم التنفيذي رقم: 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004:

جاء صدور هذا المرسوم التنفيذي في سياق سعي الدولة الجزائرية إلى إيجاد آليات فعالة لمواجهة البطالة و دعم مبادرات العمل الحر، خاصة لدى الفئات الهشة والشباب العاطل عن العمل، فقد أدركت السلطات العمومية أن نجاح سياسة القرض المصغر يتطلب إنشاء إطار مؤسسي متخصص يتكفل بمهام المرافقة، التمويل والمتابعة، ومن هنا جاء هذا المرسوم ليؤسس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) باعتبارها أداة محورية لتجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، وتشكل النواة الأولى لجهاز متكامل يربط بين التمويل والضمان والدعم الاجتماعي.

حيث نص هذا المرسوم على إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كهيئة عمومية ذات طابع إداري، وأوكلت إليها مهمة تجسيد سياسة الدولة في مجال دعم القرض المصغر عبر استقبال ودراسة ملفات المستفيدين، مرافقة حاملي المشاريع، التنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية، وضمان المتابعة المستمرة للمشاريع كما حدد

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

هيكلتها التنظيمية ومصادر تمويلها الأساسية المعتمدة على ميزانية الدولة مع إخضاعها لرقابة ووصاية وزارة المالية، بما يجعلها الأداة المركزية لتنفيذ استراتيجية الإدماج المهني ومكافحة البطالة من خلال ترقية الأنشطة المصغرة.⁽¹⁾

1-2- المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004:

في سياق استكمال البنية القانونية والتنظيمية لجهاز القرض المصغر جاء المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ليحدد كفاءات منح الإعانات والمساعدات المالية للمستفيدين من هذا الجهاز، فبعد أن أقر المرسوم 14-04 إنشاء (ANGEM) كان من الضروري وضع قواعد دقيقة تنظم طبيعة الدعم الموجه للفئات المستهدفة، وشروط الاستفادة منه، وضمان توجيه الموارد العمومية نحو مشاريع حقيقية قادرة على خلق الثروة ومناصب الشغل وبذلك يعد هذا المرسوم حلقة مكملة حيث نقل السياسة العمومية من مجرد إعلان مبادئ إلى وضع آليات عملية للتمويل والدعم في إطار من الشفافية والعدالة الاجتماعية.

حيث حدد هذا المرسوم شروط و كفاءات منح الإعانات في إطار جهاز القرض المصغر، حيث خصصت الدولة دعما ماليا على شكل منح مالية أو غير مباشر مثل التخفيضات والتسهيلات لتمويل جزء من تكاليف المشاريع المصغرة مع إعطاء الأولوية للفئات الهشة كالشباب العاطل والنساء الماكثات في البيت وأصحاب الدخل المحدود، وقد أوكل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) تسيير ملفات الاستفادة وصرف الإعانات وفق معايير موضوعية تضمن الشفافية وتكافؤ الفرص مع إلزامها بمتابعة المشاريع الممولة والتأكد من حسن استعمال الموارد، مع إمكانية استرجاع المبالغ في حالة سوء الاستغلال، وبذلك شكل هذا المرسوم الإطار المالي العملي لجهاز القرض المصغر مكملا للمرسوم 14-04 المؤسس للوكالة.⁽²⁾

1-3- المرسوم التنفيذي رقم: 16-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004:

في إطار استكمال الأسس التنظيمية لجهاز القرض المصغر وتعزيز آليات الضمان الخاص به، صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-04 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة فبعد أن حدد المرسومان 14-04، 15-04 على التوالي الإطار المؤسسي والمالي للجهاز، جاء هذا المرسوم ليعالج جانبا بالغ الأهمية يتمثل في تقليص المخاطر المرتبطة بمنح القروض المصغرة وضمان استدامة المشاريع الممولة، وبهذا أسس الصندوق كآلية داعمة لتعزيز ثقة البنوك والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل الفئات المستهدفة.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 06 بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 06

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم: 16-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 10.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ويحدد هذا المرسوم الأحكام المتعلقة بإنشاء وتنظيم وعمل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بغرض تغطية جزء من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المالية عند منح القروض المصغرة للمستفيدين في إطار جهاز القرض المصغر، مما يساهم في تشجيع البنوك في تمويل هذه الفئة وتقليل احتمالات الخسارة، كما يوضح أيضا طبيعة مساهمة الدولة في تمويل الصندوق وكيفية تسييره، إلى جانب تحديد صلاحيات (ANGEM) في الإشراف عليه.

وبهذا يشكل الصندوق إحدى الركائز الأساسية لضمان ديمومة واستقرار آلية القرض المصغر عبر توفير بيئة أكثر أمانا للاستثمار المصغر وتشجيع انخراط الفئات الهشة في النشاط الاقتصادي المنتج.⁽¹⁾

ثالثا: مرحلة التقنين والتعريف (2017-2018):

شهد الإطار القانوني للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مع بداية سنة 2017 نقلة نوعية تمثلت في صدور القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الذي جاء ليعيد ضبط المفاهيم ويحدد بدقة المعايير الخاصة بهذه الفئة من المؤسسات، سواء من حيث عدد العمال أو حجم المعاملات أو طبيعة النشاط. وقد مثل هذا القانون استجابة لحاجات الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية حيث سعت الدولة إلى إعطاء تعريف قانوني موحد للمؤسسة المصغرة وتوسيع آليات الدعم والمرافقة وإنشاء أجهزة استشارية وهيئات متخصصة تعنى بتطويرها.

إن مرحلة سنة 2017 تعد مرحلة التقنين الحقيقي للمؤسسات المصغرة إذ لم يقتصر الأمر على مجرد تشجيع المبادرات الفردية كما كان سابقا، بل انتقل إلى مستوى إرساء منظومة قانونية متكاملة تنظم التأسيس، التمويل، المرافقة، الضبط، الرقابة وتضع هذه المؤسسات في قلب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز روح المقاوالية ودعم الابتكار، وتسهيل ولوجها إلى الأسواق والتمويل.

ولتحقيق هذه الأهداف، استحدث القانون الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأداة التنفيذية المركزية، إلى جانب إنشاء صندوق وطني للتأهيل والتمويل ومراكز دعم محلية لتقديم الاستشارة والتكوين، كما أقر القانون جملة من الامتيازات التفصيلية من بينها تخصيص نسبة من الصفقات العمومية لهذه المؤسسات وتوفير آليات ضمان القروض، ومنح إعفاءات جبائية وجمركية في مرحلة التأسيس مع تيسير الحصول على العقار الصناعي.⁽²⁾ وفي سياق تفعيل هذه الأحكام صدر المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جويلية 2018 الذي يعتبر الأداة

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم: 16-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 06 بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 14-17

⁽²⁾ القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 02 بتاريخ 11/01/2017، ص 04-09.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

التنظيمية المكملة للقانون التوجيهي 17-02، إذ جاء ليترجم مبادئ وأهداف هذا الأخير إلى آليات عملية من خلال تحديد تنظيم وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتوضيح مهامها وصلاحياتها. فقد أسند إليها دور محوري يتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر إنشاء هياكل محلية للمتابعة والموافقة، تطوير شبكات الدعم والتكوين وضمان القرب من الفاعلين الاقتصاديين كما حول لها المرسوم مهمة تسيير برامج التأهيل والتحديث، تشجيع الابتكار، إضافة إلى تفعيل آليات الضمان والتمويل كما حدد هيكلتها، على جميع المستويات بما يسمح لها بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات الاقتصادية والمالية لتعزيز فعاليتها في الميدان.⁽¹⁾

وبذلك يشكل القانون 17-02 والمرسوم التنفيذي 18-170 معًا إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا متكاملًا يهدف إلى تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجرد مبادرات فردية محدودة إلى رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تمكينها من الأدوات القانونية والامتيازات التفضيلية والهياكل المؤسساتية الضرورية بما يجعلها أكثر قدرة على المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته في ظل التحديات الراهنة.

رابعًا: مرحلة الإصلاحات: (2019-2021)

عرفت الجزائر مع بداية سنة 2019 مرحلة جديدة تميزت بظهور إرادة واضحة لإعادة صياغة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحديات التي أفرزتها الظروف والتغيرات السياسية، وفي هذا السياق اتجهت الدولة نحو مراجعة المنظومة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، إدراكًا منها لدورها الاستراتيجي في امتصاص البطالة وتنويع الاقتصاد الوطني. وقد عرفت هذه الفترة جملة من الإصلاحات الكبرى التي طالت أجهزة الدعم والنصوص المالية. وكل آليات المرافقة والتمويل، مما سمح بفتح آفاق جديدة أمام المقاولاتية.

1- إعادة هيكلة أجهزة الدعم:

بعد مواجهة أجهزة الدعم التقليدية لانتقادات واسعة بسبب ضعف المتابعة وتعثر الكثير من المشاريع الممولة، اتجهت الدولة إلى إعادة هيكلة أجهزة الدعم بشكل جذري من خلال إصدار حزمة من المراسيم التنفيذية نهاية سنة 2020 هدفت إلى إصلاح المنظومة المؤسساتية والمالية المواكبة للمؤسسات الصغيرة وتحويلها من مجرد أداة ظرفية لمحاربة البطالة إلى رافعة استراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال وتنويع النسيج الاقتصادي الوطني.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جويلية 2018، المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيورها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 39 بتاريخ 04 جويلية 2018، ص ص 11-12.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

1-1- المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في: 08 سبتمبر 1996:

يمثل خطوة أساسية في إصلاح المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات المصغرة حيث نص صراحة على تغيير تسمية "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)" إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)" مصحوبا بإعادة توزيع صلاحيات الوصاية من وزارة العمل إلى الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة. وإن بدا التعديل شكليا من حيث التسمية، فإن أثره العملي كان بشكل عميق، إذ يعكس تحولا استراتيجيا في مكانة المؤسسات المصغرة ضمن المخطط الوطني، من تركيز سابق على تشغيل الشباب إلى رؤى شمولية تدعم المشاريع المصغرة ضمن اقتصاد المقاولاتية من خلال توفير موارد قانونية ومؤسسية تمكن هذه المؤسسات من التطور والاستمرار، وفي البعد المؤسسي يُعدّ هذا المرسوم خطوة غير مسبقة في ترقية فاعلية الوكالة سواء من ناحية الإشراف أو المكانة القانونية والمهام المستهدفة، فمع الوكالة الجديدة حيث أصبحت المؤسسات المصغرة تُعنى بتغطية شاملة تحت ما يوصف بثقافة العمل الريادي.⁽¹⁾

1-2- المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 المتعلق بالصندوق الوطني لضمان مخاطر القروض الموجهة لفائدة الشباب المستثمرين:

جاء هذا المرسوم ليضع آلية عملية لمعالجة إشكالية تعثر المؤسسات المصغرة في سداد ديونها البنكية، من خلال إعادة تنظيم الصندوق بما يسمح بإعادة تمويل هذه المؤسسات وموافقتها نحو الاستمرارية يدل إقصائها من النسيج الاقتصادي.

ينص المرسوم على أن الصندوق بات محولا رسميا لتحصيل ديون القروض غير المسددة من المؤسسات المتعثرة عبر نقل حقوق التحصيل من البنوك إلى الصندوق، ما يسمح بإعادة جدولة هذه القروض وإعادة انطلاق نشاط حاملي المشاريع كما يشرف الصندوق على متابعة هذه المؤسسات ماديا وإداريا لتحقيق الاستقرار وتمكينها من تجاوز الصعوبات المالية.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2022 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في: 08 سبتمبر 1996، يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص ص 8-9.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

إذن هذا التعديل يعكس تغليب منطق الدعم الشامل والتوجيه البناء على المنطق التقليدي الذي قد يؤدي إلى إقصاء المشاريع المتبعثرة وفي هذا الإطار استطاع المرسوم 20-330 تحويل آلية الضمان التقليدية إلى آلية تأهيل وإعادة تثبيت اقتصادي مما يُعزز من استدامة المؤسسات الصغيرة وتعزيز دورها في النهوض بالاقتصاد المحلي.⁽¹⁾

1-3- المرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020:

يشكل هذا المرسوم المعدل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم: 18-170 الصادر بتاريخ 26 جوان 2018 والذي ينظم عمل وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، حيث يتضح من خلال هذا التعديل سعي الدولة إلى إضفاء بعد تشغيلي واستراتيجي فعلي على الوكالة التي تعنى بدعم المؤسسات الصغيرة من خلال تغيير آلية إعداد التنظيم الداخلي للوكالة حيث أصبح المدير العام هو من يقترح تنظيم العمل الذي يعرض بعد ذلك على مجلس الإدارة للمصادقة، ليوافق عليه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يرأس مجلس الإدارة، إضافة إلى توسيع تمثيل مجلس الإدارة من خلال إضافة ممثلين جدد للانضمام إلى المجلس كوزارة الداخلية والمالية، غرف التجارة وهيئات أخرى، وهو ما يعزز التنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية والانتقال من منطق الدعم الاجتماعي الظرفي إلى نهج أكثر تنظيما يدمج المؤسسات الصغيرة كركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي.⁽²⁾

2- الامتيازات الضريبية:

1-2- القانون رقم 20-07 المؤرخ في 04 جوان 2020:

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في سياق اقتصادي استثنائي اتسم بتداعيات الأزمة الصحية العالمية وتراجع عائدات النفط ما دفع بالسلطات العمومية إلى اعتماد إصلاحات جبائية تستهدف تخفيف الأعباء عن المؤسسات الصغيرة والحرفية وتشجيعها على الاستمرار في نشاطها، فقد نص هذا القانون على جملة من التحفيزات الضريبية والمالية التي تجسدت في تسليط النظام الجبائي عبر توسيع نطاق الضريبة الجزافية الوحيدة وإقرار إعفاءات مؤقتة من بعض الضرائب والرسوم.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998، المتعلق بالصندوق الوطني لضمان مخاطر القروض الموجهة لفائدة الشباب المستثمرين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص 9-10.

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المعدل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018، الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص 10-11.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

وفي هذا الإطار جاءت المادة 14 من نفس القانون لتعدل أحكام المادة 282 مكرر 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث أكدت على إعادة تحديد شروط خضوع المؤسسات المصغرة للضريبة الجزافية الوحيدة خصوصا تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دينار جزائري، كما نصت المادة على ضبط كيفية الإقرار والتسديد.⁽¹⁾

2-2- القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021:

يبرز التزام الدولة الجزائرية على دعم المؤسسات المصغرة لاسيما تلك العاملة في الأنشطة الصناعية، غير التجارية والحرفية من خلال تعزيز نظام الضريبة الجزافية (IFU) حيث نصت المادة 26 من قانون المالية الأولي لسنة 2020 على تحديد نطاق الاستفادة من هذا النظام، مبينة الفئات والأشخاص الذين يمكنهم الخضوع لضريبة موحدة بما يسهل عليهم الالتزام الضريبي وتخفيف الأعباء الإدارية، وتناولت المادة 27 من نفس القانون قواعد تطبيق النظام، موضحة آليات الانتقال إلى النظام الضريبي الحقيقي في حال تجاوز سقف رقم الأعمال المسموح به ومن جانبها ركزت المادة 28 على طريقة احتساب الضريبة المستحقة على هذه الأنشطة محددة المعايير والإجراءات الواجب اتباعها بما يؤسس بيئة داعمة للمقاولاتية المصغرة ويوفر شفافية في الإطار الضريبي.

إن هذه التعديلات القانونية تظهر استراتيجية واضحة للدولة الجزائرية لتعزيز ريادة الأعمال الصغيرة وتشجيع الإدماج الرسمي للمؤسسات المصغرة ضمن الاقتصاد الوطني.⁽²⁾

خامسا: مرحلة التحديث والانفتاح: (2022-2025)

تعد الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية سنة 2025 مرحلة مفصلية في مسار الإصلاحات القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات المصغرة في الجزائر، حيث تزامنت مع تثبيت توجهات الدولة نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات، في سياق ظرف عالمي متقلب فرضته تداعيات جائحة "كوفيد-19" والاختلالات في الأسواق الطاقوية والمالية الدولية، وفي هذا السياق عرفت المنظومة القانونية للمؤسسات المصغرة دفعة جديدة من الإصلاحات التي هدفت إلى تعزيز فعالية أجهزة الدعم والمرافقة، وتكييف آليات التمويل والحماية مع متطلبات استدامة هذه المؤسسات واندماجها في الاقتصاد الرقمي.

⁽¹⁾ القانون رقم 20-07 المؤرخ في 04 جوان 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 33 بتاريخ 04 جوان 2020، ص ص 04-08.

⁽²⁾ القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، المتضمن قانون المالية الأولي لسنة 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 بتاريخ 31 ديسمبر 2020، ص 03، ص 13.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

1- قانون الاستثمار الجديد: القانون رقم: 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار:

يعتبر قانون الاستثمار الجديد محطة تشريعية فارقة في مصادر الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، حيث جاء ليحل محل قانون 16-09 وليؤسس لرؤية جديدة قوامها تحسين مناخ الأعمال وجعل الاستثمار أداة محورية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني وقد حرص المشرع من خلال هذا النص على إدراج مبادئ أساسية، مثل الشفافية، المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب وضمان الاستقرار القانوني والجبائي للمشاريع كما تميز باعتماده على مقارنة جديدة تركز على تبسيط الإجراءات عبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) ومنح امتيازات جبائية ومالية متباينة بحسب طبيعة الاستثمار ومكانه الجغرافي، مع إيلاء أهمية خاصة للمشاريع الصغيرة التي تساهم في خلق مناصب الشغل ودعم التنمية المحلية.

تظهر المواد 23، 24، 26 و 27 من قانون الاستثمار الجديد 22-18 بوضوح البعد العملي في دعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة، حتى و ن لم تذكر هذه الفئة من المؤسسات بالاسم، فقد نصت المادة 23 على إنشاء شبائيك وحيدة لا مركزية تابعة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وهو ما يشكل نقلة نوعية في تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين خاصة أصحاب المؤسسات المصغرة الذين غالبا ما يصطدمون بمشاكل البيروقراطية، أما المادة 24 فقد كرست مبدأ المساواة والشفافية في التعامل مع جميع المستثمرين، الأمر الذي يعزز ثقة المؤسسات المصغرة في البيئة القانونية ويمنحها فرصة الاستفادة من الامتيازات، وتأتي المادة 26 لتحدد طبيعة التحفيز والامتيازات التي يمكن أن تمنح للمشاريع وتشمل إعفاءات ضريبية وجمركية مرتبطة بإنشاء النشاطات الاستثمارية، أما المادة 27 فقد ركزت على الإعفاءات الخاصة الممنوحة للاستثمارات المقامة في ولايات الجنوب والهضاب العليا، وهو ما يفتح آفاقا واسعة أمام المؤسسات المصغرة لتكون أداة للتنمية الإقليمية المتوازنة.⁽¹⁾

من خلال هذه المواد الأربعة يتضح أن المشرع الجزائري يسعى إلى إدماج المؤسسات المصغرة ضمن الاستراتيجية الاستثمارية الوطنية عبر توفير بيئة قانونية أكثر مرونة تقوم على التبسيط، العدالة في المعاملة وتخفيف الأعباء المالية وبذلك يتحول دور هذه المؤسسات من مجرد مشاريع مدعومة اجتماعيا إلى فاعلين اقتصاديين حقيقيين خاصة في المناطق ذات الأولوية التنموية.

(1) القانون رقم: 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 بتاريخ 28 جويلية 2022، ص

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

2- القانون رقم: 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي:

صدر القانون رقم: 22-23 المؤرخ في 24 جويلية في 2022 المتعلق بالاستثمار ليضع إطارا عاما موجودا للاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء، مع منع امتيازات جبائية ومالية وضمانات قانونية للمشاريع، شرط أن تندرج هذه الأخيرة ضمن الأنشطة المنتجة، غير أن هذا القانون رغم شموليته يبقى موجها أساسا إلى فئة المستثمرين والنظاميين القادرين على التعامل مع متطلبات السجل التجاري والإجراءات الجبائية والمحاسبية.

ولتغطية الفجوة لفائدة الأفراد الراغبين في أنشطة مصغرة خارج الإطار التقليدي للمؤسسات التجارية، جاء القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، هذا الأخير يصنع نظاما قانونيا خاصا يتيح لكل شخص طبيعي ممارسة نشاط مربح بصفة فردية وفق شروط ميسرة مع الاستفادة من نظام حياتي ومحاسبي مبسط دون الحاجة إلى التسجيل في السجل التجاري.

وبذلك شكل القانونان: (22-18) و(22-23) معا رؤية تكاملية فقانون الاستثمار يعالج مختلف مستويات الاستثمار من المشاريع الكبرى إلى الحرفية، بينما قانون المقاول الذاتي يركز على المبادرات الفردية المصغرة جدا ليضمن إدماج القطاع غير الرسمي وتشجيع التشغيل الذاتي وبناء نسيج اقتصادي متدرج ومتكامل.

وعرفت المادة (02) من القانون رقم (22-23) المقاول الذاتي يكونه كل شخص طبيعي يمارس نشاطا مربحا بصفة فردية بشرط إدراج هذا النشاط ضمن قائمة الأنشطة المؤهلة للاستفادة من أحكام القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وألا يتعدى رقم أعماله حدّا يحدد طبقا للتشريع المعمول به. ومن أجل تبسيط الإجراءات، أعفت المادة (04) المقاول الذاتي من التسجيل في السجل التجاري ومنحته بطاقة المقاول الذاتي كوثيقة رسمية تخوّله مباشرة نشاطه بصورة قانونية.⁽¹⁾

أما فيما يخص شروط التسجيل فقد حددتها المواد من 05 إلى 08، حيث اشترطت بلوغ السن القانونية للعمل، والتمتع بالجنسية الجزائرية أو الإقامة الشرعية للأجانب مع الالتزام بعدم تجاوز الحد الأقصى لرقم الأعمال السنوي، وفي المقابل كوّنت المواد من 09 إلى 12 جملة من الامتيازات أبرزها نظام جبائي مبسط قائم على مساهمة جغرافية مرتبطة برقم الأعمال.

ولم يغفل المشرع عن الالتزامات الأساسية حيث ألزمت المواد من 13-16 المقاول الذاتي بالتصريح بالنشاط لدى الإدارة الجبائية وبمسك السجل المبسط بانتظام، فضلا عن التصريح السنوي برقم الأعمال، كما ضببت المواد من

⁽¹⁾ القانون رقم: 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 85 بتاريخ 19 ديسمبر 2022، ص ص 5-6.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

17 إلى 19 حالات الشطب من النظام سواء بسبب التوقف عن النشاط أو تجاوز رقم الأعمال لثلاثة سنوات متتالية أو ارتكاب مخالفات قانونية أو وجود موانع قضائية أو حتى الوفاة.⁽¹⁾

وبناء على ما سبق من عرض للقانون رقم (22-23) المتعلق بالمقاول الذاتي يتضح أن هذا القانون وقر إطارا عمليا لإدماج الأنشطة المصغرة جدّا ضمن الدورة الرّسميّة للاقتصاد الوطني، وتبرز أهميته أساسا في تشجيع الشباب والنساء على ولوج عالم العمل الحر، وترقية التشغيل الذاتي، والمساهمة في بناء نسيج متدرج للمؤسسات يبدأ من المبادرات المصغّرة وصولا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وبذلك يكون القانون قد أرسى آلية فعّالة لدعم المؤسسات المصغرة وتعزيز التنمية المحليّة في انسجام مع التوجهات العامّة الرّامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص التبعية للمحروقات.

3- المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 جوان 2025:

الذي يوضح شروط وكيفيّات ممارسة الاستيراد المصغّر من طرف المقاول الذاتي.⁽²⁾

يعتبر المرسوم التنفيذي رقم (25-170) محطة جديدة في مسار دعم المقاول الذاتي حيث جاء ليدرج نشاط الاستيراد المصغر ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، حيث عرّفت المادة الثانية الاستيراد المصغّر باعتباره استيرادا محدودا للسلع في حدود سقف مالي سنوي محدود وفق ضوابط تنظيمية مضبوطة، بما يسمح له بتلبية حاجيات السوق الوطنية دون الإخلال بمبدأ حماية الاقتصاد الوطني، كما يكرّس هذا النص جملة من التسهيلات الإدارية والجبائية التي تهدف إلى تشجيع الأفراد على خوض غمار المبادرة الحرة مع ضمان مرونة أكبر في ممارسة النشاطات الاقتصادية المصغّرة وبذلك يشكّل المرسوم آلية قانونية عملية لتعزيز مكانة المقاول الذاتي، ودعم دوره في تنويع النسيج الاقتصادي الوطني.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المرسوم التنفيذي رقم 25-170 لسنة 2025 يمثّل خطوة نوعيّة لتطوير المنظومة القانونيّة للمقاول الذاتي، من خلال إدراج نشاط الاستيراد المصغر كصيغة جديدة تتيح توسيع مجالات المبادرة الفردية وتعزيز روح المقاول ودعم التشغيل الذاتي وتقوية القدرة الاقتصادية للمؤسسات المصغرة بما يعزز تنويع النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة.

⁽¹⁾ القانون رقم: 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 85 بتاريخ 19 ديسمبر 2022، ص ص 5-6.

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 جوان 2025، الذي يحدّد شروط وكيفيّات ممارسة الاستيراد المصغّر من طرف المقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40 بتاريخ 29 جوان 2025، ص ص 7-8.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

من خلال تحليل الإطار القانوني للمؤسسات المصغرة في الجزائر، يتضح جليا سعي المشرع إلى إرساء منظومة متكاملة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأ بوضع أسس قانونية أولية لإنشاء المؤسسات المصغرة والدفع بالمبادرات الفردية، ثم جاءت مرحلة تعميم وتوسيع آليات الإدماج المهني من خلال توسيع نطاق المستفيدين من برامج الدعم، تلتها مرحلة التقنين والتعريف بصور القانون التوجيهي 17-02 الذي أرسى منظومة قانونية متكاملة تُعنى بهذه المؤسسات، ثم مرحلة الإصلاحات الكبرى التي طالت أجهزة الدعم والنصوص المالية وصولا إلى المرحلة الأحدث التي كرّست مقاربة أكثر مرونة وابتكارا عبر إدماج صيغ جديدة كالمقاول الذاتي ونشاط الاستيراد المصغر.

المطلب الثاني: الاطار التنظيمي للمؤسسات المصغرة في الجزائر

يمثل الإطار التنظيمي للمؤسسات المصغرة في الجزائر مجموعة الآليات التي تنظم عمل هذه المؤسسات وتضمن فعاليتها ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية. فهي تحدد الهيئات والإدارات المسؤولة عن متابعة المشاريع المصغرة، تنظم العلاقة بينها وبين الجهات الحكومية المختلفة، كما توضح الإجراءات الرقابية وآليات الدعم الفني والمالي. ويهدف هذا الإطار إلى خلق بيئة ملائمة لتطوير المشاريع الصغيرة، وضمان تنسيق البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية الموجهة نحو هذه المؤسسات. ويكتسب تحليل الإطار التنظيمي أهمية كبيرة لفهم مدى كفاءته في تيسير عمل رواد الأعمال وتفعيل الاستثمار، وكذلك لقياس مساهمة المؤسسات المصغرة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الجزائر. وعلى هذا الأساس، اتجهت الجزائر إلى استحداث مجموعة من الهياكل والهيئات التي تعنى على دعم المؤسسات المصغرة منها:

أولا: آليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة

من أهم آليات الدعم المالي للمؤسسات المصغرة في الجزائر التي أنشأتها الدولة خصيصا لهذا، والتي تكثف الدولة جهودها لخلق أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصغرة تتمثل فيما يلي:

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC¹):

أنشئ هذا الصندوق سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويُعنى بدعم إنشاء وترقية الأنشطة المدرة للثروة التي يعتزم البطالون، الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، إطلاقها

⁽¹⁾ CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

في إطار تأسيس مشاريعهم الخاصة. كما يتميز الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر من أجهزة الدولة التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة وأبرز مهامه تظهر في:⁽¹⁾

- الحفاظ على الشغل وحماية الأجزاء الذين يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية؛
- منح الصندوق الوطني لترقية الشغل الضمانات الضرورية للحصول على قروض لتمويل الاستثمار؛
- الإسهام في إعداد وتركيب صيغ تمويل خاصة بالتعاون مع المؤسسات المالية، والموجهة لفائدة البطالين المترشحين للاستفادة من نظام التأمين عن البطالة؛
- المساهمة في تمويل الأنشطة التي تندرج ضمن إطار القرض المصغر، لاسيما من خلال تغطية الضمانات غير المالية التي يتحملها صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

2- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (FGMMC²):

تأسس هذا الصندوق من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-16 الصادر في 22 جانفي 2004، كمؤسسة عمومية تحظى بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويضطلع هذا الصندوق بدور محوري في دعم المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، وذلك من خلال ضمان القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية لحاملي المشاريع المصغرة.⁽³⁾

3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

هو مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتخضع لوصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. تأسس هذا الصندوق من خلال المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002، وبدأ فعليا في ممارسة نشاطه بتاريخ 14 مارس 2004.⁽⁴⁾

ومن أهم مهامه:⁽⁵⁾

⁽¹⁾ موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة متاح على الموقع الإلكتروني: www.cnac.dz تم الاطلاع عليه يوم 2025/10/06 على الساعة: 14:00.

⁽²⁾ FGMMC : Fonds de Garantie Mutuelle des Microcrédits.

⁽³⁾ مداحي محمد، عزوز أحمد، (2018): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص 357.

⁽⁴⁾ موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.fgar.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/11/03 على الساعة: 15:15.

⁽⁵⁾ قاشي يوسف، أبركان محمد، (2017): هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميكانيزمات الجديدة للتمويل، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة أكلي محمد أولوجاج، البويرة، الجزائر، ص 243.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- التدخل في تقديم الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم باستثمارات متنوعة، خاصة تأسيس مؤسسات ناشئة حديثة، وتحديث التجهيزات، وتوسيع النشاط، وكذا المساهمة في رأس المال؛
- متابعة عمليات تحصيل المستحقات محل النزاع المرتبطة بالقروض المضمونة؛
- تسير الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفه، وتقييم أهلية المشاريع، وتحديد الضمانات اللازمة؛
- تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحظى بالاستفادة من كفالات الصندوق.

4-صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI¹):

صندوق ضمان قروض الاستثمار الجزائري هو صندوق تم إنشاؤه بمبادرة من السلطات بموجب المرسوم الرئاسي 09-139 المؤرخ في 19 أبريل 2009 الذي يحمل قوانين صندوق ضمان ائتمانات - العامة الاستثمار لدعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان (كيان اجتماعي قانوني).⁽²⁾

بالإضافة إلى ذلك، أُتيحت إمكانية مشاركة جميع البنوك ومؤسسات الائتمان الناشطة على المستوى الوطني في رأس مال الصندوق، وذلك طبقاً للمادة 8 من المرسوم الرئاسي، حيث تم تعزيز رسميته أساساً من خلال المساهمة العمومية واستيعاب الضمان المالي الذي تكفلت به الدولة.

وبموجب قانون المالية لسنة 2009، تم تدعيم دور الصندوق من خلال تعزيز توقيعه على الضمان، الأمر الذي مكّنه من اكتساب صفة مؤسسة من الدرجة الأولى، بما يعزز مصداقيته وقدرته على التدخل في دعم التمويلات الاستثمارية.

وفي سنة 2011، دخل صندوق ضمان قروض الاستثمار مرحلة جديدة في مسار تنويع خدماته، عقب قرار السلطات العمومية تفويضه بتسيير صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الفلاحي. وقد استند هذا القرار إلى أحكام المادة 36 من قانون المالية التكميلي المؤرخ في 18 جويلية 2011، التي تنص على إمكانية تدعيم الصندوق لمخاطره من خلال أموال تقابلها ضمانات الدولة.

ويُسمح لصندوق ضمان قروض الاستثمارات بإدارة الأصول، نيابةً عن الدولة وأي وكالة مانحة أخرى، صناديق ضمان متخصصة تهدف إلى ضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط. تتم إدارة هذه الأموال بموجب اتفاقية موقعة بين صندوق ضمان قروض الاستثمار والداعم المالي،⁽³⁾ ويضطلع الصندوق بعدة مهام أهمها:

- تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

⁽¹⁾ CGCI: Caisse de Garantie des Crédits d'investissements.

⁽²⁾ موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار، متاح على الموقع: <https://www.cgci.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2025/11/03 على الساعة:

15:35.

⁽³⁾ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جراء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يكمل باقي آليات المساندة الرامية إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات البنكية، خاصة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك، بما يعزز منظومة الضمانات ويُسهّل حصول هذه المؤسسات على التمويل؛
- الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار؛
- لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق؛
- لا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك.⁽¹⁾
- إضافةً إلى الهياكل والهيئات الداعمة المذكورة سابقاً، أنشأت الجزائر مجموعة متكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة، التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة. ومن بين أهم هذه الهياكل ما يلي:
- **المشاكل وحاضنات الأعمال:** تُعد المشاكل وحاضنات الأعمال مؤسسات عامة ذات طبيعة صناعية وتجارية، تتمتع باستقلال مالي وشخصية قانونية، وتضطلع بمهمة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة. وتأخذ هذه المؤسسات ثلاثة أشكال رئيسية:⁽²⁾
- * **المحضنة:** وتتكفل بأصحاب المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والخدمات؛
- * **ورشة الربط:** آلية دعم يختص بمرافقة أصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والحرف التقليدية؛
- * **نزل المؤسسات:** يقوم بمرافقة ودعم أصحاب المشاريع المرتبطة بمجال البحث والابتكار.
- وتشمل المشاكل الأهداف التالية:⁽³⁾
- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تعزيز نمو المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات جديدة؛
- ضمان استمرارية واستدامة المؤسسات المرافقة؛

⁽¹⁾ الموقع الإلكتروني: investdz.com/2023/03/cgci-pme.html تم الاطلاع عليه يوم : 2024/08/10 على الساعة: 20:00.

⁽²⁾ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 14.

⁽³⁾ سارة بملوي، (2019): مشاكل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة (2009-2016)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، ص 167.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- تحفيز المؤسسات على تحسين أساليب تنظيمها وإدارتها؛
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.
- وتتكلف هذه المشاتل بما يلي:
- استقبال واحتضان المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع لفترة محددة مع تقديم الدعم والمرافقة اللازمة؛
- إدارة وتأجير المحلات المخصصة لها؛
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛
- تقديم الاستشارات والإرشادات في المجالات القانونية والمحاسبية والتجارية والمالية، بالإضافة إلى التدريب على أساليب وتقنيات التسيير أثناء مرحلة نمو المشروع، ويتكون هيكل المشتلة من مجلس إدارة، مدير، ولجنة مختصة بالموافقة على المشاريع.
- مراكز التسهيل:
- تعد مؤسسات عامة ذات صبغة إدارية، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتقع تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁾ وتهدف هذه المراكز إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:⁽²⁾
- ❖ توفير شباك موحد يتماشى مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين، بما يساهم في تقليص آجال إنشاء المشاريع وتسهيل الإجراءات الإدارية.
- ❖ تسيير البرامج والمخططات التي تستفيد من دعم الصناديق المنشأة لفائدة قطاعات معينة، وذلك لضمان فعالية أكبر في تمويل المشاريع.
- ❖ تطوير التكنولوجيات الحديثة وتثمين نتائج البحث العلمي والكفاءات الوطنية، من خلال دعم الابتكار والتجديد.
- ❖ ترقية النشاط الاقتصادي وتحسين أدائه عبر مختلف الوسائل التي تدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسار الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الوعي والتوجيه حول أساليب التسيير الحديثة.

ويذكر أنه تم تحويل مراكز التسهيل إلى مراكز دعم واستشارة في إطار القانون 17-02 وتم جمعهم مع المشاتل والحاضنات وتم إلحاقهم بوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁽¹⁾ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 16.

⁽²⁾ احميده مالكية، مختار عيواج، (2021): التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على نموذجي مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 242.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ثانيا: الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة

تعتبر هذه الهيئات من الركائز الأساسية في دعم تأسيس ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر، ومن أهمها:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أقيمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بهذا القطاع، ثم تم تحويلها إلى وزارة مستقلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 الصادر في 18 جويلية 1994، لتتولى مهام دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه السوق، وحددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي يحدد مهامها وصلاحياتها،⁽¹⁾ وفي ما يلي يتم إبراز مهام الوزارة:

- تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛

دعم الاستثمارات الجديدة الموسعة والمطورة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

توفير الحوافز والمساندة اللازمة لتقوية وتطوير هذه المؤسسات؛

حماية وتنمية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة؛

تحسين وتوسيع وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

إعداد ونشر البيانات الإحصائية ذات الصلة بالقطاع؛

وضع استراتيجيات شاملة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في السوق؛

- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال؛

- إعداد الدراسات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بترقية مؤسسات القطاع.

وبغرض إحداث تكامل بين القطاعات والوزارات تم دمج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قطاعات أخرى لتصبح سنة 2010 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ²MIPMEPI، وفي سنة 2013 أصبح يطلق عليها وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، لكن من الممكن أن عدم استمرار هذه الوزارة في إطار هيئة مختصة ودائمة وتغييرها بتغيير الحكومات أن يكون عائقا أمام تنفيذ البرامج والخطط التطويرية وبالتالي عدم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل المناسب.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000 ، الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة بتاريخ: 2000/07/16، الجزائر، ص 06.

⁽²⁾ MIPMEPI: Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

2-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME¹

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05/165 بتاريخ 3 ماي 2005، وهي عبارة عن وكالة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لإشراف مباشر من وزير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتركز أهم أنشطتها في : (2)

- ❖ تنفيذ الاستراتيجية القطاعية الرامية إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تشرف على متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات وتقييم فعالية تطبيقه، مع اقتراح التصحيحات اللازمة لتحسين نتائجه.
- ❖ تقوم الوكالة بتقديم الخبرة والاستشارات المتخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ متابعة تطور نمو المؤسسات فيما يخص مراحل الإنشاء والتوسيع وتغيير النشاط أو التوقف.
- ❖ ترقية الإبداع والابتكار التكنولوجي داخل هذه المؤسسات، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطها، واستغلالها ونشرها لدعم صناع القرار والمستثمرين.

3-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)³

من خلال محتوى المرسوم التنفيذي رقم 20-329 الصادر في 2020/11/22 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر في 8 سبتمبر 1996 تم تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ⁴) حيث أصبحت تدعى بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،⁽⁵⁾ وقد أصبحت هذه الهيئة مكلفة رسميًا بتشجيع ودعم الشباب العاطل عن العمل ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم الخاصة بما يساهم في خلق مؤسسات مصغرة وتوسيعها.⁽⁶⁾

(1) ANDPME : Agence Nationale de Développement de la PME

(2) سليمة غدير أحمد، (2017): متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر - دراسة حالة الجنوب الشرقي - ورقلة، الوادي، غرداية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 32.

(3) ANADE : Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat.

(4) ANSEJ : Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes

(5) المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل للمرسوم التنفيذي 96-296، يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا بعد تحويل سلطة الوصاية عليها من وزارة العمل والتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة(المرسوم تنفيذي 20-186) جريدة رسمية عدد 70 لسنة 2020.

(6) موقع الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية <https://www.aps.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/14 على الساعة: 18:20.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

تتكفل الوكالة بالمهام التالية: ⁽¹⁾

- دعم التكوين والتأطير: تنظيم دورات تدريبية لتعزيز مهارات حاملي المشاريع في المقاولاتية وإدارة الأعمال؛
- المرافقة الشاملة: متابعة أصحاب الأفكار ومرافقتهم عبر مختلف مراحل المشروع منذ الانطلاقة حتى التشغيل؛
- تسهيل الوصول إلى التمويل: توفير صيغ تمويلية متنوعة لإنشاء وتوسعة المشاريع، بالتعاون مع شركاء من القطاع البنكي ومؤسسات التمويل؛
- ربط المشاريع بالأسواق والشركاء: دعم إنشاء شبكة علاقات بين رواد الأعمال والمستثمرين والشركاء الاقتصاديين؛
- تعزيز البيئة المقاولاتية: نشر الفكر المقاولاتي وتحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات المصغرة من خلال الخدمات الرقمية وبرامج الدعم المتخصصة.

4- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI²):

كانت سابقا تسمى بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI³) وتم تحويل إسمها إلى (AAPI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد تنظيمها وطريقة سير عملها. فهي هيئة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي تعمل تحت إشراف الوزير الأول، ومن مهامها استقبال المشاريع الاستثمارية المقدمة من مختلف المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات مع استثناء قطاع المناجم والموارد الطبيعية الذي يخضع لإطار متخصص. ⁽⁴⁾

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM

تم تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، الذي يحدد قانونها الأساسي ويُنظم مهامها. وتعد الوكالة هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى دعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع. وتشرف على الوكالة مجلس توجيهي ويديرها مدير عام، وقد بدأ نشاطها الفعلي في جانفي 2004. ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ موقع الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية <https://www.aps.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/14 على الساعة: 18:20.

⁽²⁾ AAPI: L'Agence algérienne de promotion de l'investissement .

⁽³⁾ ANDI: L'agence Nationale de Développement de L'investissement.

⁽⁴⁾ موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: <https://aapi.dz/ar/accueil-ar> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/16 على الساعة: 15:45.

⁽⁵⁾ المادتين 02 و 03 من مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 2004/01/22 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 06، ص 08.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- تمثل الوكالة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية منتشرة في كامل أنحاء الوطن، وتخضع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة للمتابعة العملية لكافة نشاطاتها. كما تتمثل الأهداف الأساسية للوكالة فيما يلي: ⁽¹⁾
- الحد من البطالة والفقر والتهميش عبر تشجيع المشاريع الخاصة، الحرف التقليدية، والعمل المنزلي، مع إعطاء الأولوية للشباب والنساء المقيمات في البيت؛
 - غرس الثقافة المقاولاتية لدى الشباب عن طريق تسهيل اندماجهم الاجتماعي وتعزيز التنمية الفردية للأشخاص؛
 - تحسيس السكان المحليين بالفرص الاقتصادية والثقافية عبر اطلاعهم على المنتجات والخدمات المولدة للقيمة وفرص الشغل المتوفرة في مناطقهم؛
 - دعم وتوجيه المؤسسات المبتكرة عن طريق متابعة المستفيدين من القروض المصغرة، مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المبرمة معهم؛
 - تقديم الإرشاد والدعم الفني من خلال تقديم النصائح والتقنيات في مجال تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للدخل للمداخيل للمستفيدين من المشاريع؛
 - ترويج منتجات المؤسسات المصغرة عن طريق تنظيم معارض جهوية ووطنية لعرض منتجات المؤسسات المصغرة وتشجيع التسويق المحلي والوطني لها.

⁽¹⁾ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <https://www.angem.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/17 على الساعة: 11:30.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث :حصيلة مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل برامج التنمية

تعد المؤسسات المصغرة ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل الوطني، خاصة في سياق البرامج التنموية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. وقد ساهم الاستثمار في هذه المؤسسات عبر دعمها مالياً وتقنياً، وتطوير مهارات رواد الأعمال، في تعزيز قدرتها على الابتكار وخلق فرص عمل جديدة. غير أن تقييم حصيلتها يتطلب دراسة واقعها الفعلي وقدرتها على تحويل الموارد والدعم المقدم إلى نتائج ملموسة على مستوى الاقتصاد الوطني. ويهدف هذا التحليل إلى الكشف عن مدى نجاح برامج التنمية في تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة، وتحديد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحققة منها. كما يساعد في استخلاص الدروس ووضع التوصيات لتعزيز مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

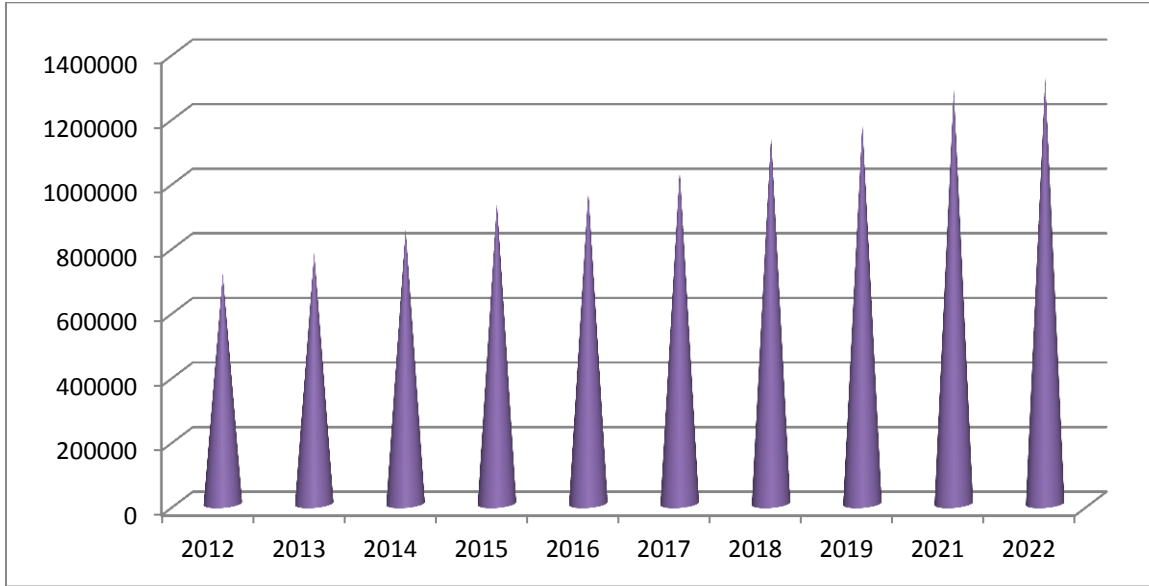
أولاً: التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر

يمكن متابعة التطور العددي للمؤسسات المصغرة وتنوع أنشطتها وتوزيعها حسب ما يلي:

1-تطور عدد المؤسسات المصغرة

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجياً، حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة سنة 1964 ليتضاعف إلى 29000 مؤسسة سنة 1999، وفي الشكل الموالي تتم متابعة تطور عدد المؤسسات المصغرة في الفترة (2012-2022):

شكل رقم (03-01): التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر (من 2012 إلى سنة 2022)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشریات (13،16،11،30،31،39،40،42) من العدد 42، من الموقع الإلكتروني: www.mdipi.gov.dz consulté le 06/02/2024.

يظهر الرسم البياني اتجاهًا تصاعديًا واضحًا في عدد المؤسسات المصغرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022، حيث ارتفع العدد من حوالي 687 ألف مؤسسة سنة 2012 إلى ما يزيد عن 1.3 مليون مؤسسة سنة 2022. هذا التطور يعكس ديناميكية ملحوظة في نسيج المؤسسات المصغرة، ويمثل تضاعفًا شبه كامل خلال عشر سنوات بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 6.7%. يعكس هذا المسار تصاعد الاهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة كأحد ركائز التنمية الاقتصادية المحلية، وكأداة رئيسية لمواجهة البطالة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

من المنظور الكلي، يُترجم هذا الارتفاع في عدد المؤسسات المصغرة إلى توسّع في القاعدة الإنتاجية الوطنية وتنوّع في الأنشطة الاقتصادية، خصوصًا في قطاعات الخدمات، التجارة، والصناعات الحرفية. كما يدل على تحوّل تدريجي في بنية الاقتصاد الجزائري نحو نمط أكثر انفتاحًا على المبادرة الخاصة والمقاولاتية الفردية، بعد عقود من هيمنة القطاع العام.

وعليه يمكن اعتبار الفترة 2012-2022 مرحلة تحول كمّي مهم في بنية الاقتصاد الجزائري، حيث رسّخت المؤسسات المصغرة حضورها كعنصر أساسي في خلق القيمة والعمل. غير أن التحول النوعي ما زال في بدايته، ويتطلب رؤية استراتيجية شاملة تجعل من هذه المؤسسات رافعة حقيقية للتنويع الاقتصادي، وليس مجرد وسيلة ظرفية لامتنعاص البطالة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

2-توزيع المؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات المصغرة حسب قطاعات النشاط حتى 2022/12/31.

الجدول رقم (03-01): توزيع المؤسسات المصغرة حسب قطاعات النشاط حتى 2022/12/31

النسبة المئوية	عدد المؤسسات	قطاعات النشاط
51.74	683.179	خدمات
0.62	8.188	فلاحة
23.83	314.714	الحرف التقليدية
8.53	112.653	الصناعة
15.04	198.628	البناء والأشغال العمومية
0.25	3.302	الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة
100	1.320.664	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42، أفريل 2023، ص 10.

يعكس التوزيع القطاعي للمؤسسات المصغرة في الجزائر مع نهاية سنة 2022، والبالغ عددها 1,320,664 مؤسسة، ملامح البنية الاقتصادية الوطنية واتجاهات تطورها خلال العقد الأخير. فمن خلال الأرقام، نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الأكبر بحوالي 51.7% من إجمالي المؤسسات، متبوعاً بقطاع الأنشطة الحرفية بنسبة تقارب 23.8%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15%، في حين تبقى مساهمة الصناعات التحويلية محدودة نسبياً عند 8.5%، أما الزراعة والطاقة والمناجم فتشكلان نسباً هامشية لا تتجاوز معاً 1%.

هذا التوزيع يعكس أولاً الطابع الخدمي والاستهلاكي للاقتصاد الجزائري، إذ تميل غالبية المؤسسات المصغرة إلى أنشطة بسيطة وسريعة الدوران، ذات متطلبات رأسمالية منخفضة وقدرات تقنية محدودة، مثل التجارة والخدمات الشخصية والنقل. ويُفسّر ذلك بضعف الحوافز الموجهة للاستثمار الإنتاجي من جهة، وإلى حاجة فئات واسعة من الشباب إلى مصادر رزق سريعة في ظل معدلات بطالة مرتفعة من جهة أخرى، مما جعل المؤسسات المصغرة تؤدي وظيفة اجتماعية أكثر من كونها رافعة إنتاجية حقيقية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ثانياً، يبرز الوزن الكبير لقطاع الحرف والصناعات التقليدية كمؤشر على استمرار الاعتماد على الأنشطة اليدوية والمهارات الفردية، خاصة في المناطق الداخلية والريفية. هذا القطاع يشكل قاعدة مهمة للحفاظ على التراث الإنتاجي الوطني، لكنه يعاني من ضعف التنظيم والولوج إلى الأسواق الرسمية، ما يحد من قدرته على خلق قيمة مضافة مستدامة أو التطور نحو أنشطة صناعية خفيفة.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH)، فهو يعكس ارتباط النسيج المصغر بالديناميكية العامة للاستثمار العمومي ومشاريع البنية التحتية، إذ تزدهر هذه المؤسسات في فترات توسع الإنفاق العمومي وتراجع مع تقييد الميزانية، ما يجعلها شديدة التأثر بالتقلبات المالية والسياسات الحكومية.

في المقابل، يظل حضور المؤسسات المصغرة في القطاع الصناعي التحويلي محدوداً نسبياً، مما يكشف عن ضعف القدرات التقنية والابتكارية، وصعوبة الولوج إلى التمويل والمعدات الإنتاجية، إضافة إلى غياب بيئة صناعية محلية تشجع التصنيع الصغير والمتوسط. أما القطاع الزراعي، فضعف تمثيله يعكس استمرار الطابع غير الرسمي والاعتماد على الأنشطة الفردية غير المسجلة قانونياً، رغم إمكانياته الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد.

ويعود هذا التوزيع كون قطاع الخدمات لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تقنيات متطورة لإنشاء مؤسسة مصغرة كقطاع النقل والمواصلات والتجارة والفندقة، كما نجد تركز المؤسسات أيضاً في قطاع النشاطات الحرفية والتقليدية لسهولة العمل بها كونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

3. مساهمة المؤسسات المصغرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر

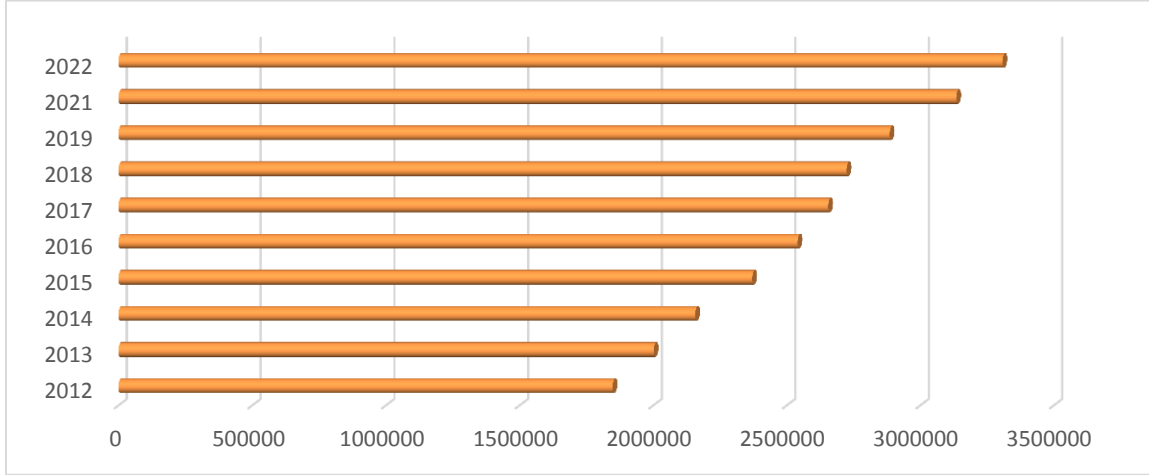
لسياسات دعم وتطوير المؤسسات المعتمدة في الجزائر دوراً كبيراً في تطور قطاع المؤسسات المصغرة وزيادة مساهمته في متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني، وهذا ما سيتطرق له في ما يلي:

1.3 مساهمة المؤسسات المصغرة في التشغيل

الشكل الموالي يعرض مساهمة المؤسسات المصغرة في التشغيل خلال الفترة الزمنية (2012-2022).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

شكل رقم (03-02): تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2012-
(2022)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشریات (13،16،11،30،31،39،40،42) من العدد 42، من الموقع الإلكتروني: www.mdipi.gov.dz consulté le 06/02/2024

يُبرز الشكل البياني المتعلق بتطور مناصب الشغل التي وفّرتها المؤسسات المصغرة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022 اتجاهاً تصاعدياً واضحاً، حيث انتقل عدد مناصب الشغل من حوالي 1.848.117 منصب سنة 2012 إلى ما يفوق 3.307.821 منصب سنة 2022. ويعكس هذا التطور تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني، لا سيما في مجال التشغيل، ما يؤكد أهميتها كآلية فعالة لامتصاص البطالة وتعزيز الإدماج المهني، خاصة لفئة الشباب.

وخلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، وتحديداً ما بين 2012 و2015، عرف عدد مناصب الشغل نمواً تدريجياً بوتيرة معتدلة، وهو ما يمكن تفسيره بكون السياسات الداعمة للمؤسسات المصغرة كانت لا تزال في مراحلها الأولى من حيث الفعالية والتجسيد الميداني. كما ارتبط هذا التطور المحدود نسبياً باستمرار هيمنة القطاع العمومي على التشغيل، إلى جانب الصعوبات التمويلية والإدارية التي واجهت العديد من المبادرات المقاولاتية المصغرة.

وابتداءً من سنة 2016، شهدت مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات المصغرة تسارعاً ملحوظاً في وتيرة النمو، وهو ما يتزامن مع التحولات الاقتصادية التي فرضها تراجع عائدات المحروقات، الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى تبني توجهات جديدة قائمة على تنويع الاقتصاد الوطني. وقد ساهم تعزيز برامج دعم ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص في توسيع قاعدة المؤسسات المصغرة، مما انعكس إيجاباً على قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ورغم الصدمة الاقتصادية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 خلال سنتي 2020 و2021، يبيّن الشكل البياني استمرار الاتجاه التصاعدي لمناصب الشغل، وإن كان بوتيرة أبطأ نسبياً، وهو ما يدل على مرونة المؤسسات المصغرة وقدرتها على التكيف مع الأزمات الاقتصادية. كما يعكس هذا الاستمرار الدور الاجتماعي المهم الذي اضطلعت به هذه المؤسسات في الحفاظ على مستوى معين من الاستقرار في سوق العمل، في ظل تقلص فرص التوظيف في قطاعات أخرى.

وفي المجمل، تؤكد المعطيات أن المؤسسات المصغرة أصبحت تشكّل ركيزة أساسية في منظومة التشغيل الوطنية، وساهمت بشكل متزايد في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات. غير أن استدامة هذا الدور تظل مرهونة بتحسين جودة مناصب الشغل المحدثّة، وتعزيز مرافقة المؤسسات المصغرة، وتوفير بيئة أعمال أكثر ملاءمة تضمن استمرارية نشاطها ورفع مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.3. المساهمة في المبادلات الخارجية

يمثل الجدول رقم (03-02) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال السنين 2021 و2022 .

جدول رقم (03-02) : تطور الميزان التجاري الجزائري للسنين 2021 و2022 (مليون دولار)

النسبة	2022	2021	
6.61	40 173,59	37 683,17	الاستيراد
53.72	60 384,02	39 280,83	التصدير
-	20 210,43	1 597,67	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42، أبريل 2023، ص 37.

يعرض الجدول تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2021 و2022، ويبرز من خلاله تحسن ملحوظ في الأداء التجاري للجزائر، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 39.28 مليار دولار في 2021 إلى 60.38 مليار دولار في 2022، أي بنسبة نمو قدرها 53.72% ويرجع هذا التحسن إلى الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال سنة 2022، والتي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية، إلى جانب تحسن نسبي في كميات التصدير، خاصة الغاز الطبيعي المسال والغاز عبر الأنابيب. في المقابل، شهدت الواردات أيضاً زيادة طفيفة من 37.68 مليار دولار إلى 40.17 مليار دولار، أي بنسبة 6.61%، وهو ما يعكس ارتفاعاً محدوداً في الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة، أو احتمالاً لزيادة في أسعار المواد المستوردة بسبب التضخم العالمي واضطرابات سلاسل التوريد.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

وبفضل الزيادة القوية في الصادرات مقابل الزيادة المحدودة في الواردات، انتقل الميزان التجاري من فائض طفيف قدره 1.60 مليار دولار في 2021 إلى فائض كبير بلغ 20.21 مليار دولار في 2022. هذا التحول الإيجابي يعكس تحسناً كبيراً في قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق فائض تجاري، مما يعزز احتياطياته من النقد الأجنبي، ويدعم استقرار الدينار الجزائري، ويمنح الحكومة هامشاً مالياً أوسع لتمويل المشاريع التنموية. كما قد يسمح هذا الفائض بتحسين التصنيف الائتماني للبلاد وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، شريطة أن يتم توظيف هذه العائدات في تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده المفرط على صادرات المحروقات.

ثانياً: مساهمة هيئات الدعم في تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر

يتم من خلال هذا العنصر عرض حصيلة الانجازات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مع إبراز دورها على منح فرص العمل إلى غاية نهاية سنة 2022.

1. حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

منذ تأسيسها إلى غاية نهاية سنة 2021 قامت الوكالة بتقديم 395 812 مشروع للشباب والتي تسمح بتوفير 944 525 منصب عمل، هذا تختلف عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03-03) : عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفق

قطاعات النشاط إلى غاية 2021/12/31

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل
الخدمات	110 355	28%	256 992
نقل المسافرين	19 020	5%	43 731
الصناعة التقليدية	43 663	11%	127 638
نقل البضائع	56 824	14,4%	96 754
الزراعة	59 894	15%	141 567
الصناعة	30 348	8%	86 216
البناء والأشغال العمومية	36 162	9%	104 505
الأعمال الحرة	13 055	3%	29 237

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

26 105	3%	11 395	الصيانة
5 563	0,29%	1 136	الصيد البحري
24 138	3,4%	13 390	النقل بالتبريد
2 079	0%	570	هيدروليك
944 525	100	395 812	المجموع

المصدر: إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42، أبريل 2023، ص 30.

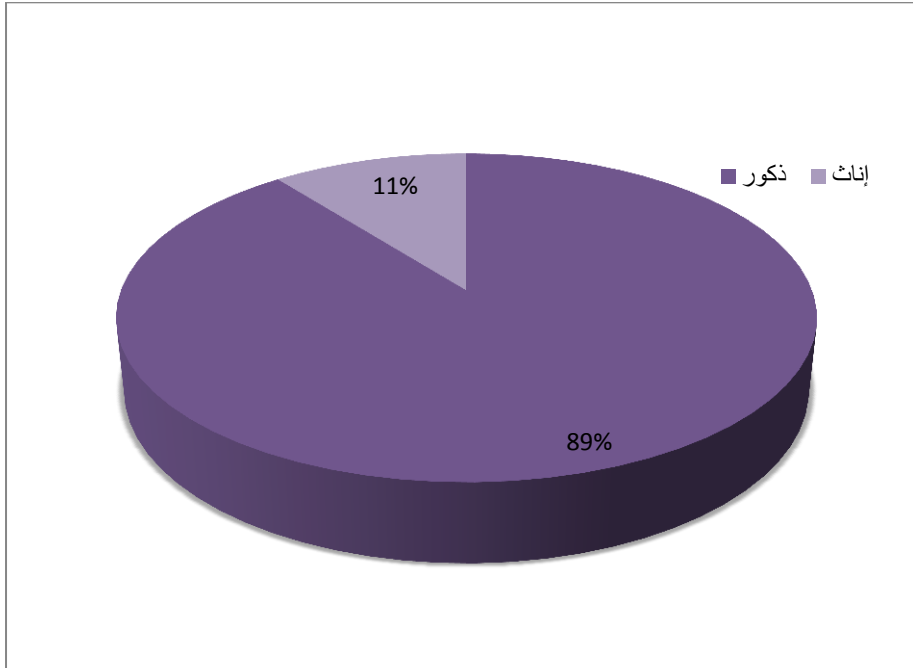
من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة لا تمثل إلا حوالي 53.60 % من إجمالي المشاريع الحاصلة على شهادة التأهيل، حيث يلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى بنسبة 28 % أي حوالي 110 355 مشروع ممول عن طريق الوكالة أي أنه يجلب أكثر عدد من حاملي المشاريع الممولة من طرف الوكالة ويليه قطاع الزراعة بنسبة 15 % أي 59 894 مشروع ممول ثم قطاع نقل البضائع بنسبة 14.4 % أي ما يعادل 56 824 مشروع وفي المرتبة الرابعة قطاع الصناعات التقليدية حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 43 663 بنسبة 11 % وهذا يرجع لاهتمام الوكالة بدعم الشباب وتوجيههم لإنشاء المؤسسات المصغرة. كما يوضح الجدول أن أغلب مشاريع الوكالة تخص القطاعات غير المنتجة أي تحظى بالقسم الأكبر من الاهتمام فقط قطاع الصناعة مثلا يمثل نسبة 8 % من إجمالي المشاريع الممولة بمجموع 30 348 منذ بداية نشاطها، كما أن معظم المشاريع هي مشاريع قطاع الخدمات والزراعة ونقل البضائع والصناعات التقليدية إضافة إلى قطاع البناء.

والملاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من المشاريع الفلاحية لم يتم تمويلها كما هو الحال في باقي القطاعات، وكذلك يظهر أن الوكالة منذ نشأتها إلى نهاية سنة 2021 استحدثت حوالي 944 525 منصب شغل وهذا العدد جيد لا يستهان به لكن يجب صب الاهتمام أكثر على القطاعات المنتجة التي هي أهم القطاعات عالميا لتحقيق الهدف التنموي للدولة من خلال هيئات دعم المؤسسات.

ورغم دعم الدولة المرأة وإعطائها العديد من الحوافز والامتيازات إلا أن مساهمتها في إنشاء المؤسسات المصغرة قليلة مقارنة بمساهمة الرجال، فمنذ نشأة الوكالة إلى نهاية سنة 2021 تساهم بحوالي نسبة 11 % أي بقيمة 42 062 مؤسسة كما هو مبين في الشكل البياني التالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

شكل رقم (03-03): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشریات (13،16،11،30،31،39،40،42) من العدد 42، من الموقع الإلكتروني: www.mdipi.gov.dz consulté le 06/02/2024.

2. عدد المشاريع في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

وفقا لإحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، قدر عدد المشاريع الممولة في إطار نشاط الصندوق المخصص لدعم الشباب حاملي المشاريع منذ سنة 2004 إلى غاية 2022/12/31، 160.202 مشروعا بإجمالي تمويل قدره 554.780.18 مليون دينار جزائري، توفر مجموع المشاريع الممولة 340500 منصب شغل والجدول الموالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الجدول رقم (03-04): توزيع المشاريع الممولة في إطار CNAC حسب قطاع النشاط الاقتصادي
(2004-2022/12/31) (الوحدة مليون دينار جزائري)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية
الفلاحة	26 977	16.82	63 830	113 742,15
الحرف	16 668	10.40	43 115	55 316,53
الصناعات الصغيرة	8 949	5.56	28 466	37 603,67
الهيدروليك	372	0.21	1 255	2 627,35
الصناعة	12 950	8.06	37 547	61 498,81
الصيانة	1027	0.63	2 483	3 319,15
الصيد	626	0.36	2 231	4 211,68
المهن الحرة	1 772	1.10	3 822	7 940,98
الخدمات	32 390	20.21	68 986	118 276,43
نقل البضائع	46 124	28.95	70 053	120 632,29
نقل المسافرين	12 347	7.70	18 712	29 611,13
المجموع	160202	100	340500	554 780,18

المصدر: إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42، أبريل 2023، ص 27.

كشف توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC عبر القطاعات الاقتصادية عن اختلافات كبيرة في حجم الاستثمار، وعدد المشاريع، وقدرتها على خلق مناصب الشغل، مما يعكس تبايناً واضحاً في بنية الاقتصاد الوطني وفي جاذبية كل قطاع. حيث احتل قطاع نقل البضائع المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC، إذ بلغ عددها 46.124 مشروعاً، أي ما يعادل 28.95% من إجمالي المشاريع، موقفاً حوالي 70.053 منصب شغل، وبقيمة مالية تقدر بـ 120.632 29 مليون دينار. ويعكس هذا التركيز الكبير توجه المستفيدين نحو الأنشطة الأقل تعقيداً من حيث شروط الدخول وسرعة دوران رأس المال، إضافة إلى ارتفاع الطلب على خدمات النقل في ظل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

توسّع المبادلات التجارية. غير أن هيمنة هذا القطاع تكشف عن محدودية التوجّه نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة، ما قد يضعف أثر هذه المشاريع على التنويع الاقتصادي طويل الأمد.

ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعدد 32.390 مشروعًا، بنسبة 20.21%، موفّرًا 68.986 منصب شغل، وبقيمة مالية بلغت 118.276.43 مليون دينار. ويعكس هذا الوزن الكبير التحول المتزايد للاقتصاد الوطني نحو الطابع الخدمي، حيث تمثل الخدمات مجالًا واسعًا لاستيعاب اليد العاملة. إلا أن الاعتماد المفرط على هذا القطاع قد يحدّ من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، نظرًا لضعف القيمة المضافة وارتباطه الوثيق بمستوى الطلب المحلي.

كما يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعدد 26.977 مشروعًا، بنسبة 16.82% من إجمالي المشاريع، مع توفير 63.830 منصب شغل، وقيمة مالية تقدّر بـ 113.742.15 مليون دينار. ويبرز هذا القطاع كأحد المحركات الأساسية للتشغيل، خاصة في المناطق الريفية، كما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل البطالة. غير أن الطابع الموسمي للنشاط الفلاحي، وضعف المكننة والتكنولوجيا، يحدّ من استقرار مناصب الشغل ويرفع من هشاشتها.

أما في المرتبة الرابعة يأتي قطاع الحرف بعدد 16.668 مشروعًا، بنسبة 10.40%، موفّرًا 43.115 منصب شغل، وبقيمة مالية بلغت 55.316.53 مليون دينار. ويعكس هذا الحضور أهمية الحرف في دعم الاقتصاد المحلي والحفاظ على الأنشطة التقليدية، غير أن مساهمتها الاقتصادية تبقى محدودة من حيث الإنتاجية والقيمة المضافة، نتيجة الطابع الفردي وصغر حجم المشاريع.

أما قطاع الصناعة، فقد سجّل 12.950 مشروعًا، بنسبة 8.06% من إجمالي المشاريع، مع توفير 37.547 منصب شغل، وقيمة مالية قدّرت بـ 61.498.81 مليون دينار. ورغم أن ترتيبه متأخر نسبيًا من حيث عدد المشاريع، إلا أن أهميته الاقتصادية تبقى كبيرة، لكونه قطاعًا منتجًا للقيمة المضافة وقادرًا على دعم التنويع الاقتصادي. غير أن ضعف الإقبال عليه يعكس استمرار المعوقات المرتبطة بالتكنولوجيا، والتمويل، وتعقيد الإجراءات.

ثم يأتي قطاع نقل المسافرين في المرتبة السادسة بعدد 12.347 مشروعًا، بنسبة 7.70%، موفّرًا 18.712 منصب شغل، وبقيمة مالية بلغت 29.611.13 مليون دينار. ويؤدي هذا القطاع دورًا اجتماعيًا مهمًا في تحسين خدمات التنقل، إلا أن مردوديته الاقتصادية تبقى محدودة نسبيًا بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية وتقلب الطلب.

كما يسجّل قطاع الصناعات الصغيرة 8.949 مشروعًا، بنسبة 5.56%، موفّرًا 28.466 منصب شغل، وبقيمة مالية قدّرت بـ 37.603.67 مليون دينار. ورغم محدودية عدد المشاريع مقارنة بالقطاعات الخدمية، إلا أن هذا القطاع يتمتع بأهمية استراتيجية في خلق القيمة المضافة وتعزيز النسيج الصناعي، غير أن ضعفه يعكس نقص التحفيز والدعم التقني.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

أما في المرتبة الثامنة يأتي قطاع المهن الحرة بعدد 1.772 مشروعًا، بنسبة 1.10%، مع توفير 3.822 منصب شغل، وقيمة مالية بلغت 98. 7.940 مليون دينار. ويعكس هذا القطاع نشاطات قائمة على المهارات الفردية والخدمات المتخصصة، إلا أن توسعه يبقى محدودًا بسبب ضيق السوق وارتفاع متطلبات التأهيل.

أما قطاع الصيانة، فقد سجّل 1.027 مشروعًا فقط، بنسبة 0.63%، موفّرًا 2.483 منصب شغل، وقيمة مالية قدرت بـ 3.319.15 مليون دينار. ويعكس هذا الضعف غياب الوعي بأهمية أنشطة الصيانة في دعم الاستدامة الاقتصادية وتقليص التكاليف، رغم دورها الحيوي في دعم القطاعات الأخرى.

ثم يأتي قطاع الصيد في المرتبة قبل الأخيرة بعدد 626 مشروعًا، بنسبة 0.36%، موفّرًا 2.231 منصب شغل، وقيمة مالية بلغت 68. 4.211 مليون دينار. ويعكس هذا الحجم المحدود القيود الطبيعية والجغرافية، إضافة إلى الطابع الموسمي للنشاط، رغم مساهمته في الأمن الغذائي.

وأخيرًا، يحتل قطاع الهيدروليك المرتبة الأخيرة بعدد 372 مشروعًا فقط، بنسبة 0.21%، موفّرًا 1.255 منصب شغل، وقيمة مالية قدرت بـ 2.627.35 مليون دينار. ويعكس هذا الضعف الطابع التقني ورأس المال المكثف لهذا القطاع، ما يحدّ من قدرة المؤسسات المصغرة على ولوجه، رغم أهميته الاستراتيجية في دعم التنمية الاقتصادية.

وعليه توضح هذه الأرقام أنّ الاستثمار في الجزائر يميل نحو القطاعات ذات التكاليف المنخفضة والقدرة العالية على خلق الوظائف، بينما تبقى القطاعات الصناعية التحويلية - رغم أهميتها الاستراتيجية - أقل استقطابًا للمشاريع بسبب ارتفاع تكلفتها وضعف التأطير التقني. وهذا يستدعي إعادة توجيه السياسات نحو خلق بيئة محفزة للصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، عبر تسهيل التمويل طويل المدى، دعم التكنولوجيا، وتطوير سلاسل إنتاج متكاملة.

3. المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

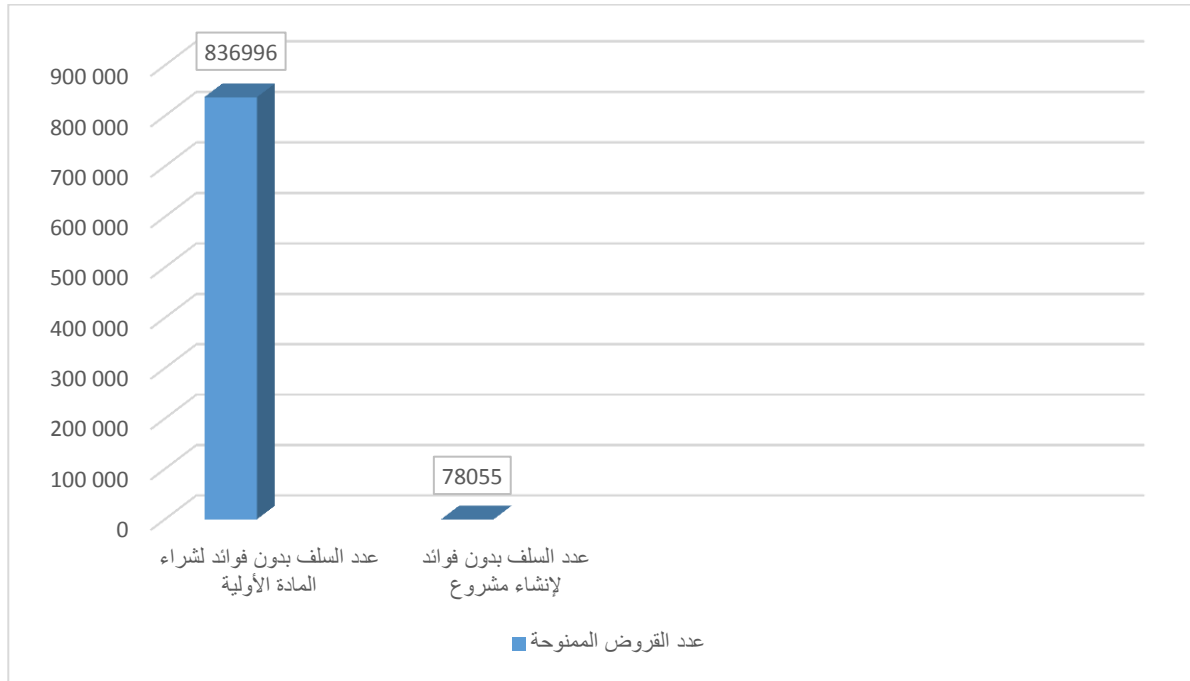
تعد هيئة القرض المصغر من أكثر الأدوات جذبًا للشباب، نظرًا لبساطة إجراءات الحصول عليها وغياب وجود شروط تعجيزية للاستفادة منها، وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المشاريع الممنوحة من طرفها منذ بدء نشاطها سنة 2005 وحتى غاية 31 ديسمبر 2022، 966 302 مشروع بقيمة مالية 67 492 044 372,70 دج، تتوزع على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي.

1.3 حصيلة القروض الممولة حسب نوع التمويل:

الشكل الموالي يبين مجموع القروض المقدّمة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل الى غاية 2023/03/31:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الشكل رقم (03-04): حصيلة القروض الممولة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل حتى 31 مارس 2023



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني: <https://www.angem.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/17 على الساعة: 11:30.

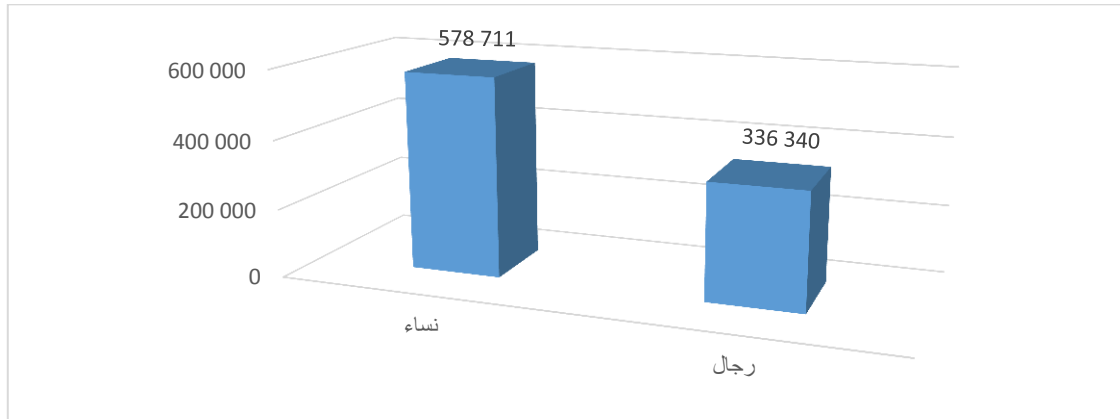
يتضح من الشكل المبين أعلاه أن مجموع القروض الممولة حسب نمط التمويل بلغ 915051 قرضا، منها 836996 قرض مخصص لشراء المواد الأولية ما يمثل نسبة 91.46%، بالمقابل بلغ عدد القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع لم يتجاوز 78 055 قرضا أي بنسبة 8,54% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بنسبة القروض الممنوحة المخصصة لشراء المواد الأولية، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن المقترضين يمكنهم الاستفادة من سلفة شراء المواد الأولية، أكثر من مرة بعد تسديد القرض السابق، كما أن غالبية المستفيدين من هذا النوع من القروض نساء مأكثات بالبيت يحتجن إلى شراء المواد الأولية اللازمة لتحويل أفكارهن إلى مشاريع عملية على أرض الواقع .

2.3 توزيع القروض الممولة حسب الجنس:

يوضح الشكل الموالي توزيع القروض الممولة من قبل الوكالة حسب الجنس:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الشكل رقم (03-05): توزيع القروض الممولة حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2023



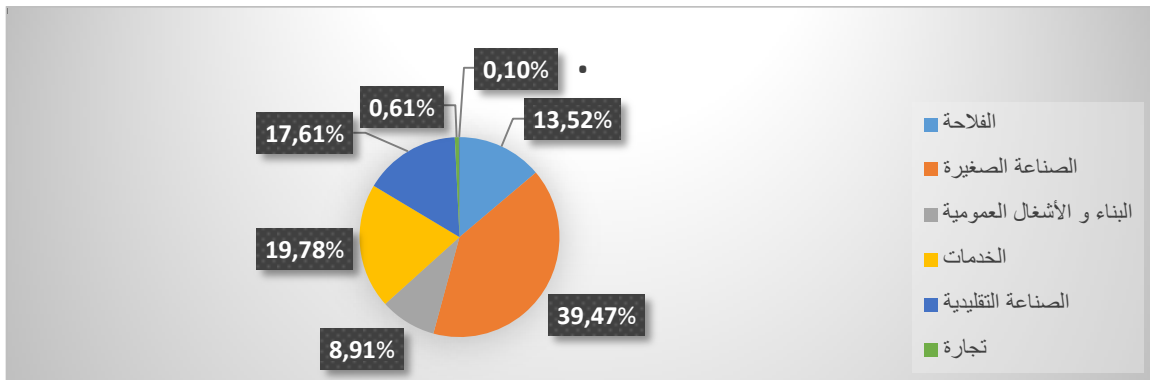
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني: <https://www.angem.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/17 على الساعة: 11:30.

يوضح الشكل أعلاه أن النساء استحوذن على نسبة 63.25% من إجمالي القروض الممنوحة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بفئة الرجال الذين يمثلون نسبة 36.75% فقط من إجمالي القروض الممنوحة، ويعكس هذا التوزيع توجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو دعم النساء المقيمات في البيت لا سيما من خلال آلية القرض الحسن بما يتيح لهن فرصة تمويل مشاريعهن وتحويل أفكارهن إلى أنشطة اقتصادية عملية.

3.3. توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط:

يوضح الشكل أدناه نسب توزيع القروض التي استفادت منها مختلف القطاعات الاقتصادية إلى غاية 2023/03/31.

الشكل رقم (03-06): توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 مارس 2023



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني: <https://www.angem.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/17 على الساعة: 11:30.

يوضح الشكل المبين أعلاه أن قطاع الصناعات الصغيرة استحوذ على النسبة الأكبر من القروض الممنوحة بنسبة 39.47% وذلك لأن هذا النوع من النشاط يحتاج إلى رؤوس أموال لإطلاق مشاريعهم، كما أنه يعتبر قطاعا

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

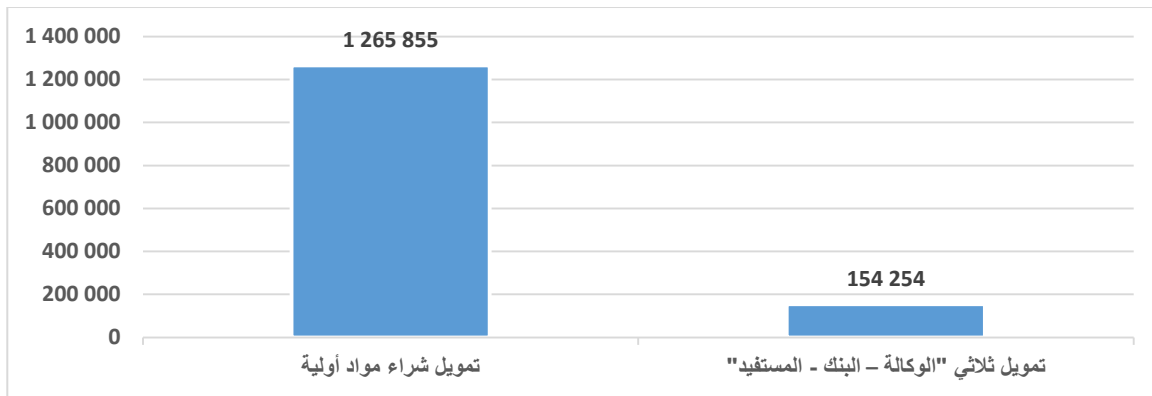
مكمّلا للصناعات الكبيرة، وقادرا على تقليل البطالة عبر توفير مناصب عمل مؤقتة ودائمة، وهذا من أهم الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 19,78% نظرا لكون مشاريعه تتطلب رؤوس أموال منخفضة وسهلة الاستثمار فيه، مع غياب التعقيدات في دورة الاستغلال.

أما قطاع الصناعات التقليدية فقد حل في المرتبة الثالثة بنسبة 17.61% من إجمالي القروض الممنوحة، والذي تسيطر عليه بشكل كبير فئة النساء الماكثات بالبيت، ويليه قطاع الفلاحة الذي حظي بنسبة قليلة جدا قدرت 13.52% على الرغم من كونه يعتبر رهانا حقيقيا لضمان الأمن الغذائي، وذلك لأن الشباب يميلون إلى عزوف عن الاستثمار في هذا القطاع بسبب نقص الدعم المالي من البنوك والمؤسسات المتخصصة، وفي ذيل الترتيب يأتي قطاع التجارة والصيد البحري، نظرا لاحتياج هذه القطاعات إلى رؤوس أموال ضخمة، وهو ما لا يتوافق مع صيغ التمويل التي تقدّمها الوكالة.

4.3 الحصيلة الإجمالية لمناصب الشغل المستحدثة:

يمكن عرض الحصيلة الإجمالية لمناصب الشغل المستحدثة بالتفصيل عن طريق الشكل التالي :

الشكل رقم (03-07): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 31 مارس 2023



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الإلكتروني: <https://www.angem.dz> تم الاطلاع عليه يوم: 2024/08/17 على الساعة: 11:30.

تمثل البيانات الموضحة في الشكل أعلاه أن إجمالي مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة حتى 31 مارس 2023 بلغت 1420109 منصبا وهو رقم مهم يعكس تأثير الوكالة في تحفيز التشغيل ومكافحة البطالة، حيث نلاحظ أنه تم تخصيص 1265855 منصبا لتمويل المواد الأولية بينما بلغ عدد المناصب التي استحدثت لغرض التمويل الثلاثي فقدرت بـ 154254 منصب، ومن هنا يظهر بوضوح الدور الفعال للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق فرص العمل ودعم الاستقرار الاقتصادي للشباب والنساء الماكثات في المنزل.

وعليه يشير تحليل وتقييم أداء هيئات الدعم المذكورة إلى أن مدى تأثيرها لا يزال محدودا ولم يصل بعد إلى المستوى المنشود.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

مما سبق ذكره يمكن القول أن المؤسسات المصغرة احتلت مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني بعد أن تبنتها الجزائر حيث كانت وضعية الاقتصاد جد متدهورة خلال المراحل السابقة منذ 1961 وتفضيل المؤسسات العمومية الكبرى في تحقيق الأهداف المسطرة والتنمية المنشودة، ولكن هذا التحسن في الاقتصاد الوطني الحالي راجع لأسباب مختلفة رغم تسجيله لأرقام لا بأس بها في الفترة الأخيرة إلا أنها ليست بالجودة المرجوة لتحقيق الأهداف المرادة بالرغم من تسخير الدولة لعدة آليات مختلفة لمرافقة وتوجيه هذه المؤسسات المصغرة في جميع مراحل نموها و تطورها و عليه من الضروري جدا العمل على تطوير هذه المؤسسات لتجديد النسيج المؤسساتي ويمكن أن يحقق هذا بزيادة الاهتمام بالمؤسسات الداعمة وتحسين جودة خدماتها لتوفير كل ما يلزم لتطوير المؤسسات المصغرة و بالتالي تحقيق التنمية المرجوة وأهداف المؤسسات والدولة للنهوض بالاقتصاد.

مما سبق، ومنذ بداية تطبيق برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر مع مطلع القرن الحادي والعشرين، كان لهذه البرامج أثر ملموس على بروز ونمو المؤسسات المصغرة، حيث تزامن كل برنامج تنموي مع نتائج محددة عززت هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد. ففي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الذي هدّاف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني والتغلب على التراجع الهيكلي، شجّع الاستثمار المحلي وأتاح فرصاً أكبر لأصحاب المشاريع الصغيرة لدخول السوق وبدء أنشطتهم الاقتصادية، مما ساهم في زيادة عدد المؤسسات المصغرة وتخفيف بعض ضغوط البطالة. تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، الذي عزّز دور المؤسسات المصغرة في الامتصاص التدريجي للبطالة عبر خلق أنشطة اقتصادية متنوعة، إذ ركّز على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع المبادرات الفردية. ثم جاء المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) والذي دمج بين أهداف الإنتاجية والتشغيل، ما دفع المؤسسات المصغرة نحو تبني أساليب إنتاج أكثر كفاءة والمساهمة في القيمة المضافة للناتج المحلي، بينما ركّز برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على استقرار مكتسبات البرامج السابقة عبر تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وربطها بشبكات أوسع من الأسواق المحلية والقطاع الخاص، مما عزّز استدامتها على الرغم من التحديات البنوية للاقتصاد الجزائري. وفي إطار النموذج الجديد للنمو (2016-2030)، الذي يواكب المخطط الخماسي ويهدف إلى تنويع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، شهدت المؤسسات المصغرة فرصاً جديدة في الاقتصاد الرقمي والخدمات الحديثة، ما ساهم في تفعيل دورها كرافد أساسي في خلق فرص العمل وتشجيع الابتكار. وبذلك يتضح أن كل برنامج من برامج التنمية الاقتصادية الوطنية حقق نتائج مرتبطة بتمكين المؤسسات المصغرة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية الشاملة، رغم محدودية الفاعلية الكاملة الناتجة عن الاعتماد على إيرادات المحروقات وعدم الاستقرار في الاستثمار .

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: تحليل واقع مساهمة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية

تلعب المؤسسات الناشئة دورًا محوريًا في تعزيز الابتكار وديناميكية الاقتصاد الجزائري، وتساهم بشكل مباشر في جهود تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات. وقد ركزت برامج التنمية الوطنية على دعم هذه المؤسسات من خلال توفير التمويل، التكوين، وحاضنات الأعمال لتسهيل نموها ورفع قدرتها التنافسية. كما يتيح هذا التحليل تقييم فعالية السياسات التنموية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. ومن ثم، توفير قاعدة لتقديم توصيات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستثمار ودعم دور المؤسسات الناشئة في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يمثل الهيكل القانوني والمؤسسي للمؤسسات الناشئة في الجزائر ركائز أساسية من أجل دعم التحول الاقتصادي وتعزيز الابتكار. وقد تبنت الدولة منظومة تشريعية حديثة أبرزها القانون 20-02 الصادر في 17 أبريل 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الذي يحدد شروط إنشائها، تصنيفها، وآليات مرافقتها. كما أنشئت هياكل تنظيمية مثل الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة وحاضنات الأعمال لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتجريب. ويمكن هذا الإطار المؤسسات الناشئة من الاستفادة من مزايا ضريبية وتمويلات خاصة، بما يعزز دورها في تنويع الاقتصاد الوطني.

أولاً: النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر

في إطار تشجيع تأسيس وتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر، كرست السلطات الحكومية إلى توفير بيئة قانونية وتنظيمية محفزة لنشاط هذا النوع من المؤسسات، إدراكًا منها لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الابتكار.⁽¹⁾ وقد تناول المشرع الجزائري الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في عدة نصوص تشريعية، أبرزها ما يلي:

1. المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21 المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفي ظل القانون رقم 17-02.

قدم المشرع الجزائري في المادة 06 من القانون رقم 15-21 الصادر في 30 ديسمبر 2015، والمعدل والمكمل بموجب القانون رقم 20-01 الصادر في 30 مارس 2020 تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة.⁽²⁾ ووفقًا لما ورد في هذا النص، تُعرّف المؤسسة الناشئة بأنها المؤسسة التي تتولى تجسيد مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحويل

⁽¹⁾ إقولي أولد رايح صافية، (2021)، "مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، المنعقد يوم 15 فيفري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، ص33.

⁽²⁾ المادة 06 من قانون رقم 15-21، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جريدة رسمية، عدد 71، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، الجريدة الرسمية، عدد 20.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

نتائجها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة. ويُبرز هذا التعريف البعد الابتكاري والعلمي للمؤسسة الناشئة بوصفها حلقة وصل بين البحث العلمي وميدان التطبيق الاقتصادي.

وقد أكد العديد من الباحثين على أهمية هذا التوجه، حيث أن هذا التعريف يعكس إرادة الدولة في إدماج البحث العلمي ضمن المنظومة الاقتصادية من خلال دعم إنشاء مؤسسات ناشئة قائمة على الابتكار والاختراع.

أما بالنسبة للمؤسسات الناشئة في إطار القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أورد إليها المشرع في المادة 21⁽¹⁾ عند تناوله لآليات تمويل هذا الصنف من المؤسسات. إذ تم التطرق إلى صناديق الضمان وصناديق رأس المال المخاطر باعتبارها أدوات مالية مخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة ذات المشاريع المبتكرة. وقد جاء نص المادة كما يلي: "تنشئ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق لضمان القروض وصناديق للإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز نمو المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة".

يتضح من خلال هذا النص أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفاً دقيقاً للمؤسسات الناشئة، وإنما اكتفى بالإشارة إليها ضمن سياق آليات التمويل والدعم. فالمؤسسات الناشئة تُعامل هنا كفتحة فرعية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستفيد من آليات التمويل الخاصة بصناديق الإطلاق، التي تُعد أكثر ملاءمة لطبيعتها القائمة على الابتكار والمخاطرة. كما تهدف هذه الصناديق إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة حسب حجمها وطبيعة نشاطها، بما ينسجم مع التوجه العام للدولة نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة والقدرة الابتكارية.⁽²⁾

2. المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020

تعد المؤسسات الناشئة في الجزائر من المبادرات الحديثة نسبياً، حيث تم تناولها لأول مرة بوضوح في القانون رقم 19-14 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020. وقد خصّص المشرع المادة 69 من هذا القانون لتنظيم الإطار العام الذي يُتيح إنشاء المؤسسات الناشئة، بما في ذلك آليات الدعم والامتيازات الجبائية الممنوحة لها، وذلك في إطار رؤية وطنية تهدف إلى تحفيز الابتكار وريادة الأعمال لدى الشباب، وتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية قادرة على المساهمة في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني.

تضمن القانون رقم 19-14 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020 جملة من التسهيلات والامتيازات الجبائية الموجهة لدعم المؤسسات الناشئة، حيث أوردت المادة 69 منه على إعفائها من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم

⁽¹⁾ المادة 21 من قانون رقم 17-02 الصادر بتاريخ: 10 جانفي 2017، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 02، الصادرة بتاريخ: 11 جانفي 2017.

⁽²⁾ إقلاوي ولد رابح صافية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

على القيمة المضافة، لا سيما فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالعلامات التجارية والابتكار التكنولوجي.⁽¹⁾ غير أن المشرع ومن خلال هذه المادة، لم يقدم تعريفاً دقيقاً للمؤسسات الناشئة التي تشملها هذه الامتيازات، واكتفى بذكرها ضمن الفئات المستفيدة من الإعفاءات الجبائية دون تحديد معاييرها القانونية أو الاقتصادية.

ويُفهم من مضمون المادة أن المشرع الجزائري يهدف من خلال هذه التحفيزات الجبائية إلى مرافقة المؤسسات الناشئة في مرحلة الانطلاق الأولى وتخفيف الأعباء المالية عنها، بما يتيح لها التركيز على الابتكار والتطوير التكنولوجي وتحسين أدائها تدريجياً، وصولاً إلى تحقيق الاستدامة والمساهمة في النمو الاقتصادي.

كما تطرّق القانون في المادة 131 إلى استحداث آلية مالية جديدة لدعم هذا النوع من المؤسسات، حيث نص على إنشاء حساب تخصيص خاص لدى الخزينة العمومية برقم 150-302 تحت عنوان: "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" (Startup)،⁽²⁾ ويتكوّن هذا الصندوق من باين رئيسيين:

في باب الإيرادات يتكون من: العائدات الناتجة عن الرسوم غير الجبائية، الإعانات المقدمة من الدولة ومختلف الموارد والمساهمات الأخرى.

أما باب النفقات يحتوي على: تمويل وضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الناشئة، تمويل برامج التكوين والتدريب، تطبيق نسب تحفيزية على القروض البنكية ودعم واحتضان المؤسسات الناشئة.

من خلال هذه الأحكام، يتضح أن المشرع الجزائري يسعى إلى إنشاء منظومة مالية متكاملة لدعم المؤسسات الناشئة، تركز على التحفيز الجبائي والمرافقة التمويلية والتكوينية، بما يعزز قدرتها على النمو والابتكار في الاقتصاد الوطني.

يتبين من خلال محتوى المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 أن المشرع الجزائري أنشأ حساباً خاصاً تحت عنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة"، يهدف إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وتحفيز الابتكار في مختلف المجالات. ويُعد هذا الصندوق أداة فعالة لمرافقة هذه المؤسسات ومساعدتها على تحقيق التقدم والنمو من خلال تمويلها وتسهيل انطلاقتها.

يرتكز هذا النهج على الابتكار السريع وتجسيد الأفكار بأقل جهد ووقت ممكن، كما يساهم في تمكين الشباب أصحاب الأفكار الإبداعية من تحويل مشاريعهم إلى واقع عملي، بما يعكس الإرادة السياسية القوية للدولة الجزائرية في دعم الكفاءات الشابة، والمساهمة في بناء نسيج اقتصادي وطني متنوع، والحد من هجرة الكفاءات نحو الخارج.

(1) المادة 69 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 78.

(2) المادة 131 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 78.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

إضافة إلى ذلك، تمثل المؤسسات الناشئة وسيلة فعالة للحد من البطالة بفضل اعتمادها على التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، ويعتمد نجاح هذا النوع من المؤسسات بدرجة كبيرة على مدى إقبال الشباب، لاسيما الجامعيين، على تبني فكر ريادة الأعمال والانخراط في هذا المسار الجديد. ولتشجيعهم على ذلك، عملت الدولة على توفير ضمانات ودعم مادي وتحفيزات جبائية، من بينها الإعانات المالية، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى تسهيلات بنكية خاصة لمرافقة المشاريع الناشئة التي غالبًا ما تواجه تحفظًا من المؤسسات المصرفية في تمويلها. كما أبدت الدولة استعدادها لاحتضان هذه المشاريع من خلال إنشاء فضاءات عمل ومرافقة تقنية وتنظيمية. ومن الجدير بالذكر أن قانون المالية لسنة 2020 تضمن تدابير جبائية جديدة تصب في مصلحة أصحاب المؤسسات الناشئة، خصوصًا تلك العاملة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

كما نص قانون المالية لسنة 2020 أيضًا على إعفاء المؤسسات الناشئة من الرسوم الجمركية خلال مرحلة الاستغلال، إلى جانب تسهيل حصولها على العقار المخصص لتوسيع مشاريعها الاستثمارية، مما يعزز قدرتها على التطور والنمو ضمن مناخ اقتصادي محفز.

3. المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254

سخرت الجزائر عن طريق إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 تركيزها البالغ بترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، خاصة تلك المعتمدة على الابتكار والتجديد واستعمال التكنولوجيات الحديثة. فقد نص هذا المرسوم على إقامة اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامات "مؤسسة ناشئة"، و"مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال"، مع توضيح مهامها، تكوينها، وطرق سير عملها.

ويتضمن هذا المرسوم أيضًا تعريفًا عمليًا للمؤسسة الناشئة من خلال الشروط الواجب توافرها للحصول على العلامة الرسمية، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير الموجهة لدعم المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار والتجديد. وقد جاءت المادة 11 من المرسوم لتحديد هذه الشروط ضمن الفصل الثالث الموسوم بـ "شروط منح علامة مؤسسة ناشئة"، ومن أهمها: ⁽¹⁾

- أن تخضع المؤسسة للتشريع الجزائري، وهو ما يُعد معيارًا إقليميًا أكدت عليه أحكام القانون التجاري، الذي يُلزم كل مؤسسة تمارس نشاطًا داخل التراب الوطني بالخضوع للتشريع الجزائري.

⁽¹⁾ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد (55)، الصادرة بتاريخ 21/09/2020، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات. ورغم أن النص لم يحدد بدقة بداية احتساب هذه المدة، إلا أن أحكام المادة 14 من المرسوم أوضحت أن هذه الفترة تُحتسب ابتداءً من تاريخ حصول المؤسسة على علامة "مؤسسة ناشئة" للمرة الأولى، حيث يتم منح هذه العلامة لمدة أربع (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ومن خلال هذه الضوابط، يتضح أن المشرع الجزائري يسعى إلى وضع إطار قانوني دقيق ومحدد يضمن أن تكون المؤسسات الحاصلة على العلامة فعلاً حديثة النشأة ومبنية على الابتكار، مع توفير دعم مؤسسي وتنظيمي يعزز استمراريته وقدرتها على الإسهام في التنمية الاقتصادية.
- ومن بين الشروط الأخرى التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" ما يلي:⁽¹⁾
 - أن يتركز نشاط المؤسسة على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات بمختلف أنواعها، على أن يتضمن هذا النشاط فكرة مبتكرة تسهم في استقطاب الكفاءات وتشجيع الإبداع.
 - ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة الحد الأقصى الذي تحدده اللجنة الوطنية المكلفة بمنح العلامة.
 - يشترط أن يكون حيابة المؤسسة لأصحاب الشخصية الطبيعية أو لصناديق الاستثمار المعتمدة من قبل مؤسسات معتمدة على علامة "مؤسسة ناشئة" ما لا يقل عن 50% من رأسمال المؤسسة.
 - أن يتميز نشاط المؤسسة بإمكانية نمو مرتفعة، وهي خاصية أساسية تميز المؤسسات الناشئة في مختلف دول العالم.
 - ألا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عاملاً، حفاظاً على طابعها الصغير والمرن الذي يسمح بسرعة التكيف والتوسع.
 - من خلال تحليل أحكام هذا المرسوم، يُلاحظ أن المشرع لم يميز بين مصطلحي "المؤسسة" و"الشركة"، رغم الفارق الكبير بينهما من حيث الطبيعة القانونية والتنظيمية. ولذلك يمكن القول إن الشركة الناشئة، في ضوء النصوص الجزائرية، تُعد مؤسسة حديثة العهد في عالم الأعمال، تمتاز بتكاليف انطلاق منخفضة مقابل إمكانية تحقيق أرباح سريعة، بفضل قدرتها العالية على النمو والتوسع اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة والابتكار المستمر.

كما جاء القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 في مادته الأولى "ليحدد طريقة إقامة مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة- من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي"، وامتثالاً لتعليمات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومن منطلق التشاور وإثراء القرار الوزاري رقم 1275 الخاص بـ "شهادة - مؤسسة ناشئة / شهادة- براءة اختراع"، قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بعقد جلسات

(1) المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد (55)، الصادرة بتاريخ 21/09/2020، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

عصف ذهني بالتنسيق مع الندوات الجهوية الثلاث، أسفرت عن تصميم خارطة طريق تهدف إلى تجسيد هذا القرار عمليا⁽¹⁾.

يهدف مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة- أساسا إلى تكوين جيل من الطلبة رواد الأعمال القادرين والراغبين في زيادة الأنشطة الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة المبتكرة وتوفير فرص العمل، ويعتمد هذا المشروع على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، سواء من خلال تقديم حلول تقنية، أو رقمية، للمؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات مستقلة بذاتها، كما تشمل مذكرة التخرج الخاصة بالشهادة الجامعية-مؤسسة ناشئة- برامج تدريبية متخصصة في إعداد مخططات الأعمال تهدف إلى مرافقة الطلبة في إعداد مشاريعهم بطريقة عملية، بما يتيح لهم تحويل مذكرة التخرج إلى مشروع مؤسسة ناشئة قابل للتجسيد والاستثمار⁽²⁾.

يتاح لكل طالب في السنة النهائية من مساره الدراسي، الذي يمتلك فكرة قابلة للتحويل إلى مؤسسة ناشئة، متابعة مشروعه والاستفادة من الدعم المقدم عبر حاضنة الأعمال التابعة لمؤسسته الجامعية، وأن يقوم بإعداد ومناقشة مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة. ويُتاح للطلبة المشاركين في هذا المشروع تكوين فرق عمل مكونة من مجموعات صغيرة تتراوح بين طالبين (02) وسبعة (06) طلاب من تخصصات وكليات مختلفة، لتعزيز العمل التشاركي بين التخصصات. ويحصل الطلبة بعد عرض ومناقشة مشاريعهم أمام لجنة علمية وخبراء متخصصين في ميدان اختصاصهم على شهادة نهاية الدراسة الجامعية ودبلوم مؤسسة ناشئة، بهدف الحصول على وسم "لايل" كمشروع مبتكر على الأقل. وتعمل إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم "لايل" لضمان تحويلها الفوري إلى مؤسسات ناشئة معتمدة تحمل هذا الوسم من اللجنة الوطنية لمنح العلامة. كما تسجل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأبرز المؤسسات الناشئة، حيث تُمنح المشاريع الفائزة دعماً مالياً مناسباً من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المعنيين بتطوير هذا القطاع⁽³⁾.

وعليه تشكل المنظومة القانونية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر شبكة متكاملة تهدف إلى خلق بيئة محفزة للابتكار والتنمية الاقتصادية، حيث يعزز القانون رقم 15-21 المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي قدرة

⁽¹⁾ المادة 01 من القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة

ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، الصادر في 2022/09/27، الجزائر، المادة 01.

⁽²⁾ المادتين 02 و 03 من القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، الصادر في 2022/09/27، الجزائر.

⁽³⁾ المواد (06، 07، 09، 10) من القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، الصادر في 2022/09/27، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المؤسسات الناشئة على دمج التكنولوجيا والابتكار في مشاريعها، بينما يوفر القانون رقم 17-02 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطاراً قانونياً وإدارياً يمكن هذه المؤسسات من تأسيس نفسها والتغلب على العقبات الإدارية والمالية في مراحل الإنشاء والنمو، ويتيح قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات جبائية ومالية تقلل المخاطر على رواد الأعمال وتدعم الاستثمار في القطاعات الحديثة، في حين يمنح المرسوم التنفيذي رقم 20-25 الاعتراف الرسمي بالمؤسسات الناشئة من خلال منحها علامة قانونية متميزة، ما يزيد مصداقيتها أمام المستثمرين والشركاء ويسر ولوجها إلى التمويل والشراكات الاقتصادية. وبهذا الشكل، تتكامل هذه النصوص لتوفير آليات متناسقة من الابتكار والتمويل والدعم الإداري والاعتراف الرسمي، بما يعزز قدرة المؤسسات الناشئة على النمو المستدام، ويجعلها ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص شغل نوعية في ظل اقتصاد المعرفة.

ثانياً: مجهودات الحكومة الجزائرية لدعم نجاح المؤسسات الناشئة

سعت الحكومة الجزائرية إلى إرساء آليات واستراتيجيات متكاملة تهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة لإنشاء المؤسسات الناشئة ودعمها، بحيث تصبح حجر الأساس في الاقتصاد الوطني وقاطرة للتطور والابتكار. وقد تجسدت هذه المجهودات من خلال سلسلة من القرارات والمبادرات التي تعكس إدراك الدولة لأهمية هذه المؤسسات في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

1. أبرز القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار دعمها للمؤسسات الناشئة

مع اعتبار المؤسسات الناشئة ركيزة مستقبل الاقتصاد الوطني، اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الجوهرية، أهمها: ⁽¹⁾

- إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لدعم التحويل وتمويل المؤسسات الناشئة، بهدف توفير السيولة اللازمة وحل مشاكل التمويل التي قد تواجه المشاريع في مراحلها الأولى.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بإنشاء المؤسسات الناشئة، شمل إعداد نصوص تنظيمية محددة تهدف إلى تيسير تأسيس هذه المؤسسات وتوضيح حقوقها وواجباتها.
- تأسيس وزارة مكلفة بالمؤسسات الناشئة والمصغرة، لتعزيز الإشراف والمتابعة وتقديم الدعم الفني والإداري اللازم لأصحاب المشاريع.

⁽¹⁾ سمية بن علي، (2022): المؤسسات الناشئة في الجزائر بين فرص النجاح وتهديدات الفشل: دراسة حالة المؤسسة الناشئة Noycy بولاية عنابة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 615.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- تعزيز دور حاضنات الأعمال، حيث تم توفير فضاءات عمل وحاضنات للمؤسسات الناشئة، تتيح لحاملي الأفكار المبتكرة وأصحاب المشاريع الاستفادة من مرافق مجهزة، بالإضافة إلى برامج التكوين والدعم الفني المنتشرة في مختلف أنحاء الوطن.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار، يختص بتقييم الأفكار والمبادرات المبتكرة، واستكشاف الإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، والعمل على ربط المشاريع البحثية بالسوق وتشجيع روح الابتكار.
- تعميم استخدام الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات الحيوية، لتسهيل المعاملات المالية وتقليل البيروقراطية، بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الناشئة.

2. التحفيزات والتسهيلات المقدمة من الحكومة الجزائرية لتجسيد المشاريع الناشئة

إلى جانب القرارات الجوهرية التي سبق ذكرها والهادفة إلى تعزيز إنشاء المؤسسات الناشئة، عملت الحكومة الجزائرية على وضع حزمة من التحفيزات والتسهيلات الموجهة لحاملي الأفكار الابتكارية ورؤاد الأعمال. وتسعى هذه الإجراءات إلى خلق بيئة ملائمة تسمح بزيادة عدد المؤسسات الناشئة القادرة على المنافسة وتسويق منتجاتها وخدماتها على المستويين الوطني والدولي. ويمكن تلخيص أبرز هذه التحفيزات فيما يلي: ⁽¹⁾

- **إعفاءات جبائية موسعة:** منحت الحكومة إعفاءات جبائية هامة لأصحاب المشاريع الناشئة، تمتد إلى غاية خمس سنوات، مما يخفف العبء الضريبي خلال المراحل الأولى من التطوير ويمنح رواد الأعمال الفرصة لترسيخ نشاطاتهم دون ضغوط مالية كبيرة.

- **تسهيلات في تمويل الأنشطة:** تم توفير آليات لتمويل المؤسسات الناشئة، خصوصاً فيما يتعلق بالحصول على القروض البنكية بشروط ميسرة، بالإضافة إلى دعم صناديق الاستثمار ورأس المال المخاطر، بما يساهم في توفير السيولة الضرورية لمرحلة الانطلاق والنمو.

- **إعفاءات إضافية من الرسوم:** احتوى الدعم إعفاءً من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من وقت بداية النشاط، إلى جانب إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لبعض المعاملات المرتبطة بالنشاط الابتكاري، وهو ما يقلل تكلفة الإنتاج ويعزز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

- **إطلاق أرضية رقمية خاصة بالمؤسسات الناشئة:** تم في 15 أكتوبر 2021 إطلاق منصة رقمية مخصصة للمؤسسات الناشئة، تهدف إلى محاربة البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية عبر رقمنتها بالكامل، دون الحاجة إلى

⁽¹⁾ سمية بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 615.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

استخراج وثائق أو التنقل إلى الإدارات. وتمكّن هذه الأرضية أصحاب المشاريع من متابعة ملفاتهم إلكترونياً وبشكل شفاف وسريع.

-فتح المجال أمام شركات رأس المال المخاطر: أتاحت الحكومة فرصاً أوسع لتدخل شركات رأس المال المخاطر لتمكينها من الاستثمار في أكبر عدد ممكن من المشاريع الناشئة، مما يسمح بضخ رؤوس أموال جديدة وتعزيز قدرة هذه المؤسسات على التطور والابتكار.

وعليه فإن هذه التحفيزات تترجم إرادة الدولة في بناء منظومة داعمة للمؤسسات الناشئة، وتوفير الظروف اللازمة لتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية ناجحة قادرة على خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تتمثل آليات دعم المؤسسات الناشئة فيما يلي:

1-الدعم الجبائي:

في سبيل تطوير المؤسسات الناشئة وتمكينها من مواصلة نشاطها في بيئة مواتية، اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من التسهيلات والتحفيزات الجبائية الحديثة، خصوصاً ضمن قانون المالية لسنة 2020 وما تلاه من إجراءات داعمة في القانون التكميلي لنفس السنة. فقد تم تعديل أحكام المادة 69 التي أقرت أن المؤسسات الناشئة تعفى من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة المرتبط بالأنشطة التجارية. كما وسّعت المادة 33 من قانون المالية التكميلي نطاق هذا الإعفاء ليشمل أيضاً ضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني، ويستمر لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداءً من تاريخ بدء العمل.⁽¹⁾

2-صندوق دعم المؤسسات الناشئة:

في أعقاب إنشاء وزارة معنية بـ اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ووضع إطار قانوني ينظم وضعية هذه المؤسسات والمزايا الممنوحة لها، تم تدشين صندوق تمويل المؤسسات الناشئة بتاريخ 03 أكتوبر 2020، وذلك خلال المؤتمر الوطني الأول للمؤسسات الناشئة الذي انعقد في المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة. وقد وجهت الحكومة الدعوة للمؤسسات الناشئة الحاصلة على علامة "المؤسسة الناشئة" والتي تمتلك مشاريع قابلة للتجسيد إلى التوجه نحو

⁽¹⁾ قدرى شهلة، مليكة مدفوني، (2021): نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 08.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الصندوق من أجل الاستفادة من التمويل والمرافقة التقنية اللازمة. ويهدف هذا الصندوق إلى تجسيد اقتصاد المعرفة عبر دعم الكفاءات الشابة وتمكينها من خلق قيمة مضافة قادرة على الإسهام بفعالية في النهوض بالاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

3-الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

عملت الدولة الجزائرية على إنشاء منظومة بيئية داعمة لتمويل مشاريع الشباب المبتكرة، تقوم على تسهيل عملية التمويل من خلال صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، الذي يوفر آلية تمويل مرنة بعيدة عن النظام البنكي التقليدي، بهدف تجاوز العراقيل البيروقراطية والإدارية، حيث تم إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة وفقاً للمادة 131 من قانون المالية لسنة 2020، بهدف تمويل المؤسسات الناشئة وتحمل أعبائها، بما في ذلك تغطية الخسائر المحتملة، مع تمكين أصحابها من الحصول على التمويل اللازم لنشاطهم في إطار رؤية شاملة ترمي إلى دعم روح المقاولاتية في الجزائر. وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة خلال الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابل 2020" التي انعقدت مطلع شهر أكتوبر 2020، عن الإطلاق الرسمي لهذا الصندوق. وقد بدأ الصندوق نشاطه في جانفي 2021 بتمويل أول دفعة من المؤسسات الناشئة التي تحصلت على علامة "مؤسسة ناشئة"، حيث تقدمت حوالي عشر مؤسسات بطلبات للحصول على التمويل رغم غياب نص تنظيمي مفصل يحدد كيفية سير عمله، كما كشف المدير العام للصندوق أن هناك نحو 60 مشروعاً مبتكراً قيد الدراسة والتمويل، وأن قيمة التمويل الممنوح تتراوح بين 2 مليون و20 مليون دينار جزائري للمؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر". ويعد الصندوق مساهماً في رأس مال المؤسسة الممولة، بغرض تطوير قدراتها التقنية، مستفيداً من شبكة من الخبراء والمختصين والآليات التقنية التي يمتلكها لمرافقة هذه المشاريع ومتابعتها ميدانياً بشكل دوري لضمان نجاحها واستمراريتها، وفي الإطار نفسه، صرح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة أن الدولة خصصت مليار دينار جزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، موضحاً أن هذا التمويل يُدرج ضمن رأسمال المؤسسة لمدة ست سنوات، ولا يخضع للإجراءات التقليدية المعمول بها في أجهزة دعم التشغيل، مما يعكس مقاربة جديدة في تمويل الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر.⁽²⁾

⁽¹⁾ دندن جمال الدين، (2022): تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة المنعقد يوم 10 مارس، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص ص 90-91.

⁽²⁾ دراني ليندة، (2022): استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص ص 158-159.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

4-شركات رأس مال المخاطر:

تم إنشاء هذه الشركات بموجب القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 المتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري، الذي نصّ في مادته الأولى على أنه: ⁽¹⁾ "يضع هذا القانون الإطار القانوني لشروط ممارسة نشاط الرأسمال الاستثماري من قبل شركة الرأسمال الاستثماري، ويحدد أيضا أساليب إنشائها وتنظيم سير عملها"، وتُعد هذه الشركات من أهم آليات الدعم المالي للمشروعات الجديدة نظراً لقدرتها العالية على التعامل مع المخاطر التي قد تواجه المؤسسات الناشئة، فهي لا تقتصر على تقديم السيولة كما هو الحال في التمويل التقليدي، بل تعمل على تعبئة رؤوس الأموال وتوفير مساعدات غير مالية في مجالات الإدارة والتسيير، وتعتمد على مبدأ المشاركة.

وبالاستناد إلى القانون 06-11 والمرسوم التنفيذي رقم 16-205 المؤرخ في 25 جويلية 2016 المتضمن كفايات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار، ⁽²⁾ يتضح أن شركات الرأسمال الاستثماري هي جهات تمويلية متخصصة تدعم المشاريع والمؤسسات خلال مرحلة التأسيس أو التي تمر بمرحلة إعادة هيكلة وتطوير، وهو ما يعرف برأس مال المخاطر، باعتباره استثماراً يتسم بارتفاع مستوى المخاطرة.

5-حاضنات الأعمال التكنولوجية:

في إطار برنامج "الجزائر الإلكترونية"، تم إطلاق استراتيجية وطنية تهدف إلى دعم وتطوير الحظائر التكنولوجية عبر مختلف ولايات الوطن. وقد نتج عن ذلك إنشاء عدة حاضنات، من بينها الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله سنة 2010، وحاضنة التكنولوجيا بوهان سنة 2012، وحاضنة جامعة باتنة سنة 2013. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الحاضنات في تقديم مساندة متعددة الأبعاد للمشاريع الابتكارية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومرافقتها إلى غاية بلوغ مرحلة إنشاء مؤسسة ناشئة Startup، وذلك من خلال اتفاقيات شراكة مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية والمؤسسات التابعة لها.

كما شهد قطاع التعليم العالي تعزيزاً ملحوظاً بإنشاء حاضنات أعمال على مستوى الجامعات، موجهة خصيصاً لمرافقة حاملي المشاريع من الطلبة وخريجي الجامعات، وتزويدهم بالمهارات والتقنيات اللازمة لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مؤسسات رائدة. وتعد حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر باتنة أول حاضنة تكنولوجية يتم تأسيسها في الجامعات الجزائرية، حيث افتتحت في بداية سنة 2013 في إطار تجسيد الاتفاقية بين الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحاضنات

⁽¹⁾ المادة 01 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 2006/06/25، الجزائر.

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 16-205 المؤرخ في 20 شوال عام 1437 الموافق 25 يوليو سنة 2016، الذي يتعلق بكفايات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار، الجريدة الرسمية (العدد 45)، الصادرة بتاريخ 2016/07/31، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

التكنولوجية بسيدي عبد الله والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها، تمهيداً لتعميمها على باقي الجامعات.

أما حاضنة جامعة المسيلة، فقد برزت كتحربة رائدة منذ سنة 2018، حيث أوضح المدير السابق للجامعة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي حالياً، البروفيسور كمال بداري، أن هذه الحاضنة تسعى لمرافقة الطلبة أصحاب المشاريع القابلة للتجسيد، مع التكفل الكامل بعمليات تسييرها، بدعم من الوكالة الوطنية لشمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية⁽¹⁾.

6-المجلس الأعلى للابتكار

في إطار تعزيز منظومة الابتكار الوطنية ودعم بيئة المؤسسات الناشئة بما يساهم في ترقية دورها في الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، تم استحداث اللجنة الوطنية المكلفة بمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، والتي تخضع لوصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة. وتُعد هذه اللجنة آلية تنظيمية واستراتيجية تهدف إلى تنظيم عملية اعتماد المؤسسات الناشئة، وضمان توحيد المعايير المعتمدة في منح العلامات، ومرافقة المشاريع الابتكارية ذات القيمة المضافة. وتضم اللجنة في تشكيلتها ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة المباشرة بالأنشطة الاقتصادية، والتكنولوجية، والابتكار، بما يعكس الطابع التشاركي والتنسيقي لعملها، ويضمن تكامل السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الناشئة. ويتكون عدد أعضائها من تسعة (09) أعضاء، وهم ممثلين عن الوزراء التاليين:⁽²⁾

-الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة؛

-وزير المالية؛

- وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛

- الوزير التعليم العالي والبحث العلمي؛

- وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدلية؛

-الوزير المكلف بالرقمنة؛

- وزير الصناعة؛

- وزير الفلاحة؛

⁽¹⁾ بسويح منى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 412.

⁽²⁾ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد (55)، الصادرة بتاريخ 21/09/2020، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة .

كما يمكن للجنة الاستعانة بـ عضو غير دائم يتم اختياره حسب طبيعة الملفات المعروضة، سواء كان شخصاً طبيعياً أو هيئة مختصة، يتمتع بخبرة وكفاءات تقنية أو علمية أو اقتصادية، بما يساهم في دعم عمل اللجنة وتعزيز جودة قراراتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

لقد بذلت الجزائر جهوداً كبيرة لدعم نجاح المؤسسات الناشئة من خلال توفير بيئة محفزة لريادة الأعمال والابتكار، حيث تعمل على تسهيل تأسيس هذه المؤسسات ومساندتها في المراحل الأولى من خلال تقديم تسهيلات مالية وجبائية تقلل من المخاطر وتتيح لها النمو بثبات. كما وفرت الدولة آليات دعم متعددة تشمل التمويل المباشر وغير المباشر عبر صناديق الاستثمار وحاضنات الأعمال، إلى جانب التكوين والإرشاد والمرافقة التقنية، مما يعزز قدرات رواد الأعمال على تطوير مشاريعهم وتحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الاستراتيجية على منح المؤسسات الناشئة صفة تميز قانونية ومصادقية أمام المستثمرين والشركاء، ما يسهل اندماجها في الأسواق المحلية والدولية. كل هذه الجهود تساهم في خلق فرص شغل نوعية، تعزيز الابتكار، وتنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية، بما يدعم التحول نحو اقتصاد حديث قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر حاضنات الأعمال من الأدوات الفعالة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث توفر بيئة ملائمة لتطوير الأفكار وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق الاقتصادي. وتسعى هذه الحاضنات إلى تقديم المرافقة التقنية والإدارية والمالية للمؤسسات الناشئة، بما يساهم في تقليل مخاطر الفشل وتعزيز فرص الاستدامة. كما توفر برامج التدريب والاستشارة، وربط رواد الأعمال بالشبكات المحلية والدولية، مما يعزز من قدراتهم التنافسية. وتساهم الحاضنات في توجيه المشاريع نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال. وتلعب دوراً محورياً في خلق فرص العمل وتحريك النشاط الاقتصادي المحلي. وفي ظل برامج التنمية الوطنية، أصبحت حاضنات الأعمال جزءاً أساسياً من استراتيجية الدولة لدعم المؤسسات الناشئة وتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني.

أولاً: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر وتطورها

سيتم من خلال هذا العنصر التعرض لنشأة حاضنات الأعمال في الجزائر وتحليل تطورها.

1. نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة ظهور حاضنات الأعمال كوسيلة جديدة لدعم روح المبادرة وتشجيع الابتكار، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال والمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد. وقد عرف العقد الأخير الانطلاقة الفعلية لهذا النمط من الهياكل، إذ تزايد عدد الحاضنات بشكل ملحوظ نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، من أبرزها:⁽¹⁾

- التوجه نحو النمو والتنوع الاقتصادي:

اتجهت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة قائمة على تنويع الاقتصاد، والابتعاد عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق، تم التركيز على دعم المقاولاتية كوسيلة لتحفيز الابتكار، وخلق مناصب شغل جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- الدعم الحكومي المتزايد لريادة الأعمال:

أولت الحكومة الجزائرية اهتماماً خاصاً بإنشاء حاضنات الأعمال من خلال إطلاق عدة برامج ومبادرات وطنية، منها تلك التي تشرف عليها وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. وقد تجسد هذا الدعم في توفير

⁽¹⁾ شعشوع عبد الله، عناني عبد الله، (2024): مساهمة حاضنات الأعمال في خلق ودعم المؤسسات الناشئة - عرض بعض تجارب حاضنات الأعمال في الجزائر -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة مركز الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 187.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الأطر القانونية، وتقديم التسهيلات الإدارية والتمويلية للمشاريع المبتكرة، فضلاً عن وضع آليات مرافقة أصحاب الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية فعلية.

- تزايد اهتمام الشباب بالمقاولاتية:

مع ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل في السوق التقليدية، اتجه العديد من الشباب إلى تبني ثقافة ريادة الأعمال كبديل فعال لتحقيق الاستقلالية المهنية والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وقد ساهمت حاضنات الأعمال في توفير بيئة داعمة لهؤلاء الشباب، تجمع بين الإرشاد، والتكوين، والتمويل، ما شجع على بروز مؤسسات ناشئة في مختلف القطاعات، خصوصاً في المجال التكنولوجي والخدمات الرقمية.

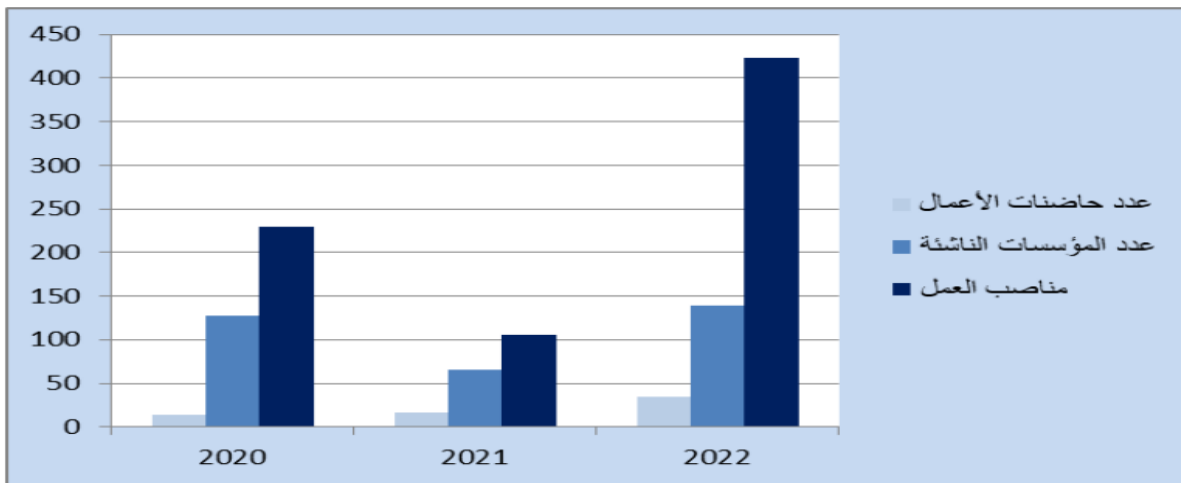
- تحسين الإطار القانوني والمؤسسي:

عملت السلطات الجزائرية على تطوير المنظومة القانونية بما يضمن تشجيع إنشاء وتشغيل المؤسسات الناشئة، من خلال قرارات تنظيمية مهمة، أبرزها القرار رقم 1275 المتعلق بمنح شهادة "مؤسسة ناشئة" وبراءة الاختراع للمبتكرين، وهو ما منح رواد الأعمال مزيداً من الثقة والحماية القانونية لتطوير مشاريعهم.

2. تحليل تطور الحاضنات بين سنتي 2020 و2022

يوضح الشكل الموالي عدد حاضنات الأعمال في الجزائر بين سنتي 2020 و2022 وعدد المشاريع والمؤسسات التي تم احتضانها، وأثرها على توفير مناصب عمل:

شكل رقم (03-08): إحصائيات حول حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة وعدد مناصب الشغل في الفترة (2022/2020)



المصدر: شعشوع عبد الله، عناني عبد الله، (2024): مساهمة حاضنات الأعمال في خلق ودعم المؤسسات الناشئة - عرض بعض تجارب حاضنات الأعمال في الجزائر-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة مركز الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 188.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

يتضح من الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (النشرة الإحصائية 2020-2022) أن عدد حاضنات الأعمال في الجزائر عرف منحى تصاعدياً واضحاً. فقد تم تسجيل 17 حاضنة سنة 2020، ليرتفع العدد إلى 34 حاضنة سنة 2021، وهو ما يعكس ديناميكية متنامية في مجال دعم المقاولاتية. أما سنة 2022، فقد بلغت المؤسسات الناشئة المحتضنة 139 مؤسسة، ساهمت في توفير 423 منصب عمل جديد، أغلبها لفائدة الشباب والبطالين.⁽¹⁾

هذا التطور الإيجابي في عدد الحاضنات والمؤسسات المحتضنة يعكس انتقال الجزائر من مرحلة التجريب إلى مرحلة ترسيخ ثقافة الحاضنات كأداة استراتيجية للتنمية الاقتصادية. فحاضنات الأعمال لم تعد مجرد فضاءات لتجريب الأفكار، بل أصبحت مراكز حيوية لتكوين رواد الأعمال وتأهيلهم لسوق العمل. كما أنها تساهم في خلق شبكة تواصل بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، وقطاع الأعمال والصناعة من جهة أخرى، مما يعزز الربط بين البحث العلمي والتطبيق العملي.

وعليه، فإن الاستمرار في دعم وتوسيع شبكة الحاضنات عبر مختلف الولايات والجامعات، سيشكل خطوة أساسية نحو بناء منظومة ابتكار وطنية متكاملة، قادرة على تحويل الأفكار الريادية إلى مؤسسات منتجة، والمساهمة في تقليص معدلات البطالة، ودفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر.

ثانياً: الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال للمؤسسات والمشاريع الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال من الدعائم الأساسية لبرامج التنمية الاقتصادية، نظراً لدورها في إحداث قيمة مضافة من خلال الجمع بين الدافع الريادي لأصحاب المشاريع الناشئة والموارد المتاحة للمشروعات الجديدة. فهي تشكل فضاءً محددًا لاستضافة ومرافقة هذه المشاريع حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، موفرةً جميع أنواع الخدمات اللازمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والناشئة، والتي تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

أ. **الخدمات الإدارية:** تتمثل في تقديم الدعم في إقامة المؤسسات وتشغيلها، مثل الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات، وغيرها من الاحتياجات الأساسية لإدارة الأعمال؛

ب. **خدمات السكرتارية:** تتمثل في تنسيق النصوص، نسخ وحفظ المستندات، استقبال الملفات، تقديم خدمات الفاكس والإنترنت، إدارة الرسائل والاتصالات الهاتفية، وغيرها من المهام الإدارية الداعمة؛

(1) شمشوع عبد الله، عناني عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 188

(2) بوعدلة سارة، (2024): حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والمنظمات الاستراتيجية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 07.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ج. **الخدمات المتخصصة:** تشمل تقديم استشارات في تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعير وإدارة المنتج، بالإضافة إلى الخدمات التسويقية لدعم نمو المؤسسة؛

د. **الخدمات العامة:** تشمل توفير الأمن، أماكن التدريب، أجهزة الإعلام الآلي، المكتبات، وغيرها من الخدمات العامة الداعمة لبيئة العمل؛

هـ. **المتابعة والخدمات الشخصية:** من خلال تقديم النصائح والمساندة السريعة والمباشرة لأصحاب المشاريع لمساعدتهم على تجاوز العقبات وتحقيق أهدافهم.

و. **خدمات التمويل:** تساعد الحاضنات المؤسسات المنتسبة لها على الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة، من خلال إعداد خطط الأعمال اللازمة للتواصل مع المستثمرين وتنظيم ندوات لتسهيل اللقاء بين رواد الأعمال والمستثمرين المهتمين بدعم المؤسسات الصغيرة والناشئة. كما يمكنها المشاركة في ملكية هذه المؤسسات، لتوفير موارد مالية مستقبلية تساهم في استدامة المشاريع الناشئة.

ثالثا: تجارب حاضنات الأعمال الجزائرية في مرافقة المؤسسات الناشئة

تعد تجارب حاضنات الأعمال في الجزائر خطوة رائدة نحو تعزيز ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الناشئة، إذ ساهمت في تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية مستدامة. كما وفرت هذه الحاضنات بيئة ملائمة للمرافقة والتكوين وتسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق.

1. تقديم حاضنة أعمال جامعة المسيلة

تعتبر حاضنة أعمال المسيلة من أبرز وأهم الحاضنات البارزة في الجزائر منذ تأسيسها وفيما يلي تعريف بهذه الحاضنة وأهم مهامها وإنجازاتها.

1.1 تعريف بحاضنة أعمال جامعة المسيلة:

أطلقت حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة بموجب القرار الوزاري رقم 182 الصادر بتاريخ 2 ماي 2019،⁽¹⁾ وتعد من أوائل حاضنات الأعمال التي تم استحداثها داخل الجامعات الجزائرية، حيث شكلت تجربة رائدة على المستوى الوطني، قبل أن تحذو حذوها جامعات جزائرية أخرى، على غرار جامعة البليدة، جامعة ورقلة، وجامعة قلمة وغيرها. وتخضع الحاضنة من الناحية الإدارية إلى الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (ANVREDET)، التابعة لـ مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT) بوزارة التعليم العالي

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لحاضنة الأعمال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة <https://www.univ-msila.dz/site/business-incubator/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/01/01 على الساعة: 14:26.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

والبحث العلمي. ويُسير الحاضنة مدير يُعيّن من قبل إدارة الجامعة، ويتم إرسال ملف تعيينه إلى الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للمصادقة عليه ويتمتع مدير الحاضنة بصلاحيّة تشكيل لجنة لانتقاء المشاريع، تضم مجموعة من الأساتذة والخبراء المختصين، تتكفل بدراسة المشاريع والأفكار المقدمة من طرف الطلبة والشباب رواد الأعمال، وانتقائها، ومرافقتها عبر مدار خطوات التطوير. كما تشرف إدارة الحاضنة على تكوين مجلس إدارة حاضنة الأعمال، والذي يتضمن في هيكله مدير الحاضنة، نائب مدير الجامعة المكلف بالعلاقات الخارجية، ممثلين عن الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (ANVREDET)، ممثلين عن مديرية الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية للتشغيل، فضلا عن ممثلين عن الشركاء الاقتصاديين للجامعة، بما يضمن تكامل الأدوار وتعزيز التنسيق بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.⁽¹⁾

2.1 مهام حاضنة أعمال جامعة المسيلة:

تضطلع حاضنة أعمال جامعة المسيلة بمهمة من الوظائف الأساسية، من أبرزها:⁽²⁾

- توفير برامج التأطير والتكوين والمرافقة المهنية لفائدة حاملي المشاريع والأفكار الريادية، بهدف صقل هذه الأفكار وتطويرها لتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، إلى جانب المساهمة في تعزيز قابلية تسويق المبادرات الريادية؛
- ترقية ثقافة الابتكار والإبداع عبر تسخير مختلف وسائل الدعم، من خلال إتاحة الخبرات المتخصصة، الموارد التقنية، التجهيزات الضرورية، والدراسات الاقتصادية التقييمية، فضلاً عن تقديم التوجيه التقني والإداري، قصد الوصول إلى مشاريع ذات قيمة اقتصادية وتكنولوجية عالية وطابع ابتكاري متميز، مع العمل على إبرام شراكات استراتيجية مع الهيئات الداعمة لتيسير استفادة المؤسسات الناشئة من آليات الدعم المتاحة؛
- اقتراح المشاريع المحتضنة للمشاركة في التظاهرات التنافسية على المستويات المحلية والجهوية والوطنية والدولية، بما يعزز فرص إبرازها واثمينها؛
- تخصيص مساعدات مالية وتحفيزية لفائدة أصحاب المشاريع والأفكار الابتكارية، وفق الإمكانيات المتوفرة؛
- القيام بدور حلقة وصل وتنسيق بين حاملي المشاريع من جهة، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة أخرى، بهدف تحويل المبادرات الفكرية إلى مشاريع عملية وحلول تطبيقية ميدانية؛

⁽¹⁾ عبد الحكيم بيسار، (2022): دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة

أعمال جامعة محمد بوضياف -المسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 392-393.

⁽²⁾ عبد الحميد بشير، زايدى حكيم، (2020): التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة،

مجلة دراسات في إقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 21.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

➤ المساهمة في تبسيط الإجراءات الإدارية ومعالجة العوائق البيروقراطية التي قد تواجه أصحاب المشاريع خلال مختلف مراحل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.

3.1 برامج حاضنة أعمال جامعة المسيلة:

تُشرف حاضنة أعمال جامعة المسيلة على مجموعة من البرامج الهادفة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال ودعم الطلبة والباحثين في تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناشئة، ومن أبرز هذه البرامج:⁽¹⁾

- **برنامج طالب سفير: (programme ambassadeur)** : يُوجّه هذا البرنامج إلى الطلبة والباحثين المهتمين بمجال ريادة الأعمال والمقاولاتية، حيث يتم انتقاء نخبة من الطلبة والباحثين المتميزين الذين يمتلكون روح المبادرة والقدرة على التواصل والتأثير، ليلعبوا دور سفراء للحاضنة داخل الوسط الجامعي. ويكلف الطلبة السفراء بمهمة تحسيس زملائهم بأهمية التقرب من الحاضنة والاستفادة من برامجها التكوينية والتوعوية في مجال ريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الناشئة. كما يُمنح الطالب السفير حق الاستفادة من خدمات الاحتضان في حال امتلاكه فكرة ابتكارية قابلة للتجسيد، كما يهدف هذا البرنامج إلى تكوين شبكة من الطلبة والباحثين يعملون على نشر ثقافة الابتكار والاختراع، والتعريف بمفاهيم ريادة الأعمال، إنشاء المؤسسات الناشئة، إعداد مخطط الأعمال، وغيرها من المحاور ذات الصلة. كما يساهم البرنامج في التعريف بالحاضنة والترويج لأنشطتها وتعزيز حضورها ومرئيتها داخل الجامعة وخارجها.

- **برنامج اكتشاف: (programme discover)** : استهدف هذا البرنامج الطلبة الطموحين الذين يملكون الرغبة والقناعة بإنشاء مؤسساتهم الناشئة، حيث تقوم الحاضنة بتنظيم دورات تكوينية وتدريبية متخصصة في مجالات متعددة، من بينها: إنشاء المؤسسات والمشاريع الناشئة، إعداد مخطط الأعمال، دراسات السوق وتحليل الطلب، تحديد واستهداف الزبائن، تصميم وتطوير المواقع الإلكترونية، والبرمجيات والتطبيقات الذكية، وغيرها من المجالات الداعمة للمشاريع الريادية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الطلبة من المعارف والمهارات الأساسية التي تساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ وفق أسس علمية وعملية.

- **برنامج المؤسسات المنطلقة: D-Start** : يُعنى هذا البرنامج بمرافقة المؤسسات الناشئة التي تجاوزت مرحلة الفكرة ودخلت فعلياً مرحلة النشاط والمنافسة في السوق، حيث تستفيد هذه المشاريع من دورات تكوينية متخصصة

⁽¹⁾ حورية بن عطية، عادل مياح، (2022): دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة-حاضنة الأعمال الجامعية (المسيلة نموذجاً)، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 71-74.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ومكثفة تُعالج أبرز الإشكالات التي قد تواجهها، لا سيما تلك المرتبطة بـ التسيير الإداري، واستراتيجيات التسويق، وتطوير الحلول الذكية والمبتكرة.

وتوفر الحاضنة في إطار هذا البرنامج بيئة عمل ملائمة من خلال إتاحة مساحات مكتبية مجانية، إلى جانب تقديم الدعم التقني والتأطير المهني والتوجيه المستمر، فضلاً عن المساعدة في إعداد مخططات الأعمال وتقديم الاستشارات القانونية التي تساهم في تعزيز استقرار ونمو المؤسسات الناشئة.

كما يتيح البرنامج لأصحاب هذه المؤسسات إمكانية إشراك الطلبة المحتضنين في مختلف التجارب التطبيقية والأنشطة العملية داخل شركائهم الناشئة، وذلك وفق اتفاقيات تعاون يتم إبرامها بين الأطراف المعنية وإدارة الحاضنة، بما يعزز الربط بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي.⁽¹⁾

4.1 المؤسسات الناشئة بالحاضنة:

عرفت حاضنة أعمال جامعة المسيلة ديناميكية واضحة منذ بدء نشاطها، وهو ما يتجلى في الإقبال المتزايد للطلبة حاملي الأفكار الريادية والمشاريع الابتكارية، وقد أسفر هذا النشاط عن بروز عدد من المؤسسات الناشئة التي استكملت مراحل الاحتضان وتم تحويلها إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع، إلى جانب مشاريع أخرى لا تزال قيد المرافقة والدعم داخل الحاضنة، وتنقسم المؤسسات الناشئة المرتبطة بالحاضنة إلى الفئات التالية:⁽²⁾

● المؤسسات الناشئة المتخرجة:

يوضح الجدول الموالي المؤسسات المنبثقة من حاضنة أعمال جامعة المسيلة:

⁽¹⁾ صالحى سلمى، (2021): دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة -دراسة حالة جامعتي المسيلة وبومرداس-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 116.

⁽²⁾ عبد الحميد بشير، زايدي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 211.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

جدول رقم (03-05): قائمة المؤسسات الناشئة المتخرجة من حاضنة المسيلة

الرقم	اسم المؤسسة الناشئة	مجال عمل المؤسسة
1	مؤسسة حضانة صولار	الطاقات المتجددة
2	Sarl vision intek M'sila	صناعة الأجهزة والبطاقات الإلكترونية
3	صناعة منتجات طبيعية للعناية بالبشرة	مواد شبة صيدلانية
4	مؤسسة حضانة للبيئة والريسة	إعادة التدوير والريسة
5	مؤسسة الصناعات الغذائية "قناة"	الصناعات التحويلية
6	"Arini" "أريني" clavier intelligent pour les non-voyants	التكنولوجيا والإعلام الآلي
7	"El Makitha" "المائدة" أرضية رقمية + تطبيق ذكي، موجهة للنساء الماكينات بالبيت.	التكنولوجيا "تطبيق ذكي"
8	"ZAMOO" أرضية رقمية + تطبيق ذكي، الطبيب الافتراضي	التكنولوجيا "تطبيق ذكي"

المصدر: عبد الحميد بشير، زايدي حكيم، (2020): التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة-، مجلة دراسات في إقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص211.

يوضح الجدول أعلاه المؤسسات الناشئة التي خرجت من حاضنة أعمال جامعة المسيلة. ويتضح أن نشاط هذه المؤسسات يشمل: أربع مؤسسات تعمل في مجال التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات الذكية، بالإضافة إلى مؤسستين في قطاع العلاقات المتجددة وإعادة التدوير، ومؤسسة واحدة في الصناعة الغذائية التحويلية. ويُعد تخرج ثمانية مؤسسات بمثابة انطلاقة جيدة للحاضنة، مما يعزز حافز رواد الأعمال لتجديد أفكارهم الإبداعية والاستفادة من الدعم المقدم من الحاضنة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

● المؤسسات الناشئة لسنة 2020:

شهدت حاضنة أعمال جامعة المسيلة ديناميكية ملحوظة خلال سنة 2020، ما يعكس الإقبال الكبير من الطلبة أصحاب المشاريع الابتكارية. فيما يلي عرض للمؤسسات الناشئة لسنة 2020، حيث أظهرت أغلبها مستوى متقدم في مراحل التنفيذ وتحقيق الأهداف، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (03-06): المؤسسات الناشئة بحاضنة المسيلة لسنة 2020

الرقم	المؤسسة الناشئة	نطاق نشاط المؤسسة
1	Smart urbain, ville de Boussaâda	التقنيات الذكية
2	Conception d'une installation photovoltaïque par un arbre solaire	الطاقات البديلة
3	تطوير صناعة أحجار بناء مستدامة مطابقة للمعايير الدولية (مشروع إنشاء المدينة الخضراء)	التصنيع المستدام
4	توليد الكهرباء باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية المهجينة	الطاقات البديلة
5	Synthèse organique d'un dérivé du captopriple plus actif	
6	Production et valorisation des engrais bio a partir les micro-organismes efficace	التصنيع المستدام
7	« magic all » تطبيق تقنيات التحكم الذكي عن بعد في المنازل والإدارات لتوفير بيئة مريحة ومتطورة	التقنيات الذكية
8	Appareil de mesure de intensité des rayant solaire dans des différent angles et inclinaison	الطاقات البديلة
9	Réalisation d'un contrôle intelligent des DRONE استخدام طائرات "الدرون" كأداة للمراقبة الذكية	التقنيات الذكية
10	نظام الاتصال اللاسلكي بين المريض والطبيب	التقنيات الذكية
11	1- system de fonctionnement des pompes a eau automatique 2-réalisation d'un compteur mixte électricité+gaz	التقنيات الذكية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

12	الكمامة الواقية ضد فيروس كوفيد 19	السلامة والصحة
13	نظام أمان للمسافرين عبر الجو "فرصة نجاة"	السلامة والصحة
14	صناعة مشروبات وعصائر طبيعية خالية من المواد المضافة و الملونات الصناعية	الصناعة الغذائية
15	Un hôpital robot	السلامة والصحة التقنيات الذكية
16	تطبيق نظام إنارة ذكي باستخدام الطاقة الشمسية	الطاقات البديلة
17	Cnc multi-tâches Une machine a commande numérique	التقنيات الذكية
18	Smart parking	النقل، التقنيات الذكية
19	Smart manager entreprise	التقنيات الذكية
20	Elaboration d'un simulateur pour prédire la performance des machines-outils a commande numérique	التقنيات الذكية
21	النظم الذكية لإدارة المدن	التقنيات الذكية
22	Les rechis intelligent	التقنيات الذكية
23	انتاج وقود حيوي مستدام عبر تحويل النفايات إلى طاقة باستخدام الطاقات المتجددة لتعزيز الاستدامة البيئية	الطاقات البديلة والتصنيع المستدام
24	Entreprise prestataire de service agricole, ruraux et forestiers	الفلاحة و الغابات
25	Réaliser une voiture électrique solaire	التقنيات الذكية
26	طائرة مسيرة كبيرة الحجم	التقنيات الذكية
27	إعداد خزانات مياه من مادة البولي ايثيلين	التصنيع المستدام
28	أنظمة النقل الذكية المدعومة بتطبيقات رقمية وأرضية تقنية متطورة	التقنيات الذكية، النقل
29	"مرشدي" نظام تعليمي رقمي مبتكر لتسهيل وصول الدروس والمحتوى التعليمي	التقنيات الذكية، التعليم
30	إعداد لوحة تعليمية ذكية	التقنيات الذكية، التعليم
31	Cabine de peinture de véhicules	الخدمات

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

التقنيات الذكية، التصنيع المستدام	Eco-smart hodna	32
--------------------------------------	-----------------	----

المصدر: عبد الحميد بشير، زايدي حكيم، (2020): التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة-، مجلة دراسات في إقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص ص 211-213

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المشاريع التي أشرفت عليها حاضنة المسيلة تنتمي إلى مجالات العلوم الدقيقة، خاصة تلك المتعلقة بتخصصي التكنولوجيا والإعلام الآلي، مما يعكس استراتيجية الحاضنة في تركيز الدعم على المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للابتكار التقني. يعكس هذا التوجه وعي الحاضنة بأهمية الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث توفر هذه القطاعات فرصاً للنمو السريع، وتتيح إمكانية تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبى حاجيات السوق المحلي والدولي.

كما يظهر أن حاضنة المسيلة قد ركزت على تمكين الكفاءات الشابة ذات الخلفية العلمية والتقنية، ما يساهم في بناء قاعدة بشرية مؤهلة لمواكبة تطور المشاريع الناشئة، وتقليل الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. علاوة على ذلك، فإن تركيز الحاضنة على التكنولوجيا والإعلام الآلي يعزز من قدرة المؤسسات الناشئة على الاستفادة من أدوات التحول الرقمي، وتبني حلول رقمية متقدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يزيد فرص نجاح المشاريع واستدامتها.

من جهة أخرى، يمكن أن يشير هذا التركيز أيضاً إلى تحديات التوازن القطاعي، حيث أن المشاريع في مجالات العلوم الدقيقة والتكنولوجيا قد تحصل على تمويل وإشراف أفضل مقارنة بالمشاريع التقليدية في الخدمات أو الحرف، ما قد يتطلب من الحاضنة في المستقبل تنويع محفظتها الاستثمارية لضمان دعم جميع القطاعات بشكل متوازن.

بشكل عام، يعكس أداء حاضنة المسيلة لسنة 2020 رؤية استراتيجية واضحة نحو الابتكار والاقتصاد الرقمي، مع التركيز على دعم المشاريع التقنية عالية القيمة، وهو ما يجعلها أحد الركائز المهمة في تطوير قطاع المؤسسات الناشئة بالولاية، ودفع عجلة التنويع الاقتصادي المحلي.

وتتمثل أبرز المشاريع والبيانات المتعلقة بنشاط حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة بعد سنة 2020: ⁽¹⁾

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لحاضنة الأعمال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة <https://www.univ-msila.dz/site/business-incubator/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/01/01 على الساعة: 14:26.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- ❖ في سنة 2021: تم زيادة واضحة في الإبداع مع 29 ملف براءة اختراع، كما تخرج 4 مؤسسات ناشئة بعد مراحل الاحتضان، وتم تحديد 28 مشروعًا مبتكرًا بحصولها على “علامة مشروع مبتكر”، كما حازت الحاضنة على علامة “Business Incubator” كأول حاضنة على المستوى الوطني .
- ❖ في سنة 2022: واصل النشاط التصاعدي مع 65 ملف براءة اختراع وتخرجت 6 مؤسسات ناشئة، بالإضافة إلى 12 مشروعًا تم تمييزها ضمن برامج الحاضنة .
- ❖ في سنة 2023 سجلت الحاضنة 93 ملف براءة اختراع، وهو أعلى رقم تصل إليه، و03 مؤسسات ناشئة تخرجت رسميًا، بالإضافة إلى 07 مشاريع كانت في طور التمييز بعلامة “مشروع مبتكر” ضمن القرار 1275، إضافة لمشاريع أخرى خارج هذا الإطار.⁽¹⁾

2. حاضنة أعمال جامعة بومرداس

سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على نشأة حاضنة أعمال جامعة أحمد بوقرة بومرداس ودورها في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة.

1.2. نشأة حاضنة أعمال جامعة أحمد بوقرة بومرداس

تم إنشاء الحاضنة التكنولوجية بجامعة أحمد بوقرة بومرداس بتاريخ 12 ذي القعدة 1441هـ الموافق لـ 4 جويلية 2020م، بإشراف معالي الأستاذ الدكتور عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك. ويقع مقر الحاضنة داخل الحرم الجامعي بالقرب من مديرية الجامعة، وقد تم تأسيسها بصفة رسمية بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2020، الذي ينص على إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى “الحاضنة” لدى جامعة بومرداس.⁽²⁾ وتأتي هذه المبادرة في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية إلى تعزيز روح المقاولاتية الجامعية وتثمين نتائج البحث العلمي من خلال تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية واعدة تسهم في تنويع النسيج الإنتاجي الوطني.

أطلقت جامعة أحمد بوقرة بومرداس مشروع الحاضنة التكنولوجية كآلية مؤسسية تهدف إلى مرافقة حاملي المشاريع المبتكرة، حيث تتيح هذه الحاضنة الفرصة لكل شخص طبيعي أو معنوي يمتلك فكرة علمية أو تكنولوجية

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لحاضنة الأعمال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة <https://www.univ-msila.dz/site/business-incubator/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/01/01 على الساعة: 14:26.

⁽²⁾ بوكحال فتحية، بجاوي نصيرة، (2023): دور حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بومرداس، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص ص 440-441.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

مبتكرة للاستفادة من الدعم الذي توفره. وتعمل الحاضنة على مواكبة المشاريع منذ مرحلة الفكرة إلى غاية إنشاء المؤسسة الناشئة، وتشكل بذلك حلقة وصل بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي. وتُعد حاضنة بومرداس من الحاضنات الجامعية السبعة التي تخضع لإشراف الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحوث والتطوير التكنولوجي (ANVREDET)، وتمثل مهمتها الأساسية في استثمار مخرجات البحث العلمي وتمييزها عبر إنشاء مؤسسات مبتكرة قادرة على الإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.2 دور حاضنة أعمال جامعة أمحمد بوقرة بومرداس في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة

تُعد حاضنة أعمال جامعة أمحمد بوقرة بومرداس أحد أهم الآليات الجامعية المخصصة لدعم الابتكار وترقية روح المقاولة لدى الطلبة وحاملي الأفكار المبدعة. فهي تحتضن الفائزين من أصحاب المشاريع المبتكرة في مختلف المجالات، وتوفر لهم جملة من خدمات الدعم والمرافقة التي تساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتنفيذ. تقدم الحاضنة للمحتضنين برامج تكوين وتدريب متخصصة بإشراف خبراء ومختصين في مجالات متعددة، تُمكنهم من اكتساب مهارات في إعداد مخططات العمل (Business Plan)، والتسيير، والتسويق، والابتكار. ويساهم هذا التأطير في تطوير أفكار الطلبة وتحويلها إلى مشاريع ريادية، كما يعزز لديهم روح المبادرة والتفكير الإبداعي من خلال توفير بيئة عمل ملائمة تشجع على التجريب والابتكار.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحاضنة على دراسة المشاريع المقترحة وتقييم جدواها الاقتصادية والتقنية، كما تسهر على مساعدة أصحابها في الحصول على براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، إلى جانب دعمهم في إعداد النماذج الأولية لمشاريعهم. وتوفر الحاضنة أيضاً تسهيلات مالية من خلال توجيه المحتضنين إلى مصادر التمويل الأنسب، مما يخفف عنهم أعباء البحث عن الممولين أو مقرات العمل.

كما تضطلع الحاضنة بدور هام في التعريف بالمشاريع المبتكرة عبر مشاركتها في مختلف التظاهرات الاقتصادية والعلمية، وهو ما يتيح للمحتضنين توسيع شبكة علاقاتهم المهنية وبناء روابط مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمقاولين، مما يسهل عليهم لاحقاً إنشاء مؤسساتهم الناشئة واستمرارها في السوق.

وفي سياق تشجيع المقاولة الجامعية، أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشروع "مذكرة تخرج-مؤسسة ناشئة" و"مذكرة تخرج-براءة اختراع"، والذي يُمكن الطلبة المقبلين على التخرج من الحصول على شهادة جامعية مرفقة بمؤسسة ناشئة أو براءة اختراع. ويساهم هذا البرنامج في تحفيز الطلبة على إنشاء مؤسساتهم الخاصة بالاعتماد على أفكارهم الإبداعية، مما يعزز الربط بين الجامعة وعالم المقاولة وسوق العمل.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

وُسَّهم هذه المبادرات مجتمعة في خلق مناصب شغل جديدة، والحد من هجرة الكفاءات الوطنية، وتحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة، فضلاً عن دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني وتخفيض معدلات البطالة. وبناءً على ذلك، يُعتبر إنشاء الحاضنات الجامعية خطوة استراتيجية بالغة الأهمية، إذ تُسهل على الطلبة مسار تحويل أفكارهم العلمية إلى مشاريع اقتصادية مبتكرة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

3. حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله

يُخصّص هذا الجزء من الدراسة لعرض طبيعة حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله، وتوضيح أثرها الإيجابي في مرافقة المؤسسات الناشئة خاصة فيما يخص قطاع الابتكار الرقمي وتقنيات الإعلام والاتصال الحديثة.

1.3. التعريف بحاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله:

تم تأسيس حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله بمقتضى المرسوم التنفيذي المرقم 04-91 الصادر في 24 مارس 2004، وتُشرف عليها الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر. وتُعد هذه الحاضنة أداة حيوية لتنشيط قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، إذ تعمل على مرافقة أصحاب المشاريع المبتكرة من خلال توفير بيئة عمل مواتية، تشمل خدمات السكرتارية، والدعم الإداري، والمساعدة في الجوانب المالية والمحاسبية، وذلك تحت إشراف وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.⁽²⁾

2.3. أهم المشاريع المنتسبة لحاضنة الأعمال التكنولوجية:

تُعد حاضنة سيدي عبد الله من أبرز الحاضنات التكنولوجية في الجزائر، نظرًا للنتائج الإيجابية التي حققتها منذ تأسيسها. فقد ساهمت في:

- تأسيس 18 مؤسسة ناشئة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال منذ عام 2010.
- تقديم الدعم والإشراف لـ 49 مبادر ريادي في مختلف مراحل إنشاء مؤسساتهم.
- وجود 15 مؤسسة جديدة قيد الانطلاق تحت إشراف وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ومن أهم المشاريع التي تم تطويرها في إطار الحاضنة:

- إنشاء نظام لحفظ واسترجاع البيانات لفائدة المؤسسات الكبرى.
- تصميم عروض افتراضية ثلاثية الأبعاد لخدمة السياحة الإلكترونية ومشاريع الحدائق التجريبية.

⁽¹⁾ بوكحال فتحية، يحياوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 447.

⁽²⁾ نور الدين نوي، سلمى ميمش، (2021): دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 07.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

➤ تطوير بطاقة هاتف ذكية تُستخدم كوسيلة للدفع الإلكتروني.

➤ إنشاء شبكة إنذار مبكر لحرائق الغابات.

➤ تطوير قاعدة بيانات خاصة بالتعلم الإلكتروني (E-Learning).⁽¹⁾

3.3 تقييم دور حاضنة الأعمال التكنولوجية في انشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة

يمكن تلخيص الفرص والتحديات التي تواجه حاضنة الأعمال التكنولوجية فيما يلي:

*الفرص

✓ تقديم الاستشارات المهنية والمتخصصة في مجالات الإدارة، التسويق، وتطوير الأعمال، مما يتيح للمؤسسين

الاستفادة من الخبرات العملية في تنمية مشاريعهم؛

✓ منح امتيازات وحوافز تشجيعية للمنتسبين، بالإضافة إلى توفير مساحات عمل مجهزة بأسعار منخفضة ومناسبة

لاحتياجات المؤسسات الناشئة؛

✓ تنظيم برامج تدريبية وتكوينية تهدف إلى تعزيز قدرات رواد الأعمال وتطوير مهاراتهم في مختلف جوانب إدارة

المشاريع؛

✓ بناء شبكة علاقات واسعة بين رواد الأعمال وشركاء الحاضنة، بما يشمل المستثمرين ومقدمي الخدمات التسويقية

والتمويلية لدعم نمو المشاريع.

*التحديات:

■ ضعف الانخراط والتوجه نحو الحاضنة من قبل بعض أصحاب المشاريع، نتيجة التخوفات أو قلة المعرفة بخدماتها؛

■ محدودية المشاركة في المعارض المحلية والدولية، ما يقلل من فرص تسويق منتجات المؤسسات الناشئة على نطاق

أوسع؛

■ صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل بسبب المعوقات الاقتصادية والإدارية، والبيروقراطية، ومشاكل السيولة المالية؛

■ تأثير محدود للحاضنة على سرعة نمو المؤسسات الناشئة، حيث تظل مساهمتها في تحريك عجلة التنمية

الاقتصادية ضعيفة نسبيًا.

⁽¹⁾ نور الدين نوي، سلمى ميمش، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

4. حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر باتنة

تمثل حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر في باتنة أول حاضنة جامعية تنشأ داخل الجامعة الجزائرية، وقد تم تأسيسها سنة 2013 في إطار تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتمثل هذه المبادرة من التجارب الأولى من نوعها على مستوى الجامعات الجزائرية، مع خطة لتعميمها لاحقاً على باقي الجامعات، وتهدف إلى مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات، وتزويدهم بالمعارف والتقنيات اللازمة لتنمية مشاريعهم وتمكنهم من تحويل أفكارهم إلى مؤسسات بارزة.

تشكلت الدفعة الافتتاحية من الطلبة المؤسسين للمشاريع في الحاضنة من 11 جامعياً، بإشراف 6 مدرسين متخصصين، وفقاً لما كشف عنه مدير الحاضنة. وتشمل هذه المشاريع مجالات متنوعة مثل البيولوجيا، الإعلام الآلي، والاقتصاد، مع وجود خطة لتوسيع الدفوعات المستقبلية لتشمل مختلف القطاعات.⁽¹⁾

5. الحاضنة التابعة لشركة أوريدو (Ooredoo)

تعد هذه الحاضنة واحدة من التجارب الخاصة الناجحة على الصعيد الوطني، حيث تتميز بتقديم تدريبات عالية الجودة في مجالات استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، إلى جانب المزايا التالية:⁽²⁾

- ✓ تقديم مساعدات مالية لما يقارب 20 مؤسسة ناشئة، بما يساهم في دعم نمو المشاريع وتثبيت استدامتها.
- ✓ تمكين معهد التدريب التابع لشركة Ooredoo من تقديم برامج تدريبية لعدد يصل إلى 6000 طالب عبر 15 مؤسسة جامعية ومدرسة لإدارة الأعمال، ما يعزز القدرات التقنية والإدارية للشباب.
- ✓ تقديم الدعم من خلال مجموعة من المبادرات النوعية، من أبرزها:
 - مبادرة "أول متجر للهواتف المحمول" Stone App - في الجزائر، التي تهدف إلى تطوير قطاع التطبيقات والهواتف المحمولة محلياً.
 - برنامج Dobarmiyoo، الذي يركز على تطوير التطبيقات للهواتف النقالة ويحمل شعار "صنع في الجزائر"، وشارك فيه أكثر من 5000 مشارك، ما يعكس النجاح في تحفيز الإبداع الرقمي وتشجيع المشاريع الوطنية.

⁽¹⁾ جميلة خلم، علي مكيد، (2023): حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر سعياً لتجسيد أهداف التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01 خاص، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 241.

⁽²⁾ يا محمد نفيسة وآخرون، (2020): حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر - الواقع والتحديات -، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر، ص 243-244.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

6. حاضنة أعمال جامعة خنشلة

تعد حاضنة الأعمال بولاية خنشلة من الحاضنات التي حققت تقدماً ملموساً في تقديم الدعم والارشاد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الناشئة على المستوى الوطني. شرعت الحاضنة في نشاطها منذ بداية سنة 2014، وتم تجهيزها على مساحة قدرها 520 متر مربع، مقسمة إلى 20 مكتباً، منها 4 مكاتب مخصصة للإدارة، بينما المكاتب الأخرى مخصصة لاحتضان أصحاب المشاريع. كما تحتوي الحاضنة على قاعة استقبال وقاعة اجتماعات مجهزة بكافة الوسائل الضرورية.

وتتركز المهام الأساسية للحاضنة في النقاط التالية: ⁽¹⁾

- استقبال المشاريع وتوجيهها، وتقديم الدعم الإداري اللازم لأصحاب المشاريع؛
- مساعدة المشاريع المحتضنة في الوصول إلى مصادر التمويل والموارد؛
- توفير محلات مجهزة بمعدات مكتبية ووسائل إعلام آلي تُتاح للمشاريع المحتضنة؛
- ضمان التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الناشئة ورواد الأعمال؛
- تقديم متابعة وإرشاد شامل لرواد الأعمال قبل وبعد تأسيس مؤسساتهم؛
- توفير دعم استشاري احترافي تشمل الشؤون القانونية والتجارية والمحاسبية والمالية؛
- دعم حاملي المشاريع في الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

كما تسهم الحاضنة في رفع معدل نجاح المشاريع المحتضنة من خلال تنظيم برامج إعلامية وندوات حول مهام الحاضنة وأنشطة المؤسسات، إضافة إلى تنظيم خرجات ميدانية. وتشير الإحصائيات إلى أن الحاضنة نظمت أكثر من 103 نشاط توعوي بين عامي 2014 و2018.

وبخصوص حجم المشاريع المحتضنة، فقد تم تسجيل 60 مشروعاً خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث ركزت معظم المشاريع على النشاط الصناعي والغذائي والخدمي، بينما لم يُسجل أي مشروع في القطاع الفلاحي. ويعزى هذا التركيز إلى الطبيعة الصناعية لولاية خنشلة وكثرة المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى سهولة الاستثمار في قطاع الخدمات مقارنة بالقطاع الفلاحي نظراً لتكاليفه المرتفعة.

⁽¹⁾ بوعدلة سارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

وتتمثل أبرز المشاريع والأنشطة الناشئة المرتبطة بحاضنة جامعة خنشلة في تنويع المشاريع بعلامات "مشروع مبتكر" و"مؤسسة ناشئة": ففي آخر اجتماع للجنة الوطنية لمنح العلامات وفق القرار الوزاري رقم 1275 الخاص بالحاضنات والمؤسسات الناشئة، تم تنويع مجموعة من الطلبة ب:⁽¹⁾

➤ 28 مشروعًا تم منحها وسام "مشروع مبتكر"

➤ 7 مؤسسات تم منحها وسام "مؤسسة ناشئة"

هذا الإنجاز يوضح فعليًا وجود مشاريع مبتكرة ومحتضنة تُقدِّرها اللجنة الوطنية وتُمنح تصنيفًا رسميًا كمشاريع ناشئة أو مبتكرة

7. حاضنة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

حاضنة الأعمال في جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف تمثل اليوم أحد الأهداف الاستراتيجية للجامعة لدعم الابتكار وتنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة والباحثين، عبر تحويل الأفكار البحثية والأكاديمية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والريادة. وفق وصف الهيكل على مواقع التتبع الريادي Startup.dz، تعمل الحاضنة كهيكل جامعي يستقبل المشاريع المنتجة من البحث العلمي والتحصيل الأكاديمي، ويواكب حاملي الأفكار في عملية التحول نحو إنشاء مؤسسات ناشئة أو مؤسسات مصغرة عبر تكوينات وتوجيهات متخصصة في ريادة الأعمال.⁽²⁾

جاءت هذه المبادرة ضمن سياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية التي تهدف إلى دعم الابتكار الجامعي وربطه باحتياجات التنمية الاقتصادية، في إطار القرار الوزاري 1275 المتعلق بالحاضنات الجامعية، وهو نفس الإطار القانوني الذي تُطبَّق عليه برامج احتضان المشاريع في مختلف جامعات الجزائر. كما يتضح من نشاطات الوزارة، فقد تم خلال زيارة رسمية في مارس 2023 افتتاح فضاءات دعم تكنولوجي واحتضان المشاريع داخل حرم الجامعة مع عرض مشاريع طلابية مبتكرة، وتشجيع الشباب على الانخراط في الاقتصاد المعرفي وريادة الأعمال.

من حيث حجم الإنتاج الريادي، تشير دراسات علمية إلى أن عدد المشاريع الابتكارية التي احتضنتها جامعة الشاذلي بن جديد خلال السنوات الأكاديمية تتزايد، حيث بلغ عدد المشاريع المحتضنة 102 مشروعًا للعام

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لحاضنة أعمال جامعة عباس لغرور - خنشلة، تم الاطلاع عليه يوم: <https://www.univ-khenchela.dz/fr/organismes-de-soutien/incubateur-2/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/01/02 على الساعة: 21:37.

⁽²⁾ موقع حاضنة الأعمال في جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، متاح على الموقع: <https://startup.dz/trouver-un-incubateur/incubateur/universite-chadli-bendjdid-el-tarf/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/01/06 على الساعة: 09:21.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

2023/2022 من بينها 83 مشروعًا بحلول السوق و15 براءة اختراع، ثم ارتفع إلى 123 مشروعًا للعام 2024/2023، مما يعكس تنامي ثقافة الابتكار والطلب على المرافقة داخل الجامعة.⁽¹⁾

أحد أبرز الأمثلة العملية على مخرجات الجامعة المرتبطة بالبيئة الريادية هو فريق EdenGarden الذي نمي مشروعًا بيئيًا رقميًا مبتكرًا وفاز بالمرتبة الأولى في مهرجان دولي للأثر البيئي (Eco-Fest UJEN 2025) بجامعة جندوبة في تونس، ما يعكس جودة الأفكار التي يساهم الطلبة في تطويرها.

إضافة إلى ذلك، تنشط الجامعة في تنظيم فعاليات تعليمية ومناسبات علمية مثل المسابقة الوطنية للبرمجة باستخدام الذكاء الاصطناعي التي تضم مؤسسات جامعية من الجزائر وتونس، وتساهم في دفع الطلبة نحو التنافس والابتكار في مجالات تقنية حديثة.

ورغم أن الحاضنة بجامعة الطارف لا تمتلك حتى الآن موقعًا مستقلًا واضحًا كما في بعض الجامعات الأخرى، إلا أن نشاطاتها وتأثيرها تظهر من خلال تفاعل الجامعة مع المبادرات الحكومية وبرامج التدريب وورش العمل حول تأسيس المشاريع الناشئة، وهي بنفسها جزء من النظام الوطني للحاضنات الجامعية التي تربط بين التعليم العالي والابتكار الاقتصادي.⁽²⁾

وعليه يمكن القول إن حاضنة الأعمال بجامعة الشاذلي بن جديد - الطارف تلعب اليوم دورًا حيويًا في تشجيع طلبة الجامعة على التفكير الريادي، تقديم الدعم الأكاديمي والعملية لهم، وربط مشاريعهم بسياق اقتصادي أوسع عبر أنشطة ومسابقات تكنولوجية وريادية. هذا الدور يتكامل مع منظومة الحاضنات الجامعية في الجزائر التي تهدف إلى تحويل الكفاءات الأكاديمية إلى موارد اقتصادية من خلال ريادة الأعمال والابتكار.

8. حاضنات أعمال ومسرعات المشاريع الأخرى داعمة للمؤسسات الناشئة

مع تزايد ظهور الشركات الناشئة في الجزائر وظهور جيل جديد من رواد الأعمال الطموحين، برزت الحاجة إلى مساهمة هذه الشركات على توجيه مبتكري الأعمال عبر حاضنات الأعمال ومسرعات المشاريع. التي تقوم بدورها على توفير بيئة محفزة، خدمات استشارية، وإرشاد متخصص لمساعدة المؤسسات الناشئة على النمو، التوسع، وتحقيق الاستدامة. ومن بين أبرز حاضنات الأعمال ومسرعات المشاريع الداعمة للشركات الناشئة في الجزائر:

(1) Meriche Imene, Abidat Sarra, Benkedidah Soufyane, (2025) : **The role of university support bodies in developing entrepreneurial competencies and establishing start-ups - A case study of the University of Eltarf**, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol 08, No 01, Université Ibn Khaldoun de Tiaret, Algérie, p 48.

(2) موقع حاضنة الأعمال في جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، متاح على الموقع: <https://startup.dz/trouver-un-incubateur/incubateur/universite-chadli-bendjdid-el-tarf> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/01/06 على الساعة: 21:09.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

جدول رقم (03-07): حاضنات الأعمال ومسرعات المشاريع الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

الحاضنات	التعريف بها
سيلابس sylabs	تأسست سيلابس في عام 2015، وهي منصة احتضان وتسريع المشاريع تقع بالجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي. تعمل المؤسسة على تعزيز اندماج الشركات الناشئة ضمن منظومة ريادة الأعمال في الجزائر، من خلال تقديم التوجيه والدعم الاستشاري لرواد الأعمال، وتوفير الموارد والأدوات اللازمة لتعزيز فرص نجاحهم في السوق المحلي، فضلاً عن مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم المهنية. كما تسعى إلى تقوية بيئة ريادة الأعمال عبر بناء جسور التواصل والتعاون مع الجهات الفاعلة وصناع القرار في القطاعين العام والخاص، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مع التركيز على تشجيع ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر.
Incubme	هي حاضنة أعمال أخرى تقع في الجزائر العاصمة، يديرها جزائريون مقيمون في الخارج. تعمل المؤسسة على دعم المشاريع والشركات الناشئة المبتكرة من خلال تقديم الإرشاد والمشورة، ومتابعة تقدمها على الأصعدة الفنية، المالية، اللوجستية والإدارية. كما تسعى إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمهارات التجارية الحديثة عبر تنظيم المؤتمرات والفعاليات المتخصصة.
Cyberparc de sidi abdellah	تُعد الوكالة الوطنية لترويج وترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها مؤسسة عمومية تأسست عام 2004، ويقع مقرها الرئيسي في ساير بارك بمدينة سيدي عبد الله، الجزائر العاصمة. تهدف الوكالة إلى بناء منظومة وطنية لريادة الأعمال من خلال دعم الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة، بما يضمن تعزيز مشاركتها الفاعلة في الاقتصاد الجزائري.
Bcos	يقع مقر بيكوس في مدينة المحمدية بالجزائر، ومنذ تأسيسها تمنح المؤسسة خدمات الاستشارة والتوجيه، إلى جانب برامج تعليمية وتدريبية للشركات الجزائرية في مختلف مجالات الأعمال. تشمل مختلف خدماتها وأعمالها تسريع المشاريع، تقديم الدعم والإرشاد، وتنظيم الفعاليات والمؤتمرات لتعزيز نمو الأعمال وتطوير المهارات التجارية.
Algerian center for social entrepreneurship	في عام 2016، أنشئ المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية، لتعزيز نطاق ثقافة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، فضلاً عن دعم العلاقات بين الجهات الفاعلة داخل النظام البيئي للأعمال الاجتماعية. كما عمل على دعم رواد الأعمال الاجتماعيين من خلال تقديم التوجيه والإرشاد، ونشر الثقافة المتعلقة بهذه الأعمال، وتعزيز نجاح المشاريع في هذا المجال.
-Fikra tech-cdta	يُعرف هذا المركز أيضاً باسم مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة، ويقع في بابا حسن بالعاصمة الجزائرية. تندرج المؤسسة ضمن القطاع العام في مجالات العلوم والتكنولوجيا. مع تقديم خدمات لدعم المشاريع المبتكرة في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساهمة في زيادة القيمة المضافة، إلى جانب تقديم برامج تدريبية لتعزيز القدرات التقنية والإدارية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

Institut haba	يقع معهد حية في بلوزداد، الجزائر العاصمة، ويعد مسرعاً للمشاريع يساهم في تطوير الابتكار وروح المبادرة في الجزائر. يقوم المعهد على تسريع تطوير الشركات الناشئة بواسطة آليات أدوات متنوعة مثل المختبرات المبتكرة (FabLabs) ومراكز التفكير (Think Tanks)، كما يمتلك مجلساً علمياً لتقييم ومتابعة تقدم المشاريع.
----------------------	---

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بوقنة سليم، بوقنة بورهان الدين، قاوي معمر، (2020): حاضنات الأعمال كاداة لترقية المؤسسات الناشئة بالجزائر، حويلات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 225-226.

المطلب الثالث: حصيلة مساهمة الاستثمار في المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل برامج التنمية

يمثل الاستثمار في المؤسسات الناشئة أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل سعي الدولة لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. فقد ساهمت هذه المؤسسات من خلال ابتكاراتها في خلق قيمة مضافة جديدة وتطوير قطاعات اقتصادية واعدة كالتيكنولوجيا والخدمات الرقمية. كما أسهمت برامج التنمية في دعم هذا المسار عبر توفير آليات تمويل ومرافقة فعالة. وتشكل حصيلة هذه الجهود مؤشراً إيجابياً نحو بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والإبداع.

أولاً: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

لقد بدأت الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة في مجال المؤسسات الناشئة تؤتي نتائج لا بأس بها خاصة بعد إقامة وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وشهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في تزايد المؤسسات الناشئة عام 2024 مقارنة عام 2020، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): تطور عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر

السنة	عدد المؤسسات الناشئة
2020	41
2021	87
2022	105
2023	799
2024	810

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع: <https://www.startupranking.com/startup/new,période2000-> 2024 تم الاطلاع عليه يوم: 2025/11/12، على الساعة: 13:54.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

شهد عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 تطوراً لافتاً يعكس التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني باتجاه تعزيز ريادة الأعمال والابتكار. فقد سجّل عدد المؤسسات الناشئة ارتفاعاً تدريجياً في السنوات الأولى، من 41 مؤسسة سنة 2020 إلى 87 مؤسسة في 2021 ثم 105 مؤسسات في 2022، وهو ارتفاع محدود يعكس آنذاك بدايات تطبيق منظومة "Startup Act" وضعف الوعي بها، إضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا التي قلّصت المبادرات الاستثمارية وحدّت من قدرة الشباب على إطلاق مشاريع جديدة. غير أن سنة 2023 مثّلت نقطة تحول محورية، حيث قفز عدد المؤسسات الناشئة بشكل استثنائي من 105 إلى 799 مؤسسة، نتيجة دخول الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الناشئة حيّز التنفيذ الفعلي، عبر منح علامة "مؤسسة ناشئة" وتوفير إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية ودعم مالي من الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة، إلى جانب توسّع استعمال التكنولوجيا الرقمية وازدهار التجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل والتعليم عن بُعد والدفع الإلكتروني، ما خلق طلباً اقتصادياً واسعاً على الخدمات المبتكرة. كما أسهمت الحاضنات الجامعية والمسرّعات، وتسجيل مشاريع التخرج كأفكار مؤسسات ناشئة، في تعزيز هذا النمو بصورة غير مسبقة. وخلال سنة 2024، استمر الارتفاع ولكن بوتيرة ضعيفة، ليصل العدد إلى 810 مؤسسة، وهو ما يعكس بداية مرحلة استقرار نسبي بعد القفزة الكبيرة، نتيجة نضج الإطار القانوني، إضافة إلى تشديد شروط التصنيف لضمان جودة المشاريع. ويظهر هذا المسار العام أنّ الجزائر تتجه تدريجياً نحو اقتصاد المعرفة والابتكار، حيث أصبحت المؤسسات الناشئة رافعة حقيقية للتنويع الاقتصادي وخلق القيمة المضافة وفرص العمل، كما باتت تعكس تحسّن ثقة الشباب في منظومة الاستثمار الوطني وقدرة الاقتصاد الجزائري على التحول من نموذج ريعي تقليدي إلى نموذج يعتمد على التكنولوجيا وريادة الأعمال.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ثانيا: موقع الجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئة عالميا، افريقيا وعربيا

تشهد الجزائر اهتمامًا متزايدًا بريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الناشئة، مع إنشاء حاضنات ومسرعات لدعم المشاريع الابتكارية. يتركز النشاط بشكل خاص في القطاعات التكنولوجية والإعلام الآلي، إلى جانب المجالات العلمية الدقيقة. على المستوى الإفريقي، تُعتبر الجزائر واحدة من الدول التي بدأت تنظيم منظومة المؤسسات الناشئة بشكل منظم. عالميًا، ما زالت الجزائر تعمل على تطوير بنيتها التحتية لدعم المشاريع المبتكرة وربطها بسلاسل القيمة الدولية.

1. تصنيف الجزائر عالميا من حيث عدد المؤسسات الناشئة

لقد تمكنت الجزائر من الصعود إلى قمة التصنيف الإفريقي عام 2023، محتلةً المرتبة الثانية في القارة من حيث عدد المؤسسات الناشئة النشطة بمعدل 810 مؤسسة ناشئة، وذلك حسب موقع "Startup Ranking"⁽¹⁾ الذي يقوم بتصنيف الدول تنازليا وفقًا لعدد المؤسسات الناشئة النشطة فيها ، وفي مايلي سيتم عرض عدد المؤسسات الناشئة عالميا عام 2024 :

الجدول رقم (03-09): ترتيب الدول عالميا من حيث عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024

الرتبة	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	الولايات المتحدة الأمريكية	84411
02	الهند	17829
03	بريطانيا	7712
04	كندا	4145
05	أستراليا	3146
06	أندونيسيا	3089
07	ألمانيا	2580
08	فرنسا	1757
09	إسبانيا	1562
10	الإمارات العربية المتحدة	1447
11	سنغافورة	1314

(1) Bouras Nassima,(2024): **The startups ecosystem in Algeria- a dynamic and booming landscape-**, Revue Algérienne d'Economie de gestion, Vol 18, N°02, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, university Oran 2, Algeria, p 73.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

1234	البرازيل	12
1201	هولندا	13
993	إيطاليا	14
988	//	15
854	سويسرا	16
849	باكستان	17
825	نيجيريا	18
810	الجزائر	19
788	الصين	20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com/> / تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/14 على الساعة: 13, 27.

يوضح جدول ترتيب الدول عالميًا من حيث عدد المؤسسات الناشئة أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر القائمة بفارق كبير عن باقي الدول، حيث يبلغ عدد المؤسسات الناشئة فيها 84,411 مؤسسة، تليها الهند بـ 17,829 مؤسسة وبريطانيا بـ 7,712 مؤسسة، بينما تأتي الجزائر في المرتبة التاسعة عشرة بعدد 810 مؤسسة ناشئة، متقدمة على الصين التي سجلت 788 مؤسسة. يعكس هذا التوزيع الفروقات الكبيرة بين الدول المتقدمة والناشئة في القدرة على إنشاء ودعم ريادة الأعمال، حيث تعتمد الولايات المتحدة والهند وبريطانيا على بيئات اقتصادية وتشريعية متقدمة تحفز الابتكار، توفر تسهيلات كبيرة للمشاريع الناشئة مثل التمويل الاستثماري، حاضنات الأعمال، والحوافز الضريبية، إضافة إلى وجود سوق كبير ومتنامٍ يسمح بنمو هذه المؤسسات بسرعة.

أما الجزائر، رغم تقدمها في دعم ريادة الأعمال وظهور عدد من المبادرات الحكومية لتشجيع المشاريع الناشئة، إلا أن عدد المؤسسات يظل محدودًا نسبيًا مقارنة بالدول الكبرى، وهو ما يعكس وجود تحديات اقتصادية وهيكلية تشمل محدودية التمويل، ضعف الثقافة الريادية، البطء في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية. كما يشير وجود دول مثل الإمارات وسنغافورة في المراتب المتقدمة إلى الدور الكبير الذي تلعبه السياسات الحكومية المرنة، التسهيلات الإدارية، وجذب رأس المال الاستثماري في تحفيز نمو المؤسسات الناشئة حتى في الدول ذات حجم سوق محدود نسبيًا. من الناحية الاقتصادية، يوضح الجدول أن عدد المؤسسات الناشئة مرتبط بشكل مباشر بمدى تطور بيئة الأعمال، التسهيلات المقدمة لريادة الأعمال، والقدرة على جذب الاستثمارات، وهو ما يبرز

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الحاجة إلى تعزيز هذه العوامل في الجزائر لضمان نمو مستدام للمشاريع الناشئة وزيادة مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني، خلق فرص عمل جديدة، ودعم الابتكار المحلي.

2. تصنيف الجزائر افريقيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة

يوضح الجدول الموالي ترتيب الدول افريقيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة وموقع الجزائر منها:

الجدول رقم (03-10) : ترتيب الدول إفريقيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
1	نيجيريا	811
2	الجزائر	810
3	مصر	638
4	جنوب افريقيا	508
5	كينيا	342

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com/> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/14 على الساعة: 13, 27.

يوضح الجدول السابق الوضع الريادي لعدد من الدول الإفريقية في مجال المؤسسات الناشئة، حيث تصدر نيجيريا الترتيب بـ 811 مؤسسة ناشئة، تليها الجزائر مباشرة في المرتبة الثانية بـ 810 مؤسسة ناشئة، وهو ما يعكس تقارباً كبيراً بين البلدين يكاد يجعل الفارق بينهما شبه معدوم. هذا الموقع المتقدم للجزائر يدل على وجود قاعدة واسعة من المبادرات الريادية، ونشاط ملموس داخل النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، رغم التحديات التنظيمية والتمويلية. أما مصر فتأتي في المركز الثالث بـ 638 مؤسسة ناشئة، ثم جنوب إفريقيا بـ 508 مؤسسات، وكينيا بـ 342 مؤسسة. ويظهر من خلال المقارنة أن الجزائر تتفوق عددياً على عدة دول لها مكانة تقليدية في الابتكار مثل جنوب إفريقيا وكينيا، ما يشير إلى ديناميكية ريادية مهمة داخل البلاد، لكن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل هذا الكم إلى مؤسسات قوية ذات قدرة على البقاء والنمو، خصوصاً في غياب منظومة تمويل متطورة مقارنة ببعض المنافسين الإقليميين.

3. تصنيف الجزائر ضمن الدول العربية من حيث عدد المؤسسات الناشئة

يوضح الجدول الموالي ترتيب الدول من حيث عدد المؤسسات الناشئة حسب الدول العربية وموقع الجزائر منها :

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الجدول رقم (03-11) : ترتيب الدول عربيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
1	الإمارات	1273
2	الجزائر	810
3	مصر	638
4	السعودية	161
5	المغرب	114

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com/> / تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/14 على الساعة: 13, 27.

على المستوى العربي، يبين الجدول الموضح أعلاه أن الإمارات العربية المتحدة تصدر الدول العربية بامتلاكها 1273 مؤسسة ناشئة، وهو رقم يعكس بيئة أعمال ناضجة وجاذبة لرأس المال ومفتوحة على السوق العالمية. وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية عربياً بـ 810 مؤسسات ناشئة، مما يبرز حضورها القوي في العالم العربي رغم الفجوة الكبيرة بينها وبين الإمارات. ويشير هذا الترتيب إلى أن الجزائر تعد من أكثر البلدان العربية نشاطاً من حيث عدد المشاريع الريادية، متفوقة على مصر التي تأتي ثالثة بـ 638 مؤسسة، ثم المملكة العربية السعودية بـ 161 مؤسسة، والمغرب بـ 114 مؤسسة. هذا يدعم فكرة أن الجزائر تملك قاعدة بشرية وشبابية قادرة على خلق المبادرة، إلا أن الفارق الكبير في الأرقام بينها وبين الإمارات يؤكد أن البيئة الريادية الجزائرية لا تزال بحاجة إلى إصلاحات أعمق في ما يتعلق بآليات التمويل، والبنية التنظيمية، وتسهيل ولوج الشركات الناشئة إلى الأسواق الخارجية حتى تُترجم هذه الكثافة العددية إلى منظومة تنافسية وقوة اقتصادية حقيقية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ثالثا: نماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة جزائرية

حسب موقع "Startup ranking" فإن ترتيب المؤسسات الناشئة الأكثر رواجاً في الجزائر لسنة 2024 يوضحه

الجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر لسنة 2024

المرتبة	المؤسسة الناشئة	درجة SR
01	مؤسسة "YASSIR" 	55480
02	مؤسسة "Legal doctrine" 	41516
03	مؤسسة "Siamois QCM" 	38521
04	مؤسسة "Okstore" 	34391
05	مؤسسة "Zawwali" 	25936

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/14 الساعة: 14:05.

– مؤسسة "yassir":

تأسست مؤسسة Yassir عام 2017 على يد المهندس نور الدين طيبي، وهي منصة رقمية متخصصة في تقديم خدمات التنقل حسب الطلب. تشمل خدماتها نقل الركاب، توصيل الطعام، البقالة والطرود، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية رقمية تسهل الدفع، التوفير والاقتراض للمستخدمين. جاءت التسمية "يسير" لتعكس فكرة التسهيل والسرعة في التنقل، وكذلك لارتباطها بفعل السير والتحرك.⁽¹⁾

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "yassir" الجزائرية الناشئة: <https://yassir.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 الساعة: 12:00.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

انطلقت المؤسسة عملياً عام 2019 بعد جمعها 13 مليون دولار في جولاتها الاستثمارية الأولى، ما مكنها من توسيع نشاطها لتشمل التجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل. وفي عام 2021، حظيت المؤسسة باهتمام حاضنة الأعمال العالمية Y Combinator، وحصلت على تمويل إضافي بقيمة 30 مليون دولار من الولايات المتحدة، ما عزز خططها التوسعية بشكل كبير. واستمر الدعم المالي لها، حيث حصلت في 2022 على 150 مليون دولار ضمن جولة التمويل الثانية، كما افتتحت مركزاً تقنياً في أوروبا لاستقطاب الكفاءات المتميزة.

شهدت المؤسسة منذ تأسيسها توسعاً كبيراً فهي تنشط في 8 أسواق محلية، وتمتلك 7 مكاتب حول العالم، كما يبلغ عدد مستخدميها 6 ملايين مستخدم إلى جانب 130 ألف شريك موزعين على 45 مدينة مختلفة في كل من الجزائر، المغرب، تونس، جنوب إفريقيا، السنغال، كندا وفرنسا، بالإضافة إلى 450 موظفاً حول العالم من أكثر من 15 جنسية.

تعتمد خدمة "يسير" على مبدأ تحديد الموقع الجغرافي، حيث يجب على أي زبون يرغب في القيام برحلة أن يدخل إلى التطبيق، وعليه فقط إدخال وجهته، يتم عرض سعر الرحلة على شاشته ويمكن للزبون بعد ذلك تأكيد الطلب بالضغط على زر "طلب يسير"، فيتم إرسال الطلب على الفور إلى السائق الشريك الأقرب إلى موقع الزبون، بمجرد قبول الطلب من قبل هذا الأخير، ويتعين على الزبون الدفع للسائق الشريك نقداً بعد أداء الخدمة، وقد يختار العميل الدفع مقابل خدمته عن طريق البطاقة البنكية أو بطاقة الائتمان بمجرد توفر طريقة الدفع هذه، ويتم تحديد أسعار الخدمة مسبقاً من قبل الشركة ويتم الإشارة إليها بوضوح على تطبيقات "يسير" و"يسير شفور"⁽¹⁾.

- مؤسسة "Legal Doctrine":

تأسست مؤسسة Legal Doctrine في الجزائر عام 2018، وهي أول منصة إستخبارات قانونية في إفريقيا، تهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية عبر جمع وتحليل وتوحيد التشريعات، اللوائح وقرارات المحاكم، وجعلها قابلة للاستخدام في عدة دول إفريقية من خلال منصة رقمية متقدمة.

تخدم المؤسسة أكثر من 5000 عميل، بما في ذلك المؤسسات الكبرى، وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية وتقديم نتائج بحث دقيقة وسريعة. وقد حصلت على جائزة أفضل مؤسسة إفريقية ناشئة في

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "yassir" الجزائرية الناشئة: <https://yassir.com> / تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة: 12:00.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

بمجال التكنولوجيا القانونية عامي 2019 و 2020، وسجلت أكثر من 13 مليون عملية بحث خلال عام 2022، مما يعكس مكانتها الرائدة في السوق القانوني الرقمي⁽¹⁾.

- مؤسسة "Siamois QCM"⁽²⁾:

تأسست منصة Siamois QCM عام 2017، وهي منصة رقمية متخصصة في التعليم الطبي الإلكتروني، تستهدف طلبة الطب الجزائريين المقبلين على اجتياز الامتحانات. توفر المنصة نماذج امتحانات متعددة الاختيارات، تضم أكثر من 60,000 نموذج امتحان، مع إمكانية تخصيص المراجعة حسب حاجة الطالب، مما يوفر الوقت والجهد والتكاليف⁽³⁾.

تعد هذه المنصة الأولى من نوعها في الجزائر في مجال التعليم الرقمي الطبي، ويبلغ عدد مستخدميها أكثر من 50,000 طالب، مما يجعلها أداة تعليمية مهمة لدعم التحصيل الأكاديمي للطلاب.

- مؤسسة "okstore":

Okstore هي منصة متخصصة في إنشاء وإدارة مواقع الويب بسهولة وسرعة، بما في ذلك مواقع التجارة الإلكترونية ومتاجر البيع عبر الإنترنت. تتيح المنصة إنشاء المواقع في دقائق قليلة، مع توفير جميع الأدوات اللازمة لإدارة المتاجر الرقمية، وتحسين تجربة البيع الإلكتروني. تعتبر Okstore ثمرة أكثر من عامين من الخبرة العملية في مجال تطوير المواقع الإلكترونية، وتسعى إلى تمكين الشركات والأفراد من دخول السوق الرقمي بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة⁽⁴⁾.

- مؤسسة زوالي "Zawwali":

تأسست منصة Zawwali في عام 2010، وهي منصة جزائرية رائدة في مجال التجارة الإلكترونية، متخصصة في بيع وشراء المنتجات الجديدة والمستعملة عبر الإنترنت. تدعمها شركات مثل MTN Millicom و Rocket و Internet، وتهدف إلى توسيع نطاق التجارة الإلكترونية في إفريقيا.

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "Legal Doctrine" الجزائرية الناشئة: <https://legal-doctrine.com> / تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة 12:01.

⁽²⁾ QCM: Questions à Choix Multiples .

⁽³⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "Siamois QCM" الجزائرية الناشئة: <https://www.siamois.co> / تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة 12:05.

⁽⁴⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "okstore" الجزائرية الناشئة: <https://okstore.shop/> / تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة 12:10.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

حيث تتواجد المنصة اليوم في 32 دولة إفريقية بالإضافة إلى بعض الأسواق في آسيا وأوروبا، وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات للأفراد من مختلف الفئات. كما يهتم مؤسسوها باختيار الموردين بعناية لضمان جودة المنتجات المعروضة، مع الحرص على توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمستخدمين⁽¹⁾.
بالإضافة إلى المؤسسات الناشئة المذكورة سابقاً، توجد في الجزائر مجموعة أخرى من المؤسسات الرائدة، من أهمها:

– منصة: Global Opportunities

تُعد أول منصة إلكترونية جزائرية متخصصة في اكتشاف الفرص المتاحة للشباب، أنشئت في 11 أبريل 2019. توفر المنصة محتوى أكاديمياً ومهنياً بأسعار مناسبة، وتساعد على البحث عن فرص دولية مفيدة تساهم في التطوير الذاتي المستمر. كما تعمل على تنمية فكرة "نستطيع القيام بذلك" لدى الشباب، وتعزيز الثقة بالنفس ومهارات الريادة، إضافة إلى دعمهم في الحصول على شهادات جامعية تعزز جاهزيتهم لمتطلبات سوق العمل العالمي⁽²⁾.

– مؤسسة: Sekoir

هي سوق إلكتروني أُطلق في 04 أبريل 2021، يجمع بين الأفراد والشركات لخلق قيمة مضافة داخل مجال التجارة الإلكترونية. يتيح الموقع بيع وشراء مختلف المنتجات، سواء كانت جديدة أو مستعملة، مع توفير بيئة آمنة ومعرفة تكنولوجية مبسطة للمستخدمين. وتمكن المنصة الأشخاص من عرض سلعهم وبيعها بسهولة من مختلف المناطق.

– مؤسسة: Batolis

مؤسسة جزائرية 100% تأسست سنة 2015 من طرف SARI MAMS BROS. تُعد من أبرز منصات البيع الإلكتروني في الجزائر، وتقدم منتجات متنوعة تشمل فئات الأطفال والنساء والرجال، إضافة إلى أشهر العلامات العالمية والمنتجات المحلية بأسعار مناسبة. توفر خدمة توصيل فعّالة، وتُعد المنافس الرئيسي لموقع JUMIA على المستوى الإفريقي⁽³⁾. وتهدف Batolis إلى تسهيل حياة الزبائن من خلال إتاحة التسوق على مدار اليوم دون التقيد بمواعيد المحلات أو ظروف التنقل.

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمؤسسة "zawwali" الجزائرية الناشئة: <https://www.zawwali.com/> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة 12:13.

⁽²⁾ الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com/top/algeria> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة: 12:30.

⁽³⁾ جباري عبد الحليل، جباري لطيفة، (2022): واقع وأفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 600.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

–مؤسسة: Mdina Jdida

هي منصة جزائرية مخصصة للتجارة الإلكترونية، أنشئت في 04 ماي 2018. تجمع المنصة عدداً من المصنعين في مجال الأجهزة الكهرومنزلية، والهواتف، والإلكترونيات، وتوفر خدمات البيع والتوصيل عبر الإنترنت، مما يسمح للمستهلكين باقتناء حاجياتهم بسهولة وجودة مضمونة.

–مؤسسة: Herd Academy

منصة تعليمية جزائرية عبر الإنترنت، موجهة للطلبة الراغبين في التعلم من خلال مقاطع الفيديو التعليمية، وللمعلمين الذين يسعون للوصول إلى عدد أكبر من المتعلمين. تأسست سنة 2020، وتهدف إلى الارتقاء بالتعليم الإلكتروني في الجزائر، خاصة في مجالات التكنولوجيا، التصميم، التطوير، والتسويق. توفر المنصة دورات تكوينية عبر الإنترنت وأيضاً دورات يمكن متابعتها دون اتصال بالشبكة. وتعتمد Herd Academy على منهجية تقوم على تبسيط المحتوى وتجزئته، والاعتماد على أفضل الخبراء لتقديم محتوى متميز ومتكامل.⁽¹⁾

–مؤسسة U3.NET:

هي بوابة رقمية تمكن الأفراد أو الشركات الناشئة من تصميم وتطوير برامج الهاتف الموجهة لنظامي iPhone و Android دون الحاجة لكتابة أي كود برمجي. أنشئت المنصة بتاريخ 20 مارس 2020، وتهدف إلى مساعدة الأفراد والمؤسسات على إدارة أنشطتهم التجارية الإلكترونية بسهولة وبدون تعقيد تقني.⁽²⁾

–منصة dzostad.com:

موقع تعليمي جزائري، تابع لمنصة "الموقع الأول للدراسة في الجزائر"، تأسس في 19 أوت 2016. يقدم محتوى تعليمي شامل يغطي جميع المستويات التعليمية، من التحضيري والابتدائي، إلى التعليم المتوسط والثانوي، وفق مناهج الجيل الثاني، ويعد من أبرز المواقع التعليمية في الجزائر.

–شركة: Yalidine

رغم أنها لم تُصنف ضمن قائمة أفضل عشر شركات ناشئة في الجزائر حسب موقع Startup Ranking، إلا أن Yalidine تُعتبر من أبرز الشركات المتخصصة في مجال التوصيل السريع، بفضل خدماتها الاحترافية مقارنة بالشركات الأخرى. وقد ساهم انتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر في بروز دورها بشكل كبير، حيث أصبحت الخيار الأول لأصحاب المتاجر الإلكترونية نظراً لجودة خدماتها في نقل وتوصيل الطرود إلى مختلف ولايات الوطن، بما في ذلك

⁽¹⁾ الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com/top/algeria> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة: 12:45.

⁽²⁾ جباري عبد الجليل، جباري لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 601.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المناطق النائية. وتمتاز الشركة بسرعة التوصيل، وحسن التعامل مع العملاء، إضافة إلى توفير خدمة الدفع عند الاستلام، وهي الخدمة الأكثر تفضيلاً في مجال التجارة الإلكترونية.⁽¹⁾

ومما سبق، تشير التطورات الأخيرة في الجزائر إلى أن برامج التنمية الاقتصادية التي أطلقت بعد عام 2020 كانت محورية في دعم نشوء المؤسسات الناشئة، وهو ما يعكس توافقاً زمنياً واستراتيجياً بين السياسات التنموية وفترة النمو المبكر لهذه المؤسسات. ويرتبط ذلك بعدة عوامل أساسية تتمثل في التسهيلات المالية والتمويلية التي وفرتها الدولة، بما في ذلك القروض الميسرة وتمويل متناهي الصغر، سمحت للشباب وأصحاب المشاريع بالبدء في أعمالهم دون ضغوط مالية كبيرة. وأيضاً الدعم الإداري والفني، مثل برامج التكوين والتأطير الإداري والمحاسبي، ساهم في تعزيز قدرات المؤسسين على التخطيط المالي وإدارة المشروعات، وهو عنصر حاسم في تقليص معدلات الفشل المبكر. كذلك الإطار التشريعي والمؤسسي الذي يهدف إلى حماية المشاريع الناشئة وتشجيع روح المبادرة، ساعد على بناء بيئة استثمارية أكثر استقراراً وجاذبية.

وعلى المستوى الاقتصادي، أدى هذا التوافق بين برامج التنمية ونمو المؤسسات الناشئة إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وخلق فرص عمل جديدة، ما أسهم في تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. كما أتاح هذا الدعم للمؤسسات الناشئة فرص الابتكار وتبني تقنيات حديثة، مما يعزز التنافسية الاقتصادية على المدى الطويل. ومع ذلك، تظل بعض التحديات قائمة، مثل محدودية حجم التمويل الممنوح مقارنة بالاحتياجات، وضعف شبكات التسويق، مما يتطلب استمرار السياسات الداعمة لضمان استدامة هذه المؤسسات وتحقيق أثر اقتصادي ملموس.

⁽¹⁾ الموقع الإلكتروني: <https://teyssir.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/11/12 على الساعة: 13:11.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: النموذج الجديد للنمو وتحديات تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة والاستراتيجية المقترحة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تُعَدُّ المؤسسات المصغرة والناشئة محركًا أساسيًا لتنمية الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر دخله بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات. ورغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، تواجه هذه المؤسسات مجموعة من المعوقات أبرزها التعقيدات البيروقراطية، محدودية التمويل، ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الخبرات الإدارية والتقنية. هذه المعوقات تحد من قدرة رواد الأعمال على إطلاق مشاريع مبتكرة وتحقيق نمو مستدام.

لذلك، أصبح من الضروري وضع استراتيجيات فعالة لتفعيل الاستثمار في هذه المؤسسات، تشمل تبسيط الإجراءات القانونية، توفير الدعم المالي والتقني، وتعزيز الثقافة الريادية والابتكار، كما أن ربط المشاريع بالأسواق المحلية والدولية يشكل عنصرًا مهمًا لزيادة تنافسية هذه المؤسسات. من خلال هذه السياسات المتكاملة، يمكن تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي، وزيادة فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل دور برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030

تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2030/2016) الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكلياً مع تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات والتحول إلى دولة ناشئة خلال العشرية القادمة من خلال تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني.

أولاً: الأهداف المرجوة من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الجزائري

استهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الجزائري (2016 – 2030) مجموعة من الأهداف الأساسية التي

تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة بعيداً عن اعتماد الاقتصاد على المحروقات، ويمكن تلخيصها كما يلي: ⁽¹⁾

1. تحقيق مسار مستدام للنمو الاقتصادي خارج المحروقات: يهدف النموذج إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إلى 6.5% سنوياً خلال الفترة 2016 – 2030، بما يضمن تنمية متوازنة ومستدامة.

2. زيادة دخل الفرد: يسعى النموذج إلى تعزيز مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف مضاعفته بنسبة

2.3% خلال الفترة المستهدفة، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتوزيع الدخل بشكل أفضل.

3. تطوير الصناعة التحويلية: يستهدف النموذج مضاعفة حصة القطاع التحويلي في الناتج الإجمالي المحلي، من 5.3%

في سنة 2015 إلى 10% بحلول سنة 2030، وذلك عن طريق رفع القيمة المضافة الصناعية وتطوير الإنتاج.

⁽¹⁾ قلوب عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، (2020): تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 57.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

4. تحديث القطاع الزراعي: يسعى النموذج إلى تحديث القطاع الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة إنتاجية القطاع، وتوسيع قاعدة الصادرات الزراعية كجزء من استراتيجية تنويع الاقتصاد.

5. الانتقال الطاقوي: يهدف النموذج إلى تخفيض معدل نمو استهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنوياً في سنة 2015 إلى 3% سنوياً مع حلول سنة 2030، مع تحديد سعر عادل للطاقة، ما يسهم في استخدام أفضل وأقل للطاقة، وبتيح الاستفادة في الموارد للطاقة للأجيال القادمة.

6. تنويع الصادرات: يركز النموذج على تعزيز صادرات القطاعات غير النفطية لدعم تمويل النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة التنمية، مع التركيز على قطاعات الزراعة، والصناعة التحويلية، والطاقة المتجددة.
من خلال هذه الأهداف، يسعى النموذج الجديد للنمو الاقتصادي إلى:

- تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة،
- تنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات،
- رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني إلى 6.5% سنوياً خلال الفترة المستهدفة، بما يعكس استراتيجية شاملة لتحقيق اقتصاد منتج ومتنوع.

ثانياً: أسس النموذج الاقتصادي الجديد

يعتمد هذا النموذج على مقاربتين أساسيتين وفق ما جاء في تقرير وزارة المالية (2016)، وهما:⁽¹⁾

1- مقارنة سياسة الموازنة

ترتكز هذه المقاربة على تنفيذ سياسة موازنة تمتد من سنة 2016 إلى سنة 2019، وتهدف إلى تحقيق توازن مالي تدريجي من خلال ما يلي:

- تطوير الموارد العادية للميزانية لتصبح قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير.
 - تقليص العجز في الخزينة العمومية بشكل ملموس خلال نفس الفترة.
 - تعبئة موارد مالية إضافية من السوق الداخلية.
- ويلاحظ من خلال هذه المقاربة أن الجهود تتركز على الحد من العجز الموازي الذي أصبح سمة دائمة للمالية العمومية في الجزائر.

⁽¹⁾ روشو عبد القادر، (2021): الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 158-159.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

2- مقارنة التنويع والتحول الاقتصادي

تسعى هذه المقاربة، خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2030، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

- رفع معدل النمو خارج قطاع المحروقات ليلبلغ حوالي 6.5% سنوياً.
- مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد بنحو 2.3 مرة في أفق 2030.
- زيادة حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الخام من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030.
- تحديث القطاع الزراعي بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتنويع الصادرات.
- في قطاع الطاقة، العمل على خفض معدل الاستهلاك من 6% سنة 2015 إلى 3% في أفق 2030، مع تنويع الصادرات لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

يتضح من خلال هذه المقاربة أن قطاعي الفلاحة والطاقة يحتلان موقعاً محورياً ضمن أهداف النموذج الاقتصادي الجديد، بالنظر إلى دورهما الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ثالثاً: الإصلاحات والاجراءات المنفذة في سياق النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

يسعى النموذج الجديد للنمو إلى إرساء أسس اقتصاد مستدام ومتعدد القطاعات خارج قطاع المحروقات، من خلال مجموعة من الإصلاحات التي ركزت على السياسة الميزانية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:⁽²⁾

1. الإصلاح الجبائي والمؤسساتي

يرتكز هذا الإصلاح على عدة محاور أساسية، أبرزها:

- إعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد وضبط كيفية استخدام موارده بشكل واضح وفعال.
- ضمان الملاءة المالية والقدرة على تسديد الديون العمومية، مع ضبطها ضمن مستويات تضمن ترشيد الميزانية العامة.
- تحقيق تغطية تدريجية للنفقات الجارية من خلال الإيرادات الجبائية العادية على المدى المتوسط.
- تسريع إصلاحات الميزانية لدعم تسييرها على أساس متعدد السنوات، وفقاً لما نص عليه قانون المالية لسنة 2016.
- تبني سياسة مالية مبنية على الكفاءة، المردودية، والجودة في الأداء ضمن إطار حوكمة اقتصادية رشيدة؛
- توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات المنتجة والحركة للنمو الاقتصادي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية؛

(1) روشو عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(2) ابن بوسحاقي فتيحة، (2023/2022): مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي -في الألفية الثالثة-، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 101-102.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

➤ اعتماد القانون العضوي للمالية رقم 18-15 بتاريخ 02 سبتمبر 2018، لتعزيز الشفافية والالتزام بالانضباط المالي في إدارة الأموال العامة؛

2. عقلنة وترشيد النفقات العمومية

يهدف هذا الجانب إلى ضبط النفقات العامة والتحكم فيها من خلال تقليص التبذير والإسراف، مع التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية.

ويرمي النموذج الاقتصادي الجديد إلى ترشيد الدعم والإعفاءات الجبائية المقدمة للمؤسسات والأسر، عبر مجموعة من الإجراءات، أهمها:

➤ تقييم فعالية مختلف سياسات التحفيز والتشجيع الاقتصادي من أجل تقليصها مستقبلاً، مع الإبقاء فقط على تلك التي تحقق نتائج إيجابية ملموسة على الاقتصاد والمجتمع.

➤ عدم اعتماد أي مشروع تشريعي أو سياسة مالية دون وجود آليات واضحة لرصدها وتقييم أثرها.

➤ تحديد فترة زمنية لإصلاح سياسة إعادة التوزيع الاجتماعي بما يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكبر وتوجيه الدعم للقطاعات الأكثر حاجة.

رابعا: مراحل برنامج النموذج الجديد للنمو 2016 – 2030

يعد برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030) في الجزائر خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني. وقد تضمن البرنامج ثلاث مراحل متتابعة، كما يلي:⁽¹⁾

1. مرحلة الإقلاع (2016 – 2019)

تهدف هذه المرحلة إلى رفع مؤشرات أداء جميع القطاعات الاقتصادية، مع مراعاة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. وقد اعتمدت الحكومة خلال هذه الفترة على إبقاء سعر الصرف عند معدل 108 دينار للدولار الواحد، ونسبة التضخم في حدود 4%.

وتم وضع سيناريوهان رئيسيان لهذه المرحلة:

- **السيناريو الأول:** يحدد أدنى مستوى دون تعديل الميزانية، مع توقع أن يصل سعر المحروقات عند 50 دولارا للبرميل في سنة 2019، مع الحفاظ على ضبط النفقات العمومية الموجهة للتجهيز. قد يؤدي هذا السيناريو إلى تدهور التوازنات الداخلية والخارجية، وزيادة عجز الخزينة، ما يضاعف مستوى المديونية الداخلية ويؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

⁽¹⁾ جهات وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- السيناريو الثاني: يتوقع تحقيق ناتج سلمي لعائد الخزينة بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يصل مقداره إلى 2.2 مليار دولار، مع استبعاد المخاطر المرتبطة بالديون المحلية والدولية، ومدعماً الاحتياطي النقدي الكافي لتغطية حوالي 27 شهراً من الاستيراد.

2. مرحلة الانتقال (2020 – 2025)

تركز هذه المرحلة على تثمين القدرات الوطنية وتحسين الأداء الاقتصادي، ومعالجة التأخر الذي تعانيه معظم المؤسسات العمومية والخاصة والمختلطة.

وتشمل أهم محاور هذه المرحلة:

- تمكين المنتجات الوطنية من الاستفادة من الأولويات في السوق المحلية، وتحسين تنافسية المؤسسات المنتجة.
- استعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الصادرات خارج المحروقات وتقليل الواردات.
- تطبيق الاستراتيجية الوطنية للصادرات (أفق 2023) بهدف تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الخارجي، ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.
- تعزيز قدرات المؤسسات من حيث الإدارة والتسيير، خاصة الشركات المتخصصة في التصدير.

3. مرحلة الاستقرار والالتقاء (2026 – 2030)

تمثل هذه المرحلة مرحلة تحقيق التوازن الكامل للاقتصاد الوطني، حيث تستنفد جميع قدرات الاقتصاد الاستدراكية، وتلتقي مختلف المتغيرات الاقتصادية عند نقطة توازن واحدة. وتهدف هذه المرحلة إلى ترسيخ نتائج المراحل السابقة، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية وتنويع الموارد الوطنية، بما يعزز من مرونة الاقتصاد الجزائري وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.⁽¹⁾

(1) جهات وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

خامساً: الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو

ولتحقيق الأهداف التي حددتها الرؤية السابقة، ينبغي الارتكاز على ثلاثة مبادئ أساسية تشكل الدعائم الاستراتيجية لسياسة النمو الجديدة، وذلك على النحو الآتي: ⁽¹⁾

1. الديناميكية المطلوبة على مستوى القطاعات

على الصعيد القطاعي، يهدف مسار التنويع الاقتصادي إلى تطوير فروع إنتاجية جديدة ذات قدرة على خلق قيمة مضافة موجهة نحو الأسواق الخارجية، بما يسمح تدريجياً بتقليل الاعتماد على قطاعي المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

ويستوجب هذا التوجه تسجيل معدلات نمو قوية ومتسارعة، مع السعي إلى رفع مساهمة الصناعة خارج المحروقات إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول سنة 2030. ويتطلب بلوغ هذا الهدف تحقيق نمو ثابت ومتصاعد للقيمة المضافة الصناعية.

أما القطاعات الأخرى، فمن المتوقع أن تسجل معدل نمو سنوي يقدر بـ 6.5% في القطاع الزراعي و 7.4% في خدمات السوق. وفي المقابل، ومع الانخفاض التدريجي في مساهمة البناء والأشغال العمومية ضمن الناتج الداخلي الخام، يرتقب أن يسجل قطاع خدمات المعرفة نمواً يقدر بـ 1.7% في المتوسط خلال الفترة نفسها.

2. التغيير المطلوب في نظام الاستثمار

إن تطوير الاستثمار الضروري لقيادة التحولات الهيكلية المنشودة يتطلب ربط الاستثمار خارج قطاع المحروقات بارتفاع إنتاجية رأس المال المستثمر. ولهذا، تقترح الرؤية اعتماد نماذج محاكاة لرفع الإنتاجية الإجمالية للعوامل، بما يسمح بتحقيق معدلات نمو أعلى دون زيادة مماثلة في مستويات الاستثمار.

ويتوجب أن يشمل هذا المسعى لتحسين الإنتاجية كلاً من الاستثمار الخاص واستثمار الإدارات العمومية. ولهذا السبب، يُتوقع الشروع في عملية ثانية لتوحيد وضبط الميزانية ابتداءً من عام 2025 بهدف تقليص النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة ضمن ميزانية الدولة، مع السعي نحو تطبيق نموذج وطني للاستثمار في البنية التحتية يعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص.

كما ستعزز هذه الكفاءة في استخدام رأس المال من خلال:

- تحرير المبادرات الاستثمارية الخاصة عبر إصلاحات هيكلية محفزة للنمو.

⁽¹⁾ كريمة حبيب، عادل زقير، (2018): إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص ص 121-122.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- تطبيق سياسة فعّالة في مجال نقل التكنولوجيا.
 - تعميق الروابط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.
- وفي إطار هذا النموذج الجديد للنمو، تواجه استراتيجية الاستثمار مجموعة من التحديات، أهمها:
- إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات خارج الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي بفعالية.
 - تحويل جزء أكبر من الاستثمارات الحكومية نحو المؤسسات للتقليل من الضغط على الخزينة العمومية والحد من الديون المستقبلية.
 - رفع الإنتاجية الإجمالية للعوامل لتقليص الحاجة إلى تراكم رأس المال المادي، مقابل تحفيز الابتكار والاستثمار في العناصر المحورية للنجاح المستدام.

3. الملاءة الخارجية

تُعَدّ الملاءة الخارجية أحد التحديات الأساسية في المرحلة المقبلة، خاصة في ظل سياق اقتصادي يتجه نحو تسارع النمو وتوسيع قاعدة النشاط خارج قطاع المحروقات. فمن المتوقع أن ترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام، الذي يُفترض أن يحقق معدل نمو سنوي يبلغ 6.5%، في حين لن تتجاوز نسبة نمو صادرات المحروقات 3% خلال السنوات الأولى من عملية التحول. ويعود ذلك إلى أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون مؤهلة للمساهمة الفعلية إلا بعد مرور فترة زمنية محددة.

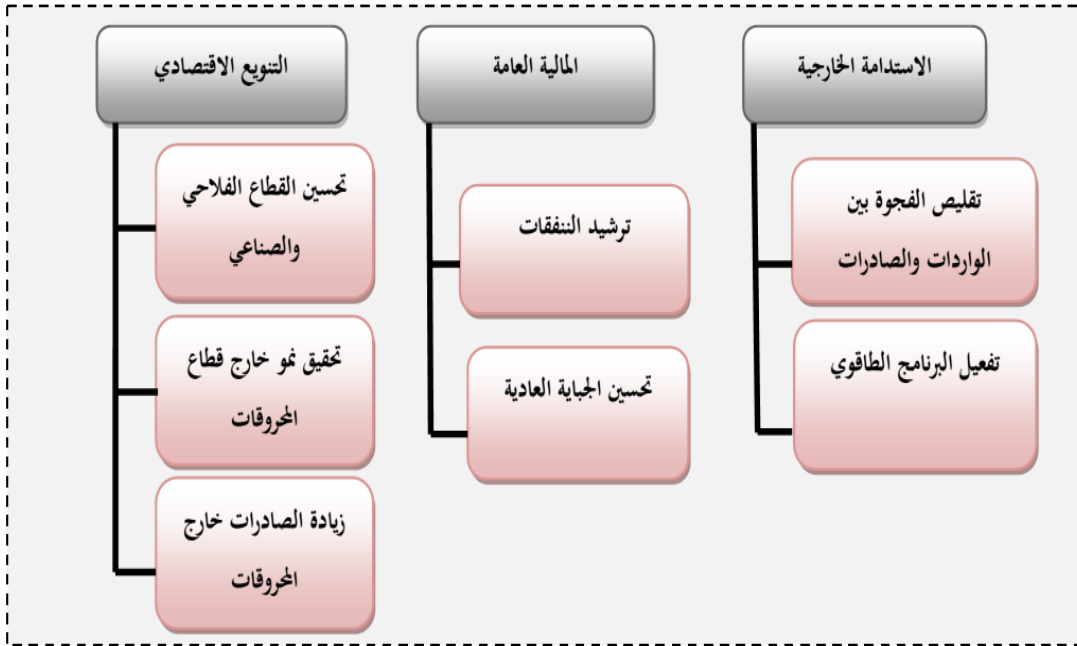
وبناءً على ذلك، سيتم العمل على تحقيق توازن في المعادلة الخارجية عبر اعتماد نموذج فعالية طاقوية وتطوير الطاقات المتجددة بما يسمح بتوفير فائض من الطاقة الأحفورية يمكن توجيهه للتصدير. ومن جهة أخرى، سيتم تسريع وتيرة نمو الصادرات خارج المحروقات سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدماتية من خلال توفير الظروف الملائمة لتطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية. ويشمل ذلك أيضاً مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وإنشاء مجلس مختص، بما يعزز فعالية منظومة دعم الصادرات ويسهم في تحسين موقع الاقتصاد الوطني في التجارة الخارجية.⁽¹⁾

والشكل أدناه يلخص أهم مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد:

(1) كريمة حبيب، عادل زفير، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

شكل رقم (03-09): مركّزات النموذج الاقتصادي الجديد (2030/2016)



المصدر: آمنة الزهراء بوشاقور، منير نوري، (2023): واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج النمو الاقتصادي 2030-2016، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 216.

سادسا: تحليل نتائج النموذج الجديد للنمو 2030-2016

في سياق برنامج النمو الجديد الذي اعتمدته الجزائر خلال الفترة 2030-2016، تسعى الدولة إلى تحقيق تحول هيكلي عميق في اقتصادها من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد المفرط على المحروقات، وهي الاستراتيجية التي تركز على مجموعة من الركائز الأساسية منها زيادة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، تطوير القيمة المضافة، وتحفيز القطاع الخاص على لعب دور أكبر في النمو الاقتصادي. يُظهر التحليل أن هذا البرنامج، رغم طموحه في أهدافه، يواجه تحديات جوهرية في التنفيذ تتمثل في بطء وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد وضعف فعالية الدولة على تعزيز النمو من خلال الاستثمارات العامة وكفاءة المؤسسات، ما تسبب ذلك في استمرار هيمنة قطاع المحروقات الذي لا يزال يمثل أقل من 15% من القيمة المضافة خارج النفط والغاز، وإلى تحسن طفيف في الإنتاجية العامة للاقتصاد. كما تسلط الدراسات الضوء على الحاجة الملحة لتسريع التنويع الاقتصادي وتوجيه السياسات الصناعية نحو القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية والقيمة المضافة العالية، إضافة إلى انفتاح أكبر على الأسواق العالمية ونقل التكنولوجيا وذلك من أجل تحقيق النمو المستدام المنشود بحلول 2030.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

سابعاً: دراسة استشرافية لنموذج النمو الجديد 2016-2030

رغم أهمية نموذج النمو الجديد، تواجه الجزائر عدة تحديات في التنفيذ تتعلق بالتنويع الاقتصادي، الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتحسين مناخ الأعمال. الدراسة الاستشرافية تهدف لتحديد الإجراءات والتغييرات التي يمكن أن تسهم في تفعيل هذا النموذج وتحقيق أهدافه.

1. اقتراحات لتفعيل النموذج:

تتمثل أهم الاقتراحات لتفعيل النموذج في النقاط التالية:

أ. تنويع الاقتصاد الوطني:

✓ تشجيع الصناعات التحويلية والزراعة الحديثة: تطوير الصناعات الغذائية والطاقت المتجددة لتقليل الاعتماد على المحروقات.

✓ دعم الابتكار وريادة الأعمال: تأسيس حاضنات أعمال ومعاهد ابتكار للقطاع الخاص والمشاريع الناشئة.

✓ تطوير السياحة المستدامة والبيئية: فتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي دون ضغط على الموارد الطبيعية.

ب. تحسين مناخ الأعمال والاستثمار:

✓ تبسيط الإجراءات الإدارية: رقمنة الخدمات وتخفيض البيروقراطية لتسهيل تأسيس المشاريع.

✓ تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي: تقديم حوافز ضريبية وتمويلية للمشاريع الإنتاجية.

✓ تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إنشاء صناديق دعم خاصة لتمويل المشاريع الواعدة.

ج. البنية التحتية والتكنولوجيا:

✓ تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة: الطرق، السكك الحديدية، والموانئ لتسهيل حركة التجارة.

✓ اعتماد التحول الرقمي: تشجيع الحكومة والشركات على استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة.

✓ استثمار في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي: دعم المشاريع البحثية التي تخدم الصناعة والخدمات.

د. الموارد البشرية وتنمية الكفاءات:

✓ موازنة التعليم والتكوين مع احتياجات السوق: تطوير برامج تعليمية ومهنية تركز على المهارات المطلوبة.

✓ تطوير ثقافة الابتكار وريادة الأعمال: إدراج برامج تدريبية للشباب لتشجيع التفكير الإبداعي.

✓ تشجيع الهجرة العكسية للكفاءات: جذب خبراء جزائريين من الخارج للمساهمة في التنمية المحلية.

هـ. التنمية الاجتماعية والإقليمية:

✓ تقليص الفوارق بين المناطق: توزيع الاستثمارات بشكل متوازن لتجنب التركيز في المدن الكبرى.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

✓ دعم البرامج الصحية والتعليمية: تحسين جودة الخدمات الأساسية في المناطق النائية.

✓ تشجيع المشاريع المجتمعية: تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال مبادرات صغيرة مدعومة من الدولة.

2. التغيرات المقترحة لضمان تفعيل النموذج:

تتمثل أهم التغيرات المقترحة لضمان تفعيل النموذج في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-13): التغيرات المقترحة لضمان تفعيل النموذج

المجال	التغيير المطلوب	أثر التغيير
الاقتصاد	تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل اعتماد الدولة على النفط.	استقرار اقتصادي أكبر ونمو مستدام.
الإدارة	رقمنة الإجراءات وتبسيط التشريعات.	جذب الاستثمار وتحفيز ريادة الأعمال.
التكنولوجيا	دعم الابتكار والتحول الرقمي في المؤسسات.	دعم الابتكار والتحول الرقمي في المؤسسات ورفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات.
الموارد البشرية	تطوير التكوين المهني والتعليم المرتبط بسوق العمل.	تقليل البطالة وتوفير كفاءات مؤهلة.
التنمية الإقليمية	توزيع الاستثمارات والمشاريع على كافة المناطق.	تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة المحلية.

المصدر: من إعداد الطالبة

إن نجاح نموذج النمو الجديد يعتمد على تنفيذ تغييرات هيكلية في الاقتصاد، الإدارة، والتكنولوجيا، مع التركيز على المورد البشري كمحرك للتنمية. بالتوازي مع ذلك، يجب اعتماد نظام متابعة مؤشرات الأداء لضمان تحقيق الأهداف على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: معوقات وسبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تلعب المؤسسات المصغرة والناشئة دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر دخله بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات، غير أن هذه المؤسسات تواجه عدة معوقات أبرزها البيروقراطية، صعوبة الحصول على التمويل، ونقص الخبرات التقنية والإدارية. لذلك أصبح من الضروري تبني سبل فعالة لتفعيل الاستثمار فيها، مثل تبسيط الإجراءات القانونية، توفير التمويل الميسر، دعم الابتكار، وتطوير قدرات رواد الأعمال. يسهم تطبيق هذه السياسات في تعزيز ريادة الأعمال، خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

أولاً: معوقات وسبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تشكل معوقات تمويل المؤسسات المصغرة وضعف التأطير التقني والإداري تحديًا يحدّ من قدرتها على الإسهام الفعلي في التنويع الاقتصادي بالجزائر. غير أن تعزيز آليات الدعم، وتسهيل الإجراءات، وتوسيع شبكات المرافقة يمكن أن يفعل استثمار هذه المؤسسات ويحوّلها إلى محرك حقيقي للنمو خارج قطاع المحروقات.

1. معوقات الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تتمثل أهم معوقات الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في الحد من تنويع الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1.1 معوقات تمويلية ومصرفية

أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات المصغرة تتمثل في صعوبة الوصول إلى التمويل. فعلى الرغم من وجود آليات دعم مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والصندوق الوطني لدعم التشغيل (CNAC)، إلا أن البيروقراطية، وتعقيد ملفات القروض، وضعف المتابعة بعد التمويل، تجعل العديد من المشاريع تتوقف في مراحلها الأولى. كما أن المؤسسات البنكية لا تزال متحفظة في منح القروض بسبب غياب الضمانات الكافية أو ضعف دراسات الجدوى، ما يخلق فجوة بين الطلب على التمويل والإمداد الفعلي لرأس المال. هذه المعوقات تحدّ من قدرة المؤسسات المصغرة على التوسع، وتمنعها من لعب دورها في تنويع النسيج الإنتاجي.

2.1 معوقات هيكلية وتنظيمية

تواجه المؤسسات المصغرة إشكالات هيكلية متعددة مرتبطة أساسًا بضعف التأطير الإداري والمحاسبي، حيث يفتقر العديد من أصحاب المشاريع إلى الخبرة اللازمة في مجالات التسيير والتخطيط المالي والتسويق، مما يؤدي إلى هشاشة تنظيمية واضحة داخل المؤسسة. وعلى المستوى التنظيمي، غالبًا ما تعاني هذه المؤسسات من غياب الهيكل الإداري الواضح، وتداخل المهام، وضعف توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، ما ينعكس سلبيًا على سرعة اتخاذ القرارات وكفاءة العمليات اليومية. كما أن ضعف التخطيط الاستراتيجي الداخلي يؤدي إلى عدم وضوح الأهداف والسياسات التشغيلية،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

وصعوبة متابعة الأداء وتقييم النتائج، وهو ما يجعل المؤسسات المصغرة أكثر عرضة للمخاطر المالية والتشغيلية. إضافة إلى ذلك، يلاحظ غياب نظم فعّالة لإدارة الموارد البشرية والتواصل الداخلي، ما يحد من قدرة الفرق على التنسيق وتحقيق الأداء المطلوب، ويبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة تنظيمية تراعي توزيع المسؤوليات، وضبط الإجراءات الداخلية، وتبني أدوات إدارة حديثة لضمان استدامة المشاريع ونموها بشكل مستدام.

3.1 معوقات السوق والتسويق

من أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات ضعف الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية. وأغلب المؤسسات المصغرة تنشط في مجالات تقليدية (البناء، الخدمات، الحرف)، وتعتمد على الطلب المحلي المحدود. بالإضافة إلى غياب شبكات التوزيع المنظمة، وضعف القدرة التنافسية من حيث الجودة والسعر، يجعل منتجاتها تواجه صعوبة في الاندماج ضمن سلاسل القيمة الوطنية أو التصديرية. كما أن الثقافة التجارية الاحترافية (التسويق الرقمي، العلامة التجارية، التصدير) ما تزال محدودة لدى رواد الأعمال الشباب.

4.1 معوقات بنوية في مناخ الأعمال

لا تزال البيروقراطية الإدارية وثقل الإجراءات القانونية من أبرز معوقات الاستثمار مثل تسجيل المؤسسات، والحصول على التراخيص، أو الاستفادة من التحفيزات الجبائية، كلها عمليات تستهلك وقتاً وجهداً كبيرين. كما أن عدم استقرار التشريعات وكثرة التعديلات في القوانين الاقتصادية (الجبائية، الصفقات العمومية، الاستيراد...) يجعل من الصعب على المستثمرين الصغار وضع خطط طويلة المدى. هذه البيئة غير المستقرة تضعف الثقة وتحد من روح المبادرة والاستثمار الخاص.

5.1 معوقات تقنية وبشرية

تواجه المؤسسات المصغرة نقصاً في الكفاءات التقنية والإدارية، خصوصاً في المناطق الداخلية والجنوبية. ضعف التكوين المهني المواكب لحاجات السوق يؤدي إلى فجوة بين قدرات العمال ومتطلبات الإنتاج العصري. كما أن ضعف الرقمنة والتكنولوجيا في هذه المؤسسات يقلل من إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في الاقتصاد الحديث، ما يجعلها غير قادرة على التحول نحو اقتصاد المعرفة أو الابتكار.

6.1 معوقات مرتبطة بالبيئة الاقتصادية العامة

تتأثر المؤسسات المصغرة كذلك بضعف التنويع العام للاقتصاد الجزائري، إذ إن الاعتماد على قطاع المحروقات يجعل الطلب الكلي موجهاً نحو الأنشطة المرتبطة به، بينما تبقى القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة التحويلية، الخدمات الحديثة) محدودة النمو.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

كما أن غياب منظومات متكاملة (clusters) تربط المؤسسات المصغرة بالمؤسسات الكبرى يحدّ من اندماجها في الاقتصاد الوطني ويجعلها عرضة للتقلبات في الطلب المحلي.

7.1 معوقات مجالية (إقليمية)

هناك تفاوت كبير في توزيع المؤسسات المصغرة بين الجهات، حيث تتركز في الشمال والشرق وتضعف في الجنوب والهضاب العليا. هذا التفاوت يعكس اختلالاً في التنمية الإقليمية، إذ تعاني المناطق الداخلية من ضعف البنية التحتية (طرق، اتصالات، كهرباء) ونقص في مراكز الدعم والمرافقة.

وبالتالي، فإن غياب العدالة المجالية في توزيع فرص الاستثمار يمثل أحد العوائق البنيوية لتنويع الاقتصاد الوطني. إن مجمل هذه المعوقات تجعل المؤسسات المصغرة في الجزائر غير قادرة بعد على أداء دورها الاستراتيجي في تنويع الاقتصاد، رغم أهميتها العددية والاجتماعية في خلق مناصب الشغل وتحريك الدورة الاقتصادية المحلية. وفيما يلي جدول تحليلي يبرز أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الجزائر، والتي تحد من مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني:

جدول رقم (03-14): أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات المصغرة في الجزائر، والتي تحد من مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني

المحور الرئيسي	طبيعة المعوقات	التفسير الاقتصادي	الأثر على تنويع الاقتصاد
التمويل والاستثمار	صعوبة الولوج إلى القروض، ضعف الضمانات، تعقيد الإجراءات البنكية	غياب الثقة بين البنوك وأصحاب المشاريع المصغرة، وضعف آليات المتابعة بعد التمويل	الحد من توسع المؤسسات ومن استدامة نشاطها الإنتاجي
الهيكلية الإدارية والتنظيمية	ضعف التسيير المالي والإداري، غياب التخطيط الاستراتيجي	المؤسسات المصغرة تفتقر لأسس الإدارة الحديثة والمحاسبة الدقيقة	ضعف الإنتاجية وارتفاع نسب فشل المشاريع
السوق والتسويق	محدودية الأسواق الداخلية، ضعف ثقافة الترويج والابتكار	ضعف اندماج المصغرات في سلاسل القيمة الوطنية، ومحدودية قدرتها التنافسية	بقاء الإنتاج في مستويات محلية ضيقة، دون مساهمة في التصدير أو التنويع
مناخ الأعمال	البيروقراطية، تعقّد التراخيص، عدم استقرار القوانين	غياب الشفافية وتعدد النصوص القانونية يؤدي إلى ضعف الثقة في الاستثمار	إحجام المستثمرين عن المخاطرة، بطء تأسيس المؤسسات
الموارد البشرية والتكنولوجيا	نقص الكفاءات، ضعف التكوين التقني، غياب الابتكار	العمالة غير المؤهلة تحد من القدرة الإنتاجية والابتكار	تأخر المؤسسات المصغرة في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

البيئة الاقتصادية العامة	هيمنة قطاع المحروقات وضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى	الطلب الداخلي متركز على الأنشطة غير المتنوعة	استمرار التبعية للقطاع الريعي، وتقييد ديناميكية التنويع
التفاوت المجالي (الإقليمي)	تركز المؤسسات في الشمال وضعف انتشارها في الجنوب والهضاب	اختلال في توزيع البنى التحتية وفرص التمويل	تعميق الفجوة التنموية بين الجهات

المصدر: من إعداد الطالبة.

يُظهر هذا التحليل أن معوقات الاستثمار في المؤسسات المصغرة متعددة الأبعاد وتنعكس سلبا على عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر، مما يتطلب تبني إصلاحات مؤسسية وهيكلية شاملة لتحسين بيئة الأعمال ودعم المبادرة المقاوالية.

2. سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تقوم المؤسسات المصغرة بدور محوري في تعزيز الاقتصاد المحلي والمساهمة في تنويع مصادر الدخل، لا سيما في الجزائر التي تسعى إلى خفض اعتمادها على عائدات النفط وتوسيع قاعدة اقتصادها الوطني. وفيما يلي سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري بطريقة منهجية:

1.2 تطوير البيئة القانونية والتنظيمية: من خلال:

- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية عن طريق تسهيل تسجيل المؤسسات المصغرة وتقليل البيروقراطية وإنشاء منصات رقمية لتسهيل الترخيص والتصاريح.
- ✓ حماية حقوق المؤسسين عن طريق حماية الملكية الفكرية للأفكار الصغيرة والمبتكرة، وتنظيم العقود القانونية بشكل مبسط يتناسب مع حجم المشاريع.
- ✓ حوافز ضريبية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة خلال السنوات الأولى لتشجيع الاستثمار، وتخفيض الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها في المشروع.

2.2 توفير التمويل والدعم المالي: من خلال:

- ✓ تقديم القروض الصغيرة الميسرة عن طريق منح قروض منخفضة الفائدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة جدًا.
- ✓ دعم صناديق وطنية لتمويل المشاريع المصغرة المبتكرة.
- ✓ تشجيع الاستثمار في المشاريع المصغرة من خلال مزايا ضريبية وحوافز.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

3.3 تطوير القدرات والمهارات: من خلال:

- ✓ التكوين والتدريب عن طريق وضع برامج تدريبية لريادة الأعمال، التسويق، الإدارة المالية، ودعم المشاريع التي تنبثق من الجامعات والمجتمع المحلي.
- ✓ إنشاء مراكز لدعم المشاريع المصغرة، تقديم الاستشارات والخدمات اللوجستية.

4.2 تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: من خلال:

- ✓ توفير البنية التحتية الرقمية عن طريق توفير الإنترنت والتقنيات الحديثة لتسهيل التجارة الإلكترونية، ودعم المشاريع الصغيرة في تبني التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية.
- ✓ تشجيع الابتكار المحلي من خلال مسابقات ومنح لتطوير منتجات أو خدمات مبتكرة.

5.2 ربط المشاريع بالأسواق: من خلال:

- ✓ الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية عن طريق تسهيل تسويق المنتجات محليًا وعبر المنصات الإلكترونية، ودعم تصدير منتجات المؤسسات المصغرة.
- ✓ الشراكات مع الشركات الكبرى من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات المصغرة والشركات الكبيرة لتطوير سلاسل الإنتاج والخدمات.

6.2 تعزيز ثقافة ريادة الأعمال: من خلال:

- ✓ حملات توعية بأهمية المشاريع المصغرة في خلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد.
 - ✓ تنظيم مهرجانات ومسابقات للابتكار والريادة في مختلف المناطق.
- وفيما يلي جدول يلخص سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

جدول رقم (03-15): سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

المحور	سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة	الأثر المتوقع على التنويع الاقتصادي
الإطار القانوني والتنظيمي	- تبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات المصغرة - تقليص الآجال وإزالة العراقيل البيروقراطية - منح امتيازات واضحة ودائمة للمشاريع الابتكارية	- تحسين مناخ الأعمال - زيادة عدد المؤسسات الفاعلة في مختلف القطاعات
التمويل والدعم المالي	- توسيع برامج القروض بدون فوائد أو منخفضة الفائدة - إنشاء صناديق تمويل خاصة - تشجيع التمويل التشاركي والتمويل الإسلامي	- خلق مشاريع ذات قيمة مضافة - تقليل الاعتماد على التمويل التقليدي
التكوين والمرافقة	- برامج تدريب في الإدارة والمحاسبة والتسويق الرقمي - تعزيز دور الحاضنات - مرافقة تقنية مستمرة	- رفع كفاءة أصحاب المؤسسات - تقليل نسبة الفشل
الرقمنة والتكنولوجيا	- تعميم حلول الدفع الإلكتروني - دعم التطبيقات والخدمات الرقمية - تبني منصات إلكترونية للربط بالأسواق	- إدخال قطاعات جديدة في الاقتصاد الرقمي - تحفيز الابتكار
الاندماج في سلاسل القيمة	- ربط المؤسسات المصغرة بالمؤسسات الكبيرة - إدماجها في سلاسل التوريد الوطنية - حصص شرائية في الصفقات العمومية	- تعزيز الترابط الصناعي - خلق شبكة إنتاج متنوعة
تحسين البنية التحتية الاقتصادية	- توفير مساحات النشاط - تسهيل الوصول لوسائل النقل - ضمان توفر الطاقة والاتصال	- تخفيض تكاليف الإنتاج - توسيع النشاط نحو مناطق جديدة
فتح الأسواق الداخلية والخارجية	- المشاركة في المعارض - دعم التصدير خصوصاً لإفريقيا - تطوير التجارة الإلكترونية	- تنويع مصادر الدخل - زيادة الصادرات خارج المحروقات
الحوافز الجبائية والجمركية	- إعفاءات ضريبية - تخفيض الرسوم الجمركية - تخفيف العبء الجبائي في السنوات الأولى	- تعزيز القدرة التنافسية - تنويع المنتجات والخدمات

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ثانياً: معوقات وسبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر جملة من المعوقات أبرزها صعوبات التمويل، وضعف الإطار الابتكاري، وتعقيد بعض الإجراءات، ما يحدّ من قدرتها على المساهمة في التنويع الاقتصادي. غير أن تفعيل آليات الدعم، وتطوير بيئة الابتكار، وتسهيل الولوج إلى الأسواق يمكن أن يحول هذه المؤسسات إلى رافعة فعّالة للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

1. معوقات الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تتمثل أهم معوقات الاستثمار في المؤسسات الناشئة ودورها في الحد من تنويع الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1.1 معوقات التمويل والاستثمار والمخاطر

تُعَدّ صعوبة الحصول على التمويل المناسب من أبرز العقبات أمام نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر، فالنظام المالي التقليدي ما يزال يركّز على الضمانات المادية والقروض الكلاسيكية، في حين تحتاج الشركات الناشئة إلى رأس مال مخاطر (Capital-risque) يعتمد على الأفكار والابتكار أكثر من الأصول المادية.

كما أن غياب منظومة استثمارية متكاملة (صناديق رأس مال استثماري، حاضنات خاصة، منصات تمويل جماعي) يحدّ من قدرة الشباب المبتكرين على تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق. هذا النقص في التمويل المخاطر يُضعف ديناميكية الابتكار ويجعل العديد من المشاريع تتوقف في المراحل المبكرة، مما يحد من مساهمة هذا القطاع في تنويع القاعدة الإنتاجية.

2.1 معوقات بيئية وتشريعية

رغم صدور القانون 18-22 المتعلق بالمؤسسات الناشئة وتأسيس وزارة خاصة بها، إلا أن البيئة القانونية والتنظيمية لا تزال في طور التكوين.

كما أن كثرة الإجراءات الإدارية، ضعف التنسيق بين الإدارات، وتأخر تنفيذ التحفيزات الجبائية والجمركية المعلن عنها، كلها عناصر تقلل من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع.

وعدم وضوح الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية والبيانات الرقمية يشكل عائقاً كبيراً أمام الابتكار، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، والتطبيقات الرقمية.

3.1 معوقات بنية تحتية ورقمية

يعاني العديد من رواد الأعمال من ضعف البنية التحتية التكنولوجية (الإنترنت عالي السرعة، منصات الدفع الإلكتروني، الخدمات السحابية)، وهو ما يُعتبر عائقاً جوهرياً لنمو الشركات الرقمية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ففي اقتصاد يعتمد على الابتكار، يُعد الوصول السهل إلى التقنيات الرقمية شرطاً أساسياً لنجاح المشاريع الناشئة.

فالبينة الرقمية غير المكتملة تُضعف تنافسية المؤسسات الجزائرية مقارنة بنظيراتها في بلدان الجوار، وتحد من قدرتها على التوسع نحو الأسواق الإقليمية أو العالمية.

4.1 معوقات بشرية ومعرفية

رغم وجود طاقات شبابية كبيرة، إلا أن هناك فجوة بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق الابتكار، وضعف التكوين في مجالات ريادة الأعمال، التسويق الذكي، وتسيير المشاريع المبتكرة يجعل العديد من الأفكار تبقى في إطار أكاديمي ولا تتحول إلى منتجات اقتصادية.

كما أن ندرة الكفاءات التقنية العالية (مبرمجين، مطوري تطبيقات، خبراء ذكاء اصطناعي) تعيق المؤسسات الناشئة عن التطور السريع، وتؤدي إلى هجرة الكفاءات نحو الخارج.

5.1 معوقات ثقافية واجتماعية

لا تزال الثقافة الريادية في الجزائر محدودة نسبياً، فالفشل في إنشاء مشروع يُنظر إليه اجتماعياً كسلوك سلبي، وليس كخطوة تعلم وتجربة كما هو الحال في الاقتصادات المبتكرة.

كما أن الخوف من المخاطرة، وضعف الثقة بين المستثمرين والمبدعين، تجعل بيئة ريادة الأعمال أقل حيوية، بالإضافة إلى محدودية الوعي المجتمعي بأهمية الابتكار والتكنولوجيا كأداة للتنمية تجعل الطلب على منتجات المؤسسات الناشئة ضعيفاً نسبياً.

6.1 معوقات السوق والانفتاح الخارجي

تعاني المؤسسات الناشئة في الجزائر من صعوبة النفاذ إلى الأسواق، سواء الوطنية أو الدولية، كما أن ضعف الشراكات بين القطاع العام والخاص، وتعقيد الولوج إلى الصفقات العمومية، يجعل الشركات الجديدة تعاني من محدودية الطلب على خدماتها.

والقيود على التحويلات المالية والتجارة الإلكترونية الدولية تعرقل توسع المؤسسات الناشئة في مجال الخدمات الرقمية العابرة للحدود، ما يحد من مساهمتها في تنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية.

وفيما يلي جدول تحليلي يبرز أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، والتي تحد من مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

جدول رقم (03-16): أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي

المحور الرئيسي	طبيعة المعوقات	التفسير الاقتصادي	الأثر على تنويع الاقتصاد
التمويل والاستثمار المخاطر	غياب صناديق رأس المال المخاطر وصعوبة التمويل البنكي	النظام المالي تقليدي يعتمد على الضمانات المادية ولا يواكب طبيعة المؤسسات الناشئة	ضعف إنشاء المشاريع الابتكارية وتباطؤ نمو قطاع التكنولوجيا
الإطار القانوني والتنظيمي	تعقيد الإجراءات وتأخر تطبيق التحفيزات	غياب نظام قانوني متكامل يحمي الابتكار ويشجع الاستثمار	تقليل جاذبية بيئة الأعمال وهروب رواد الأعمال نحو الخارج
البنية التحتية والرقمنة	ضعف الإنترنت ومنصات الدفع الإلكتروني	الاقتصاد الرقمي يحتاج إلى بنية تحتية متطورة لتشغيل الشركات المبتكرة	ضعف تنافسية المؤسسات الناشئة أمام نظيراتها الإقليمية
الموارد البشرية والمعرفة	ضعف التكوين الريادي وندر الكفاءات التقنية	الفجوة بين التعليم وسوق الابتكار تحد من إنتاج الأفكار القابلة للتسويق	انخفاض عدد المشاريع التكنولوجية الناجحة واستمرار الاعتماد على القطاعات التقليدية
الثقافة الريادية والمجتمعية	الخوف من الفشل وضعف الوعي بالابتكار	الثقافة الريادية المحدودة تقلل من روح المبادرة	تباطؤ خلق بيئة أعمال ديناميكية تدعم التنويع
السوق والانفتاح الخارجي	صعوبة النفاذ إلى الأسواق والصفقات العمومية	ضعف الطلب المحلي وغياب قنوات تصدير رقمية	ضعف مساهمة القطاع في الصادرات وتنويع القاعدة الإنتاجية
الحاضنات والدعم المؤسسي	محدودية عدد الحاضنات وضعف المتابعة بعد التأسيس	غياب منظومة دعم متكاملة يضعف مرافقة المشاريع	ارتفاع نسب فشل المشاريع المبتكرة بعد الإطلاق

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

2. سُبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تتمثل أهم سُبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة (Startups) لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1.2 تحسين البيئة القانونية والتنظيمية: من خلال:

- ✓ تبسيط الإجراءات البيروقراطية عن طريق تقليص الوقت والتكاليف المطلوبة لتأسيس المؤسسات الناشئة، واعتماد منصات رقمية لتسجيل المشاريع والحصول على التراخيص؛
- ✓ حماية الملكية الفكرية عن طريق وضع قوانين واضحة لحماية الابتكارات وبراءات الاختراع، وكذلك تسهيل تسجيل العلامات التجارية وحقوق المؤلف للشركات الناشئة؛
- ✓ تقديم حوافز ضريبية عن طريق منح إعفاءات ضريبية مؤقتة للشركات الناشئة في السنوات الأولى، وتخفيض الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها في البحث والتطوير.

2.2 دعم التمويل: من خلال:

- ✓ إنشاء صناديق وطنية وإقليمية لدعم المشاريع المبتكرة؛
- ✓ تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص لتمويل الشركات الناشئة؛
- ✓ منح مزايا ضريبية للمستثمرين في المؤسسات الناشئة؛
- ✓ تشجيع برامج التمويل الجماعي (Crowdfunding)؛
- ✓ توفير قروض منخفضة الفائدة أو ميسرة للشركات الناشئة في القطاعات الاستراتيجية.

3.2 تطوير المهارات والبنية التحتية: من خلال:

- ✓ توفير برامج تكوينية في ريادة الأعمال، التسويق الرقمي، والابتكار التكنولوجي؛
- ✓ تشجيع الجامعات على إنشاء حاضنات أعمال ومختبرات ابتكار؛
- ✓ دعم توفير الإنترنت عالي السرعة والمرافق الرقمية للشركات الناشئة؛
- ✓ إنشاء مجمعات تكنولوجية (Tech Parks) وحاضنات أعمال متخصصة.

4.2 تعزيز الثقافة الريادية: من خلال:

- ✓ الترويج لأهمية ريادة الأعمال في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات؛
- ✓ عرض قصص نجاح محلية وعالمية للشركات الناشئة؛
- ✓ تنظيم مسابقات ابتكار وتمويل المشاريع الصغيرة؛
- ✓ دعم المبادرات الطلابية والمجتمعية في ريادة الأعمال.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

5.2 تشجيع التكامل مع الأسواق: من خلال:

- ✓ الوصول إلى الأسواق الدولية عن طريق دعم الصادرات للشركات الناشئة عبر برامج حكومية وتسهيلات جمركية؛
- ✓ المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية لعرض المنتجات والخدمات؛
- ✓ تشجيع التعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الكبرى لتسهيل الابتكار والنمو.

6.2 ربط السياسات بالاستراتيجية الوطنية: من خلال:

- ✓ تحديد القطاعات المستهدفة (التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الزراعة، الصناعات الغذائية، الخدمات الرقمية)؛
 - ✓ وضع مؤشرات قياس الأداء لتتبع نجاح السياسات الحكومية ودعم الاستثمار.
- وفيما يلي جدول يلخص سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري:

جدول رقم (03-17): سبل تفعيل الاستثمار في المؤسسات الناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

سبل تفعيل الاستثمار	العائق/المشكلة التي يحلها	النتيجة المتوقعة
تبسيط الإجراءات البيروقراطية	صعوبة تأسيس الشركات بسبب التعقيدات الإدارية	زيادة عدد المؤسسات الناشئة، تسريع نمو الاقتصاد الرقمي والمبتكر
حماية الملكية الفكرية	ضعف حماية الابتكارات والاختراعات	تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي المحلي
حوافز ضريبية للشركات الناشئة	العبء الضريبي على المشاريع الصغيرة	تحسين القدرة المالية للشركات على الاستثمار في النمو والتوسع
إنشاء صناديق رأس المال المخاطر	نقص التمويل للمشاريع الواعدة	دعم المشاريع المبتكرة وتسهيل تحويل الأفكار إلى أعمال قابلة للتوسع
حوافز للمستثمرين	ضعف جذب رؤوس الأموال الخاصة	زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في المشاريع الناشئة
القروض الميسرة	صعوبة الحصول على تمويل منخفض التكلفة	دعم استمرارية المشاريع وتوسيع نطاق عملها
برامج التكوين والتدريب	نقص المهارات الريادية والتقنية	تعزيز قدرات رواد الأعمال وزيادة جودة المشاريع

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية	محدودية الوصول إلى الموارد الرقمية	تحسين الابتكار الرقمي وتسهيل الأعمال التقنية
تعزيز الثقافة الريادية	ضعف الوعي بأهمية ريادة الأعمال	خلق جيل جديد من رواد الأعمال ويزيد من الإبداع المحلي
الوصول إلى الأسواق الدولية	محدودية التسويق والتصدير	زيادة صادرات المنتجات والخدمات ودعم تنويع الاقتصاد
الشراكات مع القطاع الخاص الكبير	صعوبة التكامل مع الأسواق الكبيرة	نقل المعرفة والخبرة وتخفيض نمو الشركات الصغيرة
ربط السياسات بالاستراتيجية الوطنية	انتشار السياسات غير المتناسقة	توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية وتحقيق تنويع حقيقي

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، مما يستدعي البحث عن محركات جديدة للنمو الاقتصادي. تُعتبر المؤسسات المصغرة والناشئة من أهم الأدوات القادرة على تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ومع ذلك، تعاني هذه المؤسسات من صعوبات تمويلية وتنظيمية وتقنية تحد من قدرتها على التوسع والتطوير. لذا، أصبح من الضروري تبني استراتيجيات واضحة لدعم الاستثمار فيها، تضمن توفير البيئة الملائمة والتسهيلات اللازمة لنجاحها. يعتمد ذلك على دمج تجارب دولية ناجحة مع خصوصيات السوق المحلية لتحقيق أثر ملموس على الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار، يهدف هذا المطلب إلى استعراض المقاربات والسياسات المقترحة لتفعيل دور هذه المؤسسات في تعزيز التنويع الاقتصادي للجزائر.

أولاً : مناقشة نتائج الدراسة

رغم تبني الجزائر في السنوات الأخيرة سبيلاً داعماً للمقاولاتية والابتكار، إلا أن المساهمة الفعلية للمؤسسات المصغرة والناشئة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات غير النفطية ما تزال محدودة. ويعود ذلك إلى احتلال هيكلية يتمثل في:

- هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي؛
 - بيئة تشريعية وإجرائية معقدة (تكاليف وإجراءات تسجيل الشركات، تعقيدات الضمانات والضرائب)؛
 - ضعف شبكات دعم الأعمال (حاضنات/مسرّعات لا تكفي أو غير موزّعة جيداً، ونقص ربطها بالقطاع الخاص)؛
 - فجوة المهارات والقدرات التسييرية (ريادة الأعمال والتعليم لا يزالان غير كافيين لتحويل الأفكار إلى نماذج قابلة للتوسع)؛
 - صعوبات الوصول إلى السوق (سلاسل التوريد المحلية محدودة، وقلة فرص الصادرات والأسواق الرقمية)؛
 - ضعف الانتقال من سياسات الدعم الاجتماعي إلى سياسات تحفيز الاستثمار الإنتاجي؛
 - غياب منظومة متكاملة تربط بين التمويل، التكوين، الابتكار، والسوق.
- هذا الواقع يؤكد أن الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لا ينجح كإجراء منفرد، بل يتطلب منظومة سياسات منسجمة، وهو ما توضحه التجارب الدولية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ففي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، يبرز خيار تطوير القطاعات الاقتصادية كأداة محورية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، ويتطلب هذا المسار اعتماد رؤية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عبر تفعيل الإمكانيات الكامنة في قطاعات حيوية كالزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات. ولتحقيق ذلك، ينبغي العمل على تحسين مناخ الاستثمار، تحديث البنية التحتية، دعم الابتكار والتكنولوجيا، وتطوير رأس المال البشري، كما تبرز الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وتشريعية تُحفّز المبادرة الخاصة وتعزز التنافسية، إن تسخير هذه السبل بشكل متكامل من شأنه أن يُحدث نقلة نوعية نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

تطوير القطاع الفلاحي

بعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، بالنظر إلى ما يزرع به من إمكانيات طبيعية وبشرية معتبرة، فضلاً عن اتساع الرقعة الجغرافية وتنوع المناخ. غير أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المستوى المطلوب، نتيجة جملة من الاختلالات الهيكلية المرتبطة بضعف الاستغلال الأمثل للموارد.

ويُشكل تحسين استغلال الأراضي الزراعية أحد المرتكزات الأساسية لتطوير القطاع الفلاحي، حيث لا تزال نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة فعلياً. ويستدعي ذلك تبني سياسات تستهدف التوسع الأفقي من خلال زيادة المساحات المزروعة، والتكثيف المحصولي عبر تحسين استغلال الأرض، إضافة إلى التوسع الرأسي القائم على رفع إنتاجية وحدة المساحة باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

كما يُعد حسن إدارة الموارد المائية عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية وتفاوت توزيعها الجغرافي. ويقتضي ذلك تعميم تقنيات الري الحديثة، ترشيد الاستهلاك، وتعزيز الاستثمارات في تحلية مياه البحر واستغلال المياه الجوفية بطرق عقلانية، بما يضمن استدامة النشاط الفلاحي على المدى الطويل.

ويبرز العنصر البشري كمتغير حاسم في تطوير القطاع الفلاحي، حيث لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على أساليب تقليدية تحد من المردودية. وعليه، فإن الاستثمار في التكوين والتأهيل، وإدماج الكفاءات الجامعية والتقنية، من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية ويعزز الابتكار في المجال الفلاحي. كما يُعد تحديث الوسائل المادية، من خلال إدخال الآلات والتجهيزات المتطورة، عاملاً أساسياً لتحسين جودة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية.

وفي السياق ذاته، تمثل تنمية تربية المواشي، خاصة الأبقار، أحد المحاور الاستراتيجية لتقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب تطوير تربية المائيات كبديل غذائي واقتصادي واعد. كما تشكل الفلاحة الصحراوية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

نموذجاً تنموياً جديداً يعكس إمكانية استغلال المزايا النسبية للمناطق الجنوبية، ما يستدعي تعزيز الدعم الموجه لهذا النمط الفلاحي.

ولا يكتمل تطوير القطاع الفلاحي دون تعزيز الصناعات التحويلية الزراعية، التي تمثل حلقة تكاملية بين الزراعة والصناعة، وتسهم في خلق قيمة مضافة، تقليص الفاقد، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. كما يُعد تحسين شبكات النقل والتوزيع عاملاً مكملاً لضمان انسيابية تسويق المنتجات الفلاحية وتعزيز تنافسيتها في السوق الوطنية.

كما تقوم الزراعة الذكية بدور رئيسي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لمراقبة المحاصيل وإدارة المياه والتربة بكفاءة. ويساعد هذا النهج على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل وتقليل الهدر، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الدخل الفلاحي. كما توفر الزراعة الذكية إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية ورفع تنافسية المنتجات الجزائرية، مما يجعلها أداة فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط.

تطوير القطاع السياحي

يعد القطاع السياحي من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق التنويع الاقتصادي، بالنظر إلى ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية، ثقافية وتاريخية متنوعة. غير أن ضعف مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني يعكس وجود اختلالات تنظيمية وهيكلية تحد من تطوره.

ويأتي في مقدمة هذه الآليات ضرورة وضع إطار قانوني سياحي متكامل ومستقر، يُنظم استغلال الموارد السياحية ويشجع الاستثمار، ويحدد من التداخل التشريعي الذي يُفرز البيروقراطية ويُضعف جاذبية القطاع. كما يرتبط تطوير السياحة بتأهيل الموارد البشرية، من خلال إدراج التعليم السياحي ضمن المنظومة التربوية، وإنشاء مؤسسات تكوين متخصصة قادرة على إعداد كفاءات مهنية تلبي متطلبات السوق السياحية.

ويُعد الأمن السياحي عنصراً أساسياً في استقطاب السياح، ما يستوجب تعزيز المنظومة الأمنية عبر تكوين شرطة سياحية متخصصة، واعتماد تقنيات حديثة لحماية السائح والمنشآت السياحية. كما يتطلب النهوض بالقطاع تشجيع الاستثمار السياحي، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير آليات تمويل ملائمة وتسهيل الإجراءات الإدارية.

إلى جانب ذلك، يُعد تطوير البنية التحتية السياحية من منشآت إيواء ووسائل نقل شرطاً ضرورياً لتحسين جودة الخدمات، مع التركيز على المناطق ذات الإمكانيات السياحية غير المستغلة، لاسيما في الجنوب الجزائري. كما يظل نشر الثقافة السياحية عاملاً داعماً لترسيخ السلوك الإيجابي وتعزيز الوعي بأهمية السياحة كقطاع اقتصادي استراتيجي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

تطوير القطاع الصناعي

يشكل القطاع الصناعي أحد الأعمدة الأساسية لبناء اقتصاد وطني متنوع، إذ يُعد محركاً رئيسياً لخلق القيمة المضافة، تنويع الصادرات، وامتصاص البطالة. غير أن تحقيق هذا الدور يقتضي إعادة تأهيل القاعدة الصناعية الوطنية بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية العالمية.

ويُعد تطوير الموارد البشرية الصناعية من أولويات السياسة الصناعية، من خلال الاستثمار في التكوين والتدريب المتخصص، بما يسمح برفع الكفاءات التقنية وتحسين جودة المنتجات الوطنية. كما تمثل المناولة الصناعية آلية فعالة لتعزيز التكامل الصناعي وتقليص التبعية للواردات، عبر تشجيع الإنتاج المحلي للمدخلات الصناعية.

كما يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كرافد مهم لتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا، شريطة تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية محفزة تضمن اندماجاً فعالاً لهذا النوع من الاستثمار في النسيج الصناعي الوطني. كما يتطلب تحقيق تنمية صناعية مستدامة تحديد أولويات واضحة للصناعات ذات القيمة المضافة العالية، خاصة الصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد المحلية.

وأخيراً، يُعد تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد داخل المؤسسات الصناعية شرطاً أساسياً لنجاح أي سياسة صناعية، لما له من دور في ترسيخ الشفافية وتحسين أداء المؤسسات وتعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما يُمكن القطاع الصناعي من أداء دوره الكامل كقاطرة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

والجدول الموالي يوضح أمثلة مقترحة لمشاريع واقعية قابلة للتطبيق في مجال تفعيل القطاعات الاقتصادية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

جدول رقم (03-18) : أمثلة مقترحة لمشاريع واقعية قابلة للتنفيذ لتفعيل القطاعات الاقتصادية نحو تحقيق

التنويع الاقتصادي في الجزائر

القطاع	المشروع	الوصف	الأثر الاقتصادي المتوقع
الصناعة	مجمعات صناعية متخصصة (Clusters)	إنشاء مجمعات حسب الموارد المحلية أو التخصصات الإقليمية	خلق سلاسل قيمة محلية، رفع تنافسية الصناعة الوطنية
	إعادة تأهيل المناطق الصناعية القديمة	تحديث البنية التحتية للمناطق الصناعية المتدهورة	جذب الاستثمارات، دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة
الفلاحة	الزراعة الذكية المستدامة في الجنوب	استغلال التكنولوجيا في الزراعة (ري ذكي، طاقة شمسية، مراقبة رقمية).	تعزيز الأمن الغذائي، توفير مناصب شغل، رفع الصادرات الزراعية
	وحدات تحويل المنتجات الفلاحية	إنشاء مصانع تحويل للتمور، الزيتون، الطماطم، البطاطا...	خلق قيمة مضافة، تقليص الفائض غير المستغل، تنمية المناطق الريفية
السياحة	السياحة الصحراوية والثقافية	تطوير بني تحتية سياحية في تمراست، جانت، وادي ميزاب، تاغيت...	تنويع مصادر الدخل السياحي، دعم الاقتصاد المحلي في الجنوب
	رقمنة المسارات السياحية	إنشاء تطبيقات وربطها بالخدمات السياحية المحلية وتسويق إلكتروني دولي	تحسين تجربة السائح، رفع عدد الوافدين، دعم السياحة المستدامة
الطاقات المتجددة	مزارع الطاقة الشمسية في الجنوب والهضاب	إنشاء محطات طاقة شمسية في ولايات مثل أدرار، غرداية، بشار...	إنتاج طاقة نظيفة، توفير الكهرباء للمشاريع، تقليل الاعتماد على المحروقات
	تصنيع الألواح الشمسية والمكونات	إقامة مصانع لإنتاج الألواح الشمسية والبطاريات	تقليص الاستيراد، تطوير صناعات جديدة، خلق وظائف في المجال التكنولوجي
التكنولوجيا	مناطق تكنولوجية (Tech Parks)	مناطق مخصصة للمؤسسات الناشئة في الرقمنة والتكنولوجيا	تعزيز الابتكار، تطوير الاقتصاد الرقمي، دعم المؤسسات الناشئة
ريادة الأعمال	حاضنات أعمال في كل ولاية	دعم إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة في عدة مجالات	خلق مناصب شغل، دعم الاستثمار المحلي، تنمية القدرات الريادية لدى الشباب

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الخدمات اللوجستية	موانئ جافة لوجستية داخلية	إنشاء موانئ جافة لتسهيل النقل من وإلى الموانئ الساحلية	تقليل الضغط على الموانئ، تحسين توزيع السلع داخليًا وخارجيًا
التجارة الخارجية	رقمنة الجمارك والتصدير	تطوير منصة رقمية موحدة للتصدير والجمارك	تسهيل الإجراءات، تسريع العمليات التجارية، تحسين مناخ الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة

تُعَدّ التجارب الدولية الرائدة في دعم المؤسسات المصغرة والناشئة نموذجًا غنيًا للدراسة، لما تقدمه من خبرات وأساليب متنوعة في تعزيز الاقتصاد المحلي، تجمع هذه التجارب بين مقاربات مختلفة مثل التخصص المحلي، التكامل الصناعي، الابتكار المعرفي، والشمول الرقمي، مما يعكس تنوع السياسات الناجحة حول العالم. فدراسة هذه النماذج توفر إطارًا لفهم الأدوات والآليات التي يمكن أن تُعتمد لتطوير المؤسسات المصغرة والناشئة. كما تتيح مقارنة هذه التجارب استخلاص عناصر قابلة للتكييف مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. وبالنسبة للجزائر، يمثل تحليل هذه التجارب خطوة أولى لتحديد سياسات واستراتيجيات ملائمة لدعم المؤسسات المصغرة والناشئة بما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

1. التجربة الإيطالية

تعتمد إيطاليا على نموذج التخصص المحلي لدعم المؤسسات المصغرة والناشئة، حيث تركز على تطوير صناعات دقيقة وحرفية، تعتمد على المهارات المتخصصة والمعرفة التقليدية والفنية. هذه الاستراتيجية مكّنت العديد من المدن والمناطق الإيطالية من بناء شبكات قوية للمؤسسات الصغيرة التي تساهم بفعالية في الاقتصاد المحلي، وتدعم الابتكار في المنتجات والخدمات، مع الحفاظ على جودة عالية وتميّز تنافسي في الأسواق المحلية والدولية. كما تعتمد إيطاليا على العمل التعاوني بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يخلق سلاسل قيمة متكاملة، ويعزز القدرة على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي. كذلك، توفر الدولة برامج دعم متخصصة تشمل التدريب، التوجيه، وتسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق.

ويمكن ذكر أهم الدروس المستفادة للجزائر في السياسات التالية:

➤ تشجيع التخصص المحلي من خلال التركيز على القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية، مثل الصناعات الغذائية التقليدية، الحرف اليدوية، والمنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة، بالإضافة إلى تطوير مهارات العاملين في هذه القطاعات عبر برامج تدريبية متخصصة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- تعزيز شبكات المؤسسات الصغيرة من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات المصغرة لتكوين سلاسل قيمة محلية، وزيادة قدرتها على التصدير والمنافسة.
- دعم الابتكار والجودة عن طريق الاستثمار في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وربط الدعم بالابتكار لضمان تميز المنتجات الجزائرية في الأسواق المحلية والدولية.
- توفير آليات دعم شاملة من خلال الجمع بين الدعم المالي، الاستشارات التقنية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتمويل، بدل الاعتماد على منح مالية قصيرة المدى فقط.
- ربط الدعم بالاقتصاد الوطني عن طريق توجيه المؤسسات المصغرة نحو القطاعات المنتجة التي تساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية مثل النفط والغاز.

2. التجربة اليابانية

تتميز اليابان بنموذج التكامل الصناعي الذي يربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ضمن سلاسل إنتاج متكاملة. هذا التكامل يعزز الكفاءة الإنتاجية، ويقلل من الهدر، ويحفز الابتكار داخل الشركات الصغيرة من خلال تبادل الخبرات والتقنيات مع الشركات الأكبر.

كما تعتمد اليابان على برامج دعم شاملة تشمل التدريب الفني، استشارات الإدارة، وتمويل المشاريع، مع التركيز على تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة على المساهمة في سلاسل القيمة الوطنية والدولية. كما تسعى الحكومة اليابانية إلى توجيه هذه المؤسسات نحو القطاعات ذات الأولوية الوطنية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة.

ويمكن توضيح أهم الإجراءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر فيما يلي:

- ❖ تعزيز التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات المصغرة والمتوسطة والشركات الكبرى ضمن سلاسل إنتاج محلية لتعزيز الكفاءة والإنتاجية.
- ❖ تطوير سلاسل القيمة المحلية عن طريق توجيه المؤسسات نحو القطاعات المنتجة، وربطها بسلاسل إنتاج متكاملة لدعم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات.
- ❖ توفير دعم شامل من خلال الجمع بين التدريب، الاستشارات، والتمويل، لضمان قدرة المؤسسات على النمو المستدام والمساهمة في الاقتصاد الوطني.
- ❖ تشجيع تبني تقنيات إنتاج حديثة داخل المؤسسات المصغرة لتعزيز القدرة التنافسية وتسهيل الدخول للأسواق الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

❖ ربط الاستراتيجية بالاقتصاد الوطني وضمان أن يكون دعم المؤسسات المصغرة جزءًا من استراتيجية أوسع للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

3. التجربة الصينية

اعتمدت الصين في دعم المؤسسات المصغرة على سياسات شاملة لتمكين الاقتصاد المحلي وتعزيز الابتكار، مع التركيز على تشجيع المشاريع الصغيرة جدًا على الانخراط في الصناعات التحويلية والخدمات عالية التقنية. كما ركزت الحكومة الصينية على توفير تمويل ميسر وإرشاد فني وإداري، وربط هذه المؤسسات بالمؤسسات الكبرى لضمان نقل الخبرات وتوسيع الإنتاج.

كما اعتمدت التجربة الصينية على تحفيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال برامج حكومية خاصة تشجع تطوير منتجات جديدة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة على المستوى المحلي والدولي. ويمكن توضيح أهم المحاور التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر فيما يلي:

- ❖ تسهيل التمويل والقروض الميسرة للمؤسسات المصغرة؛
- ❖ برامج تدريبية وإرشادية في الإدارة، المحاسبة، والتسويق الرقمي؛
- ❖ دمج المؤسسات المصغرة في سلاسل التوريد مع الشركات الكبرى؛
- ❖ دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي داخل المشاريع المصغرة؛
- ❖ تشجيع المشاريع المصغرة على الانخراط في قطاعات استراتيجية مثل الصناعة التحويلية والخدمات التقنية؛
- ❖ تقديم استشارات قانونية وتقنية لضمان استدامة المشاريع؛
- ❖ تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية لتعزيز التوسع والنمو.

4. التجربة الماليزية

اعتمدت ماليزيا في دعم المؤسسات المصغرة على سياسات حكومية شاملة لتحفيز ريادة الأعمال والابتكار، مع التركيز على إدماج هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التمويلية والاستشارية. وقد ركزت الحكومة الماليزية على تطوير مهارات أصحاب المشاريع المصغرة وتمكينهم من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، بالإضافة إلى تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية.

كما اعتمدت ماليزيا على تحديد قطاعات استراتيجية ذات أولوية مثل التصنيع الخفيف والخدمات الرقمية، لتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وتعزيز التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ويمكن توضيح أهم الإجراءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر فيما يلي:

- ❖ تقديم منح وقروض ميسرة للمؤسسات المصغرة لتمويل رأس المال العامل؛
- ❖ برامج تدريبية لتحسين مهارات الإدارة، التسويق، والتخطيط المالي؛
- ❖ توفير إرشاد مهني وتقني لمساعدة أصحاب المشاريع على الابتكار؛
- ❖ تسهيل دخول الأسواق الإقليمية والدولية عبر برامج دعم التصدير؛
- ❖ دمج المؤسسات المصغرة في سلاسل القيمة للشركات الكبرى؛
- ❖ تشجيع الابتكار الرقمي والتقنيات الحديثة لتحسين جودة الإنتاج؛
- ❖ دعم المشاريع المصغرة في القطاعات الاستراتيجية ذات قيمة مضافة عالية.

5. التجربة الكندية

تعتمد كندا على نموذج الابتكار المعرفي لدعم المؤسسات المصغرة والناشئة، حيث تُعطى الأولوية للبحث والتطوير وتطوير منتجات وخدمات جديدة تعتمد على المعرفة والتقنيات الحديثة. تُعتبر الجامعات ومراكز البحث والتطوير جزءاً أساسياً من منظومة دعم الابتكار، حيث يتم تحويل الأفكار البحثية إلى مشاريع تجارية قابلة للنمو والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

كما توفر الحكومة الكندية حوافز مالية وغير مالية للمؤسسات الناشئة القائمة على المعرفة، بما في ذلك دعم المشاريع الابتكارية، تسهيلات الوصول إلى التمويل، والاستشارات المتخصصة، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص عمل مستدامة.

ويمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة للجزائر في هذا المجال من خلال ما يلي:

- التركيز على الابتكار المعرفي من خلال دعم المؤسسات المصغرة والناشئة التي تعتمد على المعرفة والبحث والتطوير لخلق منتجات وخدمات مبتكرة.
- تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الناشئة عن طريق ربط مراكز البحث العلمي بالقطاع الخاص لتحويل الابتكار الأكاديمي إلى مشاريع قابلة للتطبيق التجاري.
- توفير حوافز مالية وغير مالية للمؤسسات الابتكارية من خلال دعم مشاريع البحث والتطوير، تسهيل الحصول على تمويل، وتقديم استشارات فنية وإدارية متخصصة.
- تشجيع المؤسسات على تطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية تنافسية على المستويين المحلي والدولي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

➤ ربط الدعم المقدم للمؤسسات الناشئة بالقدرة على خلق فرص عمل مستمرة، بما يساهم في تحسين الاقتصاد المحلي وتنويعه.

6. التجربة الهندية

تتميز الهند بنهج الشمول الرقمي في دعم المؤسسات المصغرة والناشئة، حيث توظف التكنولوجيا الرقمية لتسهيل وصول هذه المؤسسات إلى الأسواق المحلية والدولية، وتحسين كفاءتها التشغيلية والإدارية. كما توفر الحكومة الهندية برامج تدريبية رقمية، منصات للتجارة الإلكترونية، وخدمات دعم إلكترونية لتسهيل تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة. وتركز الهند أيضًا على دمج المؤسسات المصغرة ضمن منظومة الاقتصاد الرقمي الشاملة، بما يتيح لها الاستفادة من التمويل الرقمي، أدوات التسويق عبر الإنترنت، والتواصل مع شبكات الأعمال الدولية، وهو ما يعزز من قدرتها التنافسية واستدامتها.

ويمكن توضيح أهم المحاور التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر فيما يلي:

- ❖ تبني التحول الرقمي للمؤسسات المصغرة من خلال تفعيل استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل الإدارة، الإنتاج، والتسويق للمؤسسات الصغيرة والناشئة.
- ❖ تسهيل الوصول للأسواق عن طريق تطوير منصات إلكترونية للتجارة والترويج للمنتجات الجزائرية محليا ودوليا.
- ❖ استخدام الحلول الرقمية لتحسين الإنتاجية وتقليل الهدر وزيادة القدرة على المنافسة.
- ❖ تقديم برامج تدريبية إلكترونية، استشارات رقمية، وخدمات دعم عبر الإنترنت لتسهيل تأسيس وإدارة المشاريع.
- ❖ ربط المؤسسات المصغرة بالمنظومة الرقمية الوطنية لتعزيز قدرتها على النمو والمساهمة في التنويع الاقتصادي.

7. التجربة المصرية

اعتمدت مصر في دعم المؤسسات المصغرة على سياسات تمويلية وتشريعية تسهل بدء المشاريع وتشجع ريادة الأعمال، مع التركيز على تمكين الشباب والمرأة من الدخول إلى سوق العمل. كما اعتمدت على إنشاء برامج تدريبية وإرشادية تساعد على تطوير المهارات الإدارية والفنية للمؤسسات المصغرة، وربط هذه المشاريع بسلاسل القيمة للشركات الكبرى لتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية.

كما ركزت التجربة المصرية أيضًا على تنويع القطاعات الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل التجارة والخدمات البسيطة، ما ساعد في تقليل البطالة وزيادة مساهمة المؤسسات المصغرة في الاقتصاد المحلي.

ويمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة للجزائر في هذا المجال من خلال ما يلي:

- ❖ تعزيز التعاون بين المؤسسات المصغرة والشركات الكبرى لتبادل الخبرات؛

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- ❖ تطوير برامج تدريبية متخصصة في الإدارة، المحاسبة، والتسويق؛
- ❖ تسهيل الحصول على تمويل صغير ومنح لدعم رأس المال العامل؛
- ❖ دعم الابتكار من خلال مسابقات وجوائز للمشاريع الجديدة؛
- ❖ تشجيع التخصص في قطاعات استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية؛
- ❖ دمج المؤسسات المصغرة في سلاسل التوريد للشركات الكبرى؛
- ❖ توفير برامج إرشاد مهني لتخطيط مالي وتشغيلي أفضل.

8. التجربة السعودية

اعتمدت السعودية دعم المؤسسات المصغرة على رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. كما ركزت الحكومة على توفير بيئة تمويلية محفزة من خلال منح وقروض ميسرة، مع تسهيلات إدارية وبرامج تدريبية لتطوير المهارات الإدارية والتسويقية. كما أولت أهمية كبيرة لتقنيات الابتكار والتكنولوجيا الحديثة لضمان قدرة المؤسسات المصغرة على المنافسة محليًا ودوليًا، وربطها بالاقتصاد الوطني لتوسيع مساهمتها في الناتج المحلي.

ويمكن توضيح أهم المحاور التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر فيما يلي:

- ❖ منح وقروض ميسرة لتوسيع الإنتاج والخدمات؛
- ❖ برامج تدريبية في الإدارة الرقمية والتسويق الإلكتروني؛
- ❖ تسهيل الوصول للأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛
- ❖ دعم الابتكار التقني والمشاريع الريادية وتقديم استشارات قانونية وإدارية لضمان استدامة المشاريع؛
- ❖ ربط دعم المؤسسات المصغرة بالاستراتيجيات الوطنية لتعزيز القطاعات الحيوية.

9. التجربة المغربية

اعتمدت المغرب على تطوير بيئة مؤسسية وتشريعية داعمة للمؤسسات المصغرة، مع التركيز على تحسين الإطار المالي والقانوني لتسهيل إنشاء المشاريع وتشغيلها. كما ركزت على التمكين التدريجي من خلال التدريب والإرشاد الفني، وربط المؤسسات المصغرة بسلاسل الإنتاج للشركات الكبرى لضمان نقل الخبرات وزيادة الإنتاجية. وقد ساهم هذا النهج في تنويع الاقتصاد المحلي وزيادة مساهمة المؤسسات المصغرة في الناتج الوطني، وتقليل البطالة.

ويمكن توضيح أهم الإجراءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر فيما يلي:

- ❖ تبسيط إجراءات التمويل والتراخيص لسهولة بدء المشاريع ووضع برامج تدريبية لتحسين الإنتاجية، الإدارة، والتسويق؛

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

❖ دعم التصدير وربط المؤسسات المصغرة بالشركات الكبرى وتقديم حوافز ضريبية للمشاريع المصغرة الجديدة؛

❖ دعم الابتكار والاختراع داخل المؤسسات المصغرة وتنظيم معارض ومؤتمرات لتعزيز التسويق والتواصل التجاري؛

❖ تعزيز التكامل بين المؤسسات المصغرة والقطاع الحكومي.

استناداً إلى التجارب الدولية، يمكن للجزائر تطوير مقاربة استراتيجية شاملة لدعم المؤسسات المصغرة والناشئة، تقوم على تكييف أفضل الممارسات العالمية مع السياق المحلي. في هذا الإطار، يُقترح اعتماد نموذج وطني هجين يجمع بين عناصر متنوعة: التخصص المحلي الذي أظهرت فعاليته التجربة الإيطالية في تعزيز قدرات الصناعات الدقيقة والمشاريع الصغيرة، والتكامل الصناعي كما هو مطبق في اليابان لضمان توحيد جهود الإنتاج والابتكار، والابتكار المعرفي المستمد من التجربة الكندية لتعزيز القدرة التنافسية وخلق منتجات وخدمات جديدة، وأخيراً الشمول الرقمي والتقنيات الحديثة التي اعتمدها الهند لتوسيع نطاق وصول المؤسسات المصغرة إلى الأسواق وتحسين كفاءتها التشغيلية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي الانتقال من نموذج الدعم المالي المباشر إلى آليات المرافقة الشاملة التي تتضمن الاستشارات التقنية، التدريب، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتمويل. هذا التحول يضمن استفادة المؤسسات الناشئة من أدوات تطوير مستدامة، بعيداً عن الاعتماد على الدعم المؤقت الذي غالباً ما يكون غير فعال على المدى الطويل. كما أنّ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعد عاملاً محورياً في نجاح هذه الاستراتيجية، إذ يسمح بتبادل الخبرات، وتحفيز الابتكار، وتوفير بيئة داعمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يحقق توازناً بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

على صعيد آخر، يجب توجيه هذه المؤسسات نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية، بما يساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة، مثل الطاقة. كما ينبغي ربط كل سياسات الدعم بالمخطط الوطني للتنويع الاقتصادي، لضمان انسجام الإجراءات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ثالثا: نتائج بعض الدراسات السابقة في موضوع المؤسسات المصغرة والناشئة

هناك العديد من الدراسات التي كانت سباقة في دراسة متغيرات الدراسة والتي تم الاعتماد عليها لاقتراح الاستراتيجية، حيث أظهرت دراسة Abdul Basit Mahsun وآخرون (2004) أن للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دور هام في التنمية الاقتصادية الاندونيسية فهي تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي المحلي والحد من الفقر ومع ذلك تواجه هذه المؤسسات تحديات مثل محدودية الوصول إلى رأس المال، والفجوات التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية، وبينت الدراسة أن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تساهم في رفاهية المجتمع من خلال خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي، ودفع عجلة الابتكار وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعزز الرفاه الاقتصادي المجتمع الاندونيسي مما يساهم في الحاجة إلى حجم حكومي لمعالجة التحديات القائمة وضمان التنمية المستدامة. ⁽¹⁾

كما بينت دراسة Benhah Mounir (2024) أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تؤدي دورا محوريا في دعم مسار التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الابتكار، خلق فرص العمل وتعزيز التنويع الاقتصادي، حيث يمكنها مساعدة الاقتصاد الوطني على تجاوز مختلف المعوقات الهيكلية وبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة شريطة تدخل الدولة لمعالجة التحديات التي تواجهها لاسيما تلك المتعلقة بصعوبات النفاذ إلى التمويل وضعف البنية التحتية الدائمة، وفي هذا السياق يشكل توفير بيئة مؤسسية محفزة وآليات دعم ملائمة شرطا أساسيا للتمكين من الاضطلاع بدورها التنموي بما يجعلها قاطرة المؤسسات لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام على المدى الطويل. ⁽²⁾

كما جاءت دراسة Endris and Kassegn (2022) لتوضيح تمتع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتأثير محتمل على تحقيق العديد من أصناف التنمية المستدامة لأثيوبيا خلال الفترة 2011-2021 وخلصت الدراسة إلى أن الشركات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في أهداف التنمية المستدامة في إثيوبيا من خلال خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة ومع ذلك حددت أن الحصول على

⁽¹⁾ Abdul Basit Mahsun, Reza Arviciena Sakti, Yudhi Kurniawan Zahari, Putu Septian Adi Prayuda (2004) :SYSTEMATIC LITERATURE REVIEW: THE ROLE OF MSMES (MICRO, SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES) IN IMPROVING COMMUNITY WELFARE, Yudishtira Journal: Indonesian Journal of Finance and Strategy Inside, Vol 04 No 03.

⁽²⁾ Benhah Mounir, (2024) : The Importance of startups in economic development in Algeria, Algerian journal of economics and Business studies: Vol:04. N°: 02, Université Ferhat Abbas de Sétif 1, Algérie.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

التمويل والحصول على الكهرباء وتنظيم التجارة من المعوقات الرئيسية لتطوير هذا القطاع لذا أوصت الدراسة بتحديد الآثار السياسية الرئيسية لوضع سياسة شاملة تخفف من التحديات الحالية التي يواجهها القطاع.⁽¹⁾

وجاءت دراسة Saidia and beddiaf (2023) لتسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية عبر خلق فرص العمل بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب تفعل العديد من المشاكل والصعوبات التي قللت من فعاليتها مما يستدعي بذل المزيد من الجهود وتوفير جميع الظروف اللازمة للرفق بها إلى المستوى الذي يضمن نجاحها الفعلي في تنويع الاقتصاد الجزائري.⁽²⁾

كما أن دراسة Ghrieb and zeraoula (2023) هدفت إلى تسليط الضوء على حالة الجزائر إلى تبني الاستشراف الاقتصادي كخيار إستراتيجي لبناء نظام اقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي مما يسمح بتحقيق التنويع في الناتج المحلي الإجمالي، وأكدت الدراسة وجود علاقة متوازنة على المدى الطويل بين مؤشر التنويع في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية التي يمكنها المساهمة في تنويعه، كما توصلت الدراسة الاستشرافية إلى وضع سيناريوهين : الأول استكشافي تشاؤمي والثاني استباقي تفاؤلي، وكان معامل هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي غير مستمر، وكان في معظم الحالات قريبا من (01) خلال الفترة الممتدة من (1990 - 1919) مما يؤكد ضعف التنويع الاقتصادي خلال هذه الفترة وهو ما يؤكد أن الهيكلة الواقعية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تتميز بضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية وهيمنة قطاع المحروقات، وتختلف درجة تأثير القطاعات الاقتصادية البديلة على مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي، حيث توصلت الدراسة أن توجد علاقة مباشرة بين القطاع الصناعي وبين مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، أما بالنسبة لقطاعات الزراعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات فهناك علاقة عكسية بينها وبين مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب عدم الاستغلال الأمثل لمواردها كاستراتيجية يمكن أن يساهم الاعتماد على الاستشراف الاقتصادي لإدارة النشاط الاقتصادي في الجزائر في التحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب لانطلاقة اقتصادية حقيقية، بما في ذلك تقنية السيناريوهات التي تقدم العديد من التصورات لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في تنويع الناتج المحلي الإجمالي مما يساعد الحكومة الجزائرية على صياغة

(1) Ebrahim Endris and Andualem Kassegn,(2022) : **The role of micro, small and medium enterprises (MSMEs) to the sustainable development of sub-Saharan Africa and its challenges: a systematic review of evidence from Ethiopia**, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 11, No 01, Germany.

(2) Saidia warda; beddiaf Abdelmalek,(2023) : **SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES AS A STRATEGIC OPTION FOR ALGERIA'S ECONOMIC DIVERSIFICATION**, TOBNA journal for Academic scientific studies, Vol : 06, N 02, Centre Universitaire de Barika, Algérie.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الاستراتيجيات المستقبلية من أجل الوصول إلى الدرجة المناسبة من التنويع و هو ما سيمكنها من مواجهة الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. ⁽¹⁾

رابعاً: الاستراتيجية المقترحة لنفيعال الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة في موضوع المؤسسات المصغرة والناشئة، وبالاتماد على الدروس المستفادة من التجارب الدولية يتضح أنّ المؤسسات المصغرة والناشئة يمكن أن تكون رافعة استراتيجية قوية للتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التوجه نحو استراتيجية الابتكار والتنمية المستدامة، شريطة اعتماد سياسات دعم متكاملة ومهيكلّة تتجاوز التدخلات المؤقتة. نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تكييف الأدوات الدولية مع الخصوصيات المحلية، التركيز على المرافقة الشاملة، وتعزيز الشراكات، فضلاً عن توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة والمتوافقة مع الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتم اقتراح هذه الاستراتيجية من خلال الاعتماد على نظرية التنمية المستدامة التي تعد إطاراً فكرياً ظهر في نهاية القرن العشرين لتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متكاملة، وتركز على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية. أسس هذا المفهوم تقرير برونتلاند لعام 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، الذي أرسى فكرة أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة ما لم تُراعَ احتياجات الحاضر والأجيال القادمة معاً. تقوم النظرية على عدة مبادئ أساسية، من أبرزها: التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، والمشاركة المجتمعية في صنع القرار، والمسؤولية تجاه الأجيال المستقبلية. كما تؤكد النظرية على أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التنمية، بل يجب أن يقترن بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل.

وتم الاعتماد أيضاً على نظرية النمو الداخلي التي تعد إطاراً اقتصادياً يفسر مصادر النمو الاقتصادي طويل الأمد من داخل الاقتصاد نفسه، بعيداً عن الاعتماد على العوامل الخارجية مثل تراكم رأس المال أو زيادة الموارد الطبيعية. وقد طورها في الثمانينيات الاقتصاديان روبرت لوكاس (Robert Lucas) وبول رومر (Paul Romer)، الذين ركزوا على أن الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي والمعرفة هو المحرك الأساسي للنمو المستدام. وتفترض النظرية أن التعليم وتطوير المهارات والابتكار يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويخلق عوائد متزايدة للمعرفة، كما أن هذه العوامل

⁽¹⁾ ZAARA Ghrieb , Rafik zeraoula, (2023) : **ECONOMIC FORESight as a strategic option to archive diversification of (GDP) in Algeria AN Econometric study to Anticipate the diversification index in (GDP) (2020-2030) Using ARDL Model**, Journal of économics and management, Vol 23, N 01, Université Ferhat Abbas de Sétif 1, Algérie.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

تولد حلقة تغذية راجعة تعزز النمو الاقتصادي باستمرار. وتؤكد النظرية على أهمية السياسات التعليمية والبحثية والتكنولوجية في دعم النمو الداخلي، مشيرة إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يعتمد على تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الصدمات الخارجية أو الموارد الطبيعية فقط.

كما تم أيضاً الاعتماد على **نظرية نظم الابتكار** التي تعد إطاراً مفاهيمياً يركز على دور المؤسسات والعلاقات بين مختلف الفاعلين في توليد ونقل وتطبيق المعرفة والابتكار داخل الاقتصاد. ظهرت هذه النظرية في الثمانينيات والتسعينيات، وكان لها مؤسسون بارزون مثل الاقتصاديين بن درينديسن (Bengt-Åke Lundvall) وكريستيان فريمان (Christopher Freeman)، اللذين ركزا على أن الابتكار لا يحدث بشكل معزول، بل نتيجة تفاعل ديناميكي بين الجامعات، ومراكز البحث، والشركات، والحكومة، والمجتمع المدني. وتفترض النظرية أن تعزيز التعاون بين هذه الفاعلين وتبادل المعرفة والخبرات يزيد من القدرة الابتكارية للاقتصاد، كما تساهم في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام. وبناءً على ذلك، تؤكد النظرية على أهمية إنشاء بيئة مؤسسية داعمة للابتكار، تشمل السياسات التعليمية والبحثية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تطور مستمر للقدرات الابتكارية الوطنية.

ويمكن ترجمة هذه الرؤية إلى برنامج عمل يتشكل من مجموعة من السياسات ومنها:

- تحويل البحث العلمي من نشاط أكاديمي معزول إلى رافعة فعلية للتنمية الاقتصادية. وتقوم هذه السياسة على تعزيز التكامل بين الجامعات، مراكز البحث، والمؤسسات الاقتصادية بما يسمح بنقل التكنولوجيا وتوطينها، وخلق بيئة محفزة للإبداع والاختراع قادرة على إنتاج قيمة مضافة مستدامة؛
- تقليص التبعية للموارد التقليدية، خاصة في الاقتصادات الريعية، من خلال توسيع نطاق الأنشطة الإنتاجية، وتطوير القطاعات الواعدة وتعزيز الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية؛
- إعادة توجيه الموارد المالية نحو المشاريع الابتكارية والمستدامة بدل الأنشطة التقليدية منخفضة الأثر من خلال تفعيل آليات تمويل حديثة مثل رأس المال المخاطر والتمويل الأخضر، كما يتم ربط منح الدعم المالي بتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية ملموسة؛
- تحديث منظومة التعليم والتكوين بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة والابتكار، كما يتم ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتنمية المهارات الإبداعية القادرة على دعم التحول الاقتصادي المستدام؛
- إدماج التكنولوجيات الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية من أجل رفع الكفاءة وتحسين الأداء، وتُعد رقمنة الإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية أداة لتعزيز الحوكمة والشفافية؛

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

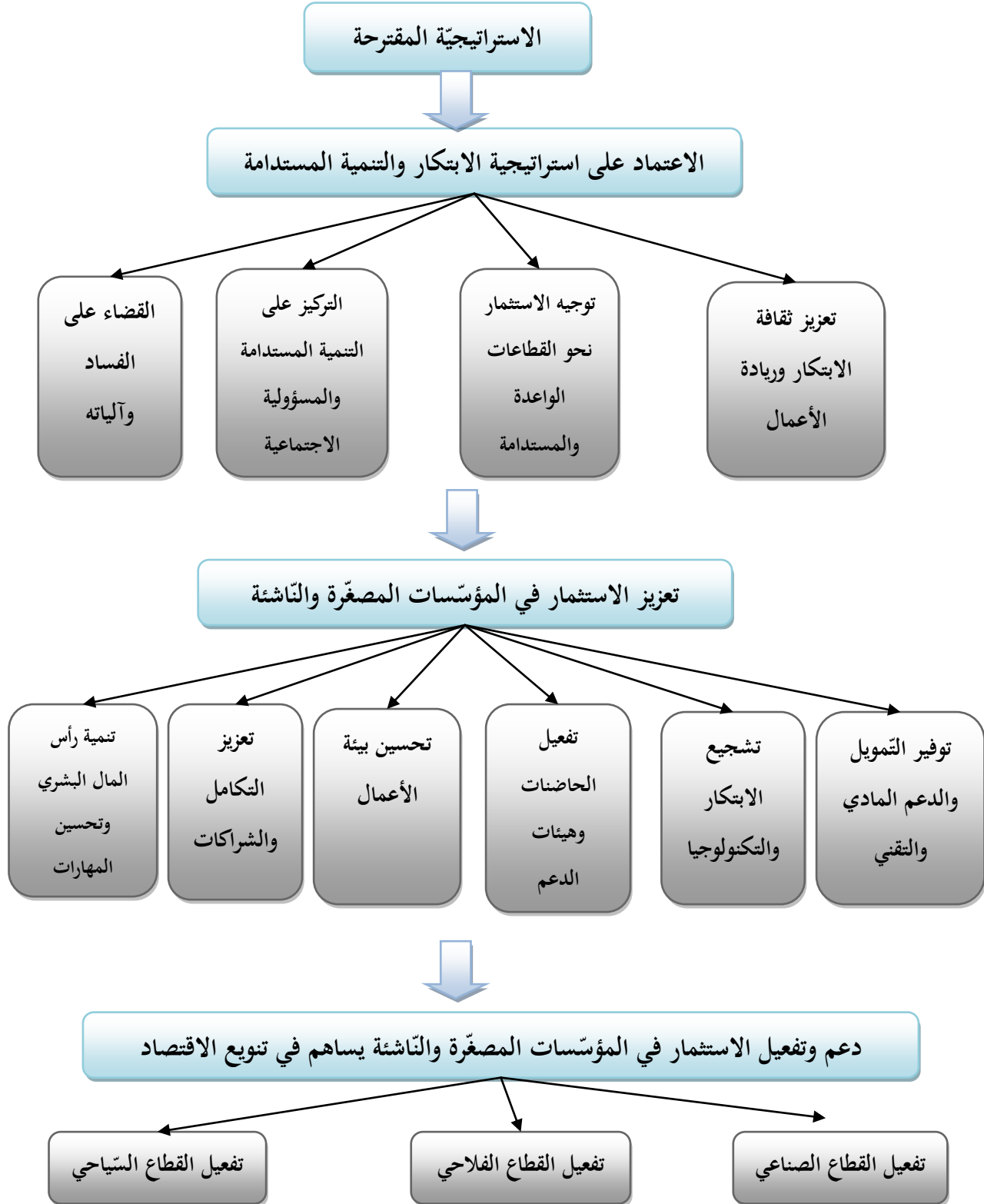
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

- تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والاعتماد على تشجيع الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية والموارد؛
- تحسين فعالية تنفيذ السياسات العمومية وضمان استدامتها. وتعتمد على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما تركز آليات المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

إن تفعيل ودعم الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة أصبح منهجا واستراتيجية لابد منها، وذلك تداركا للدور المتميز والنوعي لهذه المؤسسات في خلق قيمة مضافة وتحقيق التنويع الاقتصادي فقد اهتمت العديد من الدول بإقامة المؤسسات وبرامج السياسة المساندة والتي تهدف إلى خلق بيئة استثمار مشجعة، فيمكن من خلال التجارب الرائدة والدراسات السابقة لهذه المؤسسات وضع أهم مقومات ومتطلبات تطويرها في ظل استراتيجية التنمية المقترحة في الجزائر في المخطط التالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

شكل رقم: (03-10) الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

ومن خلال الدروس المستفادة من التجارب الناجحة والدراسات السابقة في تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة يمكن صياغة استراتيجية متكاملة تعتمد على تطوير العديد من المجالات التي من الممكن أن تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير هذه المؤسسات للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ويتم عرضها كما يلي:

1. سياسة توفير التمويل والدعم المادي والتقني

تُعد سياسة توفير التمويل والدعم المادي والفني الركيزة الأساسية لنجاح المؤسسات المصغرة والناشئة، كما تؤكد ذلك التجارب الدولية. ففي التجربة الإيطالية، اعتمدت الدولة على تمويل موجّه للمؤسسات الصغيرة ضمن الأقاليم الصناعية، حيث لم يكن التمويل معزولاً عن المرافقة التقنية، بل ارتبط بآليات المتابعة والتقييم المستمر. أما في اليابان، فقد ركزت السياسات العمومية على القروض طويلة الأجل منخفضة المخاطر، مع إشراف مؤسسات متخصصة تضمن توجيه التمويل نحو تحسين الإنتاجية والابتكار، وليس فقط تغطية النفقات التشغيلية. وفي كندا، تم اعتماد نموذج تمويلي متنوع يجمع بين التمويل الحكومي ورأس المال المخاطر، إلى جانب دعم قوي عبر حاضنات ومسرّعات الأعمال، ما ساهم في تقليص معدلات فشل المشاريع الناشئة. أما الهند، فقد تميزت بتطوير أدوات تمويل مرنة ومبسطة تراعي محدودية الموارد، خاصة في المراحل الأولى للمشاريع. وبناءً عليه، تبرز أهمية أن تعتمد الاستراتيجية المقترحة تمويلًا تكاملياً لا يقتصر على الدعم المالي، بل يشمل المرافقة التقنية والتسييرية لضمان الاستفادة.

يمكن للجزائر، استلهاماً من التجارب الدولية، اعتماد جملة من الإجراءات العملية لتعزيز فعالية التمويل الموجّه للمؤسسات المصغرة والناشئة. يمكن تبني نموذج التمويل المرحلي المرتبط بالأداء، بحيث يُمنح التمويل على مراحل مقابل تحقيق أهداف محددة، مما يقلل من مخاطر سوء توجيه الموارد. ويمكن استحداث صناديق رأس مال مخاطر مختلطة تجمع بين التمويل العمومي والخاص لدعم المشاريع الابتكارية عالية المخاطر. وتبسيط شروط الحصول على التمويل وتقليص الضمانات التقليدية، مع اعتماد أدوات تمويل بديلة ملائمة للمشاريع الناشئة. كما يمكن للجزائر تعزيز الدعم الفني عبر إلزامية المرافقة التقنية والتسييرية للمؤسسات المستفيدة من التمويل، على غرار النموذج الإيطالي القائم على الإشراف والمتابعة المستمرة.

2. سياسة تشجيع الابتكار والتكنولوجيا

تُظهر التجارب الدولية أن الابتكار والتكنولوجيا يشكّلان عاملاً حاسماً في رفع تنافسية المؤسسات المصغرة والناشئة. ففي اليابان، تم ربط الابتكار بسياسات صناعية واضحة تهدف إلى تحسين الجودة والكفاءة، مع دعم قوي للبحث والتطوير داخل المؤسسات الصغيرة. أما كندا، فقد ركزت على الابتكار القائم على المعرفة، من خلال تشجيع الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الناشئة، مما أتاح نقل التكنولوجيا وتحويل الأفكار البحثية إلى منتجات تجارية. وفي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

الهند، برز الابتكار الرقمي منخفض التكلفة كرافعة رئيسية لتمكين المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق المحلية والعالمية. بينما اعتمدت إيطاليا على الابتكار التدريجي داخل الشبكات الصناعية المحلية. وتؤكد هذه التجارب أن تشجيع الابتكار يجب أن يكون متوافقاً مع قدرات المؤسسات المصغرة، مع توفير بيئة تنظيمية وتمويلية داعمة. تظهر التجارب الدولية أن الابتكار لا يتحقق دون سياسات عملية واضحة. ويمكن للجزائر إقرار حوافز مالية وضريبية موجهة للبحث والتطوير داخل المؤسسات المصغرة. كما يمكن دعم الابتكار الرقمي منخفض التكلفة، خاصة في القطاعات الخدمية والزراعية. ويمكن تشجيع الابتكار التدريجي داخل التكتلات الإنتاجية بدل التركيز الحصري على الابتكار الجذري. إضافة إلى ذلك، يُستحسن تعزيز برامج نقل التكنولوجيا من الجامعات ومراكز البحث إلى المؤسسات، مع تسهيل تسجيل براءات الاختراع واستغلالها تجارياً.

3. سياسة تفعيل الحاضنات وهيئات الدعم

تلعب الحاضنات وهيئات الدعم دوراً محورياً في تحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع قابلة للحياة الاقتصادية. ففي كندا، تُعد الحاضنات جزءاً من منظومة الابتكار الوطنية، حيث توفر للمؤسسات الناشئة فضاءات عمل، ودعماً تقنياً، وربطاً مباشراً بالمستثمرين. وفي الهند، ساهم انتشار الحاضنات الجامعية في احتضان عدد كبير من المشاريع الريادية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والخدمات الرقمية. أما اليابان، فقد ركزت على حاضنات متخصصة قطاعياً، تضمن توجيه المشاريع نحو مجالات استراتيجية. بينما اعتمدت إيطاليا على مراكز دعم محلية مرتبطة بالأقاليم الصناعية وتُبرز هذه التجارب أهمية تطوير حاضنات فعالة ترتبط بالسوق، وليس مجرد هياكل شكلية.

يمكن للجزائر تطوير الحاضنات ومراكز الدعم عبر اعتماد نموذج الحاضنات المتخصصة قطاعياً بما يسمح بتوجيه المشاريع نحو مجالات استراتيجية محددة. ويمكن تعزيز دور الحاضنات في الربط بين رواد الأعمال والمستثمرين بدل الاقتصاد على الدعم الإداري. وتوسيع الحاضنات الجامعية وربطها بسوق العمل المحلي. كما يمكن إنشاء مراكز دعم محلية مرتبطة بالأقاليم الاقتصادية، بما يراعي الخصائص الجغرافية والتنموية لكل منطقة.

4. سياسة تحسين بيئة الأعمال

تُعد البيئة القانونية والتنظيمية عاملاً حاسماً في تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة. ففي الهند، ساهم تبسيط الإجراءات وتقليص القيود الإدارية في تسريع إنشاء المشاريع. أما كندا، فقد وفرت إطاراً قانونياً يحمي المستثمرين ويشجع الابتكار. وفي اليابان، اتسم الإطار التشريعي بالاستقرار والوضوح، مما عزز الثقة في مناخ الأعمال. بينما ركزت إيطاليا على القوانين الداعمة للتكتلات الصناعية، وتبرز هذه التجارب ضرورة اعتماد إطار تشريعي مرن وواضح يدعم المبادرة ويقلل من المخاطر القانونية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

كما تُظهر التجارب الدولية أن البيئة القانونية المرنة تمثل عاملاً حاسماً في تشجيع الاستثمار ويمكن للجزائر تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها لتقليل آجال إنشاء المؤسسات. ويمكن تعزيز حماية المستثمرين ورواد الأعمال عبر تشريعات واضحة ومستقرة. فتقدم نموذجاً في الاستقرار التشريعي والوضوح التنظيمي، مما يعزز الثقة في مناخ الأعمال. كما يمكن سن قوانين داعمة للتكتلات الصناعية والمؤسسات الصغيرة.

5. سياسة تعزيز التكامل والشراكات

تشير التجارب الدولية إلى أن نجاح المؤسسات المصغرة والناشئة لا يتحقق في بيئة معزولة، بل ضمن منظومة متكاملة من الشراكات. ففي إيطاليا، ساهم التعاون الأفقي بين المؤسسات الصغيرة في تحقيق التكامل الإنتاجي. وفي كندا، أدى التعاون بين الجامعات، والمؤسسات، والقطاع المالي إلى تعزيز الابتكار. أما اليابان، فقد اعتمدت نموذج التكامل بين المؤسسات الكبرى والصغرى ضمن سلاسل القيمة. وفي الهند، ساعدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص على توسيع نطاق ريادة الأعمال. وتؤكد هذه التجارب أن تعزيز التعاون يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق الاستفادة والنمو.

ويمكن للجزائر تعزيز التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال التعاون ضمن تكتلات إنتاجية متخصصة. ويمكن تشجيع إدماج المؤسسات المصغرة ضمن سلاسل القيمة الوطنية عبر شراكات مع المؤسسات الكبرى. فتبرز أهمية الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الناشئة لتطوير الابتكار. كما يمكن تعميم نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم المبادرات الريادية، خاصة في المجالات التكنولوجية والخدمية.

6. سياسة تنمية رأس المال البشري وتحسين المهارات

تؤكد التجارب الدولية أن ضعف المهارات التسييرية يمثل أحد أهم أسباب فشل المؤسسات الناشئة. ففي اليابان، تم اعتماد برامج تكوين مستمرة تركز على التخطيط الاستراتيجي وتحسين الجودة. أما كندا، فقد أولت أهمية خاصة لتنمية مهارات القيادة، والتسويق، وإدارة الابتكار. وفي الهند، ركزت السياسات على التكوين العملي السريع القابل للتطبيق، ما ساعد رواد الأعمال على التكيف مع بيئات السوق المتغيرة. بينما اعتمدت إيطاليا على نقل الخبرات داخل الشبكات المهنية. وتبرز هذه التجارب ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية المقترحة برامج تكوين متخصصة ومستمرة تتماشى مع احتياجات المؤسسات المصغرة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

كما تؤكد التجارب أن التكوين يمثل شرطاً أساسياً لاستدامة المؤسسات الناشئة. ويمكن للجزائر إدماج برامج تكوين متخصصة في التسيير الاستراتيجي والابتكار لفائدة رواد الأعمال. ويمكن اعتماد برامج تكوين عملي قصير المدى تركز على حل المشكلات الواقعية التي تواجه المؤسسات المصغرة، عبر تشجيع نقل الخبرات بين المؤسسات داخل الشبكات المهنية. ويُستحسن كذلك ربط التكوين بالحاضنات وبرامج التمويل لضمان الأثر التطبيقي.

يتضح من تحليل السياسات التنفيذية أن نجاح الاستراتيجية المقترحة يركز على تكامل السياسات، خاصة التمويل، والابتكار، والتكوين، والشراكات، والإطار القانوني. كما تؤكد أن تكييف هذه السياسات مع الخصوصية الوطنية يعد شرطاً أساسياً لتحويل المؤسسات المصغرة والناشئة إلى رافعة حقيقية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتضح أيضاً أن الاستفادة الجزائرية من التجارب الرائدة لا تقتصر على تبني المبادئ العامة، بل تتطلب ترجمة هذه التجارب إلى إجراءات عملية ملموسة تراعي الخصوصية الوطنية. ويُعد تكامل هذه الإجراءات عبر مختلف السياسات التنفيذية شرطاً أساسياً لتحويل المؤسسات المصغرة والناشئة إلى رافعة فعلية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

من خلال ما تم التوصل إليه، وبلاستفادة من مقومات نجاح التجارب الرائدة والدراسات السابقة في الموضوع، الجدول الموالي يلخص الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري
في ظل برامج التنمية الاقتصادية

جدول رقم (03-19): الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في

الجزائر

المجالات	الآليات المقترحة	الهدف منها	الإجراءات التنفيذية
توفير التمويل والدعم المادي والفني	- تمويل مرحلي. - صناديق مختلطة. - مرافقة تقنية.	- تسهيل إنشاء - واستدامة المؤسسات - وتقليص معدلات الفشل.	- اعتماد تمويل على مراحل مرتبط بالأداء. - إنشاء صناديق رأس مال مخاطر بشراكة عمومية-خاصة. - تقليص الضمانات التقليدية للمشاريع الناشئة للمستفيدين
تشجيع الابتكار والتكنولوجيا	- حوافز مالية وضريبية. - نقل التكنولوجيا.	- رفع القدرة التنافسية - وخلق قيمة مضافة.	- منح إعفاءات ضريبية لأنشطة البحث والتطوير. - دعم الابتكار الرقمي منخفض التكلفة. - تسهيل تسجيل واستغلال براءات الاختراع. - تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات.
تطوير الحاضنات ومراكز الدعم	- حاضنات متخصصة. - دعم محلي وجهوي.	احتضان المشاريع وتسريع نموها وتطورها.	- إنشاء حاضنات قطاعية (فلاحة، صناعة، تكنولوجيا.....). - ربط الحاضنات بالمستثمرين والأسواق. - توسيع الحاضنات الجامعية. - تكييف الحاضنات مع الخصوصيات الجهوية.
تنمية مهارات الأعمال والقدرات الريادية	- التكوين المستمر. - التدريب العملي.	- تحسين كفاءة التسيير - وضمان الاستدامة.	- إدراج برامج تكوين في التسيير والابتكار. - تنظيم دورات تدريب عملي قصيرة المدى. - تشجيع نقل الخبرات بين المؤسسات. - ربط التكوين ببرامج التمويل والاحتضان.
تعزيز التعاون والشراكات	- تكتلات إنتاجية. - شراكات متعددة.	تحقيق التكامل وتعزيز الأداء الجماعي.	- إنشاء شبكات وتجمعات للمؤسسات المصغرة. - إدماجها ضمن سلاسل القيمة الوطنية. - دعم الشراكات جامعة-مؤسسة. - توسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل برامج التنمية الاقتصادية

تهيئة الإطار القانوني والتنظيمي المرن	● إصلاحات تنظيمية. ● رقمنة الإجراءات.	تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار.	❖ تبسيط ورقمنة إجراءات إنشاء المؤسسات. ❖ ضمان استقرار ووضوح التشريعات. ❖ تعزيز حماية رواد الأعمال والمستثمرين. ❖ سن قوانين داعمة للمؤسسات المصغرة والتكتلات.
---------------------------------------	---	------------------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل

بالاعتماد على ما سبق طرحه ضمن هذا الفصل، يتضح أن الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة أصبح يمثل أحد المحاور الأساسية في السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى تحقيق تنويع اقتصادي فعلي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. فقد ساهمت هذه المؤسسات، بفضل ما توفره من فرص عمل وما تشجعه من مبادرات ابتكارية وإنتاجية، في تعزيز النسيج الاقتصادي المحلي، وإدماج فئات واسعة من الشباب في النشاط الاقتصادي، خاصة في مجالات الخدمات، الصناعات الصغيرة، والتكنولوجيا الرقمية.

كما بينت الدراسة أن مختلف برامج التنمية الوطنية مثل برامج الإنعاش الاقتصادي، وخطط دعم المقاولاتية، واستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، قد وفرت إطاراً تشريعياً ومؤسسياً ملائماً لتشجيع الاستثمار في هذه الفئة من المؤسسات، من خلال تبسيط إجراءات الإنشاء والتمويل، وإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال، وتخصيص صناديق تمويل موجهة للابتكار. إلا أن مردود هذه الجهود ما زال دون المستوى المطلوب، نتيجة استمرار بعض العراقيل المرتبطة بالبيروقراطية، وصعوبة الولوج إلى التمويل، وضعف التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الداعمة.

وتم التوصل إلى أن مساهمة المؤسسات المصغرة والناشئة في تنويع الاقتصاد الجزائري تبقى إيجابية لكنها محدودة وضعيفة، وتحتاج إلى مزيد من الدعم الهيكلي من خلال تطوير مناخ الأعمال، وتحسين الحوكمة الاقتصادية، وربط هذه المؤسسات بسلاسل القيمة الوطنية والدولية، وتشجيع الابتكار والرقمنة كركائز أساسية لاقتصاد المستقبل.

وبعد دراسة واقع الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر ونظراً للنقائص المسجلة والعوائق التي تعترض نموها وتطورها، تم اقتراح استراتيجية لتطوير هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بالاعتماد على الدروس المستفادة من التجارب الرائدة قيد الدراسة وهذا بعد استخلاص عوامل نجاحها ومقومات التطوير لديها.

الخاتمة

تقوم المؤسسات المصغرة بدور مهم في الاقتصادات العالمية من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز التنمية المحلية، ودعم تنويع النشاط الاقتصادي، كما تساعد على دمج فئات واسعة في سوق العمل، خصوصاً الشباب والنساء، لما تتميز به من مرونة وسرعة التكيف مع التغيرات الاقتصادية. ومن جهة أخرى، تمثل المؤسسات الناشئة محركاً للابتكار والتطوير التكنولوجي، إذ تقدم منتجات وخدمات جديدة تغير الأسواق، وتدعم ريادة الأعمال، وتساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، مما يجعلها رافداً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام. كما أن هذه المؤسسات تشكل حجر الزاوية في برامج التنمية للدول، حيث تساهم هذه البرامج في توفير الدعم المالي والفني والمرافقة الضرورية لتعزيز قدرتها على الابتكار والتوسع. وبفضل هذا الدعم، تلعب المؤسسات المصغرة والناشئة دوراً فعالاً في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية القطاعات غير النفطية، مما يدعم استقرار الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على مواجهة تقلبات العالمية.

وفي الجزائر تمثل المؤسسات المصغرة قاعدة أساسية لتطوير الاقتصاد المحلي، إذ تساهم في تنشيط الأنشطة الاقتصادية الصغيرة وتحفيز ريادة الأعمال على المستوى المجتمعي، بالإضافة إلى قدرتها على خلق فرص عمل مبتكرة، خاصة للشباب والنساء. أما بالنسبة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، فتبرز كمحرك للابتكار والتجديد التقني، حيث تقدم حلولاً وخدمات جديدة تساهم في تحديث الأسواق وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية كالنفط، وفي هذا الإطار تدعم برامج التنمية الوطنية هذه المؤسسات من خلال توفير التمويل، والتكوين، والمرافقة الفنية، ما يزيد من قدرتها على الصمود والنمو. وبفضل هذا الدعم والتوجيه، تساهم المؤسسات المصغرة والناشئة في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، عبر تطوير قطاعات جديدة، وتحفيز الابتكار، وخلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة.

وعليه أصبحت المؤسسات الناشئة والمصغرة الخيار الاستراتيجي الذي يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية بعدما تغير العالم وأصبح يعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيا.

ففي هذه الدراسة التي ركزت على التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل برامج التنمية الوطنية، يتضح أن هذا التوجه لم يعد مجرد خيار اقتصادي بديل، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، وطبيعة البنية الاقتصادية الوطنية التي ظلت لفترة طويلة رهينة لاعتمادية مفرطة على قطاع المحروقات، وما ينجم عن ذلك من هشاشة أمام تقلبات الأسواق الدولية.

وقد أبرزت الدراسة أن اعتماد نموذج تنموي يركز على تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة يشكل دعامة أساسية لبناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام، لما تتميز به هذه المؤسسات من مرونة، وقدرة على الابتكار، وسرعة في التكيف مع التحولات الاقتصادية، فضلاً عن إسهامها في خلق الثروة وتوفير فرص العمل وتفعيل الحركة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني.

كما تناولت الدراسة الجهود والسياسات الاستثمارية الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والناشئة من خلال استحداث أجهزة دعم ومرافقة، وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وتوفير آليات تمويل متنوعة، وتشجيع المبادرة الفردية وروح المقاولة. غير أن تحقيق الأثر المرجو من هذه السياسات يظل مرتبطاً بضرورة الانتقال من المعالجة القطاعية إلى رؤية تنموية شاملة قائمة على التكامل المؤسسي والفعالية في التنفيذ والمتابعة.

مما سبق يتضح أن المؤسسات الصغيرة والناشئة تمثل رافعة حقيقية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية، لا سيما في القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا الحديثة، الطاقات المتجددة، الفلاحة الذكية، والصناعات التحويلية، والسياحة المستدامة، شريطة تهيئة مناخ استثماري ملائم يقوم على تبسيط الإجراءات، وتخفيض الاستثمار، وضمان الاستقرار التشريعي، وترقية الكفاءات البشرية بما يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الحديث.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن الرهان على المؤسسات الصغيرة والناشئة لا ينبغي اعتباره حلاً ظرفياً لمعالجة اختلالات اقتصادية آنية، بل خياراً استراتيجياً طويل المدى لإرساء أسس اقتصاد وطني متنوع وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، بما يعزز من موقع الجزائر في الاقتصاد الإقليمي والدولي، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

➤ أكدت الدراسة من منظور نظري أنّ الاقتصادات الريعية تعاني اختلالات بنيوية تحد من قدرتها على تحقيق النمو المستدام، وأن سياسة التنوع الاقتصادي تعد المدخل الأكثر فاعلية لمعالجة هذه الاختلالات وتقليل التبعية لمورد واحد؛

➤ تتميز المؤسسات الناشئة بجملة من الخصائص مقارنة بغيرها من المشاريع الصغيرة الأخرى، حيث تتميز ببحثها عن نموذج أعمال خاص بها مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تطبق نموذج أعمال محدد، كما يعتبر الابتكار والإبداع أحد أهم مقوماتها الأساسية، فاستمرارها في النمو وتوسيع أسواقها والصمود أمام المنافسة لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الابتكار والإبداع والتجديد؛

➤ أكدت الدراسة على أهمية المؤسسات المصغرة والناشئة في تقليل التبعية للمحروقات حيث أن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات شكّل أحد أبرز معوقات التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، في حين تبرز المؤسسات المصغرة والناشئة كبديل عملي يساهم في تنوع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير قطاعات إنتاجية جديدة ذات قيمة مضافة.

➤ أظهرت الدراسة أن للمؤسسات الصغيرة والناشئة دور محوري في خلق فرص العمل وتحقيق الإدماج الاقتصادي حيث الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات يعد من أنجح الآليات لامتناع البطالة، خاصة لدى الشباب

وحاملي الشهادات، كما يساهم في إدماج فئات واسعة في الدورة الاقتصادية، وتعزيز المبادرة الفردية والعمل الحر؛

➤ خلصت الدراسة إلى وجود تطور ملحوظ في برامج الدولة الخاصة بدعم المؤسسات المصغرة والناشئة، من حيث الإطار القانوني، وتأسيس هياكل مرافقة، وتوفير الحوافز، إلا أن أثر هذه السياسات الاستثمارية ما يزال متفاوتاً بسبب الإشكالات المرتبطة بالتنفيذ والمتابعة؛

➤ هناك نماذج أجنبية وعربية ناجحة في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، بحيث حققت هذه النماذج عدد هائل في مجال هذه المؤسسات بإمكان الجزائر أو أي دولة أخرى الاستفادة منها؛

➤ هناك اهتمام بإنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات الناشئة في الجزائر وإغفال نوعية وجودة هذه المؤسسات، لأن التحدي الأكبر في مجال المؤسسات الناشئة هي استمراريته وبقائها وتنافسيته في الأسواق؛

➤ لقد اهتمت الدولة الجزائرية بالمؤسسات الناشئة وعملت على تشجيع الشباب على الدخول في هذا المجال من خلال سنّها لعدة قوانين في هذا الإطار، بالإضافة إلى اعتمادها على عدة برامج وطرق واستراتيجيات دعم وتمويل للمؤسسات الناشئة، إلا أنه رغم ذلك مازالت لم ترتقي إلى المستوى المطلوب؛

➤ كشفت الدراسة أن جزءاً كبيراً من المؤسسات المصغرة يظل محصوراً في أنشطة تقليدية ضعيفة القيمة المضافة، مما يقلل من قدرتها على المساهمة الفعلية في التنويع الاقتصادي، كما بيّنت أن النشاط المقاولاتي يتركز في المدن الكبرى، مقابل ضعف حضور المؤسسات في المناطق الداخلية والجنوبية، مما يساهم في اختلال التنمية الإقليمية؛

➤ أظهرت الدراسة أن البرامج الحكومية مثل "ANADE" و"ANGEM" و"الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة" ساهمت بشكل ملحوظ في تسهيل تأسيس المشاريع ومنحها التمويل الأولي والمرافقة الإدارية ومع ذلك، بينت النتائج أن بعض البرامج تعاني من ضعف التقييم والمتابعة، مما قلل من فعاليتها على المدى الطويل؛

➤ رغم النتائج الإيجابية للاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة إلا أن مساهمته كانت ضعيفة ومحدودة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالرغم من البرامج والمخططات التنموية المعتمدة، وذلك لأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، كما أن عدد فرص العمل التي توفرها هذه المؤسسات ضئيلاً من فرص العمل.

يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: "تطور المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر ناتج عن السياسات الاستثمارية الحكومية الموجهة لها."

تم قبول الفرضية حيث بيّنت نتائج الدراسة أن تطور المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر يُعزى إلى السياسات الاستثمارية الحكومية الموجهة لدعمها، والتي تجسدت في جملة من القوانين والتنظيمات والآليات المؤسسية الهادفة إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات. فبالنسبة للمؤسسات المصغرة، مكّنت القوانين الخاصة بترقية التشغيل والاستثمار من إنشاء أجهزة دعم فعّالة، لا سيما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، اللذين وقّرا التمويل الميسر والمرافقة التقنية والإدارية، مما سهّل دخول الأفراد إلى النشاط الاقتصادي وأدى إلى توسّع عدد هذه المؤسسات وانتشارها في مختلف القطاعات. أما المؤسسات الناشئة، فقد استفادت من إطار قانوني حديث لترقيتها، مدعّم بإنشاء أجهزة متخصصة في دعم الابتكار وريادة الأعمال، مثل حاضنات الأعمال والمسرّعات، وصناديق التمويل، إلى جانب هيئات لدعم ومرافقة المبادرة والاستثمار، وهو ما ساهم في توفير التمويل غير التقليدي، والتأطير التكنولوجي، وربط هذه المؤسسات بالأسواق، الأمر الذي حفّز إنشاء مشاريع مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية، وعزّز دور المؤسسات الناشئة في الديناميكية الاقتصادية الوطنية، وهذا ما يبرز مساهمة هذه السياسات الاستثمارية الحكومية في زيادة تعداد هذه المؤسسات.

الفرضية الثانية: "لم تسهم برامج التنمية المعتمدة في الجزائر بشكل فعال في دعم المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة لتحقيق التنوع الاقتصادي."

تؤكد نتائج الدراسة قبول الفرضية، حيث تبين أن برامج التنمية المعتمدة وبالرغم من حجم التمويل الكبير المخصص لها وتتابعها الزمني، لم توجه بالشكل الكافي لدعم المؤسسات المصغرة والناشئة نحو تحقيق تأثير اقتصادي ملموس. فتركزت معظم البرامج على التمويل الأولي وإنشاء المشاريع فقط، دون توفير استراتيجيات متابعة طويلة الأمد تشمل تطوير القدرات الإنتاجية، الابتكار، تحسين الجودة، ودخول الأسواق ذات القيمة المضافة العالية أو التصدير، كما أن هذه البرامج لم توفر آليات ربط فعّالة بين المؤسسات وسلاسل القيمة الوطنية والدولية، وهو ما جعل أغلب المشاريع تركز على أنشطة تقليدية منخفضة القيمة مثل التجارة البسيطة والخدمات الروتينية، بدلاً من أن تساهم في تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. كما تبين أن مساهمة كل من القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي ضئيلة جداً في تحقيق التنوع الاقتصادي ولم تصل إلى المستويات المطلوبة نتيجة لذلك، بقي إسهام هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي

والصادرات خارج قطاع المحروقات محدودًا، مما يعكس عدم قدرة برامج التنمية الوطنية على إحداث تنوع اقتصادي حقيقي ومستدام.

الفرضية الثالثة: " يواجه تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة عدة تحديات، ما يستلزم اعتماد استراتيجية تنمية مبتكرة لتعزيز مساهمتها في التنوع الاقتصادي في الجزائر ".

من خلال نتائج الدراسة تم قبول الفرضية حيث تبين أن تفعيل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر يواجه عدة تحديات تعيق مساهمتها الفعلية في التنوع الاقتصادي، تشمل صعوبات النفاذ إلى التمويل، وضعف المرافقة التقنية والإدارية، والقيود القانونية والتنظيمية، إلى جانب محدودية قدرات رواد الأعمال في التخطيط الاستراتيجي والابتكار والتسويق. وقد أدى تركيز بعض البرامج الحكومية على زيادة عدد المؤسسات دون تطوير قدراتها الإنتاجية ورفع تنافسيتها إلى محدودية أثرها الاقتصادي، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ومن ثم، أصبح ضرورة وحتمية اعتماد استراتيجية تنمية مبتكرة تتضمن تعزيز التمويل الميسر، وتوسيع برامج الاحتضان والمسرعات، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي، وتنمية مهارات رواد الأعمال، بهدف تمكين هذه المؤسسات من الابتكار وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، وزيادة مساهمتها في تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة في الجزائر.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة والناشئة ساهم بشكل ضعيف ومحدود في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر في ظل برامج التنمية الوطنية المعتمدة، فبالرغم من النتائج الإيجابية لهذه المؤسسات في خلق نشاط اقتصادي جديد وتشجيع ريادة الأعمال، إلا أن أثرها الكلي ما يزال ضعيفا ومحدودًا بسبب اعتماد الجزائر على قطاع النفط، وقلة عدد فرص العمل التي توفرها هذه المؤسسات. لذلك، فإن تعزيز هذا التوجه يتطلب تحسين آليات الدعم المالي والفني، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة، لتعزيز مساهمة هذه المؤسسات في تنوع القاعدة الاقتصادية.

الاقترحات

من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات لتعزيز دور المؤسسات المصغرة والناشئة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما يلي:

- تعزيز البيئة الاستثمارية والتنظيمية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء وتشغيل المؤسسات المصغرة والناشئة، وتقليص البيروقراطية، لتشجيع المبادرة الفردية.
- تحديث الأطر القانونية والتشريعية بما يضمن حماية المستثمرين وتحفيز الابتكار، مع وضع آليات واضحة لمتابعة أداء المؤسسات الناشئة.

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وربط الدعم الحكومي بالمردودية الاقتصادية للمشاريع لضمان استدامة التمويل.
- توسيع نطاق التمويل المبتكر من خلال إنشاء صناديق رأس المال المخاطر، وبرامج القروض الميسرة، وتمويل الابتكار والتكنولوجيات الحديثة.
- توفير برامج مرافقة تقنية واستشارية مستمرة للمؤسسات الناشئة، تشمل التكوين في الإدارة، التسويق، الإنتاج، والرقمنة.
- ربط الدعم المالي بالبرامج التدريبية والمرافقة لضمان رفع كفاءة رواد الأعمال وقدرتهم على إدارة مشاريعهم بشكل مستدام.
- تشجيع دمج الجامعات ومراكز البحث العلمي في مسار تطوير المؤسسات الناشئة، بهدف تحويل المعرفة الأكاديمية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتطبيق.
- دعم المشاريع المبتكرة في مجالات التكنولوجيا الرقمية، الصناعات الخفيفة، والزراعة الحديثة، لما لها من إمكانات عالية في تحقيق القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد.
- تشجيع التكامل بين المؤسسات المصغرة والناشئة والمؤسسات الكبرى لتبادل الخبرات، تطوير سلاسل الإنتاج، وتحسين الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- إرساء نظام للشراكات الاستراتيجية يعزز من مكانة المؤسسات الصغيرة ضمن النسيج الاقتصادي الوطني ويقلل من مخاطر الانعزال السوقي.
- وضع آليات فعّالة لتقييم أثر البرامج التنموية والسياسات الاستثمارية على أداء المؤسسات المصغرة والناشئة.
- تطوير مؤشرات قياس موضوعية لمساهمة هذه المؤسسات في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، وربط النتائج بتحديث الاستراتيجيات التنموية.
- إدماج برامج التربية المقاولاتية والابتكار في التعليم الجامعي والمدارس التقنية لتنشئة جيل قادر على تأسيس مشاريع مستدامة.
- تعزيز التوعية بأهمية ريادة الأعمال والمبادرة الفردية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقليل من البطالة، خصوصاً في أوساط الشباب.
- تفعيل حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات المصغرة والناشئة خاصة الذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم، وتقليل العقبات والمعوقات التي تعترضهم؛

- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا مجال المؤسسات المصغرة والناشئة خصوصا التي تربطها شراكات مع الجزائر؛
- رفع تحدي التغيير والانفتاح على الأسواق الدولية والاستغلال الأمثل للمؤسسات الناشئة؛
- إنشاء أرضية رقمية لإحصاء المؤسسات الناشئة والمصغرة ومجالات نشاطها ومكان تواجدها لمعرفة النشاطات التي تعرف عجز والنشاطات التي تم إشباعها؛
- العمل على تعزيز قدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى الأسواق وزيادة المبيعات باستخدام أدوات التسويق الرقمي والتحليل الذكي للبيانات، بما يشمل استهداف العملاء بدقة، تحسين ظهور المنتجات والخدمات على الإنترنت، وإنشاء حملات تسويقية فعّالة، مما يساهم في زيادة العائد على الاستثمار وتحفيز نمو هذه المؤسسات.



قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، (2011): دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
2. إسلام عبد الجواد وآخرون، (2002): مدخل إلى علم التمويل، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، فلسطين.
3. انطوني جيدنز، (2008): الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة تحليل كتابات ماركس ودركهايم وماكس فيبر، ترجمة أديب يوسف شيش، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا.
4. إيهاب المقابلة، (2023): دليل اعداد استراتيجيات تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. بشيري عفاف، (2022): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الكتاب الجماعي حول: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
6. بن عصمان محفوظ، (2003): مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر.
7. بوراس احمد، (2008): تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر.
8. جالان سبنسر هل، (1998): منشأة الأعمال الصغيرة، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر.
9. حردان طاهر حيدر، (2009): أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
10. حسن كريم حمزة، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، (2013): تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر.
12. خبابة عبد الله، (2014): تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
13. دريد كامل آل شبيب، (2009): مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

14. دريد محمد أحمد، (2016): الاستثمار -قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات-، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن.
15. سلطان كريمة، سعد قرمش، (2020): مساعدة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة - حاضنات مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC نموذجاً-، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
16. ضياء ميحد الموسوي، (2013): أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17. عادل عبد العظيم، (2007): اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
18. عبد العزيز قادري، (2006): الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر.
19. عبد الله عبد الكري، (2008): ضمانات الاستثمار في الدول العربية - دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
20. فتحي عبده أبو سيد أحمد، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
21. فيصل بوطيبة، (2003): مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر.
22. قاسم نايف علوان، (2009): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن.
23. لكحل أحمد، (2016): النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
24. مبارك لسلوس، (2012): التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
25. محمد صالح تركي القرشي، (2010): علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
26. محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، (2008): التنمية الاقتصادية -المفاهيم، النظريات الاستراتيجية، المشكلات-، مطبعة البحيرة للطباعة والنشر، مصر.

27. مصطفى يوسف كافي، (2016): **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار إسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
28. مليكاوي مولود، (2018): **الإستراتيجية والتسيير المالي**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر.
29. منيرة لجنف وآخرون، (2021): **دور الإقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الكتاب الجماعي: "الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)"، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر.
30. مولود قنوش وآخرون، (2020): **عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة**، مقال منشور في إطار كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة البويرة، الجزائر.
31. هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، (2019): **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**، منشورات صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.
32. هند رشدي، (2012): **كيف تدير مشروعاً ناجحاً**، دار المواهب للنشر والتوزيع، روية، الجزائر.
33. هوارى معراج وآخرون، (2013): **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرسائل والأطروحات الجامعية

1. ابن بوسحاقي فتيحة، (2023/2022): **مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي - في الألفية الثالثة-**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
2. أحمد نصير، (2014): **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
3. أنيس دباب، (2024): **دور برامج الدعم الحكومي في إقامة المؤسسات المصغرة واثرها على التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

4. أوغيل نعيمة، (2015): الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي -بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
5. أوكيل حميدة، (2016/2015): دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
6. أية محمد عبد علي عباس، (2015): التحليل الاقتصادي للعلاقة بين عرض خدمات البنى التحتية وعملية التنمية الاقتصادية - العراق أنموذجا، رسالة ماجستير في العلم الاقتصادية، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
7. بابوش حميد، (2016): الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
8. باهي موسى، (2019): التنمية المستدامة والتويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد المعرفة والعملة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
9. باهي وفاء، (2022): تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التويع الاقتصادي -دراسة مجموع من الدول-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تسويق وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
10. بايزيد كمال، (2020): التويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد خدمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
11. بركاتي يوسف، (2023): دور أجهزة الدعم والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

12. بلقاسم عمر، (2021): إمكانية تطبيق صيغة الإجارة كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الصيرفة الإسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر.
13. بللعماء أسماء، (2017-2018): دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
14. بن حدو أمنة، (2021): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية - دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية وإدارة الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.
15. بن حركات مولود، (2022): انعكاسات تطوير القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي - دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر.
16. بن فاضل وسيلة، (2021): آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة تحليلية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
17. بن نية حميد، (2020): أثر السياسات الاقتصادية على التنوع الاقتصادي - دراسة تحليلية وإستشرافية لحالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي والإستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لوئيسي علي، البليدة 02، الجزائر.
18. بوزيان رحمان جمال، (2015/2016): الفساد الإداري وآثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

19. تليلي ياسين، (2022): دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
20. جميلة معلم، (2017/2016): تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر.
21. جهات وسيلة، (2023/2022): تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم قصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
22. حاج علي أمينة، (2025/2024): أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.
23. خديجة عرقوب، (2017/2016): دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
24. خردال محمد، (2021): محاولة نمذجة عوامل نجاح أصحاب المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار آليات دعم تشغيل الشباب في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص اقتصاد واحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
25. خطوف سعاد، (2021/2020): رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة 1980-2018، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
26. رشيد ساطور، (2013): محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص القياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 3، الجزائر.

27. ريم ثومرية، (2019): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة للفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر.
28. زايدي حكيم، (2023): دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة **Start-up**-دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
29. سالم مجدي عادل، (2018): دور المؤسسة الصغيرة، المصغرة، والمتوسطة في التنمية الريفية -دراسة حالة منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مالية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
30. السعيد فتني، (2024): دور التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة - دراسة حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تسويق مصرفي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، الجزائر.
31. سليم بن رحمون، (2019): أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
32. سليمان عبد الحكيم، (2020): دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية - الجزائر -، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
33. سليمة غدير أحمد، (2017): متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر - دراسة حالة الجنوب الشرقي -ورقلة، الوادي، غرداية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

34. سماح طلحي، (2013-2014): دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الإشارة لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
35. سي محمد فتيحة، (2024/2025): المؤسسات المصغرة ودورها كآلة اقتصادية فعالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 2000-2023)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر.
36. شادلي نجاة، (2019/2020): دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توجيه المبادرات المقاولاتية نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر.
37. شليغم أنيسة، (2023/2024): إشكالية اختلال الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للجزائر، ضرورة التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
38. شينون رمضان، (2024): دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك تامنغست، الجزائر.
39. صالحى ناجية، (2019): دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
40. ضيف احمد، (2014/2015): أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-، الجزائر.

41. طلحي هشام، (2022): انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب -دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
42. عائشة عميش، (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
43. العباسي محمد، (2019/2020): برامج التنمية الاقتصادية و آثارها على الجنوب الكبير -دراسة ولاية اليزي- 2001 -2019- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
44. عبد الحق طير، (2018): محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر -دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية (1995-2015)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
45. عبد الرحمن ياسر، (2014): تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - دراسة ميدانية بولاية جيجل-، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر.
46. عبد القادر بابا، (2004): سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
47. عدّة عابد، (2011): تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص الاقتصاد والتنمية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

48. عواطف محسن، (2020): تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والصغيرة في الجزائر - دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2006-2017-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
49. غدار رفيق، (2017): نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-1، الجزائر.
50. فضيلة مزوزي، (2021): استراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر.
51. قريد عمر، (2015): تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
52. قشار محمد، (2020): تصور المقاولين لخصائص منصب مدير مؤسسة مصغرة وعلاقته بخصائصهم النفسية -دراسة ميدانية على عينة من مسيري المؤسسات المصغرة بغرداية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص العمل والتنظيم، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر.
53. كزاز مريم، (2021): التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر -دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2017-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر.
54. لحفي عثمان، (2005): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
55. ماديو ليلي، (2018): دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
56. ماضي سارة، (2024): دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

57. ميرك كامل، (2022): آليات إستراتيجية التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
58. مودع إيمان، (2019): أهمية المؤشرات لاققتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
59. نبيلة عرقوب، (2012): محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية وقياسية ما بين 1970-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع القياس الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
60. نسيم سابق، (2016): أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (خلال الفترة 2000-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، الجزائر.
61. نوال بن شيخة، (2025/2024): دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
62. نوي محمد الأمين، (2023): دراسة تحليلية لعوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة"-START UP" في الجزائر وإستراتيجيات تطويرها، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة الاعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر.

63. نوي نبيلة، (2017/2016): أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية -دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف 1-، الجزائر.
64. هالم سليمة، (2017-2016): هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
65. الوليد قسوم ميساوي، (2018): أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

المجلات والدورات العلمية

1. ابتسام مهيز، ناجي بن حسين، (2023): تقييم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة 2001-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر.
2. احميده مالكية، مختار عيواج، (2021): التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على نموذجي مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
3. إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، (2017): السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
4. أحمد بن عدة، محمد لكحل، (2022): مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020 - 2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
5. أمريو وردية، صخري سفيان، (2021): التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الحلفة، الجزائر.

6. آمنة الزهراء بوشاقور، منير نوري، (2023): واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج النمو الاقتصادي 2016-2030، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
7. بسويح منى وآخرون، (2021): واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر.
8. بشير عبد الحميد، حكيم زايدي، (2020): التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق مؤسسات ناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة-، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
9. بعل الطاهر، (2018): المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية، دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
10. بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، (2014): متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 09، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
11. بن طيبة مهدية، (2022): حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة **Startups- تجربة ماليزيا نموذجاً**، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر.
12. بن عياد جلييلة، (2022): دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
13. بن وارث حجيلة، شريط صلاح الدين، (2017): فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
14. بوالشعور شريفة، (2018): دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
15. بوخاتم صديق، بن مريم محمد، (2022): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج **ARDL** خلال الفترة 1980-2018، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
16. بوضياف ياسين، (2016): التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

17. بوعدلة سارة، (2024): حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والمنظمات الاستراتيجية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
18. بوقنة سليم، بوقنة بورهان الدين، قاوي معمر، (2020): حاضنات الأعمال كاداة لترقية المؤسسات الناشئة بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر.
19. بوكحال فتحية، يحياوي نصيرة، (2023): دور حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بومرداس، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
20. التجاني ربيعة، (2021): الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار رقم 01-03 و 09-16 -مع دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
21. تقرورت محمد وآخرون، (2021): قياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
22. توفيق بن الشيخ، (2017): تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتنشيط التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط -حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة قلمة، الجزائر.
23. ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعودي عبد الصمد، (2024): دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020/2024) في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
24. جباري عبد الجليل، جباري لطيفة، (2022): واقع وأفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
25. جمام محمود، أميرة دباش، (2017): أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية -دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر-، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 26، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

26. جميلة خديم، علي مكيد، (2023): حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر سعيا لتجسيد أهداف التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01 خاص، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
27. حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي، (2017): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 01، جامعة وهران، الجزائر.
28. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، (2021): دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
29. حمزة رملي، نسرين عروس، (2020): اختبار القانون السيكلوجي الكينزي للدخل والاستهلاك في الجزائر ومدى تحفيزه للإنتاج المحلي -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.
30. حميني محمد منير، بوبكر محمد، (2025): مناخ الأعمال وأثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 2013-2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
31. حورية بن عطية، عادل مياح، (2022): دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة- حاضنة الأعمال الجامعية (المسيلة نموذجا)، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
32. خالد هاشم عبد الحميد، (2018): التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية - الفرص والتحديات-، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، جامعة القاهرة، مصر.
33. دراني ليندة، (2022): استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
34. راجحي بوعبد الله، (2015): مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 2001-2014، مجلة معارف، العدد 19، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر.
35. رزيقة مباركية، حسام حمزة، (2019): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 -قراءة في الفاعلية والأداء-، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 11، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

36. رمضاني مروي، بوقرة كريمة، (2020): تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 07، عدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
37. رنا محمد الغريب حمادة، (2022): أثر التمويل السلوكي على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة دمياط، مصر.
38. روشو عبد القادر، (2021): الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد- 19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
39. زعيش محمد، (2019): كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.
40. زغيب مليكة، (2005): دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
41. زيتوني هوارية، مكيد علي، (2018): التنمية الاقتصادية في الجزائر بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
42. سارة بهلوي، (2019): مشاتل المؤسسات آلية دعم ناجحة في الغرب فماذا عنها في الجزائر دراسة تقييمية للفترة (2009-2016)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر.
43. ساطور رشيد، (2013): دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
44. ساعد بوراوي، (2023): الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية لمستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.
45. سردون مهدي، راتول محمد، (2017): تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 08، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
46. سفيان بن عبد العزيز وآخرون، (2019): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري (تحديات وآفاق)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

47. سلامة وفاء، ولهة وردة، (2018): واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
48. سلطاني سمير، بوشیخي عائشة، (2022): التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة حالة عينة حاضنات مرافقة بولاية باتنة-، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، الجزائر.
49. سمیة بن علي، (2022): المؤسسات الناشئة في الجزائر بين فرص النجاح وتهديدات الفشل: دراسة حالة المؤسسة الناشئة Noycy بولاية عنابة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
50. شدری معمر سعاد، (2022): الإجراءات الاقتصادية لتحفيز مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 02، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر.
51. شعباني مالك، (2015): والرشتاين والنسق العالمي: محاولة لتفسير وفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 04، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
52. شعثوع عبد الله، عناني عبد الله، (2024): مساهمة حاضنات الأعمال في خلق ودعم المؤسسات الناشئة -عرض بعض تجارب حاضنات الأعمال في الجزائر-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة مركز الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.
53. شليحي الطاهر، بن موفق زروق، (2018): المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 04، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
54. صالح السعيد، عبدلي هالة، (2018): دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
55. صالحی سلمی، (2021): دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة -دراسة حالة جامعتي المسيلة وبومرداس-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
56. ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018): واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
57. عاطف لاني مرزوك، عباس مكي حمزة، (2014): التنويع الاقتصادي.. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، الكوفة، العراق.

58. عبد الحفيظ بوضياف، موسى جديدي، (2023): مساهمة البنية التحتية لنقل والاتصال في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية لدول رابطة الأسيان، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.
59. عبد الحكيم بيسار، (2022): دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الابتكارية وإنشاء المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف -المسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
60. عبد الحكيم علي، فريدة عزازي، (2020): أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة $ARDL$ (19972-2018)-، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
61. عبد الحميد بشير، زايد حكيم، (2020): التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق المؤسسات الناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة، مجلة دراسات في اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
62. عبد الحميد لمن، نورة جبارة، (2022): تدابير تحفيز المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
63. عبد الرزاق كبوط، (2014): محاولة قياسية لنمذجة العوامل المحددة لسعر الفائدة في الاقتصاد الجزائري باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 30، جامعة باتنة، الجزائر.
64. عبد العزيز عبدوس، (2016): تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 06، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.
65. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، (2011): انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر.
66. عبير محمد علي عبد الخالق، (2022): تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة الإسكندرية، مصر.

67. العربي بوعلام، هاشم جمال، (2022): دراسة قياسية للعلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، الجزائر.
68. علاء الدين بوضياف، زبير محمد، (2020): دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسليت، الجزائر.
69. العلمي قواسمية، سالم يعقوب، (2022): المؤسسات الناشئة: قراءة في المفاهيم، الواقع والأفاق والتحديات في الجزائر، وأهم التجارب العربية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، الجزائر.
70. علي أبو بكر نور الدين، سالم محمد أبو قرين، (2015): تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 01، جامعة مصراتة، ليبيا.
71. عمر مرزوقي، شهنواز كشرود، (2018): تحديات خطاب التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 01، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
72. فاطمة بلقواسمي، أحمد بن يوسف، (2020): أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة Startups في الجزائر - دراسة تحليلية، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
73. فاطمة سنوساوي، عائشة شرفاوي، (2023): تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها، مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، المدرسة العليا للأمن الاجتماعي، الجزائر.
74. فتيحة خضار، (2024): دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة بنك الخليج بولاية المسيلة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
75. فضيلة ملواح، علي مكيد، (2020): محددات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990/2018) -، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

76. قاشي يوسف، أيركان محمد، (2017): هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميكانيزمات الجديدة للتمويل، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر.
77. قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، (2018): واقع المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية -مؤسسة IDCMSARL نموذجاً-، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، الجلفة، الجزائر.
78. قدري شهلة، مليكة مدفوني، (2021): نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
79. قريبيج بن علي، زايري بلقاسم، (2017): أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة من 1980-2015-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 12، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
80. قلوب عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، (2020): تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
81. الكاهنة إرزيل، (2022): نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، جامعة تيزي وزو، الجزائر.
82. كروش نور الدين، (2014): سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بورصة الجزائر)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
83. كريمة حبيب، عادل زقير، (2018): إشكالية تنوع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
84. محفوظ جبار، (2003): المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

85. محمد أمين لزعر، (2023): القطاع العام ودوره في دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: حالة المغرب، المجلة الدراسات متعددة التخصصات في العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، المغرب.
86. محمد خثير، زبير محمد، (2017): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 13، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
87. محمد ديمي، (2022): دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، دفا تر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
88. محمد ديمي، (2024): دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة دفا تر بوا دكس، المجلد 13، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
89. محالدي يحي، (2022): برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، جامعة وهران 02، الجزائر.
90. مداحي محمد، عزوز أحمد، (2018): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.
91. مروة مويسي، (2017): السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار "رؤية مستقبلية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
92. مصطفى طويطي، ليدية وزاني، (2017): تجربة التمويل المصغر في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
93. مهمري بن عيسى، (2018): التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
94. المومن عبد الكريم، (2016): أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2014 على التشغيل والبطالة بالجزائر، مجلة معارف، العدد رقم 20، جامعة البويرة، الجزائر.

95. نضال العريبد، منهل عدنان جانم، (2021): تقييم أداء المحفظة الاستثمارية الدولية لعينة من سندات الخزينة الحكومية الأمريكية باستخدام نموذج العائد والمخاطرة لترشيد القرار الاستثماري (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 02، جامعة تشرين، سوريا.
 96. نور الدين دردوري، عبد الله عنيشل، (2024): أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
 97. نور الدين نوي، سلمى ميمش، (2021): دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة - دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
 98. هباش فارس، مناع ريمة، (2018): أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة أم البواقي، الجزائر.
 99. هدايجي ندى، (2024): التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي بريك، الجزائر.
 100. ياحمد نفيسة وآخرون، (2020): حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر - الواقع والتحديات -، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، الجزائر.
 101. يحياوي عبد حفيظ، بن علي إحسان، كاكي عبد الكريم، (2021): سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر -دراسة الفترة ما بين 2001-2021-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- 🚩 الملتقيات
1. إقلولي اولد رابح صافية، (2021)، "مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، المنعقد يوم 15 فيفري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر.
 2. بلعابد سيف الإسلام النوي، (2021): محاولة تقييم عمل آليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة -حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

3. بن حراث حياة، حميداتو نصر، (2017): العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة (مقارنة نظرية تحليلية)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 29 و30 أكتوبر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
4. بن عزة محمد، العياطي جهيدة، (2021): دور هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآثارها على قطاع التشغيل في الجزائر-مقاربة تحليلية-، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
5. بن يوب فاطمة، (2017): تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد يومي 14 و15 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
6. تومي سمية، بونعاس شيماء، (2021): التوجهات والمجهودات المبذولة لدعم المشاريع الصغيرة والناشئة في الاقتصادات الرائدة-تجارب دولية، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
7. دندن جمال الدين، (2022): تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة المنعقد يوم 10 مارس، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر.
8. سالمة مفتاح محمد المصراحي، (2019): التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 19 سبتمبر، جامعة مصراته، ليبيا.
9. سعيح عبد الحكيم، محصر مريم، (2017): مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 29 و30 أكتوبر، جامعة بومرداس، الجزائر.
10. شعابنة سميرة، عباس نجمة، (2022): دور الابتكار في بقاء الشركات الناشئة في ظل أزمة كوفيد-19، الملتقى الوطني الأول حول التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة -رهان لتحقيق التنمية المستدامة-، المنعقد يومي 02 و03 نوفمبر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.

11. عمر جنيبة، أمينة بلغيث، (2018): استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر -تجربة الجزائر والتجربة الإيطالية (دراسة مقارنة)-، الملتقى الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06 و 07 نوفمبر، جامعة لونيسى علي، البليدة، الجزائر.
12. فراح أحلام، (2021): إدارة الجودة الشاملة كآلية للنهوض بالقطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب دولية رائدة.، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
13. لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، (2017): تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، المنعقد يومي 25 و26 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي- 1945، قالمة، الجزائر.
14. معطي لبنى، (2021): إنجازات -حدود ومقومات نجاح البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
15. نعيمجي عبد الكريم، نشمة ياسين، (2021): دور هيئات الدعم في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر - بين الواقع والمأمول-، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
16. هوارى أحلام، (2017): تجارب الدول النفطية لتنوع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد يومي 14 و15 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
17. وسيلة سعود، (2021): قراءة تحليلية في تجربة إمارة دبي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: نحو تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة مستقبل الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب دولية رائدة، المنعقد يوم 12 أكتوبر، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

القوانين والمراسيم التنفيذية والمناشير

1. المادة 05 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الصادر بالجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 2017/01/11.
2. المرسوم التنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المحدد لمدة التكفل وطرق حساب تعويض التأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 44 الصادرة بتاريخ: 07-07-1994.
3. المرسوم التنفيذي 98-133 المؤرخ في 25 أبريل 1998، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-295، يحدد الإطار العام لتنظيم المؤسسات والإدارات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 26 بتاريخ 29 أبريل 1998.
4. المرسوم التنفيذي 98-200 المؤرخ في 9 جوان 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 بتاريخ 14/06/1998.
5. المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جويلية 2018، المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 39 بتاريخ 04 جويلية 2018.
6. القانون رقم: 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 بتاريخ 28 جويلية 2022.
7. المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 جوان 2025، الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40 بتاريخ 29 جوان 2025.
8. المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000 ، الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة بتاريخ: 2000/07/16، الجزائر.
9. المرسوم التشريعي رقم: 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، يتعلق بتأمين البطالة وإحداث التقاعد المسبق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 34 الصادرة بتاريخ: 01 جوان 1994.
10. المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بتحديد شروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب الحاملين للمشاريع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 بتاريخ 11/09/1996.

11. الأمر رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20/08/2001، العدد 47، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 22/08/2001، والملغى بالقانون رقم 16-09.
12. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13.
13. المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 54 بتاريخ 2003/09/10.
14. المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 54 بتاريخ 2003/09/10.
15. المادتين 02 و 03 من مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22/01/2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 06.
16. المادة 06 من قانون رقم 15-21، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جريدة رسمية، عدد 71، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، الجريدة الرسمية، عدد 20.
17. القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 03/08/2016، العدد 46، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 03/08/2016.
18. المادة 69 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 78.
19. المادة 131 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 78.
20. المواد (06، 07، 09، 10) من القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، الصادر في 27/09/2022، الجزائر.
21. المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998، المتعلق بالصندوق الوطني لضمان مخاطر القروض الموجهة لفائدة الشباب المستثمرين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

22. المرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018، الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020.
23. القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، المتضمن قانون المالية الأولي لسنة 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 بتاريخ 31 ديسمبر 2020.
24. المادة 01 من القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، الصادر في 2022/09/27، الجزائر.
25. المادتين 02 و03 من القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، الذي يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، الصادر في 2022/09/27، الجزائر.
26. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2022 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في: 08 سبتمبر 1996، يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 70 بتاريخ 25 نوفمبر 2020.
27. القانون رقم: 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 85 بتاريخ 19 ديسمبر 2022.
28. المادة 01 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 2006/06/25، الجزائر.
29. المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد (55)، الصادرة بتاريخ 21/09/2020، الجزائر.
30. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد (55)، الصادرة بتاريخ 21/09/2020، الجزائر.

31. المادة الثامنة والتاسعة والعاشر من القانون رقم : 02-17، المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02،11، 02 جانفي 2017.
32. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 10/01/2017، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11.
33. المادة 21 من قانون رقم 02-17 الصادر بتاريخ: 10 جانفي 2017، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 02، الصادرة بتاريخ: 11 جانفي 2017.
34. المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 06 بتاريخ 25 جانفي 2004.
35. المرسوم التنفيذي رقم: 16-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 06 بتاريخ 25 جانفي 2004.
36. القانون رقم 20-07 المؤرخ في 04 جوان 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 33 بتاريخ 04 جوان 2020.
37. المرسوم التنفيذي رقم 16-205 المؤرخ في 20 شوال عام 1437 الموافق 25 يوليو سنة 2016، الذي يتعلق بكيفيات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار، الجريدة الرسمية (العدد 45)، الصادرة بتاريخ 2016/07/31، الجزائر.

التقارير والأوراق البحثية

1. إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.mta.gov.dz/>.
2. إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42، أبريل 2023.
3. بامبلا كوك هاملتون، المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي مفتاح مستقبل شامل ومستدام، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/207440>.
4. برنامج كندا لتمويل الأعمال الصغيرة (CSBFP)، متاح على الموقع الإلكتروني: https://isedisde.canada.ca/site/canada-small-business-financingprogram/en?utm_source=chatgpt.com.

5. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي ما بين 2010-2014، ص 02، تم عقد مجلس الوزراء بتاريخ الاثنين 24 ماي 2010، وتم نشره ضمن القنصلية الجزائرية بالسعودية، تم التحميل بتاريخ: 2025/02/11، على العنوان التالي: <https://algerianembassy-saudi.com>.
6. بيانات المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة متاح على الموقع: <https://aoad.org/AASYXX.htm>.
7. التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>.
8. تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، تقارير لسنوات مختلفة (2010-2024)، الكويت. متاح على الموقع https://www.dhaman.org/annual-reports.html?utm_source=chatgpt.com.
9. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام ما بين 2012-2014 ضمن نشرة 2015 رقم 45، ص 14، تم التحميل بتاريخ: 2025/04/20، على العنوان التالي: <https://www.ons.dz>.
10. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام ما بين 2012-2014 ضمن نشرة 2015 رقم 45.
11. حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين 2005 لغاية افريل 2025، تم الاطلاع بتاريخ: 2025/04/25، على العنوان التالي: <https://www.angem.dz>.
12. معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرات (، 1613، 11، 30، 31، 39، 40، 42) من العدد 42، من الموقع الإلكتروني: www.mdipi.gov.dz.

📌 مواقع الانترنت الرسمية والموسوعات

1. الموقع الإلكتروني: investdz.com/2023/03/cgci-pme.html.
2. الموقع الإلكتروني: <https://teyssir.com>.
3. الموقع الإلكتروني: <https://www.angem.dz/ar/home.php>.
4. الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com>.
5. الموقع الإلكتروني: <https://www.startupranking.com/top/algeria>.
6. الموقع الرسمي لحاضنة أعمال جامعة عباس لغرور - خنشلة، تم الاطلاع عليه يوم: <https://www.univ-khenchela.dz/fr/organismes-de-soutien/incubateur-2/>.

7. الموقع الرسمي لحاضنة الأعمال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة <https://www.univ-msila.dz/site/business-incubator/>
8. الموقع الرسمي للحكومة الكندية، مكتشف مزايا الأعمال، متاح على الموقع: <https://www.canada.ca/fr.html>
9. الموقع الرسمي لمؤسسة "Legal Doctrine" الجزائرية الناشئة: <https://legal-doctrine.com>
10. الموقع الرسمي لمؤسسة "okstore" الجزائرية الناشئة: <https://okstore.shop/>
11. الموقع الرسمي لمؤسسة "Siamois QCM" الجزائرية الناشئة: <https://www.siamois.co>
12. الموقع الرسمي لمؤسسة "yassir" الجزائرية الناشئة: <https://yassir.com>
13. الموقع الرسمي لمؤسسة "zawwali" الجزائرية الناشئة: <https://www.zawwali.com/>
14. الموقع الرسمي لمؤسسة "Didi chuxing" الناشئة: <https://web.didiglobal.com>
15. الموقع الرسمي لمؤسسة "fawry" الناشئة: <https://www.fawry.com>
16. الموقع الرسمي لمؤسسة "hopper" الناشئة: <https://hts.hopper.com>
17. الموقع الرسمي لمؤسسة "klarna" الناشئة: <https://www.klarna.com>
18. الموقع الرسمي لمؤسسة "Ramp" الناشئة: <https://ramp.com>
19. موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة متاح على الموقع الإلكتروني: www.cnac.dz
20. موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: <https://aapi.dz/ar/accueil-ar>
21. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <https://www.angem.dz>
22. موقع الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية: <https://www.aps.dz>
23. موقع حاضنة الأعمال في جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، متاح على الموقع: <https://startup.dz/trouver-un-incubateur/incubateur/universite-chadli-bendjdid-el-tarf>
24. موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.fgar.dz>
25. موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار، متاح على الموقع: <https://www.cgci.dz>

26. موقع وزارة الابتكار والعلوم والتنمية الكندية، البرامج والخدمات الحكومية المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، متاح على الموقع الإلكتروني: [https://innovation.ised-](https://innovation.ised-isde.canada.ca/s/?language=fr_CA&utm_source=chatgpt.com)
https://innovation.ised-isde.canada.ca/s/?language=fr_CA&utm_source=chatgpt.com
27. الموقع: <https://www.startupranking.com/startup/new,période2000-2024>

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

BOOKS

1. Dixit, A. K., & Pindyck, R. S, (1994): **Investment under Uncertainty**, Princeton University Press, New jersey, The United States of America.
2. Donald J. Harris, (2007): **THE CLASSICAL THEORY OF ECONOMIC GROWTH**, Forthcoming in The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd edition, London.

ARTICLES

1. Abdul Basit Mahsun, Reza Arviciena Sakti, Yudhi Kurniawan Zahari, Putu Septian Adi Prayuda (2004) : **SYSTEMATIC LITERATURE REVIEW: THE ROLE OF MSMES (MICRO, SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES) IN IMPROVING COMMUNITY WELFARE**, Yudishtira Journal: Indonesian Journal of Finance and Strategy Inside, Vol 04 No 03. .
2. Assia Brahmi,(2025) : **Algeria's startup Ecosystem, Emerging trends and developmental. Momentum**, AL Bashaar Economic journal, Volume 03, n°:03, Université de Béchar, Algérie.
3. Benhah Mounir, (2024) : **The Importance of sturtups in economic development in Algeria**, Algerian journal of economics and Business studies: Vol:04. N°: 02, Université Ferhat Abbas de Sétif 1, Algérie..
4. Boukssessa Souhila Kheira, (2025) : **Startup Financing in Algeria : challanges and Opportunities**, Journal of Education for Business, volume 10, N°2, University of Echahid Hamma Lakhdar – El Oued , Algérie.
5. Djorfi Zakaria, Almi Hassiba, (2025) : **The reality of small and Medium Entreprises in Light of Algerian Universities; Focus on Entrepreneurship**, AL Basaer journal of Economics, Commercial and Management Sciences Research. Volume 04, N° 01, Centre universitaire de Tipaza, Algérie.
6. Ebrahim Endris and Andualem Kassegn,(2022) : **The role of micro, small and medium enterprises (MSMEs) to the sustainable development of sub-Saharan Africa and its challenges: a systematic review of evidence from Ethiopia**, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 11, No 01, Germany.

7. Hamza Zakaria, tImi Hassiba, Boucenna Wassila, (2024) : **Startup Development in Algeria: Navigating challenges and seizing opportunities**, Journal of économic Integration. volume: 12 n:04, Université Ahmed Draya d'Adrar, Algérie.
8. Meriche Imene, Abidat Sarra, Benkedidah Soufyane, (2025) : **The role of university support bodies in developing entrepreneurial competencies and establishing start-ups - A case study of the University of Eltarf**, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol 08, No 01, University Ibn Khaldoun Tiaret, Algérie.
9. Nesrine Zerrouk,(2025) : **Exploring the startups Funding and support Mechanisms in Algeria**, Al- riyada For Business Economics journal , volume 11, N° 02, Université Hassiba Ben Bouali de Chlef , Algérie.
- 10.Nour El Houda DAHMANI, (2025) : **Tourism as a Strategic for Promoting Economic Diversification in Algeria**, Al Bashaer Economic Journal,Volume 11, n°01, Université de Béchar Université de Béchar, Algérie.
- 11.Pavlina R. Tcherneva, (2008): **Keynes's Approach to Full Employment**, The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No. 542, Annandale-on-Hudson, New York.
- 12.Saidia warda; beddiaf Abdelmalek,(2023) : **SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES AS A STRATEGIC OPTION FOR ALGERIA'S ECONOMIC DIVERSIFICATION**, TOBNA journal for Academic scientific studies, Vol : 06, N 02, Centre Universitaire de Barika, Algérie.
- 13.ZAARA Ghrieb , Rafik zeraoula, (2023) : **ECONOMIC FORESight as a strategic option to_achieve diversification of (GDP) in Algeria AN Economitric study to Anticipate the diversification indexes in (GDP) (2020-2030) Using ARDL Model**, Journal of économics and management, Vol 23, N 01, Université Ferhat Abbas de Sétif 1, Algérie.

WORKING PAPERS

1. Global -Startup Outlook 2020, Valley Bank, p 06, website : <https://www.svb.com/globalassets>.
2. GOV.UK, download site web: <https://www.gov.uk/government/collections/small-business-enterprise-and-employment-bill>, 10/09/2024, à: 11:00.
3. Mfon, Daniel. (2025): **Theories of Economic Development**, University of Lagos, Nigeria, pp. 7–8 Retrieved from : https://www.researchgate.net/publication/387971275_Theories_of_Economic_Development.
4. Sen Amartya, (1988) : **The concept of development**. In H. Chenery & T. N. Srinivasan (Eds.), Handbook of Development Economics, Volume I , Amsterdam: North-Holland, P 13 Retrieved from : <https://people.brandeis.edu/~teuber/Sen,%20The%20Concept%20of%20Development.pdf>.

Thèses

1. Karl Dalex,(2020) : **Incubateurs, Start-up et Partenariats**, Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion/Innovation et entrepreneuriat, Université de Strasbourg, France.

ARTICLES

1. Bouras Nassima,(2024): **The startups ecosystem in Algeria- a dynamic and booming landscape-**, Revue Algérienne d'Economie de gestion, Vol 18, N°02, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, university Oran 2, Algeria.

SITES WEB

1. site:https://books.google.com/ngrams/graph?content=startup%2Cstart+up%2Cstartup&year_start=1950&year_end=2022&corpus=en2019&smoothing=3&case_insensitive=false